

سمير قصير

حرب لبنان

من الشِقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي

1975-1982

دار النهار

مؤلفات سمير قصير في دار النهار

* عسكر على مين؟ لبنان الجمهورية المفقودة، 2004.
* ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان، البحث عن ربيع دمشق، 2004.
* تأملات في شقاء العرب، نقله عن الفرنسية جان هاشم، 2005.
* تاريخ بيروت، نقلته عن الفرنسية ماري طوق غوش، 2006.

سمير قصير

حرب لبنان

من الشِقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي

(1975–1982)

نقله عن الفرنسية

سليم عنتوري



دار النهار

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان

La guerre du Liban

De la dissension nationale au conflit régional

الطبعة الأولى، ايلول 2007
ص. ب 11-226، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693

darannahar@darannahar.com

ISBN 978-9953-74-145- 1

المحتويات



إلى جان قصير وعائلته

توطئة

... قبل المواجهة، تتجلى الحقيقة مجزأة (ويا للأسف، غير مفهومة إلى حد كبير) حول ما يرتكبه العالم من أخطاء، على رغم اضطرارنا إلى التردد في الكشف عن سماتها الصادقة، حتى لو بدت تلك السمات معتمة، وشبيهة بنسيج إرادة تتجه حصرا نحو الشر.

أومبرتو إيكو،
إسم الوردة

رسمت سنوات الحرب، للبنان وعاصمته، صورة بلد عصي على السيطرة، ومدينة منذورة للخراب، وساحة مقفلة يحصل فيها كل شيء ويمكن أن يحصل. والحقيقة التي تدعو إلى الأسف، أن هذه المساحات الضئيلة من الأراضي، انطوت دائما على كافة مظاهر الفوضى والعنف. فقد شهدت تلك البقعة عمليات قصف وخطف واجتياحات ومجازر، ولم ينج سكانها سوى من مآس قليلة. لذلك بات من الضروري، إزاء احتدام العنف هذا، والكوارث التي نجمت عنه، طرح علامة استفهام لمعرفة **لماذا** اندلعت الحرب في لبنان، **ولماذا** بلغت هذه الحدود، ولماذا استمرت هذه الفترة الطويلة، فلم تكن تتوقف إلا لتبدأ بمزيد من الضراوة. وعلى غرار كثر من الذين عايشوها وراقبوا فصولها، طرحت هذه الأسئلة منذ بدأت الحرب تطول. وعلى غرار كثر آخرين، اعتقدت أني عثرت على الإجابة في تضافر مجموعة من العناصر، الداخلية والإقليمية، التي تعتبر إحداها أشد خطورة من الأخرى، (هشاشة بنية الدولة اللبنانية، والاستقطاب الطائفي، والوجود الفلسطيني في لبنان، والهيمنة السورية، والرغبة الإسرائيلية في زعزعة الإستقرار، إلخ). وقد أدت القدرية الضمنية لهذه الإجابة إلى تهدئة القلق الذي يساورني. لكن الحوافز الذهنية لهذه التساؤلات لم تجد إجابات تشفي الغليل. وهذا ما دفعني إلى أن أستبدل بالتساؤلات السابقة هذه التساؤلات: **كيف** دخل لبنان الحرب، و**كيف** حصلت الحرب في لبنان؟ ولا يتضمن الفارق بين «لماذا» و«كيف» أيا من

صور البلاغة. وحين لا يتيح عرض العوامل، أيا تكن شموليته، إدراك إمكانية تحول النزاع المحتمل الذي يمكن ألا يتحول أيضا نزاعا فعليا، فإن دراسة آليات الحرب، توفر هي أيضا، إمكانية فهم التاريخ الحقيقي. فمن هذه النقطة بالذات، نستطيع البحث عن ترابط لهذه الحلقة من أعمال العنف السياسية التي بدأت في 1975، وإيجاد مبرر أم لا، في النهاية، لاستخدام لفظة «حرب لبنان» التي تدل عليها.

وتفيد واحدة من الأفكار الشائعة أن لبنان شهد حروبا عدة ابتداء من 1975. وإذا كانت إحدى السمات الأساسية لحلقة العنف هذه، هي التبدل (في التحالفات والرهانات والتناقضات)، فإن السمة الأخرى هي استمرار (بؤر الحرب والجبهات والمحاربين وأشكال العنف). وهذا يحمل على الإفتراض أيضا أن وحدة المكان ليست سوى معطى طارىء، وأن المتحاربين المتعاقبين على هذه النزاعات التي يفترض أنها مستقلة الواحدة عن الأخرى، لم يأخذوها في الاعتبار. لذلك ستكون الاستمرارية الجيوسياسية نموذجا حتى عندما ستشهد الأراضي اللبنانية أقصى حدود التقسيم. وستحدد الاستمرارية الجيوسياسية عمليات التواصل العملانية المطروحة، وتشجع على تأجيج الخصومات وتقود إلى علاقات متعددة الأقطاب بين مختلف المتحاربين، حتى لو أن النزاعات الجزئية، التي تتداخل مع ذلك في ما بينها على مستويات مختلفة، لا تشكل في النهاية، سوى سلسلة واحدة من الأحداث، أي مسلسل حرب لبنان.

وما يطمح إليه هذا الكتاب هو أن يصف استمرارية هذه السلسلة بالتزامن مع تعاقب فتراتها التأسيسية وانقطاعاتها. وفي إطار هذه الرؤية، يتعين البحث عن المادة الأساسية لهذه الدراسة في الأحداث نفسها التي تخفي، بغض النظر عما انطوت عليه من ممارسات غير مقبولة إنسانيا، قدرة عظيمة تساعد على الاكتشاف. بمعنى آخر، تساعد على أن نجد في الحدث، العناصر الحقيقية لشرح ترابط أعمال العنف. وشرط ذلك قراءة الحدث فور حدوثه، بما يتضمنه من معنى آني وفي مكان وقوعه. وفي شكل أدق، بما يتضمنه من معان أسبغها عليه مختلف الأطراف المعنية لدى تبلغها به، وعلى الأرجح في فترات لاحقة حيث يستمر تفاعل نتائجه، بمفردها أو مجتمعة، مع النتائج التي أسفر عنها حدث آخر.

هذا البحث الوقائعي الذي ينسجم مع الإنحياز المبدئي لتفضيل الآليات مقارنة بالأسباب، يفضي إلى الفرضية القائلة بقراءة التاريخ فور وقوع أحداثه. وهو يتموضع في الواقع على طرفي نقيض بين الرؤية البوليسية للتاريخ ونظريات المؤامرة التي شهدت انتشارا واسعا[1].

(1) Nawaf Salam, «La thèse du Complot», in *Mythes et politiques au Liban*, *Beyrouth*, Editions FMA, 1988.

ولا أنكر أن النزاع اللبناني كان عرضة لممارسات حربية بعيدة عن الأنظار ولمختلف أنواع المناورات، وأن نقاطا تاريخية ما زالت غامضة. إلا أن هذه الممارسات المفترضة والوقائع التي بقيت جزئيا غير مفهومة، لم تؤثر على التماسك المنبثق من الفصول المتعاقبة الواضحة المعالم.

وإذا بقيت، على رغم ذلك، مشاكل ترتبط بتفسير الوقائع والأحداث، فإنها تجد مبررها في المقابل، في التنافر شبه المستمر بين الخطاب السياسي والممارسة، خصوصا في التفسير الثابت أيضا في مجالي الأقوال والأفعال، والساحة اللبنانية الداخلية والساحة الشرق أوسطية. والمشكلة الأولى صغيرة نسبيا، وتشكل مصدرا لطرح التساؤلات. وتجد حلولا عبر عمليات حل الرموز من خلال مقارنة الخطاب السياسي بالأحداث الحاصلة. أما إيضاح المشكلة الثانية الأشد صعوبة، فتشكل الهدف الأسمى لمؤلف يطمح إلى أن يكون تاريخا متكاملا قدر الإمكان للحرب في لبنان.

ويوفر هذا المجهود التوضيحي فائدة تتمثل بتغطية أكبر قدر من الأحداث، ويشكل الطريقة الوحيدة للرد على الضرورة المزدوجة لتحديد التحديات السياسية (المتعاقبة) للحرب وتحديد طرائق عملها. ولا نستطيع أن نتجاهل في هذا الصدد، أن الحرب في لبنان تشكل جزءا من تاريخ الشعب الفلسطيني، وبقدر أقل، من تاريخ سوريا، ولا أن نتناسى أنها تجسد إحدى لحظات تطور مشروع الاستيطان الصهيوني في الشرق الأوسط. وتبدو هذه المقاربة ضرورية، إذا ما أردنا أن نفهم كيف أن حربا حصر امتدادها في النهاية، اضطلعت بوظيفة أساسية ودائمة في تاريخ المشرق المعاصر. لذلك لا بد من أن نقارن بين مجموعتي العوامل اللتين تحدثنا عنهما، الأولى داخلية والأخرى إقليمية. لكن من المفيد جدا الانكباب على درس التداخل في ما بينها.

وقد أثمر تواتر الرهانات الخارجية وفرة في التفسيرات التي اعتبرت الحرب في لبنان انعكاسا لنزاع أو بضعة نزاعات إقليمية. ولن نتطرق إلى هذه المسألة في هذه العجالة، ليس فقط لأن العوامل الداخلية لا تعتبر أقل فعالية، بل لأن تطور الحرب نفسها يقود إلى التعامل بترو مع العوامل الإقليمية.

وإذا كان من الضروري إجراء تمييز بين ظواهر تتعلق بالدولة أو المجتمع في لبنان، وظواهر أخرى تجد جذورها في خارج الحدود، فإننا مضطرون مع ذلك إلى الإستنتاج أن جزءا مما هو «غريب» ينتمي فعلا إلى التطور الداخلي للحرب، بمقدار ما تشكل هذه الحرب كلا متكاملا. وبمزيد من الوضوح، سنرى أن الممارسة السياسية والعسكرية للمقاومة الفلسطينية، والتدخل السوري ابتداء من 1976، يشكلان في مختلف أحوالها، عناصر داخلية للحرب، مذ بدأت

تؤثر بصورة منتظمة على آلياتها. كذلك، فالحوادث المتعلقة بالاجتياحين الإسرائيليين في 1978 و1982، تندمج في إطار الديناميكية الشاملة للحرب. ولا شك في أن الحالات الثلاث المذكورة، أدخلت أيضا في سياق الحرب عوامل خارجية صرفة، لأن الممارسات السورية والإسرائيلية، وفي درجة أقل، الممارسات الفلسطينية في لبنان، تتكامل مع تطورات أخرى ينبغي تصنيفها في فئة النزاع الإسرائيلي – العربي، أو بالأحرى، الإستقطاب الدولي.

أما الجانب الآخر القائم أيضا، فيقضي بالنظر إلى الحرب في لبنان برمتها، أي من خلال التطور في الشرق الأوسط، عبر فئة «الطائفة» وحدها. وهذه الإشكالية التي تزداد شيوعا، ليس فقط في المقالات التبسيطية، إنما لدى بعض الباحثين في العلوم الإجتماعية أيضا، تلحق أشد الضرر بالفهم التاريخي الذي يستخدم للدلالة إلى فكرة عقلانية مميزة ومختلفة لتاريخ لبنان والشرق الأوسط، متى خرج الأمر من إطار اللاعقلانية الشاملة. ولا خلاف في أي حال من الأحوال، على البعد الطائفي للحرب في لبنان. فمنذ البداية، بدت النزاعات الطائفية عناصر حاسمة. لذلك، فلا أهمية إلا بصورة جزئية لفئة «الجماعة الطائفية» أو «الجماعة الدينية»، فهي تتيح تفسير بعض الرهانات وتفرض نفسها بصورة أشمل لفهم مضمون خطابات التعبئة ومرامي عملية التحشيد الجماهيري. لكن، إذا ما حرصنا على التعاطي مع الأمر عن طريق المقاربة السينمائية، أو قمنا ببعض المحاولات الصورية، نلاحظ أن نوعية الفئة ليست واضحة.

ومن الواجب أن نعود في هذا المجال على غرار ماكسيم رودينسون Maxime Rodinson[2] ودومينيك شوفالييه Dominique Chevallier[3] إلى مدلول لفظة **«طائفة»**. فهي تعني «تجمعا» أو «مجموعة» وقد استخدمت للإشارة عبر التاريخ العربي، إلى مختلف المجموعات، كالجماعات والأحزاب السياسية والشيع الدينية. وفي ما يتعلق بهذا النوع الأخير من الجماعات، يذكر دومينيك شوفالييه بأن مفردات الرحالة والديبلوماسيين الغربيين، كانت حتى مستهل القرن التاسع عشر، تشير إلى المجموعات الدينية في المشرق بكلمة «أمة». ولن نعمد بالتأكيد إلى إعادة تأهيل هذا الإستخدام، إذ يسعى بعض المقالات المتخصصة إلى الإفادة من الغموض بين المعاني المتلاحقة للفظة، من خلال الحديث على سبيل المثال اليوم عن «الأمة المارونية».

(2) Maxime Rodinson, «La dimension religieuse du conflit libanais ou qu'est-ce qu'une communauté religieuse libanaise», actes du colloque de l'IFRI (mai 1986), *Liban: perspectives et réalités*, Paris, Fayard, 1993.

(3) Dominique Chevallier, *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, Geuthner, 1982, (première édition Beyrouth, 1971), p. XI.

وسنأخذ فقط من هذا التقليد المعنى الذي يفيد بأن «المجموعة الدينية» يمكن مشابهتها مع بنى قائمة من جهة أخرى. والمؤرخ اللبناني الكبير كمال الصليبي، يتحدث على سبيل المثال عن «قبائل»[4]. وهذا يعني وجوب إدراج فئة «الطائفة» في إطار مفهوم ينطوي على مزيد من الشمولية التي تحتم الإستعانة بعلم اجتماع المجموعات أو بعلم الإناسة (الأنتروبولوجيا). وقد اقترح ماكسيم رودينسون في النص المذكور، استعارة مفهوم «المجموعة المتعددة الوظائف» من جورج غورفيتش Georges Gurvitch.

وما زال النقاش مفتوحا، وليس من شأن هذا الكتاب حسمه. وإذا ما تعذر التوصل إلى حالة نظرية واضحة، فسنكتفي، على صعيد هذه الدراسة، بالمجموعات الدينية المتفاعلة والوصف الذي يمتاز بأكبر قدر من الحياد. لذلك سنتعامل مع الطوائف بصفتها مجموعات تنمو من الداخل نسبيا، لكنها ليست متراصة ومنظمة على مستوى ما دون الدولة.

وما بين التركيز على العوامل الإقليمية والإشكالية الطائفية، لا يرمي هذا التاريخ إلى إيجاد مكان وسط، ولا إلى تثبيت أي شبكة من التفسيرات. فالطابع التخفيفي الذي يتميز به كثير من المفاهيم عن الحرب في لبنان، مرده إلى الرغبة في تطبيق شبكة من التفسيرات العامة والدائمة عليها. وفي أي حال، فضلت أن أقتفي أثر الحقيقة كما هي بدلا من تخيلها، مستعينا على ذلك بالقاعدة الماكيافيللية. ولا شيء يقي من إغراء نظرية الثبات والجمود سوى الإنكباب على معالجة الحدث نفسه. لكن الإنحياز إلى درس الآليات قد يوقعني في مطب التفسير المنهجي الذي ينطوي على نظرة استعادية حاسمة، أو آلية، إذا شئت، للتفاعل بين الساحتين الداخلية والخارجية. وحرصا على تجنب هذا الإغراء، يقضي مشروعي بالاهتمام باللاعبين أكثر من اهتمامي بالعوامل. فاللاعبون هم الذين يقومون بالعمل، لذلك فهم يتميزون عن العوامل بالقدرة على تجسيد تبدل الرهانات من خلال تصرف ملموس.

وعملا بهذه النظرية، فإن التفاعل بين الساحتين الداخلية والخارجية يمكن أن يعطى حق قدره، أو حتى قياس أهميته، عبر علاقات المواجهة أو التحالف المعقودة على المسرح اللبناني، من خلال لاعبين دوليين (سوريا وإسرائيل ولبنان أيضا)، أو لاعبين شبه دوليين (منظمة التحرير الفلسطينية)، ولاعبين ما دون الدولة (الطوائف والميليشيات والأحزاب والزعامات السياسية)، في إطار مكون من اتجاهات إيديولوجية عابرة للبلدان (القومية العربية والنضال الفلسطيني المسلح، ومسألة الأقليات، إلخ). ويتعين القول إن هؤلاء اللاعبين ليسوا ثابتين لكنهم يتعرضون للتحولات، وإن إدراكهم في الأمكنة التي يتحركون فيها، يتطور أيضا، إلى درجة أن الموضوع الذي يتعاملون معه،

(4) Kamal Salibi, *A House of Many Mansions. The History of Lebanon Reconsidered*, Londres. I.B. Tauris, 1988, p.55.

أي لبنان في نهاية المطاف، يتغير بدوره.

من وجهة النظر هذه، تعاني من النقص الكتابات المتوافرة عن هذا الموضوع. فهي لا تكشف عن سبب تعقيد العوامل الإقليمية أو العوامل الداخلية التي لا يمكن تجاهلها في ديناميكيات المواجهة. لكننا في المقابل، نشيد ببعض المؤلفات الرفيعة المستوى المخصصة لبعض أبعاد الحرب في لبنان. ومع ذلك، فإذا كانت المؤلفات المخصصة للبنان وفيرة، وغنية جدا بالمقاربات التقويمية، فإن ما يثير الدهشة هو ضآلة المؤلفات الوثيقة الصلة بالموضوع بين الكتب «الشاملة»، أعني الكتب التي تعالج الحرب في لبنان بصورة عامة، وليس هذا أو ذاك من أبعادها التي لا تحصى (التدخل السوري، والتورط الإسرائيلي، والعوامل الداخلية إلخ). ويلفت النظر اثنان فقط من الكتب «الشاملة»، هما كتاب كمال الصليبي «مفترقات الحرب الأهلية» *Crossroads to Civil War*، وكتاب وليد الخالدي «نزاع وعنف في لبنان» *Conflict and Violence in Lebanon*. لكنهما لا يغطيان سوى جزء من الحرب في لبنان. فقد صدر الأول في العام 1976 والثاني في 1978، ولم يستفد مؤلفاهما من الوثائق المتوافرة اليوم، ولا من أدوات المقارنة التي وفرتها لنا الجولات اللاحقة. وهذا سبب إضافي للإشادة بهذين المؤلفين.

والغاية من هذا البحث، هي التطلع إلى أفق متوسط الفترة، لتكوين نظرة شاملة عن الحرب في لبنان، وتحديد ما يتيح في حركتها وسيرورتها، التحدث عنها باعتبارها وحدة، حتى لو أن من الواضح، لأسباب تتعلق بالحجم والوقت والوضع الراهن، أن جزءا من هذا الكتاب يمكن إنجازه في مرحلة أولى.

ويتقاطع هذا الطموح العلمي مع هاجس آخر على الصعيد المجتمعي يقضي بالحفاظ على الذاكرة. وقد بات هذا الهاجس ضروريا جدا، لأن الأمور تنحو بصورة طبيعية إلى النسيان منذ انتهاء الحرب. ليس فقط في وسائل الإعلام الدولية التي التزمت الصمت فور سكوت المدافع، إنما أيضا في لبنان، حيث نلاحظ رغبة مفهومة في تبديد الذكريات المؤلمة، عبر سياسة رسمية قصيرة النظر. وإذا كان لا مفر من صدور العفو في بلد يسعى إلى النهوض من كبوات الحرب الأهلية، شرط ألا يكون انتقائيا، فينبغي أن يترافق هذا العفو مع سعي إلى تربية الذاكرة. لكن العفو في لبنان ترافق مع فقدان الذاكرة. ولم ترم إعادة فتح بعض ملفات رموز الحرب في ربيع 1994 إلى إنهاء الحرب، لأن فرض إجراءات قضائية على بعض هؤلاء الرموز، لم يؤد إلا إلى إصابة مفهوم المسؤولية الجماعية بالوهن. فهل تتسع هذه الممارسة على الأرجح لتشمل جميع زعماء الحرب؟ لكنها لن تكون مقنعة. ولا يمكن أن تكون محاكمة الحرب محاكمة للبنان أو جميع اللبنانيين. وما لم تطرح المسألة لدى جميع مكونات المجتمع اللبناني، ستكون هذه المحاكمة وهمية وخطرة، لأنها لن تسفر عن استخلاص أي عبرة وستقتصر نتائجها على

العبرة السيئة.

ولا يكفي وحده الإدلاء بالشهادة للحؤول دون فقدان الذاكرة. وغالبا ما تكون وظيفة الشاهد مناسبة لإعادة إنتاج ثنائية النزاع، فتساهم عندئذ في انحراف الذاكرة بدلا من أن تساهم في إحيائها. ولو أتيح لجميع الذين عايشوا الحرب أن يتحدثوا عنها، فلن يتاح لهم الخوض في كافة التحليلات، تقيدا بقواعد موجودة يفرضها التاريخ بمساهمة من ضوابط أخرى. وباحترامنا إياها فقط، نستطيع التوصل إلى هذا «المكتسب الدائم» الذي يعتبر طموح جميع المؤرخين منذ أيام توسيديد Thucydide، والذي يمكن أن يكون في لبنان دعامة لمواطنة نقية.

باريس – بيروت
نيسان/ ابريل 1994

منهجية العمل

من هذه الأهداف الأساسية المعقدة، على غرار الحرب في لبنان، انبثق الشكل النهائي لهذا الكتاب. فخلال سنوات، فرضت نفسها قواعد الوضوح التي أثقلت كثيرا على هذا الكتاب وأخرت صدوره، وصولا إلى هذا المجلد، في نهاية المطاف.

وكانت القاعدة الأولى تسلسل الأحداث التاريخية. وخلافا لما اعتزمت القيام به في البداية، بدت متعذرة المقاربة حسب الموضوع. وإذا كانت مفيدة لفهم هذا الرهان أو ذاك، فهي عاجزة عن الإحاطة بكافة جوانب الحرب في لبنان، إلا عبر رصف الوقائع الواحدة إلى جانب الأخرى، لذلك فهي لا تتلاءم مع ضرورة فهم آليات الصراع. وحملتني مراقبة كثير من المفارقات أو عمليات الحذف، على الإقتناع بما تنطوي عليه هذه القاعدة من مخاطر. وخبرت بنفسي هذه المخاطر، بإقدامي على مخالفة مندرجات هذه القاعدة جزئيا في الفصلين الرابع عشر والسادس عشر.

وقضت القاعدة الثانية بالمفاضلة بين الأحداث. وحملني فرض مبدأ التسلسل الزمني، على تجنب الوقوع في فخ الخط الإنسيابي للوقائع الذي يمكن أن يؤدي إلى الخلط بين مجموعة مميزة من الأحداث وتجاهل انعطافات مهمة تلصق بالنص صفة الغموض. وباعتمادي التوجه التسلسلي، سعيت إلى التمييز بين مجموعات الأحداث، التي تتطابق، حسب الحالات، وتتقاطع ويختلط بعضها بالبعض الآخر. لذلك، توجب علي، أن أعزل مختلف الوقائع المتعلقة بالأحداث الكبيرة، وأن أعزل في داخل الواقعة، مختلف المحطات الزمنية، لأدرك في المقابل

مدى استمراريتها. وعلى ضفتي هاتين الضرورتين المتكاملتين، والمتناقضتين أحيانا، حصلت حركة مستمرة ثابتة في الإتجاهين، لدى الإنصراف إلى تحرير النص.

وأدى الإقتران بين اعتماد تسلسل الوقائع وضرورة التمييز في ما بينها، إلى انتظام الفصول حول جزء وصفي يتقيد بتطور وقائع الأحداث – أو مختلف مجموعات الأحداث – التي حصلت في الفترة المعنية. وقد تبدو هذه الأجزاء الوصفية مملة أحيانا لدى قراءتها – وكانت مملة لدى كتابتها – وهي لا تنطوي على أهمية كبيرة. وبالإضافة إلى الأسباب العامة التي حملتني على اعتماد المقاربة التسلسلية للوقائع، دفعني التأمل إلى الإقتناع بأن التسلسل العقلاني للوقائع قادر وحده على تبرير تجزئة الوقائع. وكان متعذرا الركون إلى المادة التوثيقية التي تمثل نقيضا للخط التواصلي الذي يرصف حوادث لا تربطها بعضها البعض صلة مباشرة، فبدا لزاما علي أن أقوم شخصيا بإعادة ترتيب الأحداث. ويلي الجزء السردي جزء تحليلي أطول عموما ويتألف من قراءة متعددة المستوى، أعني المستوى العسكري، والمستوى السياسي الذي ينقسم عند الضرورة إلى قسمين، داخلي وإقليمي، ثم المستوى المجتمعي. وفي سياق مختلف هذه المستويات، لم أحاول فقط إيضاح الأحداث والرهانات، بل حاولت أيضا تمييز التأثيرات المتراكمة (السياسية والعسكرية والمجتمعية) للفصول التي أفردت لآلية العنف. وتنطوي هذه الصورة البيانية على فروفات.

وقد اضطررت أحيانا إلى تجزئة السرد إلى قسمين أو أكثر تتداخل في ما بينها مستويات القراءة، وأحيانا أخرى إلى التمهيد له بتعريف يموضع الرهانات الجديدة لدى حصول تغييرات مهمة على اللاعبين في خارج لبنان. واضطررت مرة إلى تقسيم درس فصل طويل إلى ثلاثة فصول (من 14 إلى 16). لكن عنصري السر د والتحليل لم يتواريا عن جميع الفصول.

وتطلب تنظيم الفصول كما وصفتها أعلاه، تشابكات متكررة في داخل النص، للحؤول دون أن ينعكس عليها تعقد حرب لبنان عبر تجاور المعطيات. وفي هذه الحالة، تملكتني رغبة قوية – مستفيدا من قابلية الموضوع الذي أشبع درسا على التحمل – في الإستعانة بالزخرفة الأسلوبية لعبور بعض ممرات الإنتقال الصعبة بين مستويي قراءة أو بين مجموعتين من الأحداث المتباعدة جغرافيا. ولقد حاولت ألا استسلم لتلك الرغبة، وحددت لنفسي معيارا يقضي بالامتناع عن أي انتقال بين هذه المستويات، إذا لم يكن تحليليا. وفي سياق الأفكار نفسه، أردت التخلص من كافة الصيغ الصحافية، أيا تكن أهميتها، حرصا مني على تجنب تكريس الأفكار المسبقة والمسلمات conventional wisdom التي غالبا ما تكون منتشرة حين يتعلق الأمر بحرب لبنان. وأسفرت نتيجة هذه القيود عن نص قد يكون غير مشوق أحيانا، لكن ما آمل فيه فقط هو أن يتجلى الوضوح على كل ما عداه.

التقسيمات الزمنية

تقضي المقاربة الزمنية المتعاقبة بتتبع المسار التواصلي لحرب لبنان، الذي لا يقتصر فقط على «المحطات البارزة» المتلاحقة، لكنه يعنى أيضا بالمحطات التي تنطوي على أهمية نسبية، كتلك التي عايشناها مرارا منذ خمس عشرة سنة. ومن وجهة النظر هذه، يمكن تقسيم حرب لبنان إلى أربع فترات متصلة ومتفاوتة المدة.

* الفترة من نيسان/ أبريل 1975 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، المسماة «حرب السنتين». ففي هذه الفترة اتضحت خطوط التصدع الرئيسة وبدأ ما درجنا على تسميته الحروب الأهلية العربية (خصوصا لدى انفجار العداء السوري-الفلسطيني).

* الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 إلى حزيران/ يونيو 1982، التي تميزت باجتياح إسرائيلي لجنوب لبنان وبمواجهتين كبريين بين المسيحيين اللبنانيين والقوات السورية. وتلاقت منافسات إقليمية ازدادت وضوحا، مع صعوبة إعادة بناء المؤسسات، لتشكل أزمة مستمرة، فيما كان مسار كامب ديفيد Camp David يؤدي إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط والعالم العربي.

* الفترة من حزيران/ يونيو إلى أيلول/ سبتمبر 1982 التي تتعلق بإقدام إسرائيل على اجتياح نصف الأراضي اللبنانية واحتلال العاصمة بيروت. وعلى رغم القصر النسبي لهذه المرحلة، فهي واحدة من المراحل الحاسمة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط، وبالتأكيد، الأشد تدميرا في حرب لبنان.

* الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1982 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1990، حيث انهارت، بعد محاولات إصلاح النظام والوفاق الوطني، أشكال الوحدات التي صمدت حتى الآن على رغم كل شيء، لتفسح في المجال للإنهيار الشامل، بالتزامن مع التقسيم الدقيق للأرض، والركود الإقتصادي ودخول العامل الإيراني. فعلى إثر انهيار آخر الدفاعات الدستورية عن وحدة البلاد (1988)، طرحت للمرة الأولى وبجدية، مسألة مستقبل الدولة اللبنانية، من زاوية هل تكون إتحادية أم لا، ومسألة طبيعة علاقاتها بسوريا. لن أتطرق هنا مباشرة إلى هذه الفترة الأخيرة التي ستكون موضوع كتاب لاحق. وعلى رغم ملازمتها ذهني باستمرار، بدا لي أن طي صفحة هذه الفترة التي لم تنته سوى قبل مدة قصيرة، لا يتيح للباحث التعامل معها من مسافة بعيدة. فكانت نتيجة هذا الإختيار، أن الإجتياح الإسرائيلي في العام 1982، لا يمكن أيضا معالجته إلا بطريقة تخمينية. وعدا عن كونه واحدا من أبرز فصول حرب لبنان، وحظي حتى الآن بمعالجة مستفيضة، وخصص له ما لا يحصى من الكتب، فإن الإجتياح يشكل نقطة

البداية لمرحلة جديدة كما أنه خاتمة لمرحلة سابقة. ولو انكببت على درسه بالتفصيل، لقادني ذلك بالتأكيد، إلى خوض غمار الفترة من 1982 إلى 1990، غير المدرجة في نطاق التحليل. إنه جزء مؤجل.

المصادر

لم تشجعني إحدى نتائج اقترابي من الحدث، على البحث بصورة منهجية، عن شهادات. وإذا كانت مادة البحث هي الحدث، فالسجل الأبرز للمصادر الأولية موجود لدى الصحافة التي تفهرس تلك الأحداث. وكان يمكن أن تكون الشهادات ضرورية لو أبدينا حرصا على التعامل مع النيات. لذلك لم أستعن بها إلا في عدد محدود جدا من الحالات، لإجراء مزيد من التحقق.

ولزام علي أيضا القول إن كبار الزعماء أو مستشاريهم، عمدوا إلى نشر شهاداتهم. فكمال جنبلاط نشر كتاب **من أجل لبنان** *Pour Le Liban* (باريس، 1977)، وكميل شمعون **أزمة في لبنان** *Crise au Liban* (بيروت، 1977) **ومذكرات وذكريات** *Mémoires et souvenirs* (بيروت، 1979)، وأبو إياد **فلسطيني بلا وطن** *Palestinien sans patrie* (باريس، 1978)، وكريم بقرادوني **السلام المفقود: عهد الياس سركيس** (بيروت،1983) *La paix manquée: le mandat d'Elias sarkis* وغسان تويني **حرب من أجل الآخرين** (باريس، 1985) *Une Guerre pour les autres*، وجوزف أبو خليل **قصة الموارنة في الحرب** (بيروت، 1989)، وسليم الحص **زمن الأمل والخيبة: تجارب الحكم بين *1976* و*1980*** (بيروت، 1992). وقد جمع **ألان هارت** *Alan Hart* شهادات قادة فلسطينيين في السيرة الذاتية التي كتبها لياسر عرفات (لندن، 1984)، وريكس برينن *Rex Brynen* في **الملاذ والبقاء: منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان** *Sanctuary and Survival. The PLO in Lebanon* (بالدر، 1990). وجمع **أديد داويشا** *Adeed Dawisha* شهادات مسؤولين سوريين في كتابه **سوريا والأزمة اللبنانية** *Syria and the Lebanese Crisis* (لندن، 1979) **وباتريك سيل** *Patrick Seale* في **الأسد، الصراع على الشرق الأوسط** *Assad. The Struggle for the Middle East* (لندن، 1989). أما شهادات المسؤولين الإسرائيليين فوفيرة ومثبتة في ما لا يحصى من الكتب التي صيغت بأسلوب صحافي وصدرت غداة اجتياح لبنان مباشرة، منها كتب زئيف شيف Zeef Schiff وإيهود يعاري Ehud Ya'ari **الحرب الإسرائيلية اللبنانية** *Israel's Lebanon War* (نيويورك، 1984)، وشيمون شيفر Shiffer Shimon **عملية كرة الثلج**، *Opération Boule de neige* (باريس، 1984)، ناهيك عن كتب تميزت بدقة علمية، ككتاب يائير

إيفرون Yair Evron **حرب وتدخل في لبنان، الحوار الإسرائيلي-السوري الممنوع** *War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue* (لندن، 1987)، وأفنير ينيف Avner Yaniv **مأزق الأمن** *Dilemmas of Security* (أوكسفورد، 1987). وأوردت شهادة سعد حداد مستشارته الصحافية الإسرائيلية بيت هاميزراشي Beate Hamizrachi **في نشوء الحزام الأمني في جنوب لبنان** (نيويورك، 1988) *The Emergence of the South Lebanon Security Belt*. ولمن يرغب في مزيد من النماذج، فليقرأ كتاب تيودور هانف Theodor Hanf **التعايش في زمن الحرب في لبنان، أفول الدولة ونشوء الأمة** (لندن، 1993) *Coexistence in Wartime Lebanon Decline of a State and Rise of a Nation*. في أي حال، تحققت أثناء الإعداد لهذا الكتاب الذي استغرق ثماني سنوات، من أن الشهادات التي صدرت أثناء فترة التأليف، لم تغير كثيرا من مفهومي للأمور، لكني لم أتردد في استخدامها لمزيد من التحقق. وفي المقابل، استعنت بشهادات مقاتلين لوضع بعض التطورات العسكرية في سياقها الصحيح.

ويتطلب اختيار المادة السردية احتراسا ضروريا، يقضي بتعريف الحدث. فإذا كنا ملزمين تصنيف ظواهر الحرب بما فيها محاولات الاتفاق، في هذه الفئة، فهل من المحتم أن نتعامل مع المواقف السياسية بالطريقة نفسها؟ من جهتي، قررت أن أحلل التبدلات المهمة في هذه المواقف، محاذرا التمسك بحرفية التصريحات التي أدلت بها شخصيات لبنانية وأجنبية. وفي هذا المجال، واجهت مشكلة يبدو أنها ستطرح في كل بحث يتمحور حول التاريخ المعاصر، هي وفرة التصريحات السياسية المنشورة في الصحافة. ولا تتطابق مفردات هذه التصريحات ونبرتها عموما، مع المنطق الذي يلاحظ ميدانيا في سلوكيات أنصار الذين أدلوا بها. وقد اضطررت إلى التعامل معها بروية وحذر، مستفيدا من تجربتي الصحافية وتحديدا في الصحافة اليومية في بيروت.

وقد استندت في سرد الوقائع إلى المحفوظات الصحافية، واتخذت من صحيفة **النهار** اليومية مرجعي الأول. واستعنت أيضا بمختلف مدونات الوقائع المنشورة خلال خمسة عشر عاما. وابتداء من العام 1977، كانت المدونات الثلاث باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية لمجلة **حاليات** التي أصدرها **بيت المستقبل** لمؤسسه أمين الجميل، عظيمة الفائدة، وكذلك المؤلفات التوثيقية الثلاثة **لبيت المستقبل** أيضا، وهي **المفاوضات اللبنانية- الإسرائيلية** (باللغات الثلاث، 1988)، **والعلاقات اللبنانية-السورية** (1986) **والعنف السياسي في العالم** (1988). واستعنت أيضا بالكتاب التوثيقي الذي استقت معلوماته من الصحافة الإسرائيلية نشرة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (باللغة العربية). ومن المصادر الثانوية، استعنت بكتابي

الصليبي والخالدي الآنفي الذكر، وكتاب **يوميات حرب** *Chronique d'une guerre* (باريس، 1978)، لمؤلفه رينيه شاموسي René Chamussy.

وكان ممكنا تشكيل جامع مشترك من هذه المصادر، الأساسية والثانوية، لذلك لن أوردها بصورة منهجية، لأن للمعلومة أصلا في واحد منها على الأقل. وفي ما يتعلق بمجمل الكتاب، تبين لي أخيرا، وجود نوع من مجموعة أفكار ومعلومات غالبا ما تتصف بالدقة نتيجة إخضاعها **للتحقق**، لكنها غير منسوبة إلى مصدر أكيد. واستخدمت بحذر هذه المجموعة من الأفكار والمعلومات التي كانت في متناولي عبر تعاطي المهني المديد مع الموضوع وعلاقتي ببعض الزعماء، آخذا على نفسي تجنب التفسير البوليسي للتاريخ.

شكر

يتعذر إنجاز كتاب استغرق بضع سنوات من دون الاستعانة بآخرين. كثرا كانوا في الواقع، الاشخاص الذين ساعدوني في كافة المراحل، بدءا بالبحث والتنقيب عن المعلومات، وصولا إلى النشر. فلهم شكري وامتناني الصادقين.

ومن واجبي أن أعرب عن امتناني للبروفسور دومينيك شوفالييه الذي ناقش بحثي في حلقته الدراسية بجامعة السوربون. وعلى غرار جميع الذين يعدون لبحوث عن لبنان، فأنا مدين له بمؤازرته الحاسمة في مجال الدراسات اللبنانية والعربية، هذه المؤازرة التي أضاف إليها نصائح ثمينة طوال فترة إعداد الأطروحة التي انبثق منها هذا الكتاب.

وإبان بحثي عن المصادر، استعنت بخدمات مؤسستين مرموقتين، هما **بيت المستقبل** في انطلياس، الذي أقفل اليوم، يا للأسف، حيث كانت كفاية سام منسى وصداقته خير مرشد لي، ومكتبة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** التي تعد واحدة من أغنى المكتبات في العالم حول النزاع في الشرق الأوسط، حيث أتاح لي محمود سويد ومنى نصولي الحصول على أفضل المعلومات.

واستفدت باستمرار من حوار غني استغرق سنوات مع بعض الأصدقاء. ولا يقدر بثمن دعم فاروق مردم بك الذي جعلني أقطف ثمار صداقته للحركة الفلسطينية والفضاء السياسي السوري، وأجني من تبحره المعروف في كل مايتصل بالعالم العربي، ومن صبره الذي أبداه حين أخر كتابي عن لبنان، انطلاقتنا معا في مغامرة تأليف كتاب آخر. وقرأ كميل منصور وفواز طرابلسي أجزاء كبيرة من المخطوطة، وزوداني ملاحظات نقدية ثمينة وثمرة بحوثهما. وشاطرني جوزف سماحه تجربته في السياسة اللبنانية والعربية، وأمدني بملاحظات ثمينة. وعمد نواف سلام غير مرة إلى استنهاض تحليلاتي بتأملاته العميقة ومعرفته بالبحوث المتعلقة بلبنان. وحملني تبادل لوجهات النظر، اتسم بالجدل أحيانا وبالود دائما مع أليزابيت بيكار، إلى إعادة تصويب بوصلة البحث.

وفي المرحلة النهائية، أتاحت لي الندوات في إطار برامج البحوث التي ينظمها «مركز الدراسات والبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر» *Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain (CERMOC)*، خوض غمار مواجهات مفيدة. وأقنعتني الميول التجريدية لدى جوزف باحوط بضرورة اجراء مسح تدقيقي أخير. وهذا سبب إضافي يحملني على توجيه الشكر إلى «مركز الدراسات

والبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر» الذي أدين له بعرفان جميل خاص، والجهود مديره جان هانويه التي أخرجت هذا الكتاب إلى النور.

وفي مرحلة الكتابة، أخيرا، أنقذتني دقة غابي ملكي من بعض التشوش والتفكك. إضافة إلى كل ذلك، يخامرني شعور بأني مدين لحفنة من الأصدقاء الذين ساعدوني خلال مرحلة تكون الوعي، المرحلة التي خطفتها الحرب منا، على الابتعاد قليلا عن الحدث. فإلى سعيد عبودي وغابي ديك وفادي دوماني وطارق غندور وميشال غازي وحسن غزيري وسامي كرم ونجيب خير الله وفاديا ناصيف وفادي سعد وندى صالح وفادي تويني، أدين بالحفاظ على حرية اختياري، والإحتفاظ، كما آمل، بنزر يسير من هذه الإنسانية التي كان من الصعوبة العثور عليها في هذا الزمن الرديء. ومن بين هؤلاء جميعا، لن أنسى هلا التي لولاها لما كان ممكنا إنجاز هذا الكتاب وسواه.

الجزء الأول

استشعار بالهشاشة

ثمة مواضيع تستدعي الأفكار المبتذلة. تلك هي حال لبنان عشية الحرب. وكيف نتجنب القول، على سبيل المثال، إنه بلد كان يقع آنذاك على «ملتقى الطرق»؟ ولا ريب في أننا نميل إلى هذا النوع من الخلاصات بحيث تكون تتمة القصة معروفة، ونعرف من خلال التجربة، أن الزمن قد سار في اتجاه آخر، وأن اللبنانيين سلكوا الأشد وعورة من الطرق المتوافرة. لكن هذه الخلاصة ليست ناتجة في المقابل من نظرة استعادية كانت سائدة في تلك الفترة، حتى لدى الطبقة السياسية اللبنانية، التي أجمعت على خلاصة سائدة أخرى تتمثل في انعدام الوعي، ولم تفتقر إلى أصوات تحذر من الآفاق المظلمة التي كانت تتربص بها. كرشيد كرامي، رئيس الوزراء في 1969، والرئيس الأسبق فؤاد شهاب في 1970، وريمون إده في الفترة نفسها. وقبل أشهر من اندلاع الحرب في لبنان، حمل المثال المجاور لجزيرة قبرص التي قسمت إلى شطرين في أعقاب الاجتياح التركي في 1974، كثيراً من المحللين ورجال السياسة، على تخيل سيناريوهات كارثية، كما يستشف ذلك من تسلل تعبير «القبرصة» إلى المفردات اللبنانية.

ولم تستند تلك الإنذارات إلى تحليل مشترك للمخاطر، ولم تتفق مع الحوافز نفسها. لكنها لامست جميعاً الهاجس الراسخ حيال هشاشة لبنان الذي لن يتاح له الصمود طويلاً أمام التهديدات الملازمة لتطوره وللمتغيرات الحاصلة في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.

الفصل الأول

تاريخُ نشازٍ

غالبا ما كان لبنان قبل الحرب مدعاة للتباهي بأنه بلد التناقضات الذي قرن، على رغم تجاوره على المستوى الإنساني مع البحر والجبل والسهل، بين التقليد والحداثة، الحيوية والخمول، الإنفتاح على المدى الأرحب والإنكفاء على الذات، ليشكل توازنا متناسقا غامضا ويحافظ عليه. وكانت هذه الصيغة التي تنطوي على ما يثير الإعجاب الناجم عن تجددها الدائم، تتضمن أيضا جوانب من الحقيقة: فالتفاعل اللبناني لم يكن مجرد تفاعل بسيط، بل جمع دائما عناصر متنافرة. لذلك، تعتبر هذه الحقيقة البالغة التباين، المدماك الأول في أي مقاربة لتاريخ لبنان الحديث، شرط تجاوز البلاغة الأدبية أيا يكن مصدرها، لقراءة التباينات اللبنانية كما كانت تتفاعل وتؤثر، باعتبارها تناقضات، أو ربما تجليات اغتراب وانقطاع عن الواقع. فتاريخ السنوات الخمس والخمسين التي تفصل ما بين تأسيس لبنان الكبير وحرب العام 1975، ينكشف عندئذ مثل تاريخ فروقات تتجدد باستمرار، ولم تعالج حين كان ذلك ضروريا. فقد تمثلت بتباين عقائدي بين مختلف شرائح المجتمع، وتباين بين الإحساس بالذات والنظرة إلى العالم، وتباين بين الواقع الإجتماعي ووتيرة المتغيرات الجيوسياسية، وتباين بين نظام سياسي ينوء تحت ثقل مشكلات بنيوية كامنة ومجتمع مدني يغلي بالاحتمالات. وأخيرا، تباين بين ديناميكيات التعبئة المتنافرة والصارمة والإحساس بهشاشة لا جدال فيها.

مشكلات بنيوية بلا حلول

وجد الإعتقاد بهشاشة لبنان مرتكزه الأساسي في تجزؤ المجتمع اللبناني، المكون من مجموعات متلاحمة إلى حد كبير، هي الطوائف الدينية التي يفصل بينها كثير من الأفكار والمعتقدات، ولاسيما منها التنافس الذي يحرض عليه النظام اللبناني. وانبثقت من هذا التجزؤ مشاكل بنيوية خطرة أرخت بثقلها على وحدة البلاد، وبقيت بلا حلول ناجعة، على رغم التقدم الملحوظ.

تعددية طائفية وهيمنة مارونية

لا يعتبر وجود طوائف دينية متنوعة ميزة يتفرد بها لبنان. فهذا التنوع الناجم عن التلاقي بين تاريخ الإسلام وتاريخ المسيحية الشرقية[1] الذي كان الإصطدام به طفيفا، يجد القسم الأكبر من جذوره في المشرق العربي، وخصوصا في العراق وسوريا وفلسطين ومصر. إلا أن التنوع الطائفي في كافة هذه البلدان، يعوضه في المقابل وجود أكثرية ساحقة من المسلمين (بين 80 و95%)، ولاسيما منهم السنة، باستثناء العراق الذي يضم نسبة كبيرة من الشيعة. أما في لبنان، فلم يوازن شيء بين التقسيم الطائفي. ولا تعد أي من الطوائف الخمس عشرة المعترف بها رسميا،[2] أكثرية وحدها. وحتى إذا لم نأخذ في الاعتبار سوى الفرز العام بين المسلمين والمسيحيين، فلا تتوافر لأي كتلة أكثرية ساحقة. ولا يتحدث أحد اليوم، وفق النظرية الأكثر شيوعا، إلا عن نسبة 60 إلى 40% لمصلحة المسلمين.

وتفوق وجوه التشابه وجوه الإختلاف بين كافة هذه المجموعات. وبغض النظر عن الحالة الخاصة للأرمن الذين وفدوا إلى لبنان مطلع القرن العشرين، فلا علاقة للمميزات الإتنية بالتعددية الطائفية[3]. وتتحدث كافة هذه المجموعات اللغة العربية وتتفاعل مع ثقافتها، ولا يغيب عن بال أحد حجم المساهمة الكبيرة التي قدمها المسيحيون، بمن فيهم الموارنة، في نهضة اللغة العربية وآدابها. ولا يرتبط تعدد اللهجات بالإنتماء الطائفي، لكنه يرتبط بالتموضع الجغرافي[4]. ويتقاسم المسلمون والمسيحيون أيضا، نظم القربى نفسها[5]، وطرق

(1) Kamal Salibi, *A House of Many …, op.cit., passim*.

(2) إحدى عشرة طائفة مسيحية والطائفة اليهودية، حسب القرارين الرقم 60 للعام 1936 والرقم 146 للعام 1938 وقانون العام 1952، وثلاث طوائف مسلمة. راجع

* Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1986, (nouvelle édition), pp. 85 et sq.,111. 609n.

ومن الضروري أن نحصي ست عشرة طائفة أو سبع عشرة طائفة، وهذا يحتم احتساب العلويين والإسماعيليين الذين لم يكونوا طوائف معترفا بها آنذاك.

(3) Nawaf Salam, «Les communautés religieuses au Liban», *Social Compass*, vol xxxv, n° 4, 1988, pp, 455 – 464.

(4) E. I., article «dialectes orientaux» (H. Fleisch).

أنظر أيضا

* Samia Naïm-Sanbar, *Le parler arabe de Ras – Beyrouth*, Paris, Geuthner, 1985.

(5) Chevallier, *La Société du mont Liban*, *op.cit.*, pp. 66 à 79.

أنظر أيضا

* Robert Cresswell, «Parenté et propriété foncière dans la montagne libanaise», *Etudes rurales*, n° 40, oct-déc. 1970.

التجمع نفسها، والأشكال الرمزية إلى حد كبير. كذلك، لا تكشف الحياة اليومية عن تميز كبير، سواء في السكن والمأكولات التقليدية أو وسائل العمل[6]. وتقلل هذه التشابهات كثيرا من الخصوصيات الطائفية، لكنها لا تنفي حقيقة الفواصل القائمة.

وتسهم الشعائر الدينية في تثبيت الخط الإسمي الفاصل بين الطوائف[7]. لكن هذا البعد الديني الذي كان حاسما في تشكيل الطوائف، مخادع، حين نتعامل مع هذه الشعائر من وجهة نظر متزامنة. والدعوة إلى هذا الدين أو ذاك معدومة تقريبا، لكن المفارقة تتمثل بالتسامح الكبير القائم في الأوقات العادية حيال الممارسات الدينية للآخر. ومن جهة أخرى، لا تتخذ كثافة المثابرة على الممارسة الدينية صفة الثبات. فالعقائد التي أدت إلى نشوء الطائفة غالبا ما لا تكون معروفة على نطاق واسع، وفي حالة الدروز لا يمكن التعرف إليها إلا بعد عمر معين. والتعرف إليها، مع ذلك، ليس ضروريا، إذ أن الإنتماء إلى الطائفة لا يتطلب التزاما متعقلا لكنه مكتسب بالولادة. كذلك فإن الخط الفاصل الفعلي بين الطوائف مستقل في نهاية المطاف عن مضمون شعائرها الدينية. ويقوم على انتماء الفرد إلزاميا إلى مجموعة ما. لذلك يجد نفسه، نظرا إلى الإطار الذي تفرضه عليه أصوله، بعيدا عن أولئك الذين ينتمون إلى طائفة أخرى.

فإبعاد الآخر غير المنتمي إلى الطائفة، هو دائما نتيجة الديناميكية الداخلية للطائفة. وتجسد الطائفة التي تنظمها روح جماعية حصرية، أو بتعبير إبن خلدون، قوة «العصبية» المؤدية إلى التماسك[8]، وحدتها عبر مؤسساتها الخاصة (الدينية والتربوية والسياسية) التي توفر الإطار الدائم لأعضائها. وعلى هذا الصعيد، يمكن أن تبدو مثل «ظاهرة إجتماعية شاملة»[9] حتى لو لم يكن تلاحمها بمنأى عن التوترات والصراعات الداخلية. وتبني التصورات العقائدية سياجا حول فضاء الطائفة، بالمبالغة في تقييم الجوانب التي تميزها، أيا كانت ضئيلة، وفي إدراج تصورها للعالم في سياق علاقة عداء مع الطوائف الأخرى. ولا شك في أن تاريخ جبل لبنان في القرن الماضي يقدم سندا فعالا لهذه القراءات[10].

(6) Chevallier, *La Société du mont Liban*, *op.cit.* p. 150 - 156.

(7) Fawaz N. Traboulsi, «Identités et solidarités croisées dans les conflits du Liban contemporain», thèse de doctorat en Histoire, Université de Pris VIII, 1993, p. 7-8.

(8) من أجل تحليل «العصبية» في الإطار الطائفي، راجع، N. Salam, «Les communautés religieuses», art. Cité.

حول الطائفة كقبيلة، راجع، Salibi, *House. op.cit.*, p.55.

(9) راجع، ناصيف نصار، **نحو مجتمع جديد**، بيروت، 1970، الفصل 4.

(10) Salibi, *The Modern History of Lebanon*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1965, pp. 40 a 105.

وازدادت الحقيقة الإجتماعية للطوائف وضوحا من خلال نظام قضائي يحافظ على انفصالها الواحدة عن الأخرى. وبموجب هذا القانون، تتمتع الطوائف باستقلال ذاتي تام على صعيد الأحوال الشخصية، وتعتبر بهذه الصفة، أشخاصا معنويين في القانون العام[11]. وكان النظام الطائفي الموروث من نظام الملة[12] العثماني الذي نظم هو نفسه المبادىء القرآنية حيال «أهل الكتاب»، تكرس في القرن الماضي، في النظام الأساسي لجبل لبنان الذي صادقت عليه الدول الكبرى. وقد أعيد اعتماده في الدولة اللبنانية الجديدة بفارق كبير شمل المسلمين للمرة الأولى. وإبان الحكم العثماني، كانت المؤسسات الدينية المسلمة تتبع الدولة مباشرة. ولم تتوافر للمواطنين الراغبين في الخروج من الإطار الطائفي، أي إمكانية باستثناء الزيجات المدنية التي تـعقد في الخارج[13].

ويجمد النظام الطائفي الحدود الطائفية التي تجتاز المجتمع، ويثبتها أيضا على مستوى الدولة، عبر ما اتفق على تسميته الطائفية السياسية، أي قاعدة النسبية الطائفية التي تنظم انتقال المناصب الحكومية والوظائف العامة[14]. وتجد الطائفية السياسية جذورها أيضا في المرحلة التي سبقت نشوء الدولة اللبنانية، عبر تقسيم الجبل إلى قائم مقاميتين (يتولى إحداها ماروني والأخرى درزي)، ثم في تطبيق مبدأ التوزيع الطائفي للمناصب أثناء نظام المتصرفية[15]، وقد اكتسب هذا المبدأ صفته القانونية في دستور 1926 (المادة 95)[16]. وأشترط أن يكون هذا

(11) Rabbath, *La Formation historique*, *op.cit.*, p. 65, p.138.

(12) حول نظام الملة، راجع، Benjamin Braude et Bernard Lewis, *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, *The Functionning of a Plural Society*, New York, 1982.

(13) المحاكم المدنية هي المخولة فسخ هذه الزيجات، وتحكم بموجب قانون البلد الذي أبرم فيه العقد.

(14) على صعيد توزيع السلطات، يُفسر القرار الطائفي بطريقة مطاطة إلى حد ما. وهذا ما حمل رؤساء وزراء منهم رياض الصلح وحسين العويني وسليم الحص، في الفترة الأخيرة، على تسجيل أنفسهم رسميا في عداد الشيعة في سجلات الأحوال الشخصية، حتى تتمكن بناتهم من الإستفادة من قوانين أشد مرونة من القوانين المطبقة لدى السُنة. أنظر في هذا الصدد شهادة سليم الحص **زمن الخيبة والأمل. تجارب الحكم ما بين 1976 و1980**، دار العلم للملايين، 1992، ص 69. وفي الإتجاه المعاكس، يجب أن ننظر أيضا إلى اعتناق رجل الأعمال البروتستانتي إميل البستاني المارونية رغبة منه في الترشح إلى الإنتخابات النيابية في 1951. لم تكن الطائفة الإنجيلية تتمتع آنذاك بمقعد نيابي. أنظر، Traboulsi, *op.cit.*, p. 295.

(15) حول المتصرفية، أنظر، Engin Akarli, *The Long Peace. Ottoman Lebanon, 1861 – 1920*, London, Center for Lebanese Studies et I.B. Tauris, 1933.
وحول التوزيع الطائفي للوظائف، أنظر، ص 517-518.

(16) عُدلت هذه المادة في فترة الإستقلال بالقانون الدستوري الصادر في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943، لكن الإشارة إلى ميثاق الإنتداب قد حـُذفت وحدها. راجع. Edomond Rabbath, *La Constitution libanaise: origines, textes et commentaires*, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1982, pp. 517-518.

التدبير انتقاليا في الواقع. وأدى الإحجام عن طرح النظام الطائفي الذي يشكل «كلا غير قابل للتقسيم»[17]، والذي انبثقت منه الطائفية السياسية، على بساط البحث والمناقشة، إلى إطالة عمر الطائفية السياسية وتفجير الشعور بالحرمان والى توتر دائم في العلاقات بين الطوائف. فمختلف الطوائف لم تكن تشارك بمساواة في الحياة العامة ، ليس لأنها لا تتمتع جميعا بالأهمية العددية نفسها، إنما لأن توزيع السلطة كان يخضع لتراتبية ملزمة.

وأذا ما رغبنا في تنظيم تراتبية الطوائف بالنظر إلى مشاركتها في السلطة، فإننا نحدد ثلاث دوائر مشتركة المركز. وتضم الدائرة الأوسع الطوائف الست الممثلة في الحكومة بصورة منهجية، - باستثناء الحالة الإستثنائية للحكومة التي تألفت من أربعة أعضاء في 1958 - وهي، الموارنة والروم الأرثوذوكس والروم الكاثوليك والدروز والشيعة والسنة، على أن تضاف إليها طائفة الأرمن الأرثوذوكس (الإتنية والدينية). وتضم الدائرة الثانية، السنة والشيعة والموارنة الذين يتقاسمون المناصب الثلاثة الأرفع في الدولة. أما الدائرة الثالثة فتتألف من الطائفة المارونية وحدها التي تستأثر بمنصب رئاسة الجمهورية. لذلك، فالسلطات الأساسية تتركز هنا، في رئاسة تتمتع بصلاحيات شبه مـلكية. وعلى رغم أن النظام المنبثق من دستور 1926 كان نظريا برلماني الطابع[18]، لأن الجزء الأكبر منه مستوحى من دستور الجمهورية الثالثة، فإن مؤسسة الرئاسة استفادت من اقتباسات واردة في الدستور البلجيكي والدستور المصري إبان الحكم الملكي[19]. لكن هيمنة الموارنة على الدولة لم تتجل فقط على مستوى القمة، بل نظمت سير عمل الدولة، فظهرت واحدة من التناقضات الدائمة للمؤسسة المارونية، المنقسمة بين الرغبة في استقلال ذاتي - الحريصة على التمسك بنظام مدرسي متحرر من أي عوائق تضعـها الدولة - والراغبة في السيطرة على السلطة واحتكارها، باعتبارها الضمانة لوجود الطائفة[20]. لكن قراءة منفصلة لواقع الدولة سرعان ما أدى إلى تلافي هذا التناقض فبقي الشأن الإجتماعي والإقتصادي متميزا عن الشأن السياسي. وبرزت المطالبة بالإدارة الذاتية للمجتمع بينما كان ينصب على جهاز الدولة منطق الهيمنة الذي أبقى في أيدي الموارنة زمام الأمور لكافة مرافق الحياة السياسية، ولاسيما منها قيادة الجيش وإدارة المكتب الثاني ومديرية الأمن العام والأمانة

(17) Rabbath, *La Formation historique. op.cit.*, p. 616.

(18) تعديل الدستور في آب/ أغسطس 1990، بموجب اتفاق الطائف، أنهى (نظريا) حصر السلطات في رئيس الجمهورية.

(19) Nawaf Salam, «The Institution of the Presidency in Lebanon», in Nadim Shehadi et Bridget Harney (éd), *Politics and the Economy in Lebanon*, Oxford, Center for Lebanese Studies, 1989, p. 69.

(20) Traboulsi, *op.cit.*, p. 367.

العامة لوزارة الخارجية، وأضيفت إليها رئاسة الجامعة اللبنانية وحاكمية مصرف لبنان، في أعقاب إنشاء هاتين المؤسستين في الستينات.

وكانت هذه الهيمنة ترخي بثقلها بالتأكيد على الطوائف الأخرى، ولاسيا منها الطوائف الإسلامية، وتعني في نظر المسلمين، أن الدولة، على رغم مرور السنين، ليست دولتهم، طالما استمر التوازن الذي شكل لبنان الكبير في 1920، مفقودا.

تطور الكيان اللبناني

احتدم النقاش عقودا حول شرعية كيان الدولة الجديدة التي أعلنها الجنرال غورو في الأول من أيلول/ سبتمبر 1920. ولا يتسع المجال هنا لاستعادة ذاك الجدال، ولإعادة محاكمة لبنان الكبير[21]. وقد فقدت هذه المسألة اليوم معناها. فالمشاعر التي أحاطت ذاك النقاش المبدئي هدأت كثيرا، ونجم عن اندلاع الحرب تبدل في مواقف هذا الطرف أو ذاك. لذلك برز مدافعون عن الذاتية المارونية يرفضون علانية الخيار الذي طرح في السابق وباتوا الآن يطالبون بالإنكفاء إلى الجبل، ولم تقتصر مطالبتهم على الأفعال إنما تعدتها إلى الأقوال[22]، فيما كان أنصار «عروبة لبنان» ينادون بالنضال من أجل وحدة البلاد والتصدي للتقسيم، أي ضد إعادة النظر في لبنان 1920. وإزاء التجارب الحديثة لإزالة الإستعمار، يتبين أن للبنان من الشرعية ما يفوق كثيرا من الدول الأخرى في العالم العربي والعالم الثالث عموما.

وإذا لم يكن ملائما على الإطلاق إصدار حكم جوهري على لبنان الكبير، فلسنا مضطرين للبحث عن السبب الأول للهشاشة اللبنانية في بنية دولة متعددة الطوائف بنتها فرنسا حول المسيحيين، أو بتعبير أدق، حول الموارنة، **ومن أجلهم**. وقد بقي إدراك اللبنانيين لأنفسهم متمحورا لفترة طويلة حول اللاتناسق الأصلي لهذه الدولة «التي دعت فيها فرنسا إلى المواطنة، فاستجاب المسيحيون بحماسة ودافع عنها المسلمون بأجسادهم»، كما جاء في صيغة رائعة لأدمون رباط[23].

[21] حول تكوين لبنان الكبير، راجع، Gérard D. Khoury, *La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne, 1914 – 1920*, Paris. Armand Colin, 1993. أنظر أيضا، Meir Zamir, *The Formtion of Modern Lebanon*, Ithaca, Cornell University Press, pp. 39-96.

[22] يُمكن العثور على واحدة من أشد هذه الصيغ وضوحا، في كتيب نشرته جامعة الروح القدس - الكسليك في 1976 تحت عنوان **لبنان الكبير، مأساة نصف قرن**.

[23] Rabbath, *La Formation historique. op.cit.*, p. 603.

وانتهى المسلمون، على إثر تطور بطيء، إلى الإنضمام إلى الدولة التي فرضت عليهم، ونسف الوهن الذي حل بفرنسا، ثقة المسيحيين في حماية الدولة العظمى الوصية. وانبثقت من هذا التلاقي، أكثرية مؤيدة للإستقلال، كانت بعد انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 1943، قادرة على مواجهة فرنسا الحرة، فيما حدد إتفاق تأسيسي اتخذ اسم الميثاق الوطني، العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في إطار الدولة[24]. تلك كانت على الأرجح اللحظة التاريخية الوحيدة التي وفرت فيها الطبقة السياسية في لبنان البرهان على نضجها، يؤازرها في ذلك وضع دولي مؤات بامتياز[25]. وللمرة الأولى، أدى اتفاق صريح، حتى لو لم يكن مكتوبا، إلى صوغ مشروع لبناني. ولم تجرده صيغته المكتوبة بصيغة النفي (لا للإنضمام إلى سوريا ولا للحماية الفرنسية) من أهميته[26]. وأثبت الإبتهاج الشعبي، من جهة أخرى، في لحظة واحدة على الأقل، أن اللبنانيين يرغبون في العيش سوية. وتلت ذلك فترة تآلف رسخها التعايش بين شخصيتين مرموقتين كانتا بطلي الميثاق الوطني، بشارة الخوري ورياض الصلح، وكذلك استمرار التعبئة السياسية حيال تباطؤ الجلاء الفرنسي الذي لن ينجز إلا أواخر العام 1946[27]. وبدا أن المشاكل التي انبثقت من تأسيس لبنان الكبير، قد تأجلت. فحصر السلطات في الموارنة، لم يبارح الأذهان، لكن تأثيراته السلبية على مسألة الإندماج الوطني، قد استمرت.

وفي صورة عامة، بدا الإستقلال مناسبة لترسيخ المشاكل الناجمة عن بنية لبنان. وكمنت المشكلة الكبرى في تكريس لبنان المستقل مسألة الطائفية، وبنوع أخص، التوزيع الطائفي

[24] حول هذا التطور، أنظر، Salibi, *The Modern History of Lebanon*, *op.cit.*, pp. 151 à 191. Rabbath, *La Formation historique*, *op.cit.*, pp. 455-493.

[25] Howard M. Sachar, *Europe Leaves the Middle East*, 1936-1954, New York, Albert Knopf, 1972, pp. 194 à 217 et 282 à 334. أنظر أيضا شهادة الجنرال كاترو *Dans la bataille de la Méditerranée: Egypte. Levant. Afrique du Nord. 1940-1944*. Paris. 1947, pp. 272 et sq.

[26] جرت العادة لدى الحديث عن الميثاق الوطني، الإستشهاد بالصيغة الرائعة التي ابتكرها جورج نقاش «نقيضان لا يصنعان أمة». لكننا نتناسى أن هذه الصيغة التي سبقت الإستقلال بست سنوات، تنطوي على أهمية جدالية وأنها لا تستهدف الميثاق الوطني بقدر ما تستهدف النواقص اللاحقة لنظام بشارة الخوري.

[27] Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris a Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe*, t.1: 1917-1958, Paris, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, 1992, pp. 75-76.

للرئاسات الثلاث، بحيث أن هذا التوزيع اختلط في أذهان الكثيرين مع الميثاق الوطني. ولم يحجب ذلك مسألة عيوب الطائفية. فرياض الصلح، على سبيل المثال، تطرق إليها في البيان الوزاري في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1943 - هو أول أثر مكتوب عن الميثاق الوطني - بقوله إنه يقر بالضرورة الموقتة للتمثيل العادل لمختلف الطوائف. ويتعين القول هنا، إن الطائفية لم تطرح آنذاك بالتعابير نفسها التي استخدمت في 1975، ولم تقتصر على توفير ضمانة للموارنة من خلال الإعتراف لهم بحق احتكار رئاسة الجمهورية، وتأمين مشاركة السنة أيضا في تقرير مصير البلاد، عبر منصب رئيس الوزراء. وبصورة أشمل، كانت الطائفية السياسية تعتبر، كما كتب المنظر (المسيحي) للميثاق الوطني، ميشال شيحا، وسيلة لترسيخ التوازن بين الأقليات الدينية التي يتألف منها لبنان[28].

وانعكست الطائفية على مشكلة بنيوية خطرة أخرى، هي المحسوبية التي استفاد منها عدد من كبرى العائلات. والمحسوبية، ليست في الواقع، ظاهرة لبنانية فقط، وليست مرتبطة مباشرة بالتعددية الطائفية. وحتى الأشكال التي اتخذتها في لبنان، ليست مختلفة أبدا عن الأشكال التي تلاحظ في البلدان المجاورة، التي يتحكم فيها النوع نفسه من **الزعماء**، أي كبار المالكين «الإقطاعيين» ورؤساء العشائر، **وقبضايات** الأحياء الذين يتولون في المدن قيادة شبكات من هؤلاء **القبضايات**[29]. وتستمد المحسوبية جذورها من ظواهر تتخطى الإطار اللبناني، كتنظيم العائلة العربية ونظام الإقطاع العثماني، المطبق بأنماط مختلفة في أنحاء الأمبراطورية، والذي رسخ التراتبيات الإجتماعية - العائلية في **الجبل** وأعاد تشكيلها أحيانا[30]، والجماعات والميليشيات المدينية من نوع **عيارون** التي نجدها في المدن العربية منذ قرون[31]. ولا تعتبر المحسوبية في لبنان ميزة نوعية، فهي لا تستفيد فقط من قوتها الذاتية المقاومة، بل تستفيد أيضا من الجمود المؤسسي والسياسي الذي تحرض عليه الطائفية.

وزاد القانون الإنتخابي الذي تمسك به لبنان المستقل، من نفوذ الوجهاء لدى كل طائفة. وقضى هذا النظام الذي يميل إلى تمثيل الطوائف والدوائر، بتنويع اللوائح الإنتخابية

(28) Michel Chiha, «Philosophie du confessionnalisme au Liban», in *Politique intérieure*, Beyrouth, Editions du Trident, 1964, pp. 303 à 306.
وحول «Système Chiha» أنظر النقد الدقيق لهذه النظرية، لدى Traboulsi, *op.cit.*, pp. 298-363.

(29) حسب الدراسة التصنيفية التي أعدها Albert Hourani, «Ideologies of the Mountain and the City», in Roger Owen (éd), *Essays of the Crisis in Lebanon*, Londres, Ithaca Press, 1976, p. 35.

(30) حول هذه العناصر البنيوية، أنظر Chevallier, *La Société du mont Liban. op.cit.*. pp. 76,72, 80 et 85-86.

(31) *E.I.*, article «ahdath» (C. Cahen).

والإنتخاب الفردي[32]. وإذا كان تنويع اللوائح ينطوي على فائدة تقضي بحمل المرشحين على حد أدنى من التعاون بين الطوائف، فإنه يجدد في الوقت نفسه السلطة المحلية للوجهاء أو تحالف الوجهاء الذين لا تتشكل اللوائح بمعزل عنهم[33]. فينجم عن ذلك تشظ كبير للمجلس النيابي وانتشار أحزاب مختلفة الأبعاد[34]، وشبه استحالة للأحزاب الحديثة غير الطائفية في الوصول إلى الندوة البرلمانية. ومن خلال الشرعية التي يضفيها عليها القانون الإنتخابي، فإن **التحزب** كما يسميه مايكل هدسون، Michael Hudson يمتد إلى كافة مستويات مرافق الدولة، فشجع في المقابل التلاعب بمقدرات الدولة، كما لم تتأخر في إثبات ذلك تجربة بشارة الخوري. كذلك كانت إمكانات تجديد القانون الإنتخابي، أي الفضاء السياسي، رهنا بتطور علاقات المحسوبية نفسها. وقد تطلب ذلك التقاء المصالح أو الإستياء الإستثنائي - السريع بالضرورة - لإنتاج استقطاب سياسي لم يكن على المستوى الطائفي. ولا يتضمن تاريخ لبنان المستقل سوى مثال واحد، هو التعبئة التي تصدرتها المعارضة ضد بشارة الخوري وأدت إلى استقالته في 1952.

وحيال هذه البنية التعددية و«البالية»، كان لبنان مضطرا للإفلات من محاولات النزعات التوجيهية، أي الإستبدادية التي سادت الشرق الأوسط ابتداء من نهاية الأربعينات. وفي المقابل، لم يكن التجزؤ السياسي يتيح بلورة إشكالية البنيان الوطني، التي لولاها لكان الإختلال بين مستويات التنمية في مختلف المناطق اللبنانية مهيأ للإستمرار. ولقد بذل بعض الجهود على صعيد البنية التحتية والإصلاح الإداري إبان عهد الرئيس كميل شمعون (1952-1958). إلا أن الحرية الإقتصادية التي اتسعت بحيث بات في الإمكان التحدث عن رأسمالية متوحشة، كانت تعني شبه تخل عن المناطق البعيدة عن العاصمة التي تقطنها أكثرية إسلامية. ولوحظ اختلال مماثل أشد سوءا ربما في علاقة الدولة بمختلف شرائح المجتمع التي كانت تحتفظ بمرجعيات متطابقة متميزة.

وأدى النجاح النسبي لليبرالية الإقتصادية في عهد الرئيس شمعون إلى إخفاء بعض وجوه تلك التفسخات. لكن الإستقطاب الذي أنتجته القومية العربية في كافة أنحاء الشرق الأوسط، أجج تلك التفسخات، فباتت عناصر لزعزعة الإستقرار كما ستؤكد ذلك ثورة 1958 والحرب الأهلية التي تلتها. ولم تقتصر تلك الأزمة على مواجهة إسلامية - مسيحية، فجرتها أسباب

(32) Rabbath, *La Constitution libanaise. op.cit.*, pp. 179 et 181.

(33) Michael Hudson, *The Precarious Republic. Political Modernization in Lebanon*, Boulder, Westview Encore Edition, 1985 (reprint, première édition, 1968), p. 214.

(34) *ibid*.

عدة، كان بعض منها خارجيا[35]. ونستطيع أن نكشف فيها أيضا تأثيرات المشاكل التي لم يجد لبنان المستقل حلولا لها، وهي الطائفية وانعدام التوافق على الهوية الوطنية، وتعثر النظام السياسي، وخصوصا مؤسسة رئاسة الجمهورية التي تميزت بانحراف ديكتاتوري[36]، والفساد الجامح[37]، والإختلال بين المركز والضواحي، وعدم التلاؤم مع الديناميكيات الإجتماعية الجديدة لنظام سياسي قائم على المحسوبية وتحالفات الأقطاب[38].

وسنجد أيضا هذه العوامل في 1975. وفي هذا الوقت، حصلت محاولة الإندماج الوطني التي قام بها اللواء فؤاد شهاب. وأيا تكن الآمال التي علقت على التجربة الشهابية، فإنها بدت محدودة في نهاية المطاف. وبإقدامها على معالجة بعض المشاكل البنيوية التي كانت مطروحة، زادت من حدة مشاكل أخرى.

حدود تجربة التكامل الشهابية

كان الهدف الأول للواء فؤاد شهاب الذي حمله إلى السلطة توافق بعد أحداث العام 1958، التي حافظ إبانها على حياد الجيش ووحدته، تصفية مخلفات تلك الأزمة. وفي إطار هذه النظرة، كان يتعين، بعد الإستقطاب الذي شهدته البلاد في عهد الرئيس شمعون، إحياء روح الميثاق الوطني. وقد فعل اللواء شهاب ذلك بإشراكه في السلطة الزعماء السنة الذين قادوا ثورة 1958، متبعا في الوقت عينه سياسة عربية تتفق مع ميل الجماهير الإسلامية إلى التماثل بالناصرية. ورفع أيضا من نسبة مشاركة المسلمين في تسيير جهاز الدولة، عبر قرار بتقاسم الوظائف العامة مناصفة[39].

لكن المشروع الشهابي لم يقتصر، في المحصلة النهائية، على ما كان يمكن ألا يكون سوى سياسة ظرفية. فهو في المقابل، يشكل في تاريخ لبنان المستقل، فاصلا من خلال إرادته وطموحه إلى بناء مجتمع جديد لا مكان فيه للمفاضلة بين مواطن وآخر ولا امتيازات مكتسبة[40]، وتحويل الدولة ناظما للعلاقات الإجتماعية. وتتعدى هذه النظرة في الإطار

(35) حول أزمة 1958، راجع أطروحة نواف سلام
L' Insurrection de 1958 au Liban, Université de Paris-Sorbonne, 1979.

(36) Hudson, *op.cit.*, p.290. وحول حصر السلطات، أنظر من بين نماذج أخرى، انتقادات جورج نقاش، في *L'Orient* du 17 juin 1956 et du 26 octobre 1956.

(37) Traboulsi, *op.cit.*, pp. 374.

(38) Hudson, *op.cit.*, 110, 113-114.

(39) Rabbath, *La Formation historique. op.cit.*, p 570.

(40) خطاب إلى اللبنانيين في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960.

اللبناني مجرد الإصلاح الإجتماعي البسيط. وكان الرهان يقضي بإنجاز التكامل الوطني، ولاسيما منه الإقتصادي والسياسي والإيديولوجي للأطراف الإسلامية، مع الدولة[41]. وقد نجح شهاب في إحداث انقلاب كبير من خلال حمل المسلمين، الذين كان يتمتع في صفوفهم بشعبية حقيقية، على إقامة علاقة جديدة مع الدولة. وكدليل على صواب تشخيصه، كانت الحماسة للشهابية في الأطراف، نسبية، بالمقارنة مع المقاومة التي أبدوها في العشرينيات والثلاثينيات لإلحاقهم بلبنان الكبير. ففي تلك المناطق ولاسيما الشمالية منها وجد النظام العدد الأكبر من قواعده النيابية[42].

وقد تزامن السعي إلى التكامل الوطني مع تحديث شامل للدولة عبر سلسلة من الإصلاحات البنيوية وبقي علامة فارقة للشهابية وإنجازها الأساسي. ومن خلال تعزيز سلطة الإدارة المدنية والعسكرية، أعطى شهاب الدولة مزيدا من الإستقلال الذاتي حيال المصالح القصيرة الأجل للبرجوازية المنبثقة من عالم الأعمال، ولاسيما المسيحية منها. وبطبيعة الحال، لم تتخل الدولة أبدا عن الليبرالية، وإذا كانت البرجوازية قد خسرت السيطرة المباشرة على السلطة، فإن مصالحها لم تتأثر أبدا على المدى البعيد. غير أن الدولة باتت قادرة على استخدام مزيد من الموارد لتنمية مناطق الأطراف[43]. واستطاعت أيضا توفير سير أفضل لجهازها الإداري وخصوصا الأجهزة التي أنشئت حديثا لتلبية حاجات التنمية. وفي أي حال، يشهد على اتساع ورشة التحديث هذه، حجم الإنفاق الحكومي الذي كان يشكل في نهاية عهد فؤاد شهاب في العام 1964، ثلث الناتج القومي، أي النسبة نفسها تقريبا في سوريا[44] التي كانت تطبق النظام الإقتصادي الموجه.

وأيا يكن إصرار المشروع الشهابي على صعيد التنمية الإقتصادية- الإجتماعية، فلم يكن مقدرا له أن يؤتي ثماره، طالما لم يترافق مع رؤية جديدة للسياسة. وهنا ظهرت حدوده. فتوطيد الدولة في هذا المجال تحول في أعقاب الإنقلاب الفاشل الذي قام به الحزب السوري القومي الإجتماعي في 1961، تضخيما للآلة العسكرية التي اتسعت وظيفتها البوليسية عبر المكتب الثاني، لتشمل جميع مرافق الحياة العامة، إلى درجة المس بالحريات مسا خطيرا. لذلك لم يؤثر هذا «التحديث» على البنى التقليدية وشبكات الوجهاء. وعلى الصعيد الدستوري، جاء إصلاح

(41) راجع، وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة، 1964-1967، بيروت، 1980، ص 60-61.

(42) شرارة، م.س.ذ.، ص 344.

(43) Micheal Johnson, *Class and Client in Sunni Beirut. The Sunni Muslim Community and the Lebanese State. 1940-1958*, Londres, Ithaca Press, 1986, p. 138.

(44) Hudson, *op.cit.*, p.312.

قانون الإنتخاب في العام 1960 ليكرس سلطة الوجهاء الذين كان اللواء شهاب يضمر لهم احتقارا لا يوصف. وعلى صعيد الممارسة، ارتكز نظام المراقبة الذي وضعته «الأجهزة» أي المكتب الثاني، على استخدام المحسوبية. وقد نصبت الدولة نفسها «حاميا» لشبكات **القبضايات** في المدن أو لعشائر المناطق الحدودية، ولم تسع بصورة منهجية إلى الحلول محل الحماة التقليديين، إنما أرادت فقط تحييدهم على أن تترك لهم الإستفادة من مكاسب السيطرة على الصعيد المحلي، في مجال النفوذ، وحتى على الصعيد الوطني، في مجال التمثيل النيابي.

وفي المناطق التي أعرب فيها الوجهاء عن تأييدهم للنظام، حصلوا على دعم جهازه الإداري وأجهزته الأمنية، لكنه لم يشجع أبدا على التجديد للطبقة السياسية. وبلغت الرغبة في محاباة الوجهاء حد استبعاد شخصيات انخرطت في المشروع الشهابي، لكنها كانت عاجزة عن الإتكال على محسوبية خاصة، في الإنتخابات النيابية في 1964، بحجة أنها قد تزعج الحلفاء المحليين للسلطة[45]. لكن إذا ما انتقل زعيم محلي إلى صفوف المعارضة، كانت الدولة تسعى إلى مساندة زعماء محليين، مستخدمة سلطتها القهرية ووظيفة «الحامي». وهذا على سبيل المثال ما حصل في بيروت الإسلامية، بعد الخلاف بين صائب سلام والرئيس شهاب[46]. وهذا ما حصل أيضا في الجبل المسيحي، حيث أيدت الشهابية التي واجهت عداء النخب التقليدية، شخصيات من الصف الثاني. لكن ذلك لم يكن كافيا لتأمين تجديد الطبقة السياسية. ومع استمرار المحسوبية الضامنة لمستقبل السياسة اللبنانية، واجهت الشخصيات الجديدة صعوبة قصوى في ترسيخ حضورها، وتمكن الزعماء السابقون من الإحتفاظ بقواعدهم على رغم الهزائم الإنتخابية.

في أي حال، من المثير الإستنتاج أن الجيل الذي بلغ سن الرشد إبان رئاسة فؤاد شهاب، أي المولود في الفترة من 1920 إلى 1935، قليلا ما تمثل في السياسة، أو على الأقل، على المستوى القيادي، ما عدا بعض الإستثناءات التي تفسر بوجود فراغ بين الجيل الذي جاء إلى الحياة السياسية في الأربعينات والخمسينات[47] والجيل الذي أبرزته الحرب.

لكن قوة سياسية «حديثة» ومنظمة، استفادت وحدها في الواقع استفادة مباشرة من الشهابية، هي حزب الكتائب، الذي بدأ آنذاك تحوله حزبا جماهيريا، بتشجيع من النظام للتصدي لعداء النخب المارونية التقليدية. ففي عهد فؤاد شهاب، دخل بيار الجميل المجلس

(45) راجع، شرارة، م.س.ذ.، ص 87.

(46) Johnson, *op.cit.*, pp. 142-143.

(47) من الضروري استخدام لفظة «جيل» بمعناها الأوسع، لأنها تضم شخصيات تنتمي إلى مختلف الفئات العمرية، بمَن فيهم «شبان» مثل رشيد كرامي وكمال جنبلاط وغسان تويني، الذين دخلوا معترك السياسة من بوابة الوراثة.

النيابي في العام 1960، بفضل التقسيم الإنتخابي الجديد لبيروت. وكان الحزب متأهبا لدعم مشروع الشهابية الذي تتطابق مساعيه التنموية والتحديثية مع تطلعات قاعدته، التي استقطبت القسم الأكبر من منتسبيها لدى البورجوازية المارونية الصغيرة والمتوسطة، والريفية الأصول في أغلب الأحيان[48]. لكن هذا الإستقطاب، أدى أيضا إلى السير في الإتجاه المعاكس للسياسة الشهابية وحشد معارضيها الموارنة، وهذا ما حصل فعلا في 1968[49].

ويعتبر انعدام وجود قاعدة سياسية متجانسة، واحدا من العناصر التي تفسر أفول المشروع الشهابي في عهد الرئيس شارل حلو. وقد سار الرئيس حلو الذي اختاره الرئيس شهاب وأيدته الأكثرية النيابية نفسها، بهدي من سياسة سلفه. وبقي الفريق الذي أحاط بالرئيس شهاب يتحكم في مقاليد الأمور، واستمرت أساليب المكتب الثاني سائدة، مع فارق هو أن الرئيس، المدني هذه المرة، كان عاجزا عن التصدي للعسكريين.

لكن وجوه التشابه توقفت عند هذه النقطة. وقد تباطأ مشروع التحديث، على رغم أن الرئيس حلو بدأ بإجراء إصلاحات جديدة في الإدارة والجهاز القضائي، لم تتكلل بالنجاح[50]. فقد عرقلتها سلسلة من الخضات، التي كان أولها انهيار بنك أنترا في 1966، وأزمة النظام المصرفي التي تلته. ثم حرب 1967. وأدت التغيرات على الصعيد الإقليمي إلى اختلال التوازن في السياسة اللبنانية. ولم تنجح الشهابية في إرساء اللعبة السياسية على قواعد جديدة، فوجدت نفسها عاجزة حيال عودة الإستقطاب الطائفي الذي تجسد بارتداد حزب الكتائب وتشكيل كتلة مارونية هي الحلف الثلاثي الذي تألف من كميل شمعون وريمون إده وبيار الجميّل. وإزاء هذه التعبئة، باتت سطوة المكتب الثاني عبئا وليس ورقة رابحة. فلم يتمكن من منع فوز الحلف في الإنتخابات النيابية في 1968 في المناطق المسيحية. وبعد أشهر، صدق الرئيس حلو على التغيير وأدخل إده الحكومة، مؤكدا بذلك تحرره من هيمنة «الأجهزة» التي بدأ نفوذها بالتلاشي. وحين أزف موعد الإستحقاق الرئاسي في 1970، كان المكتب الثاني عاجزا عن التدخل والمناورة لتأمين عودة الرئيس شهاب أو تأمين فوز مساعده الياس سركيس.

ووضع انتخاب الزعيم التقليدي سليمان فرنجية، نقطة النهاية بصورة رمزية، للتجربة الشهابية. وأسقط وصول فرنجية الذي قوبل انتخابه في الجبل المسيحي، بإطلاق العيارات

(48) راجع، شرارة، م.س.ذ.، ص 49.

(49) حول موقف الكتائب من فؤاد شهاب، راجع، Traboulsi, *op.cit.*, p.390. Frank Stoakes, «The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the State», *Middle Eastern Studies*, vol. 11, n3, octobre 1975.

(50) Rabbath, *op.cit.*, p.574.

النارية ابتهاجا، المشروع الكامل لإرساء أسس الدولة الذي بدأه الرئيس شهاب. وقد استهل الرئيس الجديد عهده بتفكيك جهاز المكتب الثاني[51]، وأنعش المحسوبية والمحاباة، حتى أنه لم يتوان عن تعيين نجله وزيرا، وأزال العوائق التي كانت تقيد التجارة الحرة. لكن محاولات الإصلاح لم تذهب سدى. فعلى رغم كل شيء، شقت الشهابية طريقها ولم تعد مؤسساتها موضع تشكيك[52]. وحصلت تجديدات كبرى تجلت باعتماد التأمين الطبي في 1971 (هو امتداد لإنشاء الضمان الإجتماعي في 1964) وإنشاء المركز التربوي للبحوث والإنماء، لكن الدولة لم تعد محكومة بمنطق تحديثي صارم. وإذا كان بعض الوزراء، أمثال إميل بيطار وهنري إده والياس سابا وغسان تويني قد ساروا بوحي إصلاحي أصيل، فإنهم أحرجوا فأخرجوا بالاستقالة، وشلت قدرتهم على العمل[53]، حتى أن هنري إده قد تعرض للإقالة والعزل. ولم يبد الرئيس فرنجية الذي انقضت بهجة الأشهر الأولى لعهده، مهتما بتقديم حلول للمشاكل الأساسية التي استمرت ترخي بثقلها على الكيان اللبناني، فيما زاد غليان المجتمع من حدتها .

مجتمع حيوي

كان لبنان في مستهل السبعينات بلدا تتوافر لديه كل مظاهر الحركة والحيوية. ومستواه الإجمالي على صعيد التنمية، الذي وضعه في مقدم البلدان العربية في الشرق الأوسط[54]، استفاد من تسارع مطرد للنشاط الإقتصادي. وعاصمته المعترف بها منذ سنوات ملتقى للمبادلات في المنطقة، عرفت توسعا عظيما تجلى بازدياد حركة البناء والمضاربة العقارية التي رافقته. وجعل الإبداع الأدبي والفني وصناعة الكتاب من بيروت عاصمة ثقافية ومختبرا لأفكار العرب.

النجاح الإقتصادي

يحتل النجاح الإقتصادي مكانة مرموقة في المخيلة اللبنانية، وهو مصدر الفكرة التي لاقت رواجا منقطع النظير عن «المعجزة اللبنانية» التي تؤجج اليوم حنينا إلى تلك الأيام الخوالي. وإذا كانت المرة الواحدة لا تعتبر عادة، فإن الصورة ليست خادعة. فعلى رغم الظلال التي لا

(51) أنظر التفاصيل في Wade R. Goria, *Sovereignty and Leadership in Lebanon 1943-1967*, londres, Ithaca Press, 1985, pp. 126-127.

(52) Traboulsi, *op.cit.*, p. 413.

(53) Goria, *op.cit.*, pp. 128-129.

(54) Hudson, *op.cit.*, pp.80-81.

تخفى على العيان، فإن النجاح الإقتصادي الذي حققه لبنان قبل 1975، أمر لا جدال فيه، وقد أكدته مؤشرات الثراء الخارجية الكثيرة والأرقام. وأشدها دلالة النمو المتواصل طوال ربع قرن. وقد بلغ متوسط النمو بين 1950 و1974، 7% سنويا، أي 3 إلى 4% للفرد الواحد، على أن نأخذ النمو السكاني في الاعتبار[55].

ولا تحصى أسباب ذلك النجاح. ومرد إحداها إلى ما اتفق على تسميته مجاملة «المهارة اللبنانية» التي تعد حافزا ثابتا للرضى الذاتي استمر مع ذلك أثناء الحرب. ولا شك في أن هذه التسمية تنطوي على جانب كبير من الحقيقة. لكنها قد تكون ، بطريقة أشد ابتذالا، حصيلة تعاط محنك للمبادلات التجارية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وثمرة التساهل التجاري الذي جعله لبنان المستقل عقيدة، وتوجه في 1956 بقانون حول السرية المصرفية.

إلا أن الوضع الإقليمي البالغ الأهمية، من جهة أخرى، والذي شهد تفشيا للإقتصاد الموجه والتأميمات في بلدان عربية عدة، جعل من لبنان الليبرالي الوعاء الأقرب لرؤوس الأموال الهاربة من قبضة المصادرة والحجز[56]. وهذا ما حصل بالتحديد للقسم الأكبر من البورجوازية السورية، ولا سيما المسيحية منها، التي يمكن تثمين مساهمتها في الإزدهار اللبناني، عبر مجالات عدة، منها تطور شارع بدارو، الأمر الذي يجعل من خصوصية «المعجزة اللبنانية» أمرا نسبيا. وأصبحت بيروت جراء ذلك، مركزا عملانيا لرجال الأعمال العرب، ولاسيما منهم أشهرهم يوسف بيدس مؤسس بنك أنترا الذي سيصبح أكبر مصرف لبناني وعربي حتى انهياره في 1966. كذلك حول إنشاء دولة إسرائيل الذي أدى إلى قطع التواصل بين المرافىء الفلسطينية المنهارة، المركز المهيمن لمرفأ بيروت، نوعا من الإحتكار. وجعل ثراء البلدان المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، الذي بدأ مطلع الخمسينات، منذ إرساء قاعدة التساوي (فيفتي-فيفتي) بيروت تستفيد من التدفق المستمر لرؤوس الأموال. ففي الفترة من 1956 إلى 1966، توجه ثلثا الفوائض النفطية الخليجية إلى لبنان[57].

وازدادت مساهمة الخليج في الإزدهار اللبناني اتساعا مطلع السبعينات، واشتدت أيضا في أعقاب تصحيح أسعار النفط في 1973. وكان القطاع المصرفي قد شهد اضطرابا جراء

(55) André Chaib, «The Export Performance of a Small, Open, Developping Economy: The Lebanese experience, 1951-74», thèse de phD, University of Michigan, 1979, cité par Roger Owen, «The Economic History of Lebanon, 1943-1974: Its Salients Features», in Halim Barakat (éd), *Toward a viable Lebanon*, Washington, 1988, p. 33.

(56) Claude Dubar et Salim Nasr, *Les classes sociales au Liban*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976, p. 71.

(57) *ibid*.

انهيار بنك أنترا في 1966[58]. لكنه تمكن بعد سلسلة من الإصلاحات التي أقدمت عليها السلطات العامة، من تجاوز الأزمة، على حساب خسارة استقلاليته حيال رؤوس الأموال الغربية التي باتت متوافرة بمبالغ طائلة[59]. في أي حال، استفاد لبنان كثيرا بالطريقة نفسها من ارتفاع العائدات النفطية. وأضفى غلق قناة السويس منذ 1967 مزيدا من الأهمية على دور لبنان وحركة الترانزيت. فالازدحام في مرفأ بيروت بلغ حدا حمل السفن على البقاء فيه أسابيع أحيانا حتى يحين دورها لإفراغ حمولتها. وقد تضاعفت حركة المرفأ وكذلك حركة المطار بين 1968 و1975[60]. وشهدت السياحة ازدهارا منقطع النظير، نجم القسم الأكبر منه عن تدفق المصطافين السعوديين والكويتيين. وارتفعت العائدات السياحية بين 1968 و1974 أربع مرات، حتى باتت تشكل 10% من الناتج القومي الخام[61]. لكن التطور الأبرز حصل في القطاع الصناعي الذي لم يحظ بالعناية الكافية في تلك الفترة. وقد فشلت في العام 1971 محاولة لتحديد التعرفة الجمركية لحماية الصناعة، نتيجة ضغوط مارسها التجار. بيد أن القطاع الصناعي الذي لم تشجعه السلطات العامة، جدد نفسه ونوع في مجالات إنتاجه.

وبلغت مساهمة الصناعة 12-13% من الناتج القومي الخام في الستينات، إلا أنها حلقت ابتداء من العام 1970 وبلغت 20 إلى 25% في 1974[62]. وفي هذا المجال أيضا، جاء الدفع الحاسم من بلدان الخليج التي ازداد فيها الطلب المترافق مع الثراء، على السلع الإستهلاكية

[58] الفرضية المقبولة من المؤرخين عموما في الوقت الراهن، هي أن بنك أنترا انهار عمدا. وقد تضافرت مصالح لبنانية وعربية وغربية ضد البنك الذي كان في حوزته، على رغم إدارته المتهورة أحيانا، ما يكفي من الودائع والأصول، للصمود حتى يتمكن من حل أزمته المتعلقة بالسيولة. ورفض المسؤولون اللبنانيون مساعدته على رغم توافر الإمكانيات والوسائل، مدفوعين بحوافز منها الرغبة في الإنتقام من يوسف بيدس نفسه، الذي كان يُعتبر دخيلا على النظام. وأصله الفلسطيني لم يكن مجهولا أبدا. راجع
Kamal Salibi. *Crossroads to Civil War, Lebanon 1958-1976*, New York, Caravan Books, 1976, pp.29-30.

أنظر أيضا Rabbath, *La Formation historique*, *op.cit.*, p 573. et Traboulsi, *op. cit.*, p. 401.

[59] Clement Henry Moore, «Le système bancaire libanais. Les substituts financiers d'un ordre politique», *Maghreb-Machrek*, n 99, janvier-février-mars 1983.
ومن المحتمل أن أزمة بنك أنترا التي أتاحت هذا الإشراف قد شجع عليها أو بالأحرى فجرها أولئك الذين كانوا يستفيدون منها. راجع أيضا Dubar et Nasr, *op.cit.*, p. 70.

[60] Boutros Labaki, «L'évolution du rôle économique de l'agglomération de Beyrouth, 1960-1977», in Dominique Chevallier (éd), *L'Espace social de la ville arabe*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979, pp. 215-244.

[61] Owen, «The Economic History», dejà cité, p.37.

[62] *ibid.*, p. 35.

والتجهيزات. وزادت الصناعة التي عرفت نموا مطردا، من توجهها نحو هذه البلدان التي حلت بذلك محل البلدان العربية الأقل ثراء، ولاسيما سوريا منها، في تصنيف زبائن لبنان[63]. وهذه العناصر مجتمعة، جعلت من مطلع السبعينات يبدو العصر الذهبي الحقيقي للإقتصاد اللبناني. وتشهد على ذلك حركة بناء كثيفة يوميا. واسترعى لبنان انتباه المستثمرين الأميركيين والأوروبيين[64]. وباتت رؤوس الأموال الأجنبية تهيمن على كبرى المؤسسات المصرفية، وأنشئت مؤسسات صناعية مشتركة، واتخذت من بيروت مقرا، مؤسسات فندقية أميركية أمثال هيلتون وهوليداي إن.

ولم يستفد من هذا الإزدهار الذي حققه الإقتصاد اللبناني، جميع اللبنانيين، بالتساوي. واستمر التفاوت الإجتماعي العميق قائما، ووسع هوته التضخم والمضاربة العقارية. لذلك أثر هذا التفاوت على بعض الطوائف أكثر من سواها، نظرا إلى التركيبة الخاصة للمجتمع اللبناني. فالهيمنة الإقتصادية بقيت على كافة القطاعات، وخاضعة إلى حد كبير، لرجال أعمال مسيحيين[65]. ومع ذلك، لا يمكننا التغاضي عن أن بداية توزع الإستفادة أخذت تعطي ثمارها، كما يؤكد ذلك بعض البحوث منذ سنوات، ولاسيما منها تلك التي أعدها بطرس لبكي[66]. لذلك نلاحظ بين 1960 و1973، ميلا لزيادة حجم فئات متوسطي الدخل وحجم فئات مرتفعي الدخل. وتدنى أيضا الفارق بين مستوى التنمية في مختلف المناطق. وبفضل المبالغ التي خصصتها الدولة للتنمية إبان رئاسة فؤاد شهاب وتحويلات المهاجرين، شهدت الأطراف الريفية (ذات الأكثرية الإسلامية) ارتفاعا بالغ الوضوح في مستوى معيشتها. ففي الفترة بين 1950 و1970، بلغت نسبة التقدم 44% في جنوب لبنان، و40% في شمال لبنان، و15،6% في البقاع. وتؤكد مؤشرات أخرى أيضا أن الهوة بين الطوائف قد تقلصت. ويتضح هذا الإتجاه إذا ما أخذنا في الإعتبار، من زاوية الإنتماء الطائفي، المهن التي تتطلب تأهيلا رفيع المستوى (المحامون والأطباء والمهندسون وموظفو الفئة الثالثة). وكان التطور مرشحا أيضا للإستمرار، إذا ما نظرنا إليه من زاوية التوزع الطائفي للطلبة الجامعيين اللبنانيين، فيبدو الوضع متكافئا: 47،8% من المسيحيين و52،92% من المسلمين للعام الدراسي 1972-1973. وينحرف هذا

[63] *ibid.*, p. 37.

[64] *ibid*.

[65] Johnson, *op.cit.*, p. 33.

[66] نعول في هذا المجال على مساهمة بطرس لبكي في دورة 1983 للكونسورثيوم الأوروبي للبحوث السياسية في فريبورغ، بعنوان «Rapports de force intercommunautaires et genèse des conflits internes au Liban» (atelier Violence and Conflict in Divided Societies).

الرقم قليلا جراء انتساب 90% من المسلمين إلى الجامعة العربية في بيروت التي أنشأتها مصر الناصرية لتوازي المؤسسات التعليمية الغربية العريقة. لكن، إذا كان المسلمون في الواقع أقلية صغيرة جدا في جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين (20%)، فإنهم كانوا يشكلون أقل بقليل من نصف طلبة الجامعة الأميركية في بيروت. وفي المؤسسات الأخرى الخاصة الأقل أهمية، تفاوتت نسبة المسلمين بين 35% في مدرسة الآداب العليا (إدارتها فرنسية) و50% في الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة التي خرجت القسم الأكبر من المهندسين المعماريين في لبنان. وفي الجامعة الرسمية التي تطورت تدريجيا في الستينات، بلغت نسبة الطلبة المسلمين[67] 60% في اختصاصات لا تؤمن آفاقا مهنية.

ومع ذلك، لم يكن هذا التطور مدروسا في تلك الفترة. أولا، لأن إجراء تقويم صارم للحركة المجتمعية، كان أمرا بالغ الصعوبة في وقت فقد المجتمع، بسبب التبدلات الإقتصادية التي شهدها لبنان، تنظيمه التقليدي[68]، وثانيا، لأن المسؤولين في الدولة لم يبدوا اهتماما بهذا التطور الذي ساهمت فيه عوامل أخرى كالهجرة على سبيل المثال[69]. والأهم أخيرا، هو اتساع هوة التباين، كما يبدو للوهلة الأولى، جراء التناقض بين الترف الجامح لدى البورجوازية الرفيعة المستوى، وبين البؤس الجلي لدى المعوزين. ولم يخفف تكدس ثروات طائلة لدى المسلمين من الإنطباع العام الذي ينحو إلى قراءة هذا التناقض باعتباره تفسخا طائفيا. وزادت مساحة بيروت الجغرافية من حدة هذا الشعور أيضا، فباتت رمزا للنجاح الإقتصادي وحدوده معا.

توسع بيروت

على غرار ما يحصل في معظم بلدان العالم الثالث، فإن التاريخ الإجتماعي للبنان، هو تاريخ نمو سكان المدن وازديادهم. ففي العام 1950، كان ثلث سكان البلاد ما يزال ريفيا. وبعد عشرين عاما، تبدلت النسب تبدلا تاما، وبات 62% من الناس يعيشون في المدن، وبلغت هذه النسبة 70% في العام 1970[70]. واقتصر هذا التطور على بيروت حصرا. وفي زمن الإنتداب،

(67) أرقام جمعها سليم نصر بالإستناد إلى إحصاءات مركز البحوث والتنمية التربوية (وزارة التربية الوطنية)، وردت لدى لبكي، م.س.ذ.، ص 276.

(68) Dubar et Nasr, *op.cit.*, p. 276.

(69) أنظر نقد طرابلسي للبكي، م.س.ذ.، ص 425، الذي يعزو تقارب النسب الطائفية في القطاعات الإقتصادية المميزة إلى الهجرة أكثر مما يعزوها إلى آليات التصويب الداخلي.

(70) Andre Bourgey, «La guerre et ses conséquences géographiques au Liban», *Annales de géographie*, XCIV année, n° 521, janvier-février 1985.

كانت بيروت مدينة كبيرة بسكانها الـ 180 ألفا، أي 22% من إجمالي عدد سكان لبنان في العام 1930[71]. وارتفع عدد سكانها أيضا في السنوات اللاحقة بنسبة 66% بين العام 1930 و1950، حين كان عدد سكانها 300 ألف نسمة. لكن النمو السكاني تسارع بطريقة حاسمة في الستينات. وفي العام 1970، ازداد عدد السكان أكثر من ثلاث مرات مقارنة بالعام 1950، واحتضنت بيروت التي ناهز عدد سكانها المليون، 42% من عدد سكان البلاد. وأخيرا، في العام 1975، بلغ عدد سكانها 1،2 مليون نسمة، أي نصف عدد السكان المقيمين[72].

وتوحي مقارنة التقديرات للعامين 1970 و1975 أيضا، أن عدد سكان المدن الأخرى لم يرتفع في تلك الفترة. وقد يكون الإتجاه معكوسا في الواقع، لأننا نلاحظ اضطراد النزوح إلى بيروت من مختلف مدن المحافظات، بما فيها طرابلس وصيدا. وخففت مساحة لبنان الصغيرة من قوة الجذب التي أضفتها مركزية الأجهزة الإدارية وتمركز الأنشطة الإقتصادية والمؤسسات الثقافية، إلى العاصمة[73]. ومع ذلك، لم تتضاءل حركة التمركز تلك. فمعظم الصناعات التي أنشئت، اتخذت من ضاحية بيروت مقرا، بينما استأثر وسط المدينة[74] بأنشطة القطاع الثالث.

وفي بيروت والمناطق القريبة من جبل لبنان، بلغ 64% إجمالي المؤسسات التعليمية الخاصة في المرحلتين الإبتدائية والتكميلية، و73% في المرحلة الثانوية[75]. أما التعليم الجامعي فكان محصورا بالكامل في العاصمة وضاحيتها القريبة جدا.

وترجم ارتفاع عدد سكان بيروت توسعا أفقيا في الأراضي المجاورة، وفي تكدس النسيج المديني. وابتداء من نهاية الستينات، لم تعد حدود البلديات واضحة المعالم في النسيج المديني. إلا أن المساحة التي تمددت إليها المدينة، بقيت حتى 1975 صغيرة جدا مقارنة بعمليات

(71) Albert Hourani, «Visions of Lebanon», in H. Barakat (éd), *Toward A Viable Lebanon*, *op.cit.*, p. 5.

(72) Estimations données par André Bourgey, «La guerre et ses conséquences». Art.cit.

(73) *ibid*.

(74) أنظر أيضا Cathrine Paix, «La portée spatiale des activités tertiaires de commandement au Liban», *Revue Tiers Monde*, 1975, t.XVI, n 61.
A. Bourgey, «L'évolution du centre de Beyrouth de 1960 a 1977», in D. Chevallier (éd), *L'Espace social de la ville arabe. op.cit.*, pp. 244-278. et Chadia Sinno, «Evolution des structures urbaines du centre-ville de Beyrouth», mémoire de DESS en urbanisme, Université de Paris VIII, 1985-1986.

(75) A. al-Amine, et N. Wehbi, *Système d'enseignement et division sociale au Liban*. Paris, Le Sycomore, 1980, pp. 43 et sq.

التوسع التي ستحصل في وقت لاحق. أما كثافة السكان فكانت كبيرة جدا. وفي داخل العاصمة وامتداداتها، تفشت الهندسة المعمارية العامودية، وتألف معظم البنايات التي شيدت ابتداء من نهاية الستينات، من سبعة أو ثمانية طوابق، أو أكثر أحيانا. وإذا كان هذا النمو الأفقي والعامودي معا قد غيـر وجه المدينة، فإنه لم يؤثر كثيرا على التوزيع الطائفي للسكان. وكانت نقاط النزوح الريفي منفصلة، سواء شملت القرويين الموارنة أو الشيعة في جنوب لبنان. وفيما سكن كثر من المسيحيين الأحياء الغربية ولاسيما منها المصيطبة وراس بيروت اللذان بقيت أغلبية سكانهما من المسلمين، حافظتالأحياء الشرقية، الأجدد، على طابعها المسيحي الحصري تقريبا. ولم تحصل بين هذه الأحياء تنقلات مهمة، باستثناء انتقال بعض العائلات من المصيطبة إلى الأشرفية، في خضم التطور الذي شهدته الستينات. وغالبا ما كان هذا الإنفصال يحصل في الضواحي السكنية الجديدة التي بدأت تتطور حول بيروت[76].

وأبرز ما أفرزه ازدهار بيروت، كان تشكل ما سمي «حزام البؤس» حولها، وكان فعلا نقيض الإزدهار اللبناني. واحتضن هذا الحزام بين جنباته مجموعة من مدن الصفيح ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي لا تختلف بشيء عن مدن الصفيح. وكانت نسبة اللبنانيين في هذه الأمكنة ضعيفة وبلغت 12،7% في مقابل 87،3% من الأجانب بـن فيهم الفلسطينيون الذين كانوا بالتأكيد يشكلون القسم الأكبر منهم، ناهيك عن السوريين والأكراد المتحدرين من تركيا[77]. لكننا نجد أيضا بضعة أحياء شبه متكاملة كالنبعة والشياح التي كان يسكنها عشرات الآلاف من اللبنانيين الشيعة الذين وفد معظمهم من الجنوب. وعلى رغم تميز عمليات البناء بمزيد من التنظيم عموما، فإن مستوى المعيشة فيها لم يكن أرقى من مثيله في مدن الصفيح والمخيمات، واقتصرت البنى التحتية على الضروري فقط. وهذا ما أعطى «حزام البؤس» استمراريته الإجتماعية ووحدته بمعزل عن جذور سكانه.

الإختمار الثقافي

وتمثل الوجه الآخر لتطور بيروت بازدهار الحياة الثقافية التي أنعشتها نقاشات متواصلة صاغت وأعادت صوغ التساؤلات الكبرى التي كان يواجهها العالم العربي بعد 1967. وكان هذا الجانب من التطور الذي يصعب تحديد حجمه، جوهريا لصيرورة لبنان. فإذا لم يكنالمثقفون ممثلين للمجتمع برمته، فهم لا يؤثرون أيضا في حركته العامة. كذلك لم تنشط هذه الحياة الثقافية في إناء مقفل، إنما اجتذبت جمهورا عريضا إلى حد ما، كما يتضح ذلك

(76) Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art. cit.

(77) *ibid*.

من تطور المسرح السياسي الصريح الذي التحق به نجوم شعبيون[78]. وتصدرت المشهد الثقافي صحافة مقروءة جدا وواسعة الإنتشار وعكست الهواجس التي كان المسرح يعبر عنها.

ولم يكن هذا الإختمار في الواقع حديث العهد. فقد كان، مع وظيفة الربط الإقتصادي، واحدا من مبررات وجود بيروت منذ القرن الماضي وعصر النهضة. ولا يغيب عن بال أحد، أن مساهمة بيروت في النهضة، استمدت حيويتها من إنشاء مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، ولاسيما الجامعة الأميركية منها. وحول هذه الجامعة، استمر حتى السبعينات، تطور حي راس بيروت، المتعدد الأجناس، الحديث، والنموذجي في كثير من الجوانب. وفي هذا المجال أيضا، أفاد الوضع الإقليمي بيروت في عهد الإستقلال. فمع شيوع الأنظمة الإستبدادية في الشرق الأوسط، أصبح لبنان الفضاء الوحيد الحر لتبادل الآراء، كما يشهد على ذلك ازدهار الصحافة وصناعة الكتاب. وحتى القيود التي وضعها المكتب الثاني في الستينات لتكبيل الحريات، لم تنل من هذا التطور. وانقطاع العلاقات السياسية بين معظم دول المنطقة والبلدان الغربية، الذي ترافق مع انقطاع ثقافي، زاد أيضا من وظيفة الربط التي كانت تضطلع بها بيروت، البيئة الأبرز للإطلاع على الثقافة الأوروبية والإحتكاك بها. والطبقة البيروتية المثقفة التي أثرتها المشاركة الفلسطينية في 1948، اتسعت جراء ذلك لتضم كثرا من مثقفي البلدان العربية، المنفيين طوعا أو قسرا.

لذلك كانت تلك الحياة الثقافية التي لم تخل من البعد السياسي، تستعد بامتياز لحركة التساؤلات الكبرى والجذرية التي ستفجرها الهزيمة العربية في 1967. وقد اتسعت الحركة أيضا بتأثيرات أيار/ مايو 1968 التي لامست، بتأثير جانبي للأنماط الغربية، النخب المثقفة وجزءا كبيرا من الشبيبة، وخصوصا الوظيفة الجديدة التي ستضطلع بها بيروت ابتداء من 1971، بصفتها عاصمة المقاومة الفلسطينية وكامل التبدل الإيديولوجي الذي رافقها.

الميل إلى السياسة

إلا أن هذه الصورة الزاخرة بالحركة خرجت عن نطاق الدولة والمؤسسة السياسية. لذلك لم تحمل الإنتخابات النيابية في 1972 إلى مجلس النواب، سوى الشريحة التقليدية من الزعماء والوجهاء، حتى لو أن فوز بعثي في طرابلس وناصري في الخامسة والعشرين من عمره، في

(78) Ghassan Salamé, *Le Théâtre politique au Liban*, Beyrouth, Publications du Centre culturel universitaire, Dar al-Machreq Editeurs, 1975.

بيروت، أحدث تأثيرا كبيرا. لكن، وبمعزل عن هذين النائبين، وبعض الشخصيات اليسارية الأخرى التي كان انتخاب معظمها ثمرة شبكة من التحالفات التقليدية، وعلى النقيض الآخر للطيف السياسي، ونواب حزب الكتائب - أي ليس أكثر من 15% من أعضاء مجلس النواب - فإن صلات المجلس الجديد بتطور المجتمع اللبناني، كانت محدودة. وفي هذا المجال، كانت شيخوخة القانون الإنتخابي واضحة، بسبب التباين بين التمدن المتنامي للناس منذ عقدين، والإلزام المفروض على المواطنين بالتصويت في دوائرهم الأصلية، وليس في المناطق التي يعيشون فيها، أي في فضاء عملهم الحقيقي وحياتهم المجتمعية، وفوق ذلك كله، فرادة البعض عن البعض الآخر[79].

ولم تعد التشكيلات الحكومية ممثلة للعناصر الإجتماعية الجديدة، باستثناء «حكومة الشباب» التي شكلها صائب سلام في مستهل رئاسة فرنجية، والتي سرعان ما وضعت العراقيل في وجهها. وتمثل الجمود السياسي بتربع سليمان فرنجية في سدة الحكم. لذا، فالمفارقة لا تدعو إلى الدهشة: ففي حين كانت بيروت تفرض نفسها عاصمة ثقافية رائدة للحركة الإبداعية في العالم العربي، وجد لبنان نفسه مع الرئيس الأشد خشونة في تاريخه، الرئيس الذي يعتبر تجسيدا كاريكاتوريا أحيانا للعقلية الجبلية ولريبة الموارنة من المدينة التي تحدث عنها ألبرت حوراني[80].

إلا أن لبنان الذي كونته كافة هذه العوامل الإقتصادية والإجتماعية والإيديولوجية، عاش ابتداء من أواخر الستينات فترة غليان سياسي كبير، تخطى بأشواط الأطر التقليدية للنظام اللبناني، ليشمل في فترة قصيرة، المجتمع برمته. وتوافرت مؤشرات عدة لمسيرة تجديد الفضاء السياسي هذه، - حتى لو لم تصل إلى نتيجة - والبحث عن أنماط جديدة للتعبير. لكن صورة هذا الحراك السياسي التي تجاوزت الوقائع الملموسة، نجمت عن ظاهرة تكاد لا توصف، هي نوع من الميل الفطري إلى السياسة، هذا الميل الذي ازداد نفاذا في قطاعات الحياة الإجتماعية.

وكان ممكنا تلمس هذا الغليان عبر الطابع السياسي الأكثر تميزا الذي اتخذته الصراعات الإجتماعية لدى الطبقة العاملة وحتى لدى الفئات المتوسطة الدخل. لكنه تجسد على الصعيد الجماهيري في الحركة الطالبية، الحلقة الوسيطة بين مناقشات المثقفين والصراعات الإجتماعية التي شهدت تطورا ملحوظا بين 1968 و1975. وعلى رغم حملات القمع المتفاوتة التي شنتها

(79) Traboulsi, *op.cit.*, p 444.

(80) Hourani, «Ideologies...» in R. Owen (éd), *Essays on the Crisis in Lebanon*. *op.cit.*, p. 40.

قوى الأمن، ازدادت وتيرة الإضرابات والتظاهرات، يوميا، طوال فترات، بمشاركة عشرات الاف الشبان. ووجدت كافة الجامعات نفسها، في لحظة ما، معنية بتلك الموجة من الإعتراض التي امتدت أيضا لتشمل تلامذة مؤسسات التعليم الرسمي وكثيرا من المؤسسات الخاصة، وهذا يعني أن الشبان المحتجين كانوا يأتون من جميع الأوساط.

ولا شك في أن الوضع الإجتماعي كان الحافز الأكبر لتلك الإحتجاجات. وهذه هي بالتحديد حال الجامعة اللبنانية (رسمية) التي جاء طلبتها من الطبقات الشعبية والمتوسطة، وحيث أججت مشاكل الإندماج الناجمة عن انسداد الآفاق المهنية الأكيدة، التعبئة الطالبية[81]. فالإختصاصات التي كانت تدرس في الجامعة اللبنانية، لم تكن توفر آفاقا مهنية غير التعليم أو الإلتحاق بوظيفة. والإختصاص الوحيد الذي يتيح الوصول إلى مهنة «مجزية»، كان الحقوق، لكن أعداد المحامين كانت غفيرة، وفقد الإختصاص القانوني كثيرا من أهميته على صعيد الحركة الإجتماعية. كذلك كان فتح كليتي الهندسة والطب في إطار الجامعة اللبنانية مطلبا ثابتا للحركة الطالبية.
ولم تنج الإحتجاجات الطالبية من ضغوط التسيس القوية جدا، وهذا ما تنحو إلى تأكيده استطلاعات الرأي التي وقفت على آراء طلبة الجامعات وتلامذة الثانويات[82]. فمنذ انطلاق أولى التظاهرات في 1968، أعربت الحركة الطالبية عن هواجس تتصل بموقع لبنان في النزاع الإسرائيلي - العربي وإشكالية النضال للفلسطيني المسلح، مستبقة النقاش السياسي الرسمي[83]. وفي السنوات التالية، كانت تعبئة الطلبة غالبا ما تتمحور حول مسائل سياسية مباشرة - وخلافية - كمسألة الدفاع عن جنوب لبنان، ومعاداة السياسة الأميركية (الحادة في الجامعة الأميركية!) أو التضامن مع النضالات العمالية والفلاحية. لكن مسألة كتطوير الجامعة اللبنانية كانت سياسية بامتياز، إلا أن المؤسسة السياسية حاولت تجاهلها.
ومع ذلك، تعاظم دور الحركة الطالبية في تجديد الفضاء السياسي، عبر الجهود التي بذلتها حركات «حديثة»، سواء من اليمين أو اليسار وحتى من الوسط، لتوسيع قاعدتها.
ولم يبلغ هذا الإتجاه إلى التجديد حد إزالة التصدعات الطائفية. وغالبا ما كانت مرجعيات

(81) Dubar et Nasr, *op.cit.*, p 328.

(82) Halim Barakat, «Social Factors Influencing Attitudes of University students in Lebanon Towards the Palestinian Rasistance Movement», *Journal of Palestine Studies*, n 1, 1971; ou J. Jabbra et N. Jabbara, «Political Culture and the Rural-Urban Dichotomy in Lebanon», *Political Science Review (Jaipur)*. vol. 19, n 3, juillet-septembre 1980 (résultats d'un sondage effectué en 1969 auprès d'un échantillon de lycéens).

(83) Charara, *op.cit.*, p. 767.

الهوية، (عروبية/ لبنانوية)، حتى لدى الشبيبة، وليدة الإنتماء الطائفي[84]. وإذا كانت الحركة الطالبية قد استبقت الأسئلة الكبرى التي كانت تطرحها على المجتمع اللبناني، فإنها قد تجاوزت أيضا النزاعات التي ستمزقه عما قريب[85]. وليس من قبيل الصدفة في هذا الصدد، أن الوعي السياسي لمعظم مسؤولي الأحزاب التي شاركت في المرحلة الاولى من الحرب على الأقل، قد تشكل في النضالات الطالبية وفي المواجهات بين مختلف الأحزاب الناشطة في الأوساط الجامعية.

(84) Jabbra et Jabbara, «Political Culture», art. cit.

(85) راجع شرارة، م.س.ذ.، ص 767.

الفصل الثاني

بؤرة اضطراب

لم يكن لبنان المنقطع عن مشاكله الداخلية في مستهل المبعينات، أقل تأثرا بمحيطه الإقليمي. وبينما كان جيرانه يواجهون التمزق الناجم عن «الحرب العربية الباردة»، كما وصفها مالكولم كير Malcolm Kerr[1]، نعم هو بفترة استقرار أثارت الدهشة، حتى أصابته حمى «إقليمية» تميل، بالخطب على الأقل، إلى الإحتجاج على الوضع الجيوسياسي الجديد، وتحديدا في وقت وضع الشرق الأوسط على طريق الإستقرار.

وقد حصل هذا التبدل المزدوج نتيجة سبب واحد، هو حرب 1967. وفيما كانت الهزيمة تطل برأسها منذ فترة طويلة على الشرق الأوسط وتهيئه للإصطفاف تحت المظلة الأميركية، كانت في الوقت نفسه تفسح في المجال لبروز لاعب جديد هو المقاومة الفلسطينية، التي ستجسد كل أسرار «الرفض العربي»[2]. وسيسم هذا الإندفاع الأصلي لفترة طويلة الحركة الفلسطينية التي ستبقى على أهبة الإستعداد لممارسة من النوع الثوري، حتى عندما تسلك طريق الحل التفاوضي، ابتداء من 1973. وقد وفر لبنان المكان الأنسب لهذه الممارسة - وقريبا في لبنان وحده - التي ترافقت مع كثير من الإغراء، بحيث أن شرائح واسعة من أهل البلد سيبدون تعاطفا عفويا معها، وأن التناقضات التي أضعفت الدولة ستؤدي إلى تأمين قاعدة صلبة للسياسة والديبلوماسية الفلسطينيتين.

(1) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War, Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals: 1958-1970*, New York, Oxford University Press, 1971.

(2) عبارة ماكسيم رودينسون خصوصا في *Israël et le refus arabe. 75 ans d'histoire*, Paris Le Seuil, 1968, p. 218.

لكن حرب 1967 أفرزت عن نتيجة أخرى تمثلت بفرض إسرائيل دولة منتصرة قادرة، بفضل ثقتها بالحصول على دعم الولايات المتحدة، على العمل لتوسيع مفاعيل انتصارها باستمرار. وبات لبنان، الحلقة الضعيفة في المشرق، والذي يحتضن ديناميكية تتعارض مع النظام الإقليمي الجديد، مهيئا لأن يصبح مكانا مميزا للتعبير عن إرادة القوة الإسرائيلية. ولم يؤد تثبيت عودة الحياة الطبيعية إلى العالم العربي بعد حرب أكتوبر، إلا إلى تأجيج خطورة هذا الوضع. وعلى رغم تبني المقاومة الفلسطينية نهج البراغماتية الديبلوماسية، ستتحول الأراضي اللبنانية بؤرة لكل اضطراب محتمل كان المنطق الأميركي لإدارة الأزمة ينوي إبعاده عن بقية أنحاء الشرق الأوسط.

الحوافز الإقليمية

وغالبا ما كان تطور لبنان خاضعا للتطورات التي تحصل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكان إعلان قيامه في 1920 واستقلاله في 1943، نتيجة تبدلات خارجية هي على التوالي، تسوية «المسألة الشرقية» باقتسام المنطقة بين الفرنسيين والبريطانيين غداة الحرب العالمية الأولى، والضعف الذي لحق بفرنسا في الحرب العالمية الثانية[3]. وتوافر هذا التداخل نفسه بعد الإستقلال حتى لو تبدلت جزئيا العوامل المؤثرة: فسياسة الأحلاف الغربية وإعلان دولة إسرائيل وبروز الناصرية، حدد علاقات قوة إقليمية جديدة انعكست، بعد حرب السويس، تفاقما للإنقسامات الطائفية التي ستؤدي في وقت لاحق إلى أحداث 1958. لذلك كان من المحتم تقريبا أن يؤثر حدث بحجم الهزيمة العربية في 1967 على مستقبل لبنان.

لبنان بلد يتأثر بمحيطه

ولم يكن لبنان البلد الوحيد الذي تعرض لتأثير العوامل الخارجية. فقد عانى المشرق برمته فترة طويلة من عواقب سياسة القوة التي أفرزتها في القرن الماضي «المسألة الشرقية»[4]. وتسببت المواجهة في الخمسينات بين القومية العربية والهيمنة الغربية في اضطرابات لم تستثن أيا من دول المنطقة. وما ميز لبنان عن الدول المجاورة، هو أن الأصداء الداخلية للسياسة الإقليمية، لم يقتصر تأثيرها على الخيارات الحكومية، بل شملت التوازن في البلاد. فالإخفاق في الإتفاق على الهوية الوطنية، حمل مختلف مكونات الجسم السياسي اللبناني على الإحتفاظ

(3) Kassir et Mardam-Bey, *op.cit.*, pp 31- 43 et 72-76.

(4) J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and the Middle East, a Documentary Record, vol.1, 1535 – 1914*, Princeton, 1956.

بتقويم متباين للبيئة الإقليمية والدولية، وبالتالي على اتخاذ القرار المناسب المستمد من مرجعيته الخاصة. وتمحور خط التماس الأبرز في هذا الصدد حول تحديد مكانة لبنان في العالم العربي وحيال الغرب.

وتفسر هذه التباينات بتكوين الدولة التي بنيت حول الموارنة. وعلى رغم المساهمة القيمة للمثقفين الموارنة في النهضة والقومية العربية - السورية التي رفعت من شأن عدد كبير منهم[5]، فإن الفضاء الإيديولوجي للدولة الجديدة تميز بخصوصية لبنانية صارمة. ووجد مختلف الإنحرافات في هذه الإيديولوجية أساسه في التأكيد القائل بالتجذر التاريخي للبنان، المتجسد بـالجبل، بمعزل عن بقية أنحاء بلاد الشام. لذلك كانت القراءة الغيبية للتاريخ تعرض مصدرين لشرعيتها، هما الإستمرارية المفترضة لكيان لبناني يتمتع بسيادة إلى حد ما منذ الإمارة المعنية[6]، والتقليد الذي تجسده كنيسة «وطنية» منذ القرن الثامن[7]. ولتبرير تمدد الجبل إلى المدينة، إنكب البحث عن شرعية أخرى، تميزت بمزيد من الغيبية، عبر تبني إرث مدن فينيقيا التجارية[8]. وتجاهل هذا الفضاء الإيديولوجي، في المقابل، المرجعيات العروبية التي كانت هداية للمسلمين حملتهم على الإنضمام إلى لبنان الكبير، بغض النظر عن العروبة الثقافية للموارنة أنفسهم.

وقد ازداد هذا الإنقسام حدة جراء العلاقة المتناقضة بالغرب التي ورثها مختلف مكونات المجتمع من الفترة السابقة لقيام الدولة[9]. لذلك، وعلى رغم التخلي عن الحماية الفرنسية التي رسخها الميثاق الوطني في 1943، فإن صورة بناءة لفرنسا قد ارتسمت لدى الأوساط المارونية. واشتهرت عبارة «الأم الحنون» التي تحولت في وقت لاحق مصدرا للتندر. ويرمز إلى هذا الإرتباط السحيق في القدم بالإحتفال مرتين في السنة بـ«قداس على نية فرنسا» يوم إثنين

(5) حول القومية السورية لشخص مثل بطرس البستاني على سبيل المثال، راجع، Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939*, Oxford University Press, 1970 (première édition 1962), pp. 99-102.

(6) Ahmad Beydoun, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1984, p. 520. أنظر أيضا Kamal Salibi, *House, op.cit.*, pp. 126-127 تجدر الإشارة إلى أن الفكرة القائلة بأن فخر الدين الثاني هو مؤسس الدولة اللبنانية، مطروحة في كتب التاريخ المخصصة للتعليم الثانوي.

(7) للإطلاع على هذا الموضوع في سياق تاريخ الكنيسة المارونية، راجع، Salibi, *ibid*, pp. 87 a 107.

(8) Hourani, «Ideologies», p. 39. وحول ترويج النزوع إلى الفينيقية، راجع، Salibi, *House, op.cit.*, pp. 167 a 181.

(9) Chevallier, *La Société du mont Liban, op.cit.*, p 291.

الفصح في البطريركية، وفي 15 آب/ أغسطس عيد صعود العذراء، في المقر الصيفي لمطرانية بيروت، في حضور سفير الجمهورية العلمانية. ولا يزال هذا التقليد مستمرا حتى اليوم. لكن، مهما بدا هذا التعلق بفرنسا غير ذي جدوى، فإنه ليس ناجما عن مجرد توق إلى الماضي. فبالإضافة إلى المرجعيات الدينية، تحتفظ العلاقة التأسيسية مع الغرب بفاعليتها على صعيد السلطة. وقد أتاحت هذه العلاقة تأسيس لبنان الكبير من خلال السياسة الإستعمارية الفرنسية، وبقيت في نظر الموارنة شعارا للخصوصية اللبنانية المترافقة مع التعبير عن موقعها المهيمن[10]. وكانت تنجم أحيانا عن تلك الخصوصية تصرفات شبيهة بتصرفات «صغار المستعمرين» وإقليمية ثقافية، إلا أن هاتين الظاهرتين تناقضتا مع الإصالة المارونية السحيقة في القدم. أما بالنسبة إلى المسلمين، فكان الأمر بالتأكيد مختلفا، بحيث لا ضرورة للقول إن الصدمة المزدوجة المنبثقة من انهيار الأمبراطورية العثمانية وهزيمة ميسلون استوطنت قلوبهم فترة طويلة وأججتها لا محالة مسألة المواجهة مع الغرب.

فمسألة «عروبة لبنان» ومسألة العلاقات مع الغرب، باتتا منذ ذلك الحين، رمز الخلاف على الهوية الوطنية، ورهان علاقات القوة الداخلية بين المسلمين والمسيحيين، أو بصورة أدق، بين المسلمين والموارنة. وقد أثار القبول بالعروبة لدى الطوائف المسيحية الأخرى، تحفظات لا تذكر، وأحيانا لم تثر شيئا على الإطلاق. وقد أرسى الميثاق الوطني في 1943 صيغة «لبنان ذو وجه عربي»، وكان لبنان واحدا من المؤسسين الستة لجامعة الدول العربية. وحاول الميثاق الوطني أيضا حل مسألة الثنائية الملازمة للعلاقة مع الغرب، بالتأكيد أن لبنان المستقل، حسب تعبير رياض الصلح، «لا ممرا ولا مستقرا للإستعمار»[11]، ملمحا بذلك ضمنا إلى سوريا. لكن هشاشة هذه المحاولة تجلت في الخمسينات حيث ساد الشرق الأوسط برمته شعور بوجود استقطاب بين القوى العظمى الغربية والقومية العربية.

وعندما ساهم البريطانيون في 1952 في إسقاط عهد بشارة الخوري الذي نخره الفساد والمحسوبية، لتناقض توجهه المتعارض للسياسة الهاشمية مع متطلبات «الدفاع في الشرق الأوسط»، وهو الإنعكاس الإقليمي لإشكالية الحرب الباردة[12]، لم يتسبب ذلك في حصول مشاكل طائفية. لكن المشاكل الطائفية ستنفجر لدى انعتاق القومية العربية من الوصاية البريطانية، والذي ترافق مع ظهور مصر مؤيدة لسياسة الحياد. إذذاك، هيمنت إشكالية «الدفاع عن الشرق الأوسط» تدريجيا على السياسة الداخلية اللبنانية في عهد كميل شمعون،

[10] راجع، شرارة، م.س.ذ. ص 390.

[11] «نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم [العرب] لا يريدونه إليهم ممراً». البيان الحكومي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1943.

[12] Rabbath, *La Formation historique*, p. 560. Hudson, *op.cit.*, p. 96.

صديق بريطانيا قبل أن يتحول صديقا للولايات المتحدة[13]، بعدما غيرت سياسة الأحلاف أهدافها وانتقلت صراحة من احتواء الإتحاد السوفياتي إلى احتواء القومية العربية ومصر الناصرية.

ونجم عن الإستقطاب الإقليمي في سوريا والأردن والعراق، تناقض بين الحكومات وأبرز القوى الحية في المجتمع، أو المجتمع برمته. وفي لبنان، بلغ الإستقطاب قلب المجتمع. وقد أثار الخطاب الناصري فيه حماسة مماثلة لتلك التي يمكن ملاحظتها في دمشق. لكن تلك الحماسة كانت تقتصر على الشارع الإسلامي. أما المسيحيون الذين اجتذب معظمهم «العالم الحر» رغبة منهم في الإلتحاق به من خلال العلاقة المزدوجة المتصلة من ناحية، بتبني نمط الحياة الغربية وثقافتها، وبالاقتصاد الحر، من ناحية ثانية، فلم يأبهوا بالمقولة الناصرية للتحرير الوطني[14]، حتى لو أن تلك المقولة انبثقت من وحي تحديثي ومن صلات فكرية غربية. وانطوى هذان الموقفان على فوارق لدى الطبقة السياسية وأوساط المثقفين. وأكثر تلك الفوارق إثارة للدهشة، التطور لدى جورج نقاش الذي كان صدى إيجابيا للخطاب الناصري، على رغم ارتقائه بمسألة التعلق بفرنسا إلى مرتبة سامية[15]. ولم يكن الإنقسام أقل وضوحا في المجتمع. لذلك اعتبر البعض العروبة تهديدا للتوازن الطائفي، والبعض الآخر أداة للتعبئة ضد الهيمنة المارونية. وبذلك أصبح تقدم القومية العربية أو احتواؤها رهانا داخليا قد يفضي إلى الحرب الأهلية. وسيؤدي إقدام الرئيس شمعون، خلافا للميثاق الوطني، على تبني مبدأ أيزنهاور الذي تمثل بتدخل أميركي يومي[16]، ثم الوحدة السورية - المصرية، الى أحداث 1958.

ونجمت قابلية لبنان للتأثر بالحوافز الخارجية من عجزه، بسبب صغر حجمه، عن أن يكون عنصرا كاملا في السياسة الإقليمية، وعن استمرار استقلاليته المحدودة. ومن وجهة النظر هذه، لا يستجيب تعهد لبنان بألا يكون «ممرا أو مستقرا للإستعمار» الضرورة الإيديولوجية التي تمليها بنيته الداخلية فقط، بل يعبر أيضا عن الحس السليم الذي يعني أن لبنان لا يستطيع انتهاج سياسة معادية لبيئته وخصوصا لسوريا، إلا إذا اعتمد على دولة عربية أقوى، على غرار ما سيفعل فؤاد شهاب.

[13] Irene Gendzier, «The Declassified Lebanon, 1948 – 1958», in Barakat (ed), *Toward a Viable Lebanon*, *op.cit.*, pp. 178 – 179.

[14] حول صلات المسيحين بالليبرالية، راجع، D. Chevallier, *La société du mont Liban*, p. 24.

[15] أنظر التعريف - المقابلة عن عبد الناصر في *L'Orient* du 15 avril 1956.

[16] أنظر شهادة مندوب وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي.ايه)، W.C. Eveland, *Ropes of Sand*, *America's Failure in the Middel East*, London et New York, W.N. Norton. 1980, pp. 252 et 266.

وهذا لا يعني أبدا، كما تطمح إلى ذلك فرضية غالبا ما تتمسك بتفسير العلاقات اللبنانية-السورية، أن سوريا لم تعترف فعلا بالدولة اللبنانية. وقد عبرت عن مثل هذا الإعتراف نصوص رسمية لا تعاني من الإلتباس، بدءا بميثاق الإسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية التي يعد لبنان وسوريا اثنين من أعضائها المؤسسين. وقد وافقت الكتلة الوطنية السورية التي كان يرتبط بها الزعماء المسلمون اللبنانيون ارتباطا وثيقا، قبل سنوات، على حدود لبنان الكبير في المعاهدة اللبنانية - السورية في 1936 التي لم يصدق عليها البرلمان الفرنسي. وكرر هذه الموافقة نواب سوريون خلال جلسة للبرلمان عقدت إبان معركة الإستقلال اللبناني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1943. وفي عهد الإستقلال، ربطت علاقات وثيقة زعماء الكتلة الوطنية السوريين بالمسؤولين اللبنانيين بعد الإستقلال، ولم تقتصر تلك العلاقة على رياض الصلح بل شملت بشارة الخوري أيضا. ويمكننا تكوين فكرة عن تلك العلاقة من الخطب التي ألقاها بشارة الخوري وشكري القوتلي أثناء زيارة الأخير إلى لبنان في 1947، والتي لم تمل حرارتها الضرورات البروتوكولية فقط، إنما بالتأكيد الشعور بزمالة المعركة[17]. وأخيرا، في العام 1959، اعترف عبد الناصر شخصيا بالسيادة اللبنانية بذهابه للقاء الرئيس شهاب على الحدود بين لبنان و«الإقليم السوري للجمهورية العربية المتحدة». من جهة أخرى، يستحسن الإشارة إلى أن سوريا، وخلافا لفكرة أخرى شائعة، لم ترفض دائما إقامة علاقات ديبلوماسية مع لبنان. ففي العام 1961، اقترح رئيس الوزراء السوري خالد العظم رسميا إقامة علاقات، لكنه فعل ذلك للتخفيف من رفض اللبنانيين ولاسيما منهم الزعماء المسلمون القلقون، الإمتناع عن منح نظام الإنفصال شرعيته.

وكان أحد مفاتيح التجربة الشهابية أنها أخذت في الإعتبار هذه الحساسية المفرطة للبنان حيال محيطه، بوقوفه إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة، قبل الوحدة السورية - المصرية وبعد انتهائها. وكان اختيار سياسة خارجية منحازة إلى القوة العربية المهيمنة، حتى لو تميزت ببعض الفوارق، وسيلة في الواقع لضمان وحدة الأراضي اللبنانية، وقد تجسد ذلك في اللقاء بين عبد الناصر والرئيس شهاب في خمية على الحدود اللبنانية - السورية. وأسفرت هذه السياسة أيضا عن انحياز الأقطاب المسلمين في لبنان إلى الدولة التي كانت تحرص مع ذلك على إقناعهم بتأييد مشروعها التحديثي. وكان عبد الناصر في المقابل، يحرص على مراعاة خصوصية لبنان في «الحرب العربية الباردة». فهذا التنافذ بين الناصرية والشهابية، كما كتب أدمون رباط[18]، لم

[17] وردت في **العلاقات اللبنانية-السورية**، انطلياس، سيدر.

[18] Rabbath, *La Formation historique, op.cit.*, p. 581.

ينطو على عداء مع عبد الناصر بعد انتهاء حرب الجزائر، بل كان يتجه في المقابل نحو سياسة عربية جديدة بدفع من الجنرال ديغول[19].

واستمرت سياسة التفاهم في عهد الرئيس شارل حلو، الذي عبر عنها خير تعبير، لدى قيامه في القاهرة بزيارته الرسمية الأولى بصفته رئيسا للدولة، في 1965، في مستهل جولة شملت باريس ثم الفاتيكان، كأنه أراد بذلك تحديد جدول أولويات الديبلوماسية اللبنانية[20]. وكانت نتيجة هذه السياسة سماع هتافات في بعض التظاهرات تردد، في آن واحد، إسمي شارل حلو وجمال عبد الناصر، الشخصيتين المتباينتين إلى حد كبير. لكن إذا كانت مساعي الشهابية أفلحت في تقريب الجمهور العروبي من الدولة، فإنها لم تتوصل إلى محو عداء أنصار التيار اللبناني الأصولي حيال العروبة. تلك كانت حال حزب الكتائب، أحد أبرز دعائم التجربة الشهابية حتى 1968. فعلى رغم تأييده سياسة الوفاق مع عبد الناصر، فقد احتفظ بنظرة سلبية حادة عن العروبة امتزج بها الموروث الطائفي بالعداء البدائي للشيوعية[21]، كما لن يستغرق تلمس ذلك فترة طويلة. وقد ازداد انضمام لبنان إلى الناصرية، الذي كان يعتبر مشكلة المشاكل، تعقيدا، جراء مواقف زعماء آخرين من «الحرب العربية الباردة». فإذا كان عبد الناصر حريصا على تفهم بعض الحياد اللبناني، مكتفيا بأدنى درجات التنسيق، فإن السعوديين اعتمدوا على مقدراتهم الإقتصادية والمالية في البلاد لتأمين انضواء شامل في المعسكر العربي المحافظ[22]. فالتوازن الذي أنتجته في الواقع السياسة الخارجية لفؤاد شهاب وشارل حلو، بقي بالغ الهشاشة ليصمد حتى حرب 1967 وبعد وفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر 1970.

عواقب الهزيمة العربية

وحده لبنان من بين كافة البلدان المحيطة بإسرائيل، لم يعان من التأثير الفوري لحرب حزيران/ يونيو 1967 على أراضيه التي لم تمس تقريبا[23]. ومع ذلك، لم توفره الحرب بالكامل.

[19] Samir kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo–arabe, t.2: 1958-1991*, Paris, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, 1993, pp. 35-43.

[20] Charles Hélou, *Mémoires*, 1964-1965, s.I., 1984, pp. 105 a 130.

[21] شرارة، م.س.ذ.، ص 457.

[22] Traboulsi, *op.cit.*, p 391.

[23] احتُلت أراضي حوالى عشر قرى خلال الحرب.

فإسرائيل لم تكن تعتبر نفسها ملزمة باتفاق الهدنة الموقع في 1949[24]، وأدى احتلال هضبة الجولان إلى توسيع «الجبهة» اللبنانية – الإسرائيلية زهاء العشرين كيلومترا، فتأكدت بذلك أهمية منطقة العرقوب التي بدأت المقاومة الفلسطينية بالظهور منها[25]. لكن أثر الهزيمة كان أعمق وسيوجـه عما قريب ضربة إلى أسس التوازنات اللبنانية.

فمع حساسيته البنيوية للمتغيرات الحاصلة في محيطه، كان في استطاعة لبنان، أن ينجو على الأقل من عواقب الهزيمة العربية، مستفيدا من شموليتها. فالصدمة التي أحدثتها تجاوزت في الواقع البلدان التي شاركت في المعركة، وأرخت بثقلها على مجتمعات العالم العربي برمته. وخصوصا أن الحرب انتهت إلى تغيير كامل للخريطة الجيوبوسياسية في الشرق الأوسط، يلاحظ في تنامي العداء الإسرائيلي – العربي المتزامن مع توتر العلاقات العربية.

وكمنت الميزة الأساسية للنزاع الإسرائيلي – العربي بعد 1967 في الإختلال الخطير للقوى التي كانت تتحكم فيه، بين إسرائيل المنتصرة، الحائزة مناطق شاسعة والمطمئنة إلى الدعم الأميركي، وبين عالم عربي مصدوم ومفكك الأوصال. لكن فداحة الهزيمة واختلال التوازن الذي نجم عنها لم يحملا العرب على الإستسلام، بل على العكس، لم يتأخر التعبير عن رفض الهزيمة، أولا، لدى تدفق آلاف المتظاهرين إلى الشوارع، في القاهرة وفي عواصم أخرى، لرفض استقالة عبد الناصر والهزيمة معها. ثم أتت «اللاءات» الثلاث لقمة الخرطوم لتقر على مستوى الحكومات الرفض العفوي للجماهير. ونجم من تفاقم العداء الإسرائيلي – العربي، الذي لم يتمكن بعد، بسبب اختلال توازن القوى، من التعبير عن نفسه في ساحة المعركة، توتر دائم سيؤدي إلى حشد التعبئة الإيديولوجية حول مسألة الحرب الشعبية.

وتميزت العلاقات العربية، في الفترة التي تلت 1967 بخسارة جوهر مصر الناصرية، وبلدان «تقدمية» أخرى. ففي الظاهر، استبدلت الناصرية بخطابها التقليدي، خطابا أشد تطرفا، تسلح بالإقتباسات الماركسية وتمحور حول نقد أنظمة البورجوازية الصغيرة. ووفر بروز المقاومة الفلسطينية، في الفراغ الناجم عن اندحار الجيوش العربية، دعما سياسيا وعسكريا لهذا الخطاب، وحفز الرغبة في الإنتقام بفضل ما ابتكرته من صور عن «الحرب الشعبية».

إلا أن الأكثر أهمية واستمرارا، تجلى في ظاهرة كانت تتكون في المقابل، هي عودة الأنظمة

(24) Frederic C. Hof, *Galilee Divided. The Israel-Lebanon Frontier, 1916-1984*, Boulder et London, Westview Press, 1985, pp.66-67.
وحول الظروف التي أبرم فيها اتفاق الهدنة في 1949 وأحكامها، راجع، ص 56-57.

(25) *ibid.*, p. 68.

المحافظة وفي مقدمها السعودية، إلى الواجهة على حساب مكانة مصر. وأرغمت الخسائر الإقتصادية الفادحة، الناجمة عن قفل قناة السويس التي أصبحت خطا لوقف إطلاق النار، جمال عبد الناصر على وصل ما انقطع مع السعودية التي كان إسهامها ما زال متواضعا جدا، والوحيدة القادرة على تقديم مساعدة تعويضية. واستتبع ذلك، التراجع عن حملة اليمن والإعتراف بتفوق النفوذ السعودي على هذا البلد. وبدأت السعودية من جهتها في تطبيق ديبلوماسية المساعدة الإقتصادية التي ستجعل منها ناظم العلاقات العربية. وسعت إلى حيازة أدوات من شأنها توسيع هامش مناورتها، أي منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) التي أنشئت في العام 1968، ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست في 1969 للإلتفاف على جامعة الدول العربية التي كانت ما تزال خاضعة للنفوذ المصري. وتهيأ للسعودية عموما أنها باتت قادرة على ممارسة ضغوط على السياسة العربية، حتى لو استمر وجود ظواهر مخالفة، كراديكالية الخطاب الناصري في المجال الداخلي، وعودة حزب البعث إلى السلطة في العراق والتمدد الثوري الذي كان يرافق المقاومة الفلسطينية.

وكرست وفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر 1970 المسار الجديد، وأوقفت عملية إعادة بناء القوة العسكرية المصرية التي شاركت في حرب الإستنزاف في قناة السويس. لذلك أرجئت استعادة قناة السويس التي كانت مقررة في 1971[26]، ثم تخلت مصر بتحريض من أنور السادات عن تحالفها مع الإتحاد السوفياتي الذي أبعد خبراؤه في 1972. وفي سوريا أيضا، رجح النظام الجديد للفريق حافظ الأسد، الذي كان نتيجة انقلاب في تشرين الأول/ أكتوبر 1970، كفة الإعتدال ونادى بضرورة إعادة العلاقات مع الغرب، وقد ترجم توجهاته تلك ببداية تحرر إقتصادي.

أما لبنان، فكانت نهاية النظام الإقليمي السابق، أيا يكن الخلاف في شأنه، تعني في المقام الأول نهاية توازن بنيت على أساسه التجربة الشهابية. وقد أدركت تلك النهاية القوى المعارضة للناصرية التي بات في إمكانها التعبير عن ذلك التحول. وهكذا شهد لبنان الإنبعاث السياسي لكميل شمعون الذي تحول من منبوذ، واحدا من أقطاب السياسة اللبنانية[27]. وترجم ذلك الإنبعاث فوزا للحلف الثلاثي في الإنتخابات[28]. لكن تطور العامل الجديد الذي تمثل بالمقاومة

(26) Mahmoud Riad, «Au Cœur du conflit», entretien à la Revue *d'études palestiniennes*, n 19, printemps 1986.

(27) انظر تعليقات الموظف السابق في مجلس النواب بشاره منسى باسم مستعار Benassar *Anatomie d'une guerre et d'une occupation*, Paris, Galilée, 1978, p. 45.

(28) حول العلاقة بين هزيمة 1967 ونشوء الحلف، راجع، Goria, *op.cit.*, p 89-90.

الفلسطينية هو الذي أنتج التأثير الحاسم على لبنان.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية التي سيطرت حركاتها الفدائية في العام 1968، تواجه في الواقع عداء معلنا أو مستورا من الحكومات القائمة. وهذا ما حصل في الأردن حيث تفشت التهديدات التي تشكل خطرا على المملكة الهاشمية، فانبرى الجيش وأنهى «الحكم» الفلسطيني» ثم أبطل في 1971 التسوية التي توصل إليها الطرفان بعد مجازر أيلول/ سبتمبر 1970. وهذا ما اعترى أيضا، ولو على نطاق أضيق وبطريقة أشد تعقيدا، العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد استفادت حركة فتح في مستهل انطلاقتها من تعاون وثيق مع النظام البعثي، الذي سرعان ما اختار إنشاء فرقة **الصاعقة**، حركته الفلسطينية الخاصة، التي ستكون إحدى أدوات الصراع بين جناحي حزب البعث الجديدين، جناح صلاح جديد وجناح حافظ الأسد[29]. وبعيد انقلابه، عمد الفريق الأسد إلى إلحاق **الصاعقة** بالجيش. ثم بدأت مجموعة من التدابير التي اتخذها النظام الجديد في تأجيج نزاع اتسع في السنوات اللاحقة. ففي نيسان/ إبريل 1971، حظر النظام الجديد على الفدائيين شن عمليات من الجبهة السورية. وفي تموز/ يوليو من السنة نفسها، أوقفت شحنات الأسلحة التي أرسلتها الجزائر إلى حركة فتح في مرفأ اللاذقية بينما كان الفدائيون يدافعون عن آخر المواقع في الأردن. وبعد شهر، وفيما حاصر الجيش الأردني آخر مربع للفدائيين، أغلقت سوريا حدودها مع الأردن. وأسفر هذا التدبير الثأري على ما يبدو، عن نتيجة عملية قضت بمنع انكفاء المقاتلين الفلسطينيين[30]. وعلى إثر هذا التطور، انتقل ثقل المقاومة الفلسطينية بالكامل إلى لبنان.

ولم يتأثر المسار الجديد الذي فتحته الهزيمة في 1967 وتكرس بوفاة عبد الناصر، حقيقة بحرب أكتوبر. فقد كانت حصيلة تلك الحرب الأخيرة أكثر إيجابية بما لا يقدر للعرب من حرب 1967. لكن السادات الذي تولى قيادتها بشكل مفجع، سرعان ما بدد الفرص التي أتاحتها مبادرته العسكرية. وفي الوقت نفسه، أسفر الحظر النفطي وتصحيح أسعار النفط الخام عن نتيجة جانبية جعلت السعودية تتبوأ موقع الحكم في العالم العربي، وتعمم ديبلوماسية المساعدة الإقتصادية. وأخفق سلاح النفط والإنتصارات الميدانية الأولية في قلب الوضع الناشىء عن هزيمة 1967 رأسا على عقب.

وعلى رغم موقفها اثناء النزاع والجسر الجوي الذي أتاح لإسرائيل تصحيح وضعها،

(29) N.van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, London, Croom Helm. p. 87-88.

(30) Xavier Baron, *Les Palestiniens, un peuple*, Paris, Le Sycomore, 1984, (nouvelle édition), p. 267.

فرضت الولايات المتحدة الإعتراف بها حكما للنزاع، وأبعدت الإتحاد السوفياتي في نهاية المطاف. وبذلك تمكن هنري كيسنجر من تحويل ما كان وجها من وجوه المواجهة بين الشرق والغرب، نزاعا بين حليفين للولايات المتحدة، هما إسرائيل ومصر، وبات بالتالي قادرا على التحكم فيه بموجب الأولويات الأميركية[31]. وبذلك تمكن الرئيس نيكسون الذي فقد كثيرا من قوته، من أن يقوم، قبل أسابيع من استقالته، بجولة مظفرة في المنطقة، حصد خلالها مغانم 1967 الموازية لـ1973، مؤكدا دخول النزاع الإسرائيلي - العربي في عصر «إدارة الأزمة»، حتى فيما كان العرب يتهيأون لـ«حل النزاع» ويقتربون من واشنطن من أجل هذا الهدف[32]. وفي المقابل، بدا اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني مصدر قلق للديبلوماسية الكيسنجرية[33].

وحيال هذا التطور على الصعيد الإقليمي، بدت الساحة اللبنانية شديدة الإختلال، نتيجة استثنائها من تطبيع النزاع الإسرائيلي - العربي وفي الشرق الأوسط عموما. وشكل حضور المقاومة الفلسطينية فيها مصدر «اضطراب» جراء العمليات الفدائية التي تشن عبر الحدود، خصوصا جراء الحضور الدولي الذي كان في استطاعة منظمة التحرير الفلسطينية تأمينه من بيروت التي أصبحت في كثير من الوجوه، العاصمة الفلسطينية.

العامل الفلسطيني

عندما ننصرف إلى البحث في الفترة التي سبقت الحرب، يبدو حضور المقاومة الفلسطينية، لا محالة، الأكثر بروزا من العوامل النشطة في الساحة اللبنانية. وكانت مشاعر القلق آنذاك مرتبطة ارتباطا مباشرا بالوضع الذي أوجده هذا الحضور، أيا يكن تقويمنا السياسي. وفي أي حال، لا جدال في أن العامل الفلسطيني اضطلع بدور الكاشف عن الهشاشة البنيوية للبنان وعن حساسيته حيال محيطه الإقليمي.

(31) Philippe Rondot, *Le Proche-Orient à la recherche de la paix*, 1973-1982, Paris, PUE, 1982, p. 68.

(32) نبرة الخطابات التي ألقاها نيكسون في دمشق في حزيران/ يونيو 1974، تكشف عن تلك الإشكالية المتمحورة حول إدارة الأزمة. نُشرت في *Public Papers of the Presidents of the United States. Richard Nixon. January 1 to August 9, 1974*, United States Government Printing Office, Washington, 1975, pp. 511 et sq. Voir aussi les déclarations faites à Jérusalem immédiatemment après, *ibid*, pp. 516-528.

(33) حول رد فعل كيسنجر على قرار قمة الرباط، راجع، Edward Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger*, New York. 1976, pp. 148-150.

«قاعدة آمنة» للمقاومة الفلسطينية

في البداية، كان استقرار المقاومة الفلسطينية يبدو إلى حد ما أمرا طبيعيا، في بلد يستضيف منذ 1948 أعدادا كبيرة من النازحين الفلسطينيين. فلفظة «استقرار» لا تنطوي على أي معنى هنا في الواقع. ويجدر بنا بالأحرى القول إن لبنان كان، على غرار الأردن وسوريا، واحدا من البلدان التي شهدت ولادة المقاومة الفلسطينية. وكان كثر من الفلسطينيين قد اندمجوا في النسيج الإجتماعي للبلاد عبر مساهمتهم الواسعة في نجاحها الإقتصادي. حتى أن بضعة آلاف معظمهم من المسيحيين حصلوا على الجنسية في عهد الرئيس كميل شمعون. لكن الأكثرية بقيت تتألف من «اللاجئين»، ولم تعد هذه اللفظة بمعناها الدقيق، تنطبق إلا على الذين أخذتهم الأونروا على عاتقها. وأدمج هؤلاء أيضا في الإقتصاد اللبناني، إنما بصفتهم أيدي عاملة رخيصة. وكانوا يقيمون عموما في مخيمات متناثرة في ضواحي المدن اللبنانية، في ظل رقابة صارمة لقوى الأمن، وفي ظروف حياتية رديئة إلى حد ما، على رغم أن الخيم استبدلت بمرور السنين بمساكن متينة[34]. لذلك، تمكنت منظمة مثل حركة فتح، في هذه المخيمات، سواء كانت في لبنان أو في غزة، في الأردن أو في سوريا، من أن تتسع إلى ما يتعدى النواة الصغيرة من الناشطين الذين أسسوها في 1958 في الكويت، وتستقطب قاعدة شعبية مكنتها من بلوغ أبعاد حركة تحرير وطني. وفي أعقاب انطلاق النضال المسلح، في مستهل 1965، بدأ سكان المخيمات في تنظيم أنفسهم بمزيد من الجدية، وتلقى بعض منهم تدريبا على استخدام السلاح، بعيدا عن الأنظار. وعبر هذه المخيمات أيضا، تحولت الحساسيات السياسية الفلسطينية الأخرى، كتيار حركة القوميين العرب، صراعا مسلحا.

أما في لبنان، فامتزج وجود تربة ملائمة لتطور حركة فلسطينية بوظيفة الربط التي كانت تقوم بها بيروت من خلال صحافتها المتعددة المشارب ومناخها المميز بحرية نسبية. وقد تفاعل الفلسطينيون مع هذه الوظيفة وقدموا مساهمة قيمة في الحياة الثقافية للمدينة. وفي الجامعات، ولاسيما منها الجامعة الأميركية في بيروت، كانت نسبة الطلبة الفلسطينيين بالغة الأهمية. وكانت بيروت ملجأ المنفيين في العالم العربي، تستضيف عددا لا بأس به من المثقفين والصحافيين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك كله، كانت الصحافة اللبنانية قناة إلزامية لكافة القوى السياسية العربية، كبيرة كانت أم صغيرة. لذلك، فانطلاقا من بيروت، سعى ناشطو حركة فتح إلى التعبير، حتى قبل أن يعلنوا عن أنفسهم على الملأ. وخلال العملية الأولى

(34) حول القيود الإدارية تجاه الفلسطينيين وعمليات القمع التي نفذتها قوى الأمن، راجع، Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*. London, Zed Press, 1979, pp. 130-136.

(العاصفة) التي كانت إيذانا بانطلاق النضال المسلح، برزت حركة فتح على الصعيد العالمي ببيان نشرته الصحافة البيروتية.

والعنصر الثالث الحاسم لاستقرار حركات المقاومة الفلسطينية في لبنان، وفي مقدمها حركة فتح، كان بالتأكيد الحدود مع إسرائيل. فمنذ السنة الأولى للنضال المسلح، استخدم الفدائيون الأراضي اللبنانية لشن بعض الهجومات على شمال إسرائيل. إلا أن حرية تحركهم كانت من أشد التحركات تقييدا في جنوب لبنان الذي كان يخضع لسلطة القضاء العسكري. وقد أعتقل الجيش اللبناني مرات عدة عناصر من الكوماندوس، بمن فيهم ياسر عرفات[35]. لكن تلك القيود والعقبات وتضاؤل فعالية العمليات الموجهة ضد الإسرائيليين، لم تطرح على بساط البحث أهمية جنوب لبنان للنضال المسلح الذي كان في الواقع أداة تعبئة أكثر مما كان سلاحا عسكريا.

وقد بدأ الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بالتمدد بعد العام 1967، على رغم أن احتلال الضفة الغربية نقل الرهانات على الأراضي وأعطى الجبهة الأردنية الأولوية. وفي المخيمات، دفعت هيبة الفدائيين، التي تعاظمت مقارنة بفقدان الثقة بالحكومات العربية بعد الهزيمة، مزيدا من اللاجئين إلى الإلتحاق بمنظمات المقاومة، وأضعفت بالقدر نفسه الرقابة التي كانت تقوم بها قوى الأمن. وفي جنوب لبنان، كانت المقاومة مدفوعة دائما إلى اجتياز حدود لم تكن تشكل عوائق طبيعية[36]. وعلى رغم تفضيل الجبهة الأردنية بالأولوية، حمل السحر ذاته المنبثق من النضال المسلح، على إثر معركة الكرامة في أذار/ مارس 1968، المنظمات الفلسطينية على إضرام النار في كل مكان. فكانت الحدود اللبنانية - الإسرائيلية مسرحا لزيادة كبيرة في عدد العمليات الفدائية التي بلغت 150 في 1969 في مقابل 29 في 1968 واثنتين فقط في 1967[37]. وابتداء من خريف 1968، انتقل الفدائيون من عمليات التسلل المركزة إلى إقامة قواعد حقيقية[38].

وهذا ما حصل حصرا في شرق منطقة العرقوب، المتصلة مباشرة بالحدود السورية بما سماه الصحافيون الغربيون، على سبيل التشبيه مع فيتنام، «مدرج عرفات». وكانت هذه

(35) Alan Hart, *Arafat, Terrorist or Peacemaker*, London, Sidgwick and Jackson, 1984, pp. 214-215.

(36) حول ترسيم الحدود، راجع، Hof, *op.cit.*, pp. 46- 47 et 74.

(37) Bard O'Neill, *Armed Struggle in Palestine: A Political-Military Analysis*, Boulder, Westview Press, 1978, p. 242.

(38) Baron, *op.cit.*, p. 189 . حول جغرافية انتشار الفدائيين، راجع Hof, *op.cit.*, p. 72.

المنطقة التي تمتد خمسة عشرة كيلومترا بعمق خمسة إلى عشرة كيلومترات، والواقعة على سفوح جبل حرمون وتشرف بالتالي على شمال الجليل، توفر أرضا وعرة ملائمة لأعمال المقاومة[39]. وإذا ما خلت المنطقة من فلسطينيين، خلافا لما تنص عليه نظرية «القواعد الآمنة» التي طبقت في الأردن، كانت القرى اللبنانية في المنطقة التي يتألف معظم مواطنيها من المسلمين، تؤمن لشبكات الفدائيين البيئة الإنسانية المؤاتية الضرورية لانتشارهم. وإلى التعاطف الشامل الذي كان يشعر به سكان جنوب لبنان، على غرار سكان أي بلد في العالم العربي، تجاه المؤتمنين الجدد على العروبة، يضاف شعور القربى، المتأتي من ذكرى الصلات التاريخية التي كانت قائمة في هذا «الجليل المقسوم»[40] منذ ما قبل ترسيم الحدود ثم غلقها[41]. وكان فلاحو العرقوب يعربون عن هذا التعاطف، كلما تمركز الفدائيون على حساب سلطة الجيش، وهذا ما كرسته إقامتهم في الخيام بأشد الطرق رمزية في 1968. وإلى هذه القرية التي كانت أول من استقبلهم، دخل الفدائيون على رأس تظاهرة ذهبت لاحتلال مركز محلي للمكتب الثاني وطرد من كان فيه[42].

وستطبق هذه الخطة أيضا على الصعيد الوطني. فإضافة إلى العرقوب والمنطقة الحدودية، كان واضحا للعيان أن شرائح واسعة من المجتمع اللبناني، كانت تعرب عن تضامن عفوي مع المقاومة الفلسطينية وتجد نفسها فيها. وعلى غرار عرب كثر في أماكن أخرى، التحق عدد كبير من الشبان اللبنانيين بحركات الفدائيين في الأردن. لكن دعم المقاومة كان يعني قبل كل شيء الإعتراف بحقها في تنظيم الفلسطينيين في المخيمات وممارسة نضالها انطلاقا من لبنان. وقد أثارت هذه المسألة تعبئة كبيرة تجلت في الشارع خلال مناسبات عدة، كانت أولاها دفن أول شهيد لبناني للمقاومة، خليل الجمل الذي قتل في الأردن في 1968. وشيع عشرات آلاف الأشخاص، وربما أكثر من مائة وخمسين ألفا، موكب جنازته، بين الحدود السورية وبيروت. ومنهم عدد كبير من الشخصيات السياسية ولاسيما الإسلامية منها، كمفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، أو رئيس الوزراء شخصيا عبد الله اليافي. ومن خلال هذا التأييد الذي وجدته في المجتمع اللبناني، ستحصل المقاومة في السنة التالية على اعتراف بشرعية وجودها. وكان لبنان بأكمله قد أصبح «قاعدة آمنة» للمقاومة الفلسطينية، والعمل السياسي عموما، وليس فقط

(39) Baron, *op.cit.*, pp. 189-190.

(40) Hof, *op.cit.*, pp. 17-21.

(41) Rashid Khalidi, *Under Siege: PLO Decisionmaking During the 1982 War*, New York, Columbia University Press, 1986, p. 21.

(42) Traboulsi, *op.cit.*, p. 410.

للنضال المسلح. وسيبقى كذلك حتى 1975، ومن بعض الجوانب، حتى 1982. لكنه كان يعرض نفسه لزلازل خطرة.

الإستراتيجية الإسرائيلية لزعزعة الإستقرار

وسرعان ما أسفر وجود المقاومة الفلسطينية عن نتيجة طبيعية تمثلت بسياسة التدخل التي اتبعتها أسرائيل، فحولت بحجة «الإنتقام»، لبنان ولاسيما جنوبه، ساحة معركة. وتفيد إحصاءات الجيش اللبناني، أن إسرائيل قامت بثلاثة آلاف انتهاك للأراضي اللبنانية بين 1968 و1974، أي بمعدل متوسط مقداره 1.4 حادث في اليوم[43]، وأوقعت تلك الانهاكات زهاء 800 قتيل لبناني وفلسطيني[44]. وستسجل هذه الأرقام مزيدا من الإرتفاع. ففي الفترة 1974-1975، بلغ سبعة المتوسط اليومي لانتهاكات الأراضي اللبنانية.

وقد دشنت إسرائيل ممارساتها «الثأرية» غير المنضبطة التي كانت قد اختبرتها في غزة في الخمسينات، لدى انطلاق أولى العمليات الفدائية في 1965. ففي أعقاب عمليات تدخل في الأردن وسوريا، شنت وحدات إسرائيلية غارة على قريتين لبنانيتين قرب الحدود، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر، وفجرت منزلا في حولا وخزانات لمياه الشفة في ميس الجبل، أوقعت قتيلا واحدا. لكن الهجومات الإسرائيلية تواترت غداة حرب 1967، أولا في الأردن ثم في لبنان حيث أصبحت واحدا من عناصر الواقع اليومي.

وفي تلك الحملة الموجهة ضد أهداف مدنية لبنانية وفلسطينية، أكثر مما كانت موجهة في أغلب الأحيان ضد منشآت عسكرية، لم ترسم إسرائيل على ما يبدو، أي حدود جغرافية أو سياسية. وسرعان ما توافر الدليل. ففي ليل 28 كانون الأول/ ديسمبر 1968، نزلت وحدة إسرائيلية منقولة على متن مروحيات، في مطار بيروت الدولي، ودمرت على الأرض ثلاث عشرة طائرة للخطوط الجوية اللبنانية[45]. وبعد أربع سنوات، تدخلت إسرائيل من جديد في قلب مدينة بيروت هذه المرة. ففي 10 نيسان/ إبريل 1973، اغتال عناصر كوماندوس أتوا من ناحية البحر، وعملاء متسللون، اثنين من كبار مسؤولي حركة فتح، هما أبو يوسف النجار وكمال عدوان والمتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية الشاعر كمال ناصر، في شارع فردان.

(43) Fiches du monde arabe, n° 944.

(44) Michael Hudson, «The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War», *Middle East Journal*, vol. 32, n 3 (été 1978), p. 263.

(45) هذه هي القضية التي تسببت في الحظر الفرنسي الثاني على إسرائيل، راجع: Kassir et Mardam-Bey, *op.cit.*, pp. 68-69.

وهاجمت وحدة أخرى مكاتب حركات فلسطينية على مداخل المخيمات.

وأملى انعدام ضبط النفس إياه، استخدام السلاح ضد المدنيين، خصوصا الإستعانة بالطيران الذي زادت من قوته التدميرية الهائلة، حرية الحركة التي كانت توفرها الأجواء اللبنانية. وكان الطيران الذي استخدم للمرة الأولى في 30 تموز/ يوليو 1969[46]، الأداة المميزة لإسرائيل في السنوات اللاحقة، فكان تدخله منتظما في جنوب لبنان ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية. واستعين به أيضا ضد مخيمات بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، وضد مخيمات طرابلس.

وبقيت المنطقة الحدودية المسرح الأساسي للعمليات، حيث عمدت إسرائيل إلى القصف المدفعي والغارات الجوية وعمليات توغل المشاة والمدرعات. وشنت أيضا هجومات اشتركت فيها الأسلحة الثلاثة مرات عدة. فقد شن الجيش الإسرائيلي في شباط/ فبراير 1972 هجوما في القطاعين الشرقي والأوسط على جبهة تشمل زهاء عشر قرى ولم تنسحب منها بعد ثلاثة أيام إلا في أعقاب تمشيط منهجي. وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، و«ردا» على احتجاز رهائن في ميونيخ، شنت إسرائيل هجوما جديدا واسع النطاق - أكبر عملية عسكرية منذ حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية - بعد قصف جوي كثيف طوال يومين، على المخيمات الفلسطينية. وكان الهجوم واسع النطاق بحيث لم يكن في وسع الجيش اللبناني الذي عادة ما كان موقفه سلبيا، إلا التصدي ببسالة للتقدم الإسرائيلي. وأسفر الهجوم الذي استمر يومين وعمليات القصف التي سبقته، عن سقوط زهاء ثلاث مائة قتيل. ثم اختار الجيش الإسرائيلي شن عمليات محدودة، لكنه لم يتخل أبدا عن الضغط الذي يمارسه على جنوب لبنان حيث واصل عمليات التوغل وأفرط في استخدام الطيران. وفي مستهل العام 1975، انتهت إحدى عمليات التوغل بتدمير قرية كفرشوبا في العرقوب التي لم يستثن التفجير أيا من منازلها.

وفي موازاة التحركات التي صنفتها في خانة «الأعمال الإنتقامية»، بدأت إسرائيل في ملاحقة المسؤولين الفلسطينيين ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لجأت أيضا إلى الإرهاب والوسائل العسكرية التقليدية. وكانت الحلقة الأولى من هذه الحرب، اغتيال الكاتب غسان كنفاني المتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بتفجير سيارته في 1972. وتلت ذلك الإغتيال حملة الرسائل المفخخة التي أسفرت عن إصابة عدد كبير من الأشخاص بجروح خطرة، منهم المسؤول الآخر في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بسام أبو شريف. وأعقب تلك

(46) Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon. The Israeli – Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987, p. 29.

الحملة، اغتيال كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف خلال عملية نفذتها مجموعة كوماندوس نزلت في بيروت. وبعد أشهر، بلغت المطاردة الإسرائيلية حد اعتراض طائرة للمسافرين كانت تحلق في الأجواء اللبنانية، لخطف جورج حبش الذي كان يفترض وجوده فيها.

وقد يثبت العنف الذي مارسته إسرائيل ضد الأراضي اللبنانية، أن عمليات المقاومة الفلسطينية أنزلت بها خسائر فادحة. وهذا يعني أن النضال الفلسطيني المسلح الذي مورس من الخارج، لم يشكل على الإطلاق تهديدا لدولة إسرائيل. ويفيد التدقيق في الخسائر التي ألحقها بها، سواء على مستوى الخسائر البشرية أو الأضرار المادية، أن حصيلته كانت ضئيلة جدا. وقد شكل، باعتراف بعض الكتاب الإسرائيليين[47]، أذية أكثر مما شكل خطرا. وفي أيار/ مايو 1974 فقط، بدأ الجيش الإسرائيلي في تحصين الحدود على إثر هجومين استهدفا كريات شمونة ومعالوت. فالخطر الحقيقي كان في مكان آخر، ويكمن في وجود حركة وطنية فلسطينية مستقلة، باعتبارها تعبيرا ماديا عن «تفجر المكبوت»، وبصيغة أخرى، عن القوة المتكررة لمجتمع وشعب أتاح إنكارهما وحده بناء الدولة الصهيونية. ومن الضروري أن نرى أيضا خلف العمليات «الإنتقامية» والتصفيات الجسدية لقادة فلسطينيين قلقا على «الأمن الوجودي». فالمضايقات الإسرائيلية لم تبد مذذاك، ردا على عملية ما، إنما استباقا لما يمكن أن يحصل.

ويفسر هذا القلق على «الأمن الوجودي» لماذا لم تتضاءل كثافة عمليات التدخل الإسرائيلية عندما اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية، ابتداء من 1973، نحو البحث عن حل تفاوضي يقوم على إنشاء سلطة مستقلة في الضفة الغربية وغزة. لكن حدة القلق الإسرائيلي اشتدت على إثر اعتراف العرب بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وبداية اعتراف دولي تمثل باللقاء الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1974، بين وزير الخارجية الفرنسية وياسر عرفات، ثم استقبال عرفات في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. ويمكن القول أيضا إن الدولة الإسرائيلية حاولت عن سابق تصور وتصميم، في سياق الإستمرار في مضايقاتها، أن تزعزع خيار الإعتدال الذي سلكته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيدا لجعل آفاق إقامة دولة فلسطينية أمرا بعيد المنال، في وقت بدأ قسم من المجموعة الدولية يواجهها في هذا الأمر[48].

ويتعين القول إن لبنان لم يكن مسرحا محايدا نفذت فيه إسرائيل عملياتها مدفوعة بعوامل

(47) Avner Yaniv, *Dilemmas of Security, Politics, Strategy, and the Israeli Experience in Lebanon*, Oxford University Press, 1978, p. 41.

(48) *Ibid*, p. 49-54.

خارجية حاسمة فقط. فمن الواضح أن لبنان كان «موضوعا» للإستراتيجية الإسرائيلية. وكشف التدمير الكبير للاسطول الجوي المدني اللبناني في 1968، مآل تلك الإستراتيجية، وهو زعزعة الإستقرار السياسي في البلاد[49]. وأكد ذلك على نطاق واسع، تكرار العمليات الإسرائيلية ونزوح الناس الذي تسببت فيه. فقد كانت إسرائيل تسعى بالتأكيد إلى حرمان المقاومة الفلسطينية من بيئة ملائمة، عبر تحريض الدولة اللبنانية عليها، وإذا لم تنجح في ذلك، فعبر تحريض جزء من الشعب[50]. لكنها كانت تخضع أيضا لاعتبارات لبنانية بنوع خاص، نشأت عن اهتمام مستمر بهذا البلد المجاور.

ويرقى الإهتمام الذي أبداه القادة الإسرائيليون بلبنان، إلى ما قبل بزوغ المقاومة الفلسطينية. وهو صدى لهواجس قديمة أعربت عنها الحركة الصهيونية قبل إعلان بلفور وقبل إنشاء لبنان الكبير. وضمت الحركة الصهيونية التي طمعت بالموارد المائية للمنطقة، الجزء الجنوبي من الدولة اللبنانية المقبلة، إلى الأراضي التي كانت تريد أن تبني عليها «الدولة اليهودية». وقد اقترح البعض أن تمتد الحدود إلى التخوم الجنوبية للمتصرفية، وآخرون، كالشاب ديفيد بن غوريون، إلى نهر الأولي الذي يبعد بضعة كيلومترات جنوب صيدا[51]. وطرحت هذا الترسيم الأخير المنظمة اليهودية العالمية على مؤتمر السلام، لكنه لم يجد آذانا صاغية. وأقفل ترسيم سلطات الإنتداب الفرنسية والبريطانية الحدود اللبنانية – الفلسطينية في 1923، الملف موقتا[52]. والسبب الآخر لهذا الإهتمام، يكمن في التصور الصهيوني ثم الإسرائيلي للكيان اللبناني الذي أقيم في 1920. وقد تميز ذلك التصور بالمبالغة في تقدير الخصوصية المارونية، وبالتالي، في إمكانيات التحالف بين «الأقليتين». وقد ترجم ببعض الإتصالات بشخصيات مارونية، إحداها مسؤول في حزب الكتائب تلقى مساعدة مالية صغيرة في 1950[53]، كما يقول بعض المصادر الإسرائيلية.

وأيا تكن حقيقة تلك الإتصالات، فمن الثابت أن بن غوريون، اعتزم جديا تجسيد الأطماع الصهيونية القديمة بالإستيلاء على أراض، على أن يترافق ذلك مع إعادة تقسيم لبنان. وبعد أسبوع فقط من إعلان دولة إسرائيل، كتب في يومياته أن من الضروري، بدلا من لبنان المسيحي الإسلامي، إقامة دولة مسيحية تمتد حدودها إلى الليطاني الذي يصبح

(49) Patrick Seale, *Assad, The Struggle for the Middel East*, London, I.B. Tauris, 1988, p. 275.

(50) Hof, *op.cit.*, pp. 73-75. يورد بضعة تصريحات في هذا المعنى لمسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين.

(51) Yaniv, *op.cit.*, p. 28.

(52) Hof, *op.cit.*, pp. 3-14.

(53) Benny Moris, *Jerusalem Post Magazine*, 1/7/1983.

بدوره حدود إسرائيل[54]. وكرر المنطق نفسه بعد سنوات، وفاتح مرارا موشيه شاريت بهذه المسألة بتأييد من موشي دايان[55]. وأطلع على أفكاره تلك غي موليه Guy Mollet وكريستيان بينو Christian Pineau خلال لقاء سري في سيفر Sèvres[56]. لكن الفشل السياسي الذي منيت به حملة السويس ألقت بإعادة توزيع الجغرافيا السياسية تلك في غياهب النسيان. إلا أن الإهتمام الإسرائيلي بلبنان وخصوصا موارده المائية في الجنوب، عاد إلى دائرة الضوء في الستينات لدى طرح مسألة تحويل مياه نهر الأردن، فوجهت تهديدات آنذاك إلى ما كان يقوم به لبنان لتطوير روافد نهر الأردن[57].

وسيكون من المبالغة اعتبار هذه الخلفية التاريخية مفتاح التصرف الإسرائيلي الحقيقي في لبنان، ومع ذلك، فهي لا تغيب عن الأذهان، لكنها ترخي بثقلها على الحقيقة. ليس كحبكة مؤامرة حيكت مسبقا، إنما كشبكة ترسم إلى حد بعيد تصور إسرائيل للساحة اللبنانية والعمل الذي يتعين عليها تطويره فيها والتصدعات التي يمكن أن توقعها بها[58]. وحين سيأتي الوقت المناسب أيضا، ستكون إسرائيل على أهبة الإستعداد لأن تطعم حربها المفتوحة على منظمة التحرير الفلسطينية بالعداوات اللبنانية الفلسطينية والتناقضات بين اللبنانيين.

(54) بتاريخ 21 أيار 1948، مذكور في Michel Bar-Zohar, *Ben Gurion, The Armed Prophet*, p. 130.

(55) وردت هذه الافكار في يوميات موشي شاريت التي نشرت مقتطفات منها بالانكليزية Livia Rokach, *Israel's Sacred Terrorism*, AAUG, Belmont, Mass., 1980.

(56) انظر محضر اجتماع سيفر كما اورده أبيل توماس Abel Thomas مهندس حملة السويس *Comment Israel fut sauvé*, Paris, Albin Michel, 1978, p. 170. Kassir et Mardam-Bey, *op.cit.*, t1. pp. 228-229.

(57) Hof, *op.cit.*, pp. 29-34 et 35-38.

(58) *Ibid.*, p. 39.

الفصل الثالث

زمن الاستقطاب

ليس من غير المألوف سماع سياسيين لبنانيين ولاسيما منهم الذين وقفوا إلى جانب المعسكر المسيحي المقاتل، يؤيدون وجهة النظر القائلة بأن مأساة لبنان لم تبدأ في 1975 بل في 1969، تاريخ إضفاء الصفة الشرعية على وجود المقاومة الفلسطينية[1]. ولا شك في أن هذا التأكيد لا يعبر عن حرص على الدقة التأريخية، بقدر ما يكشف عن حوافز جدالية تتجه إلى تبرئة الذات وتحديد «المذنبين» البارزين أي الفلسطينيين، و«المذنبين» الثانويين، أي المسلمين اللبنانيين. ويقلل بالتالي أهمية الديناميكيات السلمية التي استمرت في الفترة من 1969 إلى 1975. وتبقى هذه الفترة، كما سبق القول، العصر الذهبي للإقتصاد اللبناني، وعصر الإبداع الكبير على الصعيدين الثقافي والإجتماعي. لكن من المتعذر تجاهل هذه المسألة، أيا تكن درجة المواربة فيها، لأنها تكشف ملامح المنعطف الذي شكله العام 1969.

وقد نجم هذا المنعطف عن اتفاق القاهرة الذي أبرم بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن أهميته لن تتضح إذا ما اقتصر النظر إليه على مستوى العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. فأزمة 1969 تضمنت رهانات لبنانية بحتة، لذلك اعتبرت أزمة وطنية. وحصل الأمر نفسه مع أزمة 1973 التي تمحورت حول مسألة الوجود الفلسطيني، ولم تكن أقل أهمية عبر استقطاب الطبقة السياسية اللبنانية. وأدت من جهة أخرى إلى إعادة طرح مسألة اقتسام السلطة على بساط البحث، وسرعت من وتيرة الخلاف على النظام. ولا تدين هاتان الأزمتان بطابعهما الوطني، إلى المعترضين وحدهم على الوضع الدستوري الراهن، الذين وجدوا أنفسهم أنصارا للوجود الفلسطيني وخصوم هذا الوجود أيضا، والذي أجج تصورهم لتهديداته الداخلية على المجتمع اللبناني، من حدة رفضهم إياه.

[1] كمثال حديث على ذلك، أنظر تصريح أمين الجميّل في صحيفة **النهار** الصادرة في 13 نيسان/ إبريل 1994.

تداخل الصراعات

وحمل اندفاع التضامن الذي فجرته المقاومة في المجتمع اللبناني وتجلى بصورة رمزية خلال جنازة خليل الجمل، على التخفيف فورا من حدة الصراعات اللبنانية - الفلسطينية، التي لم تكن تشمل، كما يقتضي التنويه، الطبقة السياسية اللبنانية بكافة انتماءاتها. لكنها أضيفت في المقابل إلى الإنقسامات اللبنانية. وفي استطاعتنا القول إن هذه الإنقسامات الوطنية هي التي زادت من خطورة الصراعات اللبنانية - الفلسطينية وفي المقام الأول من التناقض بين الدولة والمقاومة.

تضارب مصالح

وقد تميزت العلاقات بين الدولة والمقاومة بالارتياب المتبادل، لا بل بالعداء، منذ بداية النضال الفلسطيني المسلح في 1965. وحاول الجيش في تلك الفترة اعتراض الفدائيين الذين كانوا يريدون شن عمليات عبر الحدود مع إسرائيل. ولم يزدد التوتر إلا حدة، بمقدار الأهمية التي اتخذتها المقاومة الفلسطينية بعد حرب 1967. وسرعان ما تخطت إطار المنطقة الحدودية التي أقيمت فيها قواعد فلسطينية على حساب السيطرة التي يمارسها الجيش، ووصلت إلى مخيمات اللاجئين على مجمل الأراضي. فاصطدمت إرادة حركات المقاومة في تنظيم القاعدة الشعبية برقابة صارمة من الشرطة. وكان ذلك التصادم شبه حتمي، حتى بغض النظر عن الإعتبارات الإيديولوجية. فلم يكن في وسع الدولة اللبنانية التأقلم تلقائيا مع تهديد سلطتها المنبثق بفعل الواقع من وجود مجموعات مسلحة على أراضيها، فيما كانت المقاومة تحتاج إلى ترسيخ حضورها في كل مكان متاخم للحدود مع إسرائيل ويضم تجمعات من الشعب الفلسطيني. وقد نجمت أزمتا 1969 و1973 أساسا من هذا التضارب في المصالح. ووافقت الدولة رسميا على وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، بعد أزمة 1969. لكن التسوية التي انبثقت من الشرعية الممنوحة للعمل الفلسطيني بقيت هشة طالما كان من الصعب الحفاظ على الإنسجام بين «منطق الثورة» و«منطق الدولة»، كما كان يقول كتبة الإفتتاحيات. والواقع أن تناثر الثورة المذكورة لم يسهل الأمور، وتضاءلت بالقدر نفسه إمكانية مراقبة المنافذ على رغم القيام ببعض محاولات التمركز كإنشاء قيادة النضال المسلح الفلسطيني في ربيع 1969 التي ستصبح عمليا الشرطة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وزادت تركيبة المجتمع اللبناني والعلاقات المميزة التي كانت شرائحه تقيمها مع الدولة، من خطورة هذا التضارب في المصالح. وسبق القول إن المسلمين والجمهور العروبي عموما، كانوا

يتضامنون تلقائيا مع المقاومة الفلسطينية. أما تنامي الوجود الفلسطيني المسلح فسرعان ما أثار لدى المسيحيين كثيرا من المخاوف. وقد برزت تلك المخاوف بعيد حرب 1967. ولوحظت في مستهل 1968 حملة صحافية استهدفت «الغرباء». لكن هذه اللفظة كانت تعني في هذا المجال الغرباء العرب[2]، وتتضمن معاني بالغة السلبية بحيث يمكن مقارنتهم بـ«الدخلاء» حتى لو كانت دلالتها وصفية بحتة[3]. وفي أي حال، فمن الثابت أن تلك المشاعر شجعت على تشكيل الحلف الثلاثي، أي تحالف الأحزاب المارونية، وفوزه في انتخابات 1968. ولم يؤد الإختلاف بين ردود فعل هذا الطرف أو ذاك إلا إلى زيادة حدة التناقض بين الدولة والمقاومة في السنوات التالية. وفيما ناضل فريق من الطبقة السياسية للتخفيف من القيود المفروضة على الفلسطينيين، مارس فريق آخر الضغوط لزيادة تلك القيود. لذلك حصل تحول في مسألة الوجود الفلسطيني والإنقسامات بين اللبنانيين. وستؤدي أزمتا 1969 و1973 الكبريان إلى الكشف عن الخطورة الكاملة التي كانت تنطوي عليها تلك الإنقسامات.

أزمة 1969

ظهرت أولى بوادر الإرتياب العلنية بالوجود الفلسطيني في لبنان، ابتداء من 1968، حين لم تكن المقاومة قد بلغت بعد مرتبة الوجود الشرعي في البلاد. ثم وجه المسيحيون انتقادات إلى رئيس الوزراء عبد الله اليافي الذي كان يعتبر من أشد المؤيدين للمقاومة. وفي سياق الغضب الذي تسببت فيه الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، اضطرت الحكومة إلى الإستقالة في 16 كانون الثاني/ يناير 1969. لكن سرعان ما تبين أن المسألة ليست مسألة أشخاص، وأن المواقف من موضوع الوجود الفلسطيني تقاطعت مع الإنقسام الطائفي. وهكذا حض رئيس الحكومة رشيد كرامي مجلس النواب في بيانه الوزاري (31 كانون الثاني/ يناير) على الإعتراف بحق الفلسطينيين في النضال من أجل تحرير وطنهم.

وما لبث الوضع الميداني أن بدأ يتدهور. وتتالت التظاهرات وأعمال الشغب والإشتباكات المسلحة في نيسان/ إبريل، حتى أن الوضع اتخذ منحى تمرديا في طرابلس في تشرين الأول/ أكتوبر، أسفر عن استقالة الحكومة الجديدة. ويضاف إلى ذلك، الضغط الإقتصادي الذي مارسته سوريا عبر وقف حركة المرور وغلق حدودها. وبعد بضعة أشهر، بلغت الأزمة التي

[2] كنموذج عن «الغرباء» في المفهوم الماروني، أنظر شرارة، م.س.ذ. ص 742.

[3] يلاحظ طرابلسي، م.س.ذ.، ص 398، أن حوافز الحملة على «الغرباء» التي بدأت قبل 1967، مردها إلى شراء رعايا أثرياء من بلدان الخليج أراضي، ثم سرعان ما تحولت ضد الفلسطينيين (والعمال السوريين)، لتؤدي إلى الخلط بين غريب وفقير.

أججها تعاقب الأحداث، منتهاها بتوقيع اتفاق القاهرة[4].

في هذا الوقت، شهدت المخيمات الفلسطينية ثورة حقيقية منحت المقاومة السيطرة على قاعدتها الإجتماعية. وتجاوز اللاجئون المأخوذون بالحماسة الثورية التي أثارها في كل مكان انطلاق الفدائيين، والمتلهفون لاستعادة حرية قمعت فترة طويلة، مسؤولي المنظمات الفلسطينية الذين لم يبسطوا سيطرتهم على المخيمات إلا في أعقاب تلك الإنتفاضة[5].

وشكل انقسام المجتمع السياسي اللبناني حول مسألة الوجود الفلسطيني، العنصر الحاسم في تلك الأزمة. وقد أدى ذلك الإنقسام، وإلى حد كبير، إلى تفجير الأزمة، لأن جزءا من المجتمع والدولة كان يمارس ضغوطا من أجل الإعتراف بحق الفلسطينيين في النضال انطلاقا من لبنان، ولأن جزءا آخر كان يرفض ذلك[6]. وفيما تماهى البعض بالمقاومة الفلسطينية، ولم يتماه بها البعض الآخر، بات من غير الممكن حصر المشكلة بالعلاقات بين الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية. فكانت النتيجة أن بدأت الأزمة لدى قمع التظاهرات التي حشدت في نيسان/ إبريل 1969 المسلمين وأنصار اليسار المتحدين في دعم المقاومة. لكن ردود الفعل التي أثارها إقدام الجيش على قمع التظاهرات، أثبتت على الفور أنه كان عاجزا، على رغم فرض حالة الطوارىء وحظر التجول، عن السعي إلى فرض سيطرته على الفدائيين، بمعزل عن المجازفة بتفجير حرب أهلية قد تدمر وحدته. وتفشى الفساد الذي بات إذذاك محتوما، وزاد من انتشاره شلل الحكومة، أو بتعبير أدق، غياب الحكومة طوال تسعة أشهر، نتيجة قرار رئيس الوزراء المكلف رشيد كرامي الإحجام عن تشكيل حكومة قبل التوصل إلى اتفاق وطني. ووفّر إبرام اتفاق القاهرة وموافقة مجلس النواب عليه بشبه إجماع (ما عدا أصوات ريمون إده ونواب كتلته)، الحل لتلك الأزمة.

ولا شك في أن اتفاق القاهرة الذي أبرم في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، برعاية عبد الناصر، وحمل توقيعي كل من ياسر عرفات الذي أصبح قبل أشهر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعماد إميل البستاني قائد الجيش اللبناني، شكل اعترافا بالفدائيين. وأيا يكن التفسير الذي أعطي للإتفاق، فإن حق الفلسطينيين في ممارسة نضالهم المسلح انطلاقا من لبنان، حصل على الإعتراف الصريح. وحظر الإتفاق وجودهم المسلح في المنطقة الساحلية لجنوب لبنان، إلا أنه منحهم حرية تحرك كبيرة في العرقوب الذي كان

[4] حول مجريات هذه الأزمة، أنظر، Baron, *op.cit.*, pp.193.

[5] R. Sayigh, *op.cit.*, pp. 156 – 171. voir aussi Rex Brynen, *Sanctuary and Survival. The PLO in Lebanon*, Boulder, Westview Press, 1990, p. 52.

[6] أنظر مواقف مختلف أطراف النزاع اللبنانيين في Goria, *op.cit.*, p. 95-110.

بالتحديد المنطقة الأساسية لأعمال المقاومة. وخص الإتفاق منظمة التحرير الفلسطينية بنوع من الحصانة السياسية في المخيمات. والتدابير التطبيقية التي أقرت في شباط/ فبراير 1970، فوضت إلى منظمة التحرير الفلسطينية، الصلاحية القضائية الكاملة على المخيمات الفلسطينية التي أفلتت بذلك من طوق السلطة اللبنانية[7].

وسعى وزير الداخلية كمال جنبلاط إلى الإستفادة من النفوذ الذي كان يتمتع به لدى منظمة التحرير الفلسطينية، ليرسم لها حدودها ويمنع تمددها إلى خارج المناطق المنصوص عنها في الإتفاق. وفرض قيودا على تشييع الجنازات، وحظر إطلاق النار ابتهاجا، وارتداء الزي العسكري في المدن، وفرض نقل المواقع العسكرية إلى مسافة تبعد كيلومترا واحدا على الأقل عن المناطق السكنية. ومع ذلك، ختمت الأزمة بحل موقت. ويبقى اتفاق القاهرة جزاء الإنشقاق الوطني، وبهذه الصفة، مصدر كراهية للذين لم يوافقوا عليه إلا باعتباره الحل الوحيد المتوافر. وخير مثال ما حصل بعد أشهر، في الهجوم الذي شنه على موكب فلسطيني عناصر كتائبيون في الكحالة (25 أذار/ مارس 1970) والإشتباكات التي أعقبته في ضاحية بيروت[8]. وإذا كانت السنوات الثلاث التالية لم تشهد مواجهات جديدة، فإن خصوم الوجود الفلسطيني لم يطمئنوا ويتخلوا عن أسلحتهم، كما يثبت ذلك نشوء الميليشيات.

أزمة 1973

بين 1969 و1973 تغير وضع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تغيرا تاما. فبعد أحداث 1970 و1971 في الأردن، وغلق الجبهة السورية أمام العمليات الفدائية، أصبح لبنان منطقة حيوية، كما شددت على ذلك قرارات الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 1973[9]. وبات لبنان عموما، فضاء الحرية الوحيد المتاح للمقاومة الفلسطينية. وتدفق إلى أراضيه أيضا المقاتلون الذين طردوا من الأردن، مع عائلاتهم أحيانا، وجاءوا ليضخموا كتلة اللاجئين «غير الرسميين»، أي غير المسجلين في لوائح الأونروا. لذلك، فتقدير عدد الفلسطينيين قبل 1975 لن يطرح مشكلة، حتى لو تبين لنا الآن أن تدفق اللاجئين الذي أعقب الحوادث في الأردن كان أقل أهمية مما دأبنا على كتابته.

(7) *ibid.*, p. 202. وكانت قضية الكحالة إحدى أولى المظاهر القتالية لبشير الجميّل، النجل الأصغر لرئيس حزب الكتائب. وبعد مشاركته في الهجوم، خطفه فلسطينيون قرب تل الزعتر وسرعان ما أفرج عنه، أنظر Brynen, *op.cit.*, pp. 58-59.

(8) *ibid.*, pp. 305-306.

(9) Baron, *op.cit.*, pp. 198 et 291-202.

وتفيد إحصاءات حديثة أن عدد الفلسطينيين عشية الحرب كان 289 ألف نسمة[10]، أي ما يناهز 10% من عدد المقيمين، في مقابل 260 ألفا في 1972[11]. وفي 1968، أي قبل اتفاق القاهرة، كانت مصادر الإدارة العامة للاجئين المنبثقة من وزارة الداخلية تقدر عدد الفلسطينيين بـ 223 ألفا (في مقابل 166 ألفا فقط مسجلون لدى الأونروا)[12]. وهذا يعني أن ارتفاع العدد نجم أساسا عن الزيادة الطبيعية التي يقدرها جورج قصيفي بـ 3،6%.

لكن الأمر الأساسي لم يكمن في الأرقام أو في التصور السائد عن الفلسطينيين، بل في كثافتهم التي زادت من وزنهم الحقيقي سواء في نظر خصومهم أو في نظر حلفائهم، وبالتالي في نظر قادتهم. وتلك كانت، أكثر من أي مكان آخر، حالة بيروت التي بلغ فيها تقدير عدد الفلسطينيين في مستهل السبعينات، 16% من عدد سكانها، وفق بعض الإحصاءات[13].

وكان الإنتقال من الأردن إلى لبنان انتقالا سياسيا في الواقع. واستقرت هيئات قيادة المقاومة ومختلف تنظيمات الفدائيين كلها في لبنان، حتى لو أن المقر الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية كان في دمشق. فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت على وشك أن تصبح طرفا كبيرا في سياسة الشرق الأوسط. وسرعان ما أدت هذه الديناميكية إلى تجاوز الإطار الذي رسمه اتفاق القاهرة، خصوصا في جنوب لبنان وحول المخيمات، وأججت الكراهية التي كانت تعتمل في نفوس القادة العسكريين وبعض شرائح المجتمع اللبناني.

وقد أدت مجموعة من الإحتكاكات بين الجيش والمنظمات الفلسطينية إلى اندلاع أزمة أيار/ مايو 1973. وزادت الغارة الإسرائيلية على بيروت في 10 نيسان/ إبريل 1973 من حدة العداء بين الطرفين. فالجيش الذي لم يحرك ساكنا آنذاك للتصدي للإسرائيليين، أثار ردود فعل غاضبة في الأوساط الإسلامية. وبعد ثلاثة أسابيع، تسبب حادثان صغيران تمثلا بتوقيف اثنين من الفلسطينيين المسلحين في مطار بيروت، وإقدام الجبهة الشعبية

(10) Salma Husseini, «Redistribution de la population du Liban pendant la guerre civile (1975-1988)», thèse de doctorat, EHESS, Paris 1, 1976.
انظر ايضاً مقالتها «Les mouvements de population palestinienne pedant la guerre civile libanaise», *Revue d'études palestiniennes*, n 50 (hiver 1994), p. 112.

(11) Georges Kossaifi, «Contribution à l'étude démographique de la population palestinienne», thèse de doctorat, 2 tomes, Université de Paris 1, 1976.
أنظر أيضا الأرقام التي استخدمها الياس خوري، **إحصائيات فلسطينية**، بيروت، مركز البحوث الفلسطينية، 1974، ص 208.

(12) Husseini, art. Cit.

(13) Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art. cit.

لتحرير فلسطين على خطف اثنين من العسكريين اللبنانيين، في اندلاع المواجهة. وكشفت كثافة النيران التي أطلقها الجيش هذه المرة عن عزم على تصفية الوجود الفلسطيني المسلح. وبدأ عندئذ الحديث عن «أيار أسود». واشترك الطيران في المعركة ودك المخيمات. واضطر الرئيس فرنجية إلى التخلي عن مشروعه بسبب المعارضة التي واجهها. فالدول العربية ولا سيما منها مصر وسوريا اللتان كانتا تعدان لحرب أكتوبر، مارست ضغوطا قوية على الدولة اللبنانية. وحملت مصر الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض على التدخل، وأغلقت سوريا حدودها، على غرار ما فعلت في 1969. إلا أن خطة فرنجية اصطدمت بالتناقضات اللبنانية.

وكما حصل في 1969، كان قسم من المجتمع اللبناني وثيق التضامن مع المقاومة الفلسطينية. وتوافر مثال على ذلك التضامن بعد الغارة الإسرائيلية على بيروت في 10 نيسان/ إبريل. فخلال تشييع جنازة القادة الفلسطينيين الذين اغتيلوا، نزل إلى الشارع زهاء 250 ألف شخص، أي أقل بقليل من 10% من الشعب اللبناني. وعلى غرار 1969، لم يكن ذلك التضامن شكلياً، لكنه كان أيضا، وإلى حد كبير، تجسيدا لمشكلة بين اللبنانيين. وإبان المعارك، شوهد عناصر مسلحون من حزب الكتائب في بعض شوارع الأحياء المسيحية وعلى سطوح المنازل. وكان هذا الإنتشار يحصل أثناء حظر التجول وبترخيص من الجيش الذي يسود الإعتقاد بأنه فوض الميليشيا الكتائبية بصفة غير رسمية، مهمة تنظيم الدفاع عن الأحياء الشرقية لبيروت[14]. وفي الجانب الآخر أيضا، شوهدت حواجز أقامها قبضايات التيار الناصري لحماية الأحياء الإسلامية القريبة من المخيمات، من تدخل الجيش[15]. وشارك ناشطون يساريون أيضا في المواجهات إلى جانب المقاتلين الفلسطينيين. وقد يكون اقتران انقسام الطبقة السياسية حول مسألة الوجود الفلسطيني المسلح، في خضم الأزمة، بالتناقضات المرتبطة مباشرة بمسألة السلطة، أخطر ما في الأمر.

وفي سياق الخلاف على الوجود الفلسطيني، انقسمت الطبقة السياسية في الواقع حول قضية الجيش، لتصل بسرعة مذهلة إلى مسألة اقتسام السلطة[16]. وتمثل الفصل الأول في تعاقب الأحداث، بعد الهجوم الإسرائيلي على بيروت، باستقالة رئيس الحكومة صائب سلام الذي أبدى في تلك المناسبة، معارضة شديدة لرئيس الجمهورية، حليفه منذ فترة طويلة، لرفضه إقالة قائد الجيش الذي اتهم باتخاذ موقف سلبي أثناء الغارة الإسرائيلية. وفي أعقاب استقالة صائب

(14) Stokas, «The Supervigilantes», art. cit.

(15) Johnson, *op.cit.*, p. 83.

(16) Goria, *op.cit.*, 142-146.

سلام، وجد فرنجية نفسه عاجزا عن استبدال شخصية سنية به، فاستدعى النائب من الصف الثاني أمين الحافظ الذي شكل حكومة لم تتمثل فيها الطبقة السياسية خير تمثيل.

فقد استعان فرنجية بحكومة ضعيفة لإدارة الأزمة، وواجهت الإنتقادات فور تشكيلها، وقبل أن تمثل في مجلس النواب. وسرعان ما تحولت تلك الحكومة واحدة من عناصر الأزمة. وفي رأي المؤسسة السنية، بدت تلك الحكومة التي لا تمثلها وبرئاسة شخصية غير مكرسة، مؤشرا لاختلال التوازن في السلطة، أو بالأحرى مؤشر تحد. كذلك باتت استقالة الحافظ شرطا لتسوية الأزمة التي بلورت التناقض اللبناني – الفلسطيني والتناقضات الطائفية اللبنانية.

وانتهى فرنجية بالرضوخ لحجج المؤسسة السنية. وباستبعاده صائب سلام ورشيد كرامي اللذين كان اختيار أحدهما سيعني هزيمة حقيقية له، عين تقي الدين الصلح، الشخصية السنية المقبولة، ابن أخت رياض الصلح وأحد صانعي الميثاق الوطني. وحرصا على إرضاء الطبقة السياسية، ضمت الحكومة الجديدة أكبر عدد من الوزراء لم يشهده تاريخ لبنان. في هذا الوقت، لم يتمكن الجيش من فرض سلطته على منظمة التحرير الفلسطينية. وفيما كان قائد الجيش ورئيس الجمهورية ينويان على الأقل تقليص استقلالية منظمة التحرير، إن لم يكن القضاء عليها، أسفرت الأزمة عن نتيجة معاكسة تمثلت بتوسيع جوهري لاتفاق القاهرة عبر بروتوكول جديد عرف باسم اتفاق ملكارت (تيمنا بالفندق الذي أجريت فيه المفاوضات).

تنظيم الميليشيات

وتمخض اختبار القوة في أيار/ مايو 1973 عن نتيجة أساسية أثبتت أن حالة الإنقسام في المجتمع والطبقة السياسية لا تتيح تحجيم المقاومة الفلسطينية أو بالأحرى تصفيتها، بمعزل عن تعريض البلاد لمخاطر كبرى. لذلك لم تفقد مسألة الوجود الفلسطيني شيئا من حدتها. وفي المقابل، ازدادت كثافة الحملة التي تناولت موضوع المس بالسيادة والتجاوزات الفلسطينية. لكن بعض المؤشرات يحمل على الإعتقاد بتوافر حلحلة ما. كالحوار الذي بدأ رسميا بين حزب الكتائب ومنظمة التحرير الفلسطينية والتقارب بين الرئيس فرنجية وسوريا بعد حرب أكتوبر، واختيار فرنجية مندوبا عن جميع الرؤساء العرب إلى الدورة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة حول قضية فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. لكن هذه العناصر لم تخفف من وتيرة التعبئة لدى المسيحيين. وفي مستهل 1975، اتخذت الحملة على الوجود الفلسطيني منحى أشد تصعيدا عندما رفع بيار الجميّل رسميا إلى الرئيس فرنجية مذكرة انتقد فيها التخلي عن سيادة الدولة، ثم طالب، بالتنسيق مع كميل شمعون، بإجراء استفتاء حول المسألة.

وقد اقترن الحجم الكبير لتلك الحملة بالإعداد الميداني النشط الذي أثبت أن خصوم

الوجود الفلسطيني فسروا بطريقة محددة نتائج أزمة أيار/ مايو 1973. وأدركوا على ما يبدو أنه إذا لم يكن الجيش قادرا، لأسباب سياسية داخلية وخارجية، على فرض سلطته على المقاومة الفلسطينية، فثمة وسائل أخرى متوافرة لا تمر عبر المؤسسة العسكرية إنما عبر التعبئة الشعبية. فبدأت تنمو الميليشيات الشعبية المرتبطة بالأحزاب المسيحية، بفضل دعم أغدقته قطاعات واسعة النفوذ في الجيش، على أعلى مستويات رئاسة الأركان وأجهزة الإستخبارات.

ولم يكن وجود الميليشيات المنظمة إلى حد ما ظاهرة جديدة بالكامل في الوسط المسيحي. فقد كان حزب الكتائب الذي استوحى اسمه من المنظمات الفاشية الأوروبية، منظمة شبه عسكرية منذ تأسيسه في 1936. وكان ينظم كل سنة في ذكرى تأسيسه استعراضا باللباس العسكري في شوارع بيروت. وشاركت هذه القوة التي كان الهدف من إنشائها في البداية التصدي للشيوعيين والقوميين السوريين، مشاركة كاملة في مواجهات 1958. وكان لدى حزب الطاشناق الأرمني جناح شبه عسكري. لكن الظاهرة لم تبدأ في الإتساع إلا في أواخر الستينات بالتزامن مع بزوغ فجر المقاومة الفلسطينية في لبنان. وعمد التنظيم شبه العسكري للناشطين الكتائبيين إلى تدريبات أشد إتقانا[17]. وفي العام 1973 كانت الميليشيا الكتائبية، كما رأينا، تتمتع بما يكفي من القوة والتماسك للتمركز في الشوارع، وتولي مسؤولية الدفاع عن الأحياء المسيحية. كذلك أنشأ حزب الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون، ميليشيا سميت «النمور»[18]. وكانت لرئيس الجمهورية شخصيا ميليشيا في بلدته زغرتا. ولوحظ في الوقت نفسه، ميل متنام لدى المسيحيين لاقتناء الأسلحة الحربية الفردية، ولاسيما منها بنادق الكالاشنيكوف (أي.كاي- 47) التي اشتروها من الفلسطينيين في أغلب الأحيان! وابتداء من العام 1970 كانت كمية الأسلحة الآلية المتوافرة كبيرة بحيث أن إطلاق النار ابتهاجا بانتخاب فرنجية استمر ساعات في كافة شوارع الأحياء المسيحية تقريبا في بيروت وفي قرى الجبل.

وبعد العام 1973، أتاحت السياسة البديلة شبه الرسمية التي طبقتها قيادة الجيش بتشجيع من فرنجية، للميليشيات الإستفادة من إمدادات منتظمة بالأسلحة. ووفر لها الجيش أيضا تسهيلات على صعيدي التدريب والتجنيد. وأخذ ضباط متوسطو الرتب على عاتقهم أيضا تشكيل ميليشيا جديدة سميت «التنظيم» الذي سيجند عناصره من البورجوازية المتوسطة الميسورة. وقد تكون الأهم، ظاهرة الميليشيات التي باتت تتجاوز الإنقسامات الحزبية التقليدية، لتبدو معيارا للسلوك السياسي في الوسط المسيحي. ولم تعد دورات

(17) جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، 1990، ص 18-17 و27

(18) نمور، جمع نمر، لقب الرئيس كميل نمر شمعون.

التدريب العسكري تشمل فقط منتسبي الأحزاب التي كانت تنظمها. وبات تأمين التدريب العسكري في نظر حزب ما وسيلة مضمونة لجذب مزيد من الأنصار. وبمعنى آخر، كان وجود ميليشيا في حد ذاته أداة تجنيد بمعزل عن التعبئة الإيديولوجية التي كانت ترافقها. في أي حال، كان التطوع في ميليشيا غالبا ما يسبق الإنضمام إلى الحزب المنبثقة منه، عندما كانت تنبثق من حزب.

وكان يملي التعبئة لدى المسيحيين منطق الدفاع عن الدولة حيال المس بسيادتها. وهذا ما تجلى في أي حال، في الخطاب العلني لخصوم الوجود الفلسطيني. لكننا نخطىء إذا ما قلصنا هذا المنطق إلى مجرد برهان دعائي. وأيا تكن حسابات الزعماء المسيحيين، فإن افتتان الناس بالميليشيات يفسر في المقام الأول برد فعل قوامه الدفاع الذاتي. ومن الضروري بالتأكيد، التعامل بترو ونسبية مع مفهوم المس بالسيادة، ليس لأنه لم يكن حقيقيا، إنما لأنه لم يبد على الفور أمرا ملموسا. ويفترض، من جهة أخرى، أن الأطراف الآخرين للمجتمع اللبناني كانوا أقل حرصا على السيادة. وبغض النظر عن معناه القانوني الدقيق، فإن موضوع السيادة ينبع من التصور الذي كونته عن لبنان مختلف شرائح الشعب اللبناني. وإذا كان موضوع السيادة يفسر في إطار المجموعة الطائفية، فهذا يعني أنه مبني على إحساس بخصوصية لبنان ولازمتها، رفض العروبة. فالفلسطيني الذي كان يعتبر شقيقا في نظر المسلمين والمسيحيين من حاملي لواء العروبة، هو في نظر سواهم الغريب بامتياز.

ففي الإمكان إذا، الكشف عن بضعة مستويات لمفهوم المس بالسيادة. فعلى المستوى الفوري، تحيلنا السيادة المنتهكة إلى البيئة اليومية. فرد الفعل العفوي على مظاهر السلطة المستقلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كإقامة حاجز على طريق رئيسية، هو من نوع من «لم نعد نشعر أننا في وطننا». وفي أعقاب الحوادث الآنفة الذكر في 1970، تمثل «نزاع الجوار» هذا في تموز/ يوليو 1974 بمواجهات دارت، على إثر شجار بين مشاغبين من عناصر ميليشياوية كتائبية وفلسطينيين في الدكوانة قرب مخيم تل الزعتر، فكانت تمهيدا لآليات المواجهة في ربيع 1975. وعلى المستوى الثاني، كانت السيادة المنتهكة تعني تشويها للهوية اللبنانية وتشكيكا في الدولة كما أرادها الموارنة. فكان منطقيا في هذا الصدد أن يتصدر الكتائبيون الصفوف الأولى لجبهات القتال، هم الذين كانوا يطرحون أنفسهم البديل من الدولة[19] أو «الإحتياط الإستراتيجي»، حسب الصيغة التي استخدمها كريم بقرادوني[20]. وعلى المستوى الثالث،

(19) حسب تعبير Stokes, «The Supervigilantes», art.cit.

(20) Karim Pakradouni, *La Paix manquée. Le mandat d'Elias Sarkis*, Beyrouth, Editions FMA, 1983, p. 100.

ونظرا إلى التغير في ميزان القوى الذي أحدثه، فإن الوجود الفلسطيني هو الذي تسبب في اختلال التوازن والإعتراض على الوضع الراهن.

ولم يكن جميع المسيحيين ولا جميع الموارنة يؤيدون هذا الموقف. وإذا كان كميل شمعون وخصوصا بيار الجميل نصبا نفسيهما المتحدثين المفوضين التعبير عن هذا الموقف، فإن ريمون إده قد تميز عنهما، على رغم رفضه الموافقة من جهة، على اتفاق القاهرة، مطالبا بلا كلال أو ملل منذ سنوات باستقدام قوات من الأمم المتحدة ونشرها على الحدود اللبنانية، وكونه من جهة ثانية، أحد مؤسسي الحلف الثلاثي الذي اضطلع التأثير الفلسطيني بدور جزئي في تأسيسه. لكن إده المعروف بميوله السلمية وحرصه الشديد على التمسك بالقوانين، تميز بسياسته المنفتحة وحتى المتحالفة مع أقطاب مسلمين أمثال صائب سلام ورشيد كرامي. وإذا كان موقفه خفف من حدة الإستقطاب الطائفي، فقد أثبت أيضا أن الموقف من الوجود الفلسطيني نابع من الإستقطاب بالدرجة الأولى.

التشكيك في الوضع الراهن

وقد وفر التضامن بين المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين، للمقاومة الفلسطينية هامشا من الأمان الراسخ في علاقاتها مع الدولة اللبنانية. وأتاح ذلك التضامن للمسلمين، في المقابل، أن يعرفوا حجم قوتهم، وأن يشككوا بالتالي في إدارة الدولة التي تمارسها الطبقة السياسية المارونية، للتحريض على المطالبة بإصلاحات امتدت نوعا ما لتطاول النظام السياسي. وفي الوقت نفسه، منح وجود قوة ترفع شعارات ثورية، اليسار إمكانية الحصول على الإعتراف به من مؤسسة كانت ما تزال تحرص على إبقائه مهمشا، على رغم الأهمية الاساسية التي كان قد اكتسبها في المجتمع.

«الغبن» و «المشاركة»

عرفت لفظة «غبن» نصيبا كبيرا من الرواج في الأوساط السنية في أعقاب أزمة 1973. ولمعالجة ذلك الغبن، طالب السنة بالمشاركة. وتعني هذه اللفظة مشاركة أكبر للسنة في اتخاذ القرار، ولا تعني في أي شكل من الأشكال، طرح مسألة التعايش الإسلامي- المسيحي على بساط البحث. وبتوجيههم النقد إلى توزيع الصلاحيات المنبثق من الميثاق الوطني، لم يتنكر السنة للميثاق كما صيغ. والعرف الذي يمنح الموارنة رئاسة الجمهورية لم يكن قد أصبح بعد نزاعا مفتوحا.

وارتكز الموقف السياسي المشترك لوجهاء السنة على توجيه النقد إلى شخصنة السلطة. فقد كان رئيس الجمهورية يتصرف كما لو أنه في نظام رئاسي، فيما هو غير مسؤول دستوريا،

ولذلك لا يمكن عزله، كما أثبتت ذلك تجربة الرئيس فرنجية في 1976. لذلك كان يفترض أن تؤدي «المشاركة» إلى احترام الطبيعة البرلمانية للنظام، وأن يكون رئيس الوزراء الذي يختاره مجلس النواب وليس الذي يعينه الرئيس، مسؤولا عن السلطة التنفيذية. وفي الإطار نفسه، يفترض أن يتولى قيادة الجيش مجلس عسكري متعدد الطوائف، وليس قائد الجيش وحده، على أن يترافق ذلك مع إصلاح الجيش ليصبح قادرا على الدفاع عن الأراضي اللبنانية في وجه إسرائيل. وأخيرا، تمت المطالبة بالتكافؤ بين المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب بدلا من قاعدة خمسة إلى ستة المطبقة[21].

وانطلقت تلك الحملة على خلفية التفاقم الشديد للحساسيات. فقد باتت مسائل التصدر أو المسائل البروتوكولية ترتدي أهمية مبالغا بها، وترافقت أحيانا مع ردود فعل متفاوتة على الإساءات التي تلحقها السلطات بـ«بكرامة الطائفة السنية»، أو على ما كان يعتبر إساءة، سواء كان خطأ أم صوابا[22]. ولم تكن المؤسسة السنية في المقابل، تولي المطالب الأساسية الإجتماعية- الإقتصادية للطبقات الشعبية والمتوسطة، سوى اهتمام شكلي، فحملت بذلك أعدادا متزايدة من الطبقة المثقفة السنية والكتلة الطالبية التي كانت في أوج نموها، على التخلي عنها[23]. وكانت سيطرتها أيضا على الشارع تزداد تضاؤلا وخصوصا في بيروت حيث أفلت التيار الناصري من النظام التقليدي[24]. وشهد نظام المحسوبية بأكمله من جهة أخرى، تبدلا في الوسط السني بعد القضاء على المكتب الثاني. وغالبا ما باتت شبكات القبضايات مرتبطة الآن بـ«أرباب» خارجيين، وبالتالي بدول عربية أمثال سوريا والعراق وليبيا، وخصوصا المنظمات الفلسطينية[25]. لكن مؤشرات الضعف تلك التي لم تمنع التعبئة الطائفية، حملت الزعماء السنة على التحريض عليها.

«حركة المحرومين»

ولم يكن الشعور باختلال النظام السياسي لمصلحة الموارنة أقل بروزا لدى الشيعة منه لدى السنة. وقد فاقم من حدته الشعور بالحرمان الذي تعانيه الطائفة الشيعية بما لا يطاق على صعيد

---

(21) هذه هي بالإجمال أحكام اتفاق الطائف (تشرين الثاني/ نوفمبر 1989) التي أدخلت في الدستور في 1990.

(22) Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon. Confrontation in the Middle East*, Harvard Center for International Affairs, 1979, p. 73.

(23) *ibid*.

(24) Johnson, *op. cit.*, p. 180.

(25) *ibid.*, p. 178. W. Khalidi, p. 99.

التمثيل السياسي. وكان المنصب الذي تشغله في هرمية الدولة، أي رئاسة مجلس النواب، أشد تأثرا في الواقع من منصب رئيس الوزراء، بالميل إلى جعل النظام رئاسيا، بحيث لا يتمتع سوى بأهمية آنية خلال الإنتخابات الرئاسية. وقد عبر خير تعبير عن هذا التمثيل الناقص في جهاز الدولة وخصوصا في الوظائف العامة، التأكيد المقرون بالدليل والمبالغ به كثيرا، أن الطائفة الشيعية هي الأكثر عددا في البلاد.

لكن بدا أن التعبئة لدى الطائفة الشيعية، تخطت، خلافا للسنة، مسألة توزيع السلطات. وبتحريض من الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ألمحت في الواقع إلى مطلب يتعلق بالعدالة الإجتماعية، واحتجت في الوقت نفسه على الزعماء التقليديين للطائفة الذين كانوا يعرقلون تطورها. وبدت التعبئة، بالإضافة إلى ذلك، أشد تطرفا في شكلها بحيث ترجمت في 1973 و1974 بتنظيم تجمعات شعبية حاشدة شارك فيها عشرات آلاف الأشخاص المسلحين في حضور الإمام.

وفي الستينات، شجع المكتب الثاني الإمام الصدر على تنظيم الطائفة الشيعية لمنافسة زعماء الطائفة، وبصفته رجلا معتدلا ركز اهتمامه على الكادحين الشيعة الذين تزداد أعدادهم في ضواحي بيروت[26]. وهكذا أنشىء في 1967 المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي يضم كبار رجال الدين ونواب الطائفة. إلا أن خطاب الإمام قد تطرف في إطار مستهل السبعينات، بتأثير من تفاقم الصراعات الإجتماعية والإستقطاب الطائفي وتفتت احتكار الدولة للعنف وتدمير الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان. وبلغ الأمر بالإمام حد الدعوة العلنية إلى حمل السلاح الذي يعتبر «زينة الرجال»، خلال لقاء في بعلبك في نيسان/ إبريل 1974.

وتمحور خطاب الإمام الصدر حول المحرومين، فأسبغ عليه المثقفون هالة ثورية. لكن هذه الكلمة أخضعت لتفسير ضيق جدا لدى الإنتقال إلى الحيز التطبيقي، كما سيثبت ذلك تشكيل وعمل المنظمة الاجتماعية السياسية التي أسسها الإمام الصدر باسم حركة المحرومين والتي ستصبح في وقت لاحق حركة أمل. وتعرض مفهوم «المحرومين» لتبدل مزدوج لم يفصح عنه، وأدى إلى تعديل جذري لمعناه: فعلى الصعيد الأصغر، لم يكن يشمل سوى المحرومين الشيعة، وعلى الصعيد الأوسع كان يعني مجموع الطائفة الشيعية. وقد شجعت على توسيع المفهوم صورة الفقر التي يبدو أنها ملتصقة بأغلبية الشيعة وبالمناطق التي تقطنها أكثرية شيعية، أي في البقاع وجنوب لبنان. وزاد وضع هذه المنطقة التي تركت وشأنها في مواجهة الجيش الإسرائيلي، من الإتجاه القاضي بتقديم الطائفة الشيعية باعتبارها الضحية الرمزية للنظام.

(26) Johnson, *op.cit.*, p. 149.

وأصبحت حركة المحرومين بعد التطابق بين «المحرومين» و«الشيعة»، أداة لتثبيت الطائفة الشيعية بمجملها. ولم يعبر هذا التثبيت بالمحرومين أنفسهم مباشرة، إنما من خلال إدخال نخب شيعية جديدة في النظام بذريعة سوء تمثيل الطائفة في هرمية الدولة وفي كبرى الوظائف العامة. وفي الإمكان القول أيضا، إن الهدف السامي لحركة المحرومين، على رغم النبرة الإجتماعية للإمام الصدر، كمنت أولا في إعادة صوغ الحصص الطائفية. كذلك أملى العداء للشيوعية[27]، إلى حد كبير، نشاطها السياسي، وجعلها متنبهة إلى أن ديناميكية المجتمع غالبا ما باتت تتمثل باتصال الجماهير الشيعية بالتنظيمات اليسارية.

الإحتجاج على النظام

وبالإضافة إلى مطالب الإصلاح وإعادة التوازن للوضع الدستوري الراهن الذي ظن زعماء الطوائف الإسلامية أنهم باتوا قادرين على ترجيح كفته، أفرز ميزان القوى الجديد الذي حض عليه وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، حركة احتجاج واسعة على مجمل النظام اللبناني. واستنفر هذا الطرح شرائح واسعة من المجتمع اللبناني كانت تعطل حركتها نظم جامدة. وبات طرح المطالب ممكنا عندما بدأ استئثار الدولة بالعنف الشرعي يتآكل.

وهذا ما حصل مع قطاعات المعوزين. وكما رأينا في جنوب لبنان، اضطلع ضعف الجهاز العسكري بدور في توافر الدعم الذي قدمه الناس إلى المقاومة الفلسطينية. وأسفر بروز هذه القوة الجديدة عن فصم علاقات التبعية حيال العائلات العريقة. وانطبق الأمر نفسه على «حزام البؤس» حيث شكلت المخيمات الفلسطينية، المستقلة والمسلحة، تحديا مستمرا للسلطة المعنوية للدولة. وزاد التدمير البطيء للدوائر الأمنية المطرد الإتساع من كف يد الدولة. وكانت نهاية الإستئثار بالعنف ظاهرة للعيان في الحياة اليومية نظرا إلى النسبة المرتفعة جدا للفلسطينيين.

ومن خلال التفسير الواسع جدا الذي اعتمدته منظمات المقاومة لاتفاق القاهرة، تمددت استقلالية المخيمات شيئا فشيئا إلى المقيمين فيها، حتى عندما كانوا يخرجون منها، أي إلى أماكن عملهم في أغلب الأحيان، ثم إلى جميع الذين كانوا يعيشون في هذه الدوائر الأمنية، من اللبنانيين والخارجين على القانون والأجانب. وبهذه الصفة، أصبحت تلك الإستقلالية معقلا ضد التجليات البالغة القسوة للعنف الطبقي. وغذى استمرار حزام البؤس التعبئة السياسية المستمرة وأجج المشاعر التي يمكن أن يولدها الغليان الثوري في الأوساط اليسارية.

(27) Fouad Ajami, *The Vanished Imam. Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon*, Cornell University Press, 1986, pp. 48-49.

وقد شجعت على هذه التطلعات مباشرة أو غير مباشرة، المقاومة الفلسطينية التي كان تعميق الصلات مع الجماهير العربية هدفا دأبت على إعلانه. وكانت تلبي في هذه الأثناء دواعي أمنية تقضي بتشكيل طوق حماية حول أماكن انتشارها. (وباتباعهم المنطق نفسه، إنما في اتجاه معاكس، كان الإسرائيليون يستهدفون بوضوح كبير من خلال استراتيجيتهم القيام بأعمال انتقامية مفرطة لحمل سكان الجنوب على الإنقلاب على منظمة التحرير الفلسطينية). لكن توافر أيضا حافز لا يمت بصلة كبيرة إلى هذا الهدف. وقد انبثق من الصورة المثالية التي سبقت حركة التحرير الوطني العربية التي حرصت على تنمية المقاومة الفلسطينية بعد حرب 1967. ونجم ذلك بالتأكيد عن الرغبة في ترجمة التطلعات التي بالكاد تجرأ كثر من العرب على صوغها جراء الخيبة التي تلت الهزيمة. وتبنت جميع حركات المقاومة تلك التطلعات وسعت إلى المحافظة عليها، بما فيها حركة فتح، على رغم سعي التيار الفلسطيني الوسطي إلى احتوائها. ولم يعد ممكنا سوى في لبنان أن تتجسد فكرة الإستمرارية بين المقاومة والجماهير العربية. وكان من الحكمة بمكان، أن تختار الجبهة العربية للمشاركة في الثورة الفلسطينية التي أنشئت في 1972 في بيروت، أمينا عاما لبنانيا هو كمال جنبلاط[28].

لذلك لم تكن المساهمة الفلسطينية في الإحتجاج على النظام، النتيجة الموضوعية فقط لبروز الجيوب المسلحة المستقلة والمتملصة من سلطة الدولة. وإذ لم تعلن عن تلك المساهمة صراحة، فإن مختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، اضطلعت بها على الأقل بصورة عملية، حتى لو كانت القيادة الفلسطينية القلقة على مستقبل قضيتها، تسعى إلى تجنب إثارة مشاكل جديدة مع الدولة. وكانت المنظمات الفلسطينية تطوع لبنانيين مباشرة كما كانت تطوع عربا آخرين. وقد نشط البعض منهم في الوسط اللبناني. ولم يتوان الجناح اليساري للحركة عن تأسيس جناح لبناني هو الكتيبة الطالبية. وسعى أيضا إلى تعبئة الفلاحين في مناطق خلت من الوجود المدني الفلسطيني مثل عكار في أقصى شمال البلاد. وفي المدن، ورثت فتح في هذه الأثناء الوصاية على كثير من المجموعات الناصرية التي كانت تسير على غير هدى منذ انحسار النفوذ المصري[29]. لكن تلك الممارسات بقيت محدودة على رغم كل شيء. ولم تكن تنطوي فعلا على أي معنى إلا في إطار رؤية أشمل، أي التحالف مع قوى اليسار في لبنان. ومن خلال هذا التحالف، قرنت منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد أوسع سلطتها الأمنية بصورتها الطليعية.

وقد أفادت الإستقلالية التي اكتسبتها المقاومة الفلسطينية في لبنان، اليسار الذي انفتحت

(28) Baron, *op.cit.*, p. 303.

(29) Brynen, *op.cit.*, p. 66.

أمامه، في الإطار الجديد، إمكانية أن يصبح عاملا فعالا في السياسة اللبنانية. وسيكون مع ذلك من الخطأ المبالغة في الحسابات التي كانت قائمة. لأن العلاقة بين اليسار والمقاومة لم تكن مصطنعة، بل بالعكس. فمن جهة، تأثر الجمهور التقدمي بعفوية بعد هزيمة 1967 بالتضامن مع القوة الوحيدة التي بدت قادرة على الحلول مكان الناصرية. ومن جهة ثانية، كانت البنى التي نظمها اليسار تمر بمرحلة تجدد وإعادة توجيه تؤهلها للتضامن مع المقاومة الفلسطينية ثم التحالف معها.

وبدأ تصحيح المسار اليساري بالظهور في 1965 من خلال تشكيل جبهة الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية، التي ستكون واحدا من المقاتلين المعلنين في 1975–1976 باسم الحركة الوطنية. وضمت الجبهة التي التأمت حول كمال جنبلاط وحزبه التقدمي الإشتراكي، حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني والبعث وعددا من الشخصيات غير المنتمية إلى أحزاب. ولم يسفر هذا الحدث عن تأثير سياسي فوري، نظرا إلى هامشية معظم هذه الأحزاب في النظام اللبناني، لكنه لم يكن أقل حسما كما سيتبين ذلك بعد سنوات. وفي المقام الأول، أتاحت الجبهة لقطاعات الرأي العام غير الممثلة على المستوى الدستوري وللأحزاب السرية إلى حد ما، أن تستفيد من رصيد كمال جنبلاط. لكن العلاقة التي قامت بين القومية العربية والإيديولوجيات الإشتراكية، أوجدت تيارا تخطى بكثير القاعدة المناضلة لمختلف مكونات الجبهة[30].

وقد كمن التجدد الكبير في هذا المجال، في انضمام الحزب الشيوعي، أقدم الأحزاب اللبنانية الواسع الإنتشار نسبيا في الأوساط المسيحية. ولم يكن الحزب الشيوعي اللبناني في الواقع بعيدا بالكامل عن المسألة الوطنية. ودفعته علاقاته العضوية بالحزب السوري القومي الإجتماعي الذي شكل معه حزبا واحدا لفترة طويلة، إلى ألا يقتصر اهتمامه بالقضايا اللبنانية. وبسبب التقلص الواضح لقاعدته بعد 1948، عقابا له على رفضه الإنحياز إلى الموقف السوفياتي المؤيد لتقسيم فلسطين، لم يكن قادرا على التنكر لرسوخ الفكرة القومية العربية في أذهان الرأي العام. واستمر مع ذلك في إضفاء مزيد من الأهمية على المعايير الطبقية. وإذا كان قد دعم الناصرية بعد مؤتمر باندونغ وحرب السويس، فإنه كشف عن عدائه للوحدة السورية – المصرية، على غرار الحزب الشيوعي السوري الذي دفع الثمن بمغادرة كثر من ناشطيه البلاد واستشهاد أمينه العام فرج الله الحلو، الذي قضى نحبه تحت التعذيب في سجون الإقليم السوري للجمهورية العربية المتحدة. وفي السياسة اللبنانية حصرا، دفعه الحرص على تجنب

(30) Hudson, *op.cit.*, p. 178 a 200.

التأثيرات الطائفية الجانبية للقومية العربية، على الإحتفاظ بمسافة مع التيارات العروبية، على رغم مشاركته الهامشية في ثورة 1958، واستمراره في التعاون معها[31]. وكان انضمامه أيضا إلى تحالف ميزته كثيرا القومية العربية، تحولا تخطت أهميته الحدود اللبنانية. وما حصل كان سابقة في المنطقة. ففي وقت اختار الحزب الشيوعي المصري الإندماج في الإتحاد الإشتراكي العربي (الحزب الواحد الحاكم)، وفر الحزب الشيوعي اللبناني المثال لتحالف ممكن مع القومية أتاح للشيوعيين الذين لم يفقدوا خصوصيتهم، التأثير على جمهور أوسع، بفضل رافعتي التعبئة، أي القضية الإجتماعية والقضية الوطنية.

وأدى تضافر عوامل عدة إلى التلاقي بين القومية والتقدمية، وتمثلت في المضمون الإجتماعي الأشد راديكالية للسياسة الداخلية لعبد الناصر، والدعم الذي ازداد وضوحا من الإتحاد السوفياتي لمصر، والشرعية النظرية التي أضفاها على تجارب «الإشتراكية الوطنية»، والتعبئة المحلية ضد السياسة الأميركية في فيتنام، وخصوصا النقمة الناجمة عن الصراع الإسرائيلي - العربي التي فجرتها مسألة مياه نهر الأردن، كما أكدت ذلك تظاهرات الإحتجاج ضد الرئيس التونسي بورقيبة خلال زيارته إلى بيروت. وستؤدي حرب 1967 إلى زيادة هذه الحركة اتساعا. فإذا كانت قد أفقدت الأنظمة «القومية» صدقيتها ولاسيما الناصرية منها، فإن حركة الإحتجاج التي فجرتها، انبثقت من وحي عروبي مماثل انطوى على نبرة معادية للإمبريالية أشد وضوحا. واضطرت جبهة الأحزاب إلى تجميد نشاطها بسبب التباينات التي أثارتها الهزيمة بين أعضائها. لكنها أعادت، في أعقاب فترة من الركود، تشكيل صفوفها في 1973، حول المقاومة الفلسطينية هذه المرة. زد على ذلك أن تجميد نشاطها لم يؤد الى طرح التقارب الحاصل في 1965 بين القومية والإشتراكية على بساط البحث.

وبتأكيده التحول الذي بدأه في 1965، تبنى الحزب الشيوعي علانية المسائل التي تدافع عنها حركة القومية العربية، خلال مؤتمره الثاني الذي انعقد بصورة شبه سرية في 1968، على حساب انشقاق فيه. ولن يتنازل عن هذا الخط السياسي الجديد الذي كرسه المؤتمر الثالث في 1973 والذي سيحاول خلاله أيضا توفير قاعدة نظرية تدعمه[32]. وفي موازاة هذا التحول لدى الشيوعيين في الإتجاه المعاكس، تبنى المدافعون عن القومية العربية، بمزيد من الوضوح، المرجعيات الماركسية واللينينية أيضا. وهذا ما أقدمت عليه بالفعل حركة القوميين العرب.

---

[31] راجع، شرارة، م.س.ذ.، ص 634.

[32] قام بهذه المحاولة التنظيرية الفيلسوف حسن حمدان (مهدي عامل) عضو اللجنة المركزية، وخصوصا **مقدمات نظرية لدراسة الفكر الإشتراكي في حركة التحرير الوطني العربية**، بيروت، دار الفارابي، المجلد الثاني، 1972.

وفيما أصبح جناحها الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 1967، اتخذ الجناح اللبناني بزعامة محسن إبراهيم اسم منظمة العمل الشيوعي اللبناني[33]. وأنشأ بعثيون قدامى انتقلوا أيضا إلى الماركسية حركة «لبنان الإشتراكي» التي استظلت وضاح شرارة وفواز طرابلسي، وضمت عددا من المثقفين الذين تمحور نشاطهم حول توجيه النقد إلى الجناح اليساري للحزب الشيوعي[34]. وتوج انتقال هذين التيارين القوميين إلى الماركسية في 1971، باتحاد منظمة الإشتراكيين اللبنانيين و«لبنان الإشتراكي» لتأسيس منظمة العمل الشيوعي في لبنان بقيادة محسن إبراهيم وفواز طرابلسي.

ولم يؤثر هذا التطور المزدوج فقط على التنظيمات السياسية التي كانت تجاهر بانبثاقها في الأصل من الماركسية أو من القومية العربية. وعبرت تنظيمات يسارية صغيرة بنبرة متطرفة عن التقارب بين منبعي الوحي هذين. وبدرجة أشد اعتدالا، أصابت تأثيرات ذلك التطور المزدوج أيضا الحزب التقدمي الإشتراكي بزعامة كمال جنبلاط. لكن لا شيء يشهد على أهمية ذلك التطور، غير الإنقلاب الإيديولوجي الذي قام به الحزب السوري القومي الإجتماعي. فقد كان هذا الحزب يشكل في الواقع، قوة للإحتجاج على النظام، واجتذب بهذه الصفة، كثرا من المثقفين المتمردين على البنى الطائفية، وغالبا ما أصبحوا بعدما تخلوا عنها، شخصيات متنورة للمؤسسة ككمال جنبلاط نفسه وغسان تويني. وكان الحزب القومي يتميز بمعارضة راسخة للمشروع الصهيوني، فبهر بذلك كثرا من الشبان الفلسطينيين الذين كان معظمهم من المسيحيين، بعد 1948. لكن كل شيء منذ تأسيسه في الثلاثينات، كان يضعه في خانة اليمين السياسي: عقيدته وتنظيمه الفاشستيين إلى حد ما، والدعم الذي حصل عليه من البريطانيين والمساندة التي قدمها إلى الهاشميين، وعداؤه للناصرية التي تجلت في سوريا باغتيال العقيد المالكي في 1956، وفي لبنان من خلال مشاركته في الحرب الأهلية في 1958 إلى جانب خصومه القدامى الكتائبيين والحكم الشمعوني، ثم محاولة الإنقلاب العسكرية على فؤاد شهاب في 1961. لكنه انفتح على القومية العربية في أواخر الستينات وتأثر بالتعاليم الماركسية. وأقر تغيير في إطار هيئاته القيادية هذا التطور، وأسفر عن انشقاق هو الأول منذ فترة طويلة، وأخيرا، انضم الحزب السوري القومي الإجتماعي في 1973 إلى جبهة الأحزاب.

وعلى رغم انطلاقته قبل بزوغ المقاومة الفلسطينية، كان هذا التحول في مسار اليسار وثيق

---

[33] أنظر في هذا الصدد محسن إبراهيم، **لماذا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين**، بيروت، 1970.

[34] الوثيقة التأسيسية للحركة هي **العمل الإشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**. نُشرت في بيروت في 1969 بتوقيع مغفل إشتراكيون لبنانيون، ومؤلفاها وضاح شرارة وفواز طرابلسي.

الإرتباط بها بعد 1967. لأن المقاومة كانت تعبر أولا عن الإتجاه الأوضح للتطرف الجلي في العالم العربي بعد الهزيمة. وقد ظهرت المقاومة تجسيدا جديدا للعروبة وخميرة ثورية مستوحاة من روحية النضال المسلح والحرب الشعبية، فحقق وجودها في قطاعات المعدمين في المجتمع اللبناني والأكثر تقبلا للإيديولوجية الإعتراضية، التلاحم بين الخطابين الماركسي والقومي. وكان الترويج المتنامي لايديولوجية إشتراكية، علمانية وعروبية تنطوي على أهداف ثورية، رديفا للموقف المؤيد للمقاومة. وبرز ذلك خصوصا في الأوساط الطالبية[35]. لكن مسألة الدفاع عن جنوب لبنان هي التي أضفت على التقارب بين المقاومة واليسار حرارته.

وعلى صعيد عملي، استفاد مختلف الأحزاب مباشرة من تأثيرات حوادث 1969. فقد منح كمال جنبلاط، وزير الداخلية في الحكومة التي تشكلت بعد إبرام اتفاق القاهرة، الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الإجتماعي وحزب البعث، تراخيص في 1970. ومن جهة أخرى، كان بعض مكونات اليسار الجديد يقيم صلات قديمة، وعضوية أحيانا، بمنظمات فلسطينية. وهكذا تقاسمت منظمة العمل الشيوعي في لبنان، بفعل تحدرها من حركة القوميين العرب، مجلة **الحرية** الأسبوعية مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين المنبثقة من انشقاقها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومن الأكيد أيضا أن التبدل في توجهات الحزب السوري القومي الإجتماعي مرتبطة ببروز المقاومة، نظرا إلى النسبة المهمة للفلسطينيين في القاعدة المقاتلة للحزب ومعاداته القديمة للصهيونية. وسينضم قسم كبير من عناصر الحزب إلى الفصائل الأشد تطرفا في المقاومة ولاسيما منها منظمة أيلول/ الأسود.

وفي الإطار الذي تلا 1973 وشهد إقدام الأحزاب المسيحية على تشكيل ميليشيات وتسليحها، حمل الإتحاد الوثيق الذي تطور بين اليسار والمقاومة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف فصائلها، على تأمين تدريب عسكري للأحزاب اليسارية وتجهيزها بالأسلحة. وأعطى انتشار الأسلحة اليسار بكل اتجاهاته، فائضا من القوة في احتجاجه على نظام سياسي كان متعذرا عليه شغل منصب فيه، باستثناء كمال جنبلاط. وفي حالات متطرفة، اتجهت تنظيمات صغيرة منتشرة في صفوف الطبقة الكادحة نحو العمل المباشر، الذي كان مثاله الأكبر في 1974 محاولة السطو على بنك أوف أمريكا Bank of America واحتجاز رهائن.

لكن يبدو أن اللجوء إلى السلاح لم يكن المحرك الأساسي لليسار، كما ستثبت ذلك حالة عدم جهوزية مقاتليه في ربيع 1975. ولم تكن شخصية زعيمه، العضو في المؤسسة السياسية

(35) انظر تحقيق Halim Barakat, «Social Factors», art. Cité.

والمدافع عن تطور النظام في آن معا، غريبة عن ذلك. فجنبلاط لم يكن يعتبر الوجود الفلسطيني رافعة تدفع به إلى السلطة بل ورقة للتفاوض في شأنها مع شركائه - خصومه في الطبقة السياسية. فمقابل حد أدنى من الإصلاحات الإجتماعية - الإقتصادية ومزيد من مشاركة المسلمين في السلطة، سيصبح المسلمون وهو شخصيا، في وضع يؤهله للإشراف على منظمة التحرير الفلسطينية وحملها على قبول تفسير صارم لاتفاق القاهرة[36].

في أي حال، وجد اليسار نفسه في 1975 أقوى مما لم يكن أبدا. فقد بات قادرا على التظاهر بلا قيود شرعية. وكان الحزب الشيوعي احتفل في السنة السابقة بالذكرى الخمسين لتأسيسه بأبهة كبيرة. وازدادت مشاركته في النقاش الوطني. وكان التقدم الذي أحرزه انتشاره في أوساط العمال والفلاحين ظاهرا للعيان. لكن قوة اليسار كانت تقاس في الأوساط الطالبية، وكان يتولى قيادة اتحاد الطلبة في الجامعة اللبنانية.

انزلاقات

ولم يؤد انطلاق اليسار إلى طمس الإنقسامات الطائفية، بل سيعقدها كما سيتبين في مستهل الحرب. ولنتذكر في هذا الصدد أن الصحافة الغربية التي التبست عليها طبيعة التحالفات المعقودة في لبنان، استخدمت في الأشهر الأولى للحرب، صفة «الإسلامي - التقدمي» ثم حولتها موضوع تهكم. ونحن لا ننوي استعمال هذه الصفة التي لم تستعمل مع ذلك في اللغة العربية. لكن بيئة قد توافرت في إطار السبعينات، نستطيع أن نطلق عليها تلك الصفة، وهي مجموعة مركبة تألفت من المسلمين ولاسيما منهم الطبقة الدنيا، ومن الذين يعتنقون الطروحات السياسية لليسار، سواء كانوا منظمين أم لا. واكتسبت تلك البيئة صفة رائجة هي «الوطنية».

وغالبا ما تترجم لفظة «وطنية» المشتقة من «وطن» إلى patriotisme أما الصفة فهي patriotique وأحيانا national كـ mouvement national الحركة الوطنية. والواقع أن national تفرض نفسها في بعض المفاهيم التي تعيدنا إلى فرضية الدولة - الأمة، كتعبير المصلحة الوطنية intérêt national الذي يستخدمه الجميع بالمعنى نفسه. وكذلك فإن استخدام patriotique يصوب القيم الديموقراطية التي ينطوي عليها تعبير +وطنية+. لكن يبدو لنا أن المعنى الذي أسبغ على هذه اللفظة في المفردات السياسية العربية المعاصرة لم يكن متطابقا مع المعنى الأصلي، أو لم يقتصر عليه. فالمفردة المذكورة، أيا يكن انتشارها، هي من إرث القومية العربية، أي حركة التحرير الوطني العربية، سواء كانت يسارية أم لا.

(36) Traboulsi, *op.cit.*, p. 454.

وهنا لا بد من سوق الملاحظات الآتية نتيجة البينات الملموسة:

1 - وطني، يعني عمليا ما ليس قوميا، أي على مستوى الأمة العربية برمتها. ويشمل بالتالي فعليا الفضاء المسمى وطنيا، بما في ذلك الدول القائمة.

2 - وحتى تكون على مستوى مختلف، في مجال تطبيقها على صعيد القومية العربية، فإن وطنية تحيلنا إلى الفضاء الإيديولوجي لهذه الوطنية، وتتقاسم مرجعياتها وتجلها، بمعنى أن القومي يشكل غايتها بدلا من أن يكون نقيض الوطني.

3 - دائما ما تسخدم لفظة وطني مقرونة بديناميكية «التحرير» والقتال[37] والنضال «ضد الإمبريالية»، وبالتالي، ضد الإسرائيليين.

4 - لم يستخدم تعبير حركة وطنية في المفردات العربية المعاصرة إلا للدلالة إلى حركات شعبية تناضل ضد العدو الإمبريالي أو بدائله، لدى محاربتها إياه حين نشوء مشكلة داخلية متصلة بالإمبريالية أو بإسرائيل. لذلك لم يعد تعبير حركة وطنية مستخدما في مصر بعد تحريرها من الإحتلال البريطاني وحتى إبرام اتفاقات كامب دايفيد عندما بدأ يعني معارضي السلام المنفرد، أي اليسار المصري إجمالا. ولم يستخدمه في سوريا أيضا سوى معارضين يساريين للنظام، وكذلك في العراق. وفي المقابل، استمر استخدامه في لبنان والأردن وفلسطين بطبيعة الحال.

ولا ينطوي المفهوم العروبي للفظة وطنية في حد ذاته على أي التباس. وقد أصبح إشكالية عندما تعذر التوافق على معنى وطن، كما في لبنان حيث يتميز اعتناق القيم القومية العربية لدى المسلمين بالتلقائية إلى حد ما، فيما يحتاج إلى جهد إرادي لدى المسيحيين، أو على الأقل لدى الموارنة الذين تطالب مؤسستهم وهيئاتهم الإجتماعية - الطائفية بهوية لبنانية متميزة. ونتيجة ذلك، فمن الأسهل للمسلم أن يكون وطنيا، خلافا للمسيحي.

ومن خلال انزلاق منحرف في النظرة إلى البنية الطائفية، حصل تكافؤ بذريعة النضال «الوطني»، بين تطلعات الجماهير الإسلامية ومسيرة اليسار الذي انتهى في المقابل إلى قبول الحدود الجغرافية للإنقسام الطائفي. لذلك ترافق تبني أحزاب مثل الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الإجتماعي مقولة القومية العربية، مع تعديل النسبة الطائفية للقاعدة المقاتلة وزيادة التطوع في مناطق إسلامية على حساب انتشار سابق في المناطق المسيحية أحيانا.

(37) راجع ملاحظات شوڤاليه حول العلاقة بين «بلاد» و«وطن» والصراع ضد الإمبريالية عند كمال جنبلاط عام 1958 في *La Société du mont Liban*, *op.cit.*, pp. 22-23.

ويضاف إلى ذلك، غموض ازداد انتشارا لمفهوم الجماهير الشعبية، مع التناسي أحيانا أن المسيحيين كانوا جزءا منه. وفي هذا الصدد، ردد جزء من اليسار صدى مقولة «المحرومين» التي طورها الإمام الصدر، وأعطوا الإنطباع من خلال صيغة ملتبسة بقبول الفكرة القائلة بأن الشيعة يشكلون «الطائفة المحرومة». والمعنى المضطرب الذي ألصق بالمفهوم الهجين للطائفة - الطبقة، كشف أيضا عن هذا الإلتباس[38]. لكن المثال الأفضل للتدامج homomorphisme بين اليسار والمسلمين هو شخصية كمال جنبلاط الذي كان يقرن الإرادة الإصلاحية والوحي العلماني بتوقه إلى أن يفرض نفسه متحدثا باسم جميع المسلمين.

ولم يقتصر ضرر هذا التماثل على اليسار، لأنه يجدد الإنقسامات الطائفية، بل أيضا لأنه يعرضه لتلقي عواقب شرذمة جماهير المسلمين، وخصوصا في بيروت حيث تشظت القاعدة الناصرية بعد وفاة عبد الناصر. ونجم عن ذلك أيضا حنين إلى الأشكال القديمة للسيطرة على الشارع التي كان يجسدها القبضايات لا بل العصابات[39].

تجربة الإنكسارات

قلنا أعلاه إن بداية النزاع اللبناني ترقى في نظر البعض إلى 1969. ويعتبر تحليل آخر منتشر نسبيا لكنه أقل إيحاء، أن البداية الحقيقية للأزمة تعود إلى أيار/ مايو 1973. ويطلق أحد الكتاب صفة «ساراييفو لبنانية» على الحدث التمهيدي لتلك الأزمة، أي نزول فرقة الكوماندوس الإسرائيلية في بيروت واغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيين[40]. ويبدو لنا هذا العنصر مبالغا فيه بسبب الديناميكيات السلمية التي كانت ما تزال سائدة. وخلال الفترة التي تفصل أيار/ مايو عن الإندلاع الواضح، أي الفعلي للحرب، عاش لبنان في الواقع إجمالا، حالة سلام على رغم التصعيد في العمليات «الإنتقامية» الإسرائيلية. ومن الضروري أن ندرك أيضا أن أحداث 1975، ابتداء من 13 نيسان/ إبريل، ستكشف عن طابع جذري جديد حتى لو أننا لمسنا نزرا يسيرا من مقدماته. ولن نجادل، بعد الإعراب عن هذه التحفظات، في العلاقة الوثيقة جدا التي تربط اندلاع الحرب بنتائج أزمة أيار/ مايو 1973. وفي إمكاننا

(38) هذا التعبير المنسوب إلى منظمة العمل الشيوعي في لبنان، أسال كثيرا من الحبر منذ ذلك الحين. وهو لم يرد في الحقيقة في نصوص رسمية، وإذا كان قد استُعمل في إطار صحافي، فإنه لم يتحول مفهوما ولم يرقَ بالتالي إلى مستوى النظرية. أنظر شروحات فواز طرابلسي، م.س.ذ.، ص 18-17 و30-28. وأشار طرابلسي الذي كان المنظّر وواحدا من أبرز قياديي منظمة العمل الشيوعي في لبنان حتى 1982، إلى أن من المتعذر العثور على استشهاد يتضمن هذه الكلمة المركبة.

(39) Johnson, *op.cit.*, p. 182.

(40) Ghassan Tuéni, *Une Guerre pour les autres*, Paris, Lattès, 1985, P. 186.

القول، بمزيد من الدقة، إن آليات الدخول في حرب لبنان لم تتحرك إلا لأن الإطار الذي تندرج فيه قد شكلته عواقب أزمة 1973.

وكانت الشهور العشرون التي فصلت أزمة 1973 عن بداية الحرب، فترة استقطاب بالغ الوضوح في الواقع[41]. ولا نستطيع بالتأكيد احتساب جميع المسلمين في جهة، وجميع المسيحيين في جهة أخرى. وهذا لا يحول دون إعادة طرح كافة المسائل الأساسية من منظور الأزمة، مع ما يستتبع ذلك من استقطاب أشد كثافة. وهكذا تجدد النقاش حول الهوية الوطنية، كما لو أن إقدام الحكومة الرباعية في 1958 على الإعلان الصريح عن عروبة لبنان، لم يحصل[42]. ومسألة الوجود الفلسطيني التي استغلت في الخلافات بين اللبنانيين، لم تعد تطرح إلا من باب الجدل. وأججت وطنية الطائفة، حسب صيغة ماكسيم رودينسون[43]، في هذا المجال، التحجر الإيديولوجي والسياسي، حيث كانت حمى التغيير مستعرة. ولم يكن المسؤولون موحدين بالتأكيد أيضا. فالزعامة المارونية تتحمل مسؤولية القسم الأكبر عن ذلك بسبب الموقع الذي كانت تشغله في الدولة والميل المحافظ المتعنت الذي كانت تبديه.

وعلى رغم «تزايد المخاطر»، إلا أن الأسوأ لم يكن حقيقيا بعد. ونعرف أنه سيفوق أشد التوقعات قتامة. ولا يمكن تنكرنا للتهديدات أن يبرر ذلك، بل بالعكس، كما رأينا، كان الجميع يدرك أن المخاطر التي يتعرض لها لبنان، رمت إلى تثبيته في وضعه الإستقطابي. والمشكلة أن الجميع اضطلعوا بمسؤولية لدرء تلك المخاطر بقدر ظهورها، ولأنهم اضطلعوا بتلك المسؤولية على هذه الشاكلة، فإنهم لم يمنعوا الوقوع في تجربة الإنكسارات.

(41) حول تاريخ هذه الحقبة راجع Goria, *op.cit.*, pp. 157-172.

(42) أعلنت هيئات رسمية أيضا عروبة لبنان ثلاث مرات على الأقل منذ 1975، في إطار محاولات تسوية الأزمة: في 1976 في الوثيقة الدستورية التي اقترحها الرئيس سليمان فرنجية، وفي 1983، خلال مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، وفي 1989، في اتفاق الطائف.

(43) Rodinson, «La dimension religieuse ...», art.cit., p 75.

الجزء الثاني

الحرب الداخلية

1976-1975

الفصل الرابع

التمهيد في صيدا

في السادس من آذار/ مارس 1975، قضى النائب السابق معروف سعد نحبه في أحد
مستشفيات بيروت، متأثرا بجروح خطرة جراء إصابته بالرصاص قبل نحو عشرة أيام في
مدينته صيدا، لدى تصدره تظاهرة للصيادين. واتخذت القضية الخطرة في حد ذاتها، أبعادا
وطنية، واعتبرت في الفترة التي كان يلفظ فيها أنفاسه الأخيرة، شرارة الأزمة اللبنانية.

وفي المأساة التي حيكت خيوطها في ذاك السادس والعشرين من شباط/ فبراير، تضافرت
بشراسة كافة التناقضات التي كانت تؤجج الإضطراب في لبنان قبل الحرب، وزادت من
احتدامها مجموعة من الرموز البالغة الدلالة في نظر مجتمع كان يتعرض للإستقطاب يوميا.
أولها رمز المكان. فصيدا هي عاصمة هذا الجنوب اللبناني الذي ترسخ فيه، منذ نهاية الستينات،
الوجود الفلسطيني على حدود إسرائيل، واشتد لمصلحة حرية العمل الفلسطيني، الإحتجاج
الشعبي على دولة لم تشتهر إلا بإهمالها أو سلطتها القمعية، فترة طويلة. ورمزية كانت المواجهة
أيضا، حتى السخرية. فرئيس مجلس إدارة شركة بروتيين Protéine لصيد الأسماك التي
احتشد الصيادون ضدها، لم يكن سوى كميل شمعون الرئيس الأسبق للجمهورية المكروه
من الجماهير الإسلامية التي قاتلته في 1958، وأصبح الشخصية الرمزية لما لم يكن يسمى بعد
«المارونية السياسية»[1]. ورمزية كانت الضحية أيضا. فمعروف سعد الذي قاد الثورة في 1958
في صيدا، كان واحدا من أبرز الشخصيات الناصرية اللبنانية، وبالتالي مناضلا تقليديا في نظر
عامة السنة، يلتقي مع الخطاب الإحتجاجي لليسار[2]. ورمزيا كان أخيرا الدور الذي عزاه

---

[1] هل كان شمعون «المشرف» الفعلي على تلك الشركة، وهل كان يحضر اجتماعات مجلس إدارتها، عملاً بتقليد المجاملة التي كانت تقضي بجعل نواب أو وزراء يستفيدون من بدل الحضور؟ في أي حال، لم يطرح أحدٌ السؤال حتى الآن. وفي ما يتعلق بسوابق النزوع إلى الكسب المادي لدى شمعون، راجع، طرابلسي، م.س.ذ.، ص 374. من جهة أخرى، أشار مايكل جونسون، م.س.ذ.، ص 167، إلى وجود رؤوس أموال كويتية في الشركة.

[2] أنظر ما قاله م. جونسون، م.س.، وحول صيدا ومعروف سعد خصوصا، راجع نزيه حسني، **صيدا ومسألة الزعامة السياسية: معروف سعد**. صيدا، المركز الثقافي للمعلومات والدراسات الجامعية، 1982.

هذا الطرف أو ذاك إلى الجيش المتهم أصلا بالتقاعس في الدفاع عن الجنوب بالطريقة الملائمة: فقد نزع نهائيا في نظر البعض عن وجهه القناع بصفته أداة قمع في خدمة المصالح الفئوية، أما في نظر البعض الآخر، فهو ضحية دسائس الفلسطينيين واليسار ضد الدولة.

لذلك بدأت القضية بالتظاهرة الصغيرة للصيادين الذين كانوا يحتجون على منح شركة بروتيين رخصة لاستثمار الثروة السمكية[3]. ولم تكن صيدا المدينة الوحيدة التي تحتج على تلك الشركة. ففي طرابلس، نظم الصيادون في ذاك اليوم، تظاهرة سلمية لم تشارك فيها أعداد غفيرة. وفي صيدا أيضا، لم تكن التعبئة حاشدة، خلافا لاعتقاد شائع. إلا أن «يوم الصيادين» سرعان ما اتخذ منحى آخر. ليس لأن الثروة السمكية كانت مصدر رزق أساسي للمدينة، بل أكثر من ذلك، لأن الصيادين كانوا يشكلون فيها اتحادا متماسكا وبالغ التأثير يضطلع بدور محوري في المخيلة الشعبية[4].

وترجمت تلك الفعالية باستخدام أصابع من الديناميت[5] أطلقت بتقطع في الهواء لإثارة التوتر ودفع التجار للإنضمام إلى التظاهرة. ومنذ الصباح، قطعت الطرق من بيروت ومن صور، وسدت الإطارات المشتعلة المفارق. وحتى الآن، لم يحصل فعلا أي شيء استثنائي. إلا أن السلطات استدعت الجيش الذي انتشر بأعداد كبيرة في المدينة. وجابت الشوارع مصفحات لإعادة فتحها أمام حركة السير، وفرق الجنود تظاهرة أولى في شارع رياض الصلح، الجادة الرئيسية في صيدا. وفي اتجاه هذا الشارع، تقدمت بعد فترة وجيزة، تظاهرة الصيادين التي انطلقت من المرفأ تحت المطر، بمشاركة ناشطين من الأحزاب اليسارية، وفلسطينيين أيضا على الارجح - يقع عين الحلوة، أكبر مخيم فلسطيني في لبنان - قرب صيدا. وتقدم التظاهرة (في الصف الثاني، بتعبير أدق)، زعيما المدينة المتنافسان، النائب نزيه البزري الذي كان يصنف بين المحافظين، وسلفه معروف سعد. ولم تكن التظاهرة حاشدة في الإجمال، ولم يتعد المشاركون فيها المائة، أو المائتين كحد أقصى. كان الرقم مثيرا للسخرية.

وتجنبت التظاهرة شارعا يحاصره الجيش، ووصلت إلى شارع رياض الصلح، فتأججت

---

[3] سنتبع في هذا المجال ما كتبه مراسل **النهار** في عدد 27 شباط/ فبراير 1975، ويتعلق بشهادات أدلى بها أشخاص وتمكنا من جمعها في 1987. تجدر الإشارة إلى أن مصطفى دندشي جمع تسلسلا لأحداث صيدا تحت عنوان **أحداث صيدا 1975، يوميات ووثائق** (صيدا، المركز الثقافي للبحوث والتوثيق، 1985). لكنه صعب الإستخدام.

[4] يقضي التقليد في لبنان، كما في كثير من البلدان الأخرى، برفع الزعيم على أكتاف أنصاره، خلال بعض التظاهرات الحاشدة. وفي صيدا، كان معروف سعد محمولا على قارب صيد صغير يرفعه أنصاره. أنظر في هذا الصدد الصور الوثائقية التي أعاد نشرها ن. حسني، م.س.ذ.

[5] كان الديناميت جزءا من العِدة المألوفة للصيادين. وعلى رغم حظره، كان الصيد بالديناميت منتشرا على طول الساحل اللبناني.

حماسة المتظاهرين عندما شاهدوا الآليات العسكرية، ثم تقدموا نحوها. انفجر إصبع ديناميت، تلاه انفجار أصابع أخرى، بفارق خمس دقائق. ولدى مرور التظاهرة قبالة مبنى البلدية، اختلطت عيارات نارية بضجيج الإنفجارات. وأصيب معروف سعد في فخذه، وجرح أربعة أشخاص آخرين من المتظاهرين، وكانت إصابة أحدهم خطرة (هو فلسطيني). ولدى نقل معروف سعد إلى المستشفى، اضطرب الوضع وتعذرت السيطرة عليه، وترددت في أرجاء المدينة أصداء الإنفجارات. وهوجمت سيارة جيب وشاحنة صهريج عسكريتان بالديناميت والأسلحة الآلية. وسمعت أيضا أصداء انفجارات صواريخ مضادة للدبابات من نوع آر. بي. جي. وقتل ضابط صف وأصيب جنديان بجروح.

من أطلق النار على التظاهرة؟ في رأي الأحزاب اليسارية التي تحدثت عن عمل متعمد وعن محاولة اغتيال معروف سعد، كانت الإجابة واضحة: الجيش هو الذي أطلق النار. وأشار بعض الناشطين الشهود على الحادث، إلى وجود سيارة جيب قبالة التظاهرة، كان يتحصن وراءها جندي أطلق النار على الأرجح[6]. وتحدث عن مسؤولية الجيش أيضا النائب البزري، الشخصية البارزة غير المشبوهة بالتطرف، الذي كان إلى جانب معروف سعد، وعالجه بصفته طبيبه. ولم يعمد الجيش إلى نفي التهمة على الفور. ففي مرحلة أولى، حرص على تبرير ما حصل، مذكرا بأن التظاهرة لم تكن مرخصة، وخصوصا بإقدامه على الخلط بين الحدثين اللذين أوردتهما الصحافة منفصلين في اليوم التالي، أي التظاهرة والهجوم على سيارة الجيب العسكرية. لذلك أقر بيان رسمي صدر خلال النهار[7] بأن معروف سعد أصيب برصاص جنود، لكنه أوضح أنهم لم يفتحوا النار إلا بعد تعرض إحدى الآليات العسكرية لهجوم. بيد أن رئاسة الأركان تراجعت عن هذه الرواية، مؤكدة بالإستناد إلى تقرير خبراء المتفجرات، أن الجيش لم يطلق الرصاصات التي أصابت معروف سعد. وتنطوي هذه الفرضية على وجود مؤامرة حقيقية. لكن القضية التي لم تتضح ملابساتها رسميا، على رغم فتح تحقيق قضائي عهد به إلى النيابة العسكرية، لم تغذ فرضية المؤامرة التي شجع عليها منذ البداية طابع الحادث الذي كان له وقع الصاعقة على رغم حصوله على خلفية انفجارات. لكن تقارير خبراء المتفجرات والتشديد على وجود المؤامرة لم تبدد بالكامل القرائن القوية المتصلة بتصرف الجيش.

وإذا كان النقاش الرسمي قد أسهب في الحديث عن حادث التظاهرة، وتحديدا عن

---

[6] صورة أعاد نشرها مصطفى دندشي، م.س.ذ.، ص 37، لسيارة الجيب هذه في ساحة النجمة، ويبدو الجندي في وضع مَن يطلق النار ومتكئاً عليها، ويؤمن حمايته جندي آخر.

[7] نشرتها **النهار** في 27 شباط/ فبراير.

الرصاصات التي اغتالت معروف سعد، فثمة عنصر آخر لا يقل أهمية، تمثل في الإنتقال السريع إلى وضع شهد ما يشبه العصيان المقرون باستخدام الأسلحة الآلية وقاذفات الصواريخ. وكان قطع الطرق وحرق الإطارات أمرا مألوفا في الإضرابات، أما استخدام الديناميت فلم يكن، إذا ما تجرأنا على القول، شائعا في لبنان، في النصف الأول من السبعينات. ويعني الهجوم على الآليات العسكرية، في المقابل، أن الأمور اجتازت مرحلة. فقد كان الحادث الأول من نوعه منذ معارك أيار/ مايو 1973. ونستطيع بالطبع تفسير هذا التطور بالغليان الذي أحدثه شيوع نبأ إصابة الزعيم الناصري بجروح. وإذا كان اللجوء إلى استخدام الأسلحة سريعا بعيد إطلاق النار على التظاهرة – ساعة واحدة تفصل بين الحادثين – فهذا يعني أنها كانت منتشرة وفي متناول الأيدي.

من هم العناصر المسلحون الذين انتشروا في المدينة وتصدوا للجيش؟ سبق القول إن تعاونا وثيقا جدا نشأ منذ بداية السبعينات وخصوصا بعد أحداث 1973، بين منظمات المقاومة الفلسطينية وحركات اليسار اللبناني الذي كان ناشطوه قد بدأوا بتلقي التدريب العسكري. وهذا ما حصل في صيدا وسواها. وربما فاق التنسيق في صيدا المناطق الأخرى، بسبب حرية التحرك التي كانت تتمتع بها المقاومة الفلسطينية في الجنوب، والوهن القياسي الذي لحق بسلطة الجيش. ولن نتوقف عند تأثيرات التجاور بين مخيمي عين الحلوي والميه وميه الفلسطينيين وبين ضواحي صيدا. لذلك كان السلاح منتشرا بكثافة في المدينة، كما توافر الدليل على ذلك أثناء الاحتفال بعيد المولد النبوي في 1973. وقد تميزت الإحتفالات التي حضرها الإمام موسى الصدر- كانت ضواحي صيدا وحارة صيدا تضمان وجودا شيعيا كثيفا جدا – ومعروف سعد، بطابع سياسي واضح وبظهور عدد كبير من الأسلحة. وتناثرت تلك «المعدات» بفعل التمدد الواسع للمنظمات الفلسطينية واليسار اللبناني، بحيث أن توزيع الأسلحة، الفردية في أي حال، سرعان ما أفلت من أي رقابة. وبات استخدامها، في وضع بالغ التوتر، رهنا بضغط الأحداث وحده. وما عدا ذلك، نلاحظ أن أحداث صيدا جرت كما لو كانت أحداث شغب، لكنه شغب مسلح. لذلك بات من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات الدقيقة. وقد يكون التنظيم الشعبي الناصري (بزعامة معروف سعد) أو أحزاب يسارية أخرى أو مجموعات فلسطينية على الأرجح، أو ربما المشاركون في التظاهرة، أو قسم منهم، هو الذي أطلق النار.

ورسخ هذا التفسير «العفوي»، الدور المهدىء الذي عزاه معظم الشهادات إلى المقاومة الفلسطينية. وأفادت تلك الشهادات أن التظاهرة لم تنسق أبدا مع المقاومة الفلسطينية، حتى لو أن فلسطينيين شاركوا فيها من تلقاء أنفسهم. ويجب ألا ننسى في هذا الصدد أن صيدا

كانت مكان إقامة كثر من الفلسطينيين اللاجئين منذ 1948 والذين حصل بعض منهم على الجنسية اللبنانية. (كانوا من سكان المدن عموما، أما الذين أقاموا في المخيمين المتجاورين فمتحدرون من أصول ريفية). ففي أعقاب الهجوم على سيارة الجيب العسكرية، تعين انتظار تدخل دورية من قيادة الكفاح الفلسطيني لإخلائها. وعلى مستوى أعلى، توجه أبو صالح، أحد كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية إلى صيدا لتهدئة ما كان يعتمل في النفوس من غليان. وأوضح رئيس الوزراء أيضا، حين أعلن أنه أجرى اتصالات بقيادة المقاومة، أن لا علاقة للمقاومة بما حصل في صيدا.

وتجنب اليسار أيضا صب الزيت على النار. وبينما كانت الفروع المحلية للأحزاب التقدمية تطالب بالانسحاب الفوري للجيش، كان قادتها الوطنيون يسعون إلى تدارك التصعيد. وهذا ما فعله كمال جنبلاط الذي قال في أول تصريح أدلى به إن الجيش قد اضطر إلى الرد على الرصاص الذي انطلق من بنايات مجاورة، وأنه ضبط أعصابه. وأضاف أن الأحزاب التقدمية تقترح إرسال وفد إلى صيدا لتجنب التصعيد. وتحدث عن فوضى تسبب بها «بعض مجموعات اليسار المنحرف» وعملاء مفترضون لإسرائيل والولايات المتحدة. وبعد ساعات، أوضح جنبلاط أنه تلقى معلومات مضللة تحمله على المطالبة بإجراء تحقيق، وأنه لا يسعى إلى أقل من السيطرة على الوضع. ولا شك في أنه كان يعي المخاطر التي تنجم عن زعزعة الإستقرار وأن هذه المخاطر تهدده مباشرة. فإذا لم يكن رئيس الوزراء رشيد الصلح يعتبر في الواقع صنيعته، فهو يحظى بحمايته على الأقل. وكان جنبلاط حريصا على إنقاذ الحكومة الموسعة التي كان حزبه ممثلا فيها بوزيرين. وزاد هذه المهمة إلحاحا ارتباك رئيس الوزراء الذي اعترف أمام وفد من صيدا بأنه قرر شخصيا الإستعانة بالجيش، بعد إبلاغه في الصباح بأن الطرق مقطوعة وأن قوى الأمن والدرك لم تعد قادرة على التحكم في الوضع، ثم أصدر أمام الوفد نفسه في المساء أوامر متكررة لسحب الجيش. لذلك لم يكن اليسار قادرا على الإمتناع عن الاحتجاج على قمع التظاهرة، بينما كان مصير معروف سعد يثير في كل مكان موجة من النقمة المشروعة. ووجهت دعوة إلى الإضراب في 28 شباط/ فبراير، ونظمت تظاهرات في بضع مدن ولاسيما منها بيروت، بمشاركة كبار قادة اليسار (إنما ليس جنبلاط).

وتركت صيدا وحدها في هذه الأثناء، ولم يسجل فيها وقوع أي حادث، باستثناء إقامة حواجز وانفجارات الديناميت. وأدى إضراب مفتوح إلى إصابة كافة الأنشطة بالشلل منذ الحوادث الأخيرة. وكان مقررا أن يستمر، كما أكد شعاره الرئيسي، حتى يغادر معروف سعد المستشفى. وتشكلت لجنة من 26 عضوا ضمت الشخصيات المعروفة بمن فيهم النائب البزري ومندوبين عن كافة الأحزاب في المدينة، وحتى التنظيمات الصغيرة، للتحدث باسم

صيدا. فبعد الأحداث الدامية في 26 شباط/ فبراير، انتقلت صيدا من صعيد المطالب الخاصة إلى التحلق حول موضوع كرامتها المهانة. وباتت الصحافة تتحدث عن «مطالب صيدا» المرتبطة كلها بالحوادث وفي مقدمها القضاء على شركة بروتيين.

وتلك هي اللجنة التي جاءت بعد ظهر الأول من أذار/ مارس للقاء وزير الإقتصاد عباس خلف، الذي كان يتصرف في الواقع بصفته نائبا لرئيس الحزب التقدمي الإشتراكي كمال جنبلاط. وكان يرافقه مسؤولا الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، جورج حاوي ومحسن إبراهيم، اللذان فاجأت رغبتهما في التهدئة رفقاءهم الصيداويين في لجنة الـ 26. وكانت مهمتهما تقضي في الواقع بإنهاء الإضراب. لكن الفصل الثاني من الأزمة بدأ، بينما كان الإجتماع منعقدا. فقد حاصر الجيش المدينة بقوات كبيرة. وانتهت مهمة المصالحة فجأة، وساورت الشكوك الوزير خلف للحظة بأن بعض المشاركين الذين شعروا بالخيانة ينوون خطفه. وفوجىء هو شخصيا ومرافقاه أيضا، كما قال في وقت لاحق جورج حاوي الذي أوضح أن رئيس الوزراء قد خدع أيضا. ولم يكن من الأسهل وأقل ما يمكن قوله أيضا إن رئيس الوزراء كشف، هنا أيضا، عن ارتباكه: وتتيح العناصر التي ظهرت لاحقا في النقاش السياسي القول إن رئيس الحكومة أعطى الجيش موافقته على التدخل لفتح الطرق، لكن الجيش لم يحطه علما بتوقيت تدخله. والأخطر أيضا أن رئاسة الأركان لم تطلعه على حقيقة ما يحصل (أو أنها ضللته).

ولم تصطدم وحدات الجيش في البداية بأي مقاومة تذكر، باستثناء اشتباك وقع قرب نهر الأولي مع موقع فلسطيني لم يكن يتوقع على ما يبدو شن هجوم. وبعد زوال تأثير المفاجأة، انتشر العناصر المسلحون، التقدميون والفلسطينيون، بصورة عفوية في الشوارع، ثم هاجموا الوحدات العسكرية، مستبقين التعليمات من قادتهم في بيروت. واستمرت المواجهات زهاء الأربع والعشرين ساعة، وأسفرت عن حصيلة كبيرة هي 16 قتيلا (5 جنود و11 مدنيا). ولم تنته إلا على إثر تدخل مسؤولين من المقاومة الفلسطينية، أتوا خصيصا إلى صيدا، فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تنفي اشتراكها في المواجهات. وعهد إلى لجنة لبنانية - فلسطينية بمهمة إعادة الأمن والهدوء. وبموجب الاتفاق الذي عـقد، انسحب الجيش من صيدا. لكن شاحنة عسكرية تعرضت في اليوم التالي لهجوم على مدخل المدينة، فقضى جندي نحبه. لكن الحادث طوق وسلم المسؤول عن الهجوم إلى السلطات.

وإذا كان الهدوء قد عاد إلى صيدا، فإن التوتر استمر، وسرعان ما تمدد إلى مناطق أخرى من البلاد، حيث نجمت عن ذيول أحداث الأول من أذار/ مارس تأثيرات عميقة. وانفجر استقطاب المجتمع والطبقة السياسية بتأثير من ردات الفعل التي أثارها تدخل الجيش

وانسحابه من المدينة التي لن يعود إليها إلا بعد سنوات[8]. ودعا اليسار إلى سلسلة من التظاهرات في العاصمة وفي المدن التي تسكنها أكثرية إسلامية. ففي صيدا، نظمت لضحايا المواجهات جنازات حاشدة، شارك فيها كثر من النواب وقادة وطنيون من اليسار. وبلغت هذه التعبئة ذروتها في 7 أذار/ مارس لدى دفن معروف سعد الذي توفي في اليوم السابق. وعلى رغم حضور رجال دين مسيحيين، كشف موكب الجنازة المهيب عن التداخل الوثيق بين المسلمين واليسار. وفي خطوة انطوت على غير دلالة وكانت مجاهرة بولاء، لم يلف جثمان النائب السابق بالعلم اللبناني، بل بالعلم الفلسطيني.

وربما كانت أكثر أهمية ردة فعل الأحزاب المسيحية. فهذا الجيش الذي وصمه «الشارع» الإسلامي بالقمعي، أكدت هذه الأحزاب تضامنها معه وأعلنت بالتالي أنه جيشها. وفي الرابع من أذار/ مارس، سارت تظاهرات ونظمت إضرابات طالبية لدعم الجيش في معظم المناطق المسيحية وفي بيروت. وفي اليوم التالي، جابت تظاهرة وطنية كبيرة شارك فيها آلاف الطلبة وتلامذة المدارس، الأحياء المسيحية في العاصمة، يتقدمها عناصر من الشرطة على دراجاتهم النارية. وفاق أثر هذه التعبئة المألوف. فإلى جانب ناشطي الخلايا الطالبية في أحزاب الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية، الفعالين على جري عادتهم، في الجامعات والثانويات، شاركت تلميذات أتين باللباس المدرسي من معاهدهن الدينية بموافقة راهباتهن، ونقلت الحافلات المدرسية كثرا من الفتية من قراهم في الجبل.

وإلى حد ما، نزل لبنان الماروني بأكمله إلى الشارع، ممثلا بأبنائه. وبهذا المعنى، سجلت الأحزاب التي أطرت تلك التظاهرات ونظمتها، نجاحا باهرا. إلا أنها فاقمت قليلا من حدة تصدع المجتمع، وترافقت جهودها لحشد الشبان مع بعض الحوادث في المناطق التي لم يكن قد سادها بعد تماثل طائفي أو سياسي. وأخطر تلك الحوادث، كان الإشتباك المسلح في ضاحية المريجة التي يقطنها مسيحيون ومسلمون. وظهر عناصر ميليشيات مسلحون أيضا على بعض تقاطعات الطرق. وأصيب بجروح سائق سيارة لدى مروره أمام حاجز لعناصر مسلحين في التباريس على مداخل حي الأشرفية المسيحي.

وقابلت هذا الإستقطاب الصريح الذي رسمته التظاهرات في الشارع، انقسامات مماثلة في النقاش السياسي. فقد تمسك الزعماء المسيحيون، وفي مقدمهم الجميِّل وشمعون، بالجيش ورفضوا رفضا قاطعا المطالبة بالتغيير، من أي جهة أتت. وبرفضهم تعديل هيكليات الدولة

[8] في الأشهر التي تلت وحتى انقسامه في شتاء 1976، اضطُر الجيش إلى أن ينسق مع المقاومة الفلسطينية الدوريات التي كان يسيِّرها على الساحل حول صيدا.

والتشكيك في الجيش، رفضوا أن يروا في الأحداث شيئا آخر غير تدخل فلسطيني يستدعي الإدانة.

وقد تعقدت اللعبة السياسية بالتناقضات بين المؤسسة السنية واليسار والتي تبلورت حول شخص رئيس الوزراء ومنصبه. وظهرت إلى العلن تأثيرات هذه العلاقة المثلثة باستقالة الوزير السني مالك سلام[9] في 5 أذار/ مارس. وبرر دوافع استقالته بالإحجام عن اتخاذ قرار بإنزال أي عقوبة بمسؤولي الجيش، مشيرا إلى أن رئيس الحكومة لم يتمكن، خلال مواجهات الأول من أذار/ مارس، من الإتصال بقيادة الجيش. وترجم موقف مالك سلام مشاعر الزعماء السنة التقليديين الذين كانوا يعتبرون أنهم قد أهينوا بالإساءة التي ألحقها تصرف الجيش بسلطة رئيس الوزراء ومنصبه أيضا. وأعاد زعماء السنة ولاسيما منهم صائب سلام ورشيد كرامي، عندئذ طرح مسألة «المشاركة» من خلال المطالبة المتزامنة باستقالة الحكومة واستقالة قائد الجيش.

وكان كمال جنبلاط واليسار معنيين أيضا بضرورة إصلاح الجيش. فرفع جنبلاط إلى رئيس الجمهورية مشروع قانون لإعادة تنظيم الجيش ينص على إنشاء مجلس قيادة. وفي مجال آخر، احتج على التمثيل في المجلس النيابي، داعيا إلى أن يضم 60% من النواب المسلمين بدلا من 45%. وبغض النظر عن هذه المواقف المبدأية، كان يسعى إلى إنقاذ الحكومة والحفاظ على الوزيرين اللذين يمثلانه فيها. والواضح في هذا الصدد، أن جنبلاط الذي كان يخوض حربا كلامية بالغة العنف مع صائب سلام، لم يشأ أن يقدم إلى منافسيه السنة انتصارا سياسيا سهلا، فيما كان التطور الميداني يوفر لليسار إمكانية فرض نفسه متحدثا باسم الجماهير الإسلامية[10].

لم تستقل الحكومة، لكن مجلس الوزراء الذي أجرى مناقلات لبعض الضباط، كان عاجزا عن طرح مخرج جاد لأزمة كان الجميع عاجزا عن تصور حل لها.

---

[9] شقيق صائب سلام، أبرز الزعماء السُنَّة في بيروت، وكان مالك سلام أيضاً صهر الزعيم الطرابلسي رشيد كرامي وحليفه السياسي.

[10] أنظر افتتاحية السفير في 9 آذار/ مارس 1975.

الفصل الخامس

من «الأحداث» إلى الحرب
(نيسان-آب 1975)

عناصر ميليشيات تستولي على الشوارع، وجبهات تنبت في الأحياء المكتظة بالسكان، وتبادل للقصف المدفعي في المدينة ... هذه الصور وسواها تقول إن السلم الأهلي قد صمد. ففي هذا الربيع من العام 1975، لم يمتد لهب العنف إلى كافة أنحاء البلاد، ولا إلى العاصمة بأكملها، بل كانت المواجهات دورية، وتزامن تعاقبها مع فترات هدوء أطول. ولم يشأ اللبنانيون التحدث سوى عن «أحداث». لكن خلف هذه التوريات، كانت الحرب فعلا قد اندلعت وغرقت بيروت فيها بنشوة مرضية.

المواجهات المسلحة

المعارك الأولى

الحادث الذي أضرم نار الحرب، في 13 نيسان/ إبريل، معروف. هو إطلاق نيران الرشاشات على حافلة (بوسطة) كانت تقل فلسطينيين في أحد شوارع ضاحية عين الرمانة المسيحية. وفور شيوع نبأ الحادث الذي لقي فيه ركاب الحافلة الـ27 مصرعهم، ظهر مسلحون في بضعة أحياء من بيروت وضاحيتها. وأعلن اليسار الإضراب العام. وسرعان ما دارت مواجهات بين عناصر الميليشيات الكتائبية ومقاتلي منظمات فلسطينية وأحزاب يسارية، في بضع مناطق من الضاحية، استخدم فيها الطرفان مدافع الهاون من العيار الصغير والصواريخ، وتبادلا إطلاق النار من أسلحة آلية. ولم تخف حدة المعارك طوال ثلاثة أيام، بل امتدت تدريجيا حتى وسط بيروت. وتعين الإنتظار حتى 16 نيسان/ إبريل لإعلان وقف لإطلاق النار، على إثر وساطة قام بها محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي

وصل إلى لبنان غداة حادث عين الرمانة.

وإذا كانت المواجهات قد توقفت بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، فإن الوضع لم يعد مباشرة إلى حالته الطبيعية. وأتاحت جغرافية المعارك الأولى ظهور خط جبهة في كل مكان كان يتجاور فيه «حزام البؤس» مع الضواحي المسيحية التي لم تكن تشتهر بالثروة والرخاء. وحددت تلك الجغرافيا التي ميزت الأشهر الأولى من الحرب، الأحداث اللاحقة لاعتبارات عدة.

وقد دارت أعنف المعارك في الضاحية الشرقية، بين الدكوانة المسيحية ومخيم تل الزعتر الفلسطيني. وحصلت مواجهات أيضا في منطقة أخرى، تقع إلى أقصى الجنوب، بين ضاحيتي عين الرمانة والشياح، وفي الضواحي المجاورة (حارة حريك والمريجة وبرج البراجنة) التي سجلت فيها اشتباكات أقل كثافة. وابتداء من 14 نيسان/ إبريل، كان المدخل الشمالي الشرقي لبيروت، حول الكرنتينا والمسلخ، المنطقة الثالثة للمعارك.

وكانت حصيلة المعارك مرتفعة إلى حد ما في تلك الفترة القصيرة. وتفيد الأرقام التي نشرتها الصحف، أن زهاء 300 شخص قد قتلوا. وقدر تقرير أصدرته في الخامس من أيار/ مايو غرفة التجارة والصناعة، الخسائر الإقتصادية، بما يناهز 200 مليون دولار. وهذا إن دل على شيء، فعلى كم كانت الطاقة التي استخدمت في تلك المواجهات التمهيدية، قوية، وكم كانت إرادة الحرب أو الرغبة الفظة في القتال، حقيقية. وسرعان ما كشفت المؤشرات المنبثقة من تلك الإرادة عن أن الأحداث قد تخطت مرحلة حاسمة. وابتداء من مساء 13 نيسان/ إبريل، زادت من حدة التوتر، إعتداءات في وسط المدينة وفي مختلف الأحياء. ونفذت اعتداءات أيضا في مناطق أبعد، لاسيما منها صيدا التي وقعت فيها أحداث ارتدت طابعا طائفيا. وفي الشمال، حصلت أول مواجهة بين طرابلس وزغرتا على ما سيصبح جبهة القبة. لكن المؤشر الأخطر لدخول المجتمع في الحرب، هو تمدد المعارك إلى بعض الأحياء في وسط مدينة بيروت. كانت ما تزال في الواقع اشتباكات محدودة، لكنها تنذر بتقسيم العاصمة، لاندلاعها على تخوم الأحياء الإسلامية والمسيحية. كذلك تعرفت المدينة إلى اثنتين من الممارسات العميقة الدلالة على خيار التقسيم، الأولى هي ظاهرة القناصة الذين كانوا يصطادون المدنيين في الشوارع من الأمام، والثانية هي الخطف ذو الطابع الطائفي أو القومي، لأن عمالا سوريين كانوا ضحية الخطف في تلك المرحلة.

وإذا كانت المعارك استجابة لنوع من غريزة الموت في مجتمع يشهد حالة من الغليان، فإنها انتظمت أيضا على وقع الجدال السياسي المتمحور حول جرم حزب الكتائب بإقدامه على إطلاق النار على الحافلة والعقوبة التي يتعين إنزالها بالمسؤولين عن الحادث. ومن المستحسن

التذكير في هذا المجال بظروف الهجوم على الحافلة. فقد كانت الحافلة تعيد إلى تل الزعتر فدائيين ومدنيين شاركوا في صبرا في استعراض إحياء لذكرى عملية فدائية. وفي عين الرمانة، كان ينتشر منذ الصباح عناصر مسلحون من حزب الكتائب، لتوفير الحماية لاحتفال ديني آخر، أكثر هدوءا من الناحية النظرية، هو تدشين كنيسة في حضور الشيخ بيار الجميِّل. عالمان منفصلان على ما يبدو. على ما يبدو فقط، لأن المأساة انبثقت من تعدي أحدهما على الآخر.

كيف تتالت الأحداث؟ توافر بعض العناصر التي كررها بحذر بيان الحكومة المستوحى من تقارير قوى الأمن، خصوصا أن حادثين آخرين سبقا إطلاق النار على الحافلة. فقد وقع الأول في الساعة الحادية عشرة بين عناصر ميليشيا حي عين الرمانة وبين سائق سيارة لبناني ينتمي إلى منظمة فلسطينية (الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين)، ونقل الى المستشفى لمعالجته من جروح أصيب بها. وبعد لحظات، حصل تبادل لإطلاق النار بين ركاب سيارة أخرى وعناصر الميليشيا الذين قتل أحد مسؤوليهم، وهو الحارس الشخصي لبيار الجميِّل. ففي مناخ محموم إذن، وصلت الحافلة التي كانت تنقل الفلسطينيين، إلى عين الرمانة في حوالى الساعة 13،00، واستقبلت بإطلاق نار غزير. وسرعان ما عزيت مسؤولية المجزرة إلى الكتائب، بقدر كاف من المنطق، كما يتعين القول. ونددت بالكمين، منظمة التحرير الفلسطينية واليسار ومعظم الشخصيات الإسلامية[1]. أما حزب الكتائب الذي وجهت إليه التهمة، فتحدث عن عملية استفزازية. وأيا يكن الأمر، فقد انبثقت تتمة الأحداث من المسؤولية التي ألقيت على عاتق الكتائب. وللسبب نفسه، اعتبرت حادثة الحافلة شرارة الحرب، وليس الحادثين الأولين في ذاك الصباح.

وخلال المواجهات التي استمرت ثلاثة أيام، تكرر موضوع واحد باستمرار، هو اعتقال مطلقي النار. وتعرض رئيس الوزراء للضغوط من حلفائه في المعسكر اليساري، ومن المقاومة الفلسطينية بطبيعة الحال. لكن الأحداث تجاوزت رشيد الصلح الذي كان ما زال يريد إرضاء الجميع. وهدد بأن تحاصر قوى الأمن عين الرمانة. ولم تسفر عن نتيجة سلسلة من الإعتقالات في 14 نيسان/ إبريل، وحامت حول رئيس الوزراء الشبهات بأنه كان يريد تلك النتيجة. ولأن الرئيس فرنجية كان في المستشفى لإجراء عملية جراحية، لم يكن الصلح راغبا في الدخول في اختبار قوة مع الكتائب. وكان يفضل أن يقدم حزب الكتائب من تلقاء نفسه على تسليم المطلوبين. وهذا ما حصل فقط في 16 نيسان/ إبريل عندما سلم حزب الكتائب السلطات

(1) Abou Iyad, *Palestinien sans patrie*, Paris, Fayolle, 1978, p. 250.
ويبرئ أبو أياد حزب الكتائب ويتهم المكتب الثاني ورئيسه العقيد جول بستاني القريب من الرئيس فرنجية وكميل شمعون. لكن حزب الكتائب دأب في السنوات اللاحقة على الإحتفال مع حلفائه بيوم 13 نيسان/ إبريل باعتباره يوم بداية «التحرير».

اثنين من أنصاره، موضحا أن الأشخاص الأربعة المطلوبين لا ينتمون إليه. ونتيجة ذلك أعلن وقف إطلاق النار.

لكن اليسار الذي لم يكتف بالمسؤوليات الفردية، شدد على المسؤولية الجماعية لحزب الكتائب. ومنذ مساء 13 نيسان/ إبريل، طالب قادة اليسار الذي يتزعمه كمال جنبلاط بحل هذا الحزب واستقالة الوزراء الذين يمثلونه. وعلى رغم أن خطاب اليسار تضمن في السابق موضوع حل الميليشيات، فإن هذه المطالبة كانت بالتأكيد طموحة، لأن حزب الكتائب، أحد أقدم الأحزاب في لبنان، كان يتميز بقدرة فائقة على تعبئة المجتمع المسيحي، كما أثبت ذلك خلال التظاهرة المؤيدة للجيش. لكن حسابات اليسار كانت مختلفة. ولاقتناعه منذ أحداث صيدا بأن الحركة الشعبية التي يستقطبها كانت في وضع هجومي، فقد كان ينوي استغلال الإدانة العامة التي أثارها اعتداء عين الرمانة والرهان على عداء مفترض من الرأي العام المسيحي حيال حزب الكتائب. وإذا كان جنبلاط لم يتخل بعد بالكامل عن الحل الشرعي، المبني على الولاء التقليدي، من خلال الرهان، مثلا، على هذا الضابط الدرزي أو ذاك، فإن كثرا كانوا يعتقدون أن بضع قذائف تكفي، في بلد يعتبر فيه التجار ملوكا، وقائم على السمعة الحسنة، لدفع «البورجوازية» إلى تقديم تنازلات. وكان الجميع مقتنعا بأن أحدا لن يجرؤ على خوض معركة ضد الفلسطينيين. وتبين أن كافة هذه الحسابات غير مبنية على أسس متينة. فقد تجاهلت عنصرا بالغ الأهمية، هو درجة تحشيد المجتمع المسيحي الذي لم تكن أحزابه، وفي مقدمها الكتائب، مدفوعة إلى تجنب الأسوأ.

لذلك لم يكن مثيرا للدهشة أن تستأنف دورة العنف، لأن الأزمة السياسية الناجمة عن «الجولة» الأولى، والخلاف على ضرورة تدخل الجيش، قد تفاقما في تلك الأثناء. واضطر رشيد الصلح الذي تخلى عنه وزراؤه المسيحيون، إلى الإستقالة. وقد أعلن استقالته، في خطاب حاد (كتب جزأه الأول جورج حاوي ومحسن إبراهيم) ألقاه في مجلس النواب ووجه فيه انتقادات إلى حزب الكتائب. وتعرض هو شخصيا للنقد ولبعض الإهانة من النائب الكتائبي أمين الجميِّل، نجل بيار، وانتهت الجلسة في أجواء صاخبة كشفت عن استحالة التوصل إلى توافق على ما يبدو.

توالي «الجولات»

كانت الجولة الثانية تدريجية. فقد بدأت الإشتباكات في 18 أيار/ مايو بين حي الدكوانة ومخيم تل الزعتر. وابتداء من 20، اتسعت فأدت إلى توقف الأنشطة الإقتصادية الأساسية. وفي 23 شملت بيروت بأكملها. وزاد من احتدامها، تشكيل حكومة عسكريين في نهاية ذلك

اليوم. وقامت سوريا بوساطة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، أعلن على إثر تعيين رشيد كرامي رئيسا للحكومة في 28.

إلا أن التوتر لم يتوقف. ففي 30 أيار/ مايو، بلغ ذروته في أعقاب سلسلة من عمليات الخطف التي أقدم عليها هذا الطرف أو ذاك. وتوصل رئيس الوزراء المكلف إلى تجنب استئناف المعارك على صعيد واسع. لكن فترة الهدوء النسبي الذي استتب في 4 حزيران/ يونيو، كانت قصيرة. وبات حصر الحرب مقتصرا على حدود الممكن. فمجرد التعثر السياسي كان كافيا لإشعال المعارك. وبالتالي، أدى التأخر في تشكيل الحكومة إلى استئناف المواجهات ابتداء من 24 حزيران/ يونيو. وقد اقتصرت المواجهات في البداية على عين الرمانة والشياح في بيروت، وما لبثت أن امتدت إلى كافة أنحاء الضاحية. وألحقت هذه المرة أضرارا فادحة ببضعة أحياء من العاصمة على تخوم الأشرفية (الناصرة والصيفي والتباريس)، ثم امتدت إلى الأطراف (طرابلس والبقاع والشوف). ودارت أعنف المعارك حول الكرنتينا. وتعرضت الأحياء السكنية في 29 و30 حزيران/ يونيو لقصف عنيف جدا. وازداد الوضع تأزما بالإضراب عن الطعام الذي نفذه الإمام موسى الصدر. ولم تتوقف المعارك إلا بعد تشكيل الحكومة في 30 حزيران/ يونيو، نتيجة وساطة سورية أيضا. وأبرم إذذاك وقف لإطلاق النار قضى بإزالة الحواجز وسحب الأسلحة الثقيلة وتمركز وحدات من قوى الأمن في مناطق المواجهات.

التباين الوطني

إنقطاع واستمرار

وكشف سياق أحداث «الجولة الثالثة» التي أوقفها تشكيل الحكومة، ارتهان الوضع الميداني بتطور الأزمة السياسية فكان انعاكاسا لها. وستؤكد تتمة الأحداث فعلا أن تلك الحلول لا تشكل العلاج الناجع للمرض الذي نشب في الجسم اللبناني. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن رد الطبقة السياسية على اندلاع المعارك تكون من الأزمة الحكومية. ويذكر في هذا الصدد أن كمال جنبلاط، أحد كبار أطراف النزاع، سيحدد بنفسه «الجولات» الثلاث الأولى للحرب في سياق تلك الأزمة. وقال إن الجولة الأولى بدأت بحادث عين الرمانة وانتهت بسقوط حكومة رشيد الصلح، وامتدت الجولة الثانية من تشكيل حكومة العسكريين حتى تعيين رشيد كرامي رئيسا للوزراء، أما الثالثة فمن تعيين كرامي حتى تشكيل حكومته[2]. وفي الإمكان الإعتراض

(2) Salibi, *Crossroads. op.cit.*, p. 113.

على دقة هذا التقسيم الزمني، لكن الصلة التي تربط مفاصله بعضها بالبعض الآخر تتميز بملاءمتها أكثر مما بمدلولها.

وقد جسد تلك المفاصل في ذلك الوقت، حق النقض الذي كان يفرضه جنبلاط واليسار على تمثيل الكتائب في الحكومة، بعد سقوط حكومة رشيد الصلح. وعلى رغم أن حق النقض ذاك كان أقل حدة من المطالبة الأساسية بعزل حزب الكتائب، على أن يطبق بطريقة معقولة يمكن الدفاع عنها سياسيا، فإنه شكل مادة إضافية لا شك فيها لدورة العنف. وحتى يؤتي حق النقض ثماره ويكون فعالا، فمن الضروري أن يترافق، منطقيا، بتصعيد للتوتر الميداني، حتى لو لم يمارس اليسار ضغطا عسكريا بكل ما للكلمة من معنى. وكان من مصلحة حزب الكتائب، في المقابل، التشجيع على التصعيد، أو بالأحرى التحريض عليه، بحيث يثبت من خلال تحركات مقاتليه، لمجمل الطبقة السياسية، ولا سيما منها الزعماء المسلمون، أن استتباب الأمن متعذر إذا لم يشارك في الحكم. وكانت تؤازر خطته تلك، تعبئة مارونية واسعة جدا[3]. وباتت أيضا مسألة مشاركته في الحكومة، رهانا كبيرا لليمين المسيحي بكافة أطيافه.

فالتفاعل بين «العسكري» والسياسي، ثبتت صحته، ولم يعد يخفى على أحد. وينطوي هذا التمييز بين أحداث حرب أهلية بدأت وبين الأزمة الحكومية التي تعتبر في المحصلة النهائية، فصلا تافها في ديموقراطية برلمانية، على تناقض واضح، أو في أفضل الأحوال، على مفارقة. فقد كان نشاط الطبقة السياسية الذي تجلى في البحث عن حل للأزمة الحكومية، يعني في الظاهر، استمرار الدولة والرفض الضمني للإنفصال، فيما كان من المنطقي ألا تستأنف المعارك إلا عندما يحصل الإنفصال. وستتضح هذه المفارقة مرارا خلال الحرب. ففي ربيع 1975، نجمت بالتأكيد عن انعدام الإدراك الواضح للرهانات، وترجم هذا الجهل تقارب الشعارات والمطالب الدقيقة. وهذا ما يفسر اقتصار الحديث على «أحداث» وليس بعد عن حرب. ولو حصل الإنفصال لما أعلن أحد مسؤوليته عنه، أما الأزمة الحكومية فستخفيه وتعمقه.

الأزمة الحكومية

في أعقاب استقالة حكومة رشيد الصلح، وبينما استؤنفت المواجهات على نطاق ضيق، كانت الأزمة الحكومية ما زالت تتعثر بمسألة الجيش. واصطدمت أيضا بعقبة مشاركة حزب الكتائب، التي كان يرفضها جنبلاط واليسار. فأهمية جنبلاط كانت قد أصبحت كبيرة لدى الجماهير الإسلامية بحيث لم يعد في استطاعة أي زعيم سني أن يجازف ويتجاهل حق النقض

(3) Ibid., p. 105.

الذي في حوزته[4].

وحاول رئيس الجمهورية إذذاك أن يصدم الرأي العام بخطوة كبيرة. وفي مساء 23 أيار/مايو، شكل حكومة مؤلفة من سبعة عسكريين ومدني واحد، ليعلن بذلك أنها ليست حكومة عسكرية، إنما حكومة من عسكريين. وفي أي حال، لم يكن قائد الجيش الذي تسلم حقيبة الدفاع، مَن تولى رئاستها، بل العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي الضابط السني المسن المغمور من سلك الدرك، عملا بقواعد التعايش. وحتى لو أن فرنجية حافظ فيها على الأصول المرعية الإجراء، فإنه كان يأمل بالتأكيد في أن ينزع التأثير السيكولوجي لهذه المبادرة، من المعارضة أوراقها، مراهنا على المنافسة القائمة بين جنبلاط والمؤسسة الإسلامية.

وقد منيت تلك المحاولة بإخفاق مزدوج. فلم يؤد تشكيل الحكومة إلى حلول للمشاكل المطروحة، بل أوجد في المقابل مشاكل جديدة. وفيما كان الجميّل وشمعون يجاهران بدعمهما الحكومة ويلعلع رصاص الإبتهاج في الأحياء المسيحية فور إعلانها، اصطدمت مبادرة فرنجية برفض مشترك من الزعماء المسلمين واليسار الذي سارع إلى الدعوة إلى إضراب شامل. وفي تلك المناسبة، تصالح كمال جنبلاط وصائب سلام خلال اجتماع ضم في اليوم التالي، في دار الفتوى السنية، جميع الشخصيات الإسلامية التي كانت تقريبا تتمتع بشيء من النفوذ في البلاد. وطالب المشاركون بالإستقالة الفورية للحكومة وبتعيين رشيد كرامي رئيسا للوزراء. وقد أعاد تشكيل حكومة العسكريين التي اعتبرت صفعة، اللحمة إلى صفوف المسلمين بالتحالف مع اليسار. وعلى رغم أن شخصيات مسيحية لاسيما منها ريمون إده جاهرت بهذا الرفض، فإنه جسد بأوضح الصور التصدع الطائفي الذي لن تتوانى ارتداداته عن الظهور فورا في جبهات القتال. وفيما رفعت المتاريس في الأحياء الغربية من العاصمة، ازدادت المعارك احتداما في ضاحيتها.

كان المأزق شاملا، والتصعيد لا مفر منه، عندما وصل إلى بيروت وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام ونائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل. وبنتيجة هذه الوساطة، استقالت حكومة العسكريين في 26 أيار/مايو وأنهى اليسار الإضراب الشامل. وكان وصول خدام أول تدخل مباشر لسوريا في الحرب اللبنانية.

وبعد يومين، كلف رشيد كرامي تشكيل حكومة جديدة. وقد اضطر فرنجية إلى القبول بالتعامل مع ما اتفق على تسميته رئيس حكومة «قوي»، وزادت من قوته، مطالبة جميع الزعماء السنة واليسار بتعيينه. لكن، وعلى رغم الدعم الذي أبداه جنبلاط لتعيينه، كان كرامي ما زال

(4) ibid., pp. 106-107.

يصطدم بمسألة مشاركة حزب الكتائب في الحكومة. وتطلب الأمر أيضا وساطة سورية قام بها على مرحلتين (16 و 29 حزيران/ يونيو) خدام ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي، حتى أمكن تشكيل الحكومة في 30 حزيران/ يونيو، في أعقاب تدهور جديد للوضع. وقد حلت عقدة مشاركة حزب الكتائب بتشكيل حكومة مصغرة كان فيها شمعون وزيرا لبضع وزارات[5].

وعاد الهدوء بعد تشكيل الحكومة، وسرعان ما استأنفت الحياة دورتها الطبيعية. لكن الهدنة ستستنفد خلال شهرين في انتظار خرقها. وما كاد وقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ، حتى بدأت التكهنات الأشد تشاؤما تنتشر حول قرب اندلاع «الجولة الرابعة». فاضطر رئيس الوزراء إلى التدخل علنا، غير مرة، لنفي تلك الشائعات. فقد كان لتلك الشائعات ما يبررها. ليس لأن مختلف الأطراف المعنيين اعتبروا أن الهدنة لم تكن سوى فرصة لمزيد من التدريبات وأن مسألة معسكرات تدريب عناصر الميليشيات باتت مسألة مهمة في النقاش السياسي. إنما لأن عسكرة المجتمع المتسارعة جراء المعارك التي تضاءلت في الضواحي، باتت واقعا ملموسا أربك بالكامل اللعبة السياسية المألوفة، ولم يتوافر سبب يحمل على الإعتقاد بأنه سيكف عن إرباكه. والمثير في هذا الصدد، ألا تتمكن الطبقة السياسية من أن تحزم أمرها وتوافق على أرضية وفاقية (موقتة) يفترض بالحكومة أن تجسدها، إلا من خلال جهود طرف ثالث، أي سوريا.

المراوغة الفلسطينية

أثبتت تقلبات الأزمة الحكومية بما تخللها من تنافس، مدى ارتباط معارك هذا الربيع بالصيرورة الداخلية للشعب اللبناني. لكن من الواضح أن هذه الأحداث لم تكن تعني اللبنانيين وحدهم، وأن العنصر الفلسطيني كان بالغ التأثير. وسنغض الطرف في هذا المجال عن البيئة الإقليمية. فقد كان تحرك العنصر الفلسطيني ظاهرا للعيان منذ بداية الأزمة حتى نهايتها. فالحرب بدأت بحادث يخص الفلسطينيين مباشرة، وكان عناصر المنظمات الفلسطينية يقاتلون على كافة الجبهات. واختتمت «الجولة الثالثة»، بعد تشكيل الحكومة، باتفاق على وقف إطلاق النار بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقائد الجيش (في حضور المندوب السوري خدام). وطوال تلك المرحلة، لم يكف رجال السياسة من كافة الإتجاهات، عن طرح موضوع العلاقات بين الدولة اللبنانية ومنظمة

[5] لم يكن في الحكومة منصب نائب رئيس الوزراء الذي عادة ما يُخصص للروم الأرثوذوكس، والسبب هو وجود كميل شمعون.

التحرير الفلسطينية. حتى أن حزب الكتائب الذي وضع في قفص الإتهام على إثر مجزرة عين الرمانة، رفع من حدة انتقاداته للوجود الفلسطيني، وطالب في بعض التصريحات بنقل مخيم تل الزعتر الفلسطيني. وعلى رأس الدولة، ردد الرئيس فرنجية صدى هذه الحملة، في الإجتماعات التي عقدها مع ياسر عرفات في تلك الفترة[6].

الضرورات الأمنية

وعلى رغم حدة الجدال، حاولت منظمة التحرير الفلسطينية مداراة الأمور. فبعد حادث عين الرمانة، طالبت الحكومة اللبنانية بمعاقبة الجناة. وإذا كانت قد رفضت رفضا قاطعا تعديل الإتفاقات المعقودة مع الدولة اللبنانية، فإنها كررت مرارا دعمها السيادة اللبنانية. لكنها قدمت في الوقت نفسه، مساعدة كبيرة للأحزاب اليسارية. وخلال المواجهات، كان المقاتلون الفلسطينيون من مختلف التنظيمات، منتشرين على كافة الجبهات، وبأعداد تفوق بأشواط أعداد حلفائهم اليساريين. وهذا لا يعني ازدواجية أو توزيعا للأدوار بين الفصائل الفلسطينية. وكان التناقض الذي ينطوي عليه هذا الموقف محكوما بعاملين واجهتهما المقاومة الفلسطينية. وقضى أولهما بتجنب تصعيد الوضع الذي لن يتأخر عن الإرتداد عليها، باعتبار لبنان معقلها السياسي. أما العامل الثاني، فكان يقضي بمنع اختلال توازن القوى لمصلحة المسيحيين، الذي من شأنه أن يعرض وضعها للخطر في لبنان ويهدد بالتالي أمنها.

إلا أن تأثير هذين العاملين المتباينين لم يكن متشابها، ولم يكشفا عن وقوع المنظمة في ورطة. فمن الواضح أن ظاهرة «أيلول الأسود» تفوق كل اعتبار ورسخت الشعور بالإضطهاد في الحياة السياسية للفلسطينيين[7]. ولم تتح أعمال العنف لمنظمة التحرير الفلسطينية حرية التصرف، ليس فقط لأن أول حادثة في الحرب استهدفت فلسطينيين، إنما لأن المقاومة الفلسطينية، كانت منذ سنوات، تقيم صلات وثيقة مع شرائح مهمة من المجتمع اللبناني.

ولا شك في أن من ساعد على تنمية تلك الصلات الوثيقة، بدرجات متفاوتة، هم الزعماء السياسيون الذين كانوا يستفيدون منها، أي منظمة التحرير نفسها، والأحزاب اليسارية وقسم من المؤسسة الإسلامية، وخصوصا بعد 1973. لكنها لم تنبثق من العدم، فأسسها راسخة في مجموع القيم الإيديولوجية وفي وجدان قريب من المستوى الوطني. والتشابك بين الوجود

[6] يقدم أبو إياد وصفا لأحد تلك الإجتماعات (23 حزيران/ يونيو) *op.cit.* pp. 253 à 256.

[7] أنظر ملاحظات نواف سلام عن رؤية أبو إياد للحرب في لبنان في «Lecture dans le miroir des mémoires», in *Mythe et politique au Liban*, pp. 43 à 49.

الفلسطيني المسلح والحقيقة الإجتماعية اللبنانية، الراسخ في البنى المدينية والذي تمدد على مستوى البلاد وتجسد من خلال العمل المقاوم، أو أخوة السلاح، أصبح واقعا موضوعيا. وبهذه الصفة، أملى السلوكيات السياسية أكثر مما أملاها السلوك الإرادي - أو الإنتهازي - للزعماء.

إزدواجية الإلتزام

تحدثنا في فصل سابق عن الدور الذي اضطلع به الوجود الفلسطيني المسلح في إطلاق زخم الإحتجاج المتعدد الأشكال، بكسره استئثار السلطة بالعنف، في قرى الجنوب أولا، ثم في أحياء ضواحي العاصمة. وحملت هذه الشبكة من أشكال التضامن الموضوعية، قبل التفاوض شرعيا في شأنها، اليسار على الإعتقاد بقدرته على قيادة الحركة الشعبية، أو تفجير الثورة والخروج من الوضع الراهن على الأقل. إلا أن التحالف التنظيمي الذي كان يربط المقاومة الفلسطينية باليسار اللبناني، والمنبثق من هذا التشابك في المصالح، كان خطأ غير متعمد على ما يبدو. فالمقاومة التي تعاملت مع خصومها بازدواجية، تعاملت مع حلفائها بالطريقة نفسها. وكان الفلسطينيون يقدمون الأسلحة والعدد الأكبر من المقاتلين، لكن التزامهم حافظ على انضباطه. فعلى الصعيد الميداني، غالبا ما كانت تقع مهمة التدريب على ميليشيات الأحزاب اليسارية، خصوصا في الشياح، وذلك على رغم ضآلة أسلحتهم الخاصة (كانت تفتقر إلى المدفعية في تلك الفترة). وعلى الصعيد السياسي أيضا، كان اليسار، وبشخص كمال جنبلاط، يضع نفسه في الصدارة، فيما كانت القيادة الفلسطينية تبدي مزيدا من الحذر والتحفظ.

لكن الجميع، بمن فيهم قيادة حركة فتح، لم يكونوا مؤيدين لهذا التحفظ. وسرعان ما ظهر إلى العلن التباين حول الدعم العملاني الذي يتعين تقديمه إلى اليسار، بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (خصوصا عرفات) وتيار كان يتمحورحول نمر صالح (أبو صالح) زعيم الجناح الذي اتفق على تسميته يسار حركة فتح[8]. وكان عرفات يحاول أيضا إبقاء الجسور مفتوحة مع الأطراف المسيحية، بغض النظر عن تنوع العلاقات التي كان يقيمها مع الزعماء المسلمين، الذين كان بعض منهم على خصومة مع كمال جنبلاط. وأكثر من ذلك، كانت منظمة التحرير تسعى إلى تشكيل «قوة ثالثة». وقد اندرج الإضراب عن

---

[8] سيتطور هذا التباين كثيرا في المستقبل. وقد لوحظ الإنقسام مع مجموعة أبو صالح مرات عدة في الأشهر التالية، وسيؤدي بعد ثماني سنوات، إلى الإنشقاق في حركة فتح.

الطعام الذي نفذه الإمام موسى الصدر في هذا الإطار، تعبيرا عن التباين بين جنبلاط وعرفات. وكان هاني الحسن، أحد أبرز مستشاري عرفات، ناشطا جدا في «تحول» الإمام إلى الإعتدال، هذا التحول الذي أثار الدهشة، لأن حملته لتعبئة الشيعة عشية الحرب كانت تتميز بنبرتها العنيفة. وهذا ما أدى بعد ذلك إلى فقدان الإمام بعضا من نفوذه بين الشيعة لمصلحة اليسار.

والرغبة في تنويع التحالفات، وهي من ثوابت الممارسة الفلسطينية، تؤكد لكنها لا تفسر الحذر الذي ميز علاقة منظمة التحرير الفلسطينية باليسار اللبناني الذي بقي محاورها المميز، وصلتها العامة بالمسرح العسكري والسياسي اللبناني. وحين واجهت الضرورة الجازمة بالدفاع عن النفس، ورفضت طرح وضعها في لبنان على بساط البحث، نجم العنصر الحاسم في موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الوضع الإقليمي. أي من تطور «عملية السلام» ومن إعادة تشكيل موازين القوى العربية المرتبطة بها. وعندما كانت تستفز اليسار اللبناني نشوة الإنتقال التلقائي المحلي المخادع المنبثقة من الإعتقاد بانتهاج العالم العربي سياسة متطرفة، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعرف، من كونها عنصرا إقليميا، أن الشرق الأوسط قد دخل في عصر الإستقرار تحت المظلة الأميركية. وأن قداسة القضية الفلسطينية، في هذه الظروف، قد تتدنى إلى أقل من الحفاظ عليها.

ونستطيع في المقابل، أن نستنتج من النهج الذي مارسته جهارا منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة الأحداث السياسية اللبنانية، على الرغم من ثقلها الميداني، أن العناصر المحركة للأزمة كانت تكمن في الدرجة الأولى في التناقضات الداخلية. ولا يمكن بالتأكيد إلغاء العنصر الفلسطيني. لكنه بدا مثل محفز لأزمة كانت تعبيراتها السياسية الحادة تطرح ما لا يحصى من الأسئلة حول الصيرورة العميقة للجماعة الوطنية. وبصفته محفزا، كان هذا العنصر يتحرك بشكل متناسق على جانبي المتاريس، أي على الجانب المسيحي أيضا. وهذا لا يعني ألا نأخذ على محمل الجد التعبئة ضد الفلسطينيين. لكن العداء للفلسطينيين، أيا تكن حدته، وجد وظيفته وبالأحرى أسسه في تربة التناقضات اللبنانية.

كشف التخيلات

ما أخفاه الخطاب الرسمي لزعماء الأحزاب المارونية في طيات الموضوع المتكرر المتعلق بالسيادة، أفشته بأقصى درجات الوضوح، الحجج العقائدية المجترة على مختلف مستويات المجتمع: فإلى جانب الأحكام المشينة في حق رجال السياسة المسلمين، يلاحظ تعميم لعقلية «صغار المستعمرين البيض» في النظرة إلى الجماهير الإسلامية، وإحياء لهواجس قديمة كانت

تؤرق الأقليات من الإسلام[9]. وفي موازاة ذلك، رسخ بروز الرهبانية اللبنانية المارونية التي أحيت الأسطورة المؤسِسة للرهبان الجنود، صورة «الأمة» المتحدة بكنيستها. وبهذه الطريقة، استثمرت التناقضات السياسية الراهنة في قراءة ثابتة للتاريخ الذي كان محركه الأساسي نضال الأمة المارونية الذي لا يلين ضد الإسلام، ثم فسرت فورا من وجهة النظر هذه، على أنها نزاع بين اللبناني والخارج، ونسقت في سياق خطاب طمس أزمة الدولة تحت لازمة التهديد المحيق بالدولة. ولا يتوافر دليل على هذه القراءة الثابتة للتاريخ، والأدوات التي استعين بها لتجسيدها، أفضل من التسمية المنتقاة للميليشيا التي سلحها رئيس الدولة في معقله زغرتا بشمال لبنان: المردة. فهذا الإسم الذي يعني «العمالقة» استخدم صراحة للتذكير بالمردة، المحاربين الذين وضعتهم الأمبراطورية البيزنطية على تخوم شمال سوريا لصد غزوات الأمويين، والذين تعتبرهم نظرية مختلقة لكنها مع ذلك منتشرة، أجداد الموارنة في جبل لبنان[10].

لكن نظرية الدفاع عن الذات تستمد جذورها أيضا من مخاوف منبثقة من الزمن المعاصر. فحرصا منهم على أن يتجلى التهديد بأبهى صوره، أعاد الزعماء الموارنة الإعتبار إلى فزاعة قديمة هي «الشيوعية الدولية»، أو بصورة أدق حسب تعبير بيار الجميِّل «اليسار الدولي». وإذا كانت هذه الأسطورة الموروثة من الحرب الباردة قد حافظت على فعالية دائمة على صعيد التخيلات والأوهام، فلأنها خصبت منذ ذلك الحين بمفاهيم واسعة جدا، ولأنها، بالإضافة إلى التشهير بالشيوعية، كانت تسخر من القيم السلبية للعروبة[11]. عندئذ اتخذت التجاوزات الفلسطينية، أي التعديات على سيادة الدولة، وبالتالي على سكان المدن، معنى في الطرح المتمحور حول وجود مؤامرة خارجية على لبنان السرمدي.

وصنف المنطق نفسه القوى العدوة، وساوى من خلال الإنزلاق التدريجي نحو الحرب، بين المسيحيين واللبنانيين. فقد وضع المسلمين اللبنانيين في مرتبة دنيا في إطار التحالف الذي يتزعمه الفلسطينيون و/ أو «اليسار الدولي»، سواء قادهم إليه تخاذلهم أو تبعيتهم، أو هيأهم له ولاء يتطلع في الأصل إلى الخارج[12]. وفيما كان هذا الخطاب التصنيفي يمحو العنصر المحرك لاحتدام التناقضات الطائفية، أي هيمنة الموارنة على السياسة اللبنانية، كان في الوقت نفسه،

[9] نجد نموذجا عن هذه الأفكار في يوميات أنطوان جبر (سفير لبنان في موسكو في تلك الفترة)، التي حملت عنوان *La guerre du Liban*, Paris, pp. 28, 37, 85, et 173 à 190.

[10] Salibi, *House. op.cit.*, pp. 82-86; Nassif, *op.cit.*. pp. 255-258.

[11] شرارة، م.س.ذ.، ص 457.

[12] نجد هذا الإتهام بانعدام الوطنية، في كتب منها كتاب أنطوان بصبوص (مندوب الميليشيات المسيحية في باريس في الثمانينات)، - Annie Laurent, *Guerres secrètes au Liban*, Paris, Gallimard, 1987, *passim*

يعيد إحياء البعد الطائفي من خلال تهميش الآخر عبر تفاوت لا تردم هوته[13].

عسكرة المجتمع

ويكشف تعاقب الأحداث تدرجا بالغ الوضوح للمواجهات خلال أشهر الربيع الثلاثة. وإذا كانت قد بقيت محصورة بصورة عامة في ضاحية بيروت أثناء الجولة الأولى، فسرعان ما تمددت إلى الأحياء الداخلية للعاصمة، ثم في مختلف مناطق البلاد. وبالطريقة نفسها، استخدمت فيها تدريجيا وسائل ازدادت تنوعا وفتكا بحيث تضاءل عدد الذين كانوا بمنأى عن الحرب.

وعكست حصيلة الضحايا البشرية حجم الوسائل التي استخدمت، حتى لو لم تتميز بالدقة تقديرات الصحافة، إذ تفاوتت بين ضعف وضعفين على صعيد القتلى (1200 و2300)، ومن ضعف إلى أربعة أضعاف على صعيد الجرحى (4000 إلى 16000). وحتى إذا لم نعتمد سوى الأرقام المتدنية، فإن الحصيلة لم تكن قليلة. وقد بلغت في الواقع تقديرات «الجولة الأولى» 300 قتيل، ما يميل إلى التأكيد أن الخسائر كانت أفدح خلال المعارك اللاحقة. وفي السياق نفسه، قدر حجم الخسائر المادية في الأشهر الثلاثة بمليار دولار، فيما بلغت 200 مليون دولار في «الجولة الأولى»[14].

وإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية، تمثلت حالة الحرب بإقامة تشكيلات عسكرية في المجتمع، أو بتعبير أدق، بعسكرة المجتمع. وعلى غرار «الجبهات» التي ترسخت حول العاصمة ثم في داخلها ولم تنشأ على هامش النسيج المديني، فإن الحرب لم تبدأ من خارج المجتمع، بين تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية يمكن أن تكون مفروضة بالقوة على شعب مسالم. ولا يفسر نشوء الميليشيات المنظمة إلى حد ما، والمدفوعة جميعا بالرغبة في رفض الآخر، بتوافر الأسلحة الفردية فقط في بلد معتاد على ثوران العنف. ويسترعي التنقل السريع للمواجهات من العاصمة إلى بضع مناطق في الاطراف (حول الدامور وبين زغرتا وطرابلس وفي الشمال والبقاع)، ما يكفي من الإنتباه إلى استعداد الناس لتأييد خيار المواجهة والموافقة على تجنيدهم. وقد سبقت الديناميكية الناجمة عن تجاور الجبهات التعبئة المسلحة. وزادت هذه الديناميكية المنبثقة من جغرافية الحرب التي بدأت بين شارع وشارع ومدينة ومدينة، من تماثل الناس مع ميليشياتهم، حتى لو أن درجة ذاك التماثل لم تبلغ المستوى نفسه في كل مكان.

[13] انظر ملاظات نواف سلام عن كتاب كميل شمعون أزمة في لبنان في «Lecture dans le miroir des mémoires», *op.cit.*, pp. 54-59.

[14] Fiches du monde arabe, n 345 et n 346.

لذلك لم يكن المجتمع أقل تأثرا من الطبقة السياسية بالاستقطاب الطائفي. وبدا أن الممارسات العنيفة التي اتجه إليها هذا الإستقطاب على مستوى الشارع، تشهد على طرح إرادة العيش المشترك على بساط البحث بصورة جذرية: فقد حدد ازدياد عدد القناصة وعمليات قصف الأحياء السكنية والخطف على الهوية، وسواها من الظواهر، في الحياة اليومية لكل مجموعة، صورة لا تنقض عن الآخر.

في المعسكر المسيحي: حزم وانغلاق

أدت الجغرافيا الطائفية لبيروت إلى استبعاد الآخر في الحياة اليومية، فيما أملت اندماجه الممارسات العسكرية الكبرى في المدينة، أي تبادل القصف المدفعي بين الأحياء السكنية خصوصا في الجزء المسيحي من بيروت، المتجانس نسبيا منذ البداية. وكانت الضواحي المسيحية، المعنية الأولى بالمواجهات، على تواصل اجتماعي مع الأحياء المسيحية في بيروت **داخل الأسوار**، لكن هذا التواصل لم يكن قائما مع الضواحي الإسلامية التي تواجهها، وكذلك مع الجيوب الفلسطينية أو الشيعية في «حزام البؤس». ويضاف إلى ذلك، أن مجمل المنطقة المسيحية كان محروما من العمق الجغرافي. وانقضت إذذاك بضعة أشهر من غير أن يلحق القصف أضرارا بالغة ببعض قطاعات غرب العاصمة، أما كافة الأحياء المسيحية فكانت قريبة من الجبهات، لذلك تضررت من المواجهات التي دارت في الضاحية، ثم من تلك التي اندلعت في داخل المدينة حول طريق الشام. وهذا ما دفع سكان المنطقة إلى الإعراب عن شعور حاد مبكر بالخطر، وحملهم في المقابل على التماثل مع أولئك الذين ظهروا مدافعين عنهم. لذلك وجدت عملية عسكرة المجتمع ما ينبغي من التسهيلات التي كانت تحتاج إليها.

وفي هذا الإطار، خلت حملة كمال جنبلاط لعزل حزب الكتائب من أي معنى. وفي وقت انتشرت ديناميكية الدفاع الذاتي في المجتمع المسيحي، لم يكن هذا الحزب يتميز سوى بفعاليته. وإذا كانت ميليشياه هي الأفضل تنظيما والأكثر عددا، فإنها لم تكن وحدها. فإلى جانبها، كان نمور حزب كميل شمعون، حزب الوطنيين الأحرار، وميليشيات لم تكن تغطيها أحزاب سياسية، كحراس الأرز الذين تحلقوا حول عقيدة فينيقية موجزة ومستوحاة من الشاعر سعيد عقل[15]، وحزب التنظيم المدعوم من الرهبانية اللبنانية المارونية والذي كان يجند عناصره من

[15] حول تطور النظرية الفينيقية نحو الإيديولوجية التقليدية للجبل، والتي صيغت في الأصل لإبراز أهمية انضمام المدن الساحلية إلى لبنان الكبير، أنظر Nassif, *op.cit.* p. 258.

الأوساط الميسورة[16].

وكان ثمة أيضا ميليشيات محلية الإنتشار وليس فقط في مناطق المواجهات. لذلك كانت الميليشيا تمثل إما امتدادا عسكريا لأنصار الزعيم (على غرار المردة في زغرتا، معقل سليمان فرنجية)، وإما أداة لتحقيق مزيد من الوجاهة للثري الذي يمولها (هنري صفير في عجلتون بكسروان على سبيل المثال)، وإما تمثل أيضا الشكل المنظم لشبكات القبضايات. وكانت تجسد هذه الحالة الأخيرة حركة الشبيبة اللبنانية بزعامة مارون الخوري الملقب الباش (أي الرئيس والقائد) في ضاحية الدكوانة. وأخيرا، انطوى الحد الأقصى للإنتشار المحلي، على الوضع الخاص للميليشيات الأرمنية، التي كانت على غرار الأحزاب التي انبثقت منها، تتمركز في ضاحية برج حمود، وتؤدي وظيفة الدفاع عن طائفتها حيال التعديات الخارجية. لكنها لم تكن دائما بعيدة عن المواجهات التي تدور إلى جانب المنطقة الأرمنية وخصوصا حول منطقة المسلخ ثم حي النبعة الشيعي[17].

وفي هذه الأطر المختلفة، كانت تبرز خصوصية الميليشيا، نقاط ضعف انتشار الحزبين الكبيرين، الكتائب والأحرار، أما الوضع الأرمني فكان يمـل الحد الأقصى. ففي الدكوانة على سبيل المثال، كان الولاء السياسي يذهب تقليديا إلى ريمون إده، ما يؤكد بالنتيجة أن علاقات النفوذ لم تكن تصمد إلا في المناطق التي لم تختر السير في عكس تيار عسكرة المجتمع، في هذه الحالة النوعية التي كان محفزها مخيم تل الزعتر الفلسطيني المجاور. وفي أماكن أخرى، كان حزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتائب – المنظم على الصعيد الوطني- يدمجان خصوصيات الحي والقرية على شكل مناطق تتمتع باستقلال ذاتي إلى حد ما. وأدخلت شبكات القبضايات في الجهاز العسكري لهذين الحزبين، إما عبر الولاءات الشخصية القديمة التي كان يستفيد منها كميل شمعون، وإما من خلال امتداد الممارسة الحزبية لحزب الكتائب التي ترقى، ويا لسخرية التاريخ، الى زمن محاولات المكتب الثاني الشهابي التصدي لشمعون نفسه. وكان ذلك يشمل بالطبع المناطق المكتظة، بالقدر الذي كانت فيه شبكات التضامن والقوة تلك تنشط بصورة أساسية في عين الرمانة وفرن الشباك بالضواحي، وفي الرميل وكرم الزيتون وحي السريان (حي سرياني تسكنه أغلبية من العمال المستغلين) في بيروت الصغرى.

ولا يمكن الإستهانة بتأثير تضافر الخصوصيات على تطور الحرب. وسنلمس آثارها في

[16] يدَّعي التنظيم أنه وفَّر التدريب العسكري لـ14 ألف شاب قبل الحرب. أنظر Lewis Snider, *The Middle East Journal*, vol. 38, n 1, hiver 1984. ويبدو لنا أن هذا الرقم مبالغ فيه.

[17] كانت هذه المعارك تعرِّض للخطر أحياناً الطابع الموحد للطائفة، لأن عناصر ميليشيا اليسار الأرمني (هانشاق) المختلطون مع عناصر ميليشيا اليسار اللبناني، كانوا يصطدمون مع الأرمن في حزب الطاشناق الذين وقفوا إلى جانب الكتائبيين.

الأشهر والسنوات المقبلة. لكن تعبئة المجتمع لم تتوقف. ولم يترجم تنوع الميليشيات المسيحية تشتيتا للقوى. ومن وجهة النظر هذه، اضطلع بذلك عاملان حاسمان. أولهما الهيمنة المطلقة لحزب الكتائب، الذي كان يستطيع من خلال اتساع امتداده الجغرافي، أن يطبع بشعاره المناطق المسيحية برمتها. ولم يؤثر على حضوره الكلي وجوده الأقلوي في بعض المناطق، مقارنة بميليشيات حليفة. وكان يمتلك، أكثر من أي حزب آخر، قدرات عملانية ولوجستية، بفضل خبرته النضالية المديدة وتنظيماته المنضبطة على رغم حرية التحرك النسبية التي كان ينعم بها بعض قادته المحليين. وفي النهاية، كان حزبا جماهيريا[18]. وبهذه الصفة، كان قادرا على ممارسة عملية جذب تماسكية على المجتمع، في وقت كان هذا المجتمع يشهد مسيرة تطرف على صعيد المواقف السياسية والعقائدية التي كان يدافع عنها.

وكان عنصر التوحيد الثاني يكمن في تلاحم الزعامة المارونية. فمع سليمان فرنجية الذي كان يشكل متراسا على رأس الدولة مستندا إلى شبكات من السلطة الأبوية الممثلة ببيار الجميِّل الذي اضطلع بوظيفة النبي المسلح وكميل شمعون، الذي كان يتمتع بشخصية الوصي، الانتهازية والملائكية بالمعنى الديني للكلمة[19]، كان الزعماء التقليديون للطائفة المارونية، أو الأكثرية منهم، هم الذين تولوا إدارة دخولها في الحرب. لذلك لم يتوافر أي سبب أو إمكانية للتشكيك في هذه الزعامة من خلال المزايدة عليها. ولم يكن الإبتعاد عنها للتبشير بالإعتدال في غير محله ليؤثر على مكانة هؤلاء الزعماء. وهكذا محت البركة التي حصلوا عليها من الرهبانية اللبنانية المارونية الخطاب التوحيدي الذي كان يمليه على البطريرك خريش منصبه وشخصيته. أما ريمون إده الذي اتخذ موقفا يدعو إلى عودة التعايش الإسلامي المسيحي، فنأى بنفسه عن مجال تحرك الطائفة فعليا، أي على الصعيد العسكري.

وما حصل لريمون إده على صعيد التمثيل، قبل أن يترجم بعد سنة بمحاولات اغتيال، أصاب عددا كبيرا من المقيمين في المناطق المسيحية بطريقة أكثر واقعية وأشد مأسوية. ففور انتهاء الجولة الأولى، بدأت عملية إستبعاد التباين، بالتصفية الجسدية أو الترحيل العنيف

---

(18) يتحدث ستوكز Stoakes عن 50000 منتسب للعام 1973. راجع «The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the State», *Middle Eastern Studies*, vol. 11, n 3, octobre 75.
إلا أن هذا الرقم يبدو لنا مبالغا فيه لدى مقارنته بالأرقام التي نشرتها صحيفة العمل اليومية الناطقة باسم الحزب والتي لا تتجاوز البضعة آلاف في تلك الفترة.

(19) أنظر على سبيل المقارنة، Dominique Chevallier. «Une iconographie des maronites», *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, octobre-décembre 1963, pp. 301-308.
وحول هالة كميل شمعون راجع: Nassif, *op.cit.*, p. 206.

للذين لا يلائمون بين انتمائهم الطائفي (المسيحي) ومعتقدهم السياسي. وتعرض للملاحقة العناصر الشيوعيون والقوميون السوريون خصوصا. ونجا البعض منهم بفضل التضامن العائلي، والبعض الآخر باعتناقهم القيم السائدة. لكن القسم الأكبر اضطر للجوء إلى الأحياء الغربية. واضطهد مثقفون وصحافيون وأساتذة جامعيون وفنانون. والتهمت ألسنة النار مكتباتهم أحيانا. ويتعذر التوصل إلى حصيلة بشرية دقيقة[20] لتلك المطاردة. لكنها لم تشمل سوى شريحة تمثل أقلية من الناس. وإذا كانت الميليشيات، كما هو شائع، الأداة المتحمسة لتلك المطاردة[21]، فإن طقوس تطهير جيران الحي كانت تتم بموافقة الجماهير، وأحيانا بمشاركتها، سواء كانت معنية أو متحمسة فقط. وكانت النتيجة السياسية أشد وضوحا: كل معارضة للعقيدة السائدة كان مصيرها الإسكات الذي كان من بين تأثيراته العقم الثقافي الفاضح حتى العام 1981 على الأقل.

إلا أن ثمة فارقا طفيفا يكشف عن التسامح النسبي مع فلسطينيين مسيحيين «استُوعبوا» ومنحوا الجنسية اللبنانية والذين استقرت مئات العائلات منهم في المناطق المسيحية ولاسيما منها عين الرمانة وفرن الشباك[22]. وفي معظم الحالات، وباستثناء انتساب أحد أفرادها إلى منظمة فدائية، لم تكن تلك العائلات معرضة للمضايقة المباشرة، حرصا على ما يبدو، على تأكيد القرار الطائفي في استقطاب المجتمع. وقد انضم أيضا بعض من الشبان المسيحيين الفلسطينيي الأصل إلى الميليشيا الكتائبية أو إلى ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار.

مسلمون وتقدميون وفلسطينيون: تحالف متعدد المركز

بقدر ما بدا المعسكر المسيحي متجانسا، بقدر ذلك كان خصومه مشتتين. وإذا كان التحالف بين المقاومة الفلسطينية وأحزاب اليسار، يشكل عنصرا حاسما، فإنه لا يختصر أبدا عملية العسكرة المستمرة للمناطق التي يغلب عليها الطابع الإسلامي. ولم يأخذ هذا التحالف

---

(20) نجد مثالا على ذلك (تجربة شخصية) في رواية الياس خوري الجبل الصغير، بيروت، 1977، (تُرجمت بالعنوان نفسه، باريس، أرليا، 1987).

(21) تفيد دراسة صدرت أخيرا، أن 20 ألفا من المسيحيين اضطروا إلى مغادرة المناطق التي كان يسيطر عليها مسيحيون خلال الفترة 1976-1975، واللجوء إلى بيروت الغربية. راجع
Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban. 1975-1990*, Paris, L'Harmattan, 1993, p. 49.

(22) في هاتين الضاحيتيْن كان يعيش 2500 شخص من أصل فلسطيني، كما ذكر سليم نصر في «Les formes de regroupement traditionnel (famille, confession, communautés régionales) dans la société de Beyrouth», in Dominique Chevallier, *L'espace social de la ville arabe*, Paris, Maisonneuve et Larose, pp. 146-199.

في الإعتبار تحديدا هذا البعد الطائفي للمواجهة، ولم يخف بالتالي كامل السلوك الفلسطيني على صعيد التحالفات.

ولا يدل على التنافر السياسي العميق الذي كان سائدا المناطق ذات الأغلبية الإسلامية، سوى تعذر إيجاد تعبير دقيق لتحديد مجموع المناطق والمدن والأحياء والضواحي والجيوب التي لم تكن خاضعة لسيطرة الميليشيات المسيحية، إذا عمدنا إلى استخدام تعريف سلبي. وكان هذا التنافر يجد مصادره على مختلف المستويات. فقد كان ينبثق أولا من الشكل الطائفي عبر الوجود المتفاوت حسب المناطق، لكثير من المسيحيين الذين لم يكونوا بالتأكيد جميعا ناشطين يساريين، لكن اغلبيتهم لم تكن تشارك في عملية التعبئة الجارية بين أبناء دينهم. والأهم أيضا، كانت التمايزات أو بالأحرى التناقضات، بين السنة والشيعة والدروز الذين لم يتفقوا، حتى ولو توحدوا في حركة شاملة للإحتجاج على الهيمنة المارونية، على تطبيق الطريقة نفسها أو عبر زعامة واحدة. وكانت الطائفتان الأوليان تتمتعان بثقل بشري إذا لم يكن متساويا فمتشابه على الاقل. ولا شك في أن التفوق العددي المحتمل للشيعة قد تضخم جراء وجودهم في المناطق «الساخنة» وبالتالي حول جبهات الضاحية التي كانت أولى خطوط القتال. لكن هذا التفوق، من جهة ثانية، كان ضئيلا بسبب التوزع السكني المبعثر في الأحياء الداخلية للعاصمة التي كان «الشارع» السني يحتفظ فيها بسلطة التثبيت الشرعي الموروثة من فترة ما قبل الحرب. وعلى رغم أن نفوذ كمال جنبلاط في الأوساط السنية والشيعية لم يكن كافيا ليضطلع بوظيفة توحيدية، فإنه كان يعرقل لعبة النخب والزعامات الطائفية، التقليدية منها والجديدة على حد سواء.

كذلك نجم التنافر السياسي في المناطق التي يغلب عليها الطابع الإسلامي، من التوزع الإجتماعي للشعب. فلم تكن أي طبقة تتمتع بالكثافة الكافية ولا بالتلاحم الكافي خصوصا، على غرار البورجوازية المتوسطة في المناطق المسيحية، حتى تتمكن من التخفيف من تأثيرات التمدد الكبير جدا للتفرع الإجتماعي (من الطبقة العاملة المستغلة إلى البورجوازية الكبيرة). وحجم التباينات الإجتماعية التي خففت منها التقسيمات الفئوية للشعب، بالإضافة إلى الخصوصيات المحلية، لم يكن يتيح سوى تمدد مجزأ لمختلف الأحزاب والميليشيات. ففي بيروت، انعكست هذه التباينات في مشهد مديني مضطرب، لم يكن يسهل قيام تعبئة منظمة ومتزامنة للأحياء، حتى لو كان قادرا على التأقلم مع استراتيجية الفتنة، فيما لو وجدت قيادة ما لإصدار الأمر. ففي مشهد مماثل، تتضاءل الحماسة للتعبئة، ولا ينتشر سلوك الدفاع الذاتي، على رغم المخاوف التي يثيرها الخطف على الهوية في الجانب الآخر، أو نشاط القناصة في الأحياء القريبة من الجبهات. ومرد ذلك إلى انقطاع التواصل الإجتماعي الذي كان سائدا الأحياء

الإسلامية من بيروت الصغرى والضواحي الإسلامية، المتضررة الأولى من الحرب، وكذلك الجيوب الفلسطينية، والشيعية وسواها (أكراد)، البعيدة عن الأحياء المسيحية.

وفي الدرجة الثالثة أخيرا، كان التنافر السياسي نتيجة التماس على الصعيد «الوطني» بين الفلسطينيين واللبنانيين. فالفارق المتعلق بالحياة الخاصة لكل مجموعة، كانت تميزه إلى حد كبير مرجعية العروبة المشتركة وانتساب عدد كبير من اللبنانيين إلى تشكيلات فلسطينية. إلا أن ما نجم عن ذلك، كان سلوكيات مغايرة بين المنظمات الفلسطينية والأحزاب والميليشيات اللبنانية التي لم يكن لديها التنظيمات العسكرية نفسها. ليس على صعيد الحوافز والأهداف الإستراتيجية فقط، إنما أيضا على صعيد تراتبية المهمات الوسطية، أي اليومية، وفي العلاقة الأفقية.

وفي إطار متفجر إلى هذا الحد، كانت مراكز القرار تتكاثر بصورة منطقية. تتكاثر أفقيا بطبيعة الحال، سواء على مستوى القمة أو على مستوى القاعدة، وعموديا أيضا. وكان قرار ما على مستوى القمة يحتاج إلى وسيط عبر توالي الحلقات بمعزل عن أي تراتبية كلاسيكية، حتى يبلغ إلى القاعدة بأكملها. وعلى الصعيد العسكري البحت، كانت تتوافر لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قدرة حاسمة في نهاية المطاف. لكنها كانت تضطر حتى تمارسها، سواء للتصعيد أو للتهدئة، إلى أن تغض النظر تحديدا عما ليس عسكريا وأن تتخلى عن ازدواجيتها الأساسية التي كانت تملي سياستها في لبنان.

وزادت من تبعثر القوى المتفرع من هذا الوضع، أسباب أخرى ظرفية. وأبرزها، عدم استعداد ميليشيات اليسار مقارنة مع الميليشيات المسيحية، على رغم تطبيق برنامج تدريب منهجي بمبادرة من الأحزاب التقدمية ودعم من المقاومة الفلسطينية، بعد أيار/ مايو 1973. وبطريقة ما، يوحي عدم الإستعداد هذا بأن إطاحة السلطة عبر «النضال المسلح» لم تكن مطروحة بصورة متعمدة[23]. ويدل في أي حال، على الطابع غير المنضبط الذي بلغه إلى حد كبير تسلسل حلقات العنف، وكذلك قادة اليسار الذين خاضوا غماره. وترجم ميدانيا بعجز اليسار عن تأطير وتنظيم عسكرة الشعب الذي كان متغلغلا فيه. وشجع هذا العجز على استمرار الأشكال المتشظية للتعبئة من خلال حركات الأحياء وميليشياتها. وأضعف في المقابل جبهة اليسار في علاقتها بالمقاومة الفلسطينية التي لم تسع أبدا إلى الإلتفاف على هذا المنحى التبعثري. لكنها سعت قدر استطاعتها، مدفوعة بالحرص على سلامتها، إلى زيادة السدود لدرء تهديدات محتملة، عبر شبكات من الميليشيات الصغيرة الضئيلة الإنتشار والناصرية الولاء. ومن وجهة

(23) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 76.

النظر هذه، أحيت من أجل مصلحتها صلات المحسوبية الواسعة الانتشار التي كانت تربط ، عبر شبكة **القبضايات** ، «الشارع» السني بالزعماء التقليديين أو بالمكتب الثاني في السابق[24]. وبالطريقة نفسها، كانت تشجع على إنشاء ميليشيا شيعية صرفة.

وسيكون تعداد كافة الميليشيات الكثيرة التي ظهرت في هذا الإطار، أمرا مثيرا للملل. فإلى جانب التنظيمات الفلسطينية الشديدة التنوع هي نفسها (فتح والصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الشعبية)، تكونت في البداية الميليشيات المرتبطة بالحركات المنضوية في إطار جبهة الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية. وكان أبرزها الحزب التقدمي الإشتراكي بزعامة كمال جنبلاط والحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الإجتماعي ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان وحزب البعث العربي الإشتراكي (الموالي لسوريا). إلا أن هذا التعداد ليس دقيقا، لأن هذه الأحزاب لم تكن تتمتع بالإنتشار نفسه، ولا بالتالي، بالوجود نفسه على الجبهات. وكانت قدرة تأثير هذا الإئتلاف اليساري على الصعيد السياسي، رهنا إلى حد كبير بالنفوذ الشخصي لكمال جنبلاط الذي كانت إحدى مفارقاته أن حزبه تخطى بصعوبة كبيرة حدود الطائفة الدرزية، في مسألة تجنيد العناصر لقاعدته، في وقت كانت هالته الشخصية تتجاوز الحواجز الطائفية. وإذا كان قادة الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، قد تصدروا الصفوف الأمامية، فمرد ذلك في الدرجة الأولى إلى العلاقات الوثيقة التي عقدت تدريجيا مع جنبلاط، وأمنوا إلى حد كبير، تحالفه مع المقاومة الفلسطينية. وأسفرت هذه النواة الصلبة، ابتداء من أحداث صيدا، عن تشكيل مجموعة عمل يومي غير رسمي، تفسر لماذا كتب محسن إبراهيم وجورج حاوي الفقرة الأولى من بيان استقالة الصلح، حليف جنبلاط. أما التنظيمان البعثيان، جبهة التحرير العربية التي تحظى برعاية حزب البعث العراقي، والصاعقة التي تحظى برعاية أشد وضوحا من حزب البعث السوري، فزادت من قوتها صلاتها العضوية بالمنظمات الفلسطينية، التي تتمتع بحماية دولتيها الوصيتين.

وإلى جانب هذه الأحزاب المنظمة نظريا، نبت ما لا يحصى من الحركات الصغيرة، سواء في إطار جبهة الأحزاب، وسواء على هوامشها، لكن انتشارها اقتصر على أحد الأحياء أو إحدى المدن. ومثال ذلك تحديدا، التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، وحركة 24 أكتوبر في طرابلس، أما في بيروت، فتمثلت تلك الحركات ببضع تنظيمات أعلنت انتسابها إلى التيار

(24) Johnson, *op.cit.*, p. 141.

الناصري، كاتحاد قوى الشعب العامل، وحركة الناصريين المستقلين (المرابطون) وقوات ناصر وأنصار الثورة ونمور الزيدانية إلخ. وكانت تلك الحركات تفرض نفسها على شبكات القبضايات[25] وتتطور بطريقة متنوعة تبعا لصلاتها بالمنظمات الفلسطينية، أي بسوريا، من خلال الصاعقة. لكنها كانت تحافظ على أبعاد محصورة، باستثناء المرابطون الذين قذفت بهم إلى واجهة المسرح السياسي مجموعة من العوامل، هي النفوذ الشخصي لزعيمهم إبراهيم قليلات في التيار الناصري ولدى عامة السنة[26]، والدعم الفلسطيني الذي برره انتشارهم على مدخل الحي الذي كان يستخدم عاصمة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم جنبلاط والشيوعيين رغبة منهم في إيجاد منافسة للزعماء السنة التقليديين ولاسيما منهم صائب سلام، وانضمام عدد من الأعيان الجدد إلى صفوفهم (محامون ومثقفون). لكن تطور المرابطون بقي محصورا، لأنهم لم يتمكنوا من توحيد كامل التيار الناصري، ولأن الزعماء التقليديين حافظوا على نفوذ راسخ، كما أكد ذلك الفصل المتعلق بحكومة العسكريين. ولم ينجح المرابطون أيضا في محو سمة الميليشيا السنية التي ألصقت بهم، على رغم وجود نسبة كبيرة من الشيعة بين أعضائهم.

وفي الضواحي، تعايشت أيضا منظمات صغيرة يتميز عناصرها بانتمائهم الطائفي، مع ميليشيات الأحزاب والمقاتلين الفلسطينيين. ومثال ذلك في النبعة، حركة فتيان علي، التي اكتسب زعيمها أحمد صفوان سمعة دموية حين بدأت عمليات الخطف، فاضطر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إلى إصدار توضيح أعلن فيه أن لا صلة تربطه بهذه الحركة. ومثال ذلك أيضا حركات الأكراد في الكرنتينا والمسلخ.

وفي سياق ازدهار الميليشيات هذا، نسوق أخيرا تلك التي كانت تأتمر بالزعماء التقليديين، كصائب سلام في المصيطبة ببيروت، ورشيد كرامي في طرابلس. لكن حركة رواد الإصلاح (سلام)، وحزب التحرير العربي، الأقدم (كرامي)، لم يكونا سوى اسم أطلق على منتسبيهما الأقربين، الذين لم يشاركوا في المعارك لكنهم أضافوا عنصرا إلى عسكرة المجتمع المتفشية.

وإذا كان الخلل الذي سبق عسكرة المجتمع في المناطق المكونة من أغلبية إسلامية، استبعد على ما يبدو أي إمكانية للإنغلاق، فإنه سمح في المقابل، بحصول كثير من التجاوزات والأعمال الإستفزازية. وقد أتيح لمزايدة يسارية (لبنانية وفلسطينية) أن تتجسد على أرض المواجهات أو عبر تصرفات فاضحة. وهكذا خطفت منظمة العمل الإشتراكي الثوري ضابطا أميركيا خلال

(25) *ibid.*, pp. 178 à 182 et 184 à 186.

(26) *ibid.*, p. 83 à 85 et 183.

«الجولة الثالثة». وشهدت عملية الخطف التي انتقدها اليسار ومنظمة التحرير الفلسطينية، نهاية سعيدة. لكن الواقعة كشفت عن مدلولات مهمة. فطبيعة الفدية التي طالبت بها المنظمة المذكورة (توزيع مواد غذائية ومواد بناء على سكان الكرنتينا)، تكشف نشوة المغامرة التي كانت تميز آنذاك بعض المجموعات اليسارية. وفي سياق الأفكار نفسه، ظهرت حركة سرية أخرى هي المنظمة الإشتراكية العربية التي عرفت باعتداءاتها على منشآت عسكرية، وما لبثت أجهزة الدولة أن قضت عليها (بمساعدة من سوريا حيث كانت هذه المنظمة تسعى أيضا إلى التمركز).

لكن أشد التجاوزات خطورة بما تنطوي عليه من وجهة نظر سلبية تفوق ما عداها، كان اتساع عمليات الخطف على الهوية التي غالبا ما كانت تعقبها إعدامات تخلو من المحاكمة. ونجمت عن تلك الممارسة المطبقة أيضا في المناطق المسيحية، تأثيرات مسيئة للموقف السياسي لليسار، باعتبار أنها تشكل تناقضا فاضحا مع مطلب إلغاء الطائفية. وذلك عندما لم يكن ناشطوه أو المتعاطفون المسيحيون معه هم الضحايا. لذا تنحو ممارسة الخطف إلى التأكيد على أن الإنقسام الطائفي كان المحرك الأساس لتعبئة المجتمع في سياق شعارات تسير في اتجاه مختلف.

خلاف على الإصلاحات

لم تؤد الهدنة التي أعلنت بعد تشكيل حكومة كرامي الى وقف عملية عسكرة المجتمع، بل بالعكس، فقد بلغت تعبئة عناصر الميليشيات الشبان أوجها في تلك المرحلة. وطرحت مسألة تدريب الميليشيات علانية، عندما قتل زهاء ثلاثين من أنصار الإمام الصدر في انفجار عرضي للغم في معسكر تدريب تشرف عليه حركة فتح في بعلبك (5 تموز/ يوليو). ولتبرير تدريب أنصاره الذي كشفه ذاك الحادث، أكد الصدر أنهم ينتمون إلى حركة لم يكن وجودها معروفا حتى ذلك الحين، ومهمتها الدفاع عن جنوب لبنان، وهي **أفواج المقاومة اللبنانية** التي تشكل الأحرف الأولى من كلماتها الثلاث كلمة **أمل**[27]. لكن ذلك الحادث لم يخدع أحدا. فقد اعتبر وقوعه في السياق العام لتدريب الميليشيات. وشارك جميع المتحاربين في حركة التدريب. لكن تلك الحركة كانت الأوسع لدى الأحزاب المسيحية. وكان وجود بضعة مخيمات للتدريب متناثرة في الجبل أمرا معروفا. وكانت بلدة بكفيا، معقل آل الجميِّل، تشبه حامية عسكرية

(27) Ajami, *op.cit.*, p. 168; A.R. Norton, *Amal and the Shi'a . Struggle for the Soul of Lebanon*, Texas University Press, 1987, p. 48.

جراء اللباس العسكري الذي كان يشاهد فيها. وكانت هذه العسكرة في حد ذاتها عنصرا تصعيديا، ترافق مع اشتداد الإنقسام السياسي الذي لم تبذل حكومة «الإنقاذ الوطني» أي مسعى للتخفيف من وطأته.

وسرعان ما انكشف عجز حكومة كرامي عن اتخاذ أي تدبير جذري كفيل بترسيخ السلم الأهلي. وبغض النظر عن إعلان النيات، لم يتمكن سوى من القيام بمحاولات سطحية لتثبيت الأمن. وكان هامش المناورة المتاح له محدودا على الصعيد الدستوري، بأسبقية رئيس الجمهورية المتحد بطائفته، لذلك كانت مواقفه ومواقف وزيره كميل شمعون، تستنسخ بل وتوسع في داخل الحكومة تعثر اللعبة السياسية. لذا، لم يتوافر سبب يحول دون تفاقم التباين الوطني الحاد الذي بات حقيقة يومية، خلال فترة الهدنة، بتأثير من النقاش السياسي الذي تواصل بوتيرة ثابتة بسبب منطق الإستقطاب، بدلا من أن يشجع على طرح المشاكل بذهنية وفاقية. واستأثر بالنقاش ملف الإصلاح السياسي الذي يطالب به اليسار والزعماء المسلمون، من وجهات نظر مختلفة إنما بإلحاح مشترك. وفي هذه الحالة، لا تعتبر لفظة «نقاش» ملائمة. وكانت مسألة الإصلاحات احتلت حيزا واسعا من صفحات الصحف ولم تتجاوز أبدا حوار الطرشان، إذ ما لم يكشف عنه بقي هو العنصر الحاسم.

ووطدت الزعامة المارونية التي أعلنت ثبات «الصيغة اللبنانية» العزم على ألا تتنازل عن شيء. وقد ظهر بعض الفروقات بين ممثليها حول إمكانية تعديل الدستور أو إبقائه على حاله، لكن إرادة الحفاظ على الدستور كما هو، كانت هي السائدة، عموما، بعدما همش المنحى الذي سلكته الحرب الأهلية، لمصلحة دعاة رفض التعديل، الشخصيات المسيحية التي كانت تميل إلى القبول بتسوية مرضية جديدة، بالمعنى الفوري للكلمة.

لكن النقاش لم يتوقف على رغم رفض الموافقة على التعديل. وشكل تعيين كرامي رئيسا للحكومة، بعد فترة حكومة العسكريين، تراجعا واضحا للزعامة المارونية. واعتبر الزعماء السنة خصوصا، أنهم كسبوا نقطة لمصلحتهم. ونجم عن انسداد أفق التفاوض، تدفق لمختلف أنواع الأفكار التي اقتصرت الغاية من بعض منها على المزايدة. وتوقفت المطالبة أحيانا بـ«المشاركة». فكرامي الذي أعلن، عندما كان في المعارضة (5 أيار/ مايو)، أنه سيطرح ترشيحه إلى الإنتخابات الرئاسية في العام المقبل، كرر هذا الإعلان الذي اعتبر تحديا، وهو في سدة الحكم. كذلك أثارت شخصية كبيرة من الطائفة السنية، كثيرا من الإضطراب، بنشرها مقالة شددت فيها على القول إن المسلمين لا يستطيعون نظريا العيش تحت سلطة غير إسلامية. لكنها أوضحت أنهم، على رغم ذلك، مستعدون للحفاظ على النظام الراهن شرط إجراء تعديلات لا بد منها. ونجم عن المقالة تأثير شبيه بالتأثير الذي يحدثه التشكيك في التعايش

الإسلامي-المسيحي[28]. وحفز إصرار اليمين المسيحي على الحفاظ على الوضع الراهن، تطرف الخطاب السياسي للزعماء المسلمين، وشجع في المقابل، على انتشار عقلية المحاصرين، وقوى موقفهم الرافض. وباتت عملية الإستقطاب الطائفي بذاتها وقوده الوحيد، ولم تنج منه حتى المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية التي طرحها اليسار.

وكان موضوع إلغاء الطائفية السياسية متفشيا في النقاش العام منذ سنتين، لكنه لم يطرح بالطريقة الواضحة. وقد شمل إلغاء التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث والمقاعد النيابية وكبرى المناصب العامة، وتطور بالتنافس مع المطالبة بـ«المشاركة»، لكنه لم يكن متناقضا تمام التناقض معها. ولا بد من القول إن كثيرا من الناس كانوا يعتقدون بأن إلغاء الطائفية سيتيح للأكثرية الطائفية المقابلة (أي المسلمون) إمكانية ممارسة السلطة بلا عوائق. وهذا هو السبب الذي جعل بعض الزعماء المسلمين يبدون موافقين أحيانا على هذا الطرح. ولم يبدد إعلان برنامج جبهة الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية الذي يتزعمه جنبلاط (18 آب/ أغسطس) هذا الإلتباس بالكامل، على رغم إدراج مطلب إلغاء الطائفية السياسية في إطار أوسع لتجديد النظام السياسي، باعتباره استجابة منهجية لمطلب «المشاركة».

وقد نص مشروع اليسار الذي حمل عنوان «البرنامج المرحلي للإصلاح الديموقراطي للنظام اللبناني»، بالإضافة إلى إلغاء الطائفية السياسية، على إقرار قانون إنتخابي جديد وإعادة تحديد العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإعادة توزيع السلطات في إطار السلطة التنفيذية وإعادة تنظيم الجيش وإقرار قانون علماني يكون إختياريا لقانون الأحوال الشخصية، وأخيرا، انتخاب هيئة تأسيسية على قاعدة غير طائفية[29]. ولم تنطو هذه المطالب في حد ذاتها على عناصر مخربة. وعلى رغم صدورها عن أحزاب تقع على هامش النظام، ولأهداف ثورية في نظر البعض، كانت تقضي بإصلاح يقتصر على التحديث، وموجه، نوعا ما، إلى البورجوازية لدعوتها إلى أن تصبح بورجوازية فعلية. وبهذه الصفة، كان في إمكانه أن يشكل استجابة عقلانية أو بداية استجابة للتطور الحاصل في لبنان منذ الإستقلال. وأستأثر البرنامج مع ذلك باهتمام بعض كبار رجال الصناعة، المسيحيين والمسلمين، الذين اتصلوا بشخصيات من اليسار لمناقشته. وفي هذا الإطار العام، شكلت المطالبة بقانون إنتخابي

(28) مقالة حسين القوتلي في **السفير** 18 آب/ أغسطس 1975. وحول التفاوت بين ردود الفعل على هذه المقالة ومضمونها، انظر Benassar, *Anatomie d'une guerre*, *op.cit.*, p. 86.

(29) نص منشور في **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية، 1975-1981**، ب ت ب م، ص 7-22.

جديد ينص على الدائرة الواحدة والتصويت باللائحة، مانعا يحول دون القراءة الطائفية لإلغاء الطائفية.

وقد توج البرنامج المرحلي تحولا طويلا لليسار اللبناني، وعبر عن إدراك تبلور تدريجيا لدى زعمائه، مفاده أن التغيير الإجتماعي والسياسي كان يصطدم بالعقبة التي يشكلها النظام الطائفي. وكان أيضا ذروة مسيرة رجل هو كمال جنبلاط، بات يرى نفسه عن جدارة، على رأس حركة شعبية واسعة، ويعتبر بهذه الصفة، أن لطموحاته الشخصية أسسا راسخة دفعت به إلى الموافقة على صيغة الدائرة الإنتخابية الواحدة. وحتى يصل إلى هذه المرحلة، تنازل اليسار الماركسي الممثل بالحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، الذي كان إسهامه حاسما في بلورة النص البرنامجي، لجنبلاط عن القسم الأكبر من مسلماته من أجل تثبيت خط سياسي: وحتى لا يستعدي اليمين المسلم، وافق على ألا يصوغ برنامجا إقتصاديا وإجتماعيا. وفي المقابل، اعتزم جنبلاط على تجاوز برنامجه الأولي الذي كان ينص على المطالبة بالتكافؤ بين المسلمين والمسيحيين والتعديلات المتعلقة بـ«المشاركة» وإلغاء التوزيع الطائفي للمناصب بين المسلمين، وكان من شأن هذا التعديل أن يتيح له السعي إلى رئاسة مجلس الوزراء. وبذلك تمكن الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان من أن يرجحا الإلغاء الكامل للطائفية السياسية ويفرضا قانونا علمانيا للأحوال الشخصية يكون مع ذلك إختياريا حتى لا يسبب الإزعاج للمراجع الطائفية الإسلامية[30].

وفيما كان البرنامج المرحلي ينادي برفض الطائفية، استمد جذوره من تربة مشبعة بمسيرة الإستقطاب الطائفي. كذلك عجز اليسار عن التخلص من الإلتباسات التي كان يفرضها هذا الإستقطاب[31]. لذلك أراد التخلص منها عبر برنامج لا يعطي عن النظام الطائفي سوى مفهوم مجتزأ. ولم يتعرض البرنامج المرحلي في الواقع للقاعدة التي بنيت عليها الطائفية السياسية، أي الإستقلال القانوني للطوائف الدينية. ولم يستطع الطابع الإختياري للقانون العلماني للأحوال الشخصية أن يخلخل هذه القاعدة إلا على المدى البعيد. إذذاك طالب حزب الكتائب بعلمانية شاملة. وكان هذا التعبير في الواقع مغايرا للمألوف في الحالة اللبنانية، كما أثبت ذلك إدمون رباط. وكان هذا الطرح جداليا في الأساس، لأن حزب الكتائب لم يظهر أي استعداد خاص للإعتراض على النظام الطائفي، وكذلك حلفاؤه في الرهبانية اللبنانية المارونية. وهذا لا يمنع من القول إن النقد قد وضع الإصبع على عيب أساسي كبير في مشروع

(30) Traboulsi, *op.cit.*, p. 500.

(31) محسن إبراهيم، **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، بيروت، 1983، ص 28-32.

اليسار[32]. ولا يعني هذا النقد الذاتي بالتأكيد الإمتناع عن نقد الزعماء المسلمين الذين كان القسم الأكبر من البرنامج موجها ضدهم. لكن تبين أن مشروع اليسار، كان، كنتيجة طبيعية، أكثر اهتماما بالخطابات الطائفية. والمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية، وبزيادة دور المسلمين، تحولت إذذاك، في نظر قسم كبير من المسيحيين، تهديدا بجعلهم يشبهون «الأقباط»[33]. وحيال تصريحات كرامي المتعلقة بترشيحه إلى الرئاسة، كان في استطاعة الزعامة المارونية تهيئة قاعدة لا تطلب إلا الإستماع إليها تقول إن حلقة الخصوم تنطوي على تهديد جذري للوجود السياسي للمسيحيين الذين تشكل الرئاسة متراسهم الأخير ورمزهم في الوقت نفسه.

في أي حال، وصل البرنامج المرحلي متأخرا جدا. وقد أعد في أعقاب المعارك التي نقلت الحرب إلى قلب المجتمع، واعتبر بالضرورة مشروعا لأحد الأطراف المتحاربة، على رغم تصديره بتوطئة توصي برفض العنف. خصوصا أنه اصطدم، حتى قبل أن يبصر النور، بالرفض القاطع الذي رفعته الزعامة المارونية إلى مستوى العقيدة.

سواء كان النظام السياسي اللبناني يحتاج إلى إصلاح أم لا، فإن ذلك لم يكن واضحا تمام الوضوح، لأن المعارك نزعت من الدولة كامل جوهرها. ووحدها الزعامة المارونية رفضت القبول بهذه الضرورة الملحة. ووحدها مع ذلك كانت قادرة على الموافقة. وفي وقت كان اندلاع المعارك يؤكد الحاجة الملحة إلى إجراء الإصلاح، كانت المعارك تستبعد أيضا تلك الإمكانية. وتبين أن تشكيل الحكومة لم يؤد إلا إلى تعليق الحرب، وتعميق الإنقسامات التي قادت إليها، فتفشى بالتالي الشعور بالتآكل الحتمي لفرص السلام.

---

[32] حول مشكلة العلمنة الزائفة Edmond Rabbath, *La Formation historique* ..., p. 636 وحول النظام الطائفي «ككل غير قابل للقسمة»، p. 616.

[33] حسب تعبير وليد الخالدي Walid Khalidi *(coptification)*, *op.cit.*, p. 69.

الفصل السادس

نحو الحرب الشاملة

(أيلول - كانون الأول 1975)

بينما كانت التناقضات تشتد في لبنان، كان الشرق الأوسط مسرحا لحركة ديبلوماسية كثيفة، ترافقت مع الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق ثان لفصل القوات في سيناء، وبطريقة غير مباشرة مع المحاولات السورية لإقامة توازن سياسي على الجبهة الشرقية. وتظهر في هذا المجال مفارقة جلية بين «لبننة» متزايدة لرهانات النقاش السياسي - والمواجهات اللاحقة - وبين تأثر الأحداث في لبنان بالتطورات الإقليمية. ولم تتوافر بالتأكيد صلة تلقائية بين اتفاق فصل القوات في سيناء (الأول من أيلول/ سبتمبر 1975) واستئناف المعارك التي سبقته بثمانية أيام. لكن الوضع الإقليمي برمته كان على بينة من ذلك التطور.

استمرار التصعيد وتقطّعه

«الجولة الرابعة»

ما اتفق على تسميته مسبقا «الجولة الرابعة» قد بدأت في الأطراف أواخر شهر آب/ أغسطس. لكن سرعان ما لم يعد ترقيم دورات المواجهات مقبولا، وبدأت الصحف مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، تتحدث عن حرب. وتقع نقطة انطلاق هذه المرحلة الجديدة من العنف، في عاصمة البقاع، مدينة زحلة المسيحية المحاطة بقرى إسلامية. وفي أعقاب سلسلة من الأحداث، اندلعت اشتباكات مسلحة حول المدينة في 24 آب/ أغسطس، ما لبثت أن تحولت معارك حقيقية تخللها تبادل للقصف المدفعي، من 28 آب/ أغسطس إلى 2 أيلول/ سبتمبر. وحصلت عمليات خطف طائفية على نطاق واسع، وبصورة عامة، باتت زحلة واحدة من أبرز بؤر المواجهات، حتى لو عاد الهدوء إليها على الفور. وعلى رغم تعذر الإستبعاد التام لفرضية

المؤامرة في هذه الحالة الخاصة، أثبتت المواجهات في زحلة مدى الرسوخ المستمر للإنقسام الطائفي ميدانيا. وسيؤكد على ذلك أيضا انتقال التوتر إلى شمال لبنان، في اليوم نفسه الذي شهد عودة الهدوء إلى زحلة. وكانت مواجهات الربيع رسمت خطوط الجبهات على مرتفعات طرابلس، من ناحية زغرتا. وابتداء من الثاني من أيلول/ سبتمبر، ظهرت تلك الجبهات من جديد لتترسخ بصورة دائمة هذه المرة. واستخدم القصف المدفعي في الإشتباكات التي استمرت بضعة أيام. وفي أعقاب اتفاق على وقف إطلاق النار لم يصمد، استؤنفت المعارك في المنطقة على نطاق أوسع، على إثر عملية القتل الجماعي لـ13 طرابلسيا خطفهم على الطريق الساحلية عناصر ميليشيا من زغرتا في 7 أيلول/ سبتمبر. وانتقاما لقتل الطرابلسيين، فجر في اليوم التالي، معظم المؤسسات التجارية التي يملكها زغرتاويون في طرابلس.

وانطوت المواجهة بين طرابلس وزغرتا على أهمية تفوق بكثير أهمية الأحداث التي وقعت في البقاع: فزغرتا هي معقل رئيس الجمهورية، وطرابلس هي مدينة رئيس الحكومة. وقد زعزع هذا الوضع مكانة رئيس الحكومة. وأطلقت الجموع عنان سخريتها منه بعد التجاوزات التي ارتكبها عناصر ميليشيا زغرتاويون ضد الطرابلسيين. وسرعان ما أبدى كرامي مزيدا من الإستعداد للموافقة على الإستعانة بالجيش. وفي محاولة أخيرة لمنع انتشار المعارك، قررت الحكومة في 10 أيلول/ سبتمبر، السماح بتدخل الجيش، إنما على نطاق محدود. وقبل ذلك، تمكن كرامي من استبدال قائد الجيش، مثيرا بذلك دهشة جميع خصوم الطرف الماروني، الذين طالبوا منذ اندلاع أحداث صيدا، باستقالة العماد غانم الذي خلفه العماد حنا سعيد. واتخذ الجيش الذي عهدت إليه فقط مهمة الفصل بين المتحاربين، مراكز في اليوم نفسه في منطقة عازلة بين طرابلس وزغرتا. لكن انتشاره لم يحدث تأثيرا حاسما. ودارت بعد يومين، اشتباكات بينه وبين ميليشيا حركة 24 أكتوبر الطرابلسية. وحتى ينتقموا لرفقائهم الذين قتلوا، خطف عناصر ميليشيا هذه الحركة في 16 أيلول/ سبتمبر، 35 من عناصر الشرطة و9 جنود، وكان خطفهم مؤشرا لتراجع غير منظور في سلطة المؤسسة العسكرية. وفي تلك المرحلة، استعصت ديناميكية المواجهة على أي معالجات فاقتصرت على الجوانب التقنية، كالفصل بين القوات، على سبيل المثال. وكذلك بدت سريعة العطب الهدنة التي أعقبت وقف إطلاق النار في 17 أيلول/ سبتمبر، فالتوتر انتقل في هذا الوقت، إلى العاصمة، هذه المرة.

الحرب في وسط المدينة

وفي أعقاب هذا التصعيد غير المباشر، عادت الحرب إلى بيروت، وبطريقة جذرية. وستستقر من الآن فصاعدا في قلب المدينة، بوسط العاصمة، المكان المميز للمبادلات التجارية، الذي أقفر

تدريجيا وسيعطي صورة دائمة عن الإنفصال، لسنوات طويلة. وقد بدأ تدهور الوضع حسب معايير «جولات» الربيع. فاندلعت أحداث في 13 أيلول/ سبتمبر في الضاحية، بين الدكوانة وتل الزعتر. واحتدمت المواجهات تدريجيا، لتمتد بعد ثلاثة أيام، إلى معظم أحياء الضواحي ولاسيما منها عين الرمانة والشياح. وتخطت الحرب نقطة حاسمة ليل 17-18 أيلول/ سبتمبر عندما بلغت الوسط التجاري في بيروت.

ولم يكن الإنفجار الذي بلغ وسط المدينة المآل الطبيعي لعملية انتشار العنف تدريجيا. فقد كان الصاعق الذي أشعله، سياسيا بامتياز، وخيار الإنفصال نتيجة اختمار بطيء، بدأ بالمسألة الخلافية على تدخل الجيش الذي اعتبره البعض علاجا ناجعا، فأصبح السبب – أو الذريعة – لبلوغ التصعيد أقصاه. فعلى رغم استبدال العماد غانم، لم يحظ تدخل الجيش في طرابلس بالإجماع. ففي حين وافق عليه الرؤساء الروحيون للطائفتين السنية والشيعية والزعماء السنة التقليديون، انتقدته احزاب اليسار التي كانت تعتبر أن تغيير قائده لا يكفي لضمان حياد الجيش. وبناء على طلب ملح من كرامي، تخلت عن الدعوة إلى الإضراب الذي كان مقررا في 15 أيلول/ سبتمبر. أما حزب الكتائب، فكان يمارس ضغوطا مضادة من أجل تدخل الجيش في بيروت، وإلا فأنه سيضطر، كما قال، إلى «إعادة النظر في موقفه» (16 أيلول/ سبتمبر). وسرعان ما نقل هذا التهديد الذي بالكاد كان مبطنا، إلى حيز التنفيذ، حين تبين أن اجتماع مجلس الوزراء في 17 أيلول/ سبتمبر لم يتوصل إلى أي قرار في هذا الشأن. وبعد ساعات، نقلت الميليشيا الكتائبية في الليل الحرب إلى قلب بيروت[1].

وخلال الهجوم الذي شنه عناصر الميليشيا الكتائبيون على وسط المدينة، أحرقت الأسواق الشعبية الصغيرة: سوق النورية وسوق أبو النصر وسوق سرسق. وردا على ذلك، أضرمت الميليشيات اليسارية النار في سوق الطويلة، أبرز الشوارع التجارية في وسط المدينة. وتعرض إذذاك قسم كبير من وسط المدينة للنهب والسلب. ولم يصمد وقف لإطلاق النار أعلن في 20 أيلول/ سبتمبر بوساطة سورية جديدة. واستؤنفت المواجهات في وسط المدينة وجبهات الضاحية، وفي زحلة ومنطقة الدامور. ولم يستتب الهدوء إلا في 24 أيلول/ سبتمبر، على إثر تشكيل لجنة وطنية للحوار، نتيجة وساطة سورية جديدة، قام بها خدام والشهابي. كذلك لم تستمر الهدنة أكثر من 24 ساعة.

وانزلقت اللجنة في نقاشات عقيمة حتى قبل أن تبدأ في مناقشة الإصلاحات وكرست الجزء الأكبر من أولى اجتماعاتها (25 و29 و30 أيلول/ سبتمبر، و2 تشرين الأول/ أكتوبر)

(1) Salibi, *Crossroads. op.cit.*, pp. 126-127.

للمسائل الأمنية لكنها لم تحرز أي تقدم. وانتهك وقف إطلاق النار ابتداء من 26 أيلول/ سبتمبر، وكذلك بعد أربعة أيام، مترافقا مع كثير من عمليات الخطف المتبادل.

والمعارك التي استؤنفت في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، احتدمت بعد أسبوع، على إثر الإحتفالات بانتهاء شهر رمضان. وامتدت إلى طرابلس، حيث تسبب تدخل للجيش بانقسامات بين العسكريين. وأعلن وقف جديد لإطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر في أعقاب لقاء بين شمعون وعرفات الذي تعهد، بناء على طلب من الرئيس السوري، بالإشراف شخصيا على إزالة السواتر التي أقامها الجانب الفلسطيني - التقدمي.

معركة الفنادق الكبرى

لم يستمر الهدوء النسبي جدا، عشرة أيام، على رغم إزالة بعض السواتر. واستؤنفت المعارك على نطاق واسع، ابتداء من 20 تشرين الأول/ أكتوبر في بيروت والشمال جزئيا، على إثر تعثر سياسي واجهته لجنة الحوار الوطني. وفي العاصمة، امتدت جبهات وسط المدينة إلى منفذي شارعي بشارة الخوري وطريق الشام الأساسيين المؤديين إليه من جهة الجنوب (22 تشرين الأول/ أكتوبر). وبلغت المعارك أيضا أبواب شارع الحمرا الذي حاول الكتائبيون التسلل زحفا في اتجاهه، مستفيدين من الهدنة السابقة، عبر شارع القنطاري المجاور، الملاصق هو نفسه لوسط المدينة (من جهة الغرب). وقد أخرجهم منه عناصر الميليشيات اليسارية، في أعقاب معركة بالغة الضراوة. فبدأت عندئذ معركة الفنادق الكبرى. وخسر عناصر الميليشيا الكتائبية مواقعهم في حي القنطاري، فتراجعوا إلى جهة البحر، وتحصنوا في الفنادق الأربعة الكبرى: السان جورج Saint-Georges والهوليداي إن Holiday Inn وفينيسيا Phoenicia والهيلتون Hilton (الذي كان قيد البناء)، وحول مقر دائرتهم الرابعة في حي وادي بو جميل الذي يؤدي إلى باب ادريس في وسط المدينة. أما المرابطون، فاستولوا على برج المر غير المكتمل بناؤه، والمواجه لفندق الهوليداي إن (26 طابقا)، والذي يشرف من طوابقه الـ 32، على قسم كبير من العاصمة. وأسفرت المعارك العنيفة جدا التي دارت رحاها في هذا القطاع، عن تدمير الفنادق الكبرى، لكنها لم تمنع استمرار المواجهة بين الهوليداي إن وبرج المر طوال الأشهر المقبلة.

ولم تتوقف المعارك على رغم إعلان وقف لإطلاق النار (26 تشرين الأول/ أكتوبر)، بل اندلعت في 27 تشرين الأول/ أكتوبر، معارك عنيفة في زحلة. وفي جنوب بيروت، حصل تبادل للقصف المدفعي بين بلدتي الناعمة والدامور المسيحيتين، وبلدة حارة الناعمة الإسلامية. وفي هذه الأثناء، كانت كل الجبهات في الضاحية، مشتعلة. واندلعت النيران في عدد كبير من المصانع في المنطقة الصناعية بالمكلس المجاورة لتل الزعتر.

وفي وسط المدينة أيضا، لم تخف حدة التوتر. وفي 28 تشرين الأول/ أكتوبر، أطلق مسلحون نيران رشاشاتهم على مقر مجلس النواب لدى وصول النواب لحضور الجلسة، فقتل شخصان، أحدهما مرافق بيار الجميّل. وتلك كانت المحاولة الأخيرة لعقد جلسة لمجلس النواب في مقره بساحة النجمة في وسط المدينة.

إذذاك عمد رئيس الوزراء إلى اتخاذ قرار بالغ الأهمية، فأعلن إنشاء لجنة أمنية تنعقد بصورة دائمة في السرايا الحكومي، وتضم خمسة من أعضاء الحكومة الستة (كرامي وشمعون وعسيران وتويني وتقلا)، وخمس شخصيات أخرى هي جنبلاط واليافي وسلام والجميّل وإده. وأقام اثنان فقط من الوزراء في السرايا مع كرامي الذي أعلن عزمه على البقاء فيها معتكفا حتى توقف المعارك. وأعلن أخيرا وقف لإطلاق النار في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، وتراجعت حدة المعارك، فخرج كرامي من اعتكافه الطوعي. وترسخ وقف إطلاق النار بعد يومين، على إثر تشكيل لجنة التنسيق العليا التي كانت تضم مندوبين عن كافة الأحزاب والتنظيمات. وعهد بتأمين حماية الطرق الدولية إلى الجيش الذي كان يتولى حراسة المقرات الرسمية. وبقرار اتخذه كرامي بصفته وزيرا للدفاع، فصل 300 جندي أيضا ووضعوا في تصرف قائد شرطة بيروت.

وفي الأيام التالية، أزيل فعليا بعض السواتر، ثم عرقلت تطبيع الوضع في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، قضية إفراغ شحنة من الأسلحة المرسلة إلى الميليشيات المسيحية قبالة مجمع أكوامارينا البحري في خليج جونية. وأكد الجيش الذي طلب منه كرامي تفتيش السفينة، أن شحنتها مؤلفة من مواد غذائية. لكن كرامي أرسل إلى المرفأ، دورية مشتركة لبنانية - فلسطينية، لإجراء عملية تفتيش ثانية، فمنعتها الميليشيات المسيحية من الوصول إلى رصيف المرفأ، عندئذ طلب من الجيش التدخل، لكن طلبه لم ينفذ. فاتهم العماد حنا سعيد بالكذب والجيش بالإمتناع عن تنفيذ أوامره، وعلق نشاطاته الرسمية إحتجاجا، ولوح بالإستقالة.

وقد أججت قضية الأكوامارينا التوتر، فاستؤنفت المعارك تدريجيا في بيروت والشمال، مترافقة مع عمليات الخطف التي باتت مألوفة، على رغم وساطة بدأها مندوب الفاتيكان، المونسنيور برتولي Mgr. Bertoli (من 9 إلى 16 تشرين الثاني/ نوفمبر). واستمرت عمليا حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بكثافة متفاوتة، حسب الأيام وبعض فترات الهدوء القصيرة. وشاركت كافة الجبهات في المعارك التي لم تسفر عن تغييرات ميدانية. وفي أعقاب وساطة ثانية، طلب الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d Estaing، من رئيس الوزراء السابق موريس كوف دو مورفيل Maurice Couve de Murville والوزير السابق جورج غورس Georges Gorse، القيام بها، استتب الهدوء ابتداء من 29

تشرين الثاني/ نوفمبر. إلا أن عمليات خطف واشتباكات في طرابلس وزحلة وبعلبك، مزقت سكينته، وهو، في أي حال، لم يستمر أكثر من أسبوع.

«السبت الأسود»

منذ اندلاع المعارك في أيلول/ سبتمبر، تمددت الحرب تدريجيا إلى وسط المدينة. إلا أن الحياة كانت تستأنف فيه، كلما عاد الهدوء، في الأماكن التي لم تدمر أو تحرق، على الأقل. وهذا ما حصل يوم السبت في السادس من أيلول/ سبتمبر، الذي كان يفترض أن يسجل تحولا في تطور الأزمة السياسية. فبيار الجميّل كان سيزور دمشق على رأس وفد كبير. وفجأة، دب الذعر قبل الظهر في شوارع بيروت. فقد انتشر عناصر الميليشيا الكتائبية في شوارع وسط المدينة، وخطفوا، انتقاما لأربعة من رفقائهم، عثر عليهم قتلى فجرا، عشرات المسلمين، وقاموا بعمليات قتل عشوائية، طاولت العمال المسلمين في حرم المرفأ. ووصل الكتائبيون حتى إلى مداخل الأحياء الإسلامية (الباشوراء) وأطلقوا النار على المارة. وتضاف هذه الأعمال، إلى عمليات خطف استهدفت في الأحياء المسيحية مسلمين كانوا مارين فيها في ذلك اليوم الذي كان يفترض أنه هادىء. وحيال جنون العنف ذاك، أطلقت الإذاعة الرسمية نداءات دعت فيها الناس إلى تجنب التجول. وتفاوتت حصيلة ذاك الجنون المعروف باسم «السبت الاسود» ما بين 200 و300 قتيل ومفقود (منهم بعض المسيحيين الذين قتلوا عن طريق الخطأ).

وكان الرد على السبت الأسود معتدلا. وإذا ما دققنا في عمليات الخطف التي نفذت وفق المعيار المألوف وما يتخطاه قليلا، نلاحظ أن المسيحيين لم يتعرضوا «لموجات انتقام» جماعية. فقد سارعت المقاومة الفلسطينية وأحزاب اليسار إلى بذل جهود كبيرة لمنع حصول ردود فعل مماثلة. وكان اليسار ينوي الإستفادة، بطريقة أخرى، من العار الذي لحق بحزب الكتائب، على رغم معارضة البعث الموالي لسوريا والصاعقة اللذين كانا يلتزمان بالسياسة السورية الجديدة حيال الكتائب. لذلك شن هجوما واسعا في 8 كانون الأول/ ديسمبر، في وسط المدينة ومنطقة الفنادق الكبرى. وكانت جبهات الضاحية اشتعلت في اليوم السابق، واندلعت معارك في الشمال بين طرابلس وزغرتا وكذلك حول زحلة. ووقعت حوادث أيضا في ضواحي عاليه على طريق الشام، حيث حصل استفزاز طائفي قبل أيام من السبت الأسود، لدى حرق شحنة من نسخ القرآن الكريم كانت مرسلة إلى السعودية. لذلك بلغت المواجهات مداها الأقصى، ولن تتوقف عمليا حتى 22 كانون الثاني/ يناير.

وتميز الهجوم الذي شنه المقاتلون التقدميون والفلسطينيون، ببدايته السريعة في منطقة الفنادق الكبرى. ومنذ اليوم الأول، طوقوا حي وادي بو جميل وحاصروا مقر المنطقة

الكتائبية الرابعة، ونتيجة هجوم شنوه من ناحية عين المريسة، أخرجوا الكتائبيين من فندقي السان جورج وفينيسيا. وكان الموقع الكتائبي في فندق الهوليداي إن على وشك أن يعزل. لكن وحدات من الجيش والشرطة، تحركت على إثر ضغوط مارسها شمعون، وفصلت بين المقاتلين واحتلت فندق فينيسيا. واضطر مقاتلو اليسار في مرحلة أولى إلى التخلي عن وادي بو جميل، ثم استعادوا، ليل 10-11 كانون الأول/ ديسمبر مواقع الجيش في منطقة الفنادق الكبرى. وفتحت في هذا الوقت جبهة جديدة في انطلياس بالضاحية الشمالية لبيروت. فقد احتل الكتائبيون، بعد بضعة اشتباكات، حي حارة الغوارنة (11 كانون الأول/ ديسمبر) وطردوا أو اعتقلوا سكانه المسلمين الذين يعدون بالمئات، بسبب انتماءاتهم اليسارية. وتلك كانت أول عملية تهجير للناس منذ اندلاع المعارك.

وبعدما استعادت مواقع الجيش في منطقة الفنادق الكبرى، وافقت الأحزاب اليسارية التي كانت قد قررت تعليق مشاركتها في اللجنة العليا للتنسيق، على العودة عن هذا القرار، بإيعاز من منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتعرض لضغوط سورية في هذا الشأن. لكن وقف إطلاق النار الذي أعلن في 11 كانون الأول/ ديسمبر في ختام اجتماع لهذه اللجنة لم يسفر عن نتيجة ملموسة. فلم تتوقف المعارك. وكانت قليلة فائدة وقف ثان لإطلاق النار أبرم بعد أربعة أيام، حتى لو لم يتقيد به المقاتلون كثيرا. ففي اليوم التالي لإعلانه، قام عناصر ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار بعملية تهجير جديدة - دائما على صعيد ضيق - بعدما احتلوا قرية سبنيه الإسلامية الصغيرة، الواقعة في ضواحي بعبدا، وطردوا سكانها الـ 450. وازداد الوضع تدهورا، على إثر اغتيال محافظ الشمال المؤيد لجنبلاط. وفي صورة عامة، بقي الوضع متوترا حتى نهاية السنة. واستمر تبادل القصف المدفعي وعمليات الخطف متقطعا، فيما كانت البلاد تشهد تصلبا سياسيا سيتسبب، ابتداء من مستهل السنة الجديدة، في تصعيد جديد.

بطلان التسويات

بلغت البلاد مرحلة شديدة الخطورة فور استئناف المعارك في العاصمة. فتحول وسط المدينة، المكان التقليدي للتلاقي والمبادلات التجارية، ساحة معركة، كان إيذانا بانتهاء التعايش الإسلامي - المسيحي، كما عرفه اللبنانيون حتى تلك اللحظة. وكذلك ذهبت أدراج الرياح محاولات المصالحة، حتى عندما كانت تكتسب أهمية استثنائية كتلك التي ميزت لجنة الحوار الوطني، التي كانت نوعا من هيئة تأسيسية صغيرة، شكلت بوساطة سورية، بعد تدمير الأسواق القديمة (24 أيلول/ سبتمبر).

لجنة الحوار الوطني

شكلت لجنة الحوار الوطني التي كانت مهمتها اقتراح برنامج إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، تمهيدا لإجراء مصالحة وطنية، مبادرة بحجم الأزمة. إلا أنها لم تتوصل إلى أي نتيجة ملموسة، إذ غرقت فور مباشرة أعمالها، في مناقشات عقيمة.

وخضع تشكيل اللجنة لمعيارين، أولها التوازن الطائفي التقليدي. فمن مجموع أعضائها العشرين، ضمت أربعة من الموارنة وأربعة من السنة وأربعة من الشيعة وثلاثة من الروم الأرثوذوكس واثنين من الدروز وممثلا عن الأرمن. أما المعيار الثاني، فشدد على ضرورة تمثيل جميع الأطراف السياسيين، مباشرة أو غير مباشرة، بمن فيهم أولئك غير المشاركين في الحرب. فكانت النتيجة جلوس قادة أطراف النزاع، الجميِّل وشمعون وجنبلاط، إلى جوار شخصيات تقليدية لم تكن على تماس مباشر بالأحداث (إده وكرامي وسلام والأسعد)، وشخصيات تفوق قيمتها الفكرية وزنها السياسي، كالعلامة الدستوري الكبير والمؤرخ أدمون رباط والقانوني حسن عواضة المقرب من الحزب الشيوعي اللبناني. أما الوسطاء فتمثلوا بالأمين القطري لحزب البعث العربي الإشتراكي في لبنان (موال لسوريا) عاصم قانصوه[2].

وعلى رغم الثغر التي اعترت تشكيلها، كان يمكن هذه اللجنة أن تكون الإطار الملائم للتفاوض. لكنها لم تكن كذلك، لأن كبار أطراف النزاع لم يوافقوا على تشكيلتها إلا على مضض. واعتبر اليسار الذي وافق على أن يتمثل فيها، أن برنامجه وحده هو الصالح. ووافق حزب الكتائب أيضا على المشاركة في اللجنة، لكنه اعترض على صفتها التمثيلية وعلى صلاحياتها. وأنكر عليها الحق في مناقشة مسألة إعادة النظر في الدستور والميثاق الوطني، وطرح شرطا أوليا قضى بإعادة الأمور إلى نصابها.

وكرست لجنة الحوار الوطني، مع ذلك، القسم الأكبر من اجتماعاتها الأربعة (من 25 أيلول/ سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/ أكتوبر) للمسائل الأمنية، لكنها لم تسفر عن نتيجة، لأن المعارك استؤنفت على نطاق واسع في مستهل تشرين الأول/ أكتوبر. وفي الإجتماع الخامس فقط (14 تشرين الأول/ أكتوبر)، ناقشت اللجنة مسألة الإصلاحات، التي اقتصرت نتيجتها

(2) الأعضاء العشرون للجنة الحوار الوطني هم: رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي ونجيب قرانوح (سُنَّة)، وكميل شمعون وبيار الجميِّل وريمون إده ورينيه معوَّض (موارنة)، وكامل الأسعد وعاصم قانصوه ورضا وحيد وحسن عواضة (شيعة)، وغسان تويني والياس سابا وعباس خلف (روم أرثوذوكس) وكمال جنبلاط ومجيد إرسلان (دروز) وفيليب تقلا (روم كاثوليك) وخاتشيك بابكيان (أرمن) وإدمون رباط (أقليات، سريان أرثوذوكس).

على تشكيل ثلاث لجان فرعية لدرس الإصلاحات السياسية والاجتماعية والإقتصادية المقترحة. وفي أي حال، كانت أعمال اللجنة رهنا بوتيرة تصعيد المعارك. وتسبب في التصعيد الذي حصل في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، حزب الكتائب رغبة منه في نسف تلك الأعمال حين طرحت في نهاية المطاف مسألة الدستور.

وقد حمل استئناف المعارك (أواخر تشرين الأول/ أكتوبر) الجهود السياسية على تركيز الإهتمام بالوضع الأمني. وأخذ كرامي علما بفشل لجنة الحوار الوطني عندما أعلن بمبادرة منه، تشكيل لجنة أمنية تعقد اجتماعات مفتوحة في السرايا الحكومي. لكن وزيرين فقط من الشخصيات التسع التي اختيرت، أقاما في السرايا مع كرامي، الذي حاول في وقت لاحق إحياء لجنة الحوار الوطني، لكن جهوده لم تتكلل بالنجاح، لأن جلساتها قد توقفت. إلا أن اللجنة الفرعية للإصلاحات السياسية اجتمعت في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، إنما في غياب بيار الجميِّل وأعضاء آخرين في اللجنة الوطنية، واقترحت إلغاء المادة 95 من الدستور والمادة 96 من قانون المناصب العامة (اللتين تنصان على توزيع طائفي في مجلس النواب والإدارة). ورفض هذه الإقتراحات حزب الكتائب (14 تشرين الثاني/ نوفمبر)، الذي طالب بعلمانية شاملة، وجدد اعتراضه على أهلية لجنة الحوار الوطني في هذا المجال. لكن اليسار حاول أن يعطي ضمانات حول الوجود الفلسطيني لتخفيف معارضة الجانب المسيحي. فقد اقترح كمال جنبلاط في لجنة الحوار الوطني أن يأخذ على عاتقه مسؤولية مراقبة الوجود الفلسطيني، في سياق الدور الذي اضطلع به في 1969[3]. لكن هذه الدوامة لم تعد تكتفي بالضمانات، على رغم تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بألا تظهر في الخطوط الأمامية، وبالاضطلاع بدور تصالحي، من خلال المشاركة في دوريات مشتركة مع قوى الأمن اللبنانية لفرض احترام اتفاقات وقف إطلاق النار التي كانت تنتهك فور عقدها. وفي هذا الوقت، كان اليسار والمقاومة الفلسطينية، يستخفان بقرار المعسكر المسيحي الذي تشهد عليه الإتصالات المعقودة مع إسرائيل في هذه الفترة[4]. فرفض تقسيم لبنان والموافقة المبدئية على تطوير «الصيغة اللبنانية»، اللذان أعلنا عشية تشكيل لجنة الحوار الوطني في 23 أيلول/ سبتمبر، خلال اجتماع موسع للشخصيات السياسية والدينية للطائفة المارونية في مقر البطريركية، واللذان أعيد تأكيدهما في الأسابيع اللاحقة، كانا يتناقضان عمليا مع خيارات قادة الأحزاب المقاتلة.

(3) تأكيدات محسن إبراهيم، م.س.ذ.، ص 42-41، أيدها مختلف المصادر.

(4) Yair Evron, *War and Intrevention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987, pp. 42-43.

شلل السلطة

بتجنبها ضرورة التوصل إلى حل أساسي، كانت الزعامة المارونية تعتزم حصر النقاش بمسألة بسط النظام واستتباب الأمن. وكان طلب تدخل الجيش المطروح باستمرار، يصطدم مع ذلك بعقبة أخرى تمثلت برئيس الوزراء رشيد كرامي الذي كان يعتبر أن هذا العلاج لا يمكن إلا أن ينقل الوضع من سيء إلى أسوأ. وكانت الحكومة تواجه، جراء ذلك، انقساما خطيرا، حمل كلا من كرامي وشمعون على التهديد بالإستقالة، إبان المعارك التي اندلعت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، إذا تدخل الجيش في العاصمة، كما كان كرامي يقول، وإذا لم يتدخل، كما كان شمعون يرد.

ولم يتوقف هذا الخلاف، ولا الجدل الذي كان يغذيه في موضوع الإستعانة بالجيش. وعندما استدعى كرامي لجنة من عشر شخصيات إلى السرايا للإعتكاف فيها حتى التوصل إلى حل، كان شمعون هو الذي رفض رفضا قاطعا، بحجة استحالة التوصل إلى حل بسبب التسيب الأمني، وطرح تدخل الجيش شرطا مسبقا. لكن الأخطر تمثل في إقامة وزير الداخلية في القصر الجمهوري، مكرسا بذلك الإنقسام الفعلي للحكومة. وإذا كان تشكيل لجنة التنسيق العليا التي تضم مندوبين عن جميع الأحزاب، أسفر عن التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فإن انقسام الحكومة قد استمر. وتجلى الإنقسام من جديد في قضية سفينة الأكوامارينا Aquamarina التي حملت كرامي على الإعتكاف احتجاجا على تصرف الجيش. وراودته من جديد فكرة الإستقالة، ظنا منه أنه بذلك يحمل فرنجية على القيام بالخطوة نفسها.

وساد الإعتقاد لدى شريحة من الرأي العام لم تكن قد انحازت بعد، أثناء حرق الأسواق القديمة، بأن تبعة تدهور الوضع تقع على عاتق الموقف الذي اتخذه رئيس الجمهورية. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر، طالب إده وسلام، اللذان كانا الحليفين المباشرين لرئيس الوزراء، باستقالة الرئيس(5). وكررا مطلبهما هذا مرات عدة في الخريف. وما أثار الإستغراب، هو أن اليسار لم يتبن هذا المطلب، مكتفيا بتوجيه النقد إلى موقف الجيش. وكذلك كرس موفد الفاتيكان الكاردينال باولو برتولي، الذي قام بوساطة في بيروت من 9 إلى 16 تشرين الثاني/ نوفمبر، جزءا كبيرا من مهمته لإقناع فرنجية بتعديل رفضه البحث عن حل وفاقي. ونتيجة هذه الجهود، وافق فرنجية على البحث في مسألة الإصلاحات السياسية في مجلس الوزراء. وعقد المجلس لهذه الغاية اجتماعين استثنائيين (12 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر). وفي الإجتماع الثاني، اقترح كرامي إدخال تعديلات على تفسير النصوص الدستورية ولاسيما

(5) Salibi, *op.cit.*, p. 134.

منها الإلغاء الشامل للطائفية في المناصب العامة والمناصفة في مجلس النواب. وكلف مجلس الوزراء رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء درس المشروع المطروح الذي لم يحصل مع ذلك على موافقة اليسار. وفي هذا الوقت، اشتدت المعارك التي استؤنفت على كافة الجبهات منذ 12 تشرين الثاني/ نوفمبر. ولم يكن الشلل الذي أصاب الحكومة سوى أمر طارىء.

أما الموفدان الفرنسيان موريس كوف دو مورفيل وجورج غورس، اللذان وصلا إلى بيروت في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، فوجها جهودهما إلى إعادة العلاقات الطبيعية بين فرنجية وكرامي. وعلى إثر هذه الوساطة التي تخللها تصعيد عسكري بدأته الميليشيات المسيحية ولاسيما منها المنبثقة من حزب الوطنيين الأحرار(6)، لاح أمل في الأفق. ففي أعقاب اجتماع لمجلس الوزراء، وجه فرنجية وكرامي في رسالتين منفصلتين بثهما التلفزيون، نداء إلى المصالحة الوطنية وإلى وقف المعارك. وذلك كان التدخل الأول العلني للرئيس منذ بداية الحرب.

لكن السبت الأسود سيبدد، موقتا، هذه الآمال. لأن حدثا آخر وقع في اليوم نفسه، وقد يكون مرتبطا إلى حد ما بالأعمال الوحشية (نظرية المؤامرة)، ستنجم عنه نتائج دائمة. وهو زيارة بيار الجميّل إلى دمشق التي فاوض في شأنها كوف دو مورفيل في ختام مهمته ببيروت، وتوجهه إلى العاصمة السورية(7). وكان ذلك الحدث بداية مرحلة جديدة للسياسة السورية التي كان انتابها شعور بأنها باتت عاجزة عن القيام بوساطتها. وابتداء من منتصف كانون الأول/ ديسمبر، حاولت سوريا بالفعل، القيام بتدخل سياسي جديد لإنهاء المعارك التي اندلعت بعد السبت الأسود.

التدخل السوري

وكان التدخل السوري لدى استئناف المعارك في أيلول/ سبتمبر، أسرع مما كان في الربيع. ففور تمدد الحرب إلى وسط بيروت (ليل 17-18 أيلول/ سبتمبر)، اجتمع الرئيس الأسد بالمسؤولين الثلاثة الذين قاموا بوساطة في بيروت، وهم وزير الخارجية عبد الحليم خدام ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي وقائد القوى الجوية اللواء ناجي جميل (الذي كان الأهم بين هؤلاء الثلاثة في التراتبية شبه الرسمية للنظام). وستنصرف هذه المجموعة إلى العمل، مع الأسد شخصيا، بصفتها خلية مسؤولة عن الملف اللبناني(8). لذلك اجتمعت هذه الخلية في 18 أيلول/ سبتمبر، وأجريت مشاورات واسعة أيضا مع كافة أعضاء المجموعة

(6) *Ibid.*, p. 141.
(7) *Ibid.*, p. 142.
(8) Dawisha, *Syria and the Lebanon Crisis*, London, 1980, *passim*.

القيادية ومع قادة الصاعقة[9]. وأسفرت تلك المشاورات عن اتخاذ قرار بإرسال خدام واللواء الشهابي إلى بيروت. وتوصل المبعوثان، بعد جهود حثيثة، إلى فرض وقف لإطلاق النار في 24 أيلول/ سبتمبر، بعدما تمكنا من تشكيل لجنة الحوار الوطني.

وتكشف المساعي السورية السريعة واشتراك جميع أعضاء المجموعة القيادية فيها، الخطورة التي كان ينطوي عليها، في نظر النظام السوري، استئناف المعارك في لبنان. وينبغي القول إن السوريين كانوا يعتقدون بوجود صلة سببية مباشرة بين الوضع في لبنان واتفاق فصل القوات في سيناء[10]. لكن السياسة السورية لا يمكن أن تفسر فقط بمفاهيم دفاعية فقط، كما يثبت ذلك الدور الأكيد للصاعقة في الأحداث الأولى التي وقعت في زحلة، وفي الدور المرجح جدا لأجهزة الإستخبارات السورية في كافة أنحاء البقاع ومنطقة عكار الحدودية. كذلك استمرت سوريا في تزويد الميليشيات اليسارية بالأسلحة، حتى لو لم تتبن كافة مواقف هذه الميليشيات. وتميز التدخل السوري بمزيد من التحفظ بعد تشكيل لجنة الحوار الوطني، لكن ضغوطه لم تكن أقل وطأة.

وكان الشغل الشاغل لسوريا، في هذه المرحلة، الحؤول دون تدخلات خارجية قد تنزع منها سيطرتها على إدارة الأزمة. وعملا بهذه الذهنية، أفشلت دمشق «التعريب»، أي طرح المسألة في جامعة الدول العربية، كما أراد حزب الكتائب، بمقاطعتها اجتماع مجلس وزراء الجامعة الذي عقد في القاهرة في 15 و16 تشرين الأول/ أكتوبر، بمبادرة من الكويت، للبحث في وسائل إيجاد حل للأزمة اللبنانية. وقد تغيبت عن الإجتماع أيضا، منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا. ولتبرير تغيبها، تذرعت سوريا برفض دول أخرى البحث في الوضع اللبناني، من ناحية صلته بالسياق الإقليمي، أي اتفاق فصل القوات في سيناء. ولم يتمخض المؤتمر عن أي اقتراح ملموس، فتعزز موقف سوريا، لأن حزب الكتائب المدعوم سرا من مصر والسعودية، أراد، من خلال طرح الأزمة في الجامعة العربية، تعطيل الدور السوري. وكانت الشكوك السورية حيال الجامعة العربية قوية، بحيث أن الجهود المبذولة في هذا الإطار، اعتبرت في دمشق مناورة ترمي إلى إخراج مصر من العزلة التي أوقعها فيها توقيع الإتفاق حول سيناء[11]. أما الوساطتان الفرنسية والفاتيكانية فكانتا أقل إثارة لقلق سوريا، لأنهما لم تتجاهلا ما بلغه الوضع المميز لدمشق.

وكانت النظرة السورية إلى العلاقات اللبنانية-الفلسطينية، أشد تعقيدا. ففي البداية، لم

(9) .Dawisha, *op.cit.*, p. 90 à 92

(10) حول الموقف السوري من اتفاقية فصل القوات ونتائجه على لبنان راجع ايضا Patrick Seale, *Assad. The Struggle for the Middel East. op.cit.*, pp. 268 a 275, *Ibid.*, p. 76.

(11) .*Ibid.*, p. 81

يكن في وسع دمشق إلا أن ترحب باحتمال قيام تعاون بين الطرفين. وقد أرادت هذا التعاون أيضا، المقاومة الفلسطينية الحريصة في هذه المرحلة على ألا تستنزفها المواجهات. والتقى عرفات مرات عدة مسؤولين من الفريق المسيحي، ولاسيما منهم كميل شمعون. وعلى إثر الإتصالات المستمرة بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، أعلن كرامي في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، إنشاء لجنة تنسيق لبنانية – فلسطينية، تضم في عداد أعضائها، شمعون وعرفات. ومن وجهة نظر دمشق، كانت السياسة اللبنانية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما زالت خاضعة للسيطرة، بفضل تضافر الضغوط السورية الخارجية واللعبة الداخلية للمجموعات الموالية لسوريا، وفي مقدمها الصاعقة، التي كان قائدها زهير محسن، رئيس الدائرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك كانت الأغلبية الكبيرة لقيادة فتح، ولاسيما أبو جهاد والأخوان خالد وهاني الحسن، تؤيد موقف الأسد وحتى موقف جورج حبش. وكان أبو صالح، رئيس الجناح اليساري الملتزم جدا مع اليسار اللبناني[12]، وحده بين القيادات الفلسطينية يعارض صراحة الخط السوري.

لكن، وعلى رغم هذا الموقف المعتدل، والمتأثر جزئيا بأبو صالح، كان وجود المقاومة الفلسطينية واضحا للعيان، إذا لم يكن في كافة الجبهات، ففي الشارع على الأقل. ليس فقط بسبب الصلات اللوجستية بين المنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية، إنما بسبب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في العسكرة الفاضحة للمناطق التي تقطنها أكثرية إسلامية. ومن الحركات التي كانت تشكل الجبهة اليسارية، ست ترتبط مباشرة بحركة فتح[13]، لم يتجاوز عدد عناصرها 100 أو 200. وكان تداخل الحركة الفلسطينية في الواقع اللبناني متشعبا بحيث أن سياسة عدم التدخل باتت غير ممكنة[14].

وكان عزم سوريا على عدم الإفساح في المجال لتدخل إسرائيلي، حافزا جزئيا لمخاوفها المتعلقة بالتزام منظمة التحرير الفلسطينية، فيما كانت الشبهات تحوم حول إقامة الطرف المسيحي علاقات مع إسرائيل. وقد أثارت قلقا بالغا لدى سوريا، تدخلات إسرائيل التي عبرت عنها في حزيران/ يونيو، وكررتها بإلحاح في أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر[15].

(12) المفارقة كبيرة بحيث لا يجوز التغاضي عنها: فبعد ثماني سنوات سيكون أبو صالح المسؤول الفلسطيني الوحيد الذي سيدعم «الإنشقاق» الذي تسببت فيه سوريا في إطار حركة فتح.

(13) .W. Khaldi, *op.cit.*, p. 78

(14) .Salibi, *op.cit.*, p. 104

(15) أنظر صحيفة **الهميشمار** الصادرة في 4 حزيران/ يونيو و21 أيلول/ سبتمبر و 29 تشرين الأول/ أكتوبر، وكذلك صحيفة **معاريف** في 13 تشرين الأول/ أكتوبر.

حتى أن رئيس الوزراء إسحق رابين، طرح إحتمال تدخل إسرائيلي، إذا ما حصل تدخل سوري واسع النطاق[16].

وحمل تدهور الوضع في لبنان، المسؤولين الإسرائيليين على تشكيل خلية خاصة تضم، إلى رابين، كلا من إيغال ألون وزير الخارجية، وشيمون بيريز Shimon Pérès وزير الدفاع، وإسرائيل غاليلي الوزير بلا حقيبة، والجنرال موردخاي غور Mordekhai Gour رئيس الأركان، وعددا آخر من المسؤولين، منهم رئيس جهاز الموساد Mossad ورئيس أجهزة الإستخبارات العسكرية[17]. وخلية الأزمة هذه، هي التي قررت تقديم دعم إلى الميليشيات المسيحية عبر تسليمها أسلحة، بعد اتصالات أجريت معها في بداية الصيف[18]. لكن الإسرائيليين، على رغم هذه التطورات، لم يغيروا في سياستهم المتمثلة بعمليات التدخل النوعية و«الإنتقامية»، حسب تعبيرهم، في جنوب لبنان والمخيمات الفلسطينية. وكانت الحوادث من هذا النوع، شبه يومية في حزيران/ يونيو، وخلال أشهر الصيف وفي الخريف، خصوصا أثناء فترات الهدوء التي شهدتها الحرب الداخلية. وإبان واحدة من فترات الهدوء تلك، شن الإسرائيليون، في 2 كانون الأول/ ديسمبر، عمليتهم الأعنف منذ أشهر، مدفوعين جزئيا بحوافز «خارجية»، بسبب تصويت أميركي غير ملائم في مجلس الأمن. ففي ذلك اليوم، حصدت الغارات الجوية على المخيمات الفلسطينية في نهر البارد والبداوي (في الشمال) والنبطية (في الجنوب)، أكثر من 60 قتيلا. ويعتبر هذا الرقم مرتفعا في يوم واحد، مقارنة حتى بالمعايير الجديدة للعنف اللبناني. وقد دمر مخيم النبطية عن بكرة أبيه، واختفى من الوجود ابتداء من ذلك اليوم.

وعلى رغم هذه الإشارة الإسرائيلية - بالمعنى العسكري للكلمة -، تمسكت المجموعة القيادية السورية بنظرتها الواثقة إلى الوضع العسكري والسياسي[19]، مع أن احتمال شن

(16) صحيفة هآرتس الصادرة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1975

(17) .Evron, *op.cit.*, p. 31

(18) Evron, *op.cit.*, pp. 42-43 et 58; Shimon Shiffer, *Opération boule de neige*, Paris, Lattès, 1984, p. 29. إذا ما تأكدت حقيقةُ هذه الإتصالات، فإن كيفية إجرائها ليست واضحة. ويفرض الحذر الشديد نفسه في التعامل مع المعلومة على هذا المستوى، لأن المصادر الإسرائيلية لا تشير أبداً إلى نشاط أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية. وتفيد كافة المصادر الإسرائيلية في الواقع أن الإتصالات قد أجريت بمبادرة من اللبنانيين. وينقل إيفرون عن مسؤول كبير قوله إن خلية الأزمة قررت أن تحمل الميليشيات المسيحية على دفع ثمن شحنات الأسلحة، على سبيل التحفظ، لكنها وافقت في وقت لاحق على تأجيل الدفع. وأقل ما يُمكن قوله هو إن هذا الحذر ليس مألوفا في العادات الإسرائيلية.

(19) .Dawisha, *op.cit.*, p. 83

عمليات عسكرية بقي في أدنى درجاته، طوال العام 1975[20]. لكننا نلاحظ زيادة كبيرة للإنفاق العسكري السوري، المتصل بالتأكيد، بانخراطها غير المباشر في حرب لبنان. فقد خصصت موازنة 1975 للنفقات العسكرية مليارين و600 مليون ليرة سورية (317 مليون دولار)، لكنها بلغت مع الزيادات 3 مليارات و400 مليون ليرة سورية (920 مليون دولار، أي 17% من الناتج الداخلي، في مقابل 16% في 1973)[21]. وقد يكون جزء من هذا الإرتفاع في الموازنة ناجما على الأرجح من التجاوزات المألوفة للموازنة في كل الدول، لكن من المحتمل أن تكون جزئيا نتيجة عمليات تزويد المقاومة الفلسطينية والميليشيات اليسارية بالأسلحة.

وفي هذا الإطار، بدت زيارة بيار الجميِّل إلى دمشق، تطورا كبيرا على الفور، وإهانة حقيقية في الوقت نفسه لليسار، لأن الزيارة ألغت علنا العزل الذي كان مفروضا على حزب الكتائب. ووجدت سوريا إذذاك نفسها في موقع يخولها أن تقترح تسوية دستورية، وليس أن تساعد فقط في إعداد الأدوات التي يمكن أن تؤدي إليها (حكومة كرامي في الربيع، ولجنة الحوار الوطني في أيلول/ سبتمبر). ويقول داويشا Dawisha إن السوريين أكدوا للجميِّل أنهم يعارضون أي تغيير للنظام الدستوري اللبناني[22]، وهذا ما يؤيده التطور اللاحق، حتى 1984 على الأقل. وعلى سبيل التأكيد الفوري للموقف السوري الجديد، رفضت الصاعقة وحزب البعث الموالي لسوريا، المشاركة كما في السابق في المعارك، وانفصلا عن اليسار خلال الهجوم الذي شنه في منطقة الفنادق الكبرى، على إثر السبت الأسود. من جهة أخرى، أفلحت الضغوط التي مارستها سوريا على منظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمة التحرير على اليسار، في وقف مقاطعة لجنة التنسيق العليا. وتوقفت المعارك فعليا. واستولى الكتائب في هذا الوقت على حارة الغوارنة وحزب الوطنيين الأحرار على سبنيه. لكن الضغط لم يكن حاسما، فاستؤنفت المعارك في أعقاب هدوء نسبي.

وبعد زيارات قامت بها شخصيات بين بيروت (الشهابي من 18 إلى 20 كانون الأول/ ديسمبر) ودمشق (جنبلاط، في 15 كانون الأول/ ديسمبر، وكرامي في 22 منه)، اقترحت سوريا خطة من خمس نقاط لتسوية الأزمة (26 كانون الأول/ ديسمبر). ونصت الخطة على التساوي بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب، وإنشاء مجلس إقتصادي وإجتماعي، وإلغاء الطائفية على مستوى الإدارة، واحترام الإتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(20) .*Ibid*. pp. 7-8 ويقول داويشا إن السوريين بدأوا بعد معركة الكرنتينا فقط (كانون الثاني/ يناير) التفكير في إمكانية التدخل العسكري.

(21) .Kanovsky, *Economic Developpement of Syria*, Tel-Aviv, 1977, pp. 139 et 143

(22) .Dawisha, *op.cit.*, p. 94

لكن الأحداث تسارعت، على رغم فترة الهدوء القصيرة التي تلت هذا الإعلان. فقد أعلن فرنجية معارضته الخطة وطالب، قبل أي تعديل للتوزيع الطائفي للسلطات، بإجراء إحصاء يشمل المغتربين (29 كانون الأول/ ديسمبر)، فيما اعتبرت قمة عقدها زعماء المعسكر المسيحي (شمعون والجميِّل والأباتي شربل قسيس) في القصر الرئاسي نفسه، - على رغم تغيب فرنجية - تهديدا بتقسيم البلاد (13 كانون الأول). وانتقدت هذا الموقف في اليوم التالي، قمة عقدها الزعماء المسلمون في منزل مفتي الجمهورية (سني) في عرمون، في حضور ياسر عرفات. وفي 3 كانون الثاني/ يناير 1976، انتقد الجميِّل اتفاق القاهرة، وطالب الأباتي قسيس بتحويل لبنان دولة فيدرالية، وكرر شمعون طلبه تدخل الجيش وأكد أن الوجود الفلسطيني في اجتماع عرمون يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية اللبنانية.

وسيترجم هذا «الجنوح» ميدانيا عبر توجه عسكري جديد أعاد إقحام العنصر الفلسطيني بقوة في الشأن اللبناني.

آلية التصعيد

ومنذ استئناف المعارك في أيلول/ سبتمبر، لم تتوقف رقعة الحرب عن الإتساع. ولم يعد ثمة مجرد «جولات». فقد فرضت الحرب مواعيدها على الدوام. وكانت وتيرتها في الواقع متقطعة. فالمعارك التي كانت تتوالى مع فترات هدوء، تمثلت على المستوى المتوسط في أغلب الأحيان، بأيام اشتباكات متقطعة كانت تسمى انتهاكات لوقف إطلاق النار، وبعمليات الخطف الثابتة. إلا أن هذا التقطع لم يكن يمنع التصعيد في أي حال من الأحوال. ليس فقط لأن الأقل هشاشة من اتفاقات وقف إطلاق النار لم يكن يدوم عشرة أيام، إنما لأن استمرار الجبهات التي فتحت في السابق، كان يترسخ، لدى كل استئناف للمعارك، من غير أن تتمكن وحدات قوى الأمن المنتشرة أحيانا للفصل بين المتحاربين - بموافقتهم - من منعه بأي طريقة. وعلى وقع انتهاكات وقف إطلاق النار، كانت جبهات جديدة تظهر، سواء بتوسيع منطقة الحرب حول الجبهات السابقة، أو إلى أماكن كانت محيدة بالكامل حتى الآن.

إلا أن تعاقب اتفاقات وقف إطلاق النار يضيء بعض النقاط. فبالإضافة إلى المسائل اللوجستية، كالتزود بالذخائر، كما طرح ذلك في أغلب الأحيان، فقد كان هذا التعاقب يترجم الرفض شبه المعتاد للمتحاربين تحمل المسؤولية العلنية للمعنى السياسي للتصعيد الذي كانوا يشاركون فيه. وبالطريقة نفسها، ابتداء من مستهل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، تشكلت لجنة عليا للتنسيق ترأسها كرامي وضمت مندوبين عن كافة الأحزاب (بما فيها تلك التي لم تشارك في المواجهات)، لكنها لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة، باستثناء التفاوض للإفراج عن بعض

الرهائن. وينبغي القول، إن آلية التصعيد كانت تخرج على المنطق العسكري التقليدي، وفي
أي حال، عن إعلان المسؤولية، لأن المتحاربين كانوا يدفعون عنهم تهمة التسبب في استئناف
المعارك. ولم يكن هذا التواضع إجمالا في غير محله. فقد كان اشتعال الجبهات يبدأ بوتيرة خاصة
به. ونظرا إلى الإنقسام السياسي المتفشي على الصعيد الوطني، لم تتوافر إرادة رادعة مزودة ما
يكفي من القوة لمنع جبهة من الإشتعال على إثر حادث صغير أو سلسلة من عمليات الخطف
والخطف المضاد، أو تحريض نابع من الرغبة في المزايدة. وفي أغلب حالات انتهاك وقف إطلاق
النار، كانت المواجهات تتمدد تدريجيا، ورويدا رويدا، إلى الجبهات القائمة، سواء في بيروت أو
في المحافظات.

لكن المفاصل الكبرى لتلك الفترة كانت نتيجة خيارات سياسية بالغة الوضوح، حتى لو
لم تكن معلنة. فالهجوم الأول على الأسواق (17 أيلول/ سبتمبر) شنته الكتائب للتحريض
على تدخل الجيش، والمواجهات التي اندلعت في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، بمبادرة من
حزب الكتائب أيضا، كانت لوقف أعمال لجنة الحوار الوطني، والمواجهات التي رافقت مهمة
مندوب الفاتيكان (ابتداء من 9 تشرين الثاني/ نوفمبر)، يتحمل حزب الوطنيين الأحرار جزءا
على الأقل من المسؤولية عنها، وهجوم الميليشيات اليسارية في منطقة الفنادق الكبرى (8
كانون الأول/ ديسمبر)، شن انتقاما للسبت الأسود، لكنه كشف أيضا عن أولى التجاذبات
بين اليسار وسوريا.

تقسيم بيروت

وفي كل مرحلة، كان محو مخلفات الحرب يزداد صعوبة، وأخطر تلك المخلفات هو أن
بيروت باتت مدينة مقسمة. وقد بلغت التقسيم تدريجيا وبإصرار. لكن التقسيم لم يكن شاملا،
واستمر تنقل الناس من شطر إلى آخر عبر تقاطع المتحف، حتى تضاءل بسبب عمليات
الخطف. إلا أن الحرب في بيروت باتت تدور حول حدود وليس حول بؤر خارجية كما كان
يحصل في الربيع.

وفي أيلول/ سبتمبر، تخطت الحرب نقطة اللاعودة، منذ استئناف المعارك في العاصمة.
وقد اتخذت الحرب التي وصلت إلى قلب بيروت، منعطفا جديدا. وبإقدامه عمدا على تدمير
الأسواق الصغيرة الإسلامية، كان حزب الكتائب يقوم بأكثر من عرض للقوة لحمل الجيش
على التدخل. فقد كان يعبر بأقصى درجات الوضوح عن خياره بالتقسيم، ويصدر حكما نهائيا
على لبنان الموحد. وبإعلانه ذلك، كان يشير إلى أن العقلانية الإقتصادية لا تمارس أي تأثير
رادع عليه، في وقت كان يـفترض به أن يكون أكثر تقبلا من سواه لهذا النوع من الحجج، كما

كان ينحو إلى تأكيد ذلك، التشديد المعروف لبيار الجميِّل على المبادرة الخاصة والمعجزة اللبنانية. ويبرر هذا الموقف سببان ممكنان، إما أنه توصل إلى ما يتخطى هذا النوع من الإعتبارات، أو أن العقلانية المشار إليها لم تكن سوى عقلانية صورية[23].

وقد ترجم حزب الكتائب خياره بتحويل المكان التقليدي للمبادلات والتعايش، ساحة مواجهات مغلقة. ولأن الوظيفة السكنية لوسط المدينة كانت محدودة جدا، جعل منه الفراغ الإجتماعي الذي ساده على إثر إصابة النشاط التجاري بالشلل، مساحة متنازعا عليها وكان من الطبيعي أن تستدعي حضور الميليشيات. وقد انطوى على رمزية كبيرة، قرار محافظ المدينة منع تنقل المدنيين في «المنطقة الخضراء»[24]، لكنه لم يتمكن من منع تنقل عناصر الميليشيات. وفي الأسابيع التالية، استؤنف نوع من النشاط التجاري أثناء فترات الهدوء. لكن ما أن تدهور الوضع من جديد، حتى عاد وسط المدينة مساحة مميزة للحرب شهدت امتدادا متزايدا. فمع كل استئناف جديد للمعارك، كانت قطاعات جديدة من وسط المدينة تتضرر من المعارك التي قلل من نتائجها التدميرية النمط الهندسي الذي كان سائدا فيه: بنايات قليلة الإرتفاع ترقى إلى القرن الماضي، وقد شيدت بحجر رملي، كما يدل إلى ذلك اسمه[25]. وعندما حصل السبت الاسود (6 كانون الأول/ ديسمبر)، نفذت ضراوة عناصر الميليشيا الكتائبية حكم الإعدام بوسط المدينة الذي سيعتبر دائما منطقة خطرة حتى في فترات «الهدوء».

وقد اتسعت المنطقة العازلة لتشمل حي الفنادق الكبرى على الواجهة البحرية وقطاع وادي بو جميل المتصل بالمنطقة الكتائبية الرابعة التي يمكن الوصول إليها من وسط المدينة. إلا أن تحويل منطقة الفنادق الكبرى ساحة قتال لم يكن النتيجة المباشرة لتمدد جبهات وسط المدينة، إنما لانكفاء عناصر الميليشيا الكتائبية نحو وسط المدينة، بعد الهزيمة التي منيوا بها في حي القنطاري. فعبر ممر وادي بو جميل، وصل العناصر الكتائبيون الذين استفادوا من وقف لإطلاق النار، إلى حي القنطاري الذي يبعد مئات الأمتار عن شارع الحمرا. فقد استثنت المواجهات هذا الشارع المترف حتى الآن. وكانت المعركة التي دارت رحاها فيه (24 تشرين

[23] كما توحي بذلك دراسة توفيق خلف (الإسم المستعار لبيرسي كيمب)، في «The Phalange and the Maronite Community», in Roger Owen, *Essays on the Crisis in Lebanon*, London, 1975. Voir aussi, Johnson, *op.cit.*, p. 225.

[24] «المنطقة الخضراء» هي تسمية إدارية لوسط المدينة استُخدمت في إطار محاولة تنظيم السير ومحطات الوقوف. وفي المقابل، لا أساس لتعبير «الخط الأخضر» الذي استخدمه في وقت لاحق مراقبون أجانب للإشارة إلى خط التماس بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية.

[25] Michael Davie, «Comment fait-on la guerre à Beyrouth», *Hérodote*, n 29-30, 2e et 3e trimestres 1983, الذي يصفه بالحجر الرملي.

الأول/ أكتوبر)، واحدة من أشد المعارك ضراوة منذ اندلاع الحرب. فللمرة الأولى، سجلت اقتحامات حقيقية، وانتقلت السيطرة من فريق إلى آخر، لأن مقاتلي الأحزاب اليسارية نجحوا في إخراج المقاتلين الكتائبيين. وبدا الإنتشار الكتائبي - الجديد - في هذا القطاع، من وجهة نظر جغرافية غير طبيعي، حتى لو أن سكانه كانوا مسيحيين عموما. ويفسر الجزء الأكبر من الإستيمال اليساري، بالشعور الناجم عن التخوف من هذا النتوء الخطر. ويضاف إلى ذلك، الطابع البورجوازي لهذا الحي الذي يتيح انتشار عطر الحرب الطبقية التي ترجمت واقعيا بعمليات نهب وسلب[26]. وأدى انكفاء المقاتلين الكتائبيين نحو الفنادق الكبرى إلى تثبيت الجبهة موقتا في هذا القطاع، ووفر الدليل النهائي على تفاهة الحسابات المبنية على أسس «اقتصادية».

وفي الوقت نفسه، أنهى تمدد الجبهات من وسط المدينة إلى ناصية شارع بشارة الخوري وطريق الشام (ابتداء من 22 تشرين الأول/ أكتوبر)، تقسيم العاصمة. وشكل طريق الشام الذي كان يجتاز مناطق مواجهات أخرى (السوديكو وراس النبع)، مذ ذاك، خط التماس حتى قطاع المتحف، حيث كانت «الحدود» تلتوي بشكل طفيف نحو الغرب، لتلتف على حي بدارو المسيحي وتلتقي بجبهة عين الرمانة. وكان التقسيم منطقيا، لأن طريق الشام، كان يفصل في هذه المنطقة، بصورة تقريبية، الأحياء المسيحية عن الأحياء التي تمكنها أغلبية إسلامية، فتقلصت الهجومات وخفضت المساحة المتنازع عليها مئات الأمتار المربعة، في المحيط الذي تحده كلية الطب وستاد أرمان دو شايلا Stade Armand du Chayla ومدرسة الآداب العليا وضواحي الليسيه الفرنسية Lycée francais[27].

إشكالية علاقات الجوار

في هذه المرحلة من الحرب، بقيت بيروت الساحة الأبرز للمواجهة. ولم تمتثن الأطراف في الواقع، لكن خطوط الفصل المنهجية لم تكن قد قسمتها بعد، حتى لو أن خصومات الجوار، لئلا نقول الموروثة، قد زادت من حدتها، بحيث أججت بؤر مواجهات ثابتة. وكانت تلك البؤر ثلاثا، هي زحلة وطرابلس - زغرتا ومنطقة الدامور في جنوب بيروت.

وكان وضع زحلة خاصا إلى حد ما، إذ أن المواجهات الأولى حول هذه المدينة التي بدأت بها «الجولة الرابعة» (أواخر آب/ أغسطس)، كشفت عن دور حاسم اضطلعت به الصاعقة.

[26] لم يتعافَ الحيُ الذي هجره معظم سكانه الأصليين من آثار تلك المرحلة، وشهد حالة فقر لا تزال واضحة للعيان حتى اليوم.

[27] مدارس تأسست بأسماء مختلفة جراء الحضور الفرنسي.

ويحمل النفوذ الأكيد الذي كانت تتمتع به سوريا، عبر أجهزة استخباراتها في سهل البقاع المتاخم لأراضيها، على عدم تجاهل فرضية المؤامرة. لكن تعبئة السكان، في هذه المنطقة كما في سواها، كان حقيقيا في الواقع، لدى هذا الطرف وذاك. وأظهرت المواجهة طابعا يشمل مدينة مسيحية وجوارها المؤلف من قرى إسلامية. ومن وجهة النظر هذه، بدت المواجهة في المقام الأول، كأنها تترجم علاقات الجوار الخلافية بين الطوائف، تلك العلاقات التي كانت تتمحور أيضا حول التوترات الطبقية المتعلقة بموقع زحلة باعتبارها نقطة جذب مناطقية في محافظة زراعية. وبالتزامن مع تفسخ سلطة الدولة، التي لم تكن كبيرة جدا في البقاع، والإنتشار الكثيف للأسلحة الحربية بين الناس، توافرت شروط «الإنتقال إلى الأفعال». كذلك شجع انعدام التوافق على المستوى الوطني، على تفاقم المؤامرات والتناقضات المحلية.

وكما في زحلة إنما في إطار جغرافي وإجتماعي – إقتصادي مختلف، هيأت العلاقات الخلافية الناس للمواجهة في شمال لبنان، ولا سيما في زغرتا حيث تعتبر الرجولة مكونا أساسيا للخصوصية المحلية. ولم يكن الإستقطاب الطائفي العنصر الوحيد المحرك، لأن اشتباكات وقعت بين مقاتلين زغرتاويين وآخرين من الحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني في القرى المسيحية (للروم الأرثوذوكس) بالكورة. لكن الجبهة الرئيسية بقيت تلك التي كانت تفصل بين زغرتا وطرابلس، وبصورة عرضية منطقة الضنية السنية الريفية.

وتجلت علاقات الجوار الطائفية الخلافية أيضا من خلال المواجهات التي دارت على ساحل الشوف، في جنوب بيروت. واحتدمت المواجهات التي تركزت حول قرى الدامور والناعمة والجية المسيحية، لأنها معقل كميل شمعون الذي بنى قصره في السعديات بهذه المنطقة. لكن مناطق أخرى يسكنها مسلمون ومسيحيون بقيت بمنأى عن المعارك، ولاسيما منها جبيل وجزين وجبل الشوف. ومرد ذلك عموما، إلى أن علاقات القوة في كل من هذه الحالات، كانت لا تتيح لمجموعة أقلية على الصعيد المحلي أن تكون على خلاف مع محيطها. وفي سياق تراخي سلطة الدولة، كان يمكن أن تتعرض أقلية للإضطهاد بسهولة، إذا لم يبرز زعيم يريد الحفاظ على التعايش بين الطوائف، كما فعل كمال جنبلاط في جبل الشوف.

ممارسات الحرب

وفي موازاة التمدد الجغرافي لرقعة الحرب، تطورت الأسلحة في أيدي المقاتلين. وقد استفاد الأطراف جميعا من الهدنة الصيفية. واختفت عمليا البنادق نصف الآلية، وكذلك البنادق الرشاشة التي توقف استخدامها، من نوع ب.ب.س.ش P.pS.H. وانتشرت البنادق من

نوع كالاشنيكوف Kalashnikov بين مقاتلي التحالف الفلسطيني – اليساري، وبين مقاتلي الأحزاب المسيحية الذين كانوا مزودين أيضا بنادق (فال) FAL البلجيكية الصنع (حصلوا عليها بواسطة الجيش)، وبعض بنادق أم- 16 (M-16) الأميركية. وكان السلاح الأبرز الذي استخدم على الجبهات، الرشاش الثقيل من عيار 12،7 ملم (نموذج أميركي، أم- 12، M-12 يسمى في لبنان «500» والنموذج السوفياتي د.س.ش.ك D.sH.K المسمى «دوشكا»)، الذي غالبا ما يركز على سيارة جيب أو شاحنة صغيرة، وبطاريات الدفاع الجوي DCA، التي باتت تستخدم في حرب المواقع. وهي من عيار 106 ملم، حصلت عليها الميليشيات المسيحية من الجيش، وب- 10 و107 ملم، السوفياتيي الصنع التي تركز على سيارات الجيب. وقد بدأ استخدامها بين المواقع العسكرية المتخاصمة، وضد التجمعات المدنية في بعض الحالات. وأخيرا، أضيفت مدافع هاون 82 و120 ملم التي يبلغ مداها على التوالي 3 و 6 كلم، إلى المدافع 60 ملم التي كانت مستخدمة. وكان استخدام مدافع 120 ملم الأقل شيوعا من مدافع 82 ملم، مؤشرا ضمنيا إلى مستوى التصعيد الذي بلغته الحرب والذي يسعى إليه المقاتلون.

وبالإضافة إلى تطوير أسلحتها، استفادت الأطراف جميعا من الهدنة الصيفية، لتدريب عدد متزايد من الشبان. وقد أدى تعميم المواجهات إلى اشتراك مزيد من المقاتلين فيها، حتى لو كان الدفاع عن جبهة ما لا يحتاج إلى كثير من الجهود، لانعدام الهجومات الخطرة. وعلى غرار ما حصل في الربيع، بقيت السمة البارزة هي التعبئة النسبية. إلا أن أشكالا أشد إتقانا قد ظهرت.

فإذا كانت الخصوصيات المحلية لدى الجانب المسيحي تحدد أشكال المواجهة في بعض الأماكن، ولاسيما منها زغرتا وزحلة وبعض ضواحي بيروت، فإن المجلس الحربي لحزب الكتائب كان يمارس دورا مركزيا تمثل بتشكيل وحدات نخبة متحركة مثل ب.ج (الحرفان الأولان من اسم بيار الجميّل) والصخرة. وعززت معركة الفنادق الكبرى، وإلى حد ما، معارك وسط المدينة، التي خيضت في غياب بيئة موالية، هذا الإتجاه إلى تنظيم الميليشيا باعتبارها فرقة محاربة مستقلة.

وفي الجانب الآخر، بقي دمج الميليشيات هو المعيار، مع تأثيراته الجانبية المتمثلة بالمزايدة والتصعيد التي شكلت عناصر محركة في عملية اتخاذ القرار لدى تحالف اليسار[28]. إلا أن واحدة من هذه الميليشيات قد فاقت سواها، وهي حركة المرابطون التي نجمت أهميتها، كما سبق القول، من تضافر بعض العوامل، ولاسيما منها الرعاية التي وفرها أبو صالح، قائد الجناح اليساري في حركة فتح والدعم الذي قدمه الشيوعيون. فتحت راية المرابطون، كان

(28) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 78.

عدد من الشيوعيين يحاربون، وقد يكون حرصهم على تجنب إخافة الشارع السني هو الذي حملهم على هذا التكتم. لكن التنظيمين الشيوعيين لم يكونا غائبين، وقد اضطلعا بدور أساسي في معركة حي القنطاري.

وفي أي حال، لم يؤد إدخال أسلحة جديدة، وحشد عدد متزايد من المقاتلين، إلى تعديل كبير في سير المواجهات. ففي بيروت، كما في الأطراف، كانت الحرب ثابتة. فلم تحصل في الواقع هجومات بكل ما للكلمة من معنى، بغض النظر عن الإقتحامات التي شنت في منطقة الفنادق الكبرى، ولم ينجم عنها سوى تمدد جغرافي محدود. واقتصر نشاط «الجبهات» على تبادل القصف الذي استخدمت فيه الأسلحة السابقة الذكر، كالبنادق الرشاشة والرشاشات الثقيلة وقاذفات الصواريخ، ثم وبصورة تدريجية، المدافع غير المرتدة. لكن النشاط «العسكري» الأبرز، تمثل بقصف الأحياء السكنية. وتلك كانت الحصة المشتركة للناس أنى وقعت مواجهات، سواء في زحلة أو طرابلس - زغرتا أو في منطقة الدامور.

ففي بيروت خصوصا، تمادى القصف العشوائي. وكانت قذائف الهاون ومدافع القصف المباشر والآر.بي.جي R.P.G.، تنقض على الأحياء السكنية أكثر مما تتساقط على الجبهات. ولا يعود السبب فقط الى تداخل الجبهات في الأحياء ولا إلى صعوبة شن هجومات في المدينة، إنما إلى منطق الصد والشمولية الذي كان يتحكم في موقف المتحاربين. ومن جهة أخرى، بدا نشاط القناصة الذي كان يعتمد منطق الصد نفسه، مكملا للقصف العشوائي. وبسبب استمرار خط التماس، كان نشاط القناصة يبلغ إلى قلب الأحياء السكنية حيث أقيمت سواتر مرتجلة من حطام الحافلات والمستوعبات المرصوفة أو الجدران الرملية، لحماية تقاطعات الطرق وتمكين المدنيين من التنقل في ما أصبح الآن «المدينة المُوَحَّشَة» ville ensauvagée[29].

واكتسب نشاط القناصة أهمية حملت المقاتلين على اختيار النقاط «الإستراتيجية». وفي مدينة شديدة الاكتظاظ ويميل كل ما فيها إلى الإرتفاع ويتألف معظم بناياتها من طوابق تفوق الستة، - باستثناء وسط المدينة - شكلت البنايات المرتفعة ولاسيما منها الأبراج المشيدة حديثا ولم ينجز بناؤها بعد، أهمية كبرى لأنها كانت تتيح الإشراف على نقطة معادية أو على جزء من أرض العدو. وانطوت أيضا على أهمية استراتيجية وقائية، بمعنى أنها غير مهمة في حد ذاتها، لكنها يمكن أن تصبح خطرة إذا ما وقعت في أيدي العدو، واستخدمها لكشف الأحياء والشوارع[30]. تلك هي بالتحديد حال برج المر الذي كانت سيطرة الكتائبيين عليه ستشكل

(29) كما وصفها عيسى مخلوف Issa Makhlouf, *Beyrouth ou la fascinacion de la mort*, Paris, Editions de la Passion, 1988. (بيروت أو الإفتتان بالموت)

(30) Davie, art. Cit.

تهديدا دائما لجزء كبير من الأحياء الواقعة تحت سيطرة التحالف الفلسطيني - التقدمي.

وإذا كان القصف العشوائي ونشاط القناصة اتخذا حجما متزايدا، فإن الممارسة اليومية لفعل الإقصاء، تمثلت بعمليات الخطف التي لم تتوقف عمليا حتى في فترات الهدوء. وإذا كان تكاثر تلك العمليات قد جعل منها أمرا مألوفا ولم يفقدها بالتالي وظيفتها التهديدية[31]، فإنها نادرا ما كانت تحصل في وضح النهار ولم يعلن أحد مسؤوليته عنها. لذلك انطوى السبت الأسود على تلك الأهمية. وفيما كانت عمليات الخطف تحافظ حتى ذلك الحين على طابع لا يخرج عن اطار الحي وتشمل افرادا أو مجموعات صغيرة، استهدفت هذه المرة مجموعة غير محددة. فكان للسبت الأسود تأثير الصدمة على المسلمين الذين باتوا ينظرون إلى حزب الكتائب على أنه تهديد[32]. وقد تذرع المسؤولون الكتائبيون، لتبرير احتدام العنف، بالعثور على أربع من جثث مقاتليهم في ضاحية بيروت، قرب تل الزعتر، وألقوا على ذوي الضحايا وعناصر غير منضبطة، مسؤولية الأعمال الإنتقامية. إلا أن المجزرة التي يكشف حجمها مشاركة كبيرة جدا لميليشيا الحزب، لم تتقلص الى مجرد عمل انتقامي. ولا يبرر كون والد أحد القتلى الكتائبيين عنصرا في الميليشيا الكتائبية[33] تبريرا كاملا الفرضية القائلة بأن رغبة فردية في الإنتقام أفسحت في المجال لعمليات خطف وقتل جماعية. وللإنتقال إلى هذه المرحلة، وبتلك السرعة، كان ينبغي أن يكون المقاتلون مهيأين لنفي وجود الآخر.

وشاركت عمليات اضطهاد المجموعات الأقلية محليا على مختلف المستويات في بعض مناطق المحافظات، في منطق الإستبعاد نفسه. وتمددت عمليات الإضطهاد تلك من مجرد الإزعاج إلى عمليات الخطف التي باتت تقليدية، وبالتالي إلى المجازر كما حصل في البقاع (في الربيع) وفي عكار. وفي هذه المنطقة، قتل ثمانية أشخاص ودمر 35 منزلا خلال الهجوم على قرية بيت ملات المارونية (11 أيلول/ سبتمبر)، على إثر حادث وقع في قرية إسلامية مجاورة. وفي اليوم نفسه، قتل ثلاثة رهبان موارنة ومسنون في قرية دير عشاش في عكار أيضا. وبعد شهر (9 تشرين الأول/ أكتوبر)، وفي المنطقة نفسها، تعرضت قرية تل عباس التي كان سكانها الروم الأرثوذوكس يناصرون منذ فترة طويلة، الحزب الشيوعي، لهجوم شنه بلا أي سبب، مسلحون أتوا من قرى إسلامية مجاورة يؤازرهم عناصر ينتمون إلى تنظيم فلسطيني (جبهة النضال الشعبي). وأحرقت القرية وخلف الهجوم زهاء عشرين قتيلا كان ثلثاهم،

(31) حول الخوف من عمليات الخطف، راجع، Nassif, *op.cit.*, pp. 124-145.

(32) حول صدمة أيلول الأسود، م.س.ذ، ص 159 - 160.

(33) أنظر شهادة الشخص المعني، جوزف سعادة، المنشورة تحت عنوان *Victime et bourreau*, Paris, 1989 بعد المجزرة، غطى بشير الجميّل جوزف سعادة وأوكل إليه لوجستية الميليشيا الكتائبية.

نتيجة خطأ فظيع، من العناصر الناشطين في الحزب الشيوعي اللبناني الذي أدرج أسماءهم مع ذلك في سجلات شهدائه. إلا أن تلك التجاوزات بقيت محدودة حتى لو كانت تعبر عن الإلتباسات التي تعتري التحالف اليساري[34]. وفي السياق نفسه، حصلت بعد ذلك، ولو على صعيد ضيق في البداية، عمليات تهجير جماعية بادرت إليها أحزاب اليمين المسيحي. ووقعت العمليتان الأوليان في حارة الغوارنة وسبنيه. ثم تطور هذا السلوك بصورة مأسوية في كانون الثاني/ يناير، لدى تهجير سكان مخيم الضبيه الفلسطيني والكرنتينا من جهة، ومدينة الدامور الصغيرة من جهة ثانية.

وعلى رغم عمليات المطاردة التي استهدفت «المنشقين» في المناطق المسيحية، انتظمت ممارسات التهجير على وقع الإستقطاب الطائفي. وفي هذا الإطار، لم تكن الصلبان الواضحة للعيان في أعناق مقاتلي اليمين المسيحي، وصور القديسين التي ألصقوها على أسلحتهم، للمجاهرة بإيمانهم فقط، إنما للإعلان أيضا عن هوية تبعث برسالة تنطوي على جهاد ديني، وهي كانت تعتبر كذلك في أي حال. وقد انتشرت تلك «الرسالة» وازدادت أهميتها عبر تنكر المقاتلين الذين كانوا يغطون وجوههم بقطعة قماش أو قناع، على سبيل الإحتراس ولاحتمال عودتهم إلى الحياة المدنية، لأن التخلي عن هذه الحياة لم يكن أكيدا بعد. وإذا كان سبب التنكر تافها جدا، فإن القناع والصليب كانا يتحدان لاعطاء صورة مفزعة عن المقاتل المسيحي[35]. وعلى سبيل التحدي، رفع مقاتلون آخرون مسيحيون ينتمون إلى الحزب السوري القومي الإجتماعي، صلبانا في حي راس بيروت المختلط، لكن ذلك لم يكف، مع الخطاب غير الطائفي، لإبطال الإستقطاب ومنطق الإقصاء الذي ينجم عنه.

جغرافية التقسيم

أدى استمرار حالة الحرب إلى وجود دائم للميليشيات في الشوارع. وازدادت مقرات الأحزاب في مختلف الأحياء والقرى، متأثرة بالقوى السياسية، فكان التنوع كبيرا في المناطق التي تمكنها أكثرية إسلامية، والتجانس سائدا في المناطق المسيحية. لكن عسكرة الشعب وظهور جبهات في مختلف المناطق رسما خطوط تقسيم أراضي البلاد. وكان تقسيم العاصمة التعبير الأوضح عن ذلك التقسيم.

وقد شاع استخدام تعابير بيروت الشرقية وبيروت الغربية، أو المنطقة الشرقية والمنطقة

[34] طوال السنوات اللاحقة، لن يتأثر التعايش بين الطوائف في منطقة عكار بأحداث مماثلة.

[35] Makhlouf, *op. cit.*, pp. 72-73.

الغربية. وبدأ كل من الشطرين إذذاك، وبقوة الأمر الواقع، يتولى إدارة أموره في حلقة شبه مقفلة. وتقلص مجال الإندماج الإجتماعي إلى مستوى الحي، أو إلى مستوى مجموعة من الأحياء. وأسفرت النتيجة الأولى لتقسيم العاصمة على الحياة اليومية للناس، عن تغير طريقة التوجه في جغرافية المدينة. فقد أصبح الوسط ضاحية أو حتى «حدودا». وترجم هذا التغير، على سبيل المثال، بالطرق الجديدة التي باتت تسلكها السيارات، بما فيها حافلات النقل المشترك (خاصة) التي كانت تنطلق في السابق من ساحة الشهداء. وساهمت بداية حركة إعادة التموضع التجاري التي كرست انتقال - وبعثرة- مركز ثقل النشاط التجاري، في إعادة تنظيم المدى الجغرافي. وقد انطلقت هذه الحركة تلقائيا على إثر تدمير الأسواق القديمة وخراب وسط المدينة، ومنع التجار من مزاولة تجارتهم في أماكن عملهم المألوفة، فسارعوا إلى البحث عن أماكن بديلة موقتة. لكن الركود في وسط المدينة الذي اتسع واستدام، نزع تدريجيا عن الأماكن البديلة صفة الموقت. واخذت حركة إعادة التموضع التي زاد من وتيرتها السبت الأسود، مداها الأقصى في فصل الشتاء[36].

وشجع توقف أجهزة الدولة والبلديات - وحدهما الكهرباء والماء لم تكونا قد تأثرتا بعد - الإدارة الذاتية بحكم الأمر الواقع لشطري المدينة. وأسفرت هذه الإدارة عن مبادرات محلية ترمي، بقدر معقول من الجدية والإتساع، إلى تنظيم الحياة اليومية للناس (جمع النفيات وحرقها، وتنظيم إعمال الإغاثة إلخ ...). وتأسست في بيروت الشرقية «لجنة شعبية» في حي الأشرفية بمبادرة من بعض الأشخاص الذين أعلنوا أن لا علاقة لهم بالسياسة، لكن سرعان ما تولى أمر تلك اللجنة حزب الكتائب[37] الذي استنسخ هذه الصيغة في أحياء أخرى، وفي قرى أخرى، ثم جمعها لاحقا في هيئة واحدة. أما في بيروت الغربية، فبقيت أشكال تنظيم الحياة اليومية بدائية ومجزأة، وارتبطت في تلك المرحلة بانتشار الأحزاب والميليشيات في الأحياء. وانبثقت درجة تنظيم الحياة اليومية والإرادة في تنظيم الإدارة الذاتية، إلى حد كبير، من مستوى التصنيف والتقسيم الأرقى في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسيحية.

ومن أجل توسيع الإدارة الذاتية في شطري العاصمة، ومنها الى المناطق الأخرى، شهدت الصحافة انتشارا جديدا. فالحرب التي حكمت على بعض الصحف اليومية بالاحتجاب، قسمت القراء تقسيما دقيقا. وقد حافظت اثنتان فقط من كافة الصحف اليومية اللبنانية على انتشارهما في جميع أرجاء البلاد، هما **النهار** وشقيقتها باللغة الفرنسية الأوريان لوجور

[36] André Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art, cit.

[37] خلافا لما قاله سنيدر (وما قيل له)، في «The Lebanese Forces», art. cit.

L'Orient-Le Jour. لكن **النهار** و**الأوريان لو جور** منعتا في بعض الأحيان في بيروت الشرقية حيث كانت الصحافة اليسارية برمتها محظورة من جهة أخرى. أما في بيروت الغربية، فكانت منشورات الأحزاب المسيحية بما فيها جريدة **العمل** الناطقة باسم حزب الكتائب، متوافرة بحرية، بقدر ما كانت لا تهم كثيرا من القراء. وفي الواقع، لم تكن الضغوط الأمنية إنما حالة الرأي العام هي التي كرست تقسيم القراء، كما يشهد على ذلك نشوء صحافة حرب سواء في بيروت الشرقية أو بيروت الغربية. ففي بيروت الشرقية، شهد انتشار صحيفة الكتائب قفزة كبيرة، وأصدر حزب الوطنيين الأحرار أيضا صحيفة **الأحرار** اليومية، وحراس الأرز منشورة **لبنان** الأسبوعية. وانضمت صحيفتا **البيرق** المستقلة، وبنسبة أقل **الأنوار** التي كانت قبل عشرين عاما تحمل لواء الناصرية في لبنان، إلى الرأي السائد. وفي بيروت الغربية، كانت **المحرر** وخصوصا **السفير** الأكثر التصاقا بالرأي العام، وكذلك **النداء** الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني، وما لا يحصى من المنشورات الأخرى التي كانت موجودة. ووزعت من جهة أخرى في الشوارع، منشورات ناطقة باسم الميليشيات.

لكن أبرز تجدد على الصعيد الإعلامي تمثل بانهاء احتكار البث الإذاعي. ففور استئناف المعارك في أيلول/ سبتمبر، ظهرت بالتزامن تقريبا، إذاعتا **صوت لبنان** الكتائبية و**صوت لبنان العربي** التي أنشأها المرابطون. وتمكنت هاتان الإذاعتان اللتان كانتا تؤمنان المعلومات المتعلقة بتفاصيل الحياة اليومية في زمن الحرب (أوضاع الجبهات والقصف على الأحياء وأسماء القتلى والجرحى، إلخ)، وتبثان دعاية لم تتميز بالبراعة دائما، لكنها كانت تجد باستمرار صدى إيجابيا لدى فئة من الناس، من إقامة علاقة عضوية مع المستمعين، وقد فاقت الإذاعة الكتائبية إذاعة المرابطون في هذا المجال.

وفي هذه الظروف، لم يكن في وسع الإذاعة الرسمية القيام بوظيفة موحدة، حتى لو أن أحد مقدميها نجح منذ الربيع في فرض نفسه دليلا يحدد للمستمعين الطرق المقفلة وتلك التي يتعين تجنب سلوكها، بسبب الخطف أو إطلاق النار المتقطع والفردي. لكن حدود الكلمة الداعية إلى السلام ظهرت عندما شارك في حملة من أجل السلام في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وإذا كان قد تشكل بعض المواكب السلمية في شارع الحمراء، بتحريض من هيئة محلية وبفضل الدعاية التي أمنتها الإذاعة، ونظمت حملة لشطب المذهب الطائفي عن بطاقات الهوية، فإن القتال استمر طويلا، وسرعان ما أعيد بناء السواتر التي أزيلت بين عين الرمانة والشياح، خلال إحدى تظاهرات التلاقي.

الفصل السابع

مسار جديد للحرب

(كانون الثاني-شباط 1976)

ستشهد دوامة العنف التي باتت مألوفة إلى حد ما، في أعقاب مواجهات متواصلة تقريبا منذ أكثر من ثلاثة أشهر، احتداما منقطع النظير في كانون الثاني/ يناير 1976. إلا أن تسارع الأحداث كان مذهلا، بحيث انتقلت الحرب في غضون ثلاثة أسابيع إلى أقصى أشكال العنف الذي تخطت خطورته المعارك السابقة، في سياق هجومات أسفرت عن عمليات تهجير جماعية، لدى الإعلان عن «اتفاق على حل شامل للأزمة اللبنانية». لكن بداية تنفيذ الإتفاق سرعان ما تعرقلت.

وكانت أحداث هذا الشهر، في تجسيدها المادي المباشر، تتمة للمواجهات المستمرة منذ أيلول/ سبتمبر. والهدنة التي سبقت التصعيد الجديد، كانت نسبية. لكن هذه الأحداث بدت أنها تشكل فصلا شبه مستقل. وإذا لم تكن التناقضات التي تجلت فيها جديدة، فإنها أدت إلى مسار جديد أكيد. وسيعيد هذا الفصل في نهايته تنظيم ترتيب القوى على الساحة اللبنانية وسيقلب في الوقت نفسه مسار الإتجاهات الإقليمية التي كانت تؤثر فيه.

تسارع مباغت

حصار تل الزعتر: دوامة جديدة

تجلى تطرف الفريق المسيحي الذي يستشف من تصريحات قادته، في الأيام الأخيرة من 1975، ميدانيا، عبر مجموعة من المبادرات التي اتجهت بمزيد من الإصرار إلى نقطة اللاعودة. واستهدفت الأولى مخيم تل الزعتر الفلسطيني في 4 كانون الثاني/ يناير. ففي ذلك اليوم، منعت شاحنات تموين كانت تتجه نحو المخيم (المحصور في الضاحية المسيحية) من الوصول، بينما

كانت ترافقها دورية لقوى الأمن ومندوبون عن لجنة التنسيق. وكان حادث مماثل وقع قبل أربعة أيام في فرن الشباك. وتبين على الفور أنه ليس حادث سير أو مجرد دعابة من الميليشيات المسيحية، لكنه حصار منظم لمخيم فلسطيني كان يمتد أيضا إلى ضاحية النبعة الشيعية. وأسفر هذا التطور عن منحى جديد سلكته العمليات العسكرية. وحاول المحاصرون خرق الحصار في 7 كانون الثاني/ يناير واحتلوا منطقة حرش تابت، الواقعة بين تل الزعتر وبيروت، ثم أخرجهم منها المقاتلون المسيحيون.

وكان التوتر شاملا قبل أيام، كما ترجمته موجة الخطف في العاصمة وأماكن أخرى. وامتدت المعارك، ابتداء من 8 كانون الثاني/ يناير، إلى جبهات أخرى في بيروت، ثم إلى طرابلس وزحلة والدامور. وحصلت اشتباكات أيضا بين عاليه والكحالة، على طريق الشام، وبلغ التوتر مناطق جبلية كانت حتى ذلك الحين بمنأى عن الحرب، حول بحمدون (فوق عاليه) وفي بيت الدين (في قلب الشوف). وعلاوة على ذلك، كانت لجنة التنسيق العليا معطلة، على إثر قرار اتخذه في 6 كانون الثاني/ يناير، اليسار والمقاومة الفلسطينية بالتوقف عن المشاركة في أعمالها احتجاجا على حصار تل الزعتر.

وحصل تطور جديد مهم في 11 كانون الثاني/ يناير، عندما حاصر مقاتلو حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار مخيم ضبيه الفلسطيني الصغير (حوالى 1500 نسمة معظمهم من المسيحيين)، الواقع في منتصف الطريق الساحلية بين بيروت وجونية. وردا على هذا الحصار الجديد، قرر اليسار والمقاومة الفلسطينية حصار مدينة الدامور المسيحية التي أنهوا تطويقها في 13 كانون الثاني/ يناير. وفي اليوم التالي، حاصرت الميليشيات المسيحية مخيم ضبيه. واضطرت قيادة المقاومة الفلسطينية التي استفزها حصار تل الزعتر على مزيد من المشاركة في المعارك، الى الإنخراط كليا في القتال. وقررت مع اليسار حصار زغرتا وزحلة والاستمرار في تطويق الدامور، لكنها لم تقرر بعد شن هجوم عليها.

وبينما كانت المواجهات محتدمة حول الدامور، اتخذ حزب الكتائب مبادرة جديدة في 18 كانون الثاني/ يناير، وشن مقاتلوه هجوما على الكرنتينا والمكلس، على المدخل الشمالي لبيروت. وقد أصبح هذا القطاع واحدة من أبرز النقاط الساخنة عمليا في العاصمة منذ بداية الحرب. واشتدت خطورة المعارك فيه على إثر حصار تل الزعتر، وباتت السيطرة على الجسور الثلاثة فوق نهر بيروت أمرا بالغ الاهمية للمقاتلين. وكان حزب الكتائب يهدد صراحة منذ أيام بشن هجوم لتدمير الكرنتينا والمكلس. وهذا ما حصل خلال الهجوم الذي شنه مقاتلوه أخيرا في 18 كانون الثاني/ يناير وواجه مقاومة أقل بكثير مما كان متوقعا. وبعد احتلالهما في 19 كانون الثاني/ يناير، أحرقا بصورة منهجية، ثم دمرا ونقل سكانهما إلى بيروت الغربية. وتفاوت

عدد القتلى بين السكان الـ30 الفا من اللبنانيين وغير اللبنانيين، بين 600 و1000، كما تقول المصادر.

وغداة احتلال الكرنتينا، شنت القوات التقدمية والفلسطينية (بما فيها الصاعقة)، هجوما حاسما على الدامور التي احتلوها مع بلدة الجيه . وشن الهجوم بقيادة أبو موسى الضابط في حركة فتح، وشارك فيه مختلف الميليشيات ولاسيما منها ميليشيات الحزب الشيوعي في لبنان، ومنظمة العمل الشيوعي اللبناني والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. وهنا أيضا، كانت العملية أسهل مما حملت على افتراضه المواجهات السابقة التي استمرت أشهرا. وباستثناء المتاريس الأولى، كانت المدينة خالية من التحصينات. وقتل في الهجوم، عشرات الأشخاص من المدافعين ولاسيما المدنيون منهم[1]. وإذا لم تحصل مجزرة جماعية منظمة بكل ما للكلمة من معنى، كما قيل في الحروب الكلامية التي غالبا ما أحاطت بتلك الواقعة، فقد كان ثمة قرار، أشد خطورة على الصعيد السياسي على الأقل، يقضي بإفراغ المدينة وتهجير سكانها. وقبيل الهجوم، وفيما كان التطويق شبه تام، تركت طريق مفتوحة تؤدي إلى السعديات، التي دعا الجيش المنتشر هناك الناس بمكبرات الصوت إلى التوجه إليها. ولجأ ستة آلاف شخص إلى السعديات التي كان متحصنا فيها كميل شمعون. ونقلوا منها في اليومين التاليين بالمروحيات والزوارق. إلا أن ثلث المهجرين لجأوا إلى الشوف سعيا وراء حماية كمال جنبلاط. ولم يقل خطورة القرار الذي اتخذ في اليوم التالي لاحتلال الدامور، عن سابق تصور وتصميم، بإباحة المدينة للنهب والسلب.

وفي أعقاب هذا التصعيد البالغ الخطورة، كان وقف الأعمال الحربية سريعا جدا. فقد توقفت المعارك في أعقاب وساطة سورية جديدة والإعلان عن اتفاق على «حل شامل». وفي 23 كانون الثاني/ يناير، أعيد فتح مطار بيروت الذي أغلق في 16 منه. وفي 24 كانون الثاني/ يناير، أعلن كرامي سحب استقالته التي قدمها أثناء معركة الكرنتينا. وسجل في هذا اليوم وقوع اشتباكات بين الشياح وعين الرمانة، فيما نهب قصر شمعون في السعديات وحرق. إلا أن المتقاتلين تقيدوا بعد ذلك بوقف اطلاق النار تقيدا شبه تام. وفي 25 كانون الثاني/ يناير، أعلن عن اتفاق على سحب العناصر المسلحين وإعادة فتح كافة الطرق.

---

[1] يطرح جوناثان رندل الرقم 150 قتيلا، راجع *Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventurers and the War in Lebanon*, New York, Viking Press, 1984, p. 23. وتتقاطع هذه الشهادة مع ملاحظات أخرى أشار إليها صحافيون أجانب. لكن ما رسخ في أذهان الناس هو رقم 500 قتيل، حتى لو لم تثبْته أيُ وثيقة.

التخلي عن اللاتدخل

حتى حصار تل الزعتر، كانت المقاومة الفلسطينية على هامش الأحداث. وقرار اللاتدخل الذي لم يحترم بمنتهى الدقة، كان ينسجم مع حقيقة الوقائع. فالثقل العسكري للمقاومة لم يكن ظاهرا للعيان على الصعيد الميداني، بما في ذلك في تل الزعتر، أحد أبرز مراكز تجمع الفلسطينيين، وبقي القسم الأكبر من القوات الفلسطينية محتشدا في جنوب لبنان[2].

وقد أحرجت مبادرة الميليشيات المسيحية، منظمة التحرير الفلسطينية. فلم يعد الأمر في نظرها تدارك الإنزلاق في المعركة، بل بات يتطلب منها الرد بطريقة ملموسة عسكريا، على تهديد حيوي يعرض للخطر الوجود الفلسطيني في لبنان. ورسخ هذا المفهوم، احتلال مخيم ضبيه الذي لا يشكل خطرا على محيطه. لذلك نجح الفريق المسيحي أخيرا في إرغام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في النزاع[3]. فكان رد الفعل الفلسطيني مزدوجا. ففي مرحلة أولى، قام الفلسطينيون بمحاولات لكسر حصار تل الزعتر وإخراج المحاصرين، ثم عبر فتح ثغرة سدها الجيش في الحازمية. واندرج رد الفعل الثاني، في أعقاب حصار ضبيه، في سياق منطق الردع، أو الأعمال الإنتقامية، وبالتالي الهجوم على قرى مسيحية. لكن هذا المنطق وضع في خدمة الحسابات الإستراتيجية، كما دل على ذلك اختيار الدامور هدفا[4]. وكان المحفز الأبرز لهذا الخيار، قطع عشرات المقاتلين في القرية طريق الجنوب منذ بداية الحرب.

ولم تخفف عودة البعد الفلسطيني من حدة الإنقسام الوطني، بل بالعكس. فحصار تل الزعتر، التعبير الصريح عن «المؤامرة» التي تستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان، اعتبره المسلمون وأحزاب اليسار، دليلا ملموسا على الخيار «الإنعزالي» للزعامة المسيحية. وازداد التماثل بين المسلمين والفلسطينيين واليسار، وعقدت قمة جديدة للزعماء المسلمين بمن فيهم كرامي ومسؤولون فلسطينيون في 9 كانون الثاني/ يناير في دار الفتوى السنية. وفي المقابل، لم تكن التعبئة أقل شمولا، فعقد كبار الزعماء الموارنة قمة في 13 كانون الثاني/ يناير، في القصر الجمهوري، في حضور فرنجية هذه المرة وتغيب شمعون الذي كان متحصنا في قصره بالسعديات (في خضم معركة الدامور). وطرح بعض المسؤولين في حزب الوطنيين الأحرار والرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية الأباتي شربل قسيس، بصراحة شديدة، موضوع تحويل لبنان دولة فيدرالية. ولم يكن التصعيد كلاميا. فبعد فرض الحصار حول تل الزعتر،

[2] Baron, *op.cit.*, p. 375, W. Khalidi, *op.cit.*, p. 51. Salibi, *Crossroads*, *op.cit.*, p.152.

[3] *op.cit.*, p. 270 راجع ايضا شهادة أبو أياد *Ibid*.

[4] أبو إياد يعترف بذلك بشيء من الوضوح، م.س.ذ.، ص 271.

أعاد الفريق المسيحي تشديد ضغوطه الميدانية، فوجه مقاتليه إلى مخيم ضبيه ثم إلى الكرنتينا. وكانت الحكومة في حالة من العجز التام، الذي أتاح لفرنجية وشمعون (على رغم وجوده في السعديات) حرية الإستعانة المحدودة بالجيش. فقد شاركت في الواقع وحدات من الجيش في المعارك حول تل الزعتر. وأفشل الجيش أيضا محاولة القوات المشتركة فتح ثغرة نحو الحازمية لكسر الحصار. لكن الأهم، كان تدخل الطيران الذي قصف في 16 كانون الثاني/ يناير مواقع القوات المشتركة التي كانت تحاصر الدامور، لإخراج قافلة عسكرية محاصرة، كما أعلن رسميا. وكان رد فعل الزعماء المسلمين عنيفا على هذه التدخلات. فعلى إثر تدخل الطيران في الدامور (16 كانون الثاني/ يناير)، طالب القسم الأكبر من الزعماء المسلمين الذين اجتمعوا في اليوم نفسه في دار الفتوى، بوقف ما وصفوه بأنه تمرد، معتبرين أن قائد الجيش العماد سعيد، خالف أوامر وزير الدفاع، كرامي، وحذروا من خطر انقسام الجيش. لم يبال فرنجية، وحرص على الإعراب عن لا مبالاته، بتوجيه إشادة علنية إلى الجيش، في رسالة بعث بها إلى قائده في اليوم التالي. ولم تسفر استقالة كرامي أثناء الهجوم على الكرنتينا، سوى عن الكشف على الإنقسام العام الذي يسود البلاد.

إلا أن رئاسة الجمهورية أعلنت بعد ثلاثة أيام فقط ، عن عقد اتفاق على حل شامل. وفي هذا الوقت، باتت الوساطة السورية أكثر استعجالا، وتوافرت لدمشق وسائل إضافية تمثلت بدفع وحدات من جيش التحرير الفلسطيني إلى دخول لبنان في 18 كانون الثاني/ يناير.

اللعبة السورية

حتى نهاية العام 1975، بقي الوضع في لبنان منضبطا في نظر المسؤولين السوريين. وعلى رغم خطورته الشديدة، لم يوصف بأنه ميؤوس منه. لكن مخاطر الانفجار الشامل للتصعيد الذي بدأه الفريق المسيحي، حملهم على الإعتقاد بأن الوقت بات يحسب عليهم[5]. وطرحت إذذاك صراحة إمكانية القيام بتدخل سوري، تحدث عنه علنا للمرة الأولى، عبد الحليم خدام في مقابلة مع صحيفة كويتية في 7 كانون الثاني/ يناير[6].

[5] Dawisha, *op.cit.* pp. 94-95.

[6] «سوريا لن تتساهل أبداً مع احتمال تقسيم لبنان (...) وكان هذا البلد جزءاً من سوريا وسنستعيده لدى أول محاولة جادة للتقسيم». هذا التصريح الذي نشرته صحيفة الرأي العام الكويتية في 22 كانون الثاني/ يناير، استُخدم دائماً لتبرير السياسة السورية في لبنان. ويرى عدد من المحللين أن الإشارة إلى الإنتماء التاريخي للأراضي اللبنانية إلى سوريا تُشكل مفتاح السياسة السورية. يبدو لنا ذلك مبالغاً فيه، لأن هذا العنصر لا يشغل سوى حيز صغير جداً من حسابات فريق السلطة في دمشق.

وبالتزامن مع إبرازه فرضية التدخل العسكري، كشف تدهور الوضع في لبنان عن الموانع الإقليمية التي كانت ترخي بثقلها على الوساطة السورية. فغداة تصريح خدام، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي شيمون بيريز، أن تدخلا سوريا في لبنان لا يمكن أن يترك إسرائيل مكتوفة. أما الولايات المتحدة، فحذرت إسرائيل وسوريا، عبر وزارة الخارجية، من مغبة أي تدخل. إلا أن الخارجية الأميركية لم تبالغ في الإعراب عن قلقها على رغم ما بلغته الحرب. لأن الضغط السوري لم يكن محايدا. فقد انطوى على معنى سيتضح في سياق التدخل العسكري الذي بقي غير مباشر لكنه أصبح فعليا.

والعامل الذي أملى القرار السوري إرسال وحدات من جيش التحرير الفلسطيني الى لبنان، شبيه إلى درجة كبيرة بالقرار الذي أملى الوساطة السورية الأولى في أيار/ مايو 1975: التعبير الحاد عن الإستقطاب لدى الطبقة السياسية. فقد كان الإنقسام في البلاد شبه شامل، كما سبق القول، فالحكومة مستقيلة، وفي أي حال، عاجزة، ورئيس الجمهورية يخوض المواجهة السياسية بالكامل، والجيش متورط في المعارك بطريقة خطرة. أما قمة الزعماء المسلمين في عرمون، التي استفزتها الإستعانة بالجيش واعتبرتها مفرطة، وإصرار الطرف المسيحي على إيجاد أمر واقع (ضبيه والكرنتينا)، فطالبت علنا بتدخل الرئيس الأسد الذي استخدم هذا النداء مرارا لتبرير سياسته حتى عندما ستسلك في اتجاه آخر. لكن، إذا كانت الآلية متشابهة، فإن التهديد كان أشد خطورة. ومن فورهم، اتخذ المسؤولون السوريون، في 18 كانون الثاني/ يناير، في أعقاب مشاورات واسعة، قرارا بتدخل جيش التحرير الفلسطيني الذي كان يأتمر بالقيادة السورية[7]. وفي اليوم التالي، بدأ لواء اليرموك بدخول لبنان وسيطر على تقاطع طرق شتورا الذي انسحب منه الجيش اللبناني.

وإذا كان شمعون اتهم سوريا باجتياح لبنان، فإن ردود الفعل الأشد أهمية التي أعربت عنها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، لم تكن حاسمة على الإطلاق. فقد أوضحت الولايات المتحدة، التي حرص السوريون على إبلاغها بما ينوون الإقدام عليه[8]، أن جيش التحرير الفلسطيني وليس الجيش السوري، هو الذي دخل لبنان. وأعلنت إسرائيل أيضا أن في جعبتها ما يكفي من الأدلة إلى أن سوريا لن تتدخل مباشرة، حتى لو أن بيريز أصدر بعد أيام، أمرا صريحا للجيش الإسرائيلي بتسهيل مرور اللبنانيين الذين يرغبون في اللجوء إلى إسرائيل (24 كانون الثاني/ يناير).

(7) Dawisha, *op.cit.*, pp. 100-101 et 118-119.

(8) المصدر المذكور.

وبإدخالها وحدات من جيش التحرير الفلسطيني إلى الأراضي اللبنانية، كانت سوريا تنوي في المقام الأول، ممارسة ضغط حاسم على الفريق المسيحي. وخلال ثماني وأربعين ساعة، سيطرت القوات المرسلة على البقاع، وتقدمت وحدات صغيرة في اتجاه بيروت. ووصلت في 22 كانون الثاني/ يناير إلى المديرج الذي يبعد 35 كلم شرق بيروت. وهاجمت وحدات مراكز الدرك في عكار وبسطت سيطرتها على قسم كبير من المنطقة الممتدة من شمال طرابلس حتى الحدود السورية. وخففت من الضغوط السورية، جهود المصالحة التي بذلها الثلاثي خدام والشهابي وجميل الذين وصلوا إلى بيروت في 20 كانون الثاني/ يناير[9]. ولم يصمد وقف لإطلاق النار عقد على إثر زيارة قام بها الشهابي في 16 كانون الثاني/ يناير (ومسعى للسفراء العرب لدى فرنجية وكرامي). وستتكلل المحاولة بالنجاح هذه المرة وسترسي، كما رأينا، هدنة راسخة في الظاهر.

ولا شك في أن ذلك النجاح كان ثمرة هذه السياسة، لأن زعماء الفريق المسيحي أيدوا المهمة السورية التي باتت تبدو في نظرهم وسيلة ناجعة. وفي هذه الأثناء، نجح فرنجية في إجراء المصالحة بين شمعون وكرامي. وفي أي حال، اعتبر الزعماء المسيحيون أن المنحى الذي سلكته الأحداث قد أمدهم بمزيد من القوة. وبهذه الذهنية، أنشأوا في 31 كانون الثاني/ يناير جبهة جديدة هي «جبهة الحرية والإنسان» التي كانوا يعتزمون من خلالها تأكيد ما عقدوا العزم عليه. وكانت وزارة الخارجية الأميركية رحبت قبل يومين بالدور البناء الذي تضطلع به سوريا في لبنان. وتحدثت معلومات عن «نصائح» وجهتها الولايات المتحدة الى المسؤولين المسيحيين دعتهم فيها إلى التعاون مع سوريا لاغتنام فرصتهم الأخيرة حفاظا على مصالحهم[10]. أما سوريا التي بدت كأنها تؤكد حسن نياتها، فسحبت كتيبة من قوات جيش التحرير الفلسطيني دخلت لبنان (كما قال بيريز، في 3 شباط/ فبراير). لكن إزالة التشنج بين سوريا والمسيحيين، لم تنسحب على الفلسطينيين، بل بالعكس، طالب الجميِّل، في سياق التصلب الكتائبي الأصيل، بتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على مختلف البلدان العربية (6 شباط/ فبراير).

في هذا الوقت، حاول الموفدون السوريون تطبيق الإتفاق «بين جميع الأطراف من أجل حل شامل للأزمة اللبنانية» الذي أعلنته رئاسة الجمهورية في 22 كانون الثاني/ يناير. وقد نص هذا الإتفاق على إنشاء لجنة عسكرية عليا سورية - لبنانية - فلسطينية من 6 ضباط (اثنان لكل

(9) Dawisha, *ibid*.

يميز داويشا بين قرارين، قرار إدخال جيش التحرير الفلسطيني وقرار إرسال ثلاثة وسطاء إلى بيروت، كما يتبين في أي حال من الإجراءات الفعلية للوساطة السورية.

(10) أنظر خصوصا صحيفة **الغارديان** في 9 شباط/ فبراير 1976.

فريق)، مهمتها فرض احترام وقف إطلاق النار، تؤازرها 4 لجان محلية و23 لجنة فرعية. لكن المسؤولين السوريين الثلاثة، باتوا يسعون، بعد إقناع كرامي بسحب استقالته (في 24)، إلى حل حقيقي. فزادوا من الإتصالات للتوصل إلى اتفاق شامل، لمناقشته في دمشق بين الأسد وفرنجية. وهذا ما حصل بالفعل وطرح فرنجية «الوثيقة الدستورية» في 14 شباط/ فبراير.

في هذه الأثناء، توجه فرنجية وكرامي إلى دمشق في 7 شباط/ فبراير. وفي البيان المشترك الذي صدر في ختام هذه الزيارة، أعلنت سوريا مرة أخرى أنها الضمانة لتطبيق اتفاق القاهرة، لكن البيان لم يشر إلى الإصلاحات الواردة في الإتفاق الشامل الذي أنتجته الوساطة السورية. ولم تعلن الإصلاحات الدستورية إلا بعد أسبوع، إفساحا في المجال أمام فرنجية لإجراء مشاورات رسمية مع الزعماء السياسيين اللبنانيين. وألقى فرنجية في 14 شباط/ فبراير خطابا متلفزا، طرح فيه، بعد الإشادة بسوريا وإعادة تأكيد هوية لبنان «العربية»، «برنامج عمل وطني» لإنهاء الحرب «سيشكل مع الميثاق الوطني غير المكتوب، قاعدة جديدة تضاف إلى أسس الحياة الوطنية في لبنان». وأوضح أن هذا البرنامج وارد في الوثيقة الدستورية المؤلفة من سبع عشرة نقطة ووافق عليها مجلس الوزراء وستحال إلى مجلس النواب.

زمن المفارقات

ازدياد نقاط اللاعودة

وسرعان ما استأنفت الحياة دورتها الطبيعية إلى حد ما في أعقاب وقف إطلاق النار في 24 كانون الثاني/ يناير، وأعادت المدارس فتح أبوابها. لكن، إذا كان الإنفراج قد شمل الحياة اليومية للناس على الأقل، فإن الحل الذي اقترحته الوثيقة الدستورية لم يكن حلا دائما على الإطلاق. وسيلي هذه العودة إلى الحياة الطبيعية، تصعيد غير مسبوق، وقفزة كبيرة في الفراغ الذي كان عنفه يوازي الآمال في السلام المنبثقة من هدنة أواخر كانون الثاني/ يناير. وهذا يعني أن النتيجة لم ترض أيا من أطراف النزاع، مقارنة بتكلفة المعارك. وحتى هذه المرحلة من الحرب في لبنان، أسفرت المعارك، كما أفاد تقرير للأونروا UNRWA (صدر في 18 شباط/ فبراير)، عن 12 ألف قتيل و40 ألف جريح منذ عشرة أشهر[11]، وتهجير 180 الف شخص (أي 5% من عدد السكان). وشملت عمليات التدمير الكلية أو الجزئية في بيروت وضاحيتها زهاء 20% من المساكن و80 إلى 100% في بعض الأماكن (الكرنتينا والدامور).

---

[11] خفض هذا الرقم في وقت لاحق. راجع Labaki et Abou Rjeily, *op.cit.*, p. 36. يقدران ضحايا الحصيلة البشرية للعام 1975 بأقل من أربعة آلاف.

لكن التناقضات التي زادت من حدتها حوادث كانون الثاني/ يناير، سلكت منحى تصعيديا على رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي جمد تعبيراتها العسكرية في الظاهر. فأحداث هذا الشهر تلتقي في الواقع مع مفارقة مؤداها أن معارك كانون الثاني/ يناير تخطت بأشواط الحلول المطروحة لمعالجة الصراعات اللبنانية.

فقد شابت الوثيقة الدستورية التي أضفت على التوزيع الطائفي للسلطات الطابع المؤسسي، ثغر حتى لا ترضي أحدا[12]. ولم يهلل لها الزعماء المسيحيون، وواجهها اليسار بعداء، والزعماء المسلمون بتحفظ. وكان الحل الذي طرحته للمسألة الطائفية متناقضا تمام التناقض مع البرنامج المرحلي لليسار، ولم يلب أيضا مطلب السنة بـ«المشاركة».

فالثغر التي اعترت الوثيقة الدستورية، لم تبرزها إلى العلن فقط ردود فعل مختلف الأطراف حيالها، إنما أبرزها أيضا تسارع آلية تفتت الدولة وبنوع أخص تفتت الجيش. ففي 21 كانون الثاني/ يناير، اندلع تمرد قاده الملازم أول أحمد الخطيب في البقاع. وقد شجعت هذه الحركة وتولت بالتالي إدارتها حركة فتح[13]. لكنها لا تقل أهمية عما آلت إليه مسيرة الإستقطاب في المؤسسة العسكرية التي تهيمن عليها المؤسسة المارونية. فالتدخل ولو المحدود للجيش في معارك تل الزعتر والدامور، كان حاسما في هذا الصدد. وفي هذا الوقت، حصلت اضطرابات في ثكن ببيروت. وفي المقابل، تعرض رموز «العنف الشرعي» الذي كان قد تقلص إلى أدنى مظاهره، لهجومات عنيفة استهدفت ثكن الدرك (17 و20 كانون الثاني/ يناير) في العاصمة ومباني رسمية. فحتى قبل التصعيد في تل الزعتر، هوجم سجن طرابلس وخلي سبيل نزلائه (3 كانون الثاني/ يناير). وكان سجن بعلبك تعرض أيضا لهجوم مماثل قبل أسابيع.

وترافقت آلية تفتت الدولة مع تفاقم الإنقسامات في إطار المجتمع. وأدت عمليات تهجير السكان إلى وضع لا عودة فيه قد يكون أشد ضررا من تدمير وسط المدينة. وإضافة إلى ما ترتب عليها من آثار نفسية، أدت هذه التطورات الى تعديل بالغ الأهمية على الخريطة السياسية – الطائفية، وبالتالي العسكرية. فمع زوال عقبتي الكرنتينا والدامور، بات لكل من شطري بيروت امتداداته الجغرافية، ولم يعد واردا طي الصفحة وإعادة المهجرين. ففي ما

---

[12] Edmond Rabbath, *op.cit.*, p. 624.

ويعتبر رباط أن الوثيقة الدستورية ليست «سوى مزيج مركب من أفكار أولية وتناقضات دستورية ووعود تافهة بإصلاحات اجتماعية». ويذكر من جهة أخرى، في ما يتعلق بتأكيد الطابع العربي للبنان، أن الحكومة الرباعية التي انبثقت من ثورة 1958 والثورة المضادة، أعلنت في بيانها الوزاري في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، أن لبنان عربي على قدم المساواة مع الدول العربية الاخرى (ص 729).

[13] أنظر في هذا الموضوع شهادة Abou Iyad, *op.cit.*, p. 274 et Abou Jihad, in Brynen, *op.cit.*, p. 94.

خص الدامور، قطع كمال جنبلاط وعودا بالعودة للعائلات المهجرة ولاسيما منها التي لجأت إلى معقله. لكن كل محاولات العودة أخفقت باستثناء عائلات ناخبيه التقليديين. لذلك بقي القسم الأكبر من مهجري الدامور يقيمون في أديرة المناطق المسيحية ومدارسها. أما في ما يتعلق بالكرنتينا، فكانت المسألة أسهل: لم يكن بكل بساطة واردا إعادة بناء مدينة الصفيح هذه التي استقر قسم كبير من سكانها يقدرون بعشرة آلاف نسمة في المدخل الجنوبي لبيروت حيث استملكوا بوضع اليد شاليهات مسبحي سان سيمون Saint-Simon وسان ميشال Saint-Michel الخاصين اللذين تحولا مدينتي صفيح جديدتين.

ولم تعرقل عودة الوضع إلى طبيعته، ظاهرة إعادة تموضع المراكز التجارية، بل أن هدنة شباط/ فبراير التي ساد الإعتقاد برسوخها، أثبتت أن إعادة التموضع هذه لم تعد مجرد حل للإنتقال الموقت، لكنها انكفاء ثابت إلى داخل الأحياء السكنية. ويمكن أيضا طرح الطابع الموقت ذريعة لتجار الأسواق الشعبية الذين انكفأوا إلى كورنيش الروشة أو انتشروا على جادة الصنائع، أو تقاسموا المحال الصغيرة القائمة مع تجار الأحياء. وهذا ما حصل في الأشرفية. إلا أن النشاط التجاري الغامض الذي نبت في غضون أشهر في داخل بيروت الكبرى ولم يتوقف عن التكاثف، لا يخضع لمجرد منطق الحرص على البقاء. فالمحال التجارية التي تموضعت في شارع مار الياس وطريق المزرعة في بيروت الغربية، وفي الضواحي الشرقية المسيحية، على طول الخط الساحلي (الجديدة وجل الديب وانطلياس وجونية)، أو في قرى الأصطياف الجبلية (برمانا وبكفيا عجلتون)، استقرت بشكل أقل ما يقال عنه إنه موقت[14]. إلا أن هذه الضواحي تعرضت في الوقت نفسه لأول تبدل خلال فصل الشتاء فأصبحت بالتالي مراكز للإقامة الدائمة.

انعكاس العوامل الإقليمية

وإذا كان دخول وحدات من جيش التحرير الفلسطيني إلى لبنان قد أدى إلى لجم تعنت الفريق المسيحي، فإن ما تلا التدخل السوري أثار مخاوف الأوساط القيادية في المقاومة الفلسطينية، على رغم إعراب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اجتمعت في دمشق، عن تأييدها المبادرة السورية (22 شباط/ فبراير). وقد عبر صراحة عن المخاوف الفلسطينية، أبو أياد الذي أعلن خلال اجتماع، أن ليس في وسع أي نظام عربي فرض وصايته على منظمة التحرير الفلسطينية (15 شباط/ فبراير). ولجلاء الأمور بمزيد من الوضوح، إذا

(14) André Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art.cit.

كان ذلك ضروريا، - باستثناء سوريا، لم يلح في الأفق حتى هذه اللحظة أي خطر بفرض وصاية يمكن أن يبرر هذا التحذير - حرص أبو أياد على القول إن ذلك ينطبق على كافة الأنظمة، سواء كانت رجعية أو تقدمية (لم يتضمن كلامه شيئا غير مألوف في الخطاب السياسي الفلسطيني). ويندرج الحديث عن صلات بين الميليشيات المسيحية ووكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي.آي.آيه)، في السياق نفسه. وهذا لا يعني أن هذا الموضوع كان جديدا. أما أن يكرر المقولة نفسها عرفات شخصيا (8 شباط/ فبراير) في إطار إزالة التشنج في العلاقات بين سوريا والفريق المسيحي، فإنه غيّر بغرابة شديدة الهدف الذي كان يرمي إليه في انتقاداته.

في هذا الوقت، أجج المخاوف الفلسطينية، هجوم شنه في 31 كانون الثاني/ يناير، عناصر من الصاعقة، على المقرين المتجاورين لصحيفتي **المحرر** و**بيروت** القريبتين من جبهة الرفض، فقتل 7 أشخاص أحدهم رئيس تحرير الأولى. ويمكن في الواقع تصنيف هذا الهجوم في خانة تصفية الحسابات السورية - العراقية. لكننا نرى فيه أيضا إيذانا بتدخلات سورية أخرى، وثيقة الإرتباط هذه المرة بالعلاقات الثنائية السورية - الفلسطينية والإدارة العامة للنزاع في الشرق الأوسط.

وقد زاد من تفاقم التوتر الخفي في العلاقات السورية - الفلسطينية، الدور المتزايد الممنوح للصاعقة وللوحدات التي تأتمر بالقيادة السورية من جيش التحرير الفلسطيني. وفي اللجنة العسكرية الثلاثية الأطراف التي تشكلت على إثر تدخل خدام في كانون الثاني/ يناير، كان المندوبان الفلسطينيان هما زهير محسن والعقيد سعد صايل الذي سيصبح واحدا من أقرب مساعدي ياسر عرفات[15]، لكن تعيينه حتى الآن في اللجنة نجم عن انتمائه إلى جيش التحرير الفلسطيني، أي إلى وحدة تأتمر فعليا بسوريا[16].

وارتبط البعد الأبرز للتوتر السوري - الفلسطيني بالجهود الرامية إلى تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي. وآخر إنجاز حققته الديبلوماسية الكيسنجرية، كان التوصل إلى الإتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء. ورد الأسد بعنف على هذا الاتفاق الذي بدا أنه كرس انسحاب مصر من المواجهة مع إسرائيل. وللتعويض على «خسارة» مصر، باشر تقاربا مع العاهل الأردني الملك حسين، فاعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ذاك الإتفاق مثيرا للريبة والشكوك. وأدى تدخله في لبنان، المقرون بتطور محور دمشق - عمان، إلى بروز شبح حكم ثنائي سوري - أردني للضفة الغربية في إطار تسوية شاملة يمكن أن تعقد على حساب منظمة التحرير الفلسطينية.

(15) كان اغتياله في 1982 واحداً من المؤشرات الأولية «للإنشقاق» الموالي لسوريا في حركة فتح.

(16) Dawisha, *op.cit.*, p. 119.

وفي هذه الظروف، اكتسب تصريح خدام (29 كانون الثاني/ يناير) الذي قال فيه إن سوريا تضمن تطبيق اتفاق القاهرة، مدلولا جديدا، وانطوى على إعلان رغبة في ممارسة الوصاية أكثر مما كشف عن ضمانة أعطيت للمسيحيين.

وحيال المخاطر التي انطوى عليها المسعى السوري، اختار عرفات إعادة فتح قنوات الإتصال مع السادات. أما مصر فباشرت إعادة تقويم للوضع في لبنان الذي كان واقعا تحت تأثير حصار تل الزعتر. وفي 11 كانون الثاني/ يناير، دانت صحيفة **الأهرام** الحصار، وأعرب السادات في اليوم التالي عن «حرصه» على المقاومة الفلسطينية واستقلال لبنان. وعنى ذلك تغيرا في موقف القاهرة التي لم تكن قد أعلنت عن موقف حتى الان، والتي كان اليسار قد اتهمها بتقديم المساعدة خفية إلى الفريق المسيحي. وترجمت هذه السياسة الجديدة بإرسال لواء عين جالوت من جيش التحرير الفلسطيني الذي كان متمركزا في مصر. وأدت هذه المبادرة التي كانت النتيجة الأولى الملموسة للإتفاق مع القاهرة، إلى تقوية المقاومة الفلسطينية، ضد الميليشيات المسيحية وضد السوريين أيضا[17].

وقد توافقت الهواجس المصرية مع بعض التطور في عواصم عربية أخرى، وهو تطور حفز عليه أيضا الهجوم على تل الزعتر. وإضافة إلى مخاوف هذه الدولة أو تلك من أن تؤدي قلاقل يتسبب في حصولها اليسار وتهدد الإستقرار الإقليمي إنطلاقا من لبنان، فإن تهديد الوجود الفلسطيني في لبنان وبالتالي موقع منظمة التحرير، كان يعتبر تهديدا للوضع الإقليمي الراهن والتوازن الدقيق للقوى التي تتحكم فيه. ولم تكن مثيرة للإستغرب أيضا، مساعي السفراء العرب في بيروت التي لم تتكلل بالنجاح، لفرض وقف لإطلاق النار، أو استقبال العاهل السعودي الملك خالد في الرياض، كمال جنبلاط خلال زيارة استمرت من 5 إلى 8 كانون الثاني/ يناير، أي في فترة حصار المخيم. وكان موقف العراق أقل إثارة للإستغراب، لكنه يكشف أيضا عن الأجواء التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ففي 8 شباط/ فبراير، اكد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر أن العراق سيلجأ إلى كافة الوسائل المتاحة، إذا ما تمت تصفية اليسار والفلسطينيين في لبنان، نتيجة الاتفاق على وقف إطلاق النار الذي فرضته سوريا. ومن الضروري التوقف أخيرا، حيال الإهتمام الكبير الذي أبداه الإتحاد السوفياتي للوضع في لبنان[18].

وإزاء هذا التطور للتوازنات الإقليمية حول الأزمة اللبنانية، لا يثير الدهشة فشل الوثيقة

---

[17] W. Khalidi, *op.cit.*, pp. 57 et 84.

[18] Abou Iyad, *op.cit.*, p. 299.

الدستورية في إرساء الهدنة التي خرقها مع ذلك بعض الإشتباكات، بين عين الرمانة والشياح (في الأول والعاشر من شباط/ فبراير)، وفي زحلة (12 شباط/ فبراير)، وما لا يحصى من عمليات الخطف. وبعد إعلان فرنجية الوثيقة الدستورية، كان يفترض أن تكون المرحلة الثانية من التسوية، تشكيل حكومة اتحاد وطني مهمتها تطبيق البرنامج الإصلاحي. ولتأمين موافقة أشد صراحة على الإتفاق الذي كان يفترض أن يترجم بتشكيل حكومة اتحاد وطني وضمان تطبيق اتفاق القاهرة، قام خدام والشهابي بمهمتين جديدتين في بيروت (15 – 20 و22 – 26 شباط/ فبراير). لكن تفتت الجيش أثبت الطابع الوهمي لهذه المناورات، بينما كان التطور الإقليمي يدخل الأزمة في اتجاه جديد. وفي أي حال، استأنفت ميليشيات الطرفين تلقي الأسلحة، وتابعت الإذاعات الناطقة باسمها برامجها.

الفصل الثامن

الحرب إلى أقصى الحدود

(آذار-أيار 1976)

دخلت الحرب مرحلة جديدة في آذار/ مارس. وبات في الإمكان الحديث عن «حرب شاملة». فالحركة الإقتصادية لم تستأنف إبان اتفاقات وقف إطلاق النار، وخضعت المناطق كافة لوتيرة الحرب، التي إن لم تتجسد معارك بكل ما للكلمة من معنى، فقد ترجمت على الأقل، توترا عسكريا شاملا. وسلم الأفرقاء الآن بمنطق الإنقسام. ونجم عن هذه الشمولية، مزيد من توالي الأحداث وانتفت الحاجة إلى الفصل بدقة منهجية بين العمليات العسكرية والتطور السياسي.

الإنفجار

انقسام الجيش

على رغم التطبيع الملموس للحياة اليومية في شباط/ فبراير، تأخرت «الهدنة» الهشة التي أسفر عنها التدخل السوري، لتتحول سلاما دائما. وسرعان ما تزايدت التهديدات التي كانت ترخي بثقلها على الهدنة. وتبين تدريجيا أن أخطر هذه التهديدات، يكمن في عملية تفتت الجيش التي زاد من تفاقمها المأزق السياسي. وتمثل الدافع إلى هذا التفتت، بانشقاق جيش لبنان العربي الذي حصل في 21 كانون الثاني/ يناير بمبادرة من الملازم أول أحمد الخطيب. ونشأ انشقاق جيش لبنان العربي عن الإحتجاج على تواطؤ رئاسة الأركان مع الميليشيات المسيحية، ومشاركة الجيش في معارك كانون الثاني/ يناير، وانسحب على الإستياء الذي أثاره الحل السوري، والمراوحة التي ميزت جهود السلام أيضا. وابتداء من منتصف شباط/ فبراير، انضم إلى جيش لبنان العربي، المدعوم من حركة فتح، مزيد من العناصر، خصوصا في البقاع،

حيث أقام مقر قيادته.

وفي المقابل، ارتدت مفاعيل هذا الإنشقاق على النقاش السياسي، عبر مسألة الجنود الذين التحقوا بالخطيب واعتبرتهم فارين رئاسة الأركان. وباتت قضية العفو الذي قد يستفيد منه هؤلاء العسكريون أو قد لا يستفيدون، النقطة المحورية تدريجيا للنشاط السياسي، فعقدت مسألة تشكيل حكومة جديدة أو بالأحرى حجبتها. ففي المرحلة الأولى، أمهلت الحكومة الفارين عشرة أيام للعودة إلى وحداتهم (21 شباط/ فبراير). وباستثناء الإتفاق على هذه المهلة، كانت الحكومة منقسمة، ولم يشأ فرنجية الذهاب بعيدا، فيما كان كرامي يدعو إلى المصالحة.

لذلك، لم يتوافر ما من شأنه وقف عملية التفتت، التي ازدادت في المقابل وتيرتها في الأسبوع الأول من آذار/ مارس. فقد حصل انشقاق جديد، مسيحي هذه المرة، في 5 آذار/ مارس، حين شكل ما يناهز المائتي جندي مسيحي من ثكنة صربا (قرب جونية)، جيش التحرير اللبناني، وعقدوا العزم على الدفاع عن بلدتهم القبيات (عكار) التي هاجمتها إحدى وحدات جيش لبنان العربي بقيادة المقدم أحمد معماري. وانتشروا على طريق بيروت – طرابلس وعمدوا إلى خطف طرابلسيين. وإذا كان الهدوء قد عاد وخيم على القبيات على إثر دخول قوة مشتركة من الجيش ومن جيش التحرير الفلسطيني، فإن المعارك التي تلت بين جنود مسيحيين ومسلمين في ثكن طرابلس، أمدَّت بشحنة جديدة انشقاق جيش لبنان العربي الذي التحق به كثر من جنود المواقع في الشمال.

وفي إطار هذا التدهور الشامل، امتدت «حرب الثكنات» إلى الجنوب. وفي 8 آذار/ مارس، التحقت بجيش لبنان العربي، حامية قلعة الشقيف، الموقع الإستراتيجي الذي يسيطر على شبكة المواصلات بين الجنوب والبقاع، ويشرف أيضا على الحدود الإسرائيلية، وجزء من الجليل. وفي اليوم التالي، التحقت به قلعة راشيا على سفح جبل حرمون، ثم تلتها ثكنة أبلح وقاعدة رياق الجوية (كلاهما في البقاع). وخرج من رحم السيطرة على ثكنتي الخيام ومرجعيون (في الجنوب) انشقاق آخر أيضا سيتخذ في وقت لاحق أبعادا خطرة تمثلت بسلوك الجنود المسيحيين في هذه المنطقة الطريق إلى إسرائيل[1].

وفي أعقاب حركات الإنشقاق تلك، ناهز عدد عناصر جيش لبنان العربي، ألفي رجل من الجنود وضباط الصف والضباط حتى رتبة مقدم. وتمثل هدفهم المعلن بإعادة تنظيم الجيش بحيث لا يبقى تحت سيطرة المسيحيين. وكان هذا الهدف يعني، من جهة، إعادة تصويب

(1) Beate Hamizrachi, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the Ties with Isearl. 1975-1978*, New York, Praeger, 1988, pp. 51-59.

سياسي للمؤسسة العسكرية، ومن جهة ثانية، إلغاء الإمتيازات التي كان يتمتع بها الضباط المسيحيون. لكن الديناميكية التي ميزت حركة جيش لبنان العربي، ساعدت، بالقدر نفسه، على المطالبة بإعادة النظر في النظام اللبناني، أكثر مما دفعت إلى البحث في المطالب المتعلقة بالجيش. وقد أعاد تفتت الجيش، إنتاج آليات الإستقطاب الواضحة الملامح حتى الآن في بوتقته. وتميزت تلك الآليات التي كانت قد تراجعت مع الوقت، بمزيد من السرعة ومزيد من الوضوح لدى بروزها، وفاقت مثيلاتها لدى كافة شرائح المجتمع.

وسرعان ما بلغ الإستياء صفوف الضباط. ولم يخف على أحد، ازدياد العرائض واتخاذ المواقف في صفوف الجيش، فطالب بعض منها بالعفو، وناشد بعضها الآخر رئاسة الأركان رفض التنازل. إلا أن العماد سعيد عقد العزم على إعلان العفو عن الفارين ودعاهم إلى الإلتحاق بثكنهم واعدا إياهم بأن «جيش الغد» سيكون جيش جميع اللبنانيين. وفي 11 آذار/ مارس، رفض نداءه أحمد الخطيب الذي قال إن العفو والإصلاحات الموعودة لا تتمتع بقوة القانون لأنها لم تصدر بمرسوم رئاسي. وفي أعقاب اجتماع غير مثمر مع فرنجية للبحث في هذه المسألة، أعرب كرامي مرة أخرى عن عزمه على الإستقالة في هذا اليوم. كذلك حاول الوسطاء السوريون الثلاثة الذين كانوا يمارسون على اليسار ضغوطا لحمله على الإعتدال، إقناع فرنجية بإصدار عفو شامل والموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية. بلغ المأزق الشامل أوجه، وفي 11 اذار/ مارس، عاد الوسطاء السوريون إلى دمشق بخفي حنين.

وبدا أن تدهورا جديدا للوضع بات محتوما. إلا أن ما حصل كان حدثا غير متوقع، سيحدد في مرحلة أولى على الأقل، وجهة الأحداث، أي «الإنقلاب» التلفزيوني للعميد الأحدب الذي وجه النقاش حول ضرورة استقالة رئيس الجمهورية.

المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية

فقرابة الساعة 21،00 من مساء 11 آذار/ مارس، بعيد مغادرة الوسطاء السوريين بيروت، ظهر العميد عزيز الأحدب، قائد منطقة بيروت العسكرية، فجأة على شاشة التلفزيون، وسط نشرة الأخبار. وفي «البلاغ الرقم واحد» الذي تلاه بنبرة عسكرية، أعلن نفسه حاكما عسكريا موقتا، وطالب باستقالة رئيس الجمهورية والحكومة خلال 24 ساعة، وبانتخاب رئيس جديد في غضون سبعة أيام، موضحا أن خطوته تلك ليست انقلابا وأنه لا يريد الإحتفاظ بالسلطة.

وفي اليوم التالي، أدرك الناس أن الظهور المتلفز للعميد الأحدب لم يشكل انقلابا. كذلك عكست الصحف الصباحية التي أفردت للحدث مساحة كبيرة، التردد الذي رافقه، هذا التردد الذي بيَّن أن ما أقدم عليه الأحدب لم يكن حاسما. وباستثناء بث البلاغات العسكرية،

لم يقدم العميد الأحدب على أي تدبير ملموس. ولم يتخذ أي تدبير ضد فرنجية الذي رفض الإستسلام، مؤكدا في بيان أصدره بعد ثلاث ساعات على الظهور التلفزيوني للأحدب، عزمه على الدفاع عن «الشرعية». واحتفظ أنصاره بالسيطرة على محطتي التلفزيون اللتين كان مقراهما في بيروت الشرقية قرب القصر الجمهوري. وقطعوا أيضا بث الإذاعة الوطنية في عمشيت وانصرفوا إلى بث نشراتهم الإخبارية، فقسموا إلى اثنتين الإذاعة اللبنانية التي كانت تتخذ من بيروت الغربية مقرا لاستديوهاتها.

وقد استمد موقف فرنجية مزيدا من القوة من ردود فعل الطبقة السياسية ولاسيما منها ردود زعماء الطرف المسيحي. وإذا كان الأحدب حصل على تأييد مختلف الهيئات، فهو لم يفلح سوى في أن يزعزع لفترة قصيرة الإجماع لدى الطرف المسيحي. وفي أعقاب ما بدا ترددا، انضم حزب الكتائب إلى فرنجية الذي حضه شمعون، مستفيدا من تجربة 1958، على ألا يتنازل. وفي المقابل، انساق حراس الأرز، والتنظيم بدرجة أقل، وراء الأحدب، لكن موقفهما لم يؤثر على تطور الأحداث.

ومع ذلك، لم تثر مبادرة العميد الأحدب التي رفضها البعض، حماسة الآخرين الذين كانوا في الأصل يناصبون فرنجية العداء. وهذا ينطبق بالتحديد على ريمون إده وصائب سلام اللذين كانا قد طالبا قبل أشهر باستقالة الرئيس. أما كمال جنبلاط، فتكشف رد فعله الأول عن تحفظ كبير جدا. وفي صورة عامة، تمحورت ردود الفعل حول التشديد على ضرورة التقيد بالأصول الشرعية، والمخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها تدخل العسكريين في الحياة السياسية[2].

ولم تكن الإمكانات العسكرية المتوافرة للعميد الأحدب مهيأة لتبديد التردد الذي عبرت عنه ردود الفعل الأولى لرجال السياسة والإستخفاف النسبي بالحدث في الصحف الصادرة في 12 آذار/ مارس. وقد أحسن التصرف بالإمتناع عن إعلان حالة الطوارىء في البلاد، إذ لم يكن يسيطر عسكريا سوى على مقر قيادته (قيادة منطقة بيروت) ومركز الإذاعة وإحدى محطتي التلفزيون. وهذا هو السبب الذي أدى بعد ساعات، لدى بزوغ الفجر، إلى رفع حظر التجول الذي أعلنه في بلاغه الأول في بيروت.

أما موقع الأحدب في إطار الجيش، فسرعان ما بدا مهتزا. فإذا كان قد حصل على التأييد العلني لكثير من الوحدات، فإن مؤيديه الفعليين تشكلوا في الواقع من الضباط وليس من الجنود[3]. ومن جهة أخرى، تميز بالإلتباس موقف رئاسة أركان الجيش التي نأت بنفسها عن

(2) حول كافة ردود الفعل الفورية، راجع، **النهار** في 12 آذار/ مارس 1976.

(3) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 68.

الأحداث، فلم توجه الإنتقادات إلى الأحدب ولم تؤيده أيضا. واكتفت القيادة بالإعلان عن عفو شامل وتشكيل حكومة جديدة والإستمرار في التعاون مع سوريا والفلسطينيين. فهذا الغموض الذي قد يكون ناجما عن أن الأحدب استبق على الأرجح، وأجهض إنقلابا آخر أعد بدعم من سوريا، لم يساعد بالتأكيد على ترسيخ أواصر اللحمة في الجيش التي كانت قد تأثرت إلى حد ما. لذلك حصلت اشتباكات في 13 آذار/ مارس بين حامية ثكنة الفياضية بقيادة الضابط الموالي والذي يمت بصلة قربى إلى فرنجية، العقيد أنطوان بركات، وبين المدرسة الحربية المتاخمة التي انضمت قيادتها وتلامذتها إلى الأحدب. وما عدا هذا الحادث المسلح الوحيد والقليل الأهمية، فإن مبادرة الأحدب لم تفرض نفسها على أرض الواقع.

لذلك أجهض الإنقلاب من وجهة نظر المعايير التقليدية، لعجزه عن فرض نفسه بمفرده. ولم يكن العميد الأحدب إلا مدركا منذ البداية لهذا العجز، لكنه كان يأمل بالتأكيد في أن تكون الصدمة النفسية لمبادرته كافية. وقد كان الأحدب، الضابط السني الأرفع رتبة، يجمع في شخصه ميزتين. فبصفته عسكريا يحظى بالإحترام ويشتهر بـ«لبنانيته» المتحمسة، والصديق الكبير لسعيد عقل، المبشر بـ«الفينيقية»، وملهم حراس الأرز، كان يستطيع أن يأمل في أن يطمئن ويجتذب بالتالي، اليمين المسيحي، الذي لم يتوقف عن المطالبة بتدخل الجيش. وبصفته سنيا ينتمي إلى واحدة من أعرق العائلات الإسلامية في البلاد، كان قادرا من جهة ثانية، على المراهنة على تعاطف المسلمين وتفهم المقاومة الفلسطينية. وقد استفاد في الواقع من تأييد أحد فصائل المقاومة، عبر أبو حسن رئيس أجهزة الإستخبارات الذي وفر له مواكبة للسيطرة على مقري التلفزيون والإذاعة (هذا مرد الحديث فترة طويلة عن القدرات الذاتية للأحدب). ولم تكن هذه هي الميزات المفترضة لإحداث الصدمة النفسية المرجوة. لكن الأحدب، وجه عبر مبادرته، الأحداث بطريقة حاسمة. فقد جعل من استقالة فرنجية محور النقاش، وأولوية لدى الطبقة السياسية بكافة أطيافها. حتى الزعامة المسيحية التي لم توافق على مبدأ الإستقالة، قررت مواكبة تحركه. كذلك اتجه البحث عن صيغة تتيح استقالة الرئيس ولا تخرج على الأصول. ولخلو الدستور من الأحكام التي تجيز إقالة الرئيس، وقع 66 نائبا (ثلثا مجلس النواب) في 13 آذار/ مارس، عريضة تطالب باستقالة فرنجية الذي رفض الخضوع.

إذّاك، ستقترن «الحركة التصحيحية» للعميد الأحدب بالإنقسام الناجم عن الحرب الأهلية، خصوصا في إطار الجيش. وبدلا من أن يتمكن من وقف تفتت الجيش واستيعاب انشقاق جيش لبنان العربي - لم تكن «حرب الثكنات» قد توقفت - فقد اضطر إلى قبول التنسيق مع الملازم أول الخطيب الذي امتد نفوذه في هذا الوقت إلى ثلاثة أرباع ثكن الجيش. في تلك المرحلة، لم تعد حركات الإنشقاق في الجيش تندرج فقط في إطار إصلاح المؤسسة

العسكرية، بل تحولت تعزيزات للمتحاربين. وقد أدرك جنبلاط ذلك تمام الإدراك، ونادى بحل يقوم على الحسم العسكري. ورأى زعيم اليسار الذي لم يطالب أبدا باستقالة فرنجية، حتى حين كانت شخصيات تميزت بمزيد من الإعتدال (سلام وإده) تشدد على ضرورة استقالته، والذي تعامل مع انقلاب الأحدب بقدر كبير من التحفظ، أن «البداية» قد انطلقت خلال المشاورات النيابية في 13 آذار/ مارس. ففي ذلك اليوم، أضاف جنبلاط توقيعه على العريضة المطالبة باستقالة فرنجية، وتحدث للمرة الأولى عن احتمال الإستيلاء على الحكم، والتقى للمرة الأولى أيضا، الملازل أول أحمد الخطيب.

وبعد يومين، قرر جيش لبنان العربي و«الحركة الإصلاحية» بقيادة العميد الأحدب، توحيد جهودهما الرامية إلى إقالة فرنجية. وفيما كان ضباط قيادة جبل لبنان وجنودها يوجهون إنذارا نهائيا إلى رئيس الجمهورية.مطالبين إياه بالإستقالة في اليوم نفسه، توجهت وحدات من جيش لبنان العربي إلى قصر بعبدا، آتية من صيدا والبقاع ومن ثكنة حمانا (فوق عاليه). ولن يبلغ هذا التطور الدراماتيكي نهايته. فقد تصدت وحدات من الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني لتقدم أرتال جيش لبنان العربي في خلده - الأوزاعي (المدخل الجنوبي لبيروت) الآتية من صيدا، وفي المديرج- صوفر للأرتال الآتية من حمانا، وفي شتورا للأرتال الآتية من البقاع.

وللمرة الأولى، تدخلت سوريا بطريقة غير مباشرة، ضد الفريق الذي كان لا يزال يبدو الأقرب إليها عقائديا. فاستعادت المبادرة على الساحة اللبنانية. وبذلك يكمن على الأرجح الحافز إلى القرار السوري الذي يصعب العثور على مبرره الإيديولوجي. ولا شك في أن محاولة الإنقضاض على بعبدا كانت مصدر قلق عميق. فشن عملية عسكرية بهذا الحجم بمعزل عن إشرافهم ومن غير التشاور المسبق معهم، يمكن أن يعني انتكاسة كبيرة، وخسارة بالتالي لكافة المكتسبات التي حققوها، منذ أصبحت «المبادرة السورية» معطى أساسيا في النزاع اللبناني. عدا عن أن «الإنقلاب» المتلفز للعميد الأحدب، أصاب على ما يبدو الحسابات السورية بالإرباك التام. وفي الإمكان تفسير هذا اللإستقرار الظاهر، بفرضية أن «انقلاب» الأحدب أجهض على ما يبدو انقلابا آخر أعد بالتنسيق مع دمشق، وهذا ما يفسر إلى حد ما العودة السريعة للوسطاء السوريين إلى دمشق بعد ظهر 11 آذار/ مارس[4]. ويطرح تفسير آخر أشد بساطة مفاده أن مبادرة الأحدب التي أعدت بلا علم دمشق، أثبتت تلقائيا أن سوريا لم تكن تسيطر على الساحة اللبنانية، خلافا لمزاعمها. وفي الحالين، ندرك أن هذا التطور تسبب في أول

(4) طرح هذه الفرضية معلق النهار في 12 آذار/ مارس 1976، وطورها Chamussy, *op.cit.*, pp. 142-14.

تصدع خطر بين سوريا والمقاومة الفلسطينية التي يشتبه في أنها استخدمت الأحدب تحدوها إلى ذلك بضعة أسباب[5].

وتبين لسوريا طوال أربعة أيام، أن إمكانية السيطرة على الوضع في لبنان، تفلت من يدها، حتى لو أن الأسد أجرى كثيرا من الإتصالات الهاتفية بأطراف النزاع (فرنجية، الأحدب، إلخ). ونظرت دمشق بقلق شديد إلى الوضع في لبنان، حتى أن الأسد اضطر في 13 آذار/ مارس، إلى إرجاء زيارته إلى فرنسا التي كانت مقررة في 16 آذار/ مارس، باعتبارها حدثا بالغ الأهمية، لأنها كانت ستكون الزيارة الرسمية الأولى لرئيس سوري إلى باريس منذ الإستقلال، ودلالة ملموسة (ومرحلة كبيرة) في سياسة الإنفتاح على الغرب. وقد بدأ الأسد آنذاك، كما تفيد شهادة أحد مستشاريه، في تكريس 85% من وقته للنزاع في لبنان[6]. وكان ارتباك المسؤولين السوريين باعثا لقلقهم الشديد الناجم عن تعامل إسرائيل مع الأزمة اللبنانية بجدية حملت بيريز على الإعلان أن القوات الإسرائيلية على الحدود الشمالية قد وضعت في حالة استنفار.

وفي هذه الظروف، شكل تقدم وحدات جيش لبنان العربي نحو القصر الجمهوري في 15 آذار/ مارس، تهديدا وفرصة ينبغي اغتنامها في آن معا. ويذكر داويشا أن الأسد عمد فور تلقيه معلومات عن هذا الهجوم، إلى عقد اجتماع لخلية الأزمة المعنية بالوضع في لبنان (جميل، الشهابي وخدام)، واتخذ قرار بوقف تقدم جيش لبنان العربي[7]. وفي خضم هذه التطورات، زاد المسؤولون السوريون من وتيرة الإتصالات السياسية واستقبلوا كثيرا من الشخصيات اللبنانية. لكن الضغوط السورية تناولت خصوصا منظمة التحرير الفلسطينية. وهي تقرأ في ضوء ثنايا المواقف التي اتخذتها وسائل الإعلام الفلسطينية من الطابع الثابت للتحالف مع اليسار. إلا أن عرفات زار دمشق واستقبله الأسد طوال اثنتي عشرة ساعة، في 16 آذار/ مارس. أما جنبلاط، فلم يلب الدعوة لزيارة دمشق، وانتقد في اليوم نفسه، في تلميح واضح، التدخلات العربية والفلسطينية في الشؤون الداخلية اللبنانية. ولا شك في أنه عمد، للتخلص من هذه الضغوط، إلى تسريع الأمور بصورة مفاجئة، فنقل الحرب إلى مرتفعات جبل لبنان التي كانت بعيدة عنها نسبيا حتى الآن.

اختراقات اليسار

استؤنفت المواجهات عشوائيا ابتداء من 14 آذار/ مارس في منطقة الفنادق الكبرى،

(5) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 227.
(6) Dawisha, *op.cit.*, p. 124.
(7) *Ibid*.

وعلى كافة «الجبهات التقليدية». ثم ظهرت بؤرة توتر جديدة في مرتفعات المتن، حول قرى (مسيحية) يسيطر عليها الحزب السوري القومي الإجتماعي. وهنا سيبدأ الفصل الرئيسي. فبعد ثلاثة أيام على وقف تقدم جيش لبنان العربي نحو بعبدا، في 18 آذار/ مارس، شنت القوات المشتركة، كما بات يسمى مقاتلو التحالف الفلسطيني – التقدمي، هجوما على جبهتين: الأولى في بيروت، بوسط المدينة، والثانية في الجبل، انطلاقا من عاليه في اتجاه المتين، في منطقة المتن الأعلى الدرزية-المسيحية. فقد سحبت آنذاك وحدات فلسطينية من جنوب لبنان للمشاركة في هذه المعركة.

واستؤنفت المعارك على نطاق واسع. وفي 21 آذار/ مارس، سقط فندق هوليداي إن الذي كان يسيطر عليه الكتائبيون، في أيدي القوات المشتركة التي حمل تزايد ضغوطها العسكرية على كافة الجبهات، الميليشيات المسيحية على التخلي عن مواقعها، الواحد تلو الآخر. وهكذا تمكنت القوات المشتركة، في 23 آذار/ مارس، من فرض الحصار على فندقين آخرين في الواجهة البحرية، هما النورماندي والهيلتون، اللذين انكفأ اليهما عناصر الميليشيات الكتائبية. وفي 25 آذار/ مارس، قصف جيش لبنان العربي، قصر بعبدا بمدافع الميدان من عيار 155 ملم، وبدقة أثارت دهشة كبيرة. ولجأ فرنجية إلى ذوق مكايل ومنها إلى الكفور في كسروان. إذذاك أعلن الفريق المسيحي التعبئة العامة لأنصاره، وإنشاء مجلس قيادة موحدا للجبهة اللبنانية. وباسم «الجبهة اللبنانية»، سيعرف هذا التحالف من الآن فصاعدا.

وفي الجبل، وصلت القوات المشتركة إلى منطقة المونتيفردي المطلة على بيروت (23 آذار/ مارس) واحتلت المتين وترشيش وعينطورة (26 آذار/ مارس) بعد تبادل للقصف بالمدفعية الثقيلة ومعارك بالمدرعات بين جيش لبنان العربي وفصيل من الجيش الموالي لفرنجية. وشنت هجوما على المروج وبولونيا لإقامة صلة وصل مع ضهور الشوير، المرتع اليساري (الحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني) في المنطقة المسيحية، فاضطر عدد كبير من المسيحيين للفرار إلى قبرص. وانطلقت أيضا في هجوم على الكحالة من عاليه، فيما استولت في بيروت على موقعي النورماندي والهيلتون، في 28 آذار/ مارس، لفتح الطريق في اتجاه المدخل الغربي للمرفأ.

وقد اضطر كمال جنبلاط، في 27 آذار/ مارس، للتوجه إلى دمشق بعد إرجاء هذا الإستحقاق مرات عدة. وخلال اجتماع استغرق تسع ساعات مع الأسد، ألح على استقالة فرنجية، شرطا لوقف المعارك، فعارض الأسد هذا المطلب. وبدأ الإنفصال بين اليسار وسوريا[8]. وفي مساء 28

(8) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 278.

آذار/ مارس، بعيد مغادرة جنبلاط، قرر الأسد في اجتماع مع خدام وجميل والشهابي، فرض حظر على اليسار، فأكد جنبلاط في اليوم التالي، أن سوريا تحتجز شحنة أسلحة تبلغ قيمتها 12 مليون دولار. ولإكمال هذا الضغط، فرض السوريون حصارا على مرفأ صيدا أيضا[9]. وعلى إثر توقفها عن تزويد اليسار السلاح، وجهت سوريا في الأول من نيسان/ إبريل، تحذيرا إلى أطراف النزاع دعتهم فيه إلى وقف المعارك. وعلى إثر ضغوط مارستها منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تتعرض بدورها لضغوط من سوريا، وافق اليسار على هدنة تستمر 10 أيام لتمكين مجلس النواب من الإنعقاد وتعديل الدستور تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

جمود حاسم

أنجز جزء كبير من الخطة في بضعة أيام. وهددت الإنتصارات الأولى المعسكر المسيحي بهزيمة شاملة، ترجمتها حركة النزوح عبر جونية والنداء المأسوي الذي أطلقه بيار الجميِّل في 25 آذار/ مارس. لكن اندفاع القوات المشتركة بعد الإختراقات الأولية، قد توقف أو تباطأ على الأقل. واندلعت معركتان أساسيتان، هما معركة ضهور الشوير والكحالة.

وكان من شأن اختراق ضهور الشوير حيث يحاصر الكتائبيون مقاتلي الحزب السوري القومي الإجتماعي، وضع قسم كبير من المنطقة المسيحية في مرمى نيران القوات المشتركة التي لن تتوانى عن النزول إلى بكفيا، معقل آل الجميِّل، ثم نحو الساحل، لشطر بيروت الشرقية عن عمقها، أي إلى جونية، العاصمة الرمزية للمعسكر المسيحي. لكن القوات المشتركة التي وصلت إلى بولونيا، لم تتمكن من كسر حصار ضهور الشوير، وكانت تحتاج إلى مئات الأمتار.

ونجمت أهمية معركة الكحالة من أن الإستيلاء عليها، كان سيفتح الطريق إلى بعبدا - وكان من الصعوبة بمكان الدفاع عن تلك الطريق -، ويتيح الوصول بصورة مباشرة تقريبا إلى مخيم تل الزعتر، لإحكام الطوق حول بيروت الشرقية. واللافت في هذا المجال، أن الجميِّل عمد، في ذروة احتدام معارك الكحالة، إلى الإتصال بالسفير السوفياتي طالبا منه نقل اقتراح بالتفاوض[10]. إلا أن سياق المعركة نفسها، يطرح مسألة، وثمة روايتان متناقضتان في هذا الموضوع. فالرواية الأولى الواسعة الإنتشار، تفيد أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بذلت على ما يبدو كل ما في وسعها للحؤول دون السيطرة على البلدة، بما في ذلك إرغام قواتها على الإنكفاء، على إثر احتلالها مواقع متقدمة. أما الرواية الثانية فتؤكد أن جهودا حثيثة قد بذلت

(9) Dawisha, *op.cit.*, pp. 128-129 et 132.

(10) شهادة مسؤول يساري سابق.

لاحتلال الكحالة، وأن عجز مقاتلي اليسار والقوات الفلسطينية الكبيرة التي زج بها أبو صالح في المعركة، عن إحراز نصر حاسم، مرده إلى المقاومة الشرسة وغير المتوقعة التي أبداها مقاتلو البلدة ووحدات (مسيحية) من الجيش تأتمر برئاسة الأركان، وهذا ما يبرر الخسائر الفادحة التي مني بها المهاجمون[11].

ولا تطرح مجريات معركة الكحالة هذه الأسئلة، إلا لأن الوقت كان محسوبا على القوات المشتركة. وسواء أوقفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قواتها وحلفاءها أم لم توقفهم، فإن ديناميكية المعركة كانت ستؤدي حتما، لو لم توقفها الهدنة، إلى سقوط الكحالة واختراق ضهور الشوير أيضا، وبالتالي استمرار تقدم القوات المشتركة إلى وسط بيروت، حيث تقدمت الجبهة إلى خط مستقيم يمتد من المدخل الغربي للمرفأ حتى طريق الشام، مرورا بساحة الشهداء.

وفي هذا المجال، يتخذ الهجوم السوري كامل معناه. فعلى إثر تدخل الصاعقة ضد جيش لبنان العربي، كانت سوريا قد بدأت تستحوذ على الوسائل السياسية للسيطرة على الأحداث، من خلال إملاء السيناريو الذي يفترض أن يؤدي إلى استقالة فرنجية. لكن سوريا حرصت، بعد الإنتصارات الأولى التي أحرزها اليسار، على تجنب حصول أمر واقع يحرمها من إمكانية ممارسة السيطرة الشاملة على الوضع من جهة، ويمهد من جهة ثانية الطريق إلى قيام نظام متطرف في لبنان، أو يرغمها من جهة ثالثة على الدخول في مواجهة في وقت لم تختره هي. وباتت المهمة ملحة جراء الضغوط الإقليمية والدولية التي شعرت بوطأتها، تلك الضغوط التي يمكن أن تتحول ضغوطا لا تطاق، لو نشأ أمر واقع يرغم على التدخل.

وقد ترجمت التحذيرات من اتساع رقعة المعارك، ارتباكا ديبلوماسيا ملحوظا في العواصم العربية. ففي 27 آذار/ مارس، اقترحت الكويت عقد قمة عربية لمناقشة الوضع في لبنان. وإذا كانت احتمالات عقد هذه القمة ما زالت ضئيلة بسبب العداء السوري - المصري، فإن تراجع الوضع السوري في لبنان، كان سيؤدي إلى زيادة اتساعها، وإلى إصابة الوضع السوري في المقابل، بمزيد من الضعف. ولكان اقتراح السادات إرسال قوات عربية إلى لبنان (28 آذار/ مارس)، توقف في هذه الحالة عن أن يكون فقط عنصرا خلافيا حتى يكتسب مضمونا عمليا. ولم يؤد التهديد الذي لوح به جنبلاط بالإتجاه نحو مصر، على إثر فرض الحظر على الأسلحة، إلا إلى زيادة الهواجس السورية في هذا الصدد[12].

(11) Traboulsi, *op.cit.*, p. 491.
يتحدث طرابلسي عن سقوط ألف قتيل من المهاجمين، وهو رقم مرتفع نسبياً. وحتى لو كان مرتفعاً، فإن هذا الرقم يكتسب صدقيةً لأن طرابلسي كان في تلك الفترة في الحلقة القيادية لتحالف اليسار.

(12) *Ibid.*, p. 120.

أما الضغوط الدولية فتجلت عبر اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم طرح المسألة اللبنانية على بساط البحث في مجلس الأمن الدولي (30 آذار/ مارس). وكانت سوريا تعارض طرح النزاع على الأمم المتحدة (هذا ما سمي «التدويل»)، وتعارض مسعى في هذا الصدد لجامعة الدول العربية (التعريب)، الأمر الذي يفسر الرد النهائي الذي حصل عليه فالدهايم من كرامي بتحريض من دمشق[13].

كذلك تمحور الرفض السوري لمسعى الأمم المتحدة، حول منظومة العلاقات الثلاثية التي كانت تتكون بين سوريا والولايات المتحدة وإسرائيل. ولو اقترفت سوريا خطأ ما، كما كان سيثبت ذلك حتما نقاش في الأمم المتحدة، لما تمكنت من الحفاظ على التوازن في المشاورات الجارية بسرية تامة آنذاك لرسم حدود تدخل سوري محتمل[14].

وفي موازاة هذه المشاورات السرية، اتخذت الولايات المتحدة مبادرات رمت، عبر عرض للقوة أو جهود للمصالحة، إلى تأكيد حرصها على الحؤول دون تأزم الوضع. ففي 31 آذار/ مارس، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أن أسطولا من سبع سفن يجوب شرق البحر المتوسط على مسافة يوم ملاحي من الشواطىء اللبنانية، إذا ما دعت الضرورة إلى إجلاء ما يناهز الألف من الرعايا الأميركيين ما زالوا في لبنان. وفي اليوم نفسه، وصل الموفد الأميركي الخاص دين براون إلى بيروت. لكن براون لم يكن مخولا القيام بمهمة خاصة، كما تفيد تأكيداته على الأقل[15]. وفي أي حال، لم يندرج تحركه إلا في إطار السيناريو السوري الذي بات ممكنا تطبيقه بعد التوصل إلى الهدنة في الأول من نيسان/ إبريل. وسيدافع براون في الواقع لدى كيسنجر عن تدخل سوريا[16]، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة إقناع الزعماء المسيحيين بجدوى هذا التدخل.

الإنتخابات الرئاسية

بينما كانت علاقات سوريا تزداد تأزما مع حلفائها القدامى، الفلسطينيين والتقدميين، تابعت اتصالاتها الرامية للتوصل إلى حل سلمي. واندرجت جهودها في إطار النظام اللبناني، لكنها انطلقت من الأولوية التي فرضها الأحدب، أي استقالة فرنجية. وقد أعد السيناريو

(13) *Ibid*., p. 108.

(14) Evron, *op.cit*., pp. 45 a 52.

(15) تصريح براون في **النهار** في الأول من نيسان/ إبريل. وتمسك المندوب الأميركي بتأكيداته في التصريحات اللاحقة التي أدلى بها عن مهمته. أنظر نص هذا التصريح في *Liban. perspectives et réalités*, Paris, IFRI, 1986.

(16) كما ورد في البرقيات التي درستها Irene Gendzier واستشهد بها Traboulsi, *op.cit*., pp. 487- 489.

مع رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، والزعيمين السنيين، رئيس الوزراء رشيد كرامي وحليفه صائب سلام، اللذين استقبلا في دمشق في 20 آذار/ مارس، بعد نجاة هؤلاء الثلاثة جميعا، في اليوم السابق، من اعتداء في مطار بيروت، لدى توجههم إلى العاصمة السورية[17]. وكان السيناريو يقضي بتعديل المادة 73 من الدستور، بحيث تكون المهلة التي يمكن خلالها انتخاب خلف لفرنجية، ستة أشهر وليس قبل انتهاء الولاية الرئاسية (23 أيلول/ سبتمبر). وتبنى مجلس الوزراء الذي عقد جلسة استثنائية في 22 آذار/ مارس، مشروع قانون في هذا الصدد (ومشروع عفو عن العسكريين الفارين). وقد اتفق في السيناريو الأصلي على الأقل، على أن يستقيل فرنجية بعد انتخاب خلفه. وتطلبت هذه الخطة المعقدة إلى حد ما، هدنة نسبية، لجمع ثلثي النواب المطلوبين لإجراء تعديل دستوري (وفي وقت لاحق لتأمين النصاب في يوم الإنتخاب). وكان يفترض أن تتيح الهدنة عقد هذا الإجتماع بالتحديد.

لكن الهدنة أصيبت بنكسة حادة. فقد استمرت المعارك في المتن، والإشتباكات في بيروت، أما سوريا فزادت من وتيرة ضغوطها. ففي الرابع من نيسان/ إبريل، فرضت البحرية السورية حصارا على المرافىء التي يسيطر عليها اليسار. وفي الخامس من نيسان/ إبريل، دخلت وحدات جديدة من الصاعقة لبنان واتخذت مواقع أمام مصفاة الزهراني ومطار بيروت. وقرر المسؤولون السوريون الذين رفضوا المجازفة وحرصوا على منع اليسار من تعطيل اجتماع مجلس النواب، أول تدخل عسكري مباشر، وأصدروا الأوامر بحشد القوات على الحدود اللبنانية. وفي التاسع من نيسان/ إبريل، احتل ما يناهز الألف جندي سوري نقطة المصنع وقرية دير العشاير الحدوديتين. ودخلت أربعون دبابة الأراضي اللبنانية لكنها لم تبتعد عن الحدود[18].

وشكل تحرك القوات السورية على رغم محدوديته، تطورا بالغ الأهمية على الصعيد الجيوسياسي الإقليمي. ولم يثر مع ذلك ردود فعل تتسم بالأهمية لدى إسرائيل والولايات المتحدة. والأكيد، كما يقول يائير إيفرون، إن المسؤولين السوريين لم يقدموا على تلك الخطوة، إلا بعد إبلاغ الولايات المتحدة وتسلمهم إشعارا بالنيات الإسرائيلية[19].

وفي تلك اللحظة، تقيد الأطراف بالهدنة الفعلية. وفي اليوم التالي، العاشر من نيسان/ إبريل، أقر المجلس خلال إحدى عشرة دقيقة وبإجماع النواب التسعين الحاضرين، - تغيب جنبلاط كان لافتا - المجتمعين في فيللا قرب المتحف (نقطة العبور الوحيدة بين بيروت

(17) تحليل تصريحات الإدانة التقليدية للإعتداء، يفيد على ما يبدو، من ناحية الإدراك الفوري للأمور، بضرورة البحث عن المحرضين الذين كانت مصلحتهم تقضي بتسريع التدخل السوري، راجع **النهار** في 20 آذار/ مارس.

(18) Dawisha, *op.cit*., pp. 129-130.

(19) Evron. *op.cit*., p. 50.

الشرقية وبيروت الغربية)، تعديل المادة 73 من الدستور. وفي خطوة تصالحية، قررت الأحزاب اليسارية في 11 نيسان/ إبريل، تمديد الهدنة حتى نهاية الشهر، حتى لو أنها كانت تطالب بالإنسحاب الفوري للقوات السورية التي تقدمت مع ذلك في اليوم التالي واتخذت مواقع في ضهر البيدر، فسيطرت بذلك على مدخل البقاع عبر طريق بيروت – دمشق. وحمل هذا التحرك الجديد جنبلاط على توجيه دعوة إلى جامعة الدول العربية والقوى العظمى للتدخل ووقف «الإجتياح السوري» (12 نيسان/ إبريل).

أما الزعامة المسيحية فاستقوت بالمنحى الذي سلكته الأحداث. وفيما كان فرنجية يناور ويمتنع عن إصدار التعديل الدستوري، – (لم يصدره إلا في 24 نيسان/ إبريل) –، استؤنفت المعارك في 14 نيسان/ إبريل. وأسفرت الهدنة عن تقلص اندفاع اليسار، فاغتنم الكتائبيون الفرصة واحتلوا ضهور الشوير.

وعلى رغم استئناف المعارك وتعنت فرنجية، باتت المناورات السياسية تندرج في إطار التمهيد للإنتخابات الرئاسية. وينطبق ذلك أيضا على المساعي الدولية، كمهمة الموفد الاميركي دين براون الذي بقي ثلاثة أسابيع في لبنان، أو وساطة الوزير الفرنسي السابق جورج غورس الذي استمرت زيارته للبنان من 8 إلى 16 نيسان/ إبريل، أو أيضا المسعى المتواضع لموفد الفاتيكان المونسنيور بريني Mgr Brini من 16 إلى 25 نيسان/ إبريل.

إلا أن سوريا واصلت بصورة منهجية مهمتها القاضية بتطبيع الوضع السياسي. ففي 16 نيسان/ إبريل، غداة زيارة قام بها ياسر عرفات إلى دمشق، أعلن عن اتفاق سوري – فلسطيني من 7 نقاط. ونص هذا الإتفاق الذي أيدته بتحفظ الأحزاب اليسارية، على وقف المعارك ومتابعة «المبادرة السورية» وتفعيل اللجنة العسكرية الثلاثية العليا التي قررت في اجتماع عقدته في 20 نيسان/ إبريل، نشر جيش التحرير الفلسطيني للفصل بين المتحاربين في بيروت وخصوصا في قطاع المتحف، ثم في وسط المدينة (4 أيار/ مايو). وقد توقفت المعارك في الواقع بعد بضعة أيام، ثم استؤنفت ابتداء من الثاني من أيار/ مايو. وفي موازاة هذه المساعي العملية، نظمت سوريا «الحملة الإنتخابية». واستقر خيارها على الياس سركيس حاكم مصرف لبنان، الذي نافس فرنجية في انتخابات 1970 ولم يحالفه الحظ. وكان سركيس يتمتع بثقة اللواء فؤاد شهاب، واضطلعت صلاته بضباط المكتب الثاني الذين ارتبطوا بدمشق منذ فقدوا حظوتهم ونفوذهم، بدور في الخيار السوري، بتأثير من كرامي أيضا. وجازف كرامي الذي أعلن ترشيح سركيس في 16 نيسان/ إبريل، بانفراط عقد تحالفه مع إده وسلام. وفي 27 نيسان/ إبريل، أعلنت الزعامة المسيحية منح سركيس تأييدها، فيما بقي شمعون متحفظا حتى اللحظة الأخيرة. وفي اليوم التالي، أعلن سركيس ترشيحه رسميا في مؤتمر صحافي.

وفي مواجهة سركيس، كان ترشيح ريمون إده الذي أعلنه حزبه الكتلة الوطنية في 26 نيسان/ إبريل، شبيها بموقف مبدئي. ولم يؤيد ترشيحه سوى بضعة نواب يعارضون التدخل السوري، ولاسيما منهم صائب سلام والحركة الوطنية التي لم تكن قادرة على التحكم إلا بعدد ضئيل جدا من الأصوات في مجلس النواب. وكذلك اقترنت الموافقة الأميركية بالرعاية السورية، بعد تأجيل أول للإنتخابات. وقد التقى دين براون خلال مهمة ثانية (ابتداء من الأول من أيار/ مايو)، كلا من سركيس وإده وطرح عليهما مجموعة من الأسئلة تتعلق بنيات كل منهما، وأسفر «الإمتحان» عن نتيجة سلبية مع إده على ما يبدو[20].

ولم يعد انتخاب سركيس (بأكثرية عادية) مثار شكوك، فحرية الإختيار لدى معظم النواب **اعتبرت من العوامل** التي لا تنطوي على معنى. وتمثلت المشكلة الكبرى في تأمين نصاب الثلثين. وهذا هو السبب الذي دفع إلى إرجاء الإنتخاب أسبوعا بعد تحديد موعده في بادىء الأمر، في الأول من أيار/ مايو. وأعلنت أحزاب اليسار التي كانت تحتج على هذه الضغوط، إضرابا عاما في الثامن من أيار/ مايو لمنع انعقاد الجلسة. وقطعت الطرق في هذا اليوم، وغذت التوتر الأمني عمليات قصف عشوائي، لم تكن كافية لمنع إجراء الإنتخاب[21]. وواكب عناصر موالون لسوريا، معظم النواب الذين كانوا يسكنون الشطر الغربي من العاصمة، إلى مقر مجلس النواب، تحت وابل من القصف. وتلقى آخرون مغريات من نوع آخر[22]. وحضر الجلسة بالإجمال، 69 نائبا، وتغيب عنها جنبلاط وإده وسلام. وكما كان متوقعا، انتخب سركيس بـ66 صوتا في الدورة الثانية.

وسارع قادة اليسار إلى رفض نتيجة الإنتخاب. وفي أعقاب اجتماع المجلس، اندلعت اشتباكات بين الصاعقة ومقاتلين يساريين في العاصمة، وتحديدا حول فندق كارلتون Carlton الذي كان يقيم فيه الرئيس المنتخب. وازدادت حدة الإشتباكات في وقت لاحق بين الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني من جهة، والقوات المشتركة من جهة ثانية، في بيروت وطرابلس. وطلبت قمة إسلامية – فلسطينية (13 أيار/ مايو في عرمون) من الإمام موسى الصدر، الذهاب إلى دمشق للقيام بوساطة، لكن مسعاه باء بالفشل. وكان اليسار فتح في اليوم السابق جبهة جديدة في الجبل، انطلاقا من عيون السيمان ضد فاريا. ولم تستثن عمليات القصف التي تواصلت، أي منطقة.

---

(20) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 281.

(21) يؤكد أبو إياد أن قيادة المقاومة الفلسطينية اختارت في هذا اليوم صيغة ملطفة قضت بأن يكون القصف تعبيراً عن استياء ولا يبلغ حد منع إجراء الإنتخاب، م.س.ذ.، ص 281.

(22) حول «شراء» الأصوات، أنظر **النهار** في التاسع من أيار/ مايو .

ولم يؤد موقف فرنجية إلى تسهيل الأمور، فهو لم يستقل بعد انتخاب سركيس، خلافا للخطة المرسومة - سيرفض الإستقالة حتى نهاية ولايته -، لذلك وجد سركيس نفسه عاجزا عن اتخاذ مبادرات حاسمة. وفي 19 أيار/ مايو، اقترح هدنة تستمر 48 ساعة قابلة للتجديد، تليها استقالة فرنجية، ثم تعقد طاولة مستديرة يشارك فيها أطراف النزاع. وقد أجرى سلسلة من المشاورات لهذه الغاية، واستقبل في اليوم نفسه جنبلاط الذي عقد العزم، في حضور عرفات، على إعادة النظر في موقفه منه. واستتب هدوء نسبي، على رغم التحريض الدامي الذي شكله اغتيال شقيقة جنبلاط في منزلها في الشطر المسيحي من العاصمة (في 27 أيار/ مايو). وقبل يومين، أصيب ريمون إده بجروح في اعتداء وقع أيضا في الشطر المسيحي. وفي الأول من حزيران/ يونيو، دخل الجيش السوري لبنان بأعداد غفيرة.

خارج زمن الحرب

نتيجة التطورات الآنفة الذكر، دخل العميد الأحدب عتمة النسيان[23]. وكان انقلابه الفاشل، فاشلا من كافة جوانبه. وإذا كان قد طالب بضرورة استقالة فرنجية، فإنه لم يتمكن من تجسيد هذا المطلب. وبغض النظر عن حركته السلمية، فقد عجزت عن وقف تفتت البلاد، وحتى تفتت الجيش. بل بالعكس، لأن الأولوية التي فرضتها، أي استقالة فرنجية، أسفرت عن نتيجة سلبية - نظرا إلى نياته المعلنة - تمثلت في تسريع عملية التفكك وتحطيم السدود الضعيفة التي كانت تحمي وحدة مزعومة على الصعيد الدستوري.

وسرعان ما استعيدت استمرارية الأصول الدستورية عبر انتخاب خلف لفرنجية. لكن مجلس الوزراء لم يعقد أي جلسة، ما عدا الجلسة الإستثنائية التي دعا إليها في 22 آذار/ مارس، لإقرار مشروع تعديل المادة 73 (وفق الخطة السورية). وتمثل الأسوأ أيضا في شلل أجهزة الدولة التي لم يصمد منها سوى الخزينة (اقتصرت على دفع رواتب الموظفين). وتحول تسليم جوازات السفر، آخر مظاهر سيادة الدولة، مادة لمختلف أنواع التجارة غير المشروعة، على إثر تشظي مديرية الأمن العام التي كان يتولى قيادتها أحد المقربين من فرنجية. ولم يعد واردا بالتأكيد، تكليف قوى الأمن الداخلي والدرك التي أعقب تفككها تفتت الجيش، السهر، كما في السابق، على تطبيق اتفاقات وقف إطلاق النار.

وفي سياق الشلل الذي لحق بجهاز الدولة، ساد الإعتقاد بأن الإنقسام في المجتمع،

[23] في 21 أيار/ مايو، طلب من الرئيس أن يعفيه من مهماته العسكرية وأعلن انسحابه من الحياة السياسية.

يتعذر ترميمه. وظهرت إلى العلن مؤشرات صريحة. فالمقاتلون باتوا يحجمون عن التنكر بالأقنعة لدى البعض، والكوفيات لدى البعض الآخر. كذلك أصبح خطاب المتحاربين يتميز بمزيد من الصراحة، ويأخذ على عاتقه، إذا جاز القول، مسؤولية الحرب. وللمرة الأولى، أعلنت هدنة بكل ما للكلمة من معنى. وقد بدل النزاع طبيعته، أو على الأقل، سلم أولوياته، ليبلغ حالة شاملة كانت تستبعد مسبقا أي محاولة «لعودة الوضع إلى طبيعته»، وكان من جهة أخرى، يعبر عن نفسه عبر تبدل لا يوصف للحالة الزمنية. وكانت حقيقة هذا التبدل الذي يفرض نفسه أيضا على إعادة القراءة التاريخية، جلية في الإدراك الفوري، في الزمن المعيش: فالوتيرة المتقطعة للحرب، أفسحت في المجال للإستمرارية. ليس لأن المواجهات الفعلية كانت مستمرة، أو أن التصعيد لم يعد يتوقف، بل لأن عمليات خفض التوتر التي كانت توفر الطمأنينة للناس، باتت تعتبر توقفا لنبرة لم تكن تبدل ديناميكية العنف. كذلك لم تعد اتفاقات وقف إطلاق النار تتيح استئناف النشاطات الشبيهة بنشاطات الخريف، كما يشهد على ذلك ازدياد تدابير الصرف المسمى «بطالة تقنية»، وحالات الإحتفاظ بنسبة 50% من الرواتب في المؤسسات التجارية بما فيها تلك التي لم تتأثر بأضرار مادية مباشرة.

وترجمت شمولية الحرب بصورة واقعية، عبر اللجوء إلى استخدام ترسانة أسلحة أشد فتكا، ولاسيما منها مدافع الميدان من عيار 155 ملم التي أتت من مستودعات الجيش. وغالبا ما ذهبت مخزونات الجيش من الأسلحة إلى المتحاربين الذين استفادوا من الآليات المدرعة من نوع في.تي.تي VTT المتميزة بقدرتها على سهولة التحرك. لكن المؤشر الأبرز إلى شمولية الحرب، كان امتدادها إلى القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية. ولم يستثن منها سوى الجنوب والشوف وشمال البقاع وبلاد جبيل (وقعت حوادث في هذه المنطقة أواخر أيار/ مايو).

وفي بيروت، أصبح وسط المدينة ساحة قتال دائم. وأعاقت عمليات التدمير الجديدة التي لحقت به، استئناف النشاط التجاري الموقت، متى أتاحته الظروف السياسية. وألغى انتشار النهب الشامل، عمليا، كافة إمكانات العودة السريعة للحياة التجارية إلى وسط المدينة. وكان النهب الذي استمر في أوقات الهدوء، وأحيانا خلال المعارك أيضا، ظاهرة تعذر إلى حد كبير وقفها. لكنه كشف عن عمليات تواطؤ غريبة بين مقاتلي الطرفين.

فتحت ستار فوضى النهب المغفلة، استهدفت عمليات أشد إتقانا مؤسسات مصرفية، وشملت أبرز اثنتين منها، بانكو دي روما Banco di Roma البنك البريطاني British Bank. وفي الحالة الأولى، ألقى ريمون إده التبعة على الصاعقة، أما في الحالة الثانية، فسرت أقوال عن

«منظمة فلسطينية يسارية»[24]، ووصف الناس منفذي العملية بأنهم «محترفون». والأكيد، في أي حال، هو أن سرقة البنك البريطاني كانت «سرقة القرن»[25]. وتفيد التقديرات أن المبالغ المسروقة تفاوتت بين عشرين إلى خمسين مليون دولار. ومرد هذا الفارق، إلى استحالة التقدير الدقيق لقيمة الودائع المسروقة من الخزنات الشخصية.

وحتى إذا ما سلمنا جدلا بصحة الرقم الأعلى، فهو لا يقارن بشيء مع عملية نهب مرفأ بيروت التي استمرت أسابيع بإشراف الميليشيا الكتائبية. وقد وفرت تلك العملية التي نفذت بطريقة منهجية لم تخل من بعض الإشتباكات، لتوزيع المغانم على مختلف مجموعات المقاتلين، دخلا عينيا لبعض فئات الناس. إلا أن هذه الوظيفة الإجتماعية-الإقتصادية لا يمكن أن تخفي، على رغم كل شيء، الوسيلة التي اعتمدتها الميليشيا الكتائبية لتكوين مدخول حربي دائم، أو، كما سماها برسي كيمب Percy Kemp بتلميحه المعبر، «التراكم الأولي»[26]. وتحتسب العائدات التي وفرها نهب المرفأ بمئات ملايين الدولارات، أي ثلاث مائة مليون (مليار ليرة لبنانية)، حسب الرقم الذي غالبا ما طرح في تلك الفترة.

أما آخر عوامل استمرار التخريب في وسط المدينة، فتمثل في ثبات الجبهة بعد هدنة الأول من نيسان/ إبريل. وحيثما تشكلت بؤر مواجهات متناثرة أو متداخلة، أي مواقع أو فضاءات يتعين احتلالها واستباق الخصم، نشأت على إثر تقدم القوات المشتركة، جبهة مستمرة قبالة المدخل الغربي للمرفأ (حول بناية فتال) والتوت نحو الجهة الشرقية لتقطع في خط مستقيم، ساحة الشهداء ثم لتلتقي مع طريق الشام الذي كان يشكل خط التماس مع الأحياء السكنية.

وبات تقسيم العاصمة بعد إنجازه واحدا من المعطيات الدائمة أشهرا طويلة. وكرست هذه الجغرافيا، رمزية المكان الذي أجريت فيه الإنتخابات الرئاسية، في نقطة العبور الوحيدة المفتوحة - موقتا - بين الشطرين. لكنها لم تكن في الواقع حدودا محكمة الإغلاق، فقد كان الناس يتنقلون من شطر إلى آخر، وبأعداد كبيرة أحيانا، وخصوصا لدى فقدان مادة البنزين في بيروت الشرقية في نيسان/ إبريل، فكان يتوجه إلى بيروت الغربية سائقو السيارات للتزود بالبنزين المتوافر بشكل أفضل في ذلك الوقت. لكن العبور لم يكن متيسرا على الدوام بسبب القناصة الذين كانوا ينشطون أيضا لمنع هذا النوع من المرور.

والمفارقة التي لفتت الأنظار، تمثلت بالتدني النسبي لعمليات الخطف، على إثر استئناف

(24) هذا هو التعبير الذي استخدمه طرابلسي، م.س.ذ.، ص 564.

(25) وبهذه الصفة أدرجت في كتاب غينيس للأرقام القياسية.

(26) Percy Kemp, «La stratégie de Bachir Gemayel» , *Hérodote*, n 29/30. 1983, p. 60.
ويعزو كيمب نهبَ المرفأ إلى المسؤول الكتائبي في الرميل فرج عبيد الذي طرده بشير الجميِّل في وقت لاحق.

المعارك على نطاق واسع. ويعود جزء كبير من الأسباب، إلى التقسيم الجغرافي الذي تقلص،
والتصرفات الحذرة التي حرضت عليه. وزاد الشلل المستمر للحياة الإقتصادية من الإفتراق
بين المجموعتين. وأدت فترة الحرب إلى «تطور إنفصالي» تجلى بإعادة تموضع المحال التجارية
وخصوصا إعادة اكتشاف حياة الحي. فقد بات الحي، في نظر الأشخاص الذين توقفوا عن
الذهاب إلى أعمالهم، والأطفال والصبية الذين حرموا من المدرسة، أو على الأقل، انكفأوا
إلى مدارس مجاورة، الأفق الوحيد للحياة الإجتماعية، شعورا منهم بالإكتفاء الإيديولوجي
والإقتصادي.

وكان هذا الإتجاه أشد بروزا في بيروت الشرقية بسبب الوثوق النسبي لعرى العلاقات
على الصعيد الإجتماعي، وتماثل القوى السياسية الموجودة. وأدى إقدام حزب الكتائب، في
14 نيسان/ إبريل، على إنشاء جهاز إداري و(«قضائي»)، إلى توسيع عمل «اللجان الشعبية»
وقوننة العلاقة العضوية بين المجتمع والميليشيا المدافعة عنه. وأعطى نهب عنابر المرفأ هذه
العلاقة نوعا من القاعدة الإقتصادية.

في أي حال، لم يتأثر الشحن الطائفي بمضمون علمانية الخطاب الذي ضخته وسائل
الإعلام في بيروت الغربية. وذكرت كلمة متلفزة باللغة الفرنسية لكمال جنبلاط سحرت
البورجوازية المسيحية لفترة قصيرة، العقول «المتنورة» التي تعتنق الإيديولوجية السائدة،
بأن المخاوف مبالغ فيها. لكن دعاية إذاعة صوت لبنان الناطقة باسم حزب الكتائب، تميزت
بمزيد من الفعالية، حتى حين كانت تذكر بشائعة نموذجية[27] وتستعيدها، وتلوح بالتهديد
الذي تشكله الزمر الصومالية الغامضة، أو حين كانت تشهر بالمؤامرة «الشيوسفيانية»، أي
الإسلامي - الشيوعي (بالإشارة إلى بني سفيان). وأيا تكن مبالغاتها، فإن هذه التأكيدات التي
كررتها الإذاعة يوميا وحرفتها بمضمون إجتماعي متجانس بامتياز، تلقفتها بسهولة مجموعة
من الناس، كانت في البداية مسكونة بذعر حقيقي، ثم عملت على تنظيمها وفق النموذج
الإيديولوجي بعد استبعاد خطر الهزيمة العسكرية بمساعدة من سوريا.

وليس في استطاعة شيء أن يجد تنظيم هذا الذعر، غير حوك مؤامرة منسوبة إلى دين براون
ترمي إلى تهجير المسيحيين من لبنان على متن الأسطول السادس ونقلهم إلى كندا، حيث كانت
الخيم تنتظرهم، كما تقول الشائعة. وحتى من خلال نوعيتها، لم يكن في مقدور هذه الشائعة أن
تظهر إلا بعد زوال الخطر، بينما كان براون يقوم بمهمته أثناء الهدنة. وبصفتها نموذجا للشائعة
في زمن الحرب، تعتبر هذه «المؤامرة» بلا ريب، الأشد تنظيما من كافة الشائعات الكثيرة والتي

(27) حول تفسير هذه الشائعة ومعنى الكشف عن الهوية «الصومالية»، راجع، Nassif, *op.cit.*, pp. 164-165.

استنكرها الوجدان الشعبي والخطاب السياسي عبر السنين. وهذا ما تفسره الصدقية التي حاول فرنجية إسباغها عليها، بالقول عبر ما لا يحصى من الوسائل، إنه جبه بالرفض «اقتراح» براون[28].

وتجلى تنظيم الذعر أيضا في الرسوم التي ملأت الشوارع وأسهبت أثناء الهدنة في تكرار التهديد ضد وجود المسيحيين. وتمثل هذا التهديد بصورة ألصقت في كل مكان لعجوز وقور مغطى بالعلم اللبناني، وينقض عليه طعنا بسكين وفأس وسيف وبندقية، أربعة رجال تكشف ملامح وجوههم أنهم غرباء[29]. ويتعين القول في هذا المجال، إن هذا الملصق المطبوع بأربعة ألوان، قد وزع خلال فترة الهدوء النسبي، أي بعد التهديد. وفي أعقاب تلاشي الخطر، لم يتضاءل تفاقم التصورات المتخيلة التي ولدها هذا الوضع المرضي. وينطوي على دلالة واضحة في هذا الصدد، الإعتقاد الذي ساد على نطاق واسع، في أعقاب هجومات آذار/ مارس، بظهورات عجائبية للسيدة العذراء التي انتصبت في سماء الأشرفية لحرف القذائف عن مسارها[30]. ولم يكن الظهور المقدس للسيدة العذراء بعد زوال الخطر، مصدر تعزية فقط، بل بات أداة للتسلح الخلقي أيضا. وسرعان ما ارتفعت المعنويات واستعادت الأحزاب المسيحية العقلية الهجومية التي ميزتها منذ البداية بحجة الدفاع عن الذات. وانتشر على الجدران شعار توجيهي «على كل لبناني أن يقتل فلسطينيا»، لحزب حراس الأرز الذي كان شعاره السابق «لن يبقى فلسطيني على أرض لبنان».

وفي بيروت الغربية، لم يتوافر التلاحم نفسه ولا الفاعلية «الإدارية» المماثلة نظرا إلى تعدد التنظيمات السياسية. وإذا كان الهلال الأحمر الفلسطيني أخذ على عاتقه الإهتمام بالمستشفيات، فلم تتول أي سلطة إدارة الخدمات في المدينة، تلك الإدارة التي كانت تواجه فوضى شاملة. وتعين الإنتظار حتى 24 نيسان/ إبريل، لتعلن الأحزاب اليسارية تشكيل «إدارة مدنية محلية»، وانتظار تموز/ يوليو حتى تبدأ هذه الإدارة عملها الذي لم يسفر مع ذلك عن نتائج ملموسة. ولم تمنع فوضى الحياة اليومية بيروت الغربية من أن تعيش طوال أسابيع في حالة من الغليان.

---

(28) Nassif, *ibid*, pp. 244-248 et 281-282.
وتقدم ناصيف تحليلا مفصلا لهذه الشائعة ومختلف وجوهها. أنظر أيضا ما كتبه أبو خليل، **قصة الموارنة** ...، م.س.ذ.، ص 36 عن رواية فرنجية.

(29) نُشرت صورة الملصق في كتاب ماريا شختورة *La guerre des graffiti*, Beyrouth, Dar Annahar, 1977, p. 111. راجع تحليل نواف سلام في «La thèse du complot», *op.cit.*, pp. 29-30.

(30) حول مختلف ظهورات السيدة العذراء في Nassif, *op.cit.*, pp. 213-2، راجع أيضا Makhlouf, *op.cit.* 1976, pp. 149-162.

وبذلك عبر أهلها بشهية سياسية كبيرة عن آرائهم في نقاشات تمحورت حول إلغاء الطائفية السياسية والعلمانية. وساد آنذاك القرار السياسي «التقدمي» على القرار الطائفي. والتزم الوجهاء المسلمون الإمتناع عن التدخل. ونادى تجمع قدامى تلامذة المقاصد بالعلمانية[31]. وبصورة عامة، ترسخ الإستقطاب الطائفي على ما يبدو من خلال التشديد على الخطاب اليساري، أو في أي حال، على خطاب ما بعد الطائفية. واشتدت هذه النبرة اللاطائفية بتوثيق عرى التحالف، في إطار الإنتخابات الرئاسية، بين جنبلاط وريمون إده الذي شكلت إقامته في بيروت الغربية في تلك الفترة، عاملا مهما في تقليص عمليات الخطف المنبثقة من دوافع طائفية.

مرايا مشوهة

وإذا كان رسوخ الخطاب اليساري أكيدا، فإن الحقيقة الميدانية للقوى المدعوة إلى تطبيقه، كانت بالغة التعقيد لوضعه موضع التنفيذ. فالإنقسام السياسي الحاصل كان معقدا بلعبة مرايا مشوهة بالإكراه، ونادرا ما شهدت انتشارا بمثل هذه القوة التي جعلت ما كان رهانا لدى طرف، نقيضا لدى الطرف الآخر، وخيارا مختلفا لدى الطرف الثالث. ومن هذه النقطة بالذات، انتقل مجال الفعالية لكل من القوى القائمة. وسبق أن تطرقنا إلى كيفية اتساق الأحداث في النصف الثاني من آذار/ مارس بسبب هذه الصلات المرآوية بين مختلف الأطراف، حيث كان يمارس نشاط الأطراف المحليين والإقليميين، أي اليسار وسوريا والفلسطينيون، والفريق المسيحي وإسرائيل وحتى الولايات المتحدة. وقادت الصلات المتأزمة نفسها، إلى إعادة رسم المشهد السياسي، وأعطت الحرب التي كانت تنتقل إلى مرحلة أعلى، منحى آخر ترافق مع التدخل السوري الكثيف في الأول من حزيران/ يونيو.

وهم السلطة

وفي الإطار الذي تكون بعد مبادرة العميد الأحدب - سرعان ما تجاوزته الأحداث - احتل اليسار مكانة مركزية. ففي مرحلة أولى استمرت بضعة أيام، أو أسبوعين حدا أقصى، بدا كل شيء ممكنا في نظره، بما في ذلك الإستيلاء على السلطة، على رغم أنه لم يقدم أبدا على طرح هذه الفرضية في وضوح. لكن اليسار وجد نفسه في وضع غير مستقر، في عملية تجاوزته، أو على الأقل همشته، بعد الموافقة على الهدنة بتأثير من الضغوط السورية القوية. فانتخاب خلف لفرنجية، أجري من دون مشاركته، أو بالأحرى، ضده. لكن اليسار، على رغم انكفائه في

---

(31) حول أهمية هذا التجمع في اتخاذ المواقف في إطار الطائفة السنية، راجع، M. Johnson, passim.

هذه المرحلة الثانية، لم يكف لحظة عن أن يكون لاعبا أساسيا يسيطر على أكثر من 80% من الأراضي اللبنانية، وبقي خطابه كثيف الحضور. وقد تطور هذا الخطاب في اتجاهين متناقضين في الظاهر، لكن جمعهما عبَّر عن غموض تحركاته. وتمثل الإتجاه الأول في الإصلاح المؤسسي عبر علمانية تجد رافعتها في «الثورة البورجوازية»، أما الثاني، فتمحور حول إطاحة «أنظمة الخيانة». وانطلق اليسار الذي كبحت اندفاعته الداخلية، في مزايدة ثورية استهدف القسم الأكبر منها سوريا.

ولم تنبثق هذه الأهداف من خطة مدروسة، لكنها بدت مجموعة من ردود الفعل، في سياق التصعيد أو التهدئة، حيال أوضاع مأزومة كانت كلها مترابطة بتأثير من المناورات السورية. وإذا كانت بداية هذا الفصل قد تكللت بالنجاح على ما يبدو، مدفوعة بحوافز جذابة وحماسية، فمرد ذلك إلى ما نجم من أثر لعملية الجذب التي أحدثها انشقاق جيش لبنان العربي، والتعرض بالنقد لرئيس الجمهورية، والإستقطاب الذي كان يتمحور حوله، ثم التقدم السريع للقوات المشتركة في الجبل. وقد شجعت هذه العوامل مجتمعة على المغامرة، وبالتالي على الميل إلى المغامرة التي لم تنطو على القدر الكافي من التخطيط الدقيق. ولم يبلغ الأمر حد شن عملية عسكرية كانت منوطة بقرار من رئاسة الاركان، ليس لافتقار اليسار إلى أسلحة مناسبة وتعويله التام تقريبا على الدعم الفلسطيني، إنما لأن هذا الدعم نفسه كان خاضعا للتناقضات الملموسة في التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية. لذلك انفجر سوء التفاهم حول الغاية نفسها من هذه الحملة. هل هي فرض تسوية سياسية توفر مزيدا من الضمانة للوجود الفلسطيني، أو إيصال اليسار إلى السلطة، كما تراءى لجنبلاط في الأوهام الزائلة والحاسمة؟ كذلك لم يتوافر للتحالف اليساري أي شكل من أشكال الحكم ولا أي مشروع، إذا ما استولى على السلطة، لتطبيق البرنامج المرحلي للإصلاح العاجز بالتأكيد عن أن يكون البديل. ولم يصدر أي بيان عن برنامج إجتماعي أو إقتصادي، حتى لو أن لجنة متخصصة أعدت مشروعا في هذا الصدد.

وتجلت خطورة انعدام مشروع للحكم أيضا بعد مرحلة الهجوم، حين وافق اليسار على الهدنة. وبعد دفعه إلى الموافقة على الخطة السورية، اضطر اليسار الذي وقع في الفخ الدستوري، إلى الإكتفاء بدور المراقب للمشاورات الرئاسية بدلا من أن يكون فاعلا فيها، ولم يجد بديلا للتمسك به. وقد تمثل هذا الفراغ بمفارقة صارخة أملت عليه أن يكون مرشحه ولو من حيث المبدأ، ريمون إدة، أحد دعاة الليبرالية ونقيض القومية العربية. ولم يبذل أي جهد لتحويل مكاسب الحرب وخصوصا سيطرته على أربعة أخماس الأراضي الوطنية، قاعدة دائمة تمهيدا للمواجهة التي كانت تبدو حتمية مع سوريا. ومع ذلك، شهدت جبهة الأحزاب تلاحما عملانيا وسياسيا أفضل، تمثل بتعميم تسمية «الحركة الوطنية». وتكرست التسمية في

وقت لاحق بتشكيل «المجلس المركزي للحركة الوطنية» ومجالس محلية في المحافظات. إلا أن الحركة الوطنية لم تتمكن، على رغم هذا التلاحم والديناميكية الإيديولوجية التي ترفع لواءها، من أن تجسد سلطة. ولم تتوافر للحركة الوطنية من أدوات الدولة، سوى الإذاعة الرسمية التي سيطرت عليها تدريجيا في سياق تلاشي «الحركة التصحيحية» للعميد الأحدب. ومع ذلك، كانت الإذاعة محرومة من الهوائي الرئيسي الذي بدل اتجاهه أنصار فرنجية لتقوية بث إذاعة لبنان. وإذا كان جنبلاط قد قرر تشكيل «حكومة ظل»، فإن القرار لم يسلك طريقه إلى التنفيذ. كذلك بقيت «الإدارة المدنية المحلية» التي أعلنتها الحركة الوطنية في 24 نيسان/ إبريل، حبرا على ورق طوال أسابيع. وشكل تنافر التحالف الذي خفف من مساوئه تلاقي المصالح على مستوى القمة، وقوة شخصية كمال جنبلاط، عيبا مبطلا لإدارة الحياة الإجتماعية.

وعلى هذا المستوى، كان القيام بخطوات متعمدة من شأنه أن يحرض حتما على تفجر توترات لا يرغب فيها اليسار الذي كان يصطدم بعداء الوجهاء المسلمين الذين كانوا يتحينون الفرصة للعودة إلى المسرح السياسي على رغم انكفائهم. وحيال هذا التنافس الكامن، كبح اليسار اندفاعه خشية أن يؤخذ عليه تسهيله تقسيم البلاد، وعادة ما كان يوجه هذا المأخذ إلى خصومه من اليمين المسيحي. إلا إذا لم ينبثق الكبح تحديدا من الخشية من سلطة لم يكن مستعدا لممارستها على ما يبدو.

فرصة جنبلاط

وفي الإجمال، اقتصرت خبرة اليسار في هذه الفترة على الإنجازات العسكرية التي حققها في آذار/ مارس بدعم حاسم من المقاومة الفلسطينية، وعلى الإستعداد النظري حصرا للمواجهة التي كانت تبدو حتمية مع سوريا. أي على الإستعداد لمغامرة بكل ما للكلمة من معنى. وكان محرك هذه المغامرة بلا منازع شخص كمال جنبلاط. وخلافا لآراء رجال السياسة اللبنانيين، كان جنبلاط يرى أن الوضع يشكل في الواقع عنصرا رئيسيا لأحداث ربيع 1976. فشخصيته وأهدافه أمدت إلى حد كبير هذه اللحظة بكثافتها الدراماتيكية وحرضت على الحديث عن «فرصة جنبلاط».

ويرى كثر من المحللين أن الطموح الشخصي لدى جنبلاط كان المحرك الاساسي لهذه «المغامرة» – العبارة لجنبلاط نفسه –[32]. ومن الواضح جدا أن يكون هذا العنصر حاسما، أو

[32] هذا هو عنوان الفصل الأخير من كتابه هذه وصيتي *Pour le Liban*, Paris, Stock, 1977 المنجز إنطلاقا من حوارات مع الصحافي فيليب لابوسترل.

على الأقل، إذا ما سمع، مدفوعا بطموحه الشخصي، نداء الرغبة في اقتناص فرصة تاريخية للخروج من الإطار الضيق الذي كان يوفره النظام اللبناني لشخصية استثنائية محكوم عليها بأن يقتصر دورها على صنع الرؤساء أو إسقاط الحكومات. ولم تكن تلك الفرصة التاريخية طارئة. بل كانت تفرض نفسها، لأن جنبلاط بدأ قبل سنوات تحولا سياسيا رسخته أحداث صيدا، وأتاح له قيادة تيار شعبي عريض، مدعوما من المقاومة الفلسطينية، لتغيير الوضع الراهن. لذلك، فإن هذا المشروع، حتى لو اعتبر رافعة، يبقى في الأساس مشروع احتجاج يتميز بـ«السلبية»، على رغم تضمن الخطاب الذي عبر عنه ضرورات دفاعية، وبالتالي، الدفاع عن عروبة لبنان، وتطبيقـها الفعلي، والدفاع عن المقاومة الفلسطينية. وأعطت شخصية جنبلاط المشروع البعد «الإيجابي» الذي كان ينقصه. ولم يجعل «الإهتداء» الذي أدركه جنبلاط «على طريقة القديس بولس»، كما قال وليد الخالدي[33]، بالتزامن مع التناقضات السياسية والطائفية، من موقفه التقليدي لاغيا كانه لم يكن بصفته زعيما درزيا.

ولم تتطرق مناقشات اليسار صراحة إلى هذا الموقف الاخير، ولم يرد أيضا في التصريحات العلنية، بينما كان الخطاب المنادي بالعلمانية سائدا. لكن ملامح منه لم تمح. ففي خطابه الذي دافع فيه عن التدخل السوري (ألقاه في 20 تموز/ يوليو)، ردد الرئيس الأسد صدى الرغبة في الثأر من الموازنة التي عبر عنها جنبلاط بعبارات حادة، في لقائهما الذي كرس انفصالهما في 27 آذار/ مارس[34]. وبالنظر إلى الإطار الذي كشف فيه عن هذا التبرير الذاتي، واللاصدقية التي تميز الخطاب السوري، فليس من الضروري التعامل باهتمام زائد مع هذه الرواية المشوبة مع ذلك بتخمينات من السهولة بمكان تبيانها. لكن الشك في المقابل، يتراجع في ثنايا تأملات جنبلاط المودعة في كتابه – الشهادة الصادر بعد وفاته بعنوان «**هذه وصيتي**». فقد أسهب عبر صفحاته في رسم صورة مقيتة «للماروني» ووصفه بأنه مجموعة من الإمتدادات الخارجية والسمات السلبية، مقارنة بالصورة النرجسية «للدرزي» التي شكلت نموذجا نقيضا[35]. وبإحيائه المفهوم الدرزي للتاريخ، أخذ جنبلاط على عاتقه مهمة بعث العداء الدرزي – الماروني في القرن التاسع عشر، بطريقة تختلف بالتأكيد عن طريقة الفريق المسيحي، لكنها شبيهة بها. لذلك أدرج في سياق الحرب الأهلية الدائرة توقا قديما إلى السلطة، كما يحفز أيضا

(33) W. Khalidi, *op.cit.*, pp. 78-79.

(34) أخذ باتريك سيل، كاتب سيرة الأسد، الرواية نفسها على ما يبدو من محاوريه، وربما من الأسد نفسه، م.س.ذ.، ص 281.

(35) أنظر التحليل المميَّز لنواف سلام الذي رسم لوحة مزدوجة لأقوال جنبلاط عن «الدرزي» و«الماروني»، راجع، «Lecture dans le miroir ...», *op.cit.*, pp. 59 à 68.

على الإعتقاد، إسم فخر الدين الذي أراد أن يسم به «جيش» حزبه، بغض النظر عن الرمزية التي اقترنت بالهجوم في الجبل الذي كان يشرف عليه شخصيا من عاليه.

ودفعت المكانة الرفيعة للتجربة الدرزية خلال مسيرتها، بموقع جنبلاط إلى الواجهة على الصعيد السياسي، بحيث بقي أيضا واحدا من أبرز الزعماء المسلمين في البلاد، ومارس السياسة بهذه الصفة مرارا، حتى عندما كان اليسار في ذروة تألقه. وإذا كان جنبلاط، كما يلاحظ في هذا المجال، أدرج الثوابت الطائفية في نهجه، فإنه كان في مقدوره من جهة ثانية، الظهور بمظهر المعادي للشيوعية: كان يفعل ذلك في مناقشاته مع زعماء مسلمين آخرين[36]، وقد أنضجه التواطؤ الطبقي، وفعلـه في كتابه الذي صدر بعد وفاته وبدا فيه معاديا للشيوعية على الصعيد الفلسفي[37].

لذلك ساهم تعقيد شخصية جنبلاط وغموضها، إلى حد كبير، في الضبابية الإيديولوجية والسياسية التي ميزت اليسار، وهو غموض ملائم مع ذلك، لأن ثمن الوضوح سيكون باهظا. لكن لا يسعنا، في سياق هذه المؤشرات، إلا أن نخلص إلى أن جنبلاط، بتزعمه الحركة اليسارية، برهن عن ميول إنتهازية. والسبب لا يخفى على أحد، فجنبلاط هو الذي أعطى اليسار جزءا كبيرا من وزنه على الصعيد السياسي، والعكس ليس صحيحا. وإذا كان في المقابل، يحدوه أمل في الحصول على فائض من القوة، فلم يكن ذلك الأمل يندرج سوى في سياق استراتيجية بعيدة المدى، في هذا المشروع السياسي الإحتجاجي على الوضع الراهن الذي يتخطى شخصه. وأسبغت ديناميكية المواجهة التي كانت ترسخ منذ أشهر، وخصوصا تسارع وتيرة الأحداث المنبثقة من مبادرة العميد الأحدب، على هذا المشروع جدواه الفورية الراهنة، بيد أنها لم ترسم حدوده، بل أضعفت أبعاده الإيجابية الهزيلة في الأصل.

وقد كمنت «المغامرة» في هذه النقطة بالتحديد. ومع ذلك لم تفشل لأنها مغامرة. بل فشلت، كما سبق القول، بسبب الضغط السوري الذي لا تبرره الرهانات اللبنانية مهما قيل فيها. ولا تصمد الذريعة التي غالبا ما تساق لتبرير هذا التدخل السوري، أي الخشية من تقسيم البلاد. فقد كان وضع القوات المشتركة ينبىء بانتصار حاسم (بكفيا والكحالة) تنجم عنه إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، لذلك، فإن هذه الفرضية تستبعد التقسيم. وكما سبق القول أيضا، اضطلعت الخشية من كف يد سوريا بدور إضافي أيضا. وهذه الخشية التي خففت الهدنة

(36) يروي وليد خالدي أن جنبلاط كان يلوّح أحيانا بشبح الشيوعية خلال لقاءات مع بعض رجال السياسة المسلمين التقليديين، م.س.ذ.، ص 79.

(37) *Pour le Liban*, p. 239.

من حدتها في وقت لاحق، لم تستمر طويلا، بل أججتها المخاطر الإيديولوجية والإستراتيجية التي ينطوي عليها في نظر سوريا، تحرك الحركة الوطنية اللبنانية في تحالفها مع الحركة الوطنية الفلسطينية. وعلى الصعيد العملي، تشعب «مشروع» اليسار في الواقع، وأنتج شيئا آخر لم يكن يتضمنه في الأساس، أي التخيلات الثورية القوية التي تستمر فترة طويلة، وضخمت بمفعول رجعي أهمية اليسار وحجبت رهانات المرحلة. وقد انبثقت هذه التخيلات من رمزية «الكفاح المسلح» الذي خاضه اللبنانيون والفلسطينيون وشكل معمودية النار لحركة تحرير وطنية عربية جديدة تقف في وجه تيار التطبيع الذي كان يتمدد في العالم العربي ولم يكن قد اتخذ بعد كافة أبعاده.

المنافسة اللبنانية–الفلسطينية

ولا شك في أن واحدا من أبرز عوامل تحفيز اليسار على خوض المغامرة، تمثل في علاقات القوة الجديدة التي ظهرت على أرض الواقع، في سياق مشاركة القوات الفلسطينية في القتال. وهذه المشاركة التي أملتها في كانون الثاني/ يناير ضرورات دفاعية، على إثر حصار تل الزعتر، تجددت في آذار/ مارس على نطاق أوسع، وفي وضعية هجومية هذه المرة، خلال المعارك في وسط المدينة والجبل. لكن العلاقة لم تكن سوى علاقة وسيلة بين اليسار والمقاومة. وهذا ما ظهر للعيان لدى رفض جنبلاط إغراءات الموفد الأميركي دين براون الذي اقترح عليه نوعا من المقايضة تقضي بتطبيق البرنامج المرحلي للحركة الوطنية في مقابل تخليه عن تحالفه مع المقاومة[38]. ويمكن القول إن ما دفع جنبلاط إلى الرفض هو أنه بات يعتبر نفسه، وتحديدا بفضل الدعم الفلسطيني، في موقع يخوله المطالبة بما يفوق البرنامج المرحلي. لكن الحوار مع الولايات المتحدة حول هذه المنفعة الخاصة كان يفترض أن ينطوي على مزيد من الإغراء، خصوصا إذا ما لاحظنا الإفتتان الحقيقي الذي بدأ يمارسه على جنبلاط وجود المبعوث الأميركي. وكان في استطاعة براون أن يطرح إمكانية تقديم دعم أميركي لحكم ثنائي يتشكل من ريمون إده بصفته رئيسا للجمهورية وجنبلاط رئيسا للوزراء، شرط أن يفرض هذا الفريق نزع سلاح الفلسطينيين بمشاركة فعالة من سوريا[39]. ويكمن سبب هذا الموقف في صميم مسيرة الحركة الوطنية التي كان مشروعها لا ينفصل عن التحالف مع المقاومة الفلسطينية. ولم تكن هذه الصلة الوثيقة مجرد انعكاس لوفرة العلاقات التنظيمية واللوجستية التي أقيمت

[38] محسن إبراهيم، م.س.ذ.، ص 43–42، يشير إلى هذه الواقعة لكنه لم يحدد ظروفها الدقيقة، أو يكشف هوية مَن قدم الإقتراح. لكن مسؤولا يساريا آخر يقول إن براون هو الذي قدمه.

[39] Traboulsi, *op.cit.*, pp. 489-490.

بين الحركتين الوطنيتين. فهي تنبثق من مكانة القضية الفلسطينية في الفضاء السياسي لليسار اللبناني الذي كان يجسد الإلتزام بالعروبة، وبعبارة أدق، الهوية الوطنية.

وكانت المسيرة متوازنة في نظر المقاومة الفلسطينية. وحيث كان اليسار يرى أنه جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطنية العربية، عبر التحالف مع ما كان يعد طليعتها، كانت المقاومة الفلسطينية تعتبر نفسها حركة طليعية من خلال ضم حركة شعبية في بلد شقيق إلى صفوفها. وكانت جدلية هذه العلاقة قوية بحيث أن التضامن لم ينبثق من العدم، لكنه نبع من التكافل الذي ترسخ بين الفلسطينيين وشريحة من الجماهير اللبنانية منذ مطلع السبعينات. وقد ازداد الشعور بالتضامن رسوخا، عندما تصدت «الحركة الوطنية» اللبنانية لمحاولة تصفية المقاومة في 1973 ثم في 1975[40]. وما منع المقاومة من الإنقلاب على حلفائها في الكفاح، لم يكن «دينا» أو نوعا من الواجب الأخلاقي. فأخوة السلاح منذ بداية الحرب زادت من أهمية العمل الإيديولوجي وأكسبته بعدا ثوريا ينطوي على صلات قائمة بين الحركتين اللتين تشاركتا، في سياق هويتهما الوطنية، القيم العروبية نفسها. وهذه الرمزية جسدت بفارق بضع سنوات، الإيديولوجية التلقائية التي أحاطت بانبثاق الثورة الفلسطينية التي كانت تعتبر آنذاك طليعة حركة التحرر الوطنية العربية، على رغم وسطيتها الفلسطينية. فقد جسدت ما كانت تفتقد إليه المقاومة في الأردن.

ونجم أثر هذا العمل الإيديولوجي من تباينات الحساسية السياسية لمختلف القادة الفلسطينيين. وانعكس في المقابل، على علاقات القوة في إطار هذه الزعامة حيث كان اليسار في حركة فتح، الممثل بأبو صالح وماجد أبو شرار، يتمتع بمزيد من الأهمية. واستفاد هذا المنحى الذي انضم إليه عدد من القادة العسكريين الميدانيين، أمثال أبو موسى وأبو خالد العملة، من دعمه الحركة الوطنية والدور الذي كانت تضطلع به في إدارة التحالف وقيادة الحرب لفرض نفسه في حركة فتح. وفي سياق هذه الديناميكية «الثورية»، لوحظ أن ميول أبو أياد الذي عادة ما يعد من النواة القيادية «المركزية»، كانت تزداد اتجاها نحو اليسار. والظاهرة نفسها يمكن تلمسها على صعيد أوسع يشمل منظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، تنويان ممارسة مزيد من النفوذ[41]. وأخيرا، لم تقتصر المسيرة الهجومية التي كانت سائدة، على اليسار الفلسطيني، لكنها كانت متصلة بما يمكن اعتباره محصلة نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في ربيع 1976.

[40] Baron, *op.cit.*, pp. 371-372.

[41] Traboulsi, *op.cit.*, p. 498.

في هذا الوقت، وقعت ارتباكات، خصوصا في معركة الكحالة. وسواء كانت هذه الإرتباكات حقيقية أم مجرد ملاحظات، فإنها جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تبدو أسيرة الأحداث. وهذه هي الفرضية التي يؤيدها في أي حال، بعض القادة الفلسطينيين، أمثال خالد الحسن، رئيس ما كان يسمى بشيء من المبالغة، اليمين الفلسطيني[42]. ولتشجيع هذه الإرتباكات، أجريت محاولة للتفاوض من خلف ظهر الحركة الوطنية مع فريق مسيحي يعاني وطأة الهزيمة. وحصلت في هذا المجال أيضا، الخديعة الأميركية التي آثارها وجود دين براون في لبنان. فمنذ وصوله، بدأ بشبك خيوط الخديعة بالإيحاء أنه لا يمانع من حيث المبدأ في إجراء اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي النهاية، لم تحصل اتصالات مباشرة وعلنية، على رغم إجراء دين براون اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر غسان تويني، ليعرف مدى قدرتها على ضمان تقيد الحركة الوطنية باحترام وقف إطلاق النار. وإذا لم تتوافر هذه الضمانة، فإن الولايات المتحدة لن تعترض على تدخل سوري[43]. وتحوم الشكوك حول صدق الموفد الأميركي، في سياق ما بتنا نعرفه عن اتصالات سورية – أميركية، وثمة على ما يبدو تناقض مع الإقتراحات التي قدمت إلى جنبلاط، لأن براون أراد أن يلعب ورقة الحركة الوطنية ضد منظمة التحرير الفلسطينية والعكس بالعكس. ولم تنجم عن هذه المسألة عواقب وخيمة. وفي النهاية، لم يعتر الوهن تشبث منظمة التحرير الفلسطينية بالحركة الوطنية، واستمرت تفضل هذا التحالف والديناميكية التي يجسدها.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاومة الفلسطينية كانت تمثل الشريكين، وتمتلك أكبر قدر من الأوراق، وإذا لم تدفع إلى التصعيد، فإنها على الأقل قد وافقت عليه. فالقيادة «البراغماتية» لفتح، وخصوصا أبو جهاد، هي التي جعلت الهجوم في الجبل ممكنا، بإقدامها على سحب قوات من جنوب لبنان لهذه الغاية. لذلك كانت فتح في تلك اللحظة، وكما كانت دائما، أقوى بما لا يقاس، من التنظيمات الأخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأيا تكن الأهمية التي اكتسبها اليسار، فإنه بقي تحت سيطرة نواة قيادية تاريخية، بما فيها أبو أياد، غلبت منطق الظروف على منطق العقيدة. لذلك لا معنى للقول إنها وقعت في شرك «المتطرفين». لكن يمكننا القول إن البراغماتية والإعتدال الفلسطينيان اللذان يميزان حركة فتح، كانا حاسمين في خيار خوض الحرب في تلك المرحلة. وبهذا المعنى، تزاوجت الرمزية والبراغماتية. فالقيمة الرمزية التي تحدثنا عنها لم تكن حالة تجريدية، لكنها أسفرت عن نتائج بالغة التأثير. وكانت تغطي أيضا حقيقة استراتيجية. ولأن لبنان هو البلد الوحيد الذي تقيم

(42) Alan Hart, *op.cit.*, p 418.
(43) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 297.

فيه المقاومة الفلسطينية اتصالا مباشرا بالشعب والجماهير الفلسطينية، ومقر دولة – منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان ممكنا الإستفادة من هذا الوضع «الثوري» للوصول إلى العمق الإستراتيجي الذي كان يشجع عليه الإطار الناجم عن الفراغ الدستوري والعسكري. وقد تجسد هذا العمق الإستراتيجي بالتواصل القائم بين الجنوب وبيروت منذ زوال عقبة الدامور، والذي سيمنع أي محاولة تصفية جديدة. وقد اعربت سوريا قبل أشهر عن رغبتها في بسط سيطرتها على هذه المنطقة تحديدا، في سياق تسارع الأحداث التي فجرت التوترات مع منظمة التحرير الفلسطينية ابتداء من شباط/ فبراير.

وقد ساهمت عوامل عدة في تحفيز التدخل الفلسطيني، لدعم الديناميكية التي أطلقها جنبلاط. وهذا لا يعني أن القيادة الفلسطينية اساءت تقدير المخاطر الناجمة عن هذا التدخل، بل بالعكس، فقد أبدت حذرا شديدا حيال سوريا، وحرصت على ألا تقطع علاقاتها بها بصورة مفاجئة، لأنها بالتحديد تعتبرها الآن تهديدا. ولأن هذا الشعور هو الذي كان سائدا – وهو الحقيقة بالتأكيد – فقد كان متعذرا التراجع عن التدخل، إلا إذا أرادت المجازفة بأن تلحق بها دمشق هزيمة مدمرة. وعندما أصبحت سوريا تشكل تهديدا فعليا، انحازت الوحدة الوطنية إلى اليسار، كما كان المؤشر إلى ذلك، التقارب بين فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي تـوج بالمصالحة العلنية بين عرفات وحبش خلال اجتماع في 30 آذار/ مارس في الذكرى الأولى ليوم الأرض[44]. لكن الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين تميزت برفضها المواجهة مع سوريا. وسينجم عن هذا الرفض إقدام مجلة **الحرية** الناطقة باسم الحركة ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، على نشر وجهتي نظر متناقضتين تماما طوال أسابيع.

التناقضات السورية

كان الخطاب الرسمي السوري قبل التدخل في الأول من حزيران/ يونيو وبعده، يتهم المقاومة الفلسطينية بخوض معركة ليست معركتها وبوضع نفسها في خدمة أهداف كمال جنبلاط. ويردد داويشا صدى هذه الرواية بالقول إن جنبلاط والحركة الوطنية، أصبحا في تلك الفترة، وبشكل دقيق جدا، في منتصف نيسان/ إبريل، في نظر السوريين، المحرضين الحقيقيين على الحرب، لكن عرفات بدا لهم شديد الأرتباط بالأحزاب اليسارية التي باتت قدرتها محدودة على اتخاذ «قرارات مستقلة»[45]. وفي الواقع، كان قطع العلاقة مع منظمة

(44) Baron, *op.cit.*, p. 373.
(45) Dawisha, *op.cit.*, p. 132-133.

التحرير الفلسطينية أقل حدة من قطعها مع جنبلاط. وفيما أنهى السوريون علاقتهم مع جنبلاط في 27 آذار/ مارس، تابعوا مناقشاتهم مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية في شهر نيسان/ إبريل. ومع ذلك يبدو أن ما حصل كان صورة خادعة ستبددها ملاحظة الثوابت السورية طوال فترة الحرب كلها.

إشكالية السيطرة

أيا تكن حدته التي ظهرت للعيان، فإن التناقض بين سوريا وجنبلاط لا يستطيع أن يخفي تمحور أولويات دمشق على لبنان بذاته، أكثر من تمحورها على الوضع الإقليمي. وكان الشغل الشاغل للاسد تحقيق وحدة الجبهة الشرقية، تمهيدا لإجراء تفاوض في المستقبل في أفضل الظروف الممكنة – ومع ذلك قد لا يحصل تفاوض –. وبدا له المشروع اللبناني الذي طرحه جنبلاط مسيئا أو عقبة جانبية، لكنه أشد إزعاجا لما يمكن أن ينجم عن غموضه من انحرافات. ولم يبلغ هذا المشروع مرحلة البحث في إقامة نظام متطرف في لبنان، وقد استبعد هذا السيناريو فور وقف الهجوم اليساري. وهذا ما يحمل على الإعتقاد بأن توجس السوريين مرده إلى أن وضعا لا يضبط أو بالأحرى غير مضبوط في لبنان، يمكن أن ينطوي على كثير من الأمور غير المحسوبة وقد يؤدي بسوريا إلى مواجهة مع إسرائيل لم تختر هي زمانها ولا مكانها.

وكان يتعذر على النظام السوري تحمل هذه الأمور غير المحسوبة، نظرا إلى حاجته الحيوية إلى استقرار إقليمي، أو بتعبير أدق، إلى وضع إقليمي ممتاز في إطار من الإستقرار، للتخفيف من ضعف قاعدته الداخلية التي كان تململها يهدد بالإنفجار. وإذا كان هذا الوضع يحرض كثيرا على القيام بخطوات، فإنه كان يفرض مع ذلك، شيئا من الإحتراس. وهذا مرد الحسابات الدقيقة جدا لتكلفة التدخل وفوائده. وهذا أيضا، كما في السابق، مرد التحرك بطريقة منهجية جدا. لكن الإستراتيجية السورية بالتقدم التدريجي كانت ما تزال تصطدم بما يسميه وليد خالدي الإستراتيجية المضادة القائمة على مبدأ «تعال وانتصر علينا إن كنت قادرا على ذلك»[46] Com-and-Get-Us-If-You-Can وانطوى المسعى الإستفزازي للحركة الوطنية على قدر كبير من البراءة وحتى الجهل حيال سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن الموقف السوري بقي غير متوقع على رغم المؤشرات التي كانت تزداد وضوحا. فلقاء الأنفصال بين الأسد وجنبلاط في 27 آذار/ مارس، قد أحدث مفاجأة، على رغم الضغوط السورية في الأيام السابقة التي أنبأت

(46) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 83-84.

بتغير ما، وأيضا على رغم اجتماع سابق ارتفعت فيه حدة التوتر بين خدام ومسؤولي الحركة الوطنية، حتى قبل مغادرة العميد الأحدب[47]. وتصريح جنبلاط لصحيفة **النهار** لدى عودته من دمشق «خلافاتنا حول وجهات النظر مع سوريا ليست ضئيلة»، كان مثابة اكتشاف. وأساء اليسار تقدير النية السورية الإصطدام بالمقاومة والرفض السوري لمواجهة حاسمة مع الفريق المسيحي. لكن الرضوخ للأمر الواقع، تزامن مع الإنتقال من حالة الريبة إلى نظرة مفرطة في التبسيط «للمؤامرة السورية» التي ساد الإعتقاد بالقدرة على إفشالها بقوة الكلمات السحرية وحدها. وساد الإعتقاد بإمكانية مواجهة قوة الجيش السوري بالرمزية الرومنطيقية الناجمة عن تحالف ثوري كان يؤمل في أن يؤدي إلى تراجع «المتآمرين»، وإلا فإنه سيستنفر ضدهم الجماهير الشعبية في كافة أنحاء العالم العربي وفي سوريا أولا[48].

وقد تضخم هذا المنطق تدريجيا، ووجد في ثناياه تخيلاته الخاصة من غير مراعاة الحقائق في العالم العربي. وبذلك وضع جنبلاط نفسه بصورة علنية في الأفق – النظري – لثورة على كافة الأنظمة العربية ولتفجر ثوري في كافة أنحاء العالم العربي[49]. وفي الجانب الفلسطيني، أحيا التصعيد الكلامي أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت تعتبر أواخر الستينات أن الطريق إلى فلسطين يمر عبر سقوط الأنظمة العربية الرجعية. واستخدم استعارة مماثلة أبو أياد بإعلانه «طريق تل أبيب تمر بجونية». وهذه العبارة التي اعتبرت أكثر من تهديد للمسيحيين، وأسالت كثيرا من الحبر، كانت في تلك اللحظة دعوة إلى سوريا لحملها على الإنضباط القومي، وتحديا مباشرا لحكومة ضالة كانت تشكل مع الميليشيات المسيحية المفترضة، حلفاء لإسرائيل. لذلك كانت سوريا تعتبر أن هذه الإشكالية قد تجاوزها الزمن. وما كان مطروحا هو توفير الظروف الإقليمية التي إن لم تشجع على تدخلها، فإنها لن تضع في وجهها العراقيل.

حوار الردع

وسرعان ما اعتادت إسرائيل، المعنية الأولى، فكرة تدخل سوري بتحريض من هنري كيسنجر الذي تجاوز شخصيا وبصورة تدريجية، قسما من تحفظاته الاساسية بتأثير من مهمة براون، ورأى فيه فوائد جوهرية[50]. وقد ترددت إسرائيل في البداية بين شرين، أي بين لبنان بصفته ملاذا لمنظمة التحرير الفلسطينية ووجود جيش عدو على حدودها، بغض النظر عن

(47) حول هذا الإجتماع في 9 آذار/ مارس، أنظر رواية أبو إياد، م.س.ذ.،ص 275.
(48) W. Khalidi, *op.cit.* p. 81.
(49) *Ibid.*, p. 79. aussi Benassar, *op.cit.*, p. 146.
(50) Seale, *op.cit.*, p. 279.

الحاجز الذي تشكله قوات الأمم المتحدة في الجولان. وأعطت عقيدتها **للأمن السياسي** المتمحور حول نفي وجود الفلسطينيين، الأولوية، بدلا من عقيدتها **للأمن العسكري**، ظنا منها أن في استطاعتها السيطرة بمزيد من السهولة على علاقة المواجهة مع سوريا أكثر من قدرتها في السيطرة على علاقة المواجهة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا المجال، ولدت بعد محاولة أولى في كانون الثاني/ يناير، إحدى ثوابت الحرب في لبنان وأشدها إثارة، أي ما سماه يائير إيفرون «حوار الردع» بين سوريا وإسرائيل. ويقضي هذا «الحوار»، كما سنرى، باختبار استعدادات الخصم عبر رمز يتكون تدريجيا وتتشكل عناصره من مبادرات عسكرية تدريجية (وضع القوات في حالة استنفار، عمليات تحليق جوية، مواجهات محدودة، إلخ)، لتدارك مواجهة شاملة. ويتعلق هذا الهدف الذي سعى إليه لأسباب مختلفة – وتغيرات – كل من طرفي النزاع، بقلق كبير وواقعي لدى الولايات المتحدة منذ 1973 وسيستمر حتى التسعينات، على إثر توقف قصير في 1982. وفي أشد الأوقات حرجا، وجد «حوار الردع» محفزاته في الديبلوماسية الأميركية التي سلك إذذاك مسلكها، وهذا ما حصل في 1976.

وما أن تفاقم الوضع، أبدت واشنطن قلقها، وخشية تطوره إلى وضع لا يمكن ضبطه، بدأت في منتصف آذار/ مارس في إبلاغ إسرائيل النيات السورية، مرفقة إياها بتقديراتها الخاصة، ومستعلمة عن النيات الإسرائيلية. لذلك أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة في 24 آذار/ مارس، كما كشف إيفرون، الشروط التي تخولها الموافقة على تدخل سوري. وكان الشرط الأول سياسيا يقضي بألا يكون التدخل السوري علنيا. أما الشروط الأخرى فكانت عملانية، أي حجم القوات المشاركة في التدخل (على ألا تفوق اللواء)، وطبيعة الأسلحة (على ألا تتضمن دبابات ومدفعية ثقيلة وصواريخ أرض – جو)، وقيودا جوية وبحرية شاملة، على أن ينحصر التدخل جغرافيا بخط يبعد 10 كلم جنوب طريق بيروت – دمشق[51].

وتكرر مبدأ موافقة إسرائيل المشروطة على تدخل سوري، عبر مفهوم «الخط الأحمر» الذي استخدم على إثر التدخل السوري الأول في 9 نيسان/ إبريل، في عكار والبقاع. وقد لبى هذا التدخل كافة الشروط العملانية الآنفة الذكر، بغض النظر عن القيود البحرية، لأن البحرية السورية كانت تفرض حصارا على المرافىء الخاضعة لسيطرة التحالف الفلسطيني – التقدمي، لكنه لم يلب الشرط السياسي. ولو بقي التدخل في الواقع محدودا، لكانت سوريا قامت بإعبائه. وفي أعقاب قيامها بفرض هذا الإنتهاك، والفرضية القائلة بأن تدخلها بات حقيقة، ولو على

[51] Evron, *op.cit.*, pp. 46-47.

صعيد متواضع، فإن سوريا ستسعى قدر استطاعتها إلى توسيع الحدود العملانية التي وضعتها إسرائيل لهذا التدخل. وفي نهاية المطاف، لن يتضمن التدخل في الأول من حزيران/ يونيو، كما سنرى، أيا من ملامح عملية محدودة، ولن يشكل أدنى تهديد «لأمن» إسرائيل.

لكن حين قررت إسرائيل أن تعيد النظر، إلى حد ما، في بعض هذه الشروط، كانت قد احتاطت، بطريقة أخرى، من مخاطر هيمنة سورية كبيرة جدا على لبنان، عندما تأكدت من إمكانية إقامة علاقات مع الفريق المسيحي في لبنان. وهذه العلاقات التي بدأها وسطاء هامشيون صيف 1975، شهدت انطلاقتها الحقيقية في النصف الثاني من آذار/ مارس 1976، في سياق الزيارة التي قام بها إلى حيفا وتل أبيب جوزف أبو خليل رئيس تحرير صحيفة **العمل** الكتائبية والمساعد القريب لبيار الجميِّل ونجله بشير. وقد التقى جميع المسؤولين في المؤسسة العسكرية ولاسيما منهم وزير الدفاع شيمون بيريز[52]. وكانت الهواجس متطابقة لدى قطبي هذه العلاقة: فلأن الوجود السوري بدا حتميا، كونه أفضل من انتصار التحالف الفلسطيني – التقدمي، فمن الأفضل التحوط مسبقا لتأثيراته على المدى البعيد، وتوفير وسيلة لنسفه في المستقبل. وهذا هو التفسير الوحيد لتصرف القادة المسيحيين وكذلك الإسرائيليين. وباستثناء بضعة أيام سادها الذعر، في الأسبوع الأخير من آذار/ مارس، لم يتهدد وجود الطرف المسيحي، لأن الإرادة السورية تجلت بحزم، ولأن سوريا، ابتداء من شباط/ فبراير (وفي خضم زيارة بيار الجميِّل إلى دمشق في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1975)، تصرفت كما لو أنها قبلت الرهان. وفي هذه الظروف، بدت النبرة الدراماتيكية التي أسبغها الكتّاب الإسرائيليون[53] على الإتصالات بين الطرفين، ولاسيما منها الزيارة السرية التي قام بها أبو خليل، مبالغا فيها. وتفسير أبو خليل الذي يبرر زيارتـه بأن الميليشيات المسيحية كانت في وضع ميؤوس منه وتفتقر إلى كل شيء، لا يتسم بالإقناع، لأن تصميم سوريا واتجاه سياستها، لم يكونا موضع شك طوال شهر آذار/ مارس.

في أي حال، كان ما يزال ممكنا للفريق المسيحي، أن يرجىء اتصالاته بإسرائيل، في أعقاب الطمأنينة التي وفرها له التدخل الأول للوحدات السورية. ولم يحصل هذا الإرجاء، وتسلمت الميليشيات في تلك المرحلة، شحنات كبيرة من الأسلحة، أخرج جزء منها، ويا لسخرية التاريخ، من المخزونات التي استولي عليها من الجيشين المصري والسوري في 1967 و1973[54]. وكان

[52] أنظر الرواية التي قدمها أبو خليل في الفترة الأخيرة، م.س.ذ.، ص 43 إلى 55.

[53] Shiff et Ya'ari, *op.cit.*, p. 11 يطرح هذان المؤلفان تاريخا غير دقيق (11 آذار/ مارس).

[54] راجع، أبو خليل، م.س.ذ.، ص 61.

من الصعوبة بمكان ألا يتعرف السوريون إلى هذه الأسلحة التي كانت ظاهرة للعيان وألا يتمكنوا من تحديد هويتها. والجدير ذكره، أن السوريين لم تستوقفهم هذه العقبات، بل ركزوا جهودهم الآنية على تأمين موافقة إسرائيل المشروطة على التدخل السوري.

وزادت الفوضى التي ميزت الديبلوماسية العربية وموقف الولايات المتحدة من قوة التصميم السوري. ولم تتوافر للأميركيين على ما يبدو سياسة معلنة في لبنان، بمعزل عن تلك التي كانت تنحو إلى منع إرباك الوضع الإقليمي الراهن، وهذا ما كانوا يسعون إليه بالتشجيع على «حوار الردع» بين سوريا وإسرائيل. لذلك سلكت مبادراتهم في كافة الإتجاهات. فحصل أولا التلويح باستخدام القوة العسكرية أواخر آذار/ مارس وإرسال الموفد الخاص دين براون الذي بدا في مستهل مهمته أنه يريد تهديد المشروع السوري[55]. لكن براون الذي كرر القول إنه لا يقوم بمهمة محددة، ما يعني أنه لا يحمل مشروع حل، انزلق بسهولة إلى خطة الحل السوري، فـفقـد تعاطف المسيحيين. فقد أكد لجنبلاط أن الولايات المتحدة تعارض تدخلا سوريا، وأن السوريين في أي حال، لن يتجاوزوا صوفر[56]، ووصف الرئيس فورد شخصيا السياسة السورية بأنها بناءة (20 نيسان/ إبريل)، وفي 10 أيار/ مايو، رحبت وزارة الخارجية الأميركية بانتخاب مرشح سوريا لرئاسة الجمهورية، المرشح الذي أيده دين براون. وبعد عشرة أيام، اعتبرت مبادرة أخرى، فرنسية هذه المرة، مؤشرا إلى تغير أميركي. وقد تجلى ذلك بإعلان جيسكار ديستان، خلال زيارة إلى الولايات المتحدة، عن استعداد فرنسا «لإرسال قوة تدخـل إلى لبنان في غضون 48 ساعة إذا ما طلبت ذلك السلطات الشرعية وإذا وافق جميع الأطراف» (20 و22 أيار/ مايو). لكن المبادرة الفرنسية، أو الفرنسية - الأميركية التي استمرت فترة طويلة، رفضها الزعماء المسلمون واليسار ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك إسرائيل، واستقبلها كميل شمعون ببرودة.

وأدى هذا الفشل الذي كان متوقعا، إلى ترسيخ الحل السوري. ومع ذلك، استمرت الولايات المتحدة في الإضطلاع بدور ساعي البريد بين إسرائيل وسوريا لتحديد «الخطوط الحمر». وبعبارة أخرى، تبددت جهودها لإيجاد حل بديل لسوريا، فيما تواصلت مساعيها لتسهيل التدخل السوري. لذلك فسرت سوريا الموقف الأميركي بأنه «ضوء برتقالي» يترك بالنتيجة إمكانية الإقدام على اتخاذ القرار.

والأمر نفسه ينطبق على البلدان العربية. وإذا كانت قد بذلت جهود على هذا المستوى

(55) هذا على الأقل التفسير الذي يطرحه داويشا، م.س.ذ.، ص 108.

(56) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 294.

لخفض التوتر، فإنها لم تسفر عن نتيجة. فحلفاء سوريا العقائديون كانوا محبطين، لأنهم كانوا أيضا حلفاء منظمة التحرير الفلسطينية. أما دول الخليج، ولاسيما منها السعودية، الحليفة لسوريا بطريقة مختلفة، فكانت تشعر أيضا بالقلق، إنما لأسباب أخرى. ويلاحظ وليد خالدي أن المواجهة مع الفلسطينيين، كانت في نظر هذه البلدان، وفي مقدمـها السعودية، تحمل خطرا على النظام السوري، يمكن أن يفيد البعث العراقي من جهة، ويشجع من جهة أخرى على تصعيد النزاع في الشرق الأوسط والحرب العربية الباردة. ونجم عن ذلك تأرجح بين موقفين قضيا بالسعي إلى ضبط اندفاع الاسد والتغاضي عنه[57]. لكن قيامها بتحرك مثمر كان يصطدم بالعقبة التي كان ما زال يشكلها العداء السوري - المصري. ولعجزها عن خفضه، اختارت ألا تفعل شيئا لوقف سوريا، لأنها كانت تتخوف فعلا من تسلم اليسار السلطة في لبنان بسبب ما يمكن أن ينجم عنه من تأثيرات يتعذر ضبطها. وما عدا ذلك، كانت دول الخليج قدمت منذ البداية دعما ماليا للميليشيات المسيحية، ولم توقف أيضا دعمها المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الأرجح من خلال أبواب أخرى في الموازنة.

(57) W. Khalidi, *op.cit.*, pp. 86-87.

الفصل التاسع

حرب أخرى

(حزيران 1976)

منذ «هدنة» الأول من نيسان/ إبريل، لم تشهد العمليات العسكرية أي تطور حاسم، حتى بعد فتح جبهة جديدة في أعالي كسروان. وإذا كان تبادل القصف المدفعي بين الأحياء السكنية في بيروت وضاحيتها، قد اشتـد عنفـه، فإن الوضع الذي كان سائدا في العاصمة وعلى جبهات الجبل، أواخر أيار/ مايو، لم يكن أسوأ مما تشهده البلاد منذ أسابيع. لكن الأحداث سلكت منحى دراماتيكيا في موضعين قريبين من الحدود السورية، هما عكار في الشمال، وزحلة في البقاع. وكان التبرير المعلن لتدخل القوات السورية، إنهاء هذه الأحداث. لكن الإخراج الذي اعتمد كان فاضحا إلى حد ما، والذريعة غير مقنعة.

سوريا في لبنان

وقد أثار الهجوم الذي شنه عناصر من جيش لبنان العربي على قريتي القبيات وعندقت المسيحيتين في عكار، في 27 أيار/ مايو، الشكوك منذ البداية. ودانت منظمة التحرير الفلسطينية واليسار الهجوم الذي اعتبر استفزازا. وأعتبر بعض قادة التحالف بصورة ضمنية أو علنية أنه لم يكن يهدف إلا إلى توفير مبرر للحكم السوري[1]. والتحق الضابط في جيش لبنان العربي المقدم معماري بسوريا في وقت لاحق. وظللت الشكوك نفسها سير العمليات في زحلة. فقد انسحب جيش التحرير الفلسطيني الذي كان يأتمر بقيادة سورية، في 30 أيار/ مايو، من المرتفعات المحيطة بالمدينة حيث كان يقوم بمهمة فصل، وحلت مكانه الميليشيات المسيحية في زحلة، فاندلعت مواجهات جديدة. لكن الترقب لم يستمر طويلا.

(1) أنظر على سبيل المثال تصريح أبو أياد في 29 أيار/ مايو، النهار في 30 أيار/ مايو 1976.

ففي ليل 31 أيار/ مايو - الأول من حزيران/ يونيو، دخل 2000 جندي سوري عكار من مركز العبودية الحدودي. وقد جاءوا، كما قالت دمشق، «لوقف المجزرة في القبيات». وفي نهار الأول من حزيران/ يونيو، دخل البقاع من نقطة المصنع الحدودية لرفع الحصار عن زحلة المحاصرة، 4000 آلاف جندي، مدعومين بأكثر من 250 دبابة، وينتمون إلى الفرقة الثالثة المدرعة التي عادة ما تعتبر فرقة احتياط[2]. وفي الحالتين، تحدثت الإذاعة السورية عن عدد كبير من نداءات الإستغاثة والبرقيات التي بعث بها الشعب اللبناني إلى الرئيس الأسد طالبا مساعدته. لكن المبادرة السورية لم تقتصر على هذه الأهداف المحددة التي لم تكن تتطلب في أي حال نشر هذه الأعداد الكبيرة من القوات. وقد استهدفت أيضا، عملا بالعقيدة السورية، الحؤول دون تقسيم لبنان. وحيال هذه النقطة بالذات، لم تتوان الإذاعة السورية عن التذرع بنداءات الإستغاثة التي وجهها البيروتيون. واستمر تقدم القوات السورية على محورين انطلاقا من البقاع، الأول نحو المديرج، في وسط طريق بيروت - دمشق الدولي، والثاني نحو جزين على مشارف صيدا.

وما كان يتوقعه الناس منذ أسابيع قد حصل، وتدخلت سوريا رسميا في لبنان. وكانت الخطوة هادئة وواسعة النطاق، وتطلبت، في أي حال، بضعة أيام من الترقب والإنتظار، حتى أمكن «هضمها». وكثرت، في هذا الوقت، ردود الفعل على المبادرة السورية. وتفاوتت بين الترحيب الحار والعداء الحاد. فأيد قادة الفريق المسيحي التدخل، وفيما كان ترحيب فرنجية والجميّل حارا، أعرب شمعون عن بعض التحفظات. ورحب به أيضا الزعيمان الشيعيان المتنافسان، كامل الأسعد والإمام موسى الصدر. وتميزت ردود فعل الزعماء السنة بمزيد من التحفظ. فتجنب كرامي اتخاذ موقف، أما سلام فكان موقفه الذي لم يعلنه بالحدة نفسها، قريبا من موقف ريمون إده الذي ندد بـ«الإجتياح السوري» ودعا إلى المقاومة.

وعبرت عن التخوف الأبرز، الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، اللتان وجهتا دعوة الى إضراب عام، نفذ في 3 حزيران/ يونيو في مناطق سيطرتهما. ولم يشكل الإضراب مفاجأة كونه وسيلة عادة ما تستخدم في المسائل الداخلية. كأن اليسار لم يدرك أن سوريا انحازت تماما إلى فريق آخر، وأن الحرب قد وقعت. لكن جدية التهديد السوري سرعان ما فرضت وطأتها. وحفزت على الشعور بتلك الوطأة، التدابير التي اتخذها السوريون. فقد شرعوا في قفل «طريق عرفات» الذي يربط الحدود بالعرقوب. وفي البقاع، نظموا مطاردة مقاتلي اليسار. ووجهوا إلى القوات المشتركة إنذارا للإنسحاب من أعالي المتن. وعلى الصعيد السياسي، أمد دخول القوات السورية

(2) Dawisha, *op.cit.*, p. 136.

الأحزاب الوطنية التي انفصلت عن الحركة الوطنية (البعث واتحاد قوى الشعب العامل، المنشق من الحزب السوري القومي الإجتماعي، إلخ)، وحركة المحرومين التي أسسها الإمام الصدر، بمزيد من القوة والدفع، أما الصاعقة فوجهت النقد إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وقاد عاصم قانصوه الأمين العام لمنظمة حزب البعث العربي الإشتراكي، وزهير محسن، الأمين العام للصاعقة، بصفتهما مندوبين سوريين، هذه الحملة المزدوجة الرامية إلى زعزعة الإستقرار. ونفذت الحملة من العسكريين، طلائع الجيش اللبناني التي أنشأها بتحريض من دمشق في البقاع (3 حزيران/ يونيو) ضباط كانوا قد التحقوا بجيش لبنان العربي، ولاسيما منهم المقدم إبراهيم شاهين.

وبذل جنبلاط جهودا على شتى المستويات لدرء التهديد. فالتقى في 2 حزيران/ يونيو بشير الجميِّل، الذي كان يجسد آنذاك، سواء عن خطأ أو عن صواب، الجناح المتطرف في حزب الكتائب، والذي كان، لأسباب أخرى، يشعر بالقلق من التدخل السوري. لكنه كان أقلية في حزبه وغير قادر على اقتراح شيء ملموس. وسلم جنبلاط أيضا سركيس مذكرة تتضمن شروط الحركة الوطنية للمشاركة في «طاولة مستديرة» بين المتحاربين اللبنانيين. وأخيرا، طلب في 4 حزيران/ يونيو، تدخل الأمم المتحدة.

وفي هذا اليوم نفسه، تشكلت قيادة عسكرية موحدة من منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية وجيش لبنان العربي، تمهيدا لمواجهة كان يبدو أنها لن تتأخر. وحصلت هذه المواجهة فعلا في 6 حزيران/ يونيو. ففيما كانت القوات السورية تستعد لمتابعة تقدمها، قررت منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية القطيعة الشاملة مع سوريا والإنتقال إلى الهجوم المضاد. وحرصا منها على تجنب الوقوع بين نارين، شنت منظمة التحرير والحركة الوطنية، في المناطق الخاضعة لسيطرتها، سلسلة عمليات استهدفت مراكز الصاعقة والمنظمات اللبنانية الموالية لسوريا وقواعدها[3]. وتكللت العملية بالنجاح. ففي بيروت انتهى وجود الصاعقة ومختلف التنظيمات التي تدين بالولاء لسوريا. ولجأ بعض قادتها إلى كتيبة سورية متمركزة - والآن محاصرة - على المدخل الجنوبي لبيروت، حيث اتخذت مواقع قبل شهرين تحت غطاء الصاعقة. أما زهير محسن، فلجأ إلى بيروت الشرقية متسللا إلى ثكنة للجيش اللبناني قريبة من خط التماس[4]. وفي المساء، رد السوريون بقصف عنيف على بيروت الغربية.

[3] راجع، أبو أياد الذي يطرح العملية من زاوية دفاعية، م.س.ذ.، ص 284-283 وأيضاً Chamussy, *op.cit.*, p. 160.

[4] حسب شهادة الرائد سعد حداد، القائد المقبل للميليشيات التابعة لإسرائيل في جنوب لبنان. وكان حداد آنذاك مسؤولا في ثكنة طرابلسي في بيروت، وبهذه الصفة،كان واحدا من الذين استقبلوا زهير محسن واقتادوه إلى وزارة الدفاع التي انطلق منها إلى دمشق. وردت هذه المعلومات في، Hamizrachi, *op.cit.*, p. 69.

وفي اليوم التالي، كانت الصدمة أعنف، والمواجهة حاسمة. فقد اصطدم تقدم القوات السورية، للمرة الأولى، بمقاومة القوات المشتركة. ووقع رتل مدرع ناهزت دباباته العشرين، في كمين بصيدا، وانسحب بعد تكبده خسائر فادحة. وفي الجبل، اضطرت الدبابات السورية إلى التوقف قبالة بحمدون. وردا على هاتين الضربتين، أفلتت المدفعية السورية العنان لقذائفها، وفرض حصار قاس على بيروت الغربية.

وعلى رغم استعراض القوة هذا، باتت سوريا، على إثر ما لحق بها، عرضة للتشكيك في جدوى تدخلها. واغتنم جنبلاط الفرصة السانحة وطلب من فرنسا التدخل العسكري (9 حزيران/ يونيو) الذي رفضه قبل ثلاثة أسابيع. لكن رفع المسألة إلى جامعة الدول العربية هو الذي وفر فرصة التشكيك، حتى لو أن سوريا، كما سيتبين لاحقا، تفادت هذه العقبة، لأن تدخل قواتها في الأول من حزيران/ يونيو، لم يكن في نظرها، مغامرة عابرة. وسيكون النقيض بالأحرى صحيحا، لأن التدخل في لبنان لم يكن مدفوعا بتدهور خطر للوضع في البلاد. وفي المقابل، بدا أنه يتوافق بشكل أفضل مع تفاقم العداء السياسي بين سوريا من جهة والفلسطينيين والحركة الوطنية من جهة ثانية . وحتى لو كان متعذرا التكهن في هذه اللحظة هل سيستغرق فترة طويلة البعد الجديد للحرب في لبنان، كان واضحا للعيان أن التدخل السوري يندرج في سياق أوسع تتكشف فيه رهانات تتجاوز الإطار اللبناني الصرف - وتحديدا الإطار الفلسطيني -، ويتعين بالتالي ألا تعرقله متغيرات الديبلوماسية العربية.

تغيّر المستوى

لا بد من القول إن الحرب في لبنان تغيرت. فقد تبدل ثنائي المتحاربين، وبات الحدث يمتد على صعيد جيوسياسي وتاريخي - مختلف، ويشمل الشرق الأوسط برمته. والنظرة التي طرحت منذ ربيع 1976 ارتسمت في وضوح. وشكل هذا المنعطف في الحرب اللبنانية الناجم عن التدخل السوري، منعطفا في تاريخ سوريا أيضا، والفلسطينيين وبصورة عامة، في تاريخ الشرق الاوسط العربي. وكشف التوجه الجديد «للنظام الإقليمي العربي». ومع منعطف الأول من حزيران/ يونيو 1976، بات أيضا في وسع الدول المساة تقدمية، في سياق مرجعياتها الإيديولوجية، التعرض بالنقد للمقاومة الفلسطينية واتهامها بـ«الخيانة». إلا إذا كان هذا الحدث البالغ الأهمية، مؤشرا في آن واحد، لنزع صفة القداسة عن القضية الفلسطينية، وإقرارا بتطور النظام السوري، وبصورة أعم، العالم العربي في اتجاه نماذج من العلاقات المتضادة على المستوى التقدمي/ الرجعي.

سوريا في النظام العربي الجديد

ويتعين النظر إلى التدخل العسكري السوري على الساحتين اللبنانية والفلسطينية - مع التشديد على هذا المدلول المزدوج - في سياق النظرة الأخيرة، أي باعتباره حدثا ناجما عن النظام العربي الجديد الذي كان يتشكل بمزيد من الإصرار منذ 1973. وشكل تدخل الأول من حزيران/ يونيو، في الواقع ، المظهر الأول الساطع لإرادة القوة السورية، وبعبارة أخرى، إرادة سوريا في أن تكون قوة إقليمية. لذلك يندرج هذا الطموح في منطق ثنائي يقوم على تفكيك «النظام الإقليمي العربي» وترسيخه. فهو منطق تفكيكي، لأن المنطقة العربية لم تعرف قطبا موحدا منذ انتهاء الحقبة الناصرية. حتى السعودية، كانت عاجزة عن تأدية هذه الوظيفة، على رغم السلطة التي كانت تمارسها عبر الديبلوماسية والمساعدة الإقتصادية. وهو منطق ترسيخ الإستقرار، لأن تثبيت سيادة الدولة كان يتقدم على التضامن بين الدول، ويقضي في أي حال، بالإنتهاء من الإضطرابات التي شهدتها الخمسينات والستينات، وشكلت التجربة الفلسطينية في الأردن آخر تجلياتها، ولم يتوصل التطرف الليبي إلا الى أن يمثل بديلا منها.

وحدد هذا المنطق الثنائي معالم تطور النزاع الإسرائيلي- العربي منذ الأيام الأولى التي تلت حرب أكتوبر. وكان من السهولة بمكان التعرف إلى ما أسفر عنه المنطق التفكيكي من تأثيرات. فتصدع الجبهة العربية في المرحلة الثانية من هذه الحرب (مع التراخي المصري)، ثم براعة هنري كيسنجر في استغلاله عبر اتفاقات فصل القوات المتتالية والمنفصلة في سيناء والجولان، رهن لفترة طويلة التلاحم الضروري الذي يتحول النزاع بمعزل عنه مصدرا للتآكل. ومن جهة أخرى، تركت المبادرة المصرية الأخيرة المنفصلة، أي الإتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء (الاول من أيلول/ سبتمبر 1975)، بتسريعها خروج مصر بكل معنى الكلمة من النزاع الإسرائيلي- العربي، لسوريا عمليا احتكار «المواجهة». واشتد الموقف السوري الذي وجد نفسه في هذا الإتجاه ، بغياب القطب الموحد في النظام الإقليمي العربي الذي كان ينعكس بطريقة مميزة على بلدان المواجهة، بقدر ما كانت السلطة السعودية تحرض، في سياق ما توفره إمكاناتها الموضوعية، على بروز أقطاب «ثانويين إقليميين».

وكان منطق ترسيخ الإستقرار الذي يوجه بطريقة حاسمة إعادة توزيع الأدوار، فيتيح لسوريا الإستفادة منها، من النوع الذي ينظم العالم العربي برمته. حتى أنه كان واحدا من الشروط اللازمة لتأدية هذه المهمة. وكان يتغذى أيضا من مصادر أخرى لاسيما منها الحسابات الأميركية التي تميل إلى تجميد النزاع الإسرائيلي-العربي. وكان ثبات النزاع الإسرائيلي-العربي، يعني الموافقة على علاقة قوى، عالمية، وليست إقليمية فقط. وهذا يعني بالتالي، الإنخراط

في سياق إدارة الأزمة. وقد انخرط السوريون في هذا السياق منذ فصل القوات في الجولان في 1974 وزيارة نيكسون إلى دمشق. ويكتسب توحيد الجبهة الشرقية في هذا المجال معنى مميزا. فقد استخدم هذا المسعى الذي لم يكن وسيلة لاستعادة الأراضي، لجمع أكبر قدر من الإمكانات المتواضعة في الأساس تمهيدا لإجراء تفاوض سيتمحور في أي حال على اقتسام النفوذ بدلا من تسوية النزاع الاسرائيلي - العربي الصرف. واستخدم أيضا أداة تحجب العواقب السلبية للوضع الراهن على النظام وغالبا ما شدد الحكم البعثي على المواجهة مع إسرائيل وجعل منها مصدر شرعية في الإطار العربي[5]، حتى لا يسفر الجمود في هذا المجال الذي لم يكن متناقضا مع مصالحه الإقليمية، عن تأثير تآكلي على وضعه الداخلي.

وبمعزل عن العودة إلى الخمسينات، من المثير ملاحظة مدى ثبات الصلة بين التطور الداخلي في سوريا والمواقف الإقليمية للحكومات السورية. ولدى حصر البحث في نظام الفريق حافظ الأسد، نلاحظ أن المؤشرات الأولى الدالة إلى تغيير في السياسة السورية في فترة «الحركة التصحيحية»، قد ظهرت على المسرح الفلسطيني[6]. وفي وقت لاحق، أدى «ترشيد» المواجهة مع إسرائيل، في سياق حرب محدودة، وإعادة العلاقات أيضا مع الولايات المتحدة، إلى التلاؤم، ولو على صعيد أقل مما حصل في مصر، مع بدء سياسة انفتاح إقتصادي، خجولة لكنها حقيقية. واندمج في إطار هذا التطور من جهة أخرى، وبشكل عضوي، تقارب مع السعودية التي كانت توفر مساعدة اقتصادية جوهرية حتى لو لم تكن بعد منتظمة[7].

الأول من حزيران/ يونيو داخل سوريا

إذا كان التوافق ثابتا بين المجال الداخلي والبيئة الإقليمية، فإن الإتجاه الذي يؤثر فيه - أي منهما كان حاسما للآخر؟ - يتغير بحيث لا نستطيع، في أي حال، في هذه المرحلة، استخلاص معادلة نهائية. ونلاحظ فقط أن الشرعية المستمدة من السياسة الخارجية العربية، كانت عاملا ثابتا[8]. لكن الشرعية لم تكن تقتصر على الأقوال، بل كانت تقاس بالأفعال، أي على الجبهة مع إسرائيل في المقام الأول. وهنا مكمن التآكل المشار إليه آنفا. وقد فاقمت هذا الخطر

(5) Michael C. Hudson, *Arab Politics, The Search for Legitimacy*, Yale University Press, 1977, p. 267.

(6) N. Van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, London, Croom Helm, 1981, pp. 87-88.

(7) R.S. Porter, «Gulf and Investment in the Arab World», in B. R. Pridham, (ed), *The Arab Gulf and Arab World*, Croom Helm, London, 1988, pp. 189-209.

(8) M. Hudson, *Arab Politics*, *op.cit.*, pp. 251-267.

هشاشة القاعدة الداخلية للنظام لحظة بدء الإنفتاح ولو كان مقنعا. وكذلك امتد تقلص القاعدة الإجتماعية للنظام على إثر أولى محاولات إعادة النظر في «الإشتراكية»، من تعصب يزداد وضوحا على الصعيد الطائفي - مؤججا التحليلات حول موضوع «الأقلية العلوية» - إلى كل ما يسيء إلى البعد التقدمي الداخلي للخطاب البعثي. وكان هذا الخطاب، في بعده «المعادي للإمبريالية»، متناقضا مع القبول بالوضع الراهن، حتى ولو استمر الرئيس الأسد بإحاطة نفسه رسميا بالجبهة الوطنية والتقدمية.

وشهدت المؤسسة العسكرية - خصوصا البيروقراطية - في الوقت نفسه، تضخما كبيرا جعلها تتولى إدارة قطاعات واسعة من الحياة الإقتصادية والإجتماعية في البلاد. ونظرا إلى انعدام فعل المواجهة التي لا تقتصر على الشؤون الدفاعية الدنيا، باتت الحاجة ملحة إلى تبرير هذه السطوة العسكرية، ليس بالمعنى الذي يحتم على الجيش ممارستها، إنما عبر تكليفه تأدية وظيفة ما لتشكيل قوة إقليمية. وفي هذه النقطة تحديدا، انكشف التماس بين الهواجس الداخلية للنظام ومصالحه الإقليمية. ولحجب هذا المأزق الذي قد تجد نفسها فيه «تقدمية» النظام، لم تعمد إلى نفيه، بل إلى استبدال إشكالية مختلفة به تتكامل معه باعتبارها أحد مكوناته. وهي استراتيجية الثبات الإقليمي التي تقضي في سياق عملية إسقاط نفسي محدود، باستقلالية الدولة في علاقتها بالمجتمع.

ورسخت تطورات الوضع الداخلي في الأشهر الأولى من 1976، هذا التوجه. فمن جهة، تفاقم الإستياء الإجتماعي نتيجة صعوبات اقتصادية هائلة. وتقلصت الطفرة التي شهدتها البلاد في 1974 و1975، لأسباب منها توقف مساعدة البلدان العربية المنتجة للنفط في مستهل 1976[9]. وفي 1975، بلغت هذه الهبات التي كانت مرشحة للإرتفاع، 645 مليون دولار. وتحدث داويشا عن قرار سعودي بتجميد 700 مليون دولار من الإعانات المالية السنوية ووقف تمويل مشاريع استثمارات قيمتها 500 مليون دولار[10]. وفي حزيران/ يونيو، قدر إجمالي خفض المساعدة لسوريا بما يناهز المليار دولار[11]. وإلى ذلك تضاف المحصلة المباشرة لأول معركة سورية ضد منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية، وقرار العراق في نيسان/ إبريل وقف ضخ نفطه عبر الأراضي السورية، فحرم سوريا، ولبنان بطريقة غير مباشرة، من عائدات الترانزيت، أي 3 دولارات عن البرميل الواحد، وقدرت هذه الخسارة بـ300 مليون

(9) The Washington Post, 1/6/1976 مذكور في Kanovsky, *op.cit.* p. 142.

(10) Dawisha, *op.cit.*, p. 113.

(11) Middle East Economic Digest, 11/6/1976 مذكور في Kanovsky, *op.cit.*, pp. 153 et 150.

دولار سنويا[12]. من جهة أخرى، تسببت الحرب في لبنان في حصول مشكلات اقتصادية وإجتماعية. وعلاوة على العبء الذي تسببت فيه العودة الكثيفة للعمال السوريين من لبنان، واستقبال عشرات آلاف اللبنانيين[13]، - تطرق إلى هذه المشكلة بشيء من المبالغة الرئيس الأسد في خطابه في 20 تموز/ يوليو 1976 - كانت سوريا تواجه صعوبات تنطوي على أهمية نسبية مقارنة بالصعوبات التي كان يواجهها لبنان معها، بصفته شريكا تجاريا[14]، وبالموقع المهيمن لمرفأ بيروت في المبادلات التجارية ولاسيما منها المبادلات السورية[15]. وإذا كان مانحو الأموال والأسواق البديلة قد توافروا، فإن تكاليف النقل الإضافية زادت من الضغوط التضخمية والأعباء التي ترخي بثقلها على الإقتصاد. وفي ربيع 1976، أعلنت الحكومة مع ذلك، زيادة الأسعار على خمس وثلاثين سلعة إستهلاكية، لاسيما منها المحروقات التي كانت تؤمنها مصفاة طرابلس[16]. وتمثلت النتيجة الأخرى للشلل الذي أصاب مرفأ بيروت، بتدني حركة الترانزيت من وإلى بيروت. وكانت عائدات حركة الترانزيت هذه مرتفعة. وقد استفاد في الواقع، مرفأ اللاذقية وطرطوس اللذان كان توسيعهما مدرجا في جدول الأعمال، من إمحاء بيروت. لكن ازدحامهما قد ازداد عمليا، فتضاءلت النتائج الإيجابية لهذا النشاط ولم يؤد أبدا إلى تسهيل حل مشاكل التموين[17].

وأسفر خفض المساعدة العربية ووقف ضخ النفط العراقي وزيادة النفقات العسكرية، منذ ما قبل تدخل الأول من حزيران/ يونيو، عن خفض حاد لموازنة التنمية. ولذلك، أعلنت سوريا أن موازنة السنة (الموازنة الجارية+ نفقات التنمية) ستخفض من 16،6 مليار ليرة إلى 10 مليارات. وكانت الموازنة الأصلية تلحظ 10،5 مليارات للتنمية. وشهدت نفقات الإستثمار تقلصا حادا[18]. ويعطي دوايشا النسب العالية نفسها ويوضح أن الإقتطاعات قلصت الموازنة من 3،5 مليارات دولار إلى مليارين[19]. على صعيد آخر، شهد التضخم، كما سبق القول،

(12) Kanovsky, *op.cit.*, pp. 142 et 160.

(13) يقدر داويشا بـ300 ألف عدد اللاجئين الذين دفعت بهم حربُ لبنان إلى سوريا، م.س.ذ.، ص 113.

(14) Kanovsky, *op.cit.*, p. 144.

(15) Fred Lawson, «Syria's Intervention in the Lebanese Civil War, A Domestic Conflict Explanation», *International Organisation*, vol. 38, n 3 (été 1984).

(16) Kanovsky, *op.cit.*, p. 144.
وحول مجمل التأثيرات السلبية لحرب لبنان على الإقتصاد السوري، ص 160.

(17) *Ibid.*, p. 139 et p. 144.

(18) *Ibid.*, p. 145.

(19) Dawisha, *op.cit.*, p. 113.

تبدلات حادة تصاعدية تفاوتت بين 20 و30% [20].

ولم تكن الهواجس السياسية أقل حدة. ويذكر فرد لاوسن Fred Lawson أن بداية 1976 شكلت منعطفا كبيرا في تطور المعارضة المفتوحة للنظام السوري في محافظات الوسط والشمال. وردا على وفاة قيادي كبير من الأخوان المسلمين في السجن، اندلعت في شباط/ فبراير، مواجهات في بضع مدن في الوسط الشمالي، واعتبرت صحيفة **النذير** الناطق الرسمي باسم الإخوان، 8 شباط/ فبراير 1976، تاريخ إعلان العصيان الشامل على نظام الأسد[21].

وانتظمت الإضطرابات التي كانت تحصل في البلاد، على وقع معارضة داخلية شديدة للتدخل في لبنان، حتى في إطار حزب البعث[22]. وفي أعقاب اكتشاف مؤامرة نسبت إلى اللواء (العلوي) علي حسين، في نيسان/ إبريل 1976، حصلت حركة اعتقالات في صفوف الجيش والبعث، كما ذكر نيقولا فان دام N. van Dam[23]. لكن، إذا كانت معارضة علي حسين (من مؤيدي محمد عمران) حقيقة راسخة، فإن رواية أخرى تشكك في وجود مؤامرة، وتشير إلى أن هذا الضابط قد أبعد فقط ولفترة طويلة. والأكيد في أي حال، أن التورط السوري في لبنان، قبل تدخل الأول من حزيران/ يونيو، ولد شعورا بالقلق لدى الناس. فعلى إثر الإضطرابات الداخلية التي حصلت في أيار/ مايو، اعتقل ثلاث إلى أربع مائة شخص، كان كثر منهم أعضاء في البعث وعسكريين. وهذا ما يبرر القلق الذي كان يساور المسؤولين السوريين حيال تأييد القاعدة الشعبية[24]. لذلك، كانت نظرة القادة السوريين إلى وضعهم السياسي الداخلي، أقل وثوقا بالإجمال من السابق، كما يقول داويشا الذي كان يردد اصداء الحلقة القيادية[25]. وتفسر هذه الهواجس أهمية المشاورات التي أجريت في الأسبوع الأخير من أيار/ مايو مع القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث. واتسعت هذه المشاورات لتشمل الأحزاب التي تشكل الجبهة الوطنية والتقدمية، باستثناء الحزب الشيوعي. كذلك أشرك كامل أعضاء الفريق الحاكم، في 31 أيار/ مايو، في قرار التدخل في لبنان[26].

(20) *Ibid*.

(21) Lawson, «Syria's Intervention», art. Cit.
تجدر الإشارة إلى أن هذه التواريخ استعادية، والمقالة التي تؤرخ «للرصاصة الأولى التي أطلقت في سبيل مجد الله وفتحت طريق الجهاد»، تعود إلى 8 شباط/ فبراير 1976، ونُشرت في العدد 2 من صحيفة **النذير** في 21 أيلول/ سبتمبر 1979.
N. van Dam, *op.cit*., p. 104 et 119.

(22) Dawisha, *op.cit*., pp. 133 à 137.

(23) N. van Dam, *op.cit*., pp. 92-93 et 96-97.

(24) Dawisha, *op.cit*., p. 112.

(25) *Ibid*.

(26) *Ibid*., p. 135.

ولا شك في أن تفسير التدخل السوري في لبنان بدوافع متصلة بالوضع الداخلي في سوريا، على غرار المحاولة الجريئة لفرد لاوسن[27]، يعتبر محاولة تتصف بكثير من التلقائية ولا تؤتي ثمارها. وقد تمثل الحوافز الداخلية التي اضطلعت بدور ما، في تسريع اتخاذ قرار يندرج في سياق منظور بعيد المدى نسبيا، وفي إطار المخاطر التي أقدم عليها النظام لدخول لبنان. وفي سياق وهن قاعدتها الإجتماعية – السياسية، كانت شكوك مشروعة تساور السلطة البعثية من العدوى الإيديولوجية الرهيبة، لأنها ناجمة عن المرجعيات القومية العربية نفسها و«المعادية للإمبريالية»، ولاسيما منها إمكانية حصول اضطرابات تدريجية. وقد اضطلعت الهواجس الداخلية أيضا بدور في الإستعداد الذهني الذي كان يجعل من ترسيخ المكانة الإقليمية للدولة السورية، في مقدم الأولويات. فالحافز الأساسي للمسؤولين السوريين، كان ينبثق بالتأكيد من الصعيد الإقليمي. ويمكن أن يعبر عنه باقتناص الفرصة التاريخية لتحقيق وحدة الجبهة الشرقية، التي تعني عمليا، فرض السيطرة السورية على منظمة التحرير الفلسطينية، وبدرجة أقل، تحقيق تقدم حاسم على الخاصرة الغربية في لبنان. وإذا كان التدخل محفوفا بالمخاطر، فسرعان ما بدا مجزيا حتى قبل بلوغ أهدافه: فلحظة دخول رتل سوري لبنان رسميا، اجتازت السلطة البعثية مرحلة حاسمة في تاريخها، وخصوصا على صعيد علاقاتها بشركائها/ خصومها على المسرح الإقليمي والعالمي.

الأمر الواقع وحدوده

كما سبق القول، كان التدخل السوري مطروحا في جدول الأعمال منذ بداية شهر أيار/ مايو. وعلى إثر فشل مهمة المساعي الحميدة لرئيس الوزراء الليبي الرائد جلود، لم تعد المصالحة بين الحلفاء السابقين، واردة. وفي أي حال، رسخ هذا الفشل الإقتناع السوري بأن التدخل العسكري هو الحل الوحيد الممكن. وقد حاول المسؤولون البعثيون توفير الظروف الإقليمية لهذا الحل، في سياق سلسلة من المشاورات مع دول عربية «معتدلة» هي السعودية والكويت والأردن، وتقديم تطمينات لإسرائيل عبر واشنطن[28]. لكن سوريا حرصت على تمهيد الطريق. وحتى لو استفادت من السلبية المغرية للولايات المتحدة وإسرائيل، فإن التدخل العسكري في لبنان، لم يكن يتعلق إلا بها. وزادت الظروف الديبلوماسية وشبه الديبلوماسية الملموسة التي أحاطت بتدخل الأول من حزيران/ يونيو، من حجم هذه الخطوة.

(27) Lawson, «Syria's Intervention», art.cit.

(28) Dawisha, *op.cit*., p. 134.

إستقلالية القرار السوري

لا يدع تطابق مختلف المصادر والدلائل الكثيرة مجالا للشك في أن الولايات المتحدة واكبت بصورة إيجابية تطور الحرب السورية على منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني. ومن الصعوبة بمكان التوافق، في هذه المسألة، مع داويشا الذي يعتبر أن الأسد لم يبتهج بمهمتي المبعوث الأميركي دين براون في لبنان[29]. وإذا كان صحيحا أن براون، كما سبقت الإشارة، أكد لجنبلاط رفض الولايات المتحدة التدخل السوري، وأن الجيش السوري، لن يجرؤ، في أي حال، على التمدد إلى ما بعد صوفر[30]، فمن المعلوم أيضا، نقيض ذلك، أن الولايات المتحدة أولت «حوار الردع» بين إسرائيل وسوريا، اهتماما خاصا، ممهدة الطريق لتدخل محدود. وكما يقول داويشا بخفر، فقد أبلغت الولايات المتحدة، عبر سفيرها، بأن التدخل السوري لن يكون موجها ضد إسرائيل[31]. وتلاشى هذا التناقض، لو كان التناقض موجودا، عندما أعلن دين براون نفسه في واشنطن في 29 أيار/ مايو – حتى لو كان يتحدث بصفته الشخصية – أن الولايات المتحدة أخطأت بحصر سوريا في غاية واحدة تقضي بالحفاظ على مصالح إسرائيل. وفي أعقاب القرار النهائي الذي اتخذه المسؤولون السوريون في 31 أيار/ مايو، بالتدخل، أبلغت النيات السورية إلى الولايات المتحدة، وعبرها إلى إسرائيل وبضع عواصم عربية صديقة لواشنطن في آن معا[32].

لكن، إذا كان الإتصال قد استمر مع إسرائيل عبر الولايات المتحدة، فإن التدخل السوري لم يتطابق مع القيود الإسرائيلية. فقد تخطى السوريون، بالقوات المشاركة في التدخل واستخدام الدبابات، «الخطوط الحمر» التي حددتها إسرائيل. وفي ما يتعلق بالحدود الجغرافية، تميزت الأمور بمزيد من الحساسية. ويؤكد إيفرون وجود بضعة حدود لأقصى خط جغرافي مسموح به، على ما يبدو، بعد تحديده في البداية بـ10 كلم جنوب خط بيروت – دمشق. وتحديد خط يمتد من راشيا إلى جزين وصيدا، هو الذي اتفق عليه في نهاية المطاف، كما قال، نقلا عن رابين، وأحيطت واشنطن علما به على ما يبدو، قبل التدخل السوري في 31 أيار/ مايو[33]. ويبدو مع ذلك، أن سوريا فرضت أمرا واقعا، وأن «الخط الأحمر» الجغرافي قد رسم بطريقة استعدادية، في سياق المحصلة الموضوعية للتوجهات السورية والإسرائيلية. واعتبرت سوريا أن إسرائيل

(29) *Ibid.*, pp. 108 et 170.

(30) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 294.

(31) حسب مستشار الأسد، أديب الداودي، Dawisha, *op.cit.*, p. 134.

(32) Dawisha, *op.cit.*, p. 180.

(33) Evron, *op.cit.*, pp. 46-47 et 59.

تتساهل مع «تجاوزات» تدخلها بسبب هوية العدو الذي يحاربانه[34].

ويكشف الطابع غير المألوف لردود الفعل الأميركية والسوفياتية مدى القدرة التي باتت تتمتع بها سوريا للإفلات من تبعية الشبكة الثنائية القطب، وكيفية استخدام هذه الشبكة لتحقيق أهدافها الخاصة. ولا يتوافر في الواقع أي دليل على أن واشنطن دفعت بالأسد إلى التدخل. ولو توافقت هذه المبادرة التي تستهدف الفلسطينيين مع خيوط الشبكة الثنائية القطب، فلا يمكن توقع ما من شأنه أن يكون أفضل تطابقا مع ديبلوماسية كيسنجر، وإذا كان الأسد، من جهة أخرى، حرص على إبلاغ واشنطن بنياته، فيمكن مع ذلك الإستنتاج مع وليد خالدي أنه لم يكن ينتظر بالضرورة موافقتها، ولا موافقة موسكو بالتالي. ويتحدث خالدي، بحق، عن «رباطة الجأش» التي توسلتها واشنطن عبر إخفاء ترحيبها بالإدلاء بتصريحات ظرفية مدروسة[35]. ونستطيع، من جهة أخرى، الإعتقاد أن واشنطن أدركت بطريقة استعادية وبمزيد من الإرتياح أيضا، أهمية التدخل السوري، على إثر اغتيال السفير الأميركي فرنسيس ميلوي Francis Meloy الذي عين حديثا، في بيروت الغربية ، في 16 حزيران/ يونيو. فقد كان هذا التدخل قادرا وحده على إنهاء ما كان يهدد بأن يصبح فوضى خطرة تستهدف الأميركيين، حتى لو أن كيسنجر شكر في وقت لاحق، بصورة علنية، لمنظمة التحرير الفلسطينية (21 حزيران/ يونيو) المساعدة التي قدمتها لإجلاء الرعايا الأميركيين على متن إحدى سفن الأسطول السادس. وكان الهاجس الأميركي الوحيد على ما يبدو، استمرار التدخل السوري في نطاق حدود توافق عليها إسرائيل. ومارست سوريا سياسة الأمر الواقع حيال الإتحاد السوفياتي أيضا. فخلال زيارة كوسيغين الذي وصل إلى دمشق يوم دخلت المدرعات السورية لبنان، تغاضى البيان المشترك عن التدخل السوري. لكن بضعة مؤشرات تنم عن الإستياء السوفياتي. ففي 3 حزيران/ يونيو، سمحت شرطة موسكو لطلبة لبنانيين وفلسطينيين بالتظاهر احتجاجا على السياسة السورية. أما على الصعيد الرسمي، فقد بثت وكالة تاس، أثناء المواجهات بين القوات السورية والقوات المشتركة، تعليقا يدعو إلى وقف التدخلات الأجنبية. لكن الغضب السوفياتي بقي مكبوتا بصورة عامة. وحتى لو أبدى الإتحاد السوفياتي تحفظات عن الحركة الوطنية[36]، فمن الأكيد مع ذلك، أن التدخل السوري أثار كثيرا من مشاعر القلق في موسكو. وينقل أبو أياد عن الأسد قوله إن موسكو أوقفت منذ حزيران/ يونيو 1976 تسليم الجيش السوري قطع الغيار، وأنه تسلم بضع رسائل

(34) *Ibid.*, p. 52.

(35) W. Khalidi, *op.cit.*, pp. 88-89.

(36) *Ibid.*, p. 89.

من قادة سوفيات يحضونه على إعادة بناء الجسور المقطوعة مع اليسار اللبناني والمقاومة[37]. لكن موسكو لم تتخذ أي تدبير لكسر الحصار، ولا يمكننا إلا بصعوبة كبيرة عزو هذه السلبية إلى ضرورات الوفاق على غرار ما فعل أبو أياد[38]، وهي ضرورات لم تمنع الإتحاد السوفياتي أبدا من القيام بنشاط كثيف في مكان آخر من العالم، وخصوصا في افريقيا الجنوبية. ولم يكن الإتحاد السوفياتي في الواقع سيد اللعبة في تلك المرحلة. ويبدو أن موسكو لم تشأ، حيال الأمر الواقع السوري، أن تلحق، عبر قطع علاقاتها بدمشق، مزيدا من الضعف بموقفها الذي نخره إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، وأن توفر، في أي حال، لواشنطن شعورا بالإرتياح ناجما عن سوء تفاهم سوفياتي - سوري[39]. ويثبت هذا الإختبار الأول الذي تشهده العلاقات السوفياتية- السورية، بشكل ساطع، أن موسكو لم تكن في موقع قوة حيال سوريا التي كان في وسعها دائما أن تقدم شيئا ما للولايات المتحدة. ويثبت أيضا، أنه إذا لم تعلن سوريا صراحة تأييدها السياسة الأميركية، فلأن هذا الموقف الرهان كان يرفع من شأنها باستمرار.

ديناميكية المواجهة

وكانت إستقلالية القرار الذي وفره لدمشق تضافر العوامل هذه، تمنح تحركها قوة رادعة. وتلك كانت النظرة السورية للأمور على الأقل، كما تفيد كل الإحتمالات. لذلك بدت النكسات التي منيت بها سوريا، أولا في بيروت لدى إخراج الصاعقة والقوات الموالية لسوريا (6 حزيران/ يونيو)، ثم في صيدا وبحمدون لدى توقف تقدم المدرعات، غير متوقعة. ويؤكد هذا الطابع غير المتوقع التردد الذي لوحظ على إثر هذه النكسات.

ويبدو، في أي حال، أن سوريا التي لم تشرك في التدخل عددا كبيرا من الجنود، لم تكن تتوقع مواجهة عسكرية، وأنها كانت تراهن على الردع الذي يفترض أن يمارسه مجرد وجود جيشها. ولم تتجاوز طليعة العناصر الذين أشركتهم في التدخل، البضعة آلاف. ثم زادت عددهم لكنه لم يبلغ أواخر الشهر 12 ألف رجل. وكان الرقم كبيرا في الواقع، لكنه كان متساويا مع عدد مقاتلي التحالف الفلسطيني - التقدمي، منهم ثمانية إلى عشرة آلاف من حركة فتح وحدها[40]، حتى لو كان في استطاعة المدرعات والمدفعية والتجهيز أن تشكل الفارق. وتكفي مقارنة روح التحدي التي واجهت التدخل السوري في حزيران/ يونيو، بالخضوع الذي سيظهره الفريق

(37) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 292.

(38) *Ibid*.

(39) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 90.

(40) *Ibid.*, p. 82.

الفلسطيني - التقدمي في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، عندما ستشن سوريا هجماتها في الجبل. وتفيد رواية داويشا أيضا أن قرار التدخل في لبنان قد نفذ لدى إبلاغ النيات السورية إلى عرفات والقيادة الفلسطينية، لحملهما على المصالحة[41].

لذلك لم يؤد الردع مهمته. وقد اضطلعت الديناميكية «الثورية» المحتدمة منذ أسابيع بدور فعال لا يرقى الشك إلى جدواه، وخصوصا في صفوف اليسار اللبناني والتنظيمات الفلسطينية المتطرفة[42]. والمرجح أن نوعا من التضليل الذاتي حمل على الإعتقاد بأن النظام السوري لن يستطيع الإستمرار في الخيانة، وأن إضفاء مزيد من الخطورة على الأمور يكفي لإحداث صحوة ضمير أو انتفاضة شعبية. وعلى رغم تفخيم الخطاب الثوري، تجلت المفارقة في اتسام قرار المواجهة بالواقعية على ما يبدو. فقد اتخذه «براغماتيو» فتح ونفذوه، كما يشهد على ذلك في المقابل، رفض الإشتباك العسكري في البقاع حيث كان يمكن مع ذلك أن تعرقل بضعة مواقع تسيطر عليها القوات المشتركة تقدم القوات السورية[43]. فلدى دخول القوات السورية صيدا، نظمت المقاومة صفوفها على صعيد محلي وفي ظروف كانت مفاجئة إلى حد كبير بقيادة الضابط في منظمة التحرير الفلسطينية أبو موسى المصنف في الجناح اليساري لفتح[44]. لكن أبو جهاد، هو الذي كانت يولى مباشرة في بحمدون، يقيادة المقاتلين الذين تصدوا لتقدم المدرعات السورية، فانهالت عليه، مع ذلك، مآخذ قادة من يسار فتح، ولاسيما منهم أبو خالد العمله، متهمين إياه بسرقة «معركتهم» بتعمده إبعادهم عنها. وفي هذه الحالة، تطابقت واقعية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع غريزة الحفاظ على البقاء. ويرى القادة الفلسطينيون الذين خبروا الحكم السوري[45] فترة طويلة، أن استراتيجية سوريا للثبات الإقليمي كانت من حيث مبدأها نفسه، مثيرة للقلق. وإذا كانت وحدة الجبهة الشرقية مرغوبا فيها على الصعيد النظري تمهيدا لمواجهة مع إسرائيل، فإنها كانت أكثر إثارة للمشاكل في إطار وضع راهن كان مرشحا لأن يمتد إلى ما لا نهاية، بقدر ما كان ينطوي على خطر التخلي عن حرية منظمة التحرير بالمناورة وتبديد المكسب الكبير الذي كان يشكله في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، قرار قمة الرباط (1974) الذي لم يجف حبره بعد. لكن مكان إعلان التوافق على إستراتيجية الثبات الإقليمي

(41) Dawisha, p.180.

(42) باستثناء الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة المتأثرة تقليديا بالنفوذ السوري، فأعلنت انشقاقها.

(43) Traboulsi, *op.cit.*, p. 499.

(44) في 1977، تعرَّض أبو موسى لمحاولة اغتيال فاشلة نسبت إلى عميل سوري. Brynen, *op.cit.*, p. 217. ولم يمنعه ذلك في 1983 من تزعم الإنشقاق الذي تسببت به سوريا في إطار حركة فتح.

(45) Alan Hart, *Arafat*, *op.cit.*, pp. 201-215.

هو الذي كان يطرح المشكلة على المقاومة الفلسطينية، بمعنى أن مجال الإستقلالية الذي كان يوفره لها لبنان بات مهددا. وما حملها في أذار/ مارس على الإقدام والمجازفة يدفعها الآن إلى التصدي للهيمنة السورية على مجال استقلاليتها، أو عليها بصفتها منظمة، على الأرجح. ولم تكن الدسائس التي دبرتها الصاعقة في بيروت، ترمي إلى تبديد هذا القلق. وكذلك الشائعات التي انتشرت بناء على رغبة القيادة السورية لإحلال محسن محل عرفات في رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية. بل أن المخاوف من ابتلاع الصاعقة لمنظمة التحرير الفلسطينية سرعت قرار القيادة الفلسطينية بالتصدي للتدخل السوري.

ما هي التوقعات بعد اتخاذ قرار المواجهة؟ على الصعيد العملي، كانت الإجابة واضحة. ففي بيروت، قضت باستبعاد خطر حقيقي جدا تمثل بـ«طابور خامس»، وفي صيدا والجبل، قضت بتأخير التقدم السوري، في انتظار أن تسفر الجهود المبذولة في إطار جامعة الدول العربية، عن إرسال قوات عربية. ورمت هذه المبادرة بالتأكيد أيضا إلى إرباك النظام السوري من خلال دفعه إلى الوقوع في تجربة إراقة الدم الفلسطيني[46]. ولم يقتصر ما كشفت عنه المزايدة الثورية على الصعيد الداخلي السوري، على زعزعة الحكم البعثي جراء «خطوته الناقصة» في لبنان. ويورد داويشا في هذا الصدد، أن الهاجس الأكبر الذي ساد اجتماعا استثنائيا مشتركا حول الوضع في لبنان، حضرته القيادات القومية والقطرية لحزب البعث والقيادة المركزية للجبهة الوطنية والتقدمية، في 9 حزيران/ يونيو، أي بعد وقف التقدم السوري، تمحور حول الوضع الداخلي[47]. في أي حال، يمكن أن يأتي الإرباك الأكبر من جامعة الدول العربية ومن دول عربية أخرى، في مقدمها العراق. وقد أسهبت دمشق في درس ردود فعله الممكنة على إرسال قوات سورية[48]، وعلى ما يمكن أن يتيحه له فشل حرب سورية خاطفة في لبنان، من وقت للتحرك.

قوات السلام العربية

وفيما كان تقدم الجيش السوري يصطدم بالقوات المشتركة، كان وزراء الخارجية العرب يعقدون اجتماعا عاجلا في القاهرة في 8 و 9 حزيران/ يونيو، بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية التي طالب رئيسها حتى بعقد قمة عربية (6 حزيران/ يونيو). وقررت الجامعة العربية إرسال قوات سلام عربية وضعت تحت إمرة الأمين العام لتحل محل القوات السورية.

(46) Traboulsi, *op.cit.*, p. 499.

(47) Dawisha, *op.cit.*, p. 137.

(48) *Ibid.*, p. 180.

ولم تعترض سوريا التي تمثلت في الإجتماع بمندوبها الدائم في الجامعة، على هذه القرارات مباشرة، لكنها، في المقابل، استعدت للإلتفاف عليها، مستفيدة من رفض الطرف المسيحي «للحل العربي». ووجه فرنجية الذي تنصل من حضور مندوب لبنان اجتماع مجلس الجامعة، رسالة إلى الأمين العام محمود رياض، أعلن فيها معارضته دخول هذه القوات (10 حزيران/ يونيو). وكررت الجبهة اللبنانية التي اجتمعت في حضوره، تأكيد مساندتها المبادرة السورية ورفضت كافة قرارات الجامعة العربية، مهددة باللجوء إلى الإستعانة بقوة دولية (11 حزيران/ يونيو).

وإذا كانت قرارات الجامعة قد أربكت المسؤولين السوريين قليلا، فإنها لم تتناقض فعلا مع نياتهم. وما ينطوي على دلالة كبيرة، هو أن وحدات سورية ستشارك في القوات العربية. وأعطت اللجنة التي عينتها الجامعة، فرنجية تطمينات في هذا الصدد، مؤكدة له أن مهمة قوات السلام العربية لا تتعارض مع المبادرة السورية. أما الأسد، فأكد لفرنجية أن الجيش السوري لن ينسحب إلا بعد تطبيق اتفاق القاهرة. ووافقت الجبهة اللبنانية إذذاك على حضور قوات السلام العربية، وأعلنت معارضتها مشاركة العراق وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية في هذه القوات (15 حزيران/ يونيو). ويمكن فهم هذه المعارضة لأسباب سياسية وعقائدية واضحة. وما لا يمكن فهمه في البداية كان معارضتها المشاركة المصرية. لكن الفريق المسيحي برهن بالتالي عن فهم عميق للعلاقات الإقليمية: فمذ كان يراهن في الأساس على سوريا - حتى لو لم يتوان عن التعامل مع إسرائيل - أدخل في حساباته العداء الإقليمي الحاد بين القاهرة ودمشق، وطبق السياسة نفسها إنما من وجهة نظر أخرى، قادة الخليج الذين دأبوا على إقامة الجسور بين العاصمتين، معربين عن حرصهم أيضا على الحؤول دون سقوط منظمة التحرير الفلسطينية، إن لم يكن الدفاع عنها. لذلك شارك مع الملك خالد في قمة عقدت في 21 حزيران/ يونيو، في الرياض، كل من السادات وعرفات. وبعد ثلاثة أيام، التقى رئيسا الوزراء المصري والسوري في الرياض. ولم يلِ هذا الإجتماع، الأول من نوعه منذ اتفاق فصل القوات في سيناء، اجتماع آخر. وكرر الأسد في 26 حزيران/ يونيو التأكيد أن قواته لن تنسحب من لبنان إلا بناء على طلب فرنجية.

واستؤنفت الإشتباكات في هذا الوقت على كبرى الجبهات التقليدية، وعلى الجبهات بين القوات المشتركة والقوات السورية. وقد تقدمت هذه القوات في الشوف حتى عين دارة. وفي العرقوب، وصلت إلى راشيا، على رغم مقاومة عنيفة تصدت لها. وقصفت أيضا مخيمي المية ومية وعين الحلوة الفلسطينيين قرب صيدا (10 و15 حزيران/ يونيو). وابتداء من 14 حزيران/ يونيو، حاصرت البحرية السورية مرافىء طرابلس وصيدا وصور. وحوصرت

طرابلس أيضا (17 حزيران/ يونيو). ولم يطبق وقف لإطلاق النار توصل إليه الرائد جلود وأعلن في 20 حزيران/ يونيو.

وغداة هذا الإعلان، بدأت بالإنتشار قوات السلام العربية التي وضعت تحت إمرة الجنرال المصري غنيم. لكن لم تلح في الأفق بوادر حل سريع، بل أن انتشار أولى السرايا حول المطار، كان مناسبة لألاعيب بهلوانية كشفت عن التبدل القليل الذي كان منتظرا منه: فقد شوهد 500 جندي سوري ارتدوا اللباس العسكري لقوات السلام العربية يحلون محل جنود سوريين آخرين دخلوا لبنان بالثياب العسكرية للصاعقة والذين وجدوا أنفسهم محاصرين في المدخل الجنوبي للعاصمة حيث فرضوا حصارا على بيروت الغربية منذ 6 حزيران/ يونيو.

الفصل العاشر

حرب بلا نهاية

(حزيران-تشرين الثاني 1976)

يندرج التدخل السوري الذي كان حدثا بالغ الأهمية، في سياق لحظة استثنائية من التصعيد في حرب لبنان. لذلك لا تمحو هذه «الحرب الأخرى» التناقضات التي سبقتها وهيأتها. لكن الحرب السورية التي ميزتها رؤية واضحة في الأسابيع الثلاثة الأولى، اندمجت مع الحرب «التقليدية» بين الميليشيات المسيحية المنبثقة من الجبهة اللبنانية، وتحالف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، على خلفية التفسخ الطائفي.

فعلى المستوى الآني، لا تخفى العلاقة السببية بين التدخل السوري والشكل الذي اتخذه التصعيد في الحرب الداخلية. فقد استند إلى انقلاب التوازنات الميدانية، وإلى حد كبير أيضا، إلى خيارات الفريق المسيحي، المستفيد الأول من هذا التطور. وبات هذا الفريق الذي وجد نفسه على حافة الهاوية، مقتنعا، أكثر من أي وقت مضى، بإقدامه على الخيار الصحيح. وكان تصرف فرنجية المثال الساطع على ذلك. فقد سقط احتمال استقالته التي كانت شرطا ضروريا، أما سركيس الذي عومل معاملة ولي عهد غير مرغوب فيه، فسرعان ما امتثل، منتظرا نهاية الولاية الرئاسية (المحددة دستوريا في 23 أيلول/ سبتمبر). وسهل هذا الإمتثال على الأرجح، اقتناع سركيس وعرابيه بأن من غير المجدي «حرق» الرئيس الجديد في هذه المرحلة، كما يؤيد هذا الرأي أحد كتبة الحوليات[1]. لكن يبدو أن رغبة الثأر لدى فرنجية وحلفائه كانت السبب الأبرز لهذا الموقف. فقد وجد نفسه في مستويات أخرى.

وحرصا منه على بسط شرعيته التي لم يتوان لحظة عن التمسك بها منذ أذار/ مارس، حاول فرنجية استعادة سيطرته على السياسة الخارجية. فأقال وزير الخارجية فيليب تقلا الذي التزم سياسة حياد حذرة، وعهد بوزارة الخارجية إلى حليفه كميل شمعون، وسلمه أيضا وزارتي

(1) Chamussy, *op.cit.*, p. 154.

التربية والتخطيط وعينه نائبا لرئيس الحكومة (16 حزيران/ يونيو). كذلك انعتق فرنجية من هاجس الحفاظ على الشكليات، للتعبير عن ارتباطه التام بالجبهة اللبنانية التي بات يشارك في اجتماعاتها بصفته الرسمية.

وتمثل الأثر الأبرز لعلاقات القوة الجديدة باقتناع الفريق الماروني بالفرصة الملائمة للإقدام على خطوة حاسمة، قضت بشن الهجوم على تل الزعتر، في 22 حزيران/ يونيو، قبل يومين من الإنسحاب السوري من ضاحية بيروت الجنوبية. وعلى إثر اندلاع هذه المعركة، اشتعلت كافة الجبهات. واستؤنف القصف العشوائي على الأحياء السكنية بوتيرة أشد. لكن تدهور ظروف الحياة اليومية بلغ ذروة مأسوية. ففي 23 حزيران/ يونيو، لحقت أضرار في منطقة تل الزعتر بالكابل الرئيسي الذي يغذي المنطقة بالتيار الكهربائي. وأدى الإنقطاع الذي حرم بيروت من التيار طوال أربعة أشهر، إلى قطع المياه وخطوط الهاتف وتضاؤل كميات الخبز في الأفران. وأغلق مطار بيروت الذي قصفته الميليشيات المسيحية في 27 حزيران/ يونيو، وبقي مغلقا حتى 19 تشرين الثاني/ نوفمبر. ويضاف إلى ما سبق، الأثر النفسي الذي أحدثته مغادرة الغربيين لبنان على إثر اغتيال السفير الأميركي[2]. وتواصلت الحرب فصولا الآن.

تل الزعتر

هدف استراتيجي

اعتبرت الشائعة المنتشرة المستمدة من التفسيرات الخارجية، الهجوم على تل الزعتر، «ردا» أميركيا على اغتيال السفير ميلوي المنسوب إلى جبهة الرفض[3]. لكن الفريق المسيحي لم يكن

---

[2] بعد اغتيال السفير ميلوي، أجلتْ سفينة من الأسطول السادس، في 20 حزيران/ يونيو، معظم الأميركيين الباقين في لبنان، وآخرين، بلغ إجمالي عددهم 263 شخصا من الرعايا الأجانب، بحماية من منظمة التحرير الفلسطينية (التي سيشكر لها كيسنجر مساعدتها في 21 حزيران/ يونيو)، فيما نظمت سفارتا فرنسا وبريطانيا مغادرة رعاياهما، بحماية وفرتها أيضا منظمة التحرير الفلسطينية، إنما عبر طريق دمشق.

[3] Benassar, *op.cit.*, p. 146.

وكان السفير الجديد فرنسيس ميلوي، الذي تسلم منصبه في 12 أيار/ مايو فقط، خُطف في 16 حزيران/ يونيو، مع مستشار في السفارة وسائقه، لدى توجهه بسيارته، من القطاع الغربي إلى القطاع الشرقي، للقاء الرئيس المنتخب، وقُتل مع رفيقيه. ولم تعلن أي منظمة مسؤوليتها رسميا عن الإعتداء. وعزته إذاعة الكتائب إلى حزب العمل الإشتراكي العربي. وفي 17 حزيران/ يونيو، أعلنت القوات المشتركة توقيف مشبوهين، وفي 24 حزيران/ يونيو، أكدت منظمة التحرير الفلسطينية استجواب 8 أشخاص. وانتهت القضية عند هذا الحد. وبعد سبع سنوات، كرر القضاء إبان عهد أمين الجميّل الفرضية التي تلقي المسؤولية على حزب العمل الإشتراكي العربي. أما أبو أياد، فيقول في كتابه (م.س.ذ.، ص 285)، إن القتلة كانوا على صلة بالعراق، مؤكدا بشيء من الغرابة، أن لا وجود لحزب العمل الإشتراكي العربي، المعروف مع ذلك بأنه الجناح اللبناني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

يحتاج إلى تحريض في تلك الفترة من الغليان، بقدر ما كان الهدف يشكل مصلحة استراتيجية بالغة الأهمية.

وقد أصبح تل الزعتر، بؤرة النزاعات الناجمة عن التقارب السكني في السنوات التي سبقت الحرب، رمزا حقيقيا لما قالت الميليشيات المسيحية إنها تحاربه. فانسجمت بذلك مع الناس الذين يعتبرون تل الزعتر، في المقام الأول، مرادفا للإختلال الأمني من وجوه عدة. فقد كان يشكل لأهالي ضاحيتي الدكوانة وسن الفيل المسيحيتين، السبب الذي جعل وجوده من المواجهة إحدى سمات وقائع الحياة اليومية. وتمددت رقعة الإختلال الامني التدريجي، الناجم، كما في كل مكان، عن قرب هذا المخيم من خط الجبهة، فكانت أولى الجبهات التي اندلعت مساء 13 نيسان/ إبريل 1975. واعتبره الناس في بيروت الشرقية أيضا، عامل اختلال أمني دائم. وشكل موقعه في منخفض تشرف على قسم كبير منه مرتفعات الأشرفية، مكسبا للميليشيات المسيحية التي لم تتوان عن قصفه. وبقي في نظر بضعة أحياء مسيحية، المربض الذي تنطلق منه القذائف ونيران المضادات الأرضية. وأخيرا، إذا كان تل الزعتر محصورا في المنطقة المسيحية، فقد كان يعتبر عامل حصار لم يعد شاملا لبيروت الشرقية، لكنه استمر، بعد إزالة أحزمة البؤس في الكرنتينا، في رسم حدود داخلية تفصل المنطقة وتحد من تنقل الأشخاص وتعرقل سهولة تحرك الميليشيات.

وقد تضاعف الضرر الذي كان يتسبب فيه تل الزعتر في نظر المسيحيين جراء التمدد الجغرافي للمنظومة الدفاعية المنبثقة منه. ففي سياق نمو المخيم من جهة، وتمدده إلى ضاحية النبعة الشيعية، على مداخل بيروت، من جهة ثانية، حتى لو لم يكونا متلاصقين، وإلى مخيم جسر الباشا الفلسطيني الصغير الذي أصبح امتدادا لتل الزعتر جراء تمدد الخطوط الأمنية، نبت نوع من التجمعات السكنية المتجاورة الكثيفة الإكتظاظ التي كانت تضيق الخناق حول القطاع المسيحي من العاصمة. وكانت هذه الجيوب كبيرة: فقد ضمت النبعة 100 ألف نسمة معظمها من الشيعة، وتل الزعتر 30 ألف نسمة معظمها من الفلسطينيين، وجسر الباشا 4 آلاف فلسطيني، معظمهم من المسيحيين. وتلك كانت التقديرات في الأشهر الأولى من الحرب على الأقل[4].

وكان مثلث الضاحية الشرقية، الجزء الأساسي من «حزام البؤس»، البؤرة التي ترسخت فيها غيرية الآخرين. غيرية الفلسطيني غير المكتملة في وسط شعب يرفض أن يشاطره أيا من

---

[4] في 1974، كان يقيم في تل الزعتر، 17 ألفا و160 فلسطينيا، وفق إحصاءات هاني مندس، **العمل والعمال في مخيم فلسطيني: تل الزعتر**، بيروت، مركز البحوث الفلسطينية، 1974.

مرجعياته، كالمشاركة في كفاحه، بخلاف المسلم الذي أيد المرجعيات نفسها. وغيرية المسلم، الذي يعد آخر. وزاد تماهيه بالفلسطيني من بروز هذا المنحى، وجعله الإتصال به، يعاني من إمكانية التشكيك فيه.

وفي سياق هذه الضغينة، لم يكن الإنفعال الذي أثاره الهجوم على تل الزعتر غريبا. ولم يقتصر عليه. وشكلت أرض الغير، هذه الشبكة الضيقة من أحزمة البؤس، أرضا مجهولة الهوية أفلتت العنان لتفشي التخيلات الخارقة، التي استأثر المخيم بالقسم الأكبر منها. فهو عالم جهنمي كانت ضرورة تطهيره ملحة[5]. فقد كان قريبا وغريبا، وبؤرة شرور وحدودا، وعالما مغلقا، كشفت الشائعة في زمن الحرب، عن وجود ألف من الممرات المتعرجة تحت الأرض فيه، وعكست على صعيد المدينة، صورة فلسطيني يميل إلى التوسع، ويجسد على الفور الإنسان العربي في العصور الغابرة، والميل اليساري إلى التخريب والتهديم.

وفي هذا الإطار، لم تكن الميليشيات المسيحية حريصة فقط على إنجاز مهمة شعبية، كانت في الواقع كذلك، بل مطمئنة إلى أن التحالف مع سوريا بات يحول دون اعتبار هذه العدوانية عملا انتحاريا. وفي سياق الهدف الذي حددته لمهمتها، أي استئصال هذا الجيب الغريب، كانت تؤكد ذاتها في نظر المجموعة التي تنبثق منها وتوحد في الوقت نفسه، المنطقة تحت لوائها. وتوافرت لها أيضا، إلى جانب هذا الحافز الإيديولوجي، أسباب ملموسة لشن الهجوم على تل الزعتر. فبعزمها على إزالة هذه العقبة في الضاحية الشرقية، كانت تريد أن تؤمن لبيروت الشرقية تواصلا شاملا مع عمقها، لتوحيد كامل القطاع المسيحي في بيروت. وبأدائها هذه المهمة، تكون قد أنجزت تنظيف أراضيها من آخر الجيوب المسلمة و/ أو الفلسطينية، وبسطت سيطرة من لون واحد على الصعيدين الإجتماعي والطائفي.

ومن منظور إنهاء الحرب الذي يمكن أن تفرضه على سوريا الدول العربية الأخرى أو الذي يمكن أن تفرضه سوريا بنفسها، يضع الأمر الواقع الذي ينشأ نتيجة ذلك، الفريق المسيحي في موقف يخوله فرض حل تقسيمي وفق النموذج الفيدرالي. وإذا لم يكن أكيدا، كما يقول لويس سنايدر Lewis Snider، أن التخطيط للعملية أجري بمعزل عن زعماء الأحزاب الذين وافقوا عليها فقط بعد اندلاعها[6]، فإن من المحتمل في المقابل، ألا تكون الريبة العميقة لشركائهم حيال المبادرة السورية، غريبة عن انتهازية حزب الكتائب، المحاور المميز لدمشق، الذي امتنع طوال أسبوع عن المشاركة في الهجوم.

[5] حول الشائعات والتخيلات التي أثارها تل الزعتر في الوسط المسيحي، ولاسيما منها وجود حياة تحت الأرض، راجع، Nassif, *op.cit.*, pp. 169-175.

[6] Lewis Snider, «The Lebanese Forces», *Middle East Journal*, art.cit.

الحصار

وقد اضطلعت بالدور الأساسي لشن الهجوم على تل الزعتر، ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار. وآزرتها ميدانيا الميليشيات الأقل قوة لحراس الأرز والتنظيم وحركة الشبيبة اللبنانية (ميليشيا منبثقة من الأحياء) ومجموعات من الجنود أفرزهم انقسام المؤسسة العسكرية، ولاسيما منهم «جيش لبنان» الذي تولى قيادته المقدم فؤاد مالك[7]، وفوج عكار. ووضع الخطط مع ذلك ضباط محترفون. كذلك أمنت المجموعات المنبثقة من الجيش، عشرات المدرعات وقطع المدفعية ولاسيما منها مدافع الميدان من عيار 155 ملم التي ستدك المخيم طوال 52 يوما. وفي الإجمال، كانت الإستعدادات هائلة، بما فيها عدد العناصر المشاركين. وتفيد رواية لمسؤولين عن ميليشيات مسيحية (زودوها باحثا أميركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1983، لذلك من الضروري التعامل بحذر معها بسبب الغليان السائد في تلك الفترة)، أن الميليشيات جندت 1300 رجل في بداية المعركة. ويبدو لنا هذا الرقم غير دقيق. فعلى إثر دخول الميليشيا الكتائبية حلبة القتال، والإنتصارات التي أحرزت على جبهات أخرى - بدعم سوري- فمن المحتمل أن يناهز عدد المشاركين في الهجوم الأربعة آلاف.

وعلى رغم الإمكانيات التي توافرت لها، راوحت الميليشيات المسيحية مكانها. فقد كانت مقاومة المدافعين عن المخيم ضارية، وأجادوا في استخدام المعطيات الميدانية. فموقع تل الزعتر في منبسط على سفح مرتفعات جبل لبنان، والذي تشرف عليه مع ذلك، مرتفعات الأشرفية، جعل منه هدفا سهل المنال للمدفعية، ولاسيما منها الرمايات المباشرة. لكن طبيعة الأرض لم تكن تسهل أيضا شن عمليات اقتحام. فالنزول من سفح الجبل، إلى الشرق من المخيم، كان محفوفا بالمخاطر وباهظ التكلفة. وحرم قرب نقاط المقاومة الأخرى، في غرب المخيم وجنوبه، وضاحية النبعة ومخيم جسر الباشا، المهاجمين من حرية التحرك. لكن استسلام النبعة (5 آب/ أغسطس) جعل الدفاع عن تل الزعتر متعذرا. كذلك جعل المنبسط المحيط بالمخيم المهاجمين بلا حماية ومهددين أيضا من تلة المير المحصنة. وهذا مرد ضراوة المعارك للسيطرة على هذا الموقع في الأسبوع الأول.

ولم تسقط التلة إلا بعد دخول الميليشيا الكتائبية حلبة القتال في 27 حزيران/ يونيو. فقد

[7] المندوب العتيد للقوات اللبنانية في باريس، ثم رئيس أركان القوات اللبنانية نفسها في 1989. وتفيد معلومات تسلمها في 1977 سليم الحص الذي كان رئيسا للحكومة، أن مجموعة مالك تشكلت بموافقة قائد الجيش حنا سعيد. وتلك كانت حال كافة المجموعات المسيحية المنبثقة من الجيش والتي استفادت من أي مساعدة ممكنة من القيادة (خرائط، تقارير عسكرية من الأرشيف، وخطط إلخ).

أعلن حزب الكتائب سقوط هذا الموقع ودخوله المعركة في وقت واحد، فأدى ذلك إلى جدال طفيف مع حزب الوطنيين الأحرار. وأكدت سقوط تل الزعتر في اليوم التالي، القوات المشتركة، في اليوم نفسه لسقوط جسر الباشا. لكن المقاومة في تل الزعتر لم تضعف، على رغم هذه الخسائر وظروف الحصار التي ازدادت صعوبة (نقص الماء والأدوية) والعدد الكبير للجرحى الذين حاولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إجلاء المصابين منهم بجروح خطرة (5 و 6 و7 تموز/ يوليو)، وأيضا على رغم عدم توافر إمكانية انقلاب موازين القوى.

انعدام الضغوط

سعت القوات المشتركة إلى تخفيف الضغوط التي كانت تمارس على تل الزعتر والضاحية الشرقية، عبر نقل جهودها إلى الجبهات الأخرى. لكن المبادرة باتت حكرا على الميليشيات المسيحية. وشنت مع الجيش السوري في 28 حزيران/ يونيو، هجوما في الجبل على محور عيون السيمان – فاريا وسيطرا عليهما في اليوم التالي، وربطا بذلك البقاع الذي تسيطر عليه سوريا بالقطاع المسيحي، وفتحا لهذه المنطقة منفذا إلى العالم الخارجي. وأكمل الجيش السوري المهمة بفرض الحصار على بعلبك ومنطقة الهرمل. وحرص أيضا على منع القوات المشتركة من فتح أي ثغرة تتسلل منها إلى تل الزعتر، بإقدامه عند الضرورة، على قصف التعزيزات التي كانت تحاول المرور بالقرى الدرزية في المتن وصولا إلى المونتيفردي.

ولتحويل الأنظار، شنت القوات المشتركة عملية واسعة النطاق، في 5 تموز/ يوليو، وهاجمت انطلاقا من طرابلس، برا وبحرا، مدينة شكا المسيحية واحتلتها. وشابت الهجوم تجاوزات خطرة وعمليات قتل جماعي نسبت إلى مجموعة إسلامية من طرابلس، هي «جند الله»، وأسفر أيضا عن سقوط ضحايا هم عائلات مرتبطة بأحزاب اليسار. وتميز هذا الهجوم بسوء الإعداد. وفي اليوم التالي، استعادت القوات اللبنانية شكا وشنت هجوما مضادا، قاده ضباط من الجيش ولاسيما منهم قائده المقبل العميد فيكتور خوري، في منطقة الكورة المسيحية (روم ارثوذوكس) التي تدين تقليديا بالولاء للحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي، واحتلتها في 12 تموز/ يوليو. ثم هاجمت طرابلس التي كانت تتعرض من جهة أخرى لضغط الجيش السوري الذي قصف مخيمي نهر البارد والبداوي في شمال المدينة (10 تموز/ يوليو).

وزاد تلاشي الضغوط الخارجية على سوريا، من خطورة وضع تل الزعتر، على رغم إرسال 4000 جندي عراقي إلى لبنان وصلوا إلى صيدا على متن سفن مصرية[8]. كذلك لم

---

[8] Dawisha, *op.cit.*, p. 152.

تكن الضغوط السوفياتية فعالة. فعلى إثر زيارة مفاجئة قام بها خدام إلى الإتحاد السوفياتي في 5 تموز/ يوليو، وجه بريجنيف رسالة وصفت بأنها شديدة اللهجة إلى الأسد، دعاه فيها إلى وقف المعارك في لبنان. أما السعودية، فلم تكن قادرة أو لم تشأ بعد أن تسمع صوتها.

وفي بيروت، فشلت بضعة اتفاقات على وقف إطلاق النار، أجرى مفاوضات للتوصل إليها، حسن صبري الخولي، موفد الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي وصل إلى العاصمة اللبنانية في 25 حزيران/ يونيو. وفي القاهرة، عقد مجلس وزراء الجامعة العربية اجتماعين استثنائيين جديدين. لكن المشاركين في الإجتماعين لم يطالبوا بالإنسحاب السوري واكتفوا بتدابير ثانوية. فخلال الإجتماع الأول في 30 حزيران/ يونيو والأول من تموز/ يوليو، تقرر الإسراع في إرسال قوات سلام عربية. ووصل 1500 جندي سعودي وسوداني في مساء الأول من تموز/ يوليو إلى بيروت واتخذوا مواقع حول المطار، إلى جانب وحدات ليبية وسورية. وما عدا هذا التدبير الرمزي، شكل مجلس الجامعة الذي لم يشأ تغيير نبرته وممارسة ضغوط على سوريا، لجنة مصالحة قامت بجولة مكوكية بين بيروت ودمشق. وبفضل جهود هذه اللجنة وحضورها، عقد اجتماع في 4 تموز/ يوليو في صوفر بين خدام وعرفات ومندوبين آخرين عن المقاومة واثنين عن حزب الكتائب وواحد عن الحركة الوطنية. ولم تعقب هذا الإجتماع اجتماعات أخرى، فشنت القوات المشتركة في اليوم التالي هجومها على شكا. وزادت من حدة التوتر أيضا، عمليات القصف التي أقدمت عليها القوات السورية (6 و9 و12 تموز/ يوليو) على مخيمي عين الحلوة والمية ومية قرب صيدا. وخطا التصعيد السوري – الفلسطيني خطوة جديدة في 7 تموز/ يوليو بإعلان عرفات نقل مقر قيادة جيش التحرير الفلسطيني من دمشق إلى بيروت، على إثر قراره في 22 حزيران/ يونيو تولي قيادته، بعد التحاق معظم عناصر ألويته الثلاثة بالقوات المشتركة خلال مواجهات 6 و7 و8 حزيران/ يونيو. وفي أي حال، لم يتابع أعضاء لجنة المصالحة مهمتهم وعادوا إلى بلدانهم ابتداء من 7 حزيران/ يونيو، باستثناء رئيس الوزراء الليبي الذي بقي في لبنان.

وخلال اجتماعه الثاني في 12 و13 تموز/ يوليو، في غياب عرفات الذي عاد إلى بيروت، طالب مجلس الجامعة باستئناف المفاوضات السورية – الفلسطينية فورا وتعزيز قوات السلام العربية. وقد حصل تقدم طفيف في الواقع. ففي 14 تموز/ يوليو، سلم جلود عرفات دعوة من الأسد مرفقة بخطة سلام سورية من ست نقاط. وبفضل وساطته، تخلت القوات السورية عن موقعين في أطراف صيدا وانكفأت إلى جزين في 15 تموز/ يوليو (4000 جندي و46 دبابة). إلا أن عرفات طالب بانسحاب سوري شامل من لبنان قبل أي حوار، فيما كرر الأسد التأكيد في خطاب طويل خصص للبنان (20 تموز/ يوليو) أن قواته لن تنسحب إلا بناء على طلب

السلطات اللبنانية. ومع ذلك، أبرم اتفاق على وقف إطلاق النار بين عرفات ومندوب عن حزب الكتائب لتمكين قوات السلام العربية من التمركز في قطاع المتحف، لكن الميليشيات المسيحية منعت تطبيقه. وخرق عناصر ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار اتفاقا ثانيا على وقف إطلاق النار، طبق ساعة واحدة في 25 تموز/ يوليو. وفي اليوم التالي، اندلعت اشتباكات بين مقاتلي حزب الكتائب ومقاتلي حزب الوطنيين الأحرار في جونية.

وأحرز تقدم جديد حين توجه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية إلى دمشق يرافقه جلود، لاستئناف الإتصالات السورية – الفلسطينية. ونتيجة المفاوضات التي استمرت حتى 28 تموز/ يوليو، أعلن جلود اتفاقا من أربع نقاط: وقف إطلاق النار، وتفعيل اللجنة العسكرية الثلاثية والحوار اللبناني على أساس الوثيقة الدستورية وتطبيق اتفاق القاهرة. لكن الجبهة اللبنانية أبدت تحفظات عن هذا الإتفاق، وكذلك الحركة الوطنية، إنما لأسباب مختلفة. خصوصا أن عرفات لم يوافق على النقد الذي وجهه الإتفاق إلى الموقف المصري والإتفاق الثاني على فصل القوات في سيناء. ولم يطبق الإتفاق في أي حال، وأطاحته تطورات المعركة في الضاحية الشرقية[9].

وفي أعقاب فترة هدوء أتاحت إجلاء ما يناهز 400 جريح بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وموفد الجامعة العربية (3 ، 4 ، 6 آب/ أغسطس)، أدى استسلام النبعة في 6 آب/ أغسطس، إلى استئناف المعارك. وقد استسلمت النبعة التي كانت محاصرة مثل تل الزعتر منذ 22 حزيران/ يونيو، للميليشيات المسيحية على إثر تدخل الإمام موسى الصدر. واتهمت الحركة الوطنية مجموعات شيعية محلية بـ«الخيانة». ولجأ سكانها إلى بيروت الغربية والبقاع. وفي أعقاب سقوط هذه البؤرة الواسعة من المقاومة، الذي تطلب أعدادا كبيرة من عناصر الميليشيات المسيحية، اشتد الحصار على تل الزعتر. وفي 12 آب/ أغسطس، استسلم تل الزعتر بدوره على إثر اتفاق أبرم بين الميليشيات المسيحية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية نص على إجلاء سكانه. لكن الإستسلام تحول في اللحظة الأخيرة هجوما، وحصل الإجلاء في خضم بلبلة دامية.

نهاية حقبة

بعد حصار استمر 52 يوما تخلله زهاء 70 هجوما، انتهت معركة تل الزعتر بحصيلة رهيبة، تمثلت بسقوط ما يناهز 2500 قتيل وآلاف الجرحى من سكانه والمدافعين عنه[10].

(9) W. Khalidi, *op.cit.*, pp. 60-61.

(10) يتحدث تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول نشاطه في 1976 عن 9430 «ضحية»، ويبدو أن هذا التعبير، في الإطار الذي استُخدم فيه، يعني القتلى والجرحى.

وكان معظمهم ضحية القصف المدفعي المتواصل الذي أمطر المخيم بأكثر من 50 ألف قذيفة. لكن كثرا ماتوا أيضا جراء ظروف الحصار المأسوية ولاسيما منها نقص الماء والأدوية، هذا النقص الذي كان يجعل من الجرح الطفيف جرحا مميتا. ولدى استسلام المخيم وإجلاء زهاء خمسة عشر ألف شخص كانوا ما زالوا فيه، قتل ما يقارب الألف شخص عشوائيا. وشوهت جثث كثيرة وتعرضت نساء للإغتصاب.

وهذه ليست المرة الأولى التي ترتكب فيها هذه التجاوزات في حرب لبنان. لكنها لم تبلغ أبدا هذا المستوى، بما في ذلك أثناء السبت الأسود. وخلافا لما حصل حتى الآن، تحولت المجزرة احتفالا بلغت مظاهره الشوارع. ومن ضحايا هذا اليوم الدامي، من قتل خلال إجلائه، ومنهم لدى خروجه من المخيم، وسواهم في الطريق، وغيرهم أخيرا قبل وصولهم إلى بيروت الغربية، على رغم الجهود الداعية إلى الإعتدال التي بذلها بعض المسؤولين. فتلك كانت نهاية المعركة الأكثر مأسوية في حرب لبنان. وقد انتهت بأشد الطرق مأسوية أيضا.

ومنيت الميليشيات المسيحية بخسائر فادحة أيضا. وقد ناهز عدد قتلاها 800 حسب تقدير الجبهة اللبنانية، كما أفادت الصحافة في تلك الفترة[11]. وحتى لو اعتمدنا التقدير الأدنى الذي أعطي للويس سنايدر في 1982، أي ما يفوق 500 قتيل وعدد مماثل من المصابين بجروح خطرة، تبقى الحصيلة مرتفعة بالمقارنة مع العدد الإجمالي للمقاتلين الذين شاركوا في المعركة، على رغم خفضه، الذي يطرحه سنايدر نفسه، أي 1300[12]. وقد نجمت فداحة الخسائر التي لحقت بالمهاجمين من شراسة المقاومة التي أبداها المدافعون عن المخيم، في التصدي للسبعين هجوما طوال فترة الحصار. وتشهد تلك الخسائر أيضا على استبسال الميليشيات المسيحية والأهمية التي علقت على تلك المعركة.

وإذا كان حزب الكتائب قد غلب الإنتهازية في بداية الحصار، فإنه سرعان ما علق أهمية قصوى على تل الزعتر، بعدما تسبب دخوله المعركة في اندلاع جدال مع حزب الوطنيين الأحرار الذي أخذ عليه ما اعتبره جبانة. ثم لقي رئيس مجلسه الحربي وليام حاوي مصرعه أمام تل الزعتر في 16 تموز/ يوليو. ولم يكن خلفه سوى بشير الجميّل، (الإبن الثاني لبيار)، الذي رقي رسميا إلى أعلى مستويات تراتبية الحزب. ولم ينج هذا الصعود من شائعات لم تتوقف بعد ولم تتأكد أبدا، عن ظروف مصرع وليام حاوي. وكان بشير الجميّل أيضا أحد أعضاء القيادة العسكرية التي تتولى تنسيق المعركة، وتضم خصوصا داني شمعون، المسؤول

(11) FMA, n 634.

(12) Snider, *loc.cit*.

عن ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار[13]. وعلى هذا الأساس، كانت معركة تل الزعتر تأسيسية. وبعد ثلاثة أسابيع من انتهائها، أنشأت الميليشيات المسيحية - باستثناء المردة في زغرتا الحرصاء على خصوصيتهم - قيادة موحدة للقوات اللبنانية ترأسها بشير الجميّل وتولى داني شمعون منصب نائب الرئيس. ومع ذلك، دخل تعبير «القوات اللبنانية» في التداول خلال معركة تل الزعتر. ويلاحظ في هذا الصدد أن محاوري لويس سنايدر، اعتبروا في التحقيق الذي أجراه، هذه المعركة نقطة البداية لتنظيم القوات اللبنانية أكثر من 13 نيسان/ إبريل 1975.

ودك المخيم بالكامل بعد استسلامه. واعتبر الناس في بيروت الشرقية أن حقبة جديدة قد بدأت، هي حقبة السيطرة التامة على المنطقة، التي جسدتها بطريقة ملموسة حرية التنقل المستعادة في المنطقة المسيحية. ويفسر هذا البعد العملي لماذا كان سقوط تل الزعتر، إلى حد كبير، حدثا حظي بشعبية كبيرة في المنطقة المسيحية، بما في ذلك لدى أولئك الذين كان تعاطفهم الإيديولوجي أقل حدة. كذلك كانت التجاوزات التي ميزت سقوطه طوعية شابتها خسائر وفوائد.

وشكل السقوط أيضا نهاية حقبة للتحالف الفلسطيني - التقدمي. وبسقوط تل الزعتر والضاحية الشرقية، سقط المكان الذي حصل فيه بروعة لا تضاهى وبالمضمون الطبقي الأكثر وضوحا، التكافل اللبناني - الفلسطيني. لذلك كان بمعنى من المعاني، فشلا لكل غليان ثوري شهدته بداية السبعينات، وفشلا لاستراتيجية إضفاء صفة القداسة على المقاومة الفلسطينية لدى الجماهير العربية، وبالتالي اللبنانية. كذلك لم يشكل سقوط المخيم معركة خاسرة فقط، بل كان المؤشر أيضا إلى أن التحالف آيل إلى خسارة الحرب بصورة حتمية. وإذا كان توقف القوات السورية عن التقدم قد خلف أوهاما لدى الحركة الوطنية، وبدرجة أقل لدى منظمة التحرير حول تطور النزاع، فإن ظروف حصار تل الزعتر قد بددت تلك الأوهام. وسرعان ما تحولت محنة تل الزعتر ملحمة ميؤوسا منها. ملحمة سعت إلى تجسيد الإرادة الصلبة لمقاومة «المؤامرة»، لكنها لم تدرك النطاق الذي بات التحالف الفلسطيني - التقدمي محصورا فيه، أي نطاق التقهقر.

وقد تضاءل الغليان الذي كان سائدا ببيروت الغربية في الربيع. وبرزت في المقابل مخاطر تجاوزات طائفية كبيرة، خصوصا لدى شن الهجوم على تل الزعتر. ولم تستمر تلك التجاوزات. لكن حركة فتح اضطرت مع ذلك إلى التدخل في لحظة ما، لتبديد التهديدات التي كانت تلقي بثقلها على حي المصيطبة الذي تقطنه أعداد كبيرة من المسيحيين. وبدا أن الحركة الوطنية قد

(13) *Ibid*.

وقعت سياسيا في شرك آلية تجاوزتها. فقد عقدت العزم على تشكيل هيئات موحدة، كالمجلس السياسي المركزي والمجالس السياسية المحلية أو الإدارة المدنية (22 تموز/ يوليو)، على إثر إنشاء تنظيم أمني شعبي لحفظ النظام في 20 حزيران/ يونيو، لكنها فقدت العصب الذي كان قادرا على حشد الجماهير، حتى لو لم يكن المشروع قائما. ويضاف إلى ذلك عجز الهيئات المذكورة عن إدارة الحياة اليومية خصوصا إذا ما فقدت سلعة ما. وكان الأخطر أيضا، في إطار التحالف اللبناني - الفلسطيني، التصرف التسلطي لبعض الفصائل الفلسطينية.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت على ما يبدو تعرف حدود قدراتها. ولتخوفها من الهيمنة السورية على مجال تحركها، وتشكيكها في القدرة السورية على المضي قدما، عمدت أولا إلى تخريب علاقتها بسوريا حتى قطعتها، وذهبت حتى إلى أبعد من ذلك، خلال المواجهة في 6 و 7 حزيران/ يونيو. لكنها أدركت تدريجيا، إبان حصار تل الزعتر وسلبية الدول العربية الاخرى، الإستحالة المادية للتشبث بعداء حاد حيال سوريا، وبالتالي ضرورة إجراء اتصال بها. وقد ترجم ذلك بزيارة القدومي إلى دمشق، حتى لو أن الإتفاق الذي أبرم آنذاك لم يدخل حيز التطبيق بسبب سقوط تل الزعتر.

وعلى رغم فشل هذا الإتفاق، شجع استئناف الحوار السوري - الفلسطيني التكهنات المتعلقة بتواطؤ مفترض لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سقوط تل الزعتر. وقد استندت هذه الحجة، من جهة، إلى الفرضية القائلة بإن المخيم كان قلعة لجبهة الرفض لن يحدث التخلي عنها أضرارا، ومن جهة ثانية، إلى شروط الإستسلام نفسه الذي أبرمه قادة فتح. لكن تفاوض قادة فتح على الإستسلام وفرضه على المقاتلين، يثبت بالتحديد قدرة هذه الحركة على اتخاذ القرار في المخيم نفسه ويلغي الفرضية التي جعلت منه قلعة لجبهة الرفض على الصعيد الرمزي فقط. ويشير تسلل بضعة مدافعين عن المخيم عبر الأحراج إلى المنطقة التي تسيطر عليها القوات المشتركة، إلى أن تسريب التعزيزات كان ممكنا. لكن يجوز القبول بالرأي القائل إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية امتنعت عن تسريب التعزيزات لتجنب التضحية بمزيد من المقاتلين، طالما أن وضع تل الزعتر بدا ميؤوسا منه. ويمكن أيضا الإعتقاد بأنها اختارت، بموافقتها على الإستسلام، ألا تطيل إلى ما لا نهاية أمد وضع لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة العداء مع سوريا، في وقت أصيب خيار المواجهة معها بالوهن. أما إمكانية إحداث ثغرة بالقوة، عبر الطريقة نفسها، فقد اختبرت في بداية الحصار، لكن الهجوم المضاد الذي اكتشف، صده وابل من قذائف المدفعية السورية.

ولم تتوان منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى، عن إلقاء تبعة سقوط تل الزعتر، على سوريا. ووجه التهمة نفسها خصوم سوريا من العرب، وهم العراق بالتأكيد، ومصر التي اغتنمت الفرصة بدورها لتتهم سوريا بالخداع. وقد ألحقت معركة تل الزعتر إساءة

فادحة بالصدقية العربية للقادة البعثيين. وفي تلك الفترة أيضا، شهدت العلاقات السورية – السوفياتية أخطر تدهور، لأن موسكو التي يئست من حمل دمشق على سحب قواتها من لبنان، قررت وقف إرسال كافة شحنات الأسلحة إلى سوريا[14]. لكن فقد الصدقية تفشى أيضا على الصعيد الداخلي. فإضافة إلى التدخل في حد ذاته، فإن التواطؤ السوري في محنة تل الزعتر، ولد استياء في نفوس شعب كان ما زال يؤمن بالمرجعيات العروبية. ويشير داويشا إلى أن الأسد اضطر إلى مخاطبة الرأي العام لتبديد الإستياء[15]. فالنبرة التبريرية للخطاب الذي ألقاه في 20 تموز/ يوليو في جامعة دمشق، كانت بالتأكيد، في حد ذاتها، اعترافا بهذا الإستياء. وقدم الرئيس الأسد، الذي تناول بالتدريج تطور الأزمة اللبنانية، رؤيته الخاصة للأمور، مستخدما لتبرير التدخل السوري، الواجب القومي (العربي) تارة، ومصالح الدولة السورية طورا، والعلاقات التاريخية مع لبنان تارة أخرى. وبذلك طرح نفسه رائدا «لحركة تصحيحية» في السياسة العربية عموما والفلسطينية خصوصا.

ولم تكن التعبئة هي الغاية من اللجوء الى الإيديولوجيا في هذا المجال، لكنها اضطلعت بوظيفة نزع فتيل المخاطر التي يمكن أن يزيد من حدتها استياء الرأي العام. وبدا الإستياء في الوقت نفسه شاهدا في المقابل على قدرة النظام على الحفاظ حتى الآن على بعض الملاءمة بين الإيديولوجية القومية والمعادية للإمبريالية وبين ممارسة تنأى عنها. لكن من المشكوك فيه أن تكون هذه الملاءمة قد نجحت في تل الزعتر[16]، بسبب تزامن التواطؤ السوري في سحق تل الزعتر، الذي تمثل بمنع شن أي هجوم فلسطيني – تقدمي مضاد، بمشاركة خبراء إسرائيليين في هذا الحصار. وحتى المواطن العادي، كان على علم بوجود الإسرائيليين مع الفريق المسيحي. وزادت دبابات السوبر تشرمان الإسرائيلية من قوة نيران الميليشيات المسيحية. وكشف اجتماع عقد قبالة ساحل جونية في آب/ أغسطس 1976 بين رابين من جهة، وبيار الجميِّل وكميل شمعون من جهة ثانية، عن التدخل الإسرائيلي، الذي انتشرت أصداؤه كانتشار النار في الهشيم[17].

(14) اتُخذ القرار في آب/ أغسطس، لكن ليس معروفا هل اتُخذ في المرحلة الأخيرة من معركة تل الزعتر أو بعد سقوط المخيم. في أي حال، لم يُستأنف تسليم المعدات إلا بعد وقف المعارك في لبنان.

(15) Dawisha, *op.cit.*, p. 112.

(16) أنظر على سبيل المثال رواية هاني الراهب **الوباء**، قصة عائلة (علوية) ابتداء من الحرب العالمية الأولى، وتروي، بعد دخول الإشتراكية سوريا، التطور نحو دولة بوليسية، وتنتهي في تل الزعتر، بعد تصعيد عنيف.

(17) أكد هذا اللقاء من الجانب اللبناني، جوزف أبو خليل، م.س.ذ.، ص 90، ومن الجانب الإسرائيلي، Shiffer, *op.cit.*, p. 31.
أنظر أيضا تصريحات الجنرال شارون خلال مناقشة في الكنيست تلت مجازر صبرا وشاتيلا، في 22 أيلول/ سبتمبر 1982.

انتظار النهاية

آخر الأمور الواقعة

في 23 أيلول/ سبتمبر 1976، طويت صفحة جديدة في الحرب. ففي نهاية ولايته الدستورية، تنحى فرنجية عن رئاسة الجمهورية، وأقسم سركيس اليمين في فندق بارك أوتيل بشتورا، في حضور 67 نائبا اجتمعوا في ظل حماية الجيش السوري. وبموجب الأصول المرعية الإجراء، قدم كرامي في اليوم التالي استقالة حكومته. ويجوز القول إن الشلل الذي أصاب هذه الحكومة بضعة أشهر، لم يبق منها الشيء الكثير، بعد الأمر الواقع الذي فرضه فرنجية. واعتزم رئيس الوزراء التنديد بهذا الواقع، بتغيبه عن حضور جلسة تأدية قسم سركيس الذي كان مع ذلك أحد عرابيه لدى سوريا.

فقبل أسبوع، في 15 أيلول/ سبتمبر، سحب فرنجية من كرامي الوزارات التي كان يتسلمها (الدفاع والمال والإعلام)، متذرعا بحجة شفافة: تعذر اجتماع مجلس الوزراء، كما ثبت قانونا في 4 آب/ أغسطس، حين دعا فرنجية الحكومة إلى بلدية قرية ذوق مكايل القريبة من جونية، مع علمه المسبق أن الوزراء المسلمين لن يلبوا الدعوة. وإذا كان الهدف من هذا التدبير الذي تأخر كثيرا، تنشيط جهاز الدولة، فإنه انطوى على هدف آخر، كما تبين من تسليم شمعون وزارتي الدفاع والمال اللتين كانتا في عهدة كرامي. وقد ورث كميل شمعون الذي عهدت إليه مسؤولية ترؤس الحكومة في غياب رئيس الوزراء، وزارتي الخارجية والتربية من فيليب تقلا. وبذلك اجتمعت صلاحيات الحكومة كاملة إلى حد ما في شخص شمعون فتمكن إذذاك من اتخاذ مجموعة من التدابير التي رقى بموجبها في اللحظة الأخيرة، الضباط والموظفين الوثيقي الصلة بالفريق المسيحي، وقرارات إدارية رمت إلى إحداث أمور واقعة مؤسسية لمصلحة المسيحيين على المدى البعيد. وتمحور أبرز تلك القرارات حول إنشاء «فروع ثانية» للجامعة اللبنانية، أي استحداث فرع لكل كلية في المنطقة المسيحية.

وكما حض اقتراب موعد الإستحقاق الدستوري الجبهة اللبنانية على تخزين أكبر قدر ممكن من المكاسب تمهيدا لفترة ما بعد الحرب، حمل هذا الموعد الذين كانوا يحرصون على انطلاقة جيدة للرئيس الجديد، على تسريع الأمور. ولم يشكل 23 أيلول/ سبتمبر في الواقع دافعا لوقف الحرب، بل استمرت المواجهات العسكرية إلى ما بعده. لكن السوريين اعتبروا الجمود شؤما. فنجاح سركيس يتطلب الإسراع في التوصل إلى تسوية، والتردد قد يدفعه إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق دمشق. وكشف رد الفعل الغاضب الذي أبداه المسؤولون السوريون على زيارة قام بها سركيس للقاهرة، في سياق جولة في العواصم العربية، قبل تسلم مقاليد

الحكم، عن مكامن الخطر، حتى لو أن سركيس قبل بأولوية دمشق وتصرف تصرف حليف منضبط[18]. كذلك تخوف المسؤولون السوريون من تأثير الجمود على معنويات قواتهم، المؤلفة من أفضل اثنتين من فرقهم العسكرية التي يقتصر عملها على مهمات دعم قد تولد مع ذلك استياء من مضمون عقيدة الجيش[19].

وفي هذه الظروف، دخلت الحرب على ما يبدو مرحلتها النهائية. وبالتأكيد، تواصلت المواجهات في كل مكان، في بيروت وطرابلس وحول صيدا وفي المتن، أي على الجبهات التقليدية، حيث كانت تتواجه القوات اللبنانية والقوات المشتركة، وعلى الجبهات التي شاركت فيها القوات السورية. ولم تتحسن الحياة اليومية التي شابها دائما انقطاع التيار الكهربائي والمشاكل الناجمة عنه. لكن سياسة التهدئة التي كانت سائدة تجلت في المواجهات التي سلكت، في أعقاب التصعيد في تل الزعتر والنهاية القاسية لهذه المعركة، وتيرة بطيئة ومال الإتجاه، البالغ الدقة سواء في تلك المرحلة أو في سياق القراءة التاريخية، إلى انتظار تصفية آثار هجمات الربيع.

والمشكلة الأولى المطروحة، كانت المتن الأعلى بصفته المكان الذي تجسدت فيه المخالفة التي شكلتها في نظر السوريين، مشاركة المقاتلين الفلسطينيين في معركة الجبل. وهي أيضا المعركة التي كانت تسيطر فيها القوات المشتركة على أبرز مكتسباتها الجغرافية طوال بضعة أشهر من الحرب. وكانت الموافقة على التخلي عنها من دون معركة، ستعني القبول بالموافقة على الهيمنة السورية وتنكرا تاما لمواقفها السابقة. لكن التمسك بها على رغم ميزان القوى كان يعرض التحالف الفلسطيني – التقدمي لخسائر فادحة ويلحق به عواقب مدمرة لن تلبث أن تتحول هزيمة عسكرية. وفي خضم هاتين العقبتين، حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، أن تماطل على رغم إدراكها، بما يفوق الحركة الوطنية، ضرورات علاقة القوة، واكتفت بالسعي إلى الحد من الخسائر. ودخلت، على سبيل المثال، في تفاوض مع حزب الكتائب، في إشراف موفد جامعة الدول العربية، في النصف الثاني من آب/ أغسطس، على وقف النار وانسحاب القوات الفلسطينية – التقدمية من المتن الأعلى، لكن هذا التفاوض لم يسفر عن نتيجة.

وكان التفاوض الأساسي يجرى في الحقيقة مع سوريا. فقد التقى اللواء ناجي جميل، في 11 أيلول/ سبتمبر في صوفر، أبو أياد، الذي أجرى في الأسبوع نفسه، محادثات أخرى، سرية،

(18) Karim Pakradouni, *La paix manquée. Le mandat d'Elias Sarkis*, Beyrouth, Editions FMA, 1984, pp. 31-33.

(19) Dawisha, *op.cit.*, pp. 138-139.

في دمشق[20]. ثم عقد اجتماعان بين سركيس وعرفات في حضور اللواءين جميل والشهابي في شتورا، في 17 و19 أيلول/ سبتمبر، لم يسفرا مع ذلك عن تحقيق أي تقدم. فقد كان السوريون يطالبون بانسحاب شامل للقوات الفلسطينية من المتن يسبق أي نقاش، فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى، على رغم اختيارها المصالحة الشكلية، إلى تأخير الإستحقاقات، بعدما فرضت ابتداء من 27 آب/ أغسطس، التجنيد على جميع الفلسطينيين الذين تتفاوت أعمارهم بين 18 و30 عاما.

وفي موازاة الجهود السياسية، استمرت الإستعدادات تمهيدا «للحسم العسكري» (حسب التعبير السائد). فقد أرسل الجيش السوري تعزيزات أدى حجمها إلى غلق الحدود مع لبنان بين 7 و12 أيلول/ سبتمبر. وفي 22 أيلول/ سبتمبر، توجه اللواءان جميل والشهابي إلى البقاع لتفقد القوات والإيحاء أيضا أن المعركة وشيكة. وفي ذلك اليوم، قررت القيادة في دمشق، في اجتماع لخلية الأزمة، توجيه إنذار إلى الفلسطينيين تمهلهم فيه خمسة أيام لإعلان انسحابهم من مناطق الجبل[21].

الهجومات السورية

في أعقاب تسلم سركيس مقاليد الحكم، في 23 أيلول/ سبتمبر، أمر عرفات كافة القوات الفلسطينية، بوقف النار. لكن المواجهات استؤنفت في اليوم التالي، على كل الجبهات. وفي 28 أيلول/ سبتمبر، شن الجيش السوري هجوما واسع النطاق على مواقع القوات المشتركة في المتن الأعلى. وتذرع السوريون بتبريرات لشن هذا الهجوم، منها أنه رد على إقدام مجموعة فلسطينية أعلنت أنها تدعى حزيران الأسود، وعلى صلة بالعراق، على احتجاز رهائن في أحد فنادق دمشق الكبرى، في 26 أيلول/ سبتمبر. وهي في الواقع مجموعة أبو نضال الذي حكمت عليه بالإعدام منظمة التحرير الفلسطينية في 1974، لذلك كانت عمليتها تلك أول تحرك واسع النطاق.

وتطور الهجوم الكثيف من زحلة في اتجاه ترشيش وعينطورة والمتين، ومن المديرج في اتجاه حمانا وفالوغا. وتقدمت القوات السورية في سهولة إلى حد ما، وفي 30 أيلول/ سبتمبر، احتلت المتن الأعلى بكامله. وعلى رغم رفضها العلني الإنذار السوري، قررت منظمة التحرير الفلسطينية إنسحابا منتظما. ويقدم أبو أياد حول هذه النقطة إيضاحا بالغ الأهمية، مشيرا إلى

(20) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 62.

(21) Dawisha, *op.cit.*, pp. 138-139.

أن قيادة المنظمة الفلسطينية بكامل أعضائها، كانت تؤيد انسحابا للقوات المشتركة، لكنه اتفق، بسبب معارضة جنبلاط، على رفض المطالب السورية، إلا أن المسؤولين العسكريين في المتن الأعلى، تلقوا أمرا بسحب مقاتليهم فور بدء الهجوم السوري[22]. ولم تكن الرغبة في تجنب الإصطدام بجنبلاط سوى واحد من أسباب هذا الموقف الذي أملته ضرورة إبداء أكبر قدر من المرونة وتجنب المجازفة بمستقبل العلاقات مع سوريا، باعتبار أن نهاية الحرب بدت وشيكة. وفي أي حال، انكفأت القوات المشتركة من غير أن تخوض معركة فعلية، نحو بحمدون وعاليه.

إلا أن هذه البراغماتية لا تستطيع أن تخفي حجم الهزيمة. ودلالة إلى الإنهيار الحاصل، وقع الهجوم الذي شنته القوات اللبنانية على عاليه، مقر قيادة جنبلاط، من الكحالة، بعد ستة أشهر بالضبط على وشك سقوط هذه القرية الذي كان سيمهد للحركة الوطنية الطريق لتسلم السلطة، حتى لو صدت القوات المسيحية ولحقت بها خسائر فادحة. وفي السياق نفسه، احتلت القوات اللبنانية التي كانت مشاركتها في الهجوم على المتن الأعلى محدودة، قريتي صاليما وأرصون الدرزيتين، حيث أدى قتل زهاء أربعين من سكانهما إلى اشتباكات مع الجيش السوري.

وفي أعقاب توقف ناهز العشرة أيام شهدت محادثات جديدة سورية – فلسطينية، تمهيدا لإعلان وقف لإطلاق النار، وحركة ديبلوماسية في العواصم العربية، استأنف الجيش السوري الهجوم في 12 تشرين الأول/ أكتوبر، في الجنوب (باتجاه صيدا) وفي الجبل، في آن واحد. وكانت مقاومة القوات المشتركة شرسة على غير العادة هذه المرة. وكانت المناطق التي استهدفها الهجوم، تقع تحت سيطرة الحركة الوطنية، ويرقى الوجود الفلسطيني فيها، إلى الأشهر الأولى من الحرب. وهذا ما كان يعني أن سوريا لم تشأ الإكتفاء بوضع راهن جديد، بل كانت تنوي المضي حتى سحق خصومها عسكريا. ولم تسقط بحمدون التي هوجمت في 13 تشرين الأول/ أكتوبر، إلا بعد معركة استمرت يومين منيت فيها القوات السورية بخسائر فادحة. وتركز الضغط السوري بعد ذلك على عاليه التي كانت تمثل، كما تشير إلى ذلك كل الدلائل، الهدف المقبل للهجوم، فأمطرتها المدفعية والمدرعات بوابل من القذائف، من المواقع السورية الجديدة. وفي هذا الوضع، حصل أخيرا وقف لإطلاق النار، على إثر تلاقي الضغوط العربية التي استنجدت بها منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية منذ بداية الهجوم السوري.

(22) Abou Iyad, *op.cit.*, pp. 294-295.

قمة الرياض

وعلى غرار ما حصل لدى دخول القوات السورية في الأول من حزيران/ يونيو والمواجهة التي تلته، كان رد الفعل الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد شن الهجوم، المطالبة بتدخل عاجل للعواصم العربية الأخرى. ففي 28 أيلول/ سبتمبر، وجه عرفات، لهذه الغاية، رسائل إلى جميع رؤساء الدول العربية، وفي اليوم التالي، بعث برسالة خاصة إلى السادات. أما جنبلاط الذي انطلق بحرا في ظروف مناخية عاصفة – أفلتت سفينته من تفتيش البحرية الإسرائيلية – فقام بجولة في العواصم العربية لمنع وقوع المحتم.

لم يكن رد الفعل العربي فوريا، بل أشد استعجالا مما حصل في حزيران/ يونيو، بما في ذلك لدى السعودية. والغريب إلى حد ما، أن نلاحظ في هذا الصدد أن الهجومات السورية في الخريف أثارت من القلق أكثر مما أثاره تدخل الأول من حزيران/ يونيو، فيما لم تكن سوى الإمتداد المنطقي لما سبقها. إذذاك بدأت سلسلة من المناورات الديبلوماسية التي اضطلعت مصر بدور أساسي فيها. وسرعان ما فرضت نفسها فكرة عقد قمة يشارك فيها تحت إشراف السعودية والكويت، كل من سوريا ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان. وأعادت القاهرة في 29 أيلول/ سبتمبر طرح الإقتراح الذي عرضه السادات على الرئيس سركيس عشية تسلمه مقاليد الحكم، على إثر تلقيها نداء الاستغاثة من عرفات. وقد أرفق الإقتراح بإشارة بالغة الأهمية مفادها أن الملك خالد اقترح الإسراع في عقد الإجتماع في السعودية. وعمدت سوريا في البداية إلى إعلان معارضتها عقد القمة، وتوجه خدام في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر إلى السعودية لتعطيل الضغوط السعودية. لكن هذه الضغوط ظهرت إلى العلن في سياق إشارة رمزية حين أعلنت الرياض في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر سحب قواتها، التي لم تكن رمزية، المنتشرة في سوريا والأردن اللذين كانت تربطهما علاقات تحالف وثيقة.

أما السادات، فمارس ضغوطا على السعودية التي كانت أشد حرصا من الجميع، على التوصل إلى مصالحة سورية – مصرية، بقولها إنها لن تشارك في قمة يستبعد منها لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، متهمة سوريا بالسعي إلى فرض هذه الصيغة. لكن مصر التي كانت مساهمتها نشطة في المساعي السياسية، لم تعتزم أبدا التدخل فعليا لتسريع وقف إطلاق النار أو حتى لضمان تطبيقه ميدانيا. وبذلك أبلغ السادات جنبلاط الذي جاءه مستجيرا، رفضه إرسال قوات إلى لبنان تحت أي شكل كان بما في ذلك في إطار قوة سلام.

وأيا كانت الضغوط العربية وضغوط الإتحاد السوفياتي، لم تكن سوريا بعد قادرة على استجاباتها، إلا إذا أرادت التخلي عن مكاسبها، معتبرة أن سحق خصومها الفلسطينيين

– التقدميين، أو إمكانية سحقهم، تتيح لها فرض الحل الذي ترتأيه على كافة أنحاء البلاد. وبمعنى آخر، حملت زيادة الضغوط، المسؤولين السوريين على التخلص منها قبل أن يستفحل أمرها وتصعب مقاومتها. وقد دفعتهم إلى ذلك أيضا، خشيتهم من أن يؤدي الإنتظار إلى استفحال الإستياء على الصعيد الداخلي، بعد حصول اضطرابات في مدن حماه وحمص وحلب، الشمالية، حتى لو لم يعرف هل كانت متصلة بصورة مباشرة بما يحصل في لبنان، أم لا[23].

فلهذه الأسباب مجتمعة، انطوى هجوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر على قرار أكبر من قرار 28 أيلول/ سبتمبر. وسرع في المقابل، التعبئة الديبلوماسية، حتى لو لم ينجح عرفات الذي وجه مرة أخرى رسائل إلى رؤساء الدول العربية مطالبا إياهم بتدخل فوري، في الإتصال بأي منهم، كما تفيد شهادة أبو أياد[24]. وهنا يتموضع المشهد الوحيد من الحرب الذي نرى فيه سوريا تتراجع بصورة علنية: ففي 13 تشرين الأول/ أكتوبر، وفيما كان هجومها يتواصل على مواقع القوات المشتركة، أعلنت سوريا موافقتها على المشاركة في قمة سداسية، أي مع لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنها أوضحت أن خدام هو الذي سيمثلها. لكن السعودية أعلنت في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، أن القمة ستعقد في اليوم التالي في الرياض، وأن الأسد سيشارك فيها. وفي خضم هذه التطورات، أرسل الملك خالد طائرة إلى عرفات حتى يتمكن من الحضور، على رغم الحصار السوري. وبذلك أدت السعودية تصرفها السلطوي الوحيد طوال الفترة التي أغدق فيها وصف «العصر السعودي» عليها[25].

وقد تزامن ذلك مع تراجع سوري لم يكشفه فقط حضور الأسد القمة إلى جانب السادات وعرفات، على رغم التصريحات السابقة، إنما كشفته أيضا الإتصالات التي سبقت الموافقة السورية. ويشير داويشا في هذا الصدد، إلى أن قرار الموافقة على الدعوة السعودية كان، مع قرار التدخل في لبنان الذي اتخذ في 31 أيار/ مايو، القرار الوحيد الذي أخضع لمناقشات عميقة. فقد أجرى الأسد مشاورات مع القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث ومع الأحزاب الأعضاء في الجبهة الوطنية والتقدمية، واستثنى الحزب الشيوعي[26].

والإرتباك الذي ترجمه هذه المشاورات، لم يكن مثار دهشة إلا في البداية. فحضور الأسد

(23) Dawisha, *op.cit.*, p. 154.

(24) Abou Iyad, *op.cit.*, p. 295.

(25) *Ibid*. يقول أبو أياد إن ولي العهد الأمير فهد، الزعيم العربي الوحيد الذي تمكّن عرفات من الإتصال به بعد يومين من الجهود الدؤوبة، قال له (14 تشرين الأول/ اكتوبر)، «سأعالج المشكلة، أمهلني بضع ساعات».

(26) Dawisha, *op.cit.*, p. 181 et p. 160.

القمة أو تغيبه عنها، يطرح في الواقع، ثلاث مشاكل كبرى، تتصل أولاها بالمصالحة مع مصر. ولا تؤدي هذه الفرضية فقط إلى التشكيك في الخطاب السوري بأكمله منذ أيلول/ سبتمبر 1975، وهذا يبقى في المحصلة النهائية ثانويا. بل تعني في الواقع أن نبذ مصر لم يعد جائزا، وتحمل المسؤولين السوريين بالضرورة على التخفيف من ادعاءاتهم المتصلة باستقلالية الجبهة الشرقية. ولإقناع دمشق بالموافقة على هذا الإحتمال، يتعين أن تتصف الضغوط السعودية بالقوة، وهذه هي المشكلة الثانية: فحيال اقتصاد يواجه أزمة عميقة، ونفقات هائلة ناجمة عن التدخل في لبنان، يشكل الوعد باستئناف المساعدة الإقتصادية من بلدان الخليج، تحريضا مغريا. أما الإمتناع عن استجابة دعوة الرياض فيبدد أمل سوريا في استئناف تلك المساعدة ويحرمها من المنافع التي تؤمنها لها العلاقات السياسية مع السعودية في النظام الإقليمي العربي.

ومن وجهة النظر هذه، شكلت الإنتقادات غير المألوفة في الصحافة السعودية، في الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، والإنسحاب الرمزي للقوات السعودية المنتشرة في سوريا، تحذيرا مثيرا للقلق. أما المشكلة الثالثة أخيرا، فتكمن في رغبة المسؤولين السوريين في استمرار الهجوم، حتى سقوط عاليه على الأقل، وفي الجنوب، حتى حصار صيدا، بحيث تقتصر جيوب المقاومة على المدن الساحلية. لذلك، كان المسؤولون السوريون يعرفون أن الهجوم لا يمكن أن يستمر بعد بدء القمة.

وفور وصوله إلى الرياض، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، أمر الأسد قواته بوقف إطلاق النار، فيما استمرت صحيفة «الثورة» شبه الرسمية بالمطالبة، في عددها الصادر في اليوم نفسه، باستبدال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي مساء ذلك اليوم، بعد إنجاز المصالحة السورية – المصرية التي استدعت عقد لقاءين بين الأسد والسادات، توصلا بسهولة إلى الإتفاق حول لبنان. وأعلنت القمة وقفا لإطلاق النار ابتداء من 21 تشرين الأول/ أكتوبر وقررت إنشاء قوة الردع العربية.

وإذا كان تراجع سوريا حساسا، فإنه لم يكن سوى تراجع محدود. فبدلا من أن تنجم عنه عواقب مدمرة تؤذيها، اقتصر أثره على تعديل طفيف جدا على نجاحها. فعلى المستوى المادي أولا، وعد السعوديون والكويتيون، كما كان متوقعا، باستئناف مساعداتهم المالية والتعويض على الإقتطاعات في الموازنة السورية بسبب الحرب (من 3،5 مليارات إلى مليار دولار)[27]. وكان الحل المتعلق بلبنان مثابة براءة ذمة لسوريا، فلم يكن غير مؤات لها إلا بالحد من حرية تحركها حيال المقاومة الفلسطينية. لكن الأمر الجوهري، أي تحويل قوات السلام العربية قوة

(27) *Ibid*., p. 153, pp. 162-163.

ردع قوامها 30 ألف جندي، شكل إنجازا لها بحيث كان واضحا أنها ستوفر لهذه القوة كامل عناصرها تقريبا. وباستثناء العناصر القليلة التي يمكن أن تقدمها دول مثل السعودية وليبيا والكويت والسودان وتونس، فإن البلدان العربية الوحيدة التي كانت قادرة على المساهمة بأعداد كبيرة من الجنود في قوة السلام، هي مصر والعراق والجزائر والأردن. ولم يكن أي منها، لأسباب مختلفة، يستطيع الخوض في غمار هذه المهمة. فالفلسطينيون، لا يقبلون بالأردن، والجزائر منهمكة في مشكلة الصحراء الغربية، وبصعوبة كان العراق المهمش، يستطيع المشاركة في عملية لم يتوان في السابق عن إدانتها. أما مصر، فكانت مشاركتها مستبعدة، كما أبلغ السادات بذلك جنبلاط الذي جاءه مستجيرا. ولم يؤد اندلاع المعارك في المنطقة الحدودية المتاخمة لإسرائيل، بينما كانت قمة الرياض منعقدة، إلا إلى ترسيخ هذا الحذر، بحيث أن مشاركة القوات المصرية الخفيفة التسلح في مواجهة ممكنة مع إسرائيل، لا يمكن إلا أن تتناقض مع «عملية السلام» التي أطلقها إبرام الإتفاق الثاني حول سيناء[28].

وصدقت على اتفاق الرياض في الأسبوع التالي، قمة عربية استثنائية عقدت في القاهرة (25-26 تشرين الأول/ أكتوبر). وغداة القمة، بدأ الفصل بين القوات السورية والفلسطينية، فيما استمرت المعارك على كافة الجبهات بين القوات اللبنانية والقوات المشتركة. والتخوف من المشكلة التي قد يطرحها العراق، حلت من تلقاء نفسها، بانسحاب أربعة آلاف جندي عراقي، بلا ضجيج إعلامي، نقلتهم سفن مصرية إلى صيدا، في حزيران/ يونيو[29].

لكن دخول قوة الردع العربية تأخر قليلا، إذ فضل السوريون، بعد إضفاء الصفة الرسمية على مهمتهم، ضمان الموافقة عليها، لأن انتشار قواتهم لم يلق الترحيب حتى لو كان يبدو حتميا. فلم توافق عليه الحركة الوطنية إلا بتحفظ، وأثار مزيدا من الدهشة، الرفض الذي أبداه الفريق المسيحي، بتحريض من بشير الجميّل الذي عمد حتى إلى تنظيم إضراب احتجاجا على تمركز مواقع سورية في القطاع المسيحي. وفي أعقاب وساطة أردنية، وافقت الجبهة اللبنانية على هذا الوضع.

وفي نهاية المطاف، انتشرت قوة الردع العربية على كافة الأراضي، باستثناء جنوب صيدا، على ثلاث مراحل، في 10 و15 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر. وتوقفت المعارك بعد اشتباكات أخيرة لم تكن سوى قصف عشوائي ومتبادل بين الأحياء السكنية. أما ريمون إده، آخر معارضي التدخل السوري، فذهب من تلقاء نفسه إلى المنفى في باريس على إثر نجاته من

(28) Ibid., pp. 183-164.

(29) Ibid., p. 152.

محاولة اغتيال جديدة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر، تشكلت حكومة غير سياسية في لبنان، وبات في استطاعة سركيس أن يحاول ممارسة الحكم، كما ساد الإعتقاد على الأقل، في ذلك الوقت.

لكن الحرب كانت قد اندلعت لتوها في الجنوب عند الحدود مع إسرائيل.

خلاصة

بلاد منكرة الملامح

صباح 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، اتخذت أولى الوحدات السورية مواقع في العاصمة، تحت إسم قوة الردع العربية. كان الإنتشار في البداية خجولا، على وقع الصدى المستمر للقصف الليلي، ثم صار جسورا في سياق الهدوء الذي كان يستتب. وتوجه كثر من سكان بيروت، على جانبي خط التماس، إلى ساحة المتحف، رغبة منهم في الإكتشاف. كانوا يريدون اكتشاف وجوه «صانعي السلام» والتعرف إليهم، ومعاينة حجم الأضرار أيضا. وتكرر المشهد في الأيام التالية في وسط المدينة، الذي فاقت الأضرار اللاحقة به قدرة الخيال على التصور. وعلى رغم انهماك الناس في المعاينة والإكتشاف، كان الصمت سيد الموقف. وأيا كانت الصدمة متوقعة، والدمار غير مكتمل، جعلت جسامة الأضرار من مشهد مألوف مشهدا منكر الملامح بصورة لا تقبل النقاش.

وانكشف لبنان الذي تسلم الياس سركيس مقاليد حكمه، دستوريا في 23 أيلول/ سبتمبر 1976، وفعليا في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، عن وجه جديد من جوانب عدة. وجه شوهه الدمار الذي أحدثته الحرب في النفوس وخلفته في جغرافية المدينة، وعبر تأثيراتها على المستقبل الوطني.

الخسائر

خسائر بشرية كبيرة

لم تكن الحصيلة البشرية مرتفعة كثيرا، من حسن الحظ، خلافا لما توحيه الأرقام التي نشرتها الصحافة الدولية، في سياق المعارك وفور توقف الأعمال العسكرية (زهاء 60 ألف ضحية). والقلق الذي أثارته كان ضئيلا على رغم التباين الكبير بين مختلف المصادر الرسمية. فالتقدير الرسمي الذي طرحه سليم الحص، رئيس الحكومة ابتداء من كانون الأول/ ديسمبر 1976،

يفيد أن الخسائر بالأرواح البشرية تبلغ 30 ألف قتيل[1]، أي أقل بقليل من 1% من إجمالي عدد سكان البلاد (الأصليون والمقيمون الأجانب). وبلغت الخسائر رقما أعلى نسبيا بين الفلسطينيين. فمن أصل عددهم الذي يناهز 300 ألف نسمة، أحصي 5 آلاف قتيل، حسب تقدير الحص، و4 آلاف، حسب تقدير قادة منظمة التحرير الفلسطينية[2]. ويشير تقدير آخر ورد في تقرير لغرفة التجارة والصناعة في بيروت[3]، إلى أن العدد الإجمالي للقتلى، يتفاوت بين 20 و25 ألفا، أي ما بين 0،6 و0،75% من عدد السكان، وإلى أن عدد المعوقين الأحياء يتفاوت بين 3 و5 آلاف[4].

ومن الصعوبة بمكان، تحديد النسبة بين عدد المحاربين القتلى وإجمالي الخسائر البشرية. وإذا أخذنا في الإعتبار الأرقام التي تسلمها وليد خالدي من الأفرقاء المعنيين، نتوصل إلى نسبة 1 من كل 5 في صفوف المسيحيين (2000 مقاتل من إجمالي 10000 قتيل، كما قال مسؤول كتائبي[5]، وإلى 1 من كل 4 في صفوف الفلسطينيين (4000 في الإجمال، منهم أقل من 1000 مقاتل، كما قال مسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية). ومن الصعب تحديد خسائر الحركة الوطنية بالأرقام بسبب التنوع الكبير للأحزاب والميليشيات. ويبدو الرقم 600 الذي طرحه مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية أنفسهم[6]، دون الحقيقة بكثير، لأن لدى واحد من أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، هو الحزب الشيوعي، لائحة إسمية بـ400 شهيد. أما الخسائر السورية، فلم يعمد أي مصدر إلى كشفها، لكن سير المعارك التي شارك فيها السوريون، يحمل على الإعتقاد أنها لم تكن كثيرة، ولا تتجاوز العشرات.

وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح البشرية الكبيرة، تمثل التأثير الديموغرافي الأساسي للحرب، في تهجير السكان، حتى لو أن عمليات النزوح القسري الناجمة عن السيطرة على شارع أو قرية، لم تشمل في كل مرة سوى مجموعة قليلة العدد تفاوت متوسطه بين 10 إلى

(1) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 104 et 174.

(2) تأثيرات الأزمة على اليد العاملة في لبنان، راجع، السفير في 4 أيلول/ سبتمبر 1977.

(3) مذكور في Khalidi, *loc.cit*.

(4) لبكي وأبو رجيلي، م.س.ذ.، ص 29 و36، يقترحان إعادة النظر وخفض العدد إلى 19 ألفا. لكن الغريب أن المؤلفين لا يأخذان في الإعتبار الأرقام الرسمية التي طرحها الحص.

(5) تفيد الإحصاءات التي تسلمها لبكي وأبو رجيلي من الميليشيات المعنية، أن عدد القتلى لدى القوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار وحراس الأرز، بلغ 1641. (يكشف التدقيق في هذه الأرقام، أن القوات اللبنانية تعني المقاتلين الكتائبيين للفترة 1975-1976). ويتعين أن نضيف إليهم خسائر التنظيم وميليشيا الدكوانة وميليشيا زغرتا ومجموعات منبثقة من الجيش، م.س.ذ.، ص 34.

(6) W. Khalidi, *loc.cit*.

15 ألف شخص، كما يقول أندريه بورغي André Bourgey[7]. وثمة استثناء واحد يتمثل بضاحية النبعة. فقد تضاءل تدريجيا عدد سكانها المقدر بـ100 ألف شخص قبل الحرب، ويشكل الشيعة معظمهم، لكن نزوحهم النهائي في آب/ أغسطس 1976، ارتدى، على رغم كل شيء، طابعا جماعيا. وفي موازاة عمليات النزوح هذه التي غالبا ما كانت قاسية، تنبغي الإشارة إلى عدد كبير، ولو غير منظور، من الأشخاص الذين غيروا منازلهم خوفا من ردود فعل طائفية، أو لمجرد الهرب من الحرب. ويحصى إجمالي حجم عمليات انتقال السكان، القسرية أو «الطوعية»، بمئات الآلاف. ويتحدث بورغي عن 350 ألف شخص في ربيع وصيف 1976 وحدهما[8]. وتطرح «بطاقات العالم العربي» Fiches du monde arabe الرقم 600 ألف شخص لمجمل فترة 1975 – 1976[9]. وتعطي دراسة جديدة الرقم نفسه تقريبا، (590 ألف شخص)، أي ما يناهز 22% من السكان[10]. وتوصل إلى هذا الرقم المرتفع نفسه، تحقيق تناول تأثير الحرب على إدارة الدولة، وأكد فيه 20% من الموظفين الذين سئلوا آراءهم، أنهم غيروا أماكن إقامتهم بسبب الحرب[11]. ويميل التقرير عن نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعام 1976، إلى تأكيد هذه الأرقام المرتفعة لدى تقدير عدد الأشخاص المعوزين. لكن بطرس لبكي وخليل أبو رجيلي، يطرحان رقما أدنى يبلغ 540 ألف شخص[12]. وبمعزل عن الهجرات إلى بلدان الخليج، تجدر الإشارة أخيرا، إلى حركة النزوح إلى سوريا، التي تطرق إليها الرئيس الاسد في خطاب 20 تموز/ يوليو، والتي لا تقتصر على العمال السوريين لكنها تشمل أيضا عشرات آلاف اللبنانيين. ولوحظت حركة مماثلة، ولو على صعيد أقل، نحو الأردن وقبرص، وأخيرا، نحو فرنسا. ويقول لبكي وأبو رجيلي، إن أكثر من 625 ألف شخص غادروا لبنان بين نيسان/ إبريل 1975 ونيسان/ إبريل 1977. ولم يغادر جميع هؤلاء نهائيا، إلا أن نصفهم كان يعود بصورة موقتة على الأقل[13].

(7) Bourgey, «La guerre et ses conséquences …», art.cit.

(8) *Ibid*.

(9) FMA, n 846.

(10) جان يوسف مراد، الهجرة والتهجير، مداخلة في منتدى الفكر العربي حول الأبعاد الإجتماعية – الإقتصادية للأزمة، عمان، 1988، (مداخلات نشرت تحت عنوان، **الأزمة اللبنانية: الآثار الإجتماعية والإقتصادية**، منشورات منتدى الفكر العربي).

(11) M. Kisirwani and W. Parle, «Bureaucracy: A View from Inside», *Journal of Asian and African Studies* (York University), vol. XXII, n1-2, janvier-avril 1987.

(12) Labaki et Abou Rjeily, *op.cit.*, p. 81.

(13) *Ibid.*, p. 91.

الفاتورة الإقتصادية

بلغت النتيجة الإجمالية للحرب، تدنيا فاق 60% من الناتج القومي الخام. وتدنى هذا الناتج من 9 مليارات ليرة في 1974، إلى 3 مليارات في 1976. فقد خسر مليارين في 1975، ثم 3 مليارات في 1976. وحتى يستعيد مستواه في 1974، دعا الخبراء آنذاك إلى انتظار العام 1979، على أن تسود البلاد ظروف أمنية مثالية[14]. وفي المقابل، أثبتت العملة الوطنية تماسكا نسبيا جيدا، على رغم خفض قيمتها. فسعر صرف الدولار الذي كان 2،25 ليرة في حزيران/ يونيو 1975، بلغ 3 ليرات في أذار/ مارس 1977، على إثر تسجيل ارتفاعه الأقوى في الفصل الثالث من 1976 وبلغ 3،40 ليرات.

وبلغت الخسائر في رأس المال 7،5 مليارات ليرة لبنانية. ويتساوى هذا الرقم تقريبا مع مستوى الناتج القومي الخام في 1974. وكان القطاع الخاص المعني الأول. فقد قدرت خسائره على صعيدي رأس المال والسلع بـ6،17 مليارات ليرة. أما خسائر القطاع العام، فلم تكن أقل أهمية، حتى لو لم تكن تشكل سوى جزء صغير من الحصيلة الإجمالية، وبلغت 1،33 مليار ليرة[15]، ويضاهي هذا الرقم موازنة 1974. ولم تؤخذ في الإعتبار أيضا في هذه الحصيلة الخسائر التي لحقت بتجهيزات الجيش وقوى الأمن. ومن تجهيزات البنى التحتية الأشد تضررا، كانت منشآت المرفأ في بيروت، وموقف حافلات النقل المشترك، والمدارس وشبكة الكهرباء. ولم يعد التيار الكهربائي إلى وضعه الطبيعي كاملا، إلا في أواخر 1976.

وتفاوتت الخسائر التي لحقت بالإقتصاد تبعا لقطاعات النشاط. فقد تلقت الصناعة ضربة موجعة ودائمة، خصوصا على إثر معركة تل الزعتر التي أدت إلى تدمير أعداد كبيرة من المصانع في هذه المنطقة. وألحق تدمير الفنادق الكبرى خسائر فادحة بالقطاع السياحي أيضا. أما التجارة والمصارف، فقد تمكنتا من تقليص عواقب الحرب. وإذا كانت الحرب قد أتت على المحال التجارية الصغيرة، فإن مجمل القطاع التجاري قد تطور نتيجة حركة إعادة التموضع التي بدأت على إثر تدمير وسط المدينة. وتوصل القطاع المصرفي أيضا إلى التكيف مع الأوضاع الناشئة. وقد تعرض 44 من المصارف المسجلة رسميا في لبنان، لعمليات نهب وتدمير، ولحقت خسائر فادحة جدا باثنين من أكبر خمسة مصارف، هما بريتيش بنك وبانكو دي روما[16]. لكن كافة

(14) Samir A. Makdisi, «An Appraisal of Lebanon's postwar Economic Developpment and a Look to the future», *The Middle East Journal*, été 1977, vol 31, n 3, pp. 267-280.

(15) *Ibid*. الأرقام نفسها أوردها لبكي وأبو رجيلي، م.س.ذ.، ص 191

(16) أنظر الصحف الصادرة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976

المصارف لم تتوقف عن العمل، على رغم الأضرار المادية التي قدرت لكامل القطاع المصرفي بمئات ملايين الدولارات[17]. وقد انخرطت المصارف أيضا في عملية إعادة التموضع، مقتفية أثر عملائها، من الشركات والأفراد. وفتحت المصارف الكبرى فروعا في أوروبا، وخصوصا في باريس، لاقتفاء أثر عملائها، في العاصمة الفرنسية أيضا، وحصر رؤوس الأموال العربية التي كانت تبحث عن مجالات جديدة للإستثمار.

وتمثلت إحدى التأثيرات المستديمة للحرب، بهجرة ذوي الخبرات في مختلف القطاعات، فاستوعبت القسم الأكبر منهم بلدان الخليج التي كانت آنذاك في ذروة فورتها الإقتصادية. وقد شملت هذه الحركة 60 إلى 70% من اليد العاملة الكفية في الصناعة، و20% في القطاع الفندقي، و15% في التجارة و10% في وسائل النقل والإتصالات و7% في الإدارة[18]. ولم تكن حركة النزوح تلك أقل ضررا على صعيد المهن الحرة. فقد شملت 1680 من 4000 مهندس ومهندس معماري، و500 من 3200 طبيب و400 من 2600 محام. وكان تطور التحويلات المالية إلى لبنان، مؤشرا إلى حجم حركة الهجرة. فقد ارتفعت تلك التحويلات من 515 مليون دولار في 1975، إلى 1،11 مليار دولار في 1977[19]. كذلك لم تأخذ هذه الأرقام في الإعتبار عدد المهاجرين الذين استقروا في أوروبا والأميركتين وأوستراليا، إذ أن معظمهم كانوا عائلات استقرت هناك، والقسم الأكبر من التحويلات كان يأتي من أشخاص بمفردهم يعملون في الخليج، أو في إفريقيا، بنسبة أقل.

تشظي العاصمة

وفي سياق امتداد الحرب، تطول لائحة القرى التي عانت من عمليات التدمير الفادحة. لكن الحرب لم تخلف في مكان، ما خلفته في وسط بيروت من ندوب عميقة. وقدم أندريه بورغي وصفا مفصلا عنها، مستمدا من تحقيقات البعثة الفرنسية لتنظيم المدن في 1977[20]. لم يشمل التدمير وسط المدينة بكامله، ولم تلحق ببعض الأحياء سوى أضرار طفيفة. وما زال تحييد «شارع المصارف» يدهش الرأي العام الذي رأى فيه مؤشرا إلى قدرة المال الإقناعية

(17) Clement Henry Moore, «Le système bancaire libanais. Les substituts financiers d'un ordre politique», *Maghreb-Machrek*, n 99, Jan.-fév.-mars 1983.

(18) FMA n 846.

(19) Tabbarah, «Développement arabe et resources humaines libanaises», Colloque à l'AUB, avril 1982, cité par Bourgey, «La guerre et ses conséquences ...», art.cit.

(20) Bourgey, «Beyrouth, ville éclatée», *Hérodote*, n° 17, janvier-mars 1980.

والردعية. وأبدت البنايات الحديثة المشيدة بالإسمنت المسلح مقاومة شديدة. والبنايات التي تحولت مواقع عسكرية، كالفنادق الكبرى وبرج المر، لم تتعرض للإنهيار، على رغم شراسة الإقتحامات وعمليات القصف التي تشهد عليها الواجهات التي نخرها الرصاص والقذائف. وتتيح المقارنة مع الدمار اللاحق الذي خلفه الإجتياح الإسرائيلي في 1982 ملاحظة حدود القدرة التدميرية للإسلحة المستخدمة. فإذا كانت المدفعية الثقيلة تسببت في أضرار بالغة، خصوصا بفعل التكرار، فإن مقاومة الإسمنت المسلح لن تنهار إلا تحت ضغط القصف الجوي. وفي المقابل، إزيلت عن بكرة أبيها البنايات المشيدة بالحجر الرملي في الأسواق القديمة، منذ دهمتها الحرب.

وقد شملت الأضرار في الواقع 80% أو ما يفوق هذا التقدير من الأسواق القديمة الواقعة بين ساحة الشهداء وساحة النجمة (سوق الصاغة وسوق النورية وسوق سرسق وسوق أبو النصر)، وفي الشوارع التجارية الأحدث إلى الشمال من باب ادريس حيث ترقى البنايات مع ذلك إلى بداية القرن (سوق الطويلة وسوق أياس وسوق الفرنج). وقد دمر هذان القطاعان في أيلول/ سبتمبر 1975، خلال الهجوم الذي شنته الميليشيات المسيحية، والتهمتها النيران أحيانا، كما حصل لسوق النورية. وقدرت الأضرار أيضا بأكثر من 80% على طول جادة الفرنسيين، من شارع البطريريك الحويك وفي بعض الأزقة القريبة من المرفأ، إلى كافة الأماكن التي كانت مسرحا لاقتحامات عسكرية في أذار/ مارس 1976، في سياق معركة الفنادق الكبرى، وليس فقط خلال حرب المتاريس.

وعلى رغم التفاوت في عمليات التدمير ومقاومة البنايات المشيدة بالإسمنت المسلح، خلف حجم وفداحة ما حل بالمناطق المدمرة، ولاسيما منها ساحة الشهداء، فراغا كبيرا في قلب بيروت. ولم يؤد إسراع بعض التجار إلى ترميم محالهم حينما كانت تتاح لهم الفرصة، إلى ملء هذا الفراغ الذي أخل بتوازن المدينة فترة طويلة. وقد أتاحت إعادة تموضع الأنشطة التجارية، من وجهة نظر إقتصادية، التعويض عما سببه «اختفاء» وسط المدينة. إلا أن هذه الظاهرة انتجت، في المقابل، خللا في صورة المدينة التي انقسمت شطرين استمر تطورهما في سياق انفصال نسبي أحدهما عن الآخر، وجذرهما التفسير الجديد للوظائف السكنية والتجارية.

العواقب السياسية

ولم تكن الحصيلة السياسية أقل فداحة من الحصيلة البشرية والمادية. فمن الصعوبة بمكان، إن لم يكن متعذرا، إصلاح «الأضرار» التي لحقت بهذا المجال. وقد ألقت الأحقاد المتراكمة

بثقلـها على أي فرصة جدية للتوافق. وحدت إعادة التشكـل الإجتماعية - الطائفية لمناطق شاسعة، خصوصا في العاصمة وضاحيتها، من إمكانيات التعايش. وبقي الإنفصال حقيقيا. وخط التماس الذي بات يسيطر على جانبيه فريق ثالث، أي قوة الردع العربية، لم يكن بالتأكيد سوى خط ملتبس زاد من وطأة معاناة العاصمة.

تفاقم نزعات التباعد

ونجم أيضا عن إعادة التشكل التي فرضت نفسها على أطراف النزاع، أمر أشد خطورة، تمثل في تحديد أفق المستقبل. وإذا كان تقسيم البلاد، المحور الثابت لكافة النقاشات منذ صيف 1975، لم يتحقق، وبات الآن ممنوعا بوجود القوات السورية - والمشروع السوري - فإن الحرب لم تعبد الطريق إليه عبر إعادة رسم نسخة مبسطة للفسيفساء اللبنانية على أرض الواقع. وقد وفر التجانس في المنطقة المسيحية الذي أسفر عنه القضاء على الجيوب المسلمة والفلسطينية، قاعدة مادية لدعاة الحلول التقسيمية. ودخلت لفظة «كانتون» قاموس المفردات المستخدمة. وإذا كانت إداة تشهير لدى البعض، فإن استخدامها التلقائي أكد الحقيقة التي يـفترض أن يغطيها. وقد استعملت للإشارة - الفظة - إلى النموذج السويسري، فيما كانت، كما يذكـر بذلك أدمون رباط، تعبيرا حياديا، لا يعني في فرنسا سوى كيان إداري أو إنتخابي[21].

وزاد فقدان جوهر الدولة من حجم عواقب ميول التباعد وديمومتـها. فقد أصيبت الإدارة بشلل خطر طوال أشهر بصورة عامة. ورسخت المناقلات الأفقية للموظفين وازدواجية بعض الأجهزة، الميل إلى الإدارة الذاتية لدى شطري البلاد[22]. ونجم الضرر الأكبر عن الإستقطاب الذي حصل في كثير من الوزارات السيادية (الشؤون الخارجية والمال والدفاع...) لمصلحة الفريق المسيحي، بسبب موظفيها المسيحيين الكثر منذ البداية، ونتيجة الأمور الواقعة التي فرضها كل من فرنجية وشمعون. ووفرت يوميات أنطوان جبر، الذي كان سفيرا في موسكو خلال الحرب عينة من هذا «التمغنط»، وحفلت بنماذج حسية عن التحيـز. وإذا كان هذا الوضع يستمد مبرره من الشرعية التي استمر فرنجية متمسكا بها، فإنه عكس الغياب الفاضح لمعنى الدولة. وتمثـل ذلك الغياب الشديد الوضوح في مذكرة بعث بها جبر إلى ديبلوماسي أميركي، للتستر كما قال، على صمت زميله ممثل لبنان في واشنطن الذي كان مسلما[23]. وقد

[21] .Edmond Rabbath, p. 618

[22] جاء في التحقيق الذي أعده كسرواني وبيرل الآنف الذكر، أن 20% من الموظفين الذين سُئلوا آراءهم قالوا إن الحرب أدت إلى نقل المكتب الذي كانوا يعملون فيه، و25% إن الحرب أدت إلى نقلهم إلى إدارة أخرى.

[23] .A. Jabre, *La guerre du Liban*, Paris, Belfond, 1978, p. 270

صاغ «نظرية» التعصـب هذه في ملحق كتاب جبر، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية نجيب دحداح، الذي قلص الديبلوماسية اللبنانية وقصر دورها على الترويج للفريق الذي كانت تعتنق طروحاتـه بصفة شرعية[24].

اندماج التناقضات الإقليمية

وفي موازة العمل الذي كانت تقوم به قوى التباعـد الداخلي، أنتج تطور الحرب تكاملا متقدما للتناقضات الإقليمية في الساحة اللبنانية. ولم يتوقف لبنان في الواقع عن المعاناة من تأثيرات موازين القوى الإقليمية. لكنها تأثيرات من فريق على آخر، أيا كان النقص الذي يعتري الوحدة الوطنية. وبات متعذرا الحديث عن فريقين منفصلين. ولم يعد أي تماسك خارجي انعكاسا يؤدي إلى اعتبار الجغرافيا السياسية للشرق الاوسط، وخصوصا الجغرافيا السياسية للنزاع الإسرائيلي-العربي، عوامل حاسمة مباشرة لإدارة الشؤون اليومية في وضع مأزوم، أو حتى في وضع يسبق الأزمة.

وجسـد تدخل القوات السورية، ثم الصلاحيات التي فوضتـها إياها الدول العربية، التعقيد البالغ الوضوح بين الساحة الإقليمية والساحة الداخلية. وفي المقابل، ارتبط دخول الجيش السوري لبنان، منذ تلك اللحظة، بتطور سوريا ذاتها. ففي مرحلة أولى، نجم عن المواجهة مع الفلسطينيين واليسار اللبناني، تأثير تآكلي على الوضع الداخلي للرئيس الأسد. فقد اندلعت معارضة قوية للتدخل في لبنان، وأجريت اعتقالات في إطار الجيش وحزب البعث. ثم وقعت سلسلة من الإغتيالات السياسية والهجومات على مسؤولين بعثيين، ينتمي معظمـهم إلى الطائفة العلوية، ولم يتضح هل نجمت عن معارضة التدخل السوري في لبنان، أم عن التنافس مع العراق الذي ألقت إذاعة دمشق المسؤولية على عاتقه[25]. وشعر النظام أيضا بالحاجة إلى تشكيل حرس رئاسي، فيما زيدت صلاحيات رفعت الأسد وسرايا الدفاع التي كان يتولى رئاستها[26].

لكن إقرار قمة الرياض بشرعية الوجود السوري، حسن، على رغم هذه الأحداث، وضع

[24] لا بد من إيراد هذه الفقرة الواردة في كتاب دحداح (ص 345) والتي تكشف بصراحة قاسية عن الواقع: «التماسك بين السفارات اللبنانية في الخارج وعلاقتها ببيروت بقي ثابتا على رغم الفوارق في الآراء بين الديبلوماسيين. فالذين كانوا يؤيدون سياسة الإستقلال الوطني كانوا يجاهرون بمواقفهم. أما الآخرون فكانوا يلوذون بالصمت، أو على الأقل، غالبا ما كانوا يمتنعون عن القيام بأعمال يؤاخذون عليها».

[25] .N. van Dam, *op.cit.*, pp. 92-93 et 96n-97n

[26] .Seale, *op.cit.*, p. 286

الأسد في نهاية المطاف[27]. وبتدخلها في لبنان، حصلت سوريا على حظوة كبيرة لدى شركائها الدوليين. ففي العالم العربي، بدت، أكثر من أي وقت مضى، لاعبا مركزيا، فوطد الأسد بذلك تفوقه على منافسه العراقي وفرض نفسه ندا لمصر[28]. وقد دفعت سوريا ثمن ذلك، أقله على الصعيد الإقتصادي، كما تؤكد هذه الحقيقة قيمة تجاوزات الموازنة - فيما لم تكن متيقنة من الحصول على المساعدة من بلدان الخليج التي يفترض أن تمكنها من سد العجز. وقدرت تكلفة الدخول السوري في حرب لبنان، بمليون دولار يوميا[29]. ففي العام 1975، بلغت النفقات العسكرية 3،4 مليارات ليرة سورية (920 مليون دولار) تساوي 17% من الناتج القومي الخام، في مقابل 16% فقط في العام 1973، متجاوزة ب 800 مليون الموازنة المقررة. وفي العام 1976، كانت الموازنة المقررة أعلى، وبلغت 3،7 مليارات ليرة (مليار دولار)، وقد تم تجاوزها بالتأكيد[30].

وتوافر لسوريا هامش عريض من حرية المناورة للإستمرار في تحقيق أهدافها، مستفيدة من انعدام الإهتمام المباشر للقوى العظمى[31]. ومنح التحول الذي اتخذته الحرب في لبنان، بعد التدخل السوري، الولايات المتحدة مكتسبات كبرى، لكن في الإمكان التسليم مع وليد خالدي باستحالة التوصل مع ذلك إلى استنتاج يؤكد أن الولايات المتحدة مسؤولة مباشرة عن ذلك التحول[32]. أما الإتحاد السوفياتي فقد حرص على منع سحق الفلسطينيين. وأعلن الأسد شخصيا، أن الإتحاد السوفياتي طلب منه سحب قواته من لبنان[33]، وأنه لن يستأنف تزويده المعدات العسكرية، المتوقف منذ آب/ أغسطس، قبل وقف المعارك في لبنان. لكن انعدام المصالح السوفياتية الحيوية التي كان يمكن أن تحمل موسكو على تقديم مزيد من الدعم الفعال إلى حلفائها الاخرين الفلسطينيين، أتاح لسوريا حرية تحرك جوهرية[34].

وحين كانت التناقضات الإقليمية تشتد، فقد كانت تحصل على رغم النجاح الأكيد الذي حققته سوريا وما جنته من «تعريب» مهمتها، في سياق تنظيم هذا التعريب وشروط الدخول

(27) Dawisha, *op.cit.*, p. 154.

(28) *Ibid.*, p. 186.

(29) *Ibid.*, p. 113.

(30) Kanovsky, *op.cit.*, pp. 143 et 159.

(31) Naomi Weinberger, *Syrian Intervention in Lebanon*, Oxford University Press, 1986, p. 313.

(32) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 87.

(33) مقابلة مع مجلة الحوادث في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1976.

(34) Weinberger, *op.cit.*, p. 303.

السوري ميدانيا. علام اشتمل التعريب؟ على إبراء ذمة سوريا على الساحة اللبنانية وفرض قيود تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية. لأن تصفية منظمة التحرير، إذا كانت ترغب في حصوله كل دولة عربيةعلى حدة، لم يكن مطروحا ما دام يتعلق بميزان القوى المتحرك. لذلك كان المشروع السوري في الأساس محكوما بـ«الحل العربي» الذي تقرر في الرياض وتثبت في القاهرة، حتى لو أن هذا الحل قد رسخه نظريا.

وإبراء الذمة لا يعني أن الهيمنة السورية مقبولة في لبنان إلى ما لا نهاية. فقمة واحدة أو حتى اثنتان لا تجمدان الجغرافيا السياسية العربية. كذلك لم تتمكن سوريا فعلا من أن تضع موضع التنفيذ رغبتها في إقامة إتحاد إقليمي، كما نسبت إليها النية في ذلك. ويتعين القول في هذا المجال، إن سوريا لم تعمد أبدا إلى التعبير صراحة عن هذه الرغبة، باستثناء مقالة نشرتها صحيفة **الثورة** شبه الرسمية التي اقترحت في 30 آب/ أغسطس، خطة اتحاد بين سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تطرق صراحة إلى هذا الإقتراح رئيس مجلس النواب كامل الأسعد خلال زيارة إلى دمشق في 4 أيلول/ سبتمبر. ثم طوي الموضوع. فقد كان الأسد في الواقع يسعى إلى ما يتعدى الإطار الإتحادي. كان يريد، في سياق آفاق التفاوض، الحصول على صلاحية التحدث باسم «ثلاث دول وأربعة شعوب»، بحيث يتفوق على السادات في قدرته على تقديم العروض.

وكان تأكيد قمتي الرياض والقاهرة تمسك الدول العربية بقرارات قمة الرباط التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، مسيئا له من وجهة النظر هذه. وإلى هذا يضاف ما أحرزته منظمة التحرير الفلسطينية، طوال تلك الفترة، من نجاحات سياسية وديبلوماسية خففت كثيرا من تأثير هزيمتها العسكرية في مواجهة سوريا. ففي ذروة النزاع، وفي ذروة هزيمة القوات الفلسطينية - التقدمية، قبلت فلسطين العضو الحادي والعشرين الكامل العضوية في جامعة الدول العربية (5 أيلول/ سبتمبر). وقبل بضعة أشهر، في أواخر 1975، تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار الشهير الذي شبهت فيه الصهيونية بالعنصرية. وأحرزت نجاحات أخرى في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1976. والأهم أيضا، أن مرشحي منظمة التحرير الفلسطينية فازوا، في تلك الفترة، أي في ربيع 1976، في الإنتخابات البلدية في الأراضي المحتلة. ومن المفارقات، أن الإتصالات الأولى أجريت بـ«قوى السلام الإسرائيلية» في تلك الفترة أيضا. وكل ذلك يثبت أن حرب لبنان لم تمنع منظمة التحرير الفلسطينية من الإستمرار في استراتيجيتها، بل واصلت، في المقابل، تطورها بمعزل إلى حد ما، عن المواجهات العسكرية. وخطت منظمة التحرير الفلسطينية خطوة حاسمة نحو البلورة التجريدية للأهداف الفلسطينية. فقد صنف المجلس

المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اجتمع في دمشق في 12 و13 كانون الأول/ ديسمبر 1976، للمرة الأولى، مسألة «إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرض الوطن» بين «الحقوق الوطنية». وإذا كان هذا الإجتماع مناسبة للإحتفاء بالمصالحة بين عرفات وزهير محسن وبين عرفات والأسد[35]، فإنه كشف أيضا عن الطابع الدائم والإستراتيجي للتناقض السوري - الفلسطيني[36]. فمن جهة، وعلى رغم الهزائم التي ألحقها بها الجيش السوري، طورت منظمة التحرير الفلسطينية خلال أشهر الحرب العشرين، أجهزتها في لبنان (اللوجستية والإتصالات والخدمات الطبية والإجتماعية)، مستفيدة من هزال الدولة اللبنانية. ولفرض مزيد من القيود أخيرا على حرية التحرك السوري، كانت العين الإسرائيلية ساهرة. وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية مضطرة إلى التآلف مع الوجود السوري القريب جدا من مخيماتها في لبنان، فإن وجود «خط أحمر» كان يمنع تشديد الرقابة.

وواجه الدور السوري عائقا آخر تمثل بدور إسرائيل في لبنان الذي جسدته في وضوح السياسة المسماة «الحدود الطيبة». فابتداء من شهر حزيران/ يونيو، عمدت إسرائيل، مستفيدة من حالة العزلة التي كانت تعانيها المنطقة الحدودية، إلى فتح بوابتين في السياج الذي يرسم الحدود: الأولى قرب قرية رميش (المقابلة لدوفيف) في القطاع الأوسط، والثانية في تل نحاس (والمطلة) في القطاع الشرقي. وفي 24 حزيران/ يونيو، تحدثت الصحافة اللبنانية للمرة الأولى عن افتتاح مستوصف إسرائيلي يبعد 150 مترا عن الحدود، وعن إقامة «نقطة عبور» للبنانيين الراغبين في التوجه إلى إسرائيل. وفي الفترة نفسها، دعي الصحافيون الإسرائيليون إلى تغطية الحدث، فيما كانت الرقابة الإسرائيلية حتى ذلك الوقت، تمنع نشر معلومات عن هذا الموضوع[37]. وبعد شهر، في 19 تموز/ يوليو، كشف شيمون بيريز بصورة علنية للمرة الأولى عن سياسة «الحدود الطيبة»[38].

وكانت «الخدمة» الأولى التي قدمت إلى القرويين عبر هاتين البوابتين، طبية، تمثلت بإقامة مستوصف ميداني على الحدود، تلقى فيه 14 ألف لبناني العلاج في الفترة من حزيران/ يونيو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر. ثم وضع جناح من مستشفى صفد في تصرف القرى اللبنانية. ولن تسفر هذه الخطوات عن نتيجة إذا ما اقتصرت على الشأن الطبي. لذلك سارعت إسرائيل إلى

(35) Baron, *op.cit.*, p. 382.

(36) يورد آلان غريش مذكرة داخلية للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين تعبر عن شكوك في تأييد الأسد فرضية قيام دولة فلسطينية، راجع، L'OLP, *Histoire et stratégies*, Paris, 1983, p. 226.

(37) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 66.

(38) Hof, *Galilee Divided*, *op.cit.*, p. 80.

اتخاذ سلسلة من التدابير التي ذهبت في اتجاه دمج كامل المنطقة الحدودية في إطار التوجهات الإسرائيلية. فقررت أولا شراء جزء من موسم التبغ الذي أسفر شلل الدولة اللبنانية عن تعذر تصريفه. ومنحت أيضا لبنانيين (440 شخصا استفادوا من هذه التسهيلات) تصاريح عمل في إسرائيل. وعرضت خدمات أخرى، كتعليم الأطفال وإنشاء خدمة بريدية وتوزيع مواد غذائية وغاز منزلي. وأقيمت أخيرا، مراكز للمبادلات التجارية.

وفي خطوة تعرض المستقبل لمزيد من الأخطار، سلحت إسرائيل ميليشيات ودربتها في هذه المنطقة الحدودية التي ازدادت فيها وتيرة الدوريات الإسرائيلية في آب/ أغسطس[39]. ولم تعد هذه التحركات تعتبر مسعى يندرج في سياق الجهود الإنسانية، بل أداة ضغط على كامل الساحة اللبنانية، كما أثبتت المواجهات التي اندلعت في الجنوب، في وقت كانت نهاية الحرب تلوح في الأفق في بيروت. فقد قصفت القوات المسيحية في القليعة، في 7 و 8 أيلول/ سبتمبر، مواقع جيش لبنان العربي في مرجعيون وضواحيها. ثم استأنفت القصف ابتداء من 8 تشرين الأول/ أكتوبر، حتى لا تتوقف أبدا في الواقع[40].

واستمرت الحرب، وانتقلت فقط من مكان إلى آخر.

وتعقد هذا الوضع نتيجة الصلات التي أقامتها قيادة الفريق المسيحي مع الإسرائيليين أثناء الحرب. ولم تنقطع هذه الصلات بعد دخول قوة الردع العربية. وقد شد هذا الدخول من إزر المسيحيين الذين اعتبروه تهديدا في الوقت نفسه. وهذا يعني أن المشروع السوري غير مستقر، حتى في وقت بدا أنه قد انتصر، وذلك على رغم وضوح الرؤية لدى المسؤولين السوريين، وعلى رغم تقلب حلفائهم[41].

ولم تكن بداية التعاون بين لبنانيين وإسرائيل، بداية فقط لسقوط أحد المحرمات الأساسية للعبة السياسية اللبنانية، بل وظيفة جديدة أيضا للسياسة التي كانت تنشأ. وهي في الواقع سياسة عرقلة، أدت عبر تصرفات تنخر الوحدة الوطنية، إلى عملية إعادة إنتاج ثابتة للتناقضات. وهنا كمن أخطر العوامل على صيرورة البلاد. فقد أسفر منطق التصدع عن تقليل أهمية القيمة

(39) *Ibid*.

(40) Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 63-75.

(41) يورد بقرادوني نموذجا عن هذه الموضوعية خلال لقاء بين مسؤولين عن الفريق المسيحي والرئيس الأسد الذي قال: «لا تقلقوا من «الخط الأحمر» الذي يتحدث عنه الأميركيون والإسرائيليون، فهو غير موجود، وفي أي حال، أنا لا أراه. في بداية 1976، وجهتْ إليَّ الولايات المتحدة تحذيرا، ونصح لي الإتحاد السوفياتي بألا أتخطى الحدود اللبنانية في المصنع. فالخط الأحمر كان إذاً يمر من هنا، حتى إن إسرائيل جعلت منه سببا للحرب. تخطينا المصنع. وحدثونا عن خط أحمر جديد في صوفر. تخطينا صوفر. وأبلغونا أن الخط الأحمر في بيروت. أما ونحن الآن في بيروت، فقد انتقل الخط الأحمر إلى النبطية أو إلى الليطاني! ما هذا الخط الأحمر المتحرك والمتنقل؟»، راجع بقرادوني، **السلام المفقود**، م. س.ذ.، ص 159.

الذاتية للتناقضات الداخلية، ورفع تأثيرات تفاعلها في المقابل إلى مداها الأقصى، في سياق إدارة النزاع في الشرق الأوسط. وألحقت سياسة التفاوض الواقعية في أرض المعركة حيث تكتسب القوة الإقليمية أو تتثبت أو تتناقض، الضرر بلبنان الذي كان بلدا لجميع العرب[42].

ولم يكن وقف الحرب في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 النهاية التي كان يمكن توقعها في 13 نيسان/ إبريل 1975، إن كان ممكنا آنذاك توقع شيء ما. وهذا يعني أن الأحداث حازت ديناميكية خرجت عن سيطرة أطراف النزاع وقد تخرج عن سيطرتهم من جديد.

(42) كما قال كمال الصليبي، *Crossroads, op.cit.*, p. 159.

الجزء الثالث

الحرب المتقلِّبة

1982-1977

الفصل الحادي عشر

تقلّب ما بعد الحرب

(تشرين الثاني 1976-تشرين الثاني 1977)

ابتداء من منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، بات لبنان في وضع غريب للغاية: فقد عاد الهدوء إلى المناطق التي كانت مسرحا للحرب، فيما اندلعت بؤرة حرب في قسم من البلاد كانت الحرب تستثنيه حتى الآن. ومن هاتين الديناميكيتين، نعرف أن الثانية هي التي ستسود، بعد ما يناهز الخمسة عشر شهرا، عندما بدأت بؤر الحرب تتكاثر وشملت عودة العنف الساحة اللبنانية بمجملها.

لذلك لم يعرف اللبنانيون أن يضعوا جانبا الجزء غير المكتمل من العودة إلى الحياة الطبيعية. ولم تكن هذه العودة المجهضة أقل أهمية، فأدخلت تغييرات على الرهانات وعلى هوية أطراف النزاع وعلاقاتهم بعضهم بالبعض الآخر. ومن الضروري إذا، هنا، أكثر من أي مجال آخر، تجنب فكرة استمرارية الحرب، الفكرة التي تحرض عليها آلية إعادة انتاج العنف عبر تأثير خادع، والتعامل مع الجزء غير المكتمل كما هو لحظة وقوعه، أي فترة ما بعد الحرب، أيا تكن الشكوك المحيطة به.

وقد جعلت التطورات العسكرية المتزامنة في الجنوب من معنى فترة ما بعد الحرب هذه، مفهوما نسبيا إلى حد كبير. ولم تطرحها على بساط البحث. فوقف الحرب بالمفهوم السائد آنذاك كان مؤرخا بدقة، أي 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، يوم البدء بتطبيق وقف النار الذي تقيد به الأطراف المعنيون أخيرا، وخصوصا يوم الإنتشار الرسمي لقوة الردع العربية. وكانت هذه القوة التي وضعت في تصرف السلطة اللبنانية، ونظريا بقيادة الرئيس الياس سركيس، أداة فعلية «للعنف الشرعي» المستعاد. وبواسطتها استعادت الدولة سلطتها تدريجيا.

وقد أضعفت قوة الردع العربية التي لم تكن سوى غطاء للتدخل السوري، مهمة بسط

السلام التي كان يفترض أن تنجزها، والتي أنجزتها فعليا إلى حد ما. وكان الدور المستمر للدول العربية الأخرى، الذي تجسده اللجنة الرباعية العربية، المنوط بها متابعة قرارات الرياض والقاهرة، يقيد بالتأكيد الدور السوري. وبقي تعبير السلام السوري pax syriana الذي تنافست الصحافة الدولية في استخدامه، مبالغا فيه، لأنه لم يكن سوى مشروع يخضع لضغوط كثيرة، ولم يعبر عنه صراحة، حتى حيال المسؤولين اللبنانيين[1]. لكن المشروع كان يكفي لإثارة شكوك الحلفاء والخصوم، ودفع الإحساس بالتهديد هذا الطرف وذاك إلى وضع العراقيل أمامه.

ولم يقض الإتجاه الذي سلكته الحرب في مرحلتها الأخيرة، على مخاطر زعزعة الإستقرار. فـ«تعريب» الساحة اللبنانية الذي كرسه «الحل العربي»، أدى إلى استعمال لبنان وسيطا في موازين القوى الإقليمية. وكان إقدام إسرائيل على استحداث بؤرة حرب في الجنوب مثالا ساطعا على ذلك، فيما كان الشرق الأوسط موضوعا لعودة حركة ديبلوماسية صاخبة في الشرق الأوسط تمهيدا لمؤتمر جنيف الذي أعدت له إدارة كارتر الجديدة. ولم يعد لبنان عندئذ مجرد صدى للتطورات الإقليمية، بل بات المكان الذي تتحدد فيه وتتركز وتختل في آن واحد موازين القوى المحلية التي كانت تتمحور حول إشكالية إعادة بناء الدولة، لكنها كانت تتكامل بدورها مع جدول زمني خارجي.

الإعلان عن نسق جديد

منطق مزدوج

لذلك دشن انتشار قوة الردع العربية نسقا جديدا في لبنان، على مستويين، لأن الحدث كان يتحكم في منطقين متكاملين حتى الآن. الأول هو منطق بسط السلام الذي كانت هذه القوة أداته، ومفوضة من قمتي الرياض والقاهرة بمهمة التعويض عن نقاط ضعف، أو حتى انعدام قدرات قوى الأمن اللبنانية.

وبموجب قرارات قمة الرياض المصغرة التي صادقت عليها قمة القاهرة الإستثنائية، عهدت إلى قوة الردع العربية مهمات محددة في هذا الصدد: وقف المعارك والسهر على احترام وقف إطلاق النار والأمن، والحفاظ على سيادة البلاد، وتطبيق اتفاق القاهرة الموقع في 1969، وجمع الأسلحة الثقيلة من المتحاربين ومساعدة السلطات اللبنانية على استعادة المرافق العامة والمؤسسات الوطنية. وقد اختير الإسم الذي أعطي لها قوة الردع العربية، لتمييزها عن قوات

(1) شهادة فؤاد بطرس (مقابلة مع المؤلف في 15 آذار/ مارس 1990).

السلام العربية الموقتة التي استبدلت رسميا بها، وللإشارة أيضا إلى الإرادة الكامنة وراء هذا المسعى، أو بالأحرى، الإرادة القسرية[2]. وفي رأي سركيس الذي كان شعاره «الأمن قبل الرغيف» كانت هذه القوة الرادعة شرطا لا بد منه للتوصل إلى تسوية سياسية وبالتالي لاعادة بناء الدولة.

والمنطق الثاني هو الذي حدد المشروع السوري في لبنان على رغم الإمتناع عن التعبير عنه صراحة، حتى في سياق أدبيات الأخوة العربية. لذلك كان هذا المشروع هو الذي حدد وضع القوات السورية، أي قوة الردع العربية، وليس مهمة بسط السلام. وهذا لا يعني التشكيك في الإرادة السورية حفظ السلام في لبنان. لكن هذه المهمة وضعت في خدمة الحسابات السورية الخاصة. وإذا كانت تقضي بترسيخ حكم سركيس، فإنها لم تتم سوى بطريقة منحرفة، وكانت بالنتيجة خاضعة لإعادة التقويم. وقد تبين ذلك عبر الطريقة السورية الثابتة التي كانت تقضي بالتعامل مباشرة أو بشكل منفصل مع مختلف مكونات الساحة اللبنانية. وتوضح هذه الطريقة هدف السياسة السورية في لبنان أو على الأقل المبدأ الأساس الذي تقوم عليه: السيطرة الدائمة على الوضع .

وكانت أولوية المنطق السوري بالسيطرة الدائمة على الوضع واضحة في عمل قوة الردع العربية. فلدى الإعلان عن مهمتها، وضعت تحت إمرة رئيس الدولة اللبنانية. وبناء على طلبه، بات ممكنا لمجلس الجامعة العربية تجديد مهمتها التي لم تكن سوى ستة أشهر. لكن ذلك لم يكن متناقضا مع المصالح السورية في ذلك الحين. فقد ألح الأسد في الحقيقة خلال قمة القاهرة على أن تكون قيادة قوة الردع العربية في إمرة سركيس وليس في إمرة الحكومة اللبنانية، كما عبر عن هذا الطلب رشيد كرامي في القمة. وقد تذرع الرئيس السوري في تلك المناسبة بأمن جيشه الذي فضل أن يعهد به إلى رجل يثق به بدلا من وزراء لا يعرفهم وهم بالتأكيد سيتغيرون[3]. والحق الممنوح لسركيس بتقرير تشكيل القوة العربية بالتنسيق مع الأمين العام للجامعة العربية، لم يكن يتناقض أيضا مع الخطط السورية، لأنه كان متعذرا لأسباب مختلفة الإستعانة ببلدان عربية أخرى لديها جيوش قوية.

في أي حال، كان حجم القوات السورية متفاوتا كثيرا حتى تكون هذه الإجراءات فعلية

(2) القائد اللبناني للقوة العربية اللواء أحمد الحاج، قام بمسعى لدى صحيفة **لوريون لوجور** الصادرة باللغة الفرنسية لترجمة كلمة «ردع» *dissuasion*، بكلمة *frappe*، لذلك اختارت الصحيفة استخدام تسمية *Force de frappe arabe*. نشير من جهة أخرى إلى أن تسمية قوة الردع العربية غالبا ما استُخدمت بصيغة الجمع باللغة العربية قوات الردع، بما في ذلك في الوثائق الرسمية واللوحات التي كانت تُرفع على حواجز قوة الردع العربية.

(3) حسب شهادة سليم الحص، م.س.ذ.، ص 142. شارك الحص في القمة بصفته مستشارا لسركيس.

بالكامل. وشكل الجنود السوريون خمسة وعشرين من الثلاثين ألفا الذين كانوا يشكلون قوة الردع العربية. وتألف العدد المتبقي من حوالى ألف جندي سعودي، وألف سوداني ومئات من الجنود اليمنيين الجنوبيين والإمارات العربية المتحدة[4]. وهذا التفوق العددي الذي كان منطقيا جدا بالنظر إلى التطورات السابقة، أعطى قائد القوات السورية اللواء علي أصلان، أحد أبرز الضباط في التراتبية شبه الرسمية للنظام البعثي، ومساعده العقيد محمد غانم، اليد الطولى على الشؤون الأمنية. وفي هذه الظروف، كان من الصعوبة بمكان، ألا تكون القيادة الرسمية لقوة الردع العربية المؤلفة من ضباط لبنانيين وضع سركيس على رأسهم اللواء أحمد الحاج، غير هيئة ارتباط.

وترجمت أرجحية حسابات سوريا اللبنانية والشرق أوسطية حول مهمة بسط السلام المنوطة بقوة الردع العربية، بالطريقة التي وضع فيها برنامج القوة العربية موضع التنفيذ. فقبل انتشار قوة الردع العربية، وضع جدول زمني - برنامج لها، ينص على انسحاب العناصر المسلحين وإعادة فتح الطرق الدولية وتسلم الدولة المؤسسات العامة خلال فترات تتفاوت بين خمسة وعشرة أيام، وتطبيق اتفاق القاهرة الموقع في 1969 في غضون خمسة وأربعين يوما. ولم يطبق هذا البرنامج إلا جزئيا، واستبعدت بالتالي مسألة اتفاق القاهرة، لأن الملف الفلسطيني، في نظر سوريا، كان يخضع لهواجس أخرى غير هواجس حلفائها في الجبهة اللبنانية. لكن البنود التي طبقت من جهة أخرى، طبقت إلى حد كبير بطريقة تستجيب في المقام الأول هواجس السياسة السورية، والضغوط التي كانت تمارس عليها.

العودة إلى الحياة الطبيعية

في أعقاب الإنتشار الرسمي لقوة الردع العربية في بيروت، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت العودة إلى الحياة الطبيعية سريعة بصورة نسبية. واحترم وقف إطلاق النار فعليا على كافة جبهات الحرب الأهلية. أما الجبهات فلم تعد موجودة كجبهات، واختفى المقاتلون من الشوارع. وأعيد فتح الشوارع الكبرى التي تجتاز العاصمة أمام حركة السير. وإذ لم يكن وسط مدينة بيروت المدمر مستعدا لاستئناف النشاط الإقتصادي بعد تنظيفه من الألغام، فإنه استعاد على الأقل واحدة من وظائفه الرمزية، كونه موقفا لسيارات الأجرة التي تنطلق إلى المناطق. لكن ساحة المتحف بقيت نقطة العبور الرئيسية بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية.

[4] سرية ليبية تألفت من 700 جندي تنتمي إلى قوات السلام العربية ونُقلت إلى قوة الردع العربية، انسحبت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976.

ولم يقتصر وجود قوة الردع العربية على مناطق المواجهة ولا على خطوط الجبهة. وإذا لم تكن قوة الردع العربية قد قسمت لبنان بعد مربعات بكل ما للكلمة من معنى، فإنها كانت موجودة في كافة أنحاء البلاد، باستثناء الجنوب. إلا أن إنتشارها كان موزعا بشكل غير متكافىء. ففي القطاعات التي كانت تسيطر عليها القوات المشتركة، انتشرت قوة الردع العربية في كل مكان، ما عدا المخيمات الفلسطينية. وكان وجودها كثيفا في أحياء بيروت الغربية وصيدا وطرابلس. ولم تكن مهمتها في هذه الحالة تقضي بحفظ الأمن المنوطة بقوة الردع العربية، بل كانت تصفية حسابات في سياق النزاع الذي اندلع بين سوريا والحركة الوطنية. وقامت القوات السورية مع ذلك ببعض الحملات ضد ناشطي اليسار والجنود المنشقين عن جيش لبنان العربي. ولاحقت الذين اشتركوا مباشرة في عمليات استهدفت السوريين، أو الذين اتخذوا مواقف «لا تغتفر» كقائد جيش لبنان العربي أحمد الخطيب الذي اعتقل واقتيد إلى دمشق[5].

لكن تلك الملاحقات لم تتعمم. وفضل السوريون تطبيق طرائق أكثر ديمومة لترسيخ هيمنتهم. فقد أتاح ازدياد الحواجز والمواقع الثابتة بناء شبكة كثيفة لمراقبة النشاط السياسي، فيما تمدد وجودهم العسكري عبر تغلغل أجهزة استخباراتهم وتطوع عملاء محليين. وسهلت هذه المهمة التجربة الميدانية السابقة للأجهزة السورية، وعلى رغم الخلاف مع الحركة الوطنية، من خلال التشابه القائم بين الفضاء الإيديولوجي للبعث وفضاء الطبقة الإسلامية الدنيا في المدن. لذلك أعاد السوريون في بيروت وصيدا، إنتاج أدوات الرقابة التي أنشأوها، في إطار الحرب، في منطقتي البقاع وعكار حيث بقيت الهيمنة السورية على حالها تحت شعار قوة الردع العربية. وسيكتمل ربط المناطق التي تسكنها أكثرية اسلامية في أذار/ مارس 1977، بعد اغتيال كمال جنبلاط، والعمليات الإنتقامية العشوائية التي حصدت أكثر من 140 قتيلا من سكان بعض القرى المسيحية في الشوف، عندما عززت سوريا وجود قواتها في هذه المنطقة، التي حاصرها 4000 رجل، متذرعين بضرورة منع تمدد الإضطرابات.

وفي القطاع المسيحي، كان وجود قوة الردع العربية محدودا، ويوم دخلت القوات السورية بيروت، لم تقدم إلا على اجتياز منطقة الجبهة اللبنانية. وقد سارعت الجبهة إلى اتخاذ قرار بالامتناع عن دعم وجود القوات السورية التي تعتبر حليفة، على رغم مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها الملك حسين الى رئيس وزرائه السابق زيد الرفاعي. وبتحريض من كميل شمعون وبشير الجميِّل، حشدت الميليشيات الناس ضد دخول الجيش السوري إلى مناطقهم، ونفذت المدارس في القطاع المسيحي يوم إضراب. واستقر السوريون في نهاية المطاف في الشوارع

[5] كرر الخطيب شعارا رُسم على بعض الجدران في بيروت «أسدٌ في لبنان وأرنبٌ في الجولان».

الرئيسية في ضواحي بيروت الشرقية وفي بعض النقاط الإستراتيجية في الجبل. لكن القوات السورية دخلت الأحياء المسيحية، على إثر اعتداء دام بسيارة مفخخة (الأول من نوعه) حصد زهاء ثلاثين قتيلا في قلب المنطقة الشرقية، في 3 كانون الثاني/ يناير 1977، ونجم عنه توتر حاد وبعض عمليات الخطف «الإنتقامية». وفي 23 كانون الثاني/ يناير، تمركزت قوة الردع العربية في كبرى البنايات التي تشرف على الأشرفية وضاحيتها. وبعد أربعة أيام، سيطرت على المرافىء غير الشرعية التي تكاثرت على طول الساحل.

وعلى رغم أهمية هذا التمدد، لم ينطو الوجود السوري في بيروت الشرقية على الأهمية التي اكتسبها في بيروت الغربية. وإذا كانت السيطرة ملموسة بوضوح بالغ في الحالتين، كما تؤكد ذلك في وسط الأشرفية، لوحة مبتذلة إلى حد ما في ساحة «شهداء الكتائب»، باتت تزينها النسور السورية وصورة للرئيس الأسد، وخففت من وطأتها صورة أخرى لالياس سركيس، فإن «الشارع» أفلت من هذا النفوذ. وارتفع بين الجيش السوري والمجتمع حاجز أقامته أحزاب الجبهة اللبنانية التي خرجت قوية من الحرب، خلافا للحركة الوطنية. إذذاك بات يتعذر على أجهزة الإستخبارات السورية أن تمارس الرقابة على الناس، كتلك التي كانت تسعى إلى ممارستها في بيروت الغربية.

ولئن كانت إشكالية الرقابة الموجه الرئيس للسياسة السورية، فلا شيء يوحي بها أفضل من غلق الصحف، أقله تلك الصادرة في بيروت الغربية. فبعد شهر على دخولها العاصمة، حاصرت القوات السورية واحتلت مكاتب سبع صحف، هي في البداية، **المحرر** و**الدستور** و**بيروت** (الموالية جميعا للعراق)، ثم **السفير** المتحدثة شبه الرسمية باسم الحركة الوطنية، و**النداء** (للحزب الشيوعي اللبناني) وأخيرا **النهار** و**الأوريان لو جور**. وشمول هذا التدبير النهار وشقيقتها باللغة الفرنسية غير المحسوبتين على أي من أطراف الحرب الأهلية، يؤكد أن الأمر ليس فقط تصفية حسابات مع اليسار أو مع العراق، أو وقف حملات معادية كما أكد المسؤولون السوريون. وقد أظهر تفاهة هذه الذريعة اختيار سركيس، عميد **النهار** غسان تويني الذي كان وزيرا في آخر حكومات فرنجية، مندوبا للبنان في الامم المتحدة.

واستمر غلق الصحف قرابة الأسبوعين. ولم يسمح لها بالصدور إلا بعد نشر مرسوم قانون يفرض الرقابة، في الأول من كانون الثاني/ يناير 1977. وما يثير الإنتباه، أنه أول مرسوم قانون تصدره الحكومة الأولى في رئاسة سركيس. وقد أضفى الصفة الشرعية على الأمر الواقع الناجم عن وجود القوات السورية. وانطوى على معنى كبير أيضا مضمون مرسوم القانون نفسه: فبمعزل عن المندرجات التي ينطوي عليها قانون الرقابة (معلومات تتعلق بالأمن والمسائل العسكرية)، منع أحد البنود كتابة عناوين مانشيت على أكثر من ثلاثة أعمدة، فيما

تتألف الصحف اللبنانية من ثمانية أعمدة. كما لو أن الأمر كان يقضي بالضرورة بالتقليل من أهمية أي شيء أو نزع الصفة السياسية عن أي شيء. وفي هذا المجال، تكامل المنطقان اللذان سبق الحديث عنهما، منطق النظام السوري ومنطق إعادة بناء الدولة. ليس فقط لأن سركيس كان مقتنعا بضرورة المرور بهذه المرحلة للحفاظ على العلاقات الجيدة مع سوريا، ومع اللجنة الرباعية العربية[6]. إنما لأن الأولوية المعطاة لبسط الأمن كانت تنبثق من إمحاء السياسة.

مشروع إعادة الإعمار

وقد اضطر الرئيس سركيس الذي ورث دولة في حالة يرثى لها، إلى الإنطلاق عمليا من نقطة الصفر في مسيرة إصلاحها. وكان تشكيل حكومة التمهيد الإلزامي لذلك. وكمنت في هذه النقطة العقبة الأولى التي واجهت سركيس الذي كان في الأصل ينوي تشكيل حكومة موسعة تضم مندوبين عن فصائل المتحاربين برئاسة شخصية سنية توافقية، أمثال تقي الدين الصلح. لكن هذه الصيغة اصطدمت بالفيتو الذي وضعته سوريا على مشاركة الحركة الوطنية[7]، وبشروط الجبهة اللبنانية.

رضخ سركيس للضغوط واكتفى بحكومة بلا لون سياسي. واختار لرئاستها شخصا غير معروف نسبيا هو سليم الحص الخبير الإقتصادي الذائع الصيت. وكان الحص رئيسا للجنة الرقابة على المصارف، ثم الرئيس المدير العام للبنك الوطني للتنمية الصناعية والسياحية، (مؤسسة شبه رسمية). وقد تعرف سركيس الحاكم السابق للبنك المركزي إلى الحص خلال ترؤسه هذين المنصبين[8]. واستدعاه الى جانبه بعد انتخابه لإعداد ملفات إعادة الإعمار[9]، ثم اصطحبه معه مستشارا إلى قمة القاهرة[10]. وعلى رغم مؤهلاته الإقتصادية، لم يكن الحص يعتبر، أقله في هذه المرحلة، رجل الرئيس. وكان الرئيس ينظر إليه بهذه الصفة. ولا شيء يثبت ذلك أفضل من الدعوة التي وجهت إلى رئيس الوزراء الجديد إلى الإمتناع عن إجراء الاستشارات النيابية قبل تشكيل أي حكومة والإكتفاء بتلك التي أجراها سركيس، شكليا، قبل تعيينه[11].

---

[6] حول عجلة سركيس في هذه المسألة، راجع شهادة الحص، م.س.ذ.، ص 58-59.

[7] م.س.ذ.، ص 44-45.

[8] حول علاقات الحص بسركيس قبل انتخابه رئيسا للجمهورية، م.س.ذ.، ص 10-30.

[9] م.س.ذ.، ص 36-37. نشرت السفير الدراسة التي أعدها حول استئناف انطلاقة القطاع الخاص في 17 و24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976.

[10] م.س.ذ.، ص 41.

[11] م.س.ذ.، ص 47.

وكانت الحكومة التي شكلت في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1976، على مثال رئيسها، من «التكنوقراط»، واقتصرت على ثمانية وزراء حرصا على فعاليتها. وانضمت إليها على الأقل شخصيات من عالم الأعمال والمهن الحرة دعيت إلى الحكم. وباستثناء واحد منهم، هو فؤاد بطرس، كان الجامع المشترك بين الوزراء أنهم وافدون جدد إلى السياسة الفعلية. ومع ذلك، وصف الحص نفسه الحكومة بأنها «حكومة غير سياسية». وكانت «غير سياسية» تعني بالتالي «انتقالية». لأن عمر الحكومة في ذهن الحص، يجب ألا يتجاوز الستة أشهر[12]. وبسبب هذه الفترة، طلبت الحكومة من المجلس النيابي صلاحيات استثنائية ستخولها سن القوانينبمراسيم قوانين وتمكنها من تجنب الإجراءات النيابية الطويلة وتسريع عملية إنهاض الدولة[13]. ولم يواجه المجلس مشاكل في إقرار هذا الطلب، على رغم قلة تمرس معظم الوزراء. وفي الواقع، منح سركيس نفسه الصلاحيات الإستثنائية، طالما كان واضحا أن هذه الحكومة هي حكومته أكثر مما هي حكومة رئيس الوزراء[14].

وتمحورت القرارات الأولى للحكومة، بعد قانون الرقابة، حول إعادة الإعمار. فأنشأت مؤسسة ضمان الإستثمارات لتشجيع دخول الأموال، ووسعت مجال عمل البنك الوطني للتنمية الصناعية والسياحية (8 كانون الثاني/ يناير). وأنشأت مجلس التنمية وإعادة الإعمار الذي زود مزيدا من الوسائل والمرونة الإدارية، وحل محل وزارة التخطيط (24 كانون الثاني/ يناير). فانصرف إلى إعداد الإصلاحات الرامية إلى تسوية بعض وجوه المسألة الإجتماعية التي ولدت الإضطرابات في الفترة السابقة للحرب. وقد شهد على هذا القلق أيضا، إنشاء بنك الإسكان. وفي الوقت نفسه، أعدت بسرعة كبيرة دراسات تمهيدية لإعادة إعمار وسط مدينة بيروت وتحديثه. وابتداء من 28 شباط/ فبراير، وافقت الحكومة على الخطوط العريضة للخطة الأساسية التي أعدت بمساعدة من المحترف الباريسي لتنظيم المدن L'Atelier parisien d'urbanisme، وعرض المشروع النهائي على الجمهور في تموز/ يوليو.

وإذا كانت المسألة الملحة المتمثلة بإعادة الإعمار، تملي بصورة عامة، خطوات جميع الوزراء، فإن اختيار السياسات والمسائل الأمنية كانت، في المقابل، تخرج عن نطاق اختصاصاتهم. فعلى هذا الصعيد، شجع الطابع «غير السياسي» للفريق الحكومي، الميل الطبيعي للرئيس سركيس الموروث من الشهابية، على الفصل بين عمل الدولة. لذلك أبقيت الحكومة بمنأى

(12) م.س.ذ.، ص 50.

(13) لأن الحكومة استمرت أطول من المدة المتوقعة، طلبت صلاحيات استثنائية جديدة وحصلت عليها، في آب/ أغسطس 1977، ولفترة خمسة أشهر، في مجالات إعادة الإعمار والتنمية والأمن.

(14) الحص، م.س.ذ.، ص 51.

عن القرارات السياسية، ولاسيما منها تلك المتعلقة بالجهاز الأمني، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالحصول على توقيع الوزير المختص. وكانت هذه القرارات حكرا على سركيس، والوزير الوحيد المحنك في الحكومة، فؤاد بطرس نائب رئيس الحكومة وموضع ثقة الرئيس والبديل منه تقريبا. وقد تسلم بطرس، الشخصية اللامعة في عهد الشهابية، حقيبة الشؤون الخارجية التي احتفظ بها طوال عهد سركيس، وحقيبة الدفاع التي أوكل إليها حصرا ملف إعادة بناء الجيش الذي يتقدم على ما سواه.

وفي موازاة الحكومة وبمعزل عنها، أنشأ سركيس الفريق الذي سيتيح له الإمساك بمقاليد السلطة. ففي غضون ثلاثة أشهر، جدد تراتبية كافة الأجهزة الأمنية التي سلمها إلى رجال يثق بهم. وبعد اللواء أحمد الحاج الذي عين قائدا لقوة الردع العربية (قبل تشكيل الحكومة)، عين أحد أصدقائه الشخصيين، المحامي فاروق أبي اللمع، مديرا عاما للأمن العام. وبعد خمسة أشهر، نقل أحمد الحاج بسبب تنافر الطباع مع السوريين، إلى موقع آخر وأصبح المدير العام لقوى الأمن الداخلي. وخلفه في قيادة قوة الردع العربية ضابط سني آخر هو اللواء سامي الخطيب، المسؤول السابق في المكتب الثاني، الذي التحق من جديد بالجيش ورقي. ولإكمال جهازه، أعاد سركيس الإعتبار إلى المكتب الثاني المشار إليه والذي أسيئت معاملته في العهد السابق. وسلم العقيد جوني عبدو، الضابط المعروف بقربه من الأميركيين، هذا المكتب الذي سمي مديرية المخابرات وألحق بها وحدة للتدخل سميت **المكافحة**. أما تبديل قيادة أركان الجيش فلم يخل من التوتر الكبير، وعيّن العماد فيكتور خوري قائدا.

وكان الجامع المشترك بين أعضاء هذا الفريق المصغر، ارتباطهم بدرجات متفاوتة، بالتجربة الشهابية وامتداداتها في عهد شارل حلو. فاستلهام هذه التجربة لم ينعكس فقط على اختيار الوزراء، بل نظم أيضا الفصل بين دوائر القرار والأولوية الممنوحة إلى المسؤولين العسكريين. وقد استعيدت التجربة خصوصا في المزج بين المنطقين، منطق التنمية المتمحور في هذا المجال حول آفاق إعادة الإعمار، ومنطق الأمن عبر تعزيز الأجهزة المختصة. لكن المسألة الأمنية في الإطار الخاص لفترة «ما بعد الحرب» هذه، لم تكن تقتصر فقط على إرادة الوزراء الذين يتسلمون زمام السلطة. فقد كانت في آن معا، رهنا للحسابات المتناقضة لأطراف النزاع في الحرب الأهلية، ولاسيما منهم الذي يعتبر نفسه منتصرا، أي الجبهة اللبنانية، وللمصالح الأولوية، أي السورية التي كانت في هذه الحالة تتحكم في أداة «العنف الشرعي» الممثل بقوة الردع العربية، ولتصرف إسرائيل القوة الإقليمية الأخرى، في الجنوب. فمهمة إعادة بناء الدولة، اصطدمت تحديدا بهذه النقطة.

حدود بسط السلام

في أعقاب عودة الهدوء وإعادة فتح الطرق، تضمن جدول الأعمال مهمتين، وفقا لقرارات قمتي الرياض والقاهرة. الأولى، نزع سلاح الميليشيات وتطبيق الإتفاقات اللبنانية - الفلسطينية الموقعة في 1969 و1973، التي كانت تشكل الهاجس الأول للرئيس سركيس. لكن حدود عملية بسط السلام في البلاد ظهرت في هذه المسألة تحديدا.

وإذا لم يكن جمع الأسلحة الخفيفة مطروحا بجدية، فإن مسألة السلاح الثقيل لم تكن تقبل على ما يبدو أي تأخير في نظر سوريا والدول التي اتخذت قرارات قمتي الرياض والقاهرة. فبطريقة تهديدية، قررت اللجنة الرباعية العربية المنوط بها متابعة هذه القرارات، والمؤلفة من سفراء السعودية والكويت ومصر وسوريا، في اجتماع برئاسة سركيس في 7 كانون الثاني/ يناير، جمع الأسلحة الثقيلة من مختلف الفصائل خلال مهلة خمسة أيام وتسليمها إلى قوة الردع العربية. وبعد ثلاثة أيام، في 10 كانون الثاني/ يناير، أعلنت القوات اللبنانية من جهة والمرابطون من جهة أخرى، أنهم سيسلمون الجيش المعدات التي صودرت منه في حرب السنتين والتي تـشكل في الواقع قسما كبيرا من الأسلحة الثقيلة لدى الميليشيات. وقد رافق هذه الخطوة صخب إعلامي كبير. لكن قلة من الناس خدعت بما حصل. فالواضح أن مستودعات الأسلحة لم تفرغ . ونقلت أسلحة الميليشيات المسيحية إلى الأديرة في الجبل، حيث كان يتعذر العثور على مخابئها، إلا إذا أجريت في الإطار السياسي السائد عملية تمشيط دقيقة غير متوقعة. أما الأسلحة الثقيلة للقوات المشتركة، فنقلت إلى الجنوب وكدست في المخيمات الفلسطينية التي لا تخضع لسلطة قوة الردع العربية .

ونجم بقاء المخيمات الفلسطينية خارج نطاق انتشار قوة الردع العربية، وبالتالي الهيمنة السورية المباشرة، من المهمة نفسها المنوطة بها، لأنها كانت مكلفة بمهمات أخرى منها تطبيق اتفاق القاهرة. فهذا الإتفاق منح المخيمات، حتى في سياق التفسير الضيق، نوعا من الحصانة. وبصورة عامة، لو أيدت قمتا الرياض والقاهرة المطالب السورية بالهيمنة، فقد حافظت منظمة التحرير الفلسطينية من ناحيتها، مستفيدة من التوازنات العربية، على سيطرة مباشرة في المخيمات. وقد انعكس هذا التناقض على عمل اللجنة الرباعية العربية، التي قررت في اجتماع 7 كانون الثاني/ يناير نفسه، مغادرة جيش التحرير الفلسطيني لبنان قبل 13 كانون الثاني/ يناير. وشكل على الأقل عائقا للرغبات السورية ولاسيما ما يتعلق منها بعدم بقاء المخيمات التي كانت المشكلة الأبرز، مستقلة. ولم تتوان منظمة التحرير الفلسطينية عن اللعب على التناقضات في إطار اللجنة. فقد أعطت ضمانات تؤكد حسن نيتها، وسعت في الوقت نفسه إلى

تأخير عملية نزع السلاح في انتظار أن تعيد إليها تغيرات في البيئة الإقليمية حرية تحركها[15]. وهذا ما حصل أكثر مما كان متوقعا.

في هذا الوقت، استمرت ضغوط السوريين على المخيمات عبر مواجهات مسلحة أحيانا. فغداة دخول قوة الردع العربية، اصطدمت الصاعقة التي عادت تحت غطاء الجيش السوري، بالجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في صبرا، في 16 و17 تشرين الثاني/ نوفمبر، ثم بتنظيمات لجبهة الرفض في مخيم نهر البارد، في الشمال، في 7 كانون الأول/ ديسمبر. لكنها تمكنت من جديد من دخول المخيمات بحرية بعد المصالحة بين الأسد وعرفات وعودة قائدها زهير محسن إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولم يحل ذلك دون وقوع مواجهات جديدة مباشرة بين القوات السورية ومنظمات فلسطينية قرب مطار بيروت (من 10 إلى 13 شباط/ فبراير، ومن 24 إلى 26 نيسان/ إبريل)، حملت المدفعية السورية الثقيلة على قصف المخيمات. إلا أنه لم يكن بالفعل واردا، كما لم يحصل أبدا، إخضاع المخيمات للإشراف السوري. ليس فقط بسبب المصالحة الآنفة الذكر، وتناقضات اللجنة الرباعية العربية، إنما لأن المعارك التي كانت مستمرة منذ أشهر في جنوب لبنان أعادت صوغ الساحة اللبنانية بالكامل، ولأن سوريا وجدت نفسها في تلك الساحة، عبر الصاعقة، إلى جانب القوات المشتركة.

عودة الحرب

طوال القسم الأكبر من حرب السنتين، استثنى العنف الداخلي جنوب لبنان، حيث كان لتفاوت القوى في الأصل تأثير رادع بالتأكيد على الفريق المسيحي. ثم تبدلت الأمور في سياق فتح «الجدار الطيب» وإقامة علاقات بين إسرائيل والقرى الحدودية المسيحية. وكان اندلاع الأعمال العسكرية في الجنوب نتيجة تلاق بالتحديد بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل، في وقت كان وقف الحرب في وسط لبنان يهدد بحرمان الطرفين من مكاسبهما السياسية.

ازدهار الجيوب في الجنوب

اعتبرت الجبهة اللبنانية، أن امتداد المواجهات إلى منطقة كانت قبل فترة محظورة عليها، وسيلة لتحسين مكاسب الحرب، في وقت بدا أن الحرب ستنتهي لأسباب خارجة عن تأثير الجبهة. وكانت أيضا طريقة للتخفيف من القيود التي كان يلقي بثقله عليها التحالف مع سوريا. أما إسرائيل، فقد وفر لها نشاط الميليشيات المسيحية في المنطقة إمكانية زعزعة استقرار

[15] Brynen, *op.cit.*, p. 114.

ما كان منذ سنوات «أرض» منظمة التحرير الفلسطينية. فالمساعدة التي أعطيت للميليشيات أتاحت لها تدارك إعادة إحياء جبهتها الشمالية، في أعقاب هدنة الأمر الواقع التي فرضها استمرار الحرب في بيروت وفي وسط لبنان.

وأدى تطور سياسة «الجدار الطيب»، في خريف 1976، إلى وجود ثلاثة جيوب مسيحية في الجنوب. وقد تشكلت هذه الجيوب حول ثلاث قرى مارونية هي القليعة الواقعة على الإمتداد اللبناني لـ«إصبع الجليل»، ورميش في وسط المنطقة الحدودية، وعلما الشعب التي تبعد بضعة كيلومترات عن الشاطىء. ومالت المعارك التي شملت كامل المنطقة الحدودية في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، في أعقاب سلسلة من الحوادث، إلى توسيع نفوذ هذه الجيوب بطريقة تحد جغرافيا من قدرة قوات منظمة التحرير الفلسطينية على المناورة.

وشنت الميليشيات المدعومة بالمدفعية الإسرائيلية هجومين متعاقبين. ومن رميش وعين إبل حيث كانت تمارس ضغوطا على قرية بنت جبيل، استولت على قرية حارين (16 تشرين الأول/ أكتوبر) في الغرب، فأتيح لها بسط سيطرتها حتى يارين، في اتجاه الشاطىء وجيب علما الشعب المسيحي الثالث، وغلق قطاع واسع من الحدود بهذه الطريقة. وانطلاقا من القليعة، تقدمت نحو مدينة مرجعيون التي احتلتها في 18 تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت مرجعيون التي يسكنها مسلمون ومسيحيون، هدفا مهما بحد ذاته. فقد كانت تتحكم في شبكة الطرق بين الساحل والبقاع، ويتيح احتلالها ممارسة ضغوط على المواقع الخلفية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العرقوب. وكانت القوات المشتركة تتخوف أيضا من الوقوع بين فكي كماشة في شمال غرب مرجعيون. ولإبعاد هذا الخطر، اجتاحت قرية العيشية موقعة زهاء الأربعين قتيلا. وبعد تطبيق وقف إطلاق النار في بيروت الذي تلا انتشار قوة الردع العربية (15 تشرين الثاني/ نوفمبر)، تمكنت القوات المشتركة من إخراج عناصرها الذين كانوا عالقين في جبهات العاصمة والجبل، قبالة القوات السورية والقوات اللبنانية. وأتاحت هذه التعزيزات تثبيت الجبهة، إلا أن المعارك مع ذلك لم تتوقف بصورة كاملة.

وشنت الميليشيات الحدودية هجوما جديدا في 23 كانون الثاني/ يناير 1977، فيما أرسلت سوريا وحدة صغيرة إلى مشارف النبطية. وبينما كانت إسرائيل تمارس عبر واشنطن، ضغوطا لسحب هذه الوحدة، احتلت الميليشيات قرية العديسة في جنوب غرب القليعة، التي تتحكم في شبكة الطرق المؤدية إلى مجموعة من القرى المنتشرة على طول المنحدرات الغربية لـ«إصبع الجليل». ثم تحولت بعد ذلك شرقا، وسيطرت في 27 كانون الثاني/ يناير على قريتي دير ميماس وكفركلا اللتين تعتبران مدخلا إلى منطقة العرقوب التي اشتدت عليها الضغوط بعد احتلال الخيام في 17 شباط/ فبراير، ثم إبل السقي، إلى الشرق من مرجعيون. ومن هنا، هددت

الميليشيات كامل منطقة العرقوب، وخصوصا القرى المحيطة براشيا الفخار حتى شبعا على سفح جبل حرمون.

وفي المقابل، راوحت الميليشيات مكانها أمام بنت جبيل التي أخفق هجوم شن عليها في 24 شباط/ فبراير. إلا أن المعارك لم تتوقف، وأمطرت الميليشيات القرية والقرى المجاورة بنيران مدفعيتها طوال أيام. وأخيرا، عاد الهدوء في مستهل شهر أذار/ مارس، لأسابيع قليلة فقط. وفي 30 أذار/ مارس، شنت الميليشيات الحدودية هجوما جديدا، كان ردا على حدث سياسي حصل في بيروت، وشكل تتويجا للجهود المبذولة منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وأعطاها تماسكا استراتيجيا. واحتلت الميليشيات الحدودية، المدعومة دائما بإسناد مدفعي إسرائيلي كثيف، الطيبة انطلاقا من العديسة. ومن هنا، انحدرت نحو الجنوب واستولت على كامل مجموعة القرى الواقعة على طول السفح الغربي لـ«إصبع الجليل»: مركبا وحولا وميس الجبل وبليدة. وبذلك سيطرت على قطاع متصل من الأراضي يفوق طوله الثلاثين كيلومترا بين بليدة ومرجعيون. وفي القطاع الغربي، بسطت نفوذها حتى الناقورة. وهنا أيضا، سيطرت على قطاع متصل من الأراضي يمتد خمسة وعشرين كيلومترا بين عين إبل والشاطىء، حتى لو لم تحاصر كافة القرى المسلمة في هذه المنطقة. ولربط هذين القطاعين وعزل كامل الحدود حتى العرقوب، ما زال يتعين عليها احتلال المنطقة الواقعة إلى الشرق من بنت جبيل، حيث وجدت القوات المشتركة التي أوقفت هجوم الميليشيات في عيطرون، نفسها بين فكي كماشة[16].

وعرض الهجوم المضاد الذي شنته القوات المشتركة على الطيبة للخطر النجاح الذي احرزته الميليشيات. واخفق هجوم أول على هذه القرية في الأول من نيسان/ أبريل. وبعد خمسة أيام، وفي أعقاب هجوم جديد، انكفأت الميليشيات واستعادت القوات المشتركة الطيبة. وزاد من أهمية الرهان، عنف المعارك التي كانت الأقسى منذ بدء المواجهات في الجنوب. وبعد اخفاقها حاولت الميليشيات مرتين استعادة الطيبة، لكنها لم تفلح. وحملت هذه الاخفاقات الجيش الاسرائيلي على شن غارة كومندوس على الطيبة لتدمير المعدات التي تركتها الميليشيات فيها[17].

وفي تقدمها، حققت القوات المشتركة التي باتت تتمتع بمزيد من حرية التحرك لأرتالها الخلفية، بسبب تبدل موقف سوريا، نجاحا آخر، إلى الشرق، في 9 نيسان/ إبريل، لدى استعادة قرية الخيام التي احتلتها الميليشيات في كانون الثاني/ يناير. وجعل انقلاب الموقف من سقوط

[16] Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 122-124.

[17] *Ibid.*, p. 133. ولم يُكشف عن هذه العملية إلا في 1985.

مرجعيون والقليعة ممكنا على ما يبدو. لكن الظرف السياسي الذي أتاح للقوات المشتركة شن هجومها المضاد المثمر، منعها من متابعته. واضطرتها الضغوط السورية إلى وقف تقدمها. فقد أمر عرفات بوقف العمليات على إثر لقاء مع الأسد.

وفي أعقاب استعادة هذا التوازن، ساد الجنوب هدوء نسبي طوال أكثر من شهرين، حتى خرق أواخر حزيران/ يونيو، عندئذ استؤنف التصعيد وفق إنماط جديدة.

تواصل الساحة اللبنانية

المفارقة واضحة بين الديناميكيات المنفصلة للحرب في الجنوب وبسط السلام في بيروت وفي وسط لبنان. لكنها ليست مجرد تجاور وضعين متناقضين في أرض مجزأة. لقد كانت التجزئة حقيقية، لكن استمرارية الساحة اللبنانية لم تكن موجودة في خلفية كل ما حصل فيها. وأخذ هذه الإستمرارية في الإعتبار، لن يخلو من المشاكل، حيث يمكن أن يبدو من الصعب إدخال عودة الحرب في الجنوب في التقسيم الزمني للأحداث كما ينجم من التطور السياسي - العسكري في بيروت وفي وسط لبنان. وتكمن الصعوبة في أن المعارك في الجنوب نشأت في إطار الحرب الأهلية الآيلة إلى الإنتهاء ثم لتستمر وتتسع في فترة «ما بعد الحرب». وفي المقابل، يكشف هذا الفارق الزمني تعدد المعاني الكاملة لأحداث الجنوب، التي تدرك على مستويات عدة وفي أطر أكثر اتساعا من الإطار الجغرافي الذي حصلت فيه. لذلك، إذا كان في الإمكان القول في البداية إن المواجهات في الجنوب كانت آخر تمدد للحرب الأهلية، فإن تطورها سينتظم على وقع التغيرات الحاصلة في الشكل اللبناني لتتمات الحرب، والرهانات الجديدة، المحلية والإقليمية، لفترة ما بعد الحرب، أي بصورة جزئية مشروع عودة الحياة الطبيعية إلى بيروت. والأمر نفسه ينطبق على حوافز الأطراف ولاسيما منهم الذين يقفون في الأصل وراء التصعيد في الجنوب: إسرائيل والفريق المسيحي.

واختيار إسرائيل التصعيد لم يكن جديدا بالكامل. فهو يمدد لعدوانية تقليدية في هذه المنطقة، ويحيل إلى وضع سابق لحرب السنتين، أي وجود المقاومة الفلسطينية على حدودها الشمالية. لكنه كان محكوما بصورة مباشرة بالتغيرات التي أحدثها سير الحرب، وبالفرص التي توفرها نهايتها. ونجم التغير الرئيسي في المفهوم الإسرائيلي عن وجود الجيش السوري في لبنان. وقد حددت الصفقة السابقة التي أتاحت التدخل السوري عبر «حوار الردع»، السري والعلني في آن معا، سقفا للتحرك السوري اتخذ شكل «خطوط حمر». لكن «الخطوط الحمر» انتهكت تباعا، باستثناء الخط الرئيسي، على الصعيد الجغرافي، الذي تراجع مع ذلك، مقارنة بأولى المطالب الإسرائيلية، ليتحدد في الظاهر شمال الليطاني، كما سنرى لاحقا. وارتضت

إسرائيل في النهاية، بوجود سوري سيتخطى حجمه بأشواط الترتيبات الأولية التي طلبتها. وإذا كانت قد قبلت بذلك، فلأن هذا الوجود يشكل خطرا أقل مقارنة بالمخاطر التي يمكن أن تنطوي عليها حرية تحرك منظمة التحرير الفلسطينية في حال انتصار حلفائها. لذلك بقي الانقلاب الجديد للتحالفات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا متوقعا. كذلك كان وجود «خط أحمر» جغرافي قليل الفائدة في سياق الفرضية الثابتة في العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية باندلاع حرب سورية - إسرائيلية، إلا إذا أقيمت منطقة عازلة تؤدي مهمة محطة الإنذار المبكر وتحصر مخاطر التصعيد على مصالح إسرائيل.

وأدخلت الحرب في نظر الإسرائيليين تعديلا آخر مهما، مفاده أن تفتت الجيش اللبناني رفع العوائق القليلة التي كانت مستمرة حيال حرية التحرك الشاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في جنوب لبنان. وإلى ذلك يضاف التأثير السلبي «للخط الأحمر» الذي حرض منظمة التحرير الفلسطينية المتأكدة من الإفلات من الهيمنة السورية في هذه المنطقة، على تعزيز وجودها فيها. وهذا مرد الحرص الفوري لإسرائيل وحلفائها على غلق الحدود بدءا من الجيوب المسيحية وتقييد تحركات المقاومة الفلسطينية في العرقوب.

وأضيفت إلى هذه الحوافز المنبثقة من ردود الفعل، أهداف إسرائيلية دفاعية صريحة تنادي بجعل مسرح العمليات في جنوب لبنان أداة مفيدة. وتمحورت هذه الأهداف حول ثلاثة مستويات. فقد اتصل الأول بالتطور العام للنزاع في الشرق الأوسط. وبإقدامها على إنشاء منطقة عازلة في هذه المنطقة، أوجدت إسرائيل عقبة إضافية حيال أي احتمال لانطلاق عملية السلام. وفي أي حال، كانت قادرة على أن تظهر، وبأفضل طريقة ملموسة ممكنة، مطالبها المتمحورة حول استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين عموما من الجهود الرامية إلى تسوية النزاع. وفي هذا المعنى، نجم تحييد الحدود مع لبنان الذي تطالب به إسرائيل من اعتبارات سياسية وليس من دواع عسكرية. وإذا كان من الضروري ضرب «القدرة» العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فلأنها كانت تشكل الشخصية الفلسطينية وتضفي مصداقية على مشاركة الفلسطينيين في أي عملية تقرير مصيرهم. وستكون المعارك في الجنوب مؤشرا للجهود الديبلوماسية في الشرق الأوسط، ابتداء من اللحظة التي باشرت فيها الإدارة الأميركية الجديدة البحث عن طرق تسوية من منظور مؤتمر جنيف.

وشمل المستوى الثاني البيئة المباشرة لدولة إسرائيل، وخصوصا على جبهتها الشمالية (الجبهة الشرقية في المصطلح العربي). وبإعلانها جنوب لبنان مجالا حيويا، لم تقدم إسرائيل إلا على حماية نفسها من تهديدات سورية محتملة. وقد أرغمت سوريا على تثبيت «حوار الردع» وتنظيمه حتى على أصغر صعيد جغرافي، لأن القوات السورية كانت قريبة جدا من ساحة

المعارك. وبذلك عطلت إسرائيل العمل السوري في لبنان إلى حد كبير لم يخل من احتكاكات عبر احتوائه في إطار الردع المتبادل. وكانت إسرائيل في الوقت نفسه قادرة على إعاقة التطور الإيجابي للعلاقات السورية- الأميركية التي حملت وزارة الخارجية الأميركية على الإعتراف مرارا بـ«الدور الإيجابي» لسوريا في لبنان[18]. وكان حرص الولايات المتحدة على تطور العلاقات مع سوريا التي مارست بعد تدخلها في لبنان وتحالفها مع الأردن، رقابة كبيرة على طول الجبهة الشرقية، مثار قلق لإسرائيل، لأنه يندرج في إطار الجهود الأميركية لإطلاق مسار التسوية، كما أثبت ذلك اللقاء بين كارتر والأسد في أيار/ مايو 1977.

أما المستوى الثالث، فكان تطور لبنان. لأن إسرائيل تدخلت أيضا في رسم مستقبل الدولة اللبنانية، عبر الميليشيات الحدودية التي تدعمها. ومن هذه النظرة، كانت الدعاية التي روجت لهذا الدعم، وبصورة أشمل، «للجدار الطيب»، حاسمة في حد ذاتها إذ أضفت على الاعتراض المزمن على «عروبة لبنان» صفة مادية. وقد اتسع تأثير هذا الإعتراض جراء العلاقات المثلثة - رغم تعقيداتها - بين إسرائيل والميليشيات الحدودية والجبهة اللبنانية، ناهيك عن الغموض الذي يحوط وضع الضابطين اللذين يقودان هذه الميليشيا، سعد حداد وسامي شدياق. وقد اتضح الآن في الواقع، أن هذين الضابطين أرسلا إلى الجنوب بأمر من قائد الجيش العماد حنا سعيد المتحدر من هذه المنطقة[19]. لكنهما حازا على ما يبدو استقلالية عن رئاسة الأركان، ووقعا في المدار الإسرائيلي، إلا أنهما لم يتعرضا للتشهير رسميا.

المهارة في استخدام الكائن المصطنع (غوليم)

كان الرائد سعد حداد ابن مرجعيون، في منطقة جنوب لبنان، حين انقسم الجيش. ثم غادر المنطقة متوجها إلى بيروت، حيث بقي، كما قال، على هامش الأحداث حتى بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1976. وقد كلفته رئاسة الأركان في هذا التاريخ بالعودة بحرا إلى مرجعيون، عن طريق حيفا[20]. ولتنفيذ هذه المهمة، طلب حداد أمرا خطيا حصل عليه، كما تـفيد أقواله على الأقل[21]. وبعد أربعة أشهر، في 14 أذار/ مارس 1977، وصل إلى مرجعيون أيضا الرائد

(18) Philippe Rondot, *Le Proche-Orient à la recherche de la paix*, 1973-1982, Paris, PUF, 1982, p. 83.

(19) شهادة فؤاد بطرس.

(20) Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 72-73.

(21) يقول هاميزراشي الذي كان الملحق الصحافي لحداد، إن حداد لم يُبرز أبدا هذا الأمر الخطي الذي يؤكد أنه تسلمه، م.س.ذ.، ص 74 و 184.

سامي شدياق، الذي فصلته رئاسة الأركان إلى القطاع الأوسط (قطاع رميش). وكان يرافقه ضابط آخر، هو الملازم أول جورج زعتر الذي عين في القطاع الغربي (قطاع علما الشعب). وخلافا لحداد، لم تكن تربط الوافدين الجديدين أواصر قربى بالمنطقة. لكنهما كانا، على غرار حداد، مزودين أوامر خطية من قيادة الجيش[22]. وأثبت تعيينهما في وضوح، بعد أربعة أشهر من إرسال حداد إلى الجنوب، أن رئاسة الأركان لم تقطع علاقاتها بقطاعات الجنوب. وطوال هذه الفترة، لم يقطع حداد إتصالاته بالراديو مع اليرزة، مقر وزارة الدفاع. وفي كانون الثاني/ يناير، أبلغ خلال أحد تلك الإتصالات بتعيينه «قائدا للمنطقة الحدودية»[23]. كذلك اتضحت العلاقة باليرزة، على المستوى الإداري، بالزيارات التي كان يقوم بها ضابط من الجيش إلى الجنوب عبر حيفا أيضا لدفع الرواتب[24]. ولم تتوقف هذه العلاقات بعد تعيين العماد فيكتور خوري بدلا من العماد سعيد في أواخر أذار/ مارس. وقد أنهى خوري الإتصالات بالراديو التي كانت متواترة[25]. لكن لم يحصل شيء لاستدعاء الضباط إلى بيروت أو لقطع الجسور معهم. واستمر وصول الرواتب.

وتحول بقاء القيادة «الرسمية» على حالها علاقات بين الميليشيات الجنوبية والجبهة اللبنانية. لكن هذه العلاقات لم تكن في الواقع علاقات مؤسسية. فالميليشيات الحدودية لم تتصل مباشرة بتراتبية القوات اللبنانية ولا بتراتبيات مختلف التشكيلات المقاتلة في بيروت الشرقية. ولم تكن أحزاب الجبهة اللبنانية راسخة الحضور في الأصل في القرى المسيحية الحدودية. وهذا ما يفسر بلا شك ضرورة إيفاد ضباط من الجيش إلى هناك لتنظيم الميليشيات. لكن المسؤول المحلي لحزب الكتائب، كان في المقابل، دائم الحضور في وسائل الإعلام في بداية التصعيد. وغالبا ما كان يشار عندئذ إلى الميليشيات باسم «القوات اللبنانية». وفور وصوله إلى الجنوب، أبلغ الرائد شدياق من يهمه الأمر بضرورة اعتباره مندوب القوات اللبنانية وبشير الجميّل[26]. وقد واجه الشدياق مشكلة التأقلم التي زاد من حدتها الموقف الإحتقاري الذي أبداه لأبناء المنطقة فحصلت معهم حوادث عدة، حتى أنه تعرض لمحاولة اغتيال[27]. ثم واجهت وحدات كتائبية أتت من بيروت لتعزيز القطاعات، مشاكل مماثلة. ولم يمنع ذلك الجبهة اللبنانية من السعي الى

(22) م.س.ذ.، ص 105. لم يحظَ حضورُ الملازم أول زعتر بالدعاية نفسها التي حصل عليها وجودُ الضابطيْن الآخرين. لذلك لم يرد ذكره في معظم المصادر.

(23) *Ibid.*, p. 84.

(24) *Ibid.*, p. 74.

(25) *Ibid.*, p. 159.

(26) *Ibid.*, p. 106.

(27) *Ibid.*, p. 108.

التأثير على الوضع في القطاعات.

إلا أن علاقات الميليشيات الحدودية بالجبهة اللبنانية وتراتبية الجيش اللبناني بقيت ثانوية، مقارنة بقيادة ثانية كانت تربط الضباط اللبنانيين في القطاعات بالجيش الإسرائيلي. وفي سياق سياسة «الجدار الطيب» أنشأ الجيش الإسرائيلي في المطلة، خلية للإشراف على نشاط الميليشيات. وفي البداية، تولى قيادة هذه الخلية التي سميت «قيادة جنوب لبنان»، الكولونيل بنيامين بن اليعازر، الملقب بـ«فؤاد»، أحد أوائل كبار الضباط الإسرائيليين الذين اشتركوا في الإتصالات بالجبهة اللبنانية. وقد قام في خلال 1976 ببضع زيارات إلى جونية وبيروت الشرقية[28]. وبصفتها القيادة الفعلية العملانية للميليشيات، زودتها خلية المطلة بضباط دائمين تولوا تسيير شؤونها حتى علاقاتها بالصحافة. وكشف الإسرائيليون عن وجود سعد حداد لأنهم قرروا ذلك. ففي 8 نيسان/ إبريل 1977، قدم إلى مجموعة صحافيين اختيروا بعناية، في مؤتمر صحافي عقد قرب الحدود[29]. وقد عجز حداد عن الإنعتاق من هذه القيود. فحتى إذا ما أراد أن يعطي مقابلات صحافية، كان دائما ما يستشير أولا الكابتن يورام هاميزراشي الذي سيخلف فؤاد، أو الملحقة الصحافية التي فصلت للعمل معه، وهي الصحافية الإسرائيلية موضع الثقة بيت هاميزراشي، ابتداء من الأول من تموز/ يوليو 1977[30]. وإذا كان الإسرائيليون قد زادوا من التعبير عن مودتهم للضباط اللبنانيين، فإنهم ما كانوا يولون حرية التصرف التي منحوهم إياها أمام الناس، أي اعتبار عمليا. وكان الجنرال غور، رئيس الأركان، يصفه على سبيل المثال بأنه كائن مصطنع (غوليم) golem[31].

وبذلك حازت إسرائيل أداة ثمينة لا تقتصر فائدتها على ضبط حدودها، بل تتعداها إلى التأثير على الوضع العام في لبنان. وقد تزايدت القدرة الإسرائيلية على التأثير في التطورات اللبنانية، جراء سياسة الجبهة اللبنانية واستخدامها الوضع في الجنوب، الذي استثمرته في الجهود الرامية على الصعيد الوطني إلى تعديل اتجاه ورشة إعادة بناء جهاز الدولة وتحديدا الجيش. ففي ساحة المواجهات، لم يكن عمل الجبهة اللبنانية حاسما بالتأكيد. لكن الجبهة

(28) *Ibid.*, p. 73. سيُصبح بن اليعازر الذي سيرقى إلى رتبة جنرال، من «الحمائم» الذائعي الصيت في حزب العمل ووزيرا للإسكان في حكومة رابين في 1992.

(29) *Ibid.*, p. 138.

(30) *Ibid.*, p. 145 et 152.

(31) *Ibid.*, p. 153. حسب تقليد يهودي في أوروبا الشرقية، تعني لفظة *golem*، كائنا اصطناعيا يتخذ شكلا إنسانيا وتُبث فيه الروحُ موقتا عبر تثبيت نص من التوراة على جبينه.

اللبنانية تمكنت، عبر الغطاء السياسي الذي وفرته للميليشيات الحدودية، وإدارة المعارك في الجنوب على الصعيد الوطني، من التأثير على الأحداث، بعد البدايات الفعلية لرئاسة سركيس.

فقد كشفت الجبهة اللبنانية التي اعتبرت نفسها منتصرة وأرادت أن يعرف سركيس ذلك، عن رغبتها الصريحة في استخدام أرض المعركة الحدودية لفرض وجهات نظرها على السلطة المركزية، في مسألتين: إعادة بناء الجيش وإلغاء اتفاق القاهرة الموقع في 1969. وكان الملف الأول ينطوي على أهمية فائقة في نظر الجبهة اللبنانية بحيث أن تحرير الجنوب، يرتدي طابعا شبه تلقائي. أما مسألة اتفاق القاهرة فكانت أشد تعقيدا بحيث أن إلغاءه لم يكن ممكنا كما ينبغي لأنه لا يقتصر فقط على ارادة الدولة اللبنانية، لكنه يتعلق أيضا بسوريا، التي عهدت إليها قرارات الرياض والقاهرة تطبيق هذا الإتفاق. لكن المطالبة بالإلغاء كانت، في أي حال، مدعومة بهجوم الميليشيات الحدودية على القاعدة الجغرافية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصا على العرقوب. وفي المقابل، منحت هذه المطالبة، الميليشيات الجنوبية غطاء سياسيا وطنيا. وفي الإجمال، ساهم موقف الجبهة اللبنانية كثيرا في جعل التطورات العسكرية في الجنوب مؤشرا للتوترات التي أثارتها الرهانات الجديدة لفترة «ما بعد الحرب». وباستيعابه استمرارية الساحة اللبنانية، أدى هذا المسعى، انطلاقا من عقبة الجنوب، إلى استمرار المسألة اللبنانية مفتوحة. وهنا، بالنتيجة، يكمن المعنى العميق للرهان على المدة التي بدأت، خلال اتصالات صيف 1976 مع القادة الإسرائيليين، لموازنة الحليف السوري.

الروادع السورية

أما انتقال المعارك فلم يسفر في نظر الفريق الخصم عن فوائد مماثلة. فقد رأت الحركة الوطنية التي منيت بهزيمة في الجبل وأرغمها الوجود السوري على تجميد نشاطها في بيروت، في الحرب في الجنوب فرصة لالتقاط الأنفاس وأداة للتعبئة. لكنها لم تنطو سوى على أهمية ثانوية لا توازي أبدا الأخطار المحدقة. فقد كان هجوم الميليشيات يهدد المواقع الوحيدة المتبقية للأحزاب اليسارية منذ الإنتشار السوري. وكانت الأخطار بالتأكيد أهم في نظر المقاومة الفلسطينية. فقد كانت على مستوى الأهمية التي يشكلها الجنوب بالنسبة إليها، منذ ما قبل الحرب. وكانت خسارته فيها تتعرض لتهديد الهيمنة السورية على بيروت تعني تهديدا لديمومتها السياسية. لذلك كانت القوات المشتركة متحفزة لتعزيز مواقعها. فبعد انتشار قوة الردع العربية، أعيد إلى المخيمات نقل قسم كبير من الأسلحة الثقيلة التي كانت مكدسة فيها.

ولوحظت أيضا عودة كبيرة للفدائيين[32]. وغضت سوريا الطرف. وفي هذا الوقت، كان اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (12 و13 كانون الأول/ ديسمبر) مناسبة للمصالحة بين الأسد وعرفات.

لكن المصالحة لم تكن الدافع الوحيد الذي حمل سوريا على الإهتمام بالوضع في الجنوب. فقد كانت تعتقد أن مجمل سياستها اللبنانية يمكن أن يتعرض للخطر، جراء إشعال بؤرة توتر في هذا الجزء من البلاد. كذلك أضطر جنودها إلى التوقف على مسافة تبعد ما يفوق الخمسة عشر كيلومترا عن مسرح العمليات. وكانت الخطوات الناقصة متوقعة في هذه الظروف، ولم تمض فترة طويلة حتى حصلت خطوة ناقصة: فبعدما أرسلت في 23 كانون الثاني/ يناير 1977، وحدة مؤلفة من 500 رجل مجهزين بخمس عشرة دبابة إلى مشارف النبطية، رضخت سوريا للتهديدات الإسرائيلية وأمرت جنودها بالإنكفاء إلى مواقعهم الأصلية، التي تبعد خمسة عشر كيلومترا إلى الوراء، فيما واصلت الميليشيات الحدودية هجومها على مواقع القوات المشتركة.

واتضح من خلال هذه القضية أن «الخط الأحمر» لا يتناسب، كما اعتقد الرأي العام فترة طويلة، مع الليطاني، لأن النبطية تقع إلى شمال النهر. خصوصا أن دليلا حاسما قد توافر عن حدود التدخل السوري والفعالية التي تعول عليها إسرائيل من «حوار الردع» الذي كان من جهة أخرى، واحدا من المشاهد الأساسية. ويقول إيفرون إن إسرائيل لم تهدد بشن عملية عسكرية فورية على إثر المبادرة السورية، لإن مجيء إدارة جديدة في واشنطن دفعها إلى التعقل. وقد اكتفت في البداية بإبلاغ سوريا عبر الولايات المتحدة بأنه إذا كان حجم القوات المشاركة في التدخل محدودا، فإن الإندفاعة السورية لن تشكل اختبارا لقدرة الردع الإسرائيلية. إلا أن بقاء الوحدة السورية في مشارف النبطية بضعة أيام، عرض للخطر المصداقية الإسرائيلية. عندئذ عمدت إسرائيل إلى الإستعانة بالمؤشرات العسكرية والتهديدات الموجهة دائما إلى سوريا عبر الأميركيين. واستغرقت المسألة بضعة أيام إضافية. وفي الثاني من شباط/ فبراير، بدأت سوريا تمهيد الطريق للانسحاب موضحة أن الوحدة التي أرسلت إلى النبطية تخضع لسلطة الرئيس سركيس[33]. وبهذه الطريقة، لم تتعرض هيبتها للإهتزاز، وأصدر سركيس الأمر بالإنسحاب. أما رابين، فأعلن في 11 شباط/ فبراير أن اتفاقا قد أبرم. وأنجز الإنسحاب السوري من النبطية فعليا في 14 شباط/ فبراير[34].

وعلى رغم الذريعة التي استخدمتها سوريا لسحب جنودها، أوقعها المخرج في الإرباك. فقد

(32) Hof, *Galilee Divided*, *op.cit.*, p. 81.

(33) الحص، م.س.ذ.، ص 52.

(34) Evron, *op.cit.*, pp. 64-66.

أكد الظنون القائلة بأن تدخلها في لبنان والتحضيرات حول «الخط الأحمر»، أفقدها كثيرا من صدقيتها العربية. وخصوصا لأنها أضعفت مشروعها لبسط السلام في لبنان، سواء في نظر الدول العربية الأخرى التي فوضتها هذه المهمة، أم في نظر أطراف النزاع على الساحة المحلية. ولهذه الأسباب، لم يعد أمام سوريا خيار آخر، بعد هذه التجربة الفاشلة، غير إرسال الصاعقة إلى جانب القوات المشتركة على الجبهة الجنوبية، ومنح هذه القوات مزيدا من الحرية في تحركاتها الخلفية.

وقد كشفت عن هشاشة مشروع بسط السلام، الظروف التي استؤنفت خلالها المعارك في 30 أذار/ مارس، في أعقاب هدوء استمر أسابيع. واستئناف المواجهات في الجنوب، كما فسر في حينه بعد التحذيرات الصريحة المسبقة التي وجهها كميل شمعون، خضع لتحريض نجم عن حادث سياسي حصل في بيروت، أي عزل قائد الجيش العماد سعيد واستبدال العماد خوري به. فهذه المبادرة التي أقدم عليها سركيس وأثارت عداء الجبهة اللبنانية، لم تلق الإستحسان في القطاعات الحدودية، لاسيما وأن العماد سعيد من القليعة. لكن، إذا كانت الميليشيات قد فجرت المعارك ردا على هذا «التحدي» الذي وجهه سركيس، فإن الهجوم كان يخضع ميدانيا لهواجسها الفورية الخاصة ومنها هواجس إسرائيل: الإستمرار في قفل الحدود وتوسيع القطاعات لربط بعضها بالبعض الآخر.

وردت سوريا بدورها على هذه التطورات، كما سبق القول، بتسهيل تحركات القوات المشتركة نحو الطيبة، حيث دارت معركة حاسمة، وبزج الصاعقة في المعارك. وفي هذا الوقت، اتخذت سوريا تدبير التهديد الإسرائيلي الذي كان يلقي بثقله على تحركها في لبنان. فقد نجم رد فعلها عن إقدام الجبهة اللبنانية على ترتيب الوضع في الجنوب، والرهان الإستراتيجي للعمليات على الحدود. لكن موقفها الضعيف لم يتغير. وخشية تدخل إسرائيلي مباشر، مارست ضغوطا على القوات المشتركة لحملها على وقف هجومها المضاد، قبل أن تتمكن من شن الهجوم على مرجعيون والقليعة. ومنعت في الوقت نفسه، انقلاب الوضع بصورة شاملة تعرض للخطر، بطريقة مختلفة إنما لا تقل إرباكا، وضعها في لبنان.

ولم يمنع رد فعل سوريا المتوازن إسرائيل من التدخل. فبعدما أنهى التوازن الميداني حرب التحركات التي بدأت بواسطة الميليشيات، سيحصل التدخل الإسرائيلي بطريقة مباشرة، لدى استئناف التصعيد في الجنوب بعد وصول الليكود إلى السلطة. وسيكون عندئذ تطور الجهود الديبلوماسية في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا.

إعادة انتاج الأزمة اللبنانية

لذلك بقيت المسألة اللبنانية مفتوحة. وإذ لم تنسحب الأزمة السائدة في الجنوب بعد

على كافة أنحاء البلاد، فإن انعكاسها لم يكن أقل بروزا على الصعيد الوطني. فتأثيراتها قد اتسعت جراء اختلال التوازن على الصعيد السياسي اللبناني الذي أتاح للجبهة اللبنانية المستفيدة من غياب أي قوة موازية، الحرية للإستمرار في مشروعها النوعي. وتبلور هذا المشروع الذي يتناقض مع إقامة الدولة الموحدة، في مجال العلاقات اللبنانية - السورية - الفلسطينية. وبمبادرة من الجبهة اللبنانية، اندرج تأجيج التناقض مع المقاومة الفلسطينية، في النقاش السياسي الوطني، كما على أرض المعركة في الجنوب، في أفق العلاقات مع سوريا. وفي سياق التبدد النسبي للتناقضات اللبنانية، زاد اختلال اللعبة السياسية من مضمون «البعد الإقليمي» الذي استفاد من الحرب في الجنوب ابتداء من صيف 1977.

إعادة التكوّن الداخلية

كان اختلال التوازن على المسرح السياسي نتيجة مباشرة للمرة الأخيرة من الحرب. وحمل التطور الميداني الجبهة اللبنانية على اعتبار نفسها منتصرة وتصرفت عملا بهذا الإعتقاد، حتى لو أنها لا تدين بـ«انتصارها» إلا للتدخل السوري. وقد ساندتها في هذا الموقف، قدرتها الذاتية على الإفلات من التأثيرات السلبية لهذا التحالف، وعلى الإستفادة من استمرار الإستقطاب الذي أوجدته الحرب، فيما لم تكن الزعامات المسلمة ولا الأحزاب اليسارية قادرة على مجاراتها.

ولم يفلح الزعماء المسلمون التقليديون في إنهاء التهميش الذي حصرهم فيه سير الحرب وتناقضهم الثانوي مع الحركة الوطنية اللبنانية في «الشارع» المسلم. إلا أن هزيمة اليسار أعادت إليهم الإعتبار بطريقة غير مباشرة، وأعادهم إلى واجهة المسرح السياسي أيضا، التشاور غير الرسمي مع زعماء الطوائف الذي أحياه سركيس، في أعقاب توقف فرنجية عن ممارسة هذا التقليد. لكن اختيار شخصية «غير سياسية» رئيسا للحكومة، نجم عنه بصورة عامة تأثير قلل شأن السنية السياسية التي تعرضت مطالبتها بـ«المشاركة» لانتقادات حادة[35]. وقلل منح الحكومة صلاحيات استثنائية دور المجلس النيابي، الذي أنقصته الحرب إلى حد ما، ودور رئيسه الشيعي كامل الأسعد الذي كان، إضافة إلى ذلك، قد اتفق مع الجبهة اللبنانية. وكان منافسه السابق صبري حمادة توفي خلال الحرب. أما الإمام موسى الصدر، فأساءت إلى نفوذه الضمانة التي وفرها للتدخل السوري وما اعتبر دورا مشبوها اضطلع به في استسلام النبعة.

وشهدت الحركة الوطنية من جهتها انكفاء شاملا في أعقاب انتشار قوة الردع العربية. فقد قرر الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان الإنكفاء الطوعي التلقائي.

[35] أنظر ملاحظات صائب سلام التي يوردها الحص، م.س.ذ.، ص 51 و68.

وأدى تقسيم بيروت الغربية مربعات، إلى قفل مقرات. ودفع تعامل قوة الردع العربية غير المتساوي بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية بالحركة الوطنية إلى رفع مذكرة احتجاج إلى الرئيس سركيس. وزاد الأمور تعقيدا، تسلل أجهزة الإستخبارات السورية إلى داخل الأحياء، في سياق انتشار قوة الردع العربية. وتقلص هامش المناورة السياسية المتاح للحركة الوطنية، وحرصت سوريا على ألا توفر له إمكانية الإتساع. وهكذا وجهت دمشق اللوم إلى الحص الذي أجرى اتصالات بشخصيات يسارية ولاسيما منها جنبلاط[36]. ومنذ دخول القوات السورية، بدا جنبلاط المهزوم الأكبر، وجاء اغتياله في 16 أذار/ مارس 1977 تتويجا لهذه الهزيمة.

فقد لقي جنبلاط مصرعه في كمين نصب على إحدى طرق الشوف في دير دوريت. ولم يخلف وجود حاجز للقوات السورية على بعد نحو مائة متر من موقع الكمين شكوكا حول هوية القتلة الذين لم يعثر عليهم أبدا. فمنذ البداية، نسب الرأي العام، من كافة الإتجاهات، إلى سوريا، المسؤولية عن عملية الإغتيال هذه. ولم يتبدل هذا الرأي، ووردت فرضية المسؤولية السورية في مجموعة من الحقائق المسلم بها، على رغم تعذر إثباتها رسميا. ولا بد من القول إن أي فرضية أخرى لم تطرح، حتى في سياق الشائعات، وهذه ظاهرة نادرة الحصول في حرب لبنان.

ويقول مسؤولون سابقون في الحركة الوطنية اللبنانية، إن وليد جنبلاط، نجل كمال جنبلاط ووارثه السياسي، وعددا محدودا من الأشخاص اطلعوا على تقرير عن التحقيق أعدته لجنة خاصة من الأحزاب اليسارية، بالتعاون مع الأجهزة الفلسطينية. وخلص هذا التقرير إلى المسؤولية المباشرة لبضعة ضباط سوريين رفيعي المستوى. لكن وليد جنبلاط، ذكر مرتين صراحة المسؤولية السورية، للقول في الحالتين، إن اغتيال والده لم يكن سببا وجيها حتى لا يحافظ على تحالفه مع سوريا. وبمعزل عن وليد جنبلاط، لم تطرح فرضية المسؤولية السورية بصورة علنية إلا في ما ندر، ودائما خارج لبنان[37]. والسبب بالتأكيد هو وجود الجيش السوري في لبنان. لذلك لا يمكن المؤرخ إلا أن يأمل في أن تلقي المحفوظات السورية، إذا ما وجدت، الضوء في أحد الأيام على ملابسات هذه القضية.

وفي ما يتعلق بدوافع الإغتيال، تؤكد الفرضية المنتشرة عموما، أن جنبلاط دفع حياته ثمن التحدي في أذار/ مارس 1976 الذي اعتبره الرئيس الأسد إهانة شخصية. وحول هذه النقطة أيضا، لم يدعم هذا التأكيد أي دليل ملموس. لكن المعاقبة السورية للذين قاموا بأعمال «لا

[36] م.س.ذ.، ص 85.

[37] مثلا في مقال Jean Gueyras, «Le Liban dans la tenaille», *Le Monde*. 19/5/1981 وفي خطاب السادات في نيسان 1981.

تغتفر» (التعرض لشخص الأسد، وتوجيه النقد إلى الطابع الفئوي العلوي لنظامه والإعتداء على القوات السورية في البقاع)، تميل إلى تأكيد ذلك. ويمكن القول بصورة عامة، إنه لم يعد ثمة مكان لشخصية مثل كمال جنبلاط في ظل النظام السوري، حتى لو أن زعيم الحركة الوطنية اللبنانية عمد إلى التكتم بعد انتشار قوة الردع العربية. وتؤكد مجموعة من الرسائل التي بعث بها جنبلاط إلى الأسد ردا على أسئلة أوصلها إليه الرئيس السوري في إطار الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى مصالحة بينهما، أن الهوة بقيت شاسعة وأن زعيم اليسار لم يكن عازما على التوبة[38]. في أي حال، كان كمال جنبلاط سيعتبر الطريقة التي ستعتمدها سوريا في علاقاتها مع الحركة الوطنية في السنوات اللاحقة، غير مقبولة ولا يمكن تصورها[39].

وباغتيال زعيمها، خسرت الحركة الوطنية اللبنانية الشخصية الوحيدة التي كانت تعطيها حجما وطنيا، والدعامة القادرة على أن تحفظ لها هويتها المستقلة. فالحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان اللذان كانا يشكلان مع جنبلاط نوعا من «النواة الصلبة» للحركة الوطنية اللبنانية، لم يعد في وسعهما، بعد اغتياله، سوى القيام بمهمة تنسيقية. وإذا كانت ذكرى اغتياله التي احتفل بها في الأول من أيار/ مايو، بعد مرور أربعين يوما، مناسبة لتعبئة كبيرة جمعت مئات آلاف الاشخاص، فإن العودة التدريجية للحركة الوطنية اللبنانية إلى واجهة المسرح السياسي، بقيت دائما رهنا بالقيود السورية، إي إرادة سوريا استخدامها. وتنطوي على دلالة كبيرة، زيارة وفد من الحركة الوطنية اللبنانية إلى دمشق في أعقاب تلك الذكرى، ومرة جديدة في أيلول/ سبتمبر.

وعلى رغم إجماع أنصار جنبلاط واقتناعهم الفوري بالمسؤولية السورية، توفر «الأعمال الإنتقامية» العشوائية التي استهدفت قرى مسيحية في الشوف (أكثر من 140 قتيلا) دليلا على استمرار عودة الموروثات الطائفية. وعلى هذا الصعيد، كانت تلك المجازر مؤشرا إضافيا إلى الفشل الإيديولوجي الذي مني به اليسار، وإلى الغموض المحيط بشخصية جنبلاط نفسه. وكانت مبايعة نجله زعيما لآل جنبلاط، وبالفعل ذاته، رئيسا للحزب التقدمي الإشتراكي، مؤشرا آخر. ولن ينتقل إليه غموض كمال جنبلاط، وسيكون التوجه الطائفي الأشد بروزا لدى وليد جنبلاط، واحدا من العوامل المهيمنة في السنوات اللاحقة.

وأدى التواري المستمر للزعامات التقليدية، وانكفاء الحركة الوطنية واغتيال كمال جنبلاط، إلى حرمان المناطق المؤلفة من أكثرية مسلمة، من التعبير السياسي الجلي. وكان إطلاق عملية

[38] نسخ من هذه الرسائل محفوظة لدى لجنة تراث كمال جنبلاط (بيروت).

[39] انظر حول الموضوع ما يورده كاتب سيرة حافظ الأسد Patrick Seale, *op.cit.*, p. 289.

الحوار الوطني سيؤدي إلى تصحيح هذا القصور الذي كان يصيب بالخلل توازن الساحة السياسية. لكن سركيس أرجأ إلى وقت لاحق، السعي إلى الوفاق الوطني الذي كان يصطدم بمعارضة سوريا والجبهة اللبنانية.

وفي المقابل، بقي التعبير السياسي في المناطق المسيحية قويا، عبر الجبهة اللبنانية التي خرجت أحزابها قوية من الحرب. وثبتت المؤسسات التي أنشئت في إطار الحرب، ولاسيما منها تلك التي أسسها حزب الكتائب[40]. فإذاعة **صوت لبنان** واصلت البث. وأنشىء «جهاز الأمن الكتائبي» المعروف باسم «إس.كا.إس» SKS في خريف 1976، وكان عناصره يرتدون ثياب قتال متميزة، وألحقت به جوقة موسيقية. لكن وجود هذا الجهاز لم يكن فولكلوريا على الإطلاق. واستخدم بشير الجميّل هذا الجهاز الذي كان يخضع فقط للمجلس الحربي الكتائبي، والمؤلف من 1500 عنصر، للحد من سلطة زعماء الأحياء[41]. واختار المجلس الحربي الكتائبي أيضا مقر قيادة جديدا، في الموقع السابق لضاحية الكرنتينا، تطبيقا لقرار اتخذه الحزب بالتزامن مع دخول القوات السورية. ويقول بيرسي كيمب في هذا الصدد إن قرار إعداد مقر القيادة الجديد هذا، وتشكيل وحدات عسكرية جديدة، قد اتخذ للتعويض على بشير الجميّل الذي تحفظ عن الموافقة على دخول القوات السورية، والذي سيقوى موقعه في الحزب على إثر وفاة نائب الرئيس جوزف شادر، أبرز منتقديه[42]. في أي حال، كانت النتيجة أن حافظت الجبهة اللبنانية على بنيتها العسكرية فيما كان يفترض بالقوات السورية توفير الأمن، والرئيس سركيس منكبا على مهمة إعادة بناء الجيش. وللحؤول دون تراخي عناصر الميليشيات، طلب من الخلايا الكتائبية في المدارس والجامعات بث روح التعبئة والحماس في نفوس الشبيبة بصورة يومية. وكانت تنظم الإضرابات التي يأمر بها الحزب، للإحتجاج على هذا الحدث أو ذاك، كمجازر الشوف التي تلت اغتيال كمال جنبلاط.

وبصورة عامة، لم تتوقف التعبئة. والمنحى الذي سلكته الحرب، خصوصا بعد «الإنتصار» في تل الزعتر، برر خيارات اليمين المسيحي في نظر قاعدته الإجتماعية، لأن هذه القاعدة كانت تحتاج إلى مبرر. فقد أنتجت الحرب ظاهرة كانت تبدو ماضية في انتشارها ولم تتوقف بعد دخول قوة الردع العربية، بل ترسخت. وهي ظاهرة الإتساع المنفصل لبيروت الشرقية.

وبين الأحياء المسيحية في بيروت الصغرى، والأحياء القريبة من المدينة والمصايف السابقة

[40] أنظر شهادة جوزف أبو خليل، م.س.ذ.، ص 66-65.

[41] Kemp, «La stratégie de Bachir Gemayel», art.cit. وأنظر أيضا أبو خليل، م.س.ذ.، ص 66-67.

[42] Kemp. *loc.cit*.

التي يسميها أندريه بورغي «الضواحي المتوازية»، والساحل الشمالي حتى جونية، بدأت تتكون مدن متجاورة[43]. وحتى لو كان المرور متيسرا بين شطري العاصمة، نجم عن التمدد المديني لبيروت الشرقية والإزدهار الجديد الذي شهدته جونية، ظهور علاقات مدينية جديدة. وعلى رغم عدم وجود سوق منفصلة بكل ما للكلمة من معنى، تتمحور حولها المنطقة المسيحية، فإن إعادة تموضع النشاط التجاري، مع ازدياد المراكز التجارية، وحد الدورات الإستهلاكية في بيروت الشرقية بالمعنى الواسع. والجدير ذكره في هذا المجال، أن المسيحيين احتفظوا بسيطرتهم على القسم الأكبر من الثقل التجاري، الذي أشرفوا عليه إنطلاقا مما أصبحت بيروت الشرقية. وأنجزت تجهيزات التسلية الجديدة (سينما وقاعات مسارح ومطاعم وملاه ليلية، إلخ) التي أنشئت، توحيد السلوك الإجتماعي اليومي للناس ولاسيما منهم البورجوازية المتوسطة. وأتاحت إعادة التنظيم الإداري المرتجل، لقسم كبير من الموظفين، العمل في منطقت(هم). وشهدت المهن الحرة أيضا إعادة تموضع كبيرة بالطريقة نفسها. لذلك أدى تمدد بيروت الشرقية في نظر الناس الوظائف السكنية والتجارية والتسلية ومكان العمل. وشكل أيضا إلى حد كبير أفق الحياة الإجتماعية التي نجمت عنها أنماط نوعية للسلوك العقائدي، ورسخ تلاحم المجموعة الذي كان في الأصل صلبا.

وفي هذا الإطار، دعمت الهيمنة الطائفية المطلقة تقريبا منذ معارك حرب السنتين، فرضية النوعية المسيحية التي كانت تميز الخطاب السائد. ووفر حدث مبرمج منذ فترة طويلة هو إعلان الفاتيكان قداسة الحبيس الماروني من مطلع القرن، شربل مخلوف في تشرين الأول/ أكتوبر 1977، مادة لاحتفالات ذاتية[44]. وفي الفترة نفسها، أعطت ظهورات عجائبية منسوبة إلى القديس شربل في النبعة، أحد مسارح الحرب، معركة الفريق المسيحي مسحة القداسة[45]. وبهذه الصفة، خصصت لها الصحف القريبة من الجبهة اللبنانية مساحات واسعة على صفحاتها.

رفض الدولة الموحدة

وقد ترجم خطاب النوعية على الصعيد السياسي بالتشكيك في «الصيغة اللبنانية» التي

(43) Bourgey, «La guerre et ses conséquences …», art.cit. voir aussi, « Beyrouth et le conflit libanais : restructuration de l'espace urbain », in J. Metral et G. Mutin (ed), *Politiques urbaines dans le monde arabe*, Lyon, Maison de l'Orient méditerranéen, 1984.

(44) Traboulsi, *op.cit.*, pp. 602-603.

(45) لتحليل هذه «الأعجوبة» والأصداء الشعبية التي نجمت عنها، Nassif, *op.cit.*, pp. 209-213. أنظر أيضا مقالة **لوريان لوجور** في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1977.

كان قادة الفريق المسيحي مع ذلك من دعاتها قبل الحرب. فعلى إثر خلوة عقدت في دير سيدة البير، في 21 كانون الثاني/ يناير 1977، صاغ قادة الجبهة اللبنانية مفهوم «تعددية المجموعات الحضارية». فبحجة النوعية الثقافية، وضعت الجبهة اللبنانية نفسها في أفق الإنفصال، وخارج إطار دولة الإستقلال الموحدة، في أي حال. ولم يناد بالصيغة الإتحادية في الواقع، سوى مفكرين مستقلين، وليس الجبهة اللبنانية بصورة رسمية على الإطلاق. لكن الفريق المسيحي لم يسع إلا إلى القول إن المؤسسات الموروثة من عهد الإستقلال قد أفلست، وإن من الضروري إيجاد ضمانات جديدة بسبب التهديد الذي يشكله قانون العددية.

وشكل ذلك ضربة كبيرة لمشروع سركيس، الذي كان ينوي في الواقع إدراج مهمة إعادة البناء في سياق المدرسة الشهابية التي كانت تلقائيا مدرسته: التنمية الإقتصادية والإجتماعية والغطاء العربي في إطار الدولة اللبنانية الموحدة. لكن سركيس لم يستبعد أبدا في هذا المشروع، فكرة الهيمنة المارونية[46]، بل وضع نفسه بوضوح في إطار الفريق المسيحي. ويشكل كامل كتاب مستشاره كريم بقرادوني دليلا على ذلك، وكذلك إقدامه على اختيار مستشار هو عضو في المكتب السياسي الكتائبي، أيا تكن صفة الإعتدال التي تحلى بها في تلك الفترة. ومع ذلك، تجنب سركيس أي مواجهة علنية مع قادة الجبهة اللبنانية. وسعى على ما يبدو إلى التعويض عن افتقاره إلى قاعدة طائفية، عبر ميله إلى توفير ضمانات لـ«مارونية» الجبهة اللبنانية[47]، التي لم يتوان قادتها ولاسيما منهم كيمل شمعون عن التأثير عليه في هذا المجال. لذلك شجع، أو لم يقدم على أي خطوة، لمنع تعزيز قوة المسيحيين العسكرية. لكنه تميز عنهم بالفلسفة العامة للدولة واختيار الوسائل. ولم يرض هذا الموقف الرمادي أحدا في نهاية المطاف. بل أن تأثيراته، وخصوصا على مسألة بناء الجيش، عطلت ديناميكية هذه المهمة.

وكانت مهمة إعادة بناء الجيش جوهرية في نظر سركيس، لأنها الوسيلة الوحيدة لاستعادة أداة العنف الشرعي الذي لم يعد غير مألوف، وبالتالي، تقليص تبعيته لسوريا. من جهة أخرى، جعل تعذر انتشار قوة الردع العربية في الجنوب من الجيش اللبناني وحده قادرا على أن يطبق فيه اتفاقية القاهرة ووقف المواجهات. وكان التمهيد لإعادة بناء الجيش، يكمن في تجديد تراتبيته وإعادة تشكيل ضباطه. فصدر مشروع قانون لهذه الغاية في 12 شباط/ فبراير، جاء فيه: يستطيع الضباط الراغبون في الإستقالة، الإقدام على هذه الخطوة، بشروط مغرية في فترة ثلاثة أشهر. وتستطيع الحكومة خلال هذه الفترة أن تجري بحرية مناقلات أو إقالات، على أن تتخذ القرارات

(46) Pakradouni, *op.cit.*, p. 102.

يورد بقرادوني عبارة في هذا المعنى قالها سركيس لكميل شمعون (حول الحفاظ على وحدة الجامعة اللبنانية).

(47) *Ibid.*, p. 88.

في مجلس الوزراء[48]. وكانت هذه الخطوة ترمي، عمليا، في المقام الأول، إلى التخلص من الضباط المسلمين الذين التحقوا، بنسب متفاوتة، بالحركة الوطنية خلال حرب السنتين. وتلك كانت العقبة الأولى الحادة بين سركيس ورئيس وزرائه. ويقول بقرادوني إن قضية إبعاد الضباط المسلمين تسببت في الطلاق بين الرئيسين. وقد عادت هذه المشكلة مرارا إلى بساط البحث في الواقع. وبلغ الإستقطاب في الحرب الأهلية قمة السلطة التنفيذية مرة جديدة.

وحول هذه النقطة، تبنى سركيس بالكامل وجهة النظر المسيحية المشتركة، مميزاً الضباط المسيحيين الذين حاربوا «دفاعا عن الشرعية»، عن الضباط المسلمين الذين «تمردوا على الدولة»[49]. أما الحص فلم يكن أقل تأييدا للمفهوم السني التقليدي على صعيد التوازن، ولو بنبرة أرادها إيجابية. وإذ وافق على إقالة الضباط المسلمين في جيش لبنان العربي، طالب بمعاملة الجميع على قدم المساواة، ولم يفهم انحياز سركيس وبطرس للضباط الذين التحقوا بالجبهة اللبنانية[50]. وهذا ما حمل بقرادوني الذي يعبر عن وجهة نظر سركيس، وفي أي حال، عن الرأي المسيحي المشترك، على اتهامه بشل العمل الحكومي وعرقلة بناء الجيش بإقدامه على إضفاء الصفة الطائفية على الأمور[51].

ويكشف هذا الرأي عن «الإحباط» الكبير الذي شعر به سركيس. وكان يفترض بالحص الذي تعوزه الخبرة السياسية، والذي لا ينتمي إلى واحدة من كبرى العائلات السنية، أن يكون رئيس وزراء ضعيفا، أي أن يوافق على جعل النظام «رئاسيا». ويؤكد بقرادوني في هذا الصدد، أن الإتفاق المعقود بين الرئيسين كان يتضمن إقامة نظام يميل إلى أن يكون رئاسيا وليس العودة إلى الحكم برأسين[52]. ويقول فؤاد بطرس، إنه ليس اتفاقا بكل ما للكلمة من معنى، لكنه صيغة تعايش صريحة إلى حد ما[53]. وفي أي حال، بذل سركيس كل ما في وسعه ليتولى وحده إدارة المسائل الحيوية، كالعلاقات اللبنانية – الفلسطينية وحالة الحرب في الجنوب. وفي هذا الصدد، كان يعول على رأيين، رأي فؤاد بطرس ورأي جوني عبدو[54]. وكان معيار واحد هو المعيار الحاسم، أي الرغبة في أخذ الجبهة اللبنانية في الإعتبار.

(48) لدى انتهاء هذه المهلة، قدم 196 ضابطا استقالاتهم.
(49) Pakradouni, *op.cit.*, pp. 109 à 111.
(50) Hoss, *op.cit.*, pp. 79-80.
(51) Pakradouni, *op.cit.*, pp. 109 à 111.
(52) *Ibid.*
(53) مقابلة مع المؤلف.
(54) Hoss, *op.cit.*, p. 89.

وأيا يكن حرصه على التفوق الماروني، لم يبذل سركيس، في نظر الجبهة اللبنانية، القدر الكافي من الجهود على هذا الصعيد. وإذ أراد تجنب تسييس الجيش كثيرا، رغب في تعيين قيادته الجديدة. وفي إطار هذا المفهوم، قرر مجلس الوزراء في 28 أذار/ مارس إقالة قائد الجيش. وهذا ما حصل أيضا في سياق احترام الشكليات. واستبدل بالعماد حنا سعيد الذي تأخذ عليه الأوساط الإسلامية تعاطفه مع الميليشيات المسيحية، العماد فيكتور خوري الذي شارك في معارك الحرب الأهلية إلى جانب المسيحيين، – قاد الهجوم المضاد على الكورة في تموز/ يوليو 1976 – لكنه لم يكن معروفا على نطاق واسع. لكن الجبهة اللبنانية اعتبرت تعيينه ذريعة للحرب. وفي المساء نفسه، تعرضت شقة وزير الدفاع فؤاد بطرس في بيروت الشرقية للتفجير. إلا أن هذه القضية التي لم تحمله على توجيه التهمة إلى الجبهة اللبنانية، أنهت الشعور بالكبت الذي كان يحاصر كلا من سركيس وبطرس نفسه[55].

العلاقات السورية – اللبنانية – الفلسطينية

لكن أخطر عقبة حيال مشروع سركيس، ستكون تطور العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا. فقد بنى سركيس مشروعه السياسي، الذي يتمحور حول رهان إعادة بناء الجيش، على التوافق الذي يجمع قطبين كبيرين، أي سوريا التي كان يرى فيها بطيبة خاطر ممثل المسلمين في لبنان[56]، وحزب الكتائب[57]. وما كاد التفاهم بين سوريا والجبهة اللبنانية يؤدي غرضه، حتى تعرض لاختبار حاد في الجنوب. فعندما تدخلت الصاعقة في نيسان/ إبريل 1977، إلى جانب القوات المشتركة ضد الميليشيات الحدودية المرتبطة بإسرائيل، وجدت سوريا نفسها، بطريقة غير مباشرة، في مواجهة عسكرية في جزء من البلاد مع الفريق الذي كان حليفها في العاصمة. فاتهمت عندئذ قسما من الفريق المسيحي بالعمل لمصلحة إسرائيل. وقد استهدف الإتهام في هذه الحالة شمعون الذي كان يضطلع بدور سلبي في العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا، فيما استمر حزب الكتائب ظاهريا في إقامة علاقات جيدة مع دمشق. لكن الريبة بين الفريقين سرعان ما انتشرت. وبعد بضعة أشهر، بلغ التوتر في آب/ أغسطس، ذروة حملت سركيس على توجيه تحذير علني إلى قادة الجبهة اللبنانية من خطر الدخول في نزاع مع سوريا[58].

(55) *Ibid.*, p. 98.
(56) *Ibid.*, p. 85.
(57) Pakradouni, *op.cit.*, p. 58.
(58) *Ibid.*, pp. 103-104.

وبإسراعه إلى نجدة المسيحيين في ربيع 1976، كان الرئيس الأسد، المدفوع أساسا بحوافز جيوسياسية إقليمية، يعتقد بالتأكيد أنه يبرم مع الذين هب إلى نجدتهم، حلفا دائما يندمج مع مقتضيات الديبلوماسية السورية، حتى لو أنه لم يطرح عليهم على ما يبدو اقتراحا صريحا في هذا الصدد. ولم يكن رد فعل قادة الجبهة اللبنانية ولاسيما منها حزب الكتائب الذي كانت سوريا تراهن عليه أكثر من رهانها على شمعون، هو الرد المرتجى. فمنذ دخول قوة الردع العربية بيروت رسميا، أثبت الفريق المسيحي أنه عازم على ألا يتحمل قيود الوجود السوري الذي يدين له ببقائه السياسي. وتميز الرد بالمماطلة منذ اليوم الأول، وسرعان ما تفاقمت الخلافات[59].

وتعلق الخلاف الأساس بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يدرك الفريق المسيحي الذي كان يعتبر نفسه منتصرا ويرغب في قطف ثمار انتصار(ه)، أن سوريا لا تستطيع – أو لم تعد تريد – تقليص الوجود العسكري الفلسطيني. لكنه أصر على ممارسة ضغوط مستمرة حول هذه المسألة. وتوافر دليل جديد على الريبة حيال دمشق في 7 نيسان/ إبريل عندما وجهت الجبهة اللبنانية نداء محكوما بالفشل المسبق، ومثيرا للجدل، إلى ملوك ورؤساء الدول العربية طالبة منهم السعي إلى تطبيق اتفاق القاهرة بالقوة. ثم انتقلت إلى أقصى درجات التصعيد: ففي 27 أيار/ مايو، غداة انتهاء مهمة اللجنة الرباعية التي مددت شهرين في أذار/ مارس، أعلنت الجبهة اللبنانية أن اتفاق القاهرة المناط تطبيقه باللجنة، قد ألغي وأن الوجود الفلسطيني غير شرعي. ولم يشأ سركيس، أو لم يكن يستطيع الوصول إلى هذا الحد. فقد كانت علاقاته في الواقع متوترة مع الفلسطينيين، وبلغت حد إنكار حق عرفات في التطرق، في محفل دولي، إلى الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان (خلال قمة عربية – إفريقية في القاهرة، في 8 أذار/ مارس 1977)، بحجة أن هذا الأمر من اختصاص السلطة الشرعية اللبنانية وحدها. لكنه استمر في التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع عرفات شخصيا، مراهنا على تطبيق اتفاق القاهرة، ليس باعتباره غاية في ذاته، إنما وسيلة لخفض التوتر في الجنوب.

وفي نهاية المطاف، وقع اتفاق في شتورا، في 25 تموز/ يوليو بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، برعاية سورية. ونص تفسير محدد لاتفاق شتورا على «برمجة» مفصلة لتطبيق اتفاق القاهرة. ولم يشكل الإتفاق الذي أجريت المفاوضات في شأنـه في إطار اللجنة الثلاثية اللبنانية – السورية – الفلسطينية، اتفاقا سياسيا في نظر سركيس وبطرس اللذين

(59) راجع أبو خليل، م، س، ذ، ص 66 إلى 69.

رفضا حتى النظر إليه بهذه الصفة[60]. لكن يبقى من الصعوبة بمكان ألا نرى فيه حدثا سياسيا بحيث أنه كان إنجازا سوريا في المقام الأول. وهذا يعني أن الموقف المعارض للجبهة اللبنانية التي طالبت مرة جديدة بتوزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على مختلف البلدان العربية، شكل إدانة للسياسة السورية. وفي هذه المناسبة حذر سركيس قادتها من مغبة الدخول في نزاع مع سوريا.

وقد حظر اتفاق شتور ا الوجود الفلسطيني المسلح خارج المخيمات. وفي المرحلة الأولى من تطبيقه، انتشرت قوة الردع العربية في 30 تموز/ يوليو، حول أكبر ثلاثة مخيمات في بيروت، وحول مخيمات صيدا وطرابلس والبقاع، وأقامت حواجز ثابتة وسيرت دوريات. وبدأت اللجنة الثلاثية بعد أسبوع الشق الثاني من مرحلة التنفيذ الأولى، المتصل بجمع الأسلحة الثقيلة وأعادت بصورة رمزية فتح مراكز لقوى الأمن على مداخل المخيمات. وفي 10 آب/ أغسطس، أعلن عن انتهاء عملية نقل الأسلحة الثقيلة الفائضة إلى خارج المخيمات. وسلمت الأسلحة التي سحبت من المخيمات إلى قوة الردع العربية التي نشرت بيانا بالمعدات الثقيلة المجمعة، وأكثر من 125 طنا من الأسلحة الخفيفة. ولم يسفر جمع الأسلحة الثقيلة في الواقع عن نتيجة، فوحدها المعدات المهملة والكثيرة العدد قد سلمت[61].

وفي الجنوب، لم يؤد الإتفاق عمليا إلى أي نتيجة. فقد نص الإتفاق الذي عقد في شتورا على انسحاب القوات الفلسطينية مسافة خمسة عشر كيلومترا بعيدا من الحدود الإسرائيلية والتخلي عن مواقعها للجيش اللبناني. إلا أن انسحابها كان مشروطا بغلق «الجدار الطيب»، أي إنهاء العلاقات بين إسرائيل والمنطقة الحدودية، وبين إسرائيل والأحزاب المسيحية من ناحية أخرى. ولا جدوى من القول إن هذا لن ينفذ أبدا. ومع ذلك، وعلى رغم عدم موافقة الجبهة اللبنانية، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية التي سبق أن أعلنت وقفا لاطلاق النار من جانب واحد، في 22 تموز/ يوليو، قبل ثلاثة أيام من إبرام الإتفاق، انسحابا بمبادرة منها. أما الولايات المتحدة فحاولت، عبر القائم بالأعمال الأميركي في بيروت، الإتفاق على إجراءات نشر الجيش في الجنوب. وخلال زيارة إلى بيروت في 3 آب/ أغسطس للمرة الثانية، (كانت الأولى في 17 شباط/ فبراير)، أعطى وزير الخارجية سايروس فانس الضمانة بأن إسرائيل لن تشن عملية عسكرية.

وستذهب كافة هذه الجهود أدراج الرياح، ومنع انتشار الجيش هجوم جديد شنتـها الميليشيات

(60) شهادة فؤاد بطرس.

(61) Brynen, *op.cit.*, p. 114.

المسيحية والجيش الإسرائيلي الذي تدخل مباشرة هذه المرة، ابتداء من منتصف أيلول/ سبتمبر. وأعاد النزاع في الشرق الأوسط القضية اللبنانية إلى بؤرته.

ساحة حرب الشرق الأوسط

البحث عن تسوية شاملة

في أعقاب بضعة أشهر من الجمود الناجم إلى حد كبير عن حملة الإنتخابات الرئاسية الأميركية في 1976 - والذي يتعلق جزء كبير منه بالحرب في لبنان - ، كان الشرق الأوسط مسرحا لنشاط ديبلوماسي كثيف بمبادرة من الولايات المتحدة. وقد بدأت إدارة جيمي كارتر الجديدة، فور تسلمها مقاليد الحكم، استكشاف الإمكانيات المتوافرة لتسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط.

وقد انطوى المسعى الأميركي على صيغة مبتكرة جدا. ليس لأنه حصل بعد فترة طويلة من الجمود، إنما لأنه خرج على الإتفاقات المنفصلة التي توصل إليها هنري كيسنجر وتوجها بالإتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء (أيلول/ سبتمبر 1975). ومالت مساعي الديبلوماسية الأميركية التي استندت كثيرا إلى التقرير الشهير لمؤسسة بروكينغز Broookings Institute[62] التي كان بعض محرريها يشغلون مناصب رفيعة المستوى في الإدارة الجديدة، إلى تسوية شاملة لم تتجاهل مركزية القضية الفلسطينية في هذا الإطار.

وكشفت في وضوح جولة الإستكشاف الأولى التي قام بها وزير الخارجية الأميركي الجديد سايروس فانس، أن الديبلوماسية الأميركية تندرج في سياق استئناف مؤتمر جنيف. وطرح الرئيس كارتر في 9 أذار/ مارس مقترحات شكلت حبكة لخطة سلام متكاملة تقضي في المدى المتوسط بتسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط[63]. ورفدت تلك المقترحات بأفكار أخرى في الأيام اللاحقة. وتمثلت إحدى نقاط القوة بالتمييز بين حدود السيادة وحدود الأمن حول إسرائيل. وفي انتظار تبنيها في اتفاقات كامب ديفيد، شكلت هذه الفكرة واحدة من عقبتين خلال المناقشات التي أجراها كارتر، في نيسان/ إبريل وأيار/ مايو، مع رؤساء الدول العربية المعنية (السادات والأسد والحسين والعاهل السعودي الملك فهد). وشكلت العقبة الثانية مشكلة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف. وكان كارتر خطا خطوة بالغة الأهمية نحو إعادة

(62) *Towards Peace in the Middle East*, The Brookings Institution, 1975.
تقرير أعده كبارُ المتخصصين في السياسة الخارجية، أمثال زبيغنيو بريجنسكي الذي أصبح مستشارا لكارتر لشؤون الأمن القومي، وخبراء في الشؤون العربية، أمثال ويليام كوانت الذي ضمه كارتر أيضا إلى فريق عمله.

(63) Rondot, *op.cit.*, pp. 72-73.

صوغ المفهوم الأميركي للنزاع في الشرق الأوسط، بحديثه في خطاب ألقاه في 17 أذار/ مارس في كلينتون (ماساشوستس)، عن ضرورة إيجاد وطن homeland للفلسطينيين. لكن الولايات المتحدة ثابرت على رفض مبدأ إقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يساعد الغموض الأكيد لسوريا والأردن حول هذه المسألة في دفع الأمور إلى الأمام.

وعلى رغم هذه العوائق، كان تفعيل عملية السلام مدرجا في جدول أعمال كافة دول المنطقة. كذلك كانت كبرى الدول العربية في المنطقة، باستثناء العراق، تقيم علاقات أقل توترا في ما بينها، منذ قمتي الرياض والقاهرة، وتتفق على ضرورة التفاوض الشامل، حتى لو أنها لم تتفق على الإجراءات العملية. أما منظمة التحرير الفلسطينية التي لم ترفض أفق التسوية السلمية، فأرادت أن تكون جزءا لا يتجزأ منها. فقد وفرت لها قمتا الرياض والقاهرة حماية من الهيمنة السورية، وزادت حرية تحركها في جنوب لبنان، بفعل «الخط الأحمر» المفروض على القوات السورية، من عزيمتها على التعبير باستقلالية تامة عن الواقع الوطني الفلسطيني. وحتى قبل إعلان كارتر عن إيجاد وطن للفلسطينيين، كانت قد باشرت في تمحيص موقفها الديبلوماسي نتيجة نضوج استغرق ثلاثة أعوام. فالصيغة الضمنية التي أعدها المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1976، عن الهدف «المرحلي» لإقامة دولة مستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية سوف يتم إخلاؤه أو تحريره، وافق عليها المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد من 12 إلى 20 أذار/ مارس 1977 في القاهرة، دورته الثالثة عشرة التي سميت «دورة كمال جنبلاط» لدى تبلغ المؤتمرين نبأ اغتيال زعيم الحركة الوطنية اللبنانية. وبذلك خطا المجلس الوطني خطوة حاسمة، إذ أن قرارات دورته الثانية عشرة في 1974 اقتصرت على الحديث عن إنشاء «سلطة فلسطينية مستقلة»، وأغفل في قرارات الدورة الثالثة عشرة ، الهدف «الإستراتيجي» الرامي إلى إقامة دولة علمانية وديموقراطية على كافة أراضي فلسطين[64]. وطالب المجلس الوطني الفلسطيني من جهة ثانية بمشاركة كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في أي مؤتمر حول الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أدى أيضا اللقاء الأول في نيسان/ إبريل، بين ليونيد بريجنيف وياسر عرفات، في أعقاب زيارات عدة قام بها الزعيم الفلسطيني إلى موسكو، إلى تقوية الموقف الفلسطيني، سواء حيال الولايات المتحدة أو سوريا. وقد أملى أفق التفاوض على منظمة التحرير الفلسطينية موقفين متكاملين. وحتى تفرض مشاركتها في مفاوضات محتملة، قضى الشرط الأول بأن تتمكن من التعبير فعليا عن دورها في النزاع بالشرق الأوسط، على ألا يقتصر على إثبات نفوذها في الأراضي المحتلة، إنما

(64) Baron, *op.cit.*, pp. 384-385.

يتعداه إلى الدفاع عن أجهزتها أنى وجدت، أي في لبنان. ومنذ انتشار قوة الردع العربية، كان ذلك، الهاجس الأكبر لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، أما في جنوب لبنان، فسعت من خلال خوض المواجهة مع الميليشيات الحدودية، إلى الحفاظ على مواقعها المهددة. لكنها على الصعيد نفسه، عمدت إلى تغليب الإعتدال السياسي في الموقفين، لتأكيد حسن نيتها. وفي سياق هذا التوجه، أعلنت المقاومة الفلسطينية في 22 تموز/ يوليو، وقفا لإطلاق النار من جانب واحد لتسهيل تطبيق اتفاق القاهرة، موضوع الإتفاق الذي عقد في شتورا.

وتجلت في وضوح الصلة بين البحث عن حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط وضرورة التوصل إلى تسوية للأزمة في الجنوب، حين حضر سايروس فانس إلى بيروت في آب/ أغسطس، في إطار جولة إقليمية جديدة، للتفاوض على نشر الجيش في المنطقة الحدودية، على إثر إبرام اتفاق شتورا. وهذا بالتأكيد ما لم ترغب فيه إسرائيل.

التدخل الإسرائيلي المباشر

استؤنف التصعيد في الجنوب في نهاية شهر حزيران/ يونيو، بعد أيام من تسلم الليكود السلطة في إسرائيل وتشكيل حكومة مناحيم بغين. وقد دشن بغين سياسته اللبنانية بالتسبب في هجرة عشرات الآلاف من سكان مدينة النبطية التي أخضعت لقصف كثيف بالمدفعية الإسرائيلية.

وأدى تسلم بغين الحكم إلى تغيير السياسة الإسرائيلية في لبنان. ويقول إيفرون إن هذه السياسة قسمت إلى جزأين، أولها التطورات في جنوب لبنان، وثانيهما تشكل من مثلث سوريا – الفريق المسيحي – إسرائيل. لكن هذا التبدل لم يحصل بين ليلة وضحاها. ففي البداية، أكد بغين أنه لن يخرج على سياسة حكومة رابين[65]. وكانت استمرارية هذه السياسة حقيقية، ولم تفعل حكومة بغين في المرحلة الأولى سوى زيادة الضغط الذي مارسه سلفه، على رغم لجوئه إلى خطاب تميز بمزيد من النبرة القتالية. ونجم التغيير من تكثف النشاط الديبلوماسي الأميركي الذي تعامل معه الليكود بسلبية فاقت سلبية حزب العمل، خلال شهري نيسان/ إبريل وأيار/ مايو، عبر اللقاءات بين الرئيس كارتر وكثر من الزعماء العرب. وفي أعقاب بعض السلبية إبان الفترة الزمنية للحملة الإنتخابية، حرصت الحكومة الإسرائيلية الجديدة على التصدي للمبادرات الأميركية، عبر سلسلة من الإقتراحات المضادة التي طرحتها في تموز/ يوليو. لكن إسرائيل عقدت العزم على أن تفشل ميدانيا الجهود الأميركية من خلال

(65) Evron, *op.cit.*, p. 68.

تطبيق استراتيجية التوتر في جنوب لبنان. كذلك بات تدخلها العسكري ينطوي على منحى مباشر يفوق ما بدر منها في الأشهر السابقة، فكانت عواقبه أشد فداحة.

وكان التدخل المباشر للجيش الإسرائيلي جزئيا نتيجة ميزان القوى الجديد الناجم عن تطور الموقف السوري حيال القوات المشتركة وعجز الميليشيات المسيحية عن إحكام قفل الحدود، وحتى الحفاظ على مكتسباتها ولاسيما منها الخيام التي استعادتها القوات المشتركة في نيسان/ إبريل. لكن المبادرة إلى قصف النبطية ترجم خيار التصعيد، إذ أن المدينة تقع خارج المنطقة الحدودية، والقصف المدفعي الذي دمرها لا ينطبق على أي منطق عسكري. ولم تتعرض مواقع المتحاربين في المنطقة الحدودية، في الواقع، إلى أي تغيير نتيجة هذا القصف. إلا أن استراتيجية التوتر قد نجحت: فإذا كانت المواجهات قد عادت إلى وتيرة أشد بطأ، فإنها لم تتوقف، حتى بعد إعلان المقاومة الفلسطينية وقفا لإطلاق النار من جانب واحد في 22 تموز/ يوليو.

وكشفت دورة العنف التالية، ابتداء من منتصف أيلول/ سبتمبر، بمزيد من الوضوح، الأهداف الإسرائيلية. فقد اندلعت أثناء التحضير لاحتمال نشر الجيش اللبناني في الجنوب، على إثر زيارة سايروس فانس إلى بيروت. وتسارع الجهود الأميركية تمهيدا لاستئناف مؤتمر جنيف، كان ملموسا، وقدمت وزارة الخارجية في 12 أيلول/ سبتمبر، مزيدا من الإيضاحات المتعلقة بالموقف الأميركي من الفلسطينيين، بدعوتها إياهم إلى اختيار مندوبين عنهم إلى مؤتمر جنيف. وفي اليوم نفسه، بدأ قصف جديد كثيف على النبطية. وفي 16 أيلول/ سبتمبر، شنت الميليشيات الحدودية هجوما على الخيام. وتلقت في اليوم التالي إسنادا مباشرا من الجيش الإسرائيلي الذي شاركت دباباته في العمليات. وتمركز الإسرائيليون في بضع قرى على مشارف العرقوب (حولا ودير ميماس وكفركلا)، وقصفت مدفعيتهم الخطوط الخلفية للقوات المشتركة في سحمر قرب سد القرعون ومواقع سورية تبعد ثلاثين كيلومترا عن الحدود. كذلك فرضت البحرية الإسرائيلية حصارا على الساحل. وعلى هذا التصعيد البالغ الوضوح، ردت القوات المشتركة أيضا بتصعيد وأطلقت صواريخ على قريتي صفد ورامات علما في شمال إسرائيل، فيما كانت تشن هجوما مضادا حول الخيام التي احتفظت بالسيطرة عليها.

وفي 22 أيلول/ سبتمبر، خطا الجيش الإسرائيلي خطوة جديدة بإقدامه على إقامة موقع جديد، في الشمال الشرقي، قرب قرية كفر حمام، التي تبعد أقل من عشرة كيلومترات عن الحدود السورية، ساعية بذلك إلى السيطرة على الخيام من الخلف. وشنت الميليشيات المسيحية التي استقوت بهذا الدعم، الهجوم على الحاجز الذي كانت تشكله الخيام مع قرية إبل السقي المجاورة (استعادتها القوات المشتركة أيضا في نيسان/ إبريل)، لكنها لم تحرز نجاحا. ووردت

القوات المشتركة مرة جديدة على الجليل وقصفت مدينة كريات شمونة الإسرائيلية. وازدادت حدة المعارك أيضا طوال ثلاثة أيام، حتى وافقت إسرائيل على وقف إطلاق النار وسحبت قواتها استجابة للضغوط الأميركية[66].

واعتبرت الولايات المتحدة التي طلبت الحكومة اللبنانية تدخلها منذ البداية، أن حجم التدخل الإسرائيلي وامتداد رقعة المعارك، يهددان بإطاحة كافة الجهود المبذولة منذ أشهر بحثا عن تسوية سلمية. فلم تنسف المعارك المحادثات التي يجريها الرئيس كارتر مع وزراء خارجية بلدان المنطقة، فقط، إنما بدا أنها قد تتسبب في اندلاع حرب بين إسرائيل وسوريا. وواجهت سوريا تجربة قاسية جراء التدخل المباشر للجيش الإسرائيلي، بعد قصف منطقة بحيرة القرعون حيث كانت تنتشر قواتها، وخصوصا بعد تمركز وحدة إسرائيلية على مقربة من حدودها مع لبنان. كذلك تلقت تحذيرا صريحا من إسرائيل من مغبة أي تحرك لقواتها (20 أيلول/ سبتمبر). وإذا كانت قد امتثلت التحذير في الظاهر، فإن استمرار التدخل الإسرائيلي كان يمكن أن يحملها على التحرك. ووجهت الولايات المتحدة أيضا، بلسان سايروس فانس، مطالبة حازمة بوقف إطلاق النار ابتداء من 21 أيلول/ سبتمبر. ومع ذلك، تعين انتظار 26 أيلول/ سبتمبر، والضغوط الأميركية المتزايدة، لإعلان وقف المعارك، طبقا لإجراءات بالغة التعقيد.

وكانت المفاوضات من أجل التوصل إلى وقف المعارك طويلة بسبب المواقف المبدئية لمختلف أطراف النزاع. فإسرائيل التي كانت ترفض إعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد، لم تكن تريد أيضا إعلانه بالإتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تريد التفاوض معها على الإطلاق. وسوريا التي كانت ترغب في ادخار قواتها، لم تكن تنوي أيضا تعريض نفوذها للخطر، وتريد التأكد من الإنسحاب الإسرائيلي. أما سركيس فكان يرفض، كما يقول بقرادوني، أن يعلن لبنان المتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 1949، وقف إطلاق النار كما كانت ترغب في ذلك الولايات المتحدة الأميركية.

وفي نهاية المطاف، أمكن التوصل إلى تسوية وافق عليها لبنان وسوريا وإسرائيل، وتضمنت البنود السرية الآتية[67]: وقف الأعمال العسكرية في الساعة العاشرة من يوم الإثنين في 26 أيلول/ سبتمبر، وإصدار بيان لبناني في اليوم نفسه يكتفي بالقول إن الوضع هادىء في الجنوب، على أن يغفل الإشارة إلى أي وقف لإطلاق النار، وانسحاب فوري للجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها في الفترة الأخيرة في جنوب لبنان، ودعوة لجنة الهدنة

(66) *Ibid.*, p. 72.
(67) Pakradouni, *op.cit.*, pp. 119-120.

الإسرائيلية – اللبنانية إلى اجتماع، وانسحاب القوات الفلسطينية مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود، ونقل الأسلحة الثقيلة إلى خارج المنطقة الحدودية مسافة خمسة وأربعين كيلومترا، في فترة أقصاها خمسة عشر يوما.

وفي 26 أيلول/ سبتمبر، استتب الهدوء فعليا. لكن وقف إطلاق النار بقي معرضا للإهتزاز. ولم يطبق البند الأخير من الإتفاق. فالإجراء المعقد الذي استخدم لوقف الأعمال العسكرية، انطوى على كثير من الأمور غير المعروفة. وبذلك كان نموذجا لمختلف رهانات الحرب في الجنوب. فقد أثبت أن ساحة المعركة في الجنوب باتت جزءا كاملا من الأزمة الإقليمية وجعلت التطورات الداخلية في البلاد رهنا بها. ومن هنا، ارتبط مشروع سركيس لإعادة الإعمار وبسط السلام بوضع لا يسيطر عليه[68]. ولم يشكل التقارب المستمر بين إسرائيل والميليشيات المسيحية عاملا مساعدا. فبعد يومين من وقف إطلاق النار، وصلت وحدة كتائبية يناهز عدد أفرادها الخمسين اختيروا من جهاز الأمن الكتائبي، إلى المطلة بقيادة فادي فرام أحد مساعدي بشير الجميِّل المقربين[69]. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي عازر وايزمن قرر عشية وصولهم منح حداد وشدياق وساما حربيا، في حضور مندوب عن القوات اللبنانية[70].

اعادة النظر في إمكانية مؤتمر جنيف

وما لبث الوضع أن شهد تدهورا جديدا في جنوب لبنان. ففي مستهل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، حصل تصعيد جديد هناك. إلا أن الظروف التي استؤنفت المعارك في سياقها قد تغيرت. فلم تعد تقتصر على نسف الجهود المبذولة بحثا عن تسوية سلمية، بل توسيع حجم إخفاقها الذي حصل في هذا الوقت. فالمسعى الديبلوماسي الأميركي قد بلغ خاتمته في الأسابيع السابقة.

إلا أنه أثمر على ما يبدو عن نتيجة في النهاية، على إثر سلسلة من الأقتراحات التي حددت بشكل أفضل شروط استئناف مؤتمر جنيف. ورغبة منها في الإلتفاف على عقبة التمثيل الفلسطيني، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية تأييدها تشكيل وفد عربي موحد. وكان الأسد طرح هذا الإقتراح في آب/ أغسطس. وفي 29 أيلول/ سبتمبر، قام الرئيس الأميركي بخطوة جديدة هامة، بإعلانه أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل «مجموعة جوهرية من الفلسطينيين». وفي اليوم التالي، أي في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، شهدت الأحداث تسارعا إضافيا

(68) كما قال سركيس شخصيا، راجع بقرادوني، م.س.ذ.، ص 120.
(69) Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 153-154.
(70) *Ibid.*, pp. 152-153.

تمثل بصدور إعلان سوفياتي – أميركي اقترح فيه البلدان اللذان يتشاركان في ترؤس مؤتمر جنيف، البدء بعملية التفاوض خلال مهلة لا تتجاوز كانون الأول/ ديسمبر 1977.

وشكل إعلان الأول من تشرين الأول/ أكتوبر حدثا كبيرا في حد ذاته. فبعد جهود استغرقت سنوات لاستبعاد الإتحاد السوفياتي من المنطقة، اعترفت الولايات المتحدة بضرورة إشراكه في عملية التسوية وفي ضمانات الحدود التي يمكن أن تنجم عنها. وحدد الإعلان من جهة أخرى بأوضح طريقة بنود الحل المرتجى، وذكر منها صراحة تسوية القضية الفلسطينية بما يضمن «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، الذي سيشارك مندوبوه في مؤتمر جنيف. لكن التفاؤل الذي أثارته هذه المبادرة لم يستمر سوى بضعة أيام. فمنذ الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، حملت إسرائيل كارتر على التراجع، نتيجة ضغوط مارسها الكونغرس واللوبي الموالي لإسرائيل. فوثيقة العمل الأميركية – الإسرائيلية التي صدرت في هذا اليوم، ألغت عمليا كافة الإقتراحات المهمة الواردة في إعلان الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، سواء على صعيد مسألة التمثيل الفلسطيني أو الطابع الشامل للتسوية. وقد أضاع الشرق الأوسط أهم فرصة للسلام تتوافر منذ حرب 1973. وبقدر ما شكل الإعلان السوفياتي – الأميركي تتويجا للمساعي الديبلوماسية التي بذلتها إدارة كارتر، كان التراجع الأميركي يعادل التشكيك في كافة الجهود المبذولة منذ أشهر. وكان عقد مؤتمر جنيف ما يزال في الواقع مطروحا في المناقشات السياسية، لكن من الواضح أن أفق التسوية السلمية الشاملة يبتعد.

وفي سياق هذه الظروف، لم يكن استئناف الأعمال العسكرية في جنوب لبنان، في أعقاب سلسلة من الحوادث في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، دليلا، كما كتب، على المأزق السائد في الشرق الأوسط، بل زاد من حجم المأزق. وإذا كانت المواجهات قد خضعت على ما يبدو لمنطق عسكري يندرج في إطار رد الفعل، (قصف وقصف مضاد)، فإنه وفر لإسرائيل فرصة لزيادة تفوقها عبر السعي إلى الإستمرار في إضعاف المواقف الفلسطينية. ويؤكد تحليل آخر أن إسرائيل سعت، مرة أخرى، إلى منع التوصل إلى اتفاق (سوري – لبناني) يمكن أن يؤدي إلى نشر الجيش اللبناني. لذلك كشفت عن رغبتها في تثبيت بؤرة التوتر في الجنوب، حيث يمكن أن تتجلى ضغوطها، لترسيخ القضاء على إمكانية عقد مؤتمر جنيف. وفي أي حال، تميز التدخل الإسرائيلي مرة أخرى، باندفاعته المباشرة جدا، وشمل مناطق كانت حتى الآن مستثناة إلى حد ما. وشكل تدخل الطيران في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، للمرة الأولى منذ كانون الأول/ ديسمبر 1975، مؤشرا إضافيا إلى الخيار الإسرائيلي بالتصعيد.

وقد بدأ التصعيد بعملية إسرائيلية في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما اغرقت البحرية زورق صيد لبنانيا صغيرا قبالة شاطىء الناقورة. وأطلقت في اليوم التالي صواريخ على مدينة نهاريا

الإسرائيلية في القطاع الغربي من الحدود. ثم شنت إسرائيل طوال ثلاثة أيام (7 و8 و9 تشرين الثاني/ نوفمبر)، عمليات قصف واسعة النطاق، برا وبحرا، فجوا، شملت كامل الساحل اللبناني، وخصوصا ضد منطقة صور حيث دمرت قرية عزية عن بكرة أبيها. وتعرضت النبطية أيضا لقصف مدفعي. ودارت في الوقت نفسه، معارك حول يارين في القطاع الغربي، وإلى الشرق، في منطقة مرجعيون، لم تسفر عن تغييرات ملحوظة في المواقع. فقد استمرت القوات المشتركة تسيطر على الخيام التي تعرضت لقصف عنيف. ولم يمنع تدخل الولايات المتحدة التي أعلنت في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر أنها تسعى إلى وقف لإطلاق النار، إسرائيل من إرسال طيرانها مرة جديدة لقصف ضواحي صور ومدينة النبطية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر.

في هذه الأثناء، وقع حدث كبير بمعنى آخر أدى إلى الهدنة: ففي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن السادات عن استعداده لزيارة القدس. وحين رد بغين في اليوم التالي مرحبا، توقفت عمليات القصف الإسرائيلي في جنوب لبنان، بعد الغارة الثانية للطيران. وأوشكت إمكانية عقد مؤتمر جنيف على أن تطوى نهائيا، ومعها فترة ما بعد الحرب في لبنان.

الفصل الثاني عشر

السادات في القدس وإسرائيل في لبنان

(تشرين الثاني 1977 - حزيران 1978)

بعد عام على انتهاء حرب السنتين وانتشار قوة الردع العربية، لم يكن الحديث عن السلام ممكنا. بل كانت المهمة الجزئية لبسط السلام في بيروت ووسط لبنان تواجه مزيدا من التهديدات جراء امتداد المواجهات في الجنوب. وكانت هشاشة الوضع المثيرة للقلق، تزداد خطورة في سياق إعادة تكون الوضع الإقليمي، في أعقاب زيارة السادات إلى القدس. وإذا كانت النتيجة المباشرة لمبادرة السادات تجميد بلوغ التهديدات أقصاها واستبعاد مخاطر اندلاع حرب مفتوحة كان يثيرها التصعيد الإسرائيلي في جنوب لبنان، فإن هذا الحدث الخطير الذي زعزع باستمرار العالم العربي، انعكس على لبنان عبر فتح مرحلة جديدة من اللاإستقرار الذي سيهدد، في غضون بضعة أشهر، المكتسبات الهزيلة لفترة ما بعد الحرب.

تقلبات

عصر جديد

لا شك في أن زيارة السادات دشنت عصرا جديدا في تاريخ النزاع الإسرائيلي-العربي. ولم يكن الأمر الجديد الذي أدخلته مبادرة السادات رمزيا فقط. فقد ترجم عمليا بتبدل كبير سمته الأدبيات السياسية العربية **خروج مصر من الصف العربي**، أي الخروج عن التضامن العربي. ليس لأن هذا التضامن كان فعليا بصورة دائمة، أكثر مما ينبغي. بل بقي شرطا ضروريا، في حالة موازين القوى، حتى تكون إدارة النزاع مثمرة مع إسرائيل، سواء لخوض الحرب أو التفاوض. وبذلك تعرض للخطر البحث عن تسوية شاملة وافق عليها معظم الدول العربية، وفي أي حال، كافة الأطراف المعنيين بالنزاع مع إسرائيل، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية.

فقد كان هؤلاء الأطراف لا يعتزمون التعامل مع إسرائيل إلا في إطار مؤتمر جنيف، ولا ينوون أن يزودونها مسبقا بتنازل كبير هو الإعتراف بها. وهذا ما فعله السادات بطريقة غير مشروطة. حتى أنه أضاف إليه تنازلات أخرى، بقبوله أولا بضم القدس باعتباره أمرا واقعا، وبإغفاله تسمية منظمة التحرير الفلسطينية في خطابه الذي ألقاه في الكنيست. وفي إطار هذه الشروط، كانت إسرائيل مدفوعة أكثر من أي وقت مضى إلى الموافقة على أفق التسوية الشاملة.

وكان السادات يعتبر أن بذور هذا التوجه مغروسة في مبادرته الأصلية، لأنه كان ينوي بمبادرته تلك حمل الإسرائيليين على المشاركة في مؤتمر جنيف. ومن وجهة النظر هذه، من الواضح أن رحلة الرئيس المصري إلى القدس لم تحقق هدفها. والصدمة النفسية التي أراد أن يحدثها في المجتمع الإسرائيلي، قد حصلت بالفعل، إنما ليس بالشكل المرجو على الارجح. وفي أي حال، لم تترجم ضغوطا في اتجاه التوصل إلى حل شامل. لكن السادات لم يزعزعه رفض بغين الذي جهر به في رده بالكنيست. ومن غير أن يدرج انفتاحه على إسرائيل في سياق استراتيجية شاملة للتفاوض، بدأ الهرب إلى الأمام، فازداد ابتعاده عن الدول العربية الأخرى، وقضى نهائيا على الجهود التي يبذلها البعض ولاسيما منهم الاردن والسعودية والمغرب، للحؤول دون عزلة مصر. ووضعه فشله في المقابل في مواجهة العرب. فحين قررت الدول المتشددة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي عقدت قمة في طرابلس (2-5 كانون الأول/ ديسمبر) مقاطعة اجتماعات جامعة الدول العربية إذا ما عقدت في القاهرة[1]، رد السادات بقطع العلاقات الديبلوماسية معها. ولجأ بصورة عامة إلى التشديد على إثارة الخصوصية المصرية. ولم تتغلب الردود الرافضة التي وجهها إليه بغين في الأسابيع ثم في الشهور التالية لزيارته القدس، على إصراره على التوصل إلى نتيجة أيا تكن.

وبدا السادات الذي توج مسعى سابقا ترجم منذ 1974 خفضا كبيرا للقدرة العسكرية المصرية يلاحظ في الإحصاءات[2]، عازما بصورة نهائية على غلق ملف النزاع العربي-الإسرائيلي، مدفوعا باقتناعه الشخصي على الأرجح برمزية أطلقها هو نفسه بأنه يولد من رحم التاريخ. وكان يظهر أيضا أنه قد أغلقه وبات لا يهتم إلا بالترتيبات النهائية، حتى لو لم تكن

[1] كاد هذا القرار أن يحول دون التجديد الثالث لمهمة قوة الردع العربية (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 1978) . واجتمع مجلس الجامعة العربية في نهاية المطاف على مستوى السفراء في غياب العراق وبلدان جبهة الرفض ولاسيما منها سوريا التي لم تعترض مع ذلك على التصويت واعتبرت التجديد شرعيا.

[2] أنظر التطور المقارَن لكل من مصر وإسرائيل وسوريا، الذي أورده Zeev Ma'oz, «The Evolution of Syrian Power, 1948-1984», in Moshe Ma'oz et Avner (éd), *Syria Under Assad*, London, Croom Helm, .p. 79

مرضية، لنزاع انتهى في نظره. وهكذا كان يفهمه المسؤولون الإسرائيليون، إدراكا منهم أن إصرار السادات على مسعاه يحمله على القبول بتعنتهم، لذلك يستطيعون دفعه بنجاح في اتجاه التوصل إلى سلام منفرد يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك اضطر السادات الذي عجز عن تجسيد خياره السابق وغير المشروط للسلام عبر مفاوضات شاملة، إلى التخلي في الواقع عن تسوية النزاع الإسرائيلي-العربي ليوافق في النهاية على سلام منفرد.

وقد ترسخ هذا التوجه في مؤتمر القاهرة (14-22 كانون الأول/ ديسمبر) الذي دعا السادات إلى عقده تمهيدا لمؤتمر جنيف، على رغم رفض الأطراف العرب الآخرين المعنيين والإتحاد السوفياتي، والذي لم يشارك فيه سوى وفدي مصر وإسرائيل، وحضره مندوبون عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وعلى رغم حضور هؤلاء المندوبين، أثبتت قمة القاهرة أن الجهود الديبلوماسية خرجت من أفق مؤتمر جنيف الذي كان يفترض في الأساس أن تمهد لعقده. وبعد بضعة أيام، أكد فشل اللقاء الثاني بين السادات وبغين في قمة الإسماعيلية (24-26 كانون الأول/ ديسمبر)، هذا التحول. ولم يسفر اللقاء عن نتيجة، فأحيل درس الملفات إلى لجنتين مشتركتين، هما لجنة عسكرية ثنائية ولجنة سياسية ثلاثية (الطرف الثالث هو الولايات المتحدة).

ثم ردت مصر «خطة السلام» التي طرحها بغين في الكنيست في 28 كانون الأول/ ديسمبر، ولم تنص سوى على حكم ذاتي إداري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، واعتبرتها غير مقبولة. وموقف السادات هو الذي أتاح لرئيس الوزراء الإسرائيلي التشبث بموقفه من المسألة الفلسطينية. فقد أبلغ إسرائيل في قمة الإسماعيلية باستبعاده منظمة التحرير الفلسطينية، معلنا أنها نأت بنفسها عن التفاوض وانخرطت في جبهة «الرفض». واعتبر السادات أن تعنت بغين لم يعد يأبه بتعثر اللجنتين المنبثقتين من قمة الإسماعيلية أو حتى بفشل هذه القمة ومؤتمر القاهرة. ولم يؤد الإخفاق في إحراز تقدم إلى كبحه بل قاده إلى حلقة من المفاوضات غير المباشرة، عبر الولايات المتحدة، أو المباشرة كمؤتمر ليدز Leeds الذي انعقد أيضا بمبادرة من الإدارة الأميركية (18-19 أيلول/ سبتمبر 1978)، وحمله إلى قمة كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر 1987.

وباتت هذه العملية تحت الرعاية الكاملة للولايات المتحدة التي سارعت إلى تخطي شكوك الأيام الأولى. وتراجعت عن انفتاحها السابق على الفلسطينيين وعن نظرتها للتسوية الشاملة التي أنعشها كارتر في مستهل رئاسته. ومع ذلك، خفف تحييد أكبر بلد عربي – وأكبر جيش عربي– عبر عملية المفاوضات، كثيرا من المخاطر التي كان ينطوي عليها في نظر الأميركيين استمرار النزاع االعربي-الإسرائيلي، وبذلك خفف أيضا من الحاجة الملحة إلى حل شامل.

والصحيح أيضا أنه لم تمارس أي ضغوط على الولايات المتحدة لحملها على الإستمرار في توجهها السابق، الذي لم يسفر عن نتيجة، والذي تلاشى مع ذلك بعد الإعلان الأميركي – السوفياتي. فالإستراتيجية العربية البديلة لم تكن متوافرة، ولو بصورة جزئية. والدول التي كانت توصف بأنها متشددة لم تكن حتى متفقة في ما بينها، **وجبهة الصمود والتصدي** التي تشكلت بدون العراق خلال قمة طرابلس المصغرة، لم تتميز بأي عمل فعال. أما الدول «المعتدلة» التي كانت تعارض أيضا خطوة السادات، فلم تحاول فعلا أن تظهر حزمها حياله، أو حيال حليفه الأميركي. واحتفظت السعودية التي كانت تبدي معارضة شديدة لسلام منفرد، بموقف متساهل حيال الولايات المتحدة.

وأيا تكن النيات الحسنة لكارتر، بدا أن حسنات عملية السلام بين مصر وإسرائيل، تفوق سيئاتها المحتملة في نظر الأميركيين. وقد تكون الولايات المتحدة رأت فيها فرصة لاحراز ثغرة استراتيجية تكرس وتزيد من مكتسباتها التي حققتها في السنوات السابقة. فاستمرار هذه العملية يستبعد في المقام الأول إشراك الإتحاد السوفياتي في البحث عن حل. وعمقت عزلة مصر المتزايدة في العالم العربي تأثيرات تبعيتها حيالها، فيما عزز تقسيم العالم العربي الذي ازداد حدة قدرتها على التأثير في أبرز أقطابه.

إعادة تشكل الساحة اللبنانية

وتأثر الوضع في لبنان على مستويات عدة بتطور الوضع الإقليمي. فقد بات التشكيك في إمكانية عقد مؤتمر جنيف يمنع، في المقام الأول، التفكير في استقرار دائم للوضع على الحدود الجنوبية. ونجم عنه أيضا تأثير عام كان من شأن تغير الوضع الإقليمي أن يمارسه على لبنان. ومثاله الأوضح تجلى في أيلول/ سبتمبر 1975 لدى إبرام الإتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء، وكذلك بالفصل الأخير لحرب السنتين، أي قمة الرياض التي كانت مسرحا لمصالحة بين مصر وسوريا. وبعد أسبوع، كانت قمة القاهرة التي ضمنت قرارات الرياض، قمة التضامن العربي المستعاد أيضا. وبعد التعرض لهذا التضامن، أصيب «الحل العربي» في لبنان بالوهن عموما.

فعبر تأثيراته على سوريا عموما، وعلى العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير خصوصا، انعكس على لبنان التطور الذي تلا زيارة السادات إلى القدس. وعلى رغم أن تحييد مصر أدى في النهاية إلى زيادة وزن سوريا باعتبارها قوة إقليمية، فقد شكل تهديدا لها في الوقت نفسه. فعدا عن إضعاف الجبهة الشرقية، فإنه كان يهدد، إذا ما نجح في استقطاب الدول العربية المعتدلة – لم يكن الأمر مستبعدا بالكامل حتى الآن – بالتسبب في عزلة النظام البعثي. وتجلى أبرز وجوه التهديد في لبنان حيث يترك التأخر في بسط السلام، على رغم انتشار أكثر من خمسة

وعشرين ألف جندي سوري فيه، الطريق مفتوحا لإعادة النظر في الهيمنة السورية.

وكانت حالة الحرب المزمنة في جنوب لبنان تؤكد على هشاشة عملية بسط السلام التي تقودها سوريا، المضطرة أيضا إلى اتخاذ موقف سلبي من النشاط العسكري لإسرائيل وحلفائها في المنطقة الحدودية. كذلك كشف الوضع في الجنوب عن التلاقي المتزايد بين إسرائيل والفريق المسيحي. فعلى رغم الزيارات الكثيرة التي قام بها إلى دمشق قادة الجبهة اللبنانية، لم يبدوا استعدادا للوقوف إلى جانب الخطط السورية. وقد تضاءل استعدادهم أيضا في أعقاب زيارة السادات إلى القدس التي رأوا فيها دليلا على ضعف الموقف العربي ولاسيما الموقف السوري.

وفي مواجهة استراتيجية التوتر الإسرائيلية في الجنوب، التي كان إمكان تمددها، بسبب تعنت الجبهة اللبنانية، يهدد بنسف جهود سوريا لبسط السلام في كافة أنحاء البلاد، وضرب موقعها الإقليمي، شعرت دمشق بضرورة التمسك من جديد بالقوى التي كانت تشاطرها الإيديولوجية نفسها، أي الفلسطينيين والحركة الوطنية. فالتشابه متكامل تقريبا: فبينما كانت علاقاتها بالجبهة اللبنانية تتدهور، أعادت سوريا علاقاتها بالحركة الوطنية اللبنانية، على رغم اغتيال كمال جنبلاط. وقد قام نجله وليد، بعد تسلمه رئاسة الحزب التقدمي الإشتراكي، بزيارتين إلى دمشق. وفي الزيارة الثانية، في 12 أيلول/ سبتمبر 1977، تقرر أن يشكل الحزب التقدمي الإشتراكي وحزب البعث في لبنان، جبهة وطنية تستطيع شخصيات أخرى وأحزاب الإنضمام إليها. ولم يطبق هذا الإتفاق عمليا. لكنه شكل تمهيدا لاستعادة سوريا سيطرتها على الحركة الوطنية التي كان الحزب التقدمي الإشتراكي أحد أعمدتها، وعلى رغم استمرار وليد جنبلاط في رفض ترؤس هذه الحركة.

وأرغم سير الحرب في جنوب لبنان، سوريا على بعض التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ابتداء من نيسان/ إبريل 1977. لكن العداء المتبادل بين الطرفين لم يكن قد تبدد بعد، على رغم المصالحة الرسمية في كانون الأول/ ديسمبر 1976. وأججت المشاورات الديبلوماسية تمهيدا لمؤتمر جنيف، هذا العداء. فقد تخوف الفلسطينيون من أن تسعى سوريا المتسلحة بإشارات إدارة كارتر حيالها، إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية المفاوضات، عبر اقتراح وفد عربي مشترك إلى مؤتمر جنيف، والحؤول دون تحقيق الهدف القاضي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كان كثر يعتبرون أن الرئيس الأسد لا يؤيدها. وكانت سوريا نفسها لا تنظر إلى مشاركتها في عملية السلام إلا من موقع قوة سعت إليه فعليا منذ سنتين عبر تحالفها مع الأردن وتدخلها في لبنان[3]. وستشكل هذه الترتيبات، طوال أكثر

(3) Patrick Seale, *op.cit.*, p. 293.

من خمسة عشر عاما نقطة ارتكاز العلاقات السورية – الفلسطينية. لكن مبادرة السادات التي اعتبرها الطرفان أيضا في حينه تهديدا، أبطلت الهواجس المباشرة المرتبطة بجهود إحياء عملية السلام. كذلك توثقت عرى العلاقات بينهما فور الإعلان عن زيارة الرئيس المصري إلى القدس، حتى لو أن عرفات سعى في البداية إلى تجنب التسرع في إدانتها، فانهالت عليه الإنتقادات وحتى الإتهامات بمؤازرة المسعى المصري، لأن السادات أعلن في حضوره عزمه على زيارة القدس.

وكانت النتيجة العملية لهذا التقارب، تخفيفا ملحوظا للقيود السورية الموضوعة حول منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في الجبهة الوطنية اللبنانية، كما تشهد على ذلك الإضرابات والتظاهرات والإجتماعات التي أجريت في بيروت الغربية وطرابلس وصيدا في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، يوم وصول السادات إلى القدس، وفي 25 كانون الأول/ ديسمبر، إحتجاجا على قمة الإسماعيلية. من جهة أخرى، أتمت سوريا «عودتها» إلى الجنوب، عندما عادت الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل، في 28 شباط/ فبراير، إلى مخيمي صور (الرشيدية والبص) اللذين طردتا منه في حزيران/ يونيو 1976. وقد سبق التقارب في جنوب لبنان بين سوريا والقوات المشتركة عودة التحالف السياسي الذي حفزته مبادرة السادات، لأن الصاعقة اشتركت ولو إلى حد ما، في معارك ربيع 1977.

ولادة مؤامرة

ونجم عن مبادرة السادات، تأثير آخر مباشر يشهد بامتياز على هشاشة الوضع اللبناني حيال التقلبات الإقليمية، تمثل في ظهور عبارة «التوطين» في المفردات اللبنانية، في مستهل 1978، التي سرعان ما ستزيد من الإلتباس. وهي تشير إلى فكرة الإقامة الدائمة للفلسطينيين في لبنان. وكانت هذه الفكرة في الواقع جزءا من المنظومة العقائدية لليمين المسيحي. وأفسحت في المجال لتفسيرات لا تحصى حول مشروع مزعوم منسوب إلى هنري كيسنجر، ورد في الشائعة التي تقول إن المبعوث الأميركي دين براون اقترح على فرنجية في نيسان/ إبريل 1976 نقل المسيحيين من لبنان إلى أميركا الشمالية، لإسكان الفلسطينيين بدلا منهم. وقد أطلق هذه الشائعة الرئيس فرنجية شخصيا على الأرجح وغذاها (راجع الفصل 8). لكن موضوع +التوطين+ كان يتميز بدقة مدلوله اللغوي أي «الإستقرار في وطن» وبالتباس وظيفته (كلمة بصيغة المجهول، ولا يعرف من سيقوم بهذا التوطين).

وظهرت عبارة «التوطين» حسب علمنا في الأيام الأولى للعام 1978. وقد وردت على ألسنة الصحافيين المعتمدين في وزارة الخارجية الذين طرحوا، في 3 كانون الثاني/ يناير، على السفير

السوفياتي، سؤالا حول هذا الموضوع، لدى خروجه من اجتماع مع الوزير. وبعد ثلاثة أيام، ردد رئيس الجمهورية صدى هذه الفكرة. وأبلغ سركيس السلك الديبلوماسي الذي جاء لتهنئته بالأعياد، أنه يرفض أي مشروع لتوطين نهائي للفلسطينيين. وكان رئيس الحكومة أكد في اليوم السابق، بطريقة أشمل أن أي مشروع ينص على توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم مرفوض.

وكان سركيس والحص يبديان، في هذا المجال، رد فعل على «خطة السلام» التي اقترحها بغين قبل أسبوع[4]. وأوضحت هذه الخطة التي عرضت على الكنيست Knesset في 28 كانون الأول/ ديسمبر، أن على الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج ويرغبون في العودة إلى «منطقة الحكم الذاتي» التي ستقام في الأراضي المحتلة في 1967، الحصول على إذن من لجنة ثلاثية (الأردن وإسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي). وهذا يعني أنهم سيبقون حيث هم، أي في البلدان المجاورة: سوريا والأردن ولبنان.

وإذا كان ممكنا تأريخ أصل الفكرة، فإن تطورها في النقاش السياسي أقل وضوحا بكثير. فعبر ظاهرة تعويض غريبة، نسبت فكرة التوطين إلى الفلسطينيين الذين سيكونون مع ذلك ضحايا تطبيقها، أكثر مما نسبت إلى إسرائيل. وتجسدت الفكرة رويدا رويدا، في مشروع، وأصبح المشروع مؤامرة. وهي مؤامرة أسيء تحديد مداها، وسيكون التشهير بها لازمة ملائمة لرجال السياسة اللبنانيين.

وغني عن القول إنه إذا كانت الخشية من التوطين شقت طريقها إلى النفوس، فلأنها كانت تتغذى من الغموض القائم بين إدماج الفلسطينيين في المجتمع اللبناني والسلطة السياسية والعسكرية التي استمرت منظمة التحرير الفلسطينية تمارسها في بعض مناطق الجنوب. وبذلك حصل تغاض عن أن الإدماج سيعني إذا ما حصل، فشلا للمشروع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان مشروعها الفعلي - بمعنى أنه سبب وجودها بين الفلسطينيين - ولا يمكن بالتالي تحقيقه إلا على أنقاضها. لكن الغموض كان في حد ذاته انعكاسا للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، الخلافية من الجانب المسيحي، والتي بدأت تتوتر في الأوساط المسلمة، ولاسيما الشيعية منها، بسبب حالة الحرب في الجنوب.

وقد ترافق ازدياد التوتر في الجنوب، ابتداء من كانون الثاني/ يناير 1978 تحديدا، في صيدا مع مواجهات بين المنظمات الفلسطينية أثارت غضبا شديدا لدى الناس. وفي أعقاب هذه الإشتباكات، نفذت صيدا إضرابا عفويا في 28 كانون الثاني/ يناير. وسعيا منها إلى استيعاب الأزمة، طلبت الحركة الوطنية من المقاومة الفلسطينية، غلق مكاتبها في مدن الجنوب: صيدا

[4] أنظر شروحات الحص، م.س.ذ.، ص 138.

وصور والنبطية. وقد أغلقت المكاتب الفلسطينية فعلا في صيدا. أما الميليشيات المسيحية المتحالفة مع إسرائيل التي زادت من التعبئة في المنطقة الحدودية، فحاولت دفع القرى الشيعية إلى التصعيد ضد الفلسطينيين. وسعت الجبهة اللبنانية أيضا إلى الإستفادة من هذا الإستياء. ونظمت إضرابا في المناطق التي تسيطر عليها للإشارة إلى المسؤولية الفلسطينية في حالة الحرب في الجنوب عموما. وفي 27 كانون الثاني/ يناير، نفذ إضراب عام أيضا في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية في الذكرى الثانية لسقوط مدينة الدامور التي استقر فيها لاجئو مخيم تل الزعتر، وهي مكان مميز تجلى فيه الغموض الذي كان يكتنف موضوع التوطين.

عودة الحياة الطبيعية على المحك

كانت إعادة توزيع الأوراق ما تزال تجرى في هدوء، وجميع اللبنانيين غافلين عن تزايد الأخطار. وبعد سنتين من التقشف القسري، شهدت أعياد آخر السنة احتفالات باذخة في بيروت وأفسحت في المجال لانفجار النفقات الإستهلاكية. وسيكون ذلك المرة الأخيرة قبل فترة طويلة. وابتداء من 11 كانون الثاني/ يناير، خرق وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، حيث احتفظ الإسرائيليون، الذين استمروا في تقديم المساعدة إلى الميليشيات الحدودية، بستة مواقع عسكرية ثابتة منذ عمليات التوغل في الخريف، كما أفاد تقرير لمراقبي الأمم المتحدة.

لكن عودة العنف في الأيام الأولى من شباط/ فبراير في بيروت، كانت إيذانا بانتهاء فترة الحياة الطبيعية. وفي هذا الوقت، ازداد تأزم اللعبة السياسية على الصعيد الوطني تفاقما. فقد تصلبت الجبهة اللبنانية في مواقفها. وأدت الإضرابات السالفة الذكر إلى التعبئة وخصوصا في صفوف الشبان، فيما كان رئيسها كميل شمعون يقوم بحملة للتشهير بوصول أسلحة سوفياتية إلى مرفأ صور. وفي إطار متأثر بتغيرات الوضع الإقليمي، تحولت سياسة الأسوأ المطبقة منذ سنة، استراتيجية توتر لا تؤثر على الفلسطينيين فقط، إنما على سركيس أيضا ومن زاوية العلاقات مع سوريا. ومع سوريا، كان الوضع في الجنوب الذي وسع موضوع التوطين الرهانات عليه، عنصرا لتسريع التدهور.

وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية في الخلوة التي عقدتها الجبهة اللبنانية في زغرتا (20 - 22 كانون الثاني/ يناير)، وشكلت قراراتها رفضا للسياسة السورية برمتها. وشددت الجبهة اللبنانية فيها على أن الوجود الفلسطيني يشكل عقبة للوفاق الوطني اللبناني. وانسجمت القرارات الهامة الأخرى مع خيار التصلب نفسه. وإذا كان «احترام التعددية» موضوعا معروفا منذ خلوة سيدة البير، فإن «رفض لبنان أي صيغة وفاقية (عربية)» كان تعبيرا جديدا. وهذه هي الإشارة العلنية الوحيدة الى مسألة إبرام ميثاق تحالفي أو أمني بين لبنان وسوريا.

وكانت هذه المسألة محصورة دائما في إطار المحظور. وفي أي حال، يكشف هذا المؤشر، بما لا يدع مجالا للشك، عن تدهور العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا.

وبلغ التصعيد السياسي في بيروت ذروته بتحذيرين داميين. ففي الأول من شباط/ فبراير، أسفر انفجار قنبلة في ساحة الشهداء بوسط المدينة عن إصابة حوالى عشرين شخصا بجروح. وبعد يومين، وقع انفجار آخر في شارع المعرض الذي لا يبعد عن ساحة الشهداء. لكن الحادث الذي صب الزيت على النار، اندلع في 7 شباط/ فبراير، بين الجيش اللبناني والقوات السورية في قوة الردع العربية، وكلاهما يأتمر بالرئيس سركيس، نظريا على الاقل. ففي ذلك اليوم، هوجمت قافلة سورية أمام ثكنة الجيش اللبناني في الفياضية، المتاخمة للمدرسة الحربية. والإشتباك الذي تلا الهجوم بين الوحدة السورية وجنود لبنانيين، سرعان ما طوق، وتلته مواجهات بين القوات السورية والميليشيات المسيحية ولاسيما منها ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار، طوال ثلاثة أيام. وردت قوة الردع العربية بقصف ثلاثة أحياء في بيروت الشرقية، هي عين الرمانة وكرم الزيتون وبدارو، أسفرت عن حصيلة مرتفعة بلغت 100 قتيل و200 جريح.

والحادث الذي تزامن مع إعادة انتخاب الأسد، كان أشد خطورة في نظر دمشق، وأدى إلى التشكيك في الدولة اللبنانية وخصوصا المؤسسة التي ستكون الرافعة لإنهاضها. وفي الواقع، كان العسكريون المسؤولون عن الحادث مرتبطين بالميليشيات. وهم النقيب سمير أشقر والعقيد إبراهيم طنوس[5]. وطلب الرئيس الأسد في البداية حل الجيش اللبناني الذي وصف بأنه «مزيج من الزمر والعصابات»[6]. ثم جاء وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام إلى بيروت يرافقه اللواءان ناجي جميل وحكمت الشهابي، لإدارة الأزمة. وقد طالبت سوريا التي خسرت 18 من جنودها في الهجوم على القافلة، والتي كانت تشتبه في أن عناصر من الجيش اللبناني يعملون لحساب إسرائيل، بأن يكون الحادث عبرة لمن يعتبر. وطلبت حكم الإعدام لسمير أشقر، مشددة على أن يكون الحكم نافذا، لكنها اكتفت في النهاية بتشكيل لجنة تحقيق لبنانية - سورية وبمحكمة عسكرية مشتركة أيضا[7]. ولم تشكل هاتان الهيئتان إلا في 16 شباط/ فبراير، بعد إقرار مجلس النواب قانونا خاصا، لكنهما لم تقوما بعملهما أبدا. وفي هذه الأثناء، لم ينجح تحريض آخر: فقد قتل 15 جنديا سوريا في فرن الشباك، وأمكن تجنب استئناف المعارك في آخر لحظة.

[5] سيعتبر السوريون تعيين إبراهيم طنوس قائداً للجيش، في بداية عهد أمين الجميّل، تحديا لهم.

[6] **السفير** في 9 شباط/ فبراير 1978.

[7] شهادة فؤاد بطرس (مقابلة مع المؤلف).

وفي 28 شباط/ فبراير، أبلغ فؤاد بطرس الذي قام بزيارة إلى دمشق، السوريين بعزم الحكومة اللبنانية على طلب تجديد مهمة قوة الردع العربية ستة أشهر. لكن فترة العلاقات الطبيعية قد انتهت، وحل الإنقسام الدائم بين الفريق المسيحي وسوريا، وبين دمشق ونظام الرئيس سركيس. وسيكشف اجتياح جنوب لبنان عن التباينات التي باتت الآن جوهرية.

اجتياح جنوب لبنان

لم يكن الهجوم الذي شنته إسرائيل على جنوب لبنان، ابتداء من 15 أذار/ مارس، التوغل الإسرائيلي الأول في الأراضي اللبنانية. لكنها المرة الأولى الذي ينطوي هجوم إسرائيلي على اجتياح، أي على غزو أراض واحتلالها.

وعلى جاري عادتها، تذرعت إسرائيل لشن اجتياحها باعتداء فلسطيني، هو كناية عن هجوم شنته مجموعة من حركة فتح على طريق حيفا - تل أبيب، تحول عملية أخذ رهائن على متن حافلة، في 11 آذار/ مارس. لكن ما لم يكن مألوفا، هو أن إسرائيل لم تقدم العملية على أنها تدبير «انتقامي». واستخدمت ذريعة الإعتداء لتبرير إجراء «للدفاع عن النفس»[8] كان يرمي في الحقيقة إلى إحداث تغيير عميق في خريطة جنوب لبنان، وعبره في التوازنات القائمة على كامل الساحة اللبنانية. وكانت التغييرات في الواقع كبيرة، ولو لم تكن دائما متطابقة مع الرغبات الإسرائيلية. وقد تغيرت خريطة جنوب لبنان فعليا لدى انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة. لكنه لم ينسحب إلا جزئيا.

نطاق واسع غير مسبوق

وقد ظهر الإتساع غير المسبوق للهجوم الإسرائيلي الذي حمل الإسم الرمزي «حجر الحكمة»[9] لحظة انطلاقه. فأعداد العناصر الذين شاركوا فيه فاقت أعدادهم في العمليات العسكرية السابقة في جنوب لبنان. وتفيد التقديرات المتواترة أن العدد تفاوت بين خمسة عشر وعشرين ألف رجل وبضع فرق مدرعة[10]. وهي في أي حال، ترتيبات لحملة عسكرية بكل ما

[8] بيان الحكومة الإسرائيلية الذي نشرته صحيفة **يديعوت أحرونوت** في 16، آذار/ مارس.

[9] .Yaniv, *op.cit.*, p. 71. et Hamizrachi, op.cit., p. 164

[10] Snider et alii, «Israel», in Edward Haley et Lewis Snider (éd), *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, Syracuse University Press, 1979, p. 100. Yaniv, *op.cit.*, p. 72.
يطرح يانيف رقما أدنى بكثير ويتحدث عن سبعة آلاف رجل. لكن هذا الرقم يبدو لنا غير مطابق لعدد الوحدات المشتركة، ولتصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمن (خصوصا في صحيفة **دافار** الصادرة في 19 آذار/ مارس).

للكلمة من معنى، حتى لو أنه لم يكن يتوافر للقوات المشتركة سوى عدد متواضع من المقاتلين، قدر رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال غور[11] عددهم بألفين في جنوب لبنان، وقد يبلغ العدد خمسة آلاف في كافة مناطق جنوب لبنان. وكانت الساحة الجغرافية للهجوم الذي شمل عرض الجنوب بكامله، من الساحل في الغرب، إلى سفح جبل حرمون في الشرق، تتطابق أيضا مع منطق الحرب. لكن عددا من المحللين الصحافيين تحدث عن الإجتياح باعتباره الحرب الخامسة الإسرائيلية - العربية.

وفي أعقاب قصف مدفعي ليلي كثيف، بدأت المدرعات الإسرائيلية تقدمها فجر 15 أذار/ مارس، إنطلاقا من الجيوب المسيحية ومن إسرائيل نفسها. وفي الوقت نفسه، قصف الطيران المواقع الحساسة للقوات المشتركة ولاسيما منها مرفأ صور الذي كان يستقبل المؤن والذخائر، وقرية الدامور وضاحية الأوزاعي على مدخل بيروت.

وكان الهدف الذي أعلنته إسرائيل تصفية قواعد الفدائيين على طول الحدود. وعلى رغم تأكيدات المسؤولين الإسرائيليين أنهم لا ينوون احتلال جنوب لبنان (تصريحات بغين ووايزمن في 15 أذار/ مارس)، فقد أشاروا إلى أنهم يريدون منع عودة الفدائيين، عبر اتفاق سياسي إذا أمكن، إنما بالتأكيد من خلال إقامة حزام أمني يبلغ عرضه 10 كلم على طول الحدود، على أن يربط هذا الشريط الجيوب المسيحية الثلاثة بعضها بالبعض الآخر، الواقعة إلى الشرق (مرجعيون والقليعة) وفي الوسط (رميش وعين إبل ودبل) وفي الغرب (علما الشعب)، كما قال صراحة الجنرال غور. ومن هذا الهدف المنشود، انبثق الطابع المنهجي للتقدم الإسرائيلي الذي سلك بضعة اتجاهات. ومن الشرق إلى الغرب، كانت محاور التوغل هي الآتية:

* إنطلاقا من القليعة - مرجعيون، هجوم في ثلاثة اتجاهات نحو الخيام، إبل السقي وبلاط. وانطلاقا من المطلة في إسرائيل، محور عمودي في «إصبع الجليل» ومواز لليطاني، في اتجاه العديسة وطيبة ثم قنطرة.

* في القطاع الأوسط، من دوفيف في إسرائيل، ورميش نحو مارون الراس، ومنها إلى بنت جبيل ثم طيره نحو تبنين.

* في القطاع الغربي، من يارين في اتجاه طير حرفا، وخصوصا من الناقورة نحو راس البياضة، على طول الساحل.

ونزلت فرقة أيضا على بعد 5 كلم جنوب صور، وتقدمت بعد الإلتفاف على المدينة والمخيمات الفلسطينية، نحو الداخل في اتجاه الشمال الشرقي حتى قرية العزية.

[11] *Time Magazine*, 27/3/1978.

وأكد الإسرائيليون أنهم أنجزوا العمليات الأساسية بعد ظهر 15 أذار/ مارس. لكن المعارك استمرت في اليوم التالي بالكثافة نفسها، وقصف الطيران الإسرائيلي النبطية وقلعة الشقيف حيث كانت تتجمع حشود القوات المشتركة. وردت هذه القوات بقصف قرى الجليل ولاسيما منها كريات شمونة والمطلة. وفي 17 أذار/ مارس أيضا، وسع الإسرائيليون ساحة عملياتهم إلى شمال الليطاني، في عدلون حيث نزلت فرقة قامت بعملية استهدفت قاعدة للفدائيين.

وعلى رغم كثافة النيران المستخدمة، واجه الجيش الإسرائيلي صعوبات ناجمة عن طبيعة الأرض وعمليات المقاومة التي شنها الفدائيون. وعلى رغم سحب القسم الأكبر من القوات المشتركة من المنطقة الحدودية، تميزت مقاومة القوات المشتركة بأهمية فاقت ما تتيح تصوره التوغلات الإسرائيلية السريعة. وفي القطاع الأوسط خصوصا، وصفت الصحافة الإسرائيلية[12] مقاومة الفدائيين بأنها غير متوقعة. فقد أخرت في الواقع تقدم الإسرائيليين نحو تبنين فاضطروا إلى التوقف في طيره. وخرج الفدائيون من تبنين في اليوم الثالث، وتفرقوا وحدات صغيرة متحركة حاولت، عبر عمليات حرب عصابات، تأخير التقدم الإسرائيلي. وحصل الأمر نفسه من ناحية العديسة. وفي القطاع الغربي أيضا، أصطدم التقدم بمقاومة عنيفة. وإذا كان إسناد البحرية قد سهل التقدم على الساحل، فقد احتاج الجيش الإسرائيلي مع ذلك إلى أربعة أيام، كما ذكرت الصحافة الإسرائيلية، لبلوغ أهدافه المحددة، التي تبعد من سبعة إلى عشرة كيلومترات عن الحدود[13]. ففي 18 أذار/ فقط، حقق الجيش الإسرائيلي هدفه بالسيطرة على شريط حدودي تبلغ مساحته عشرة كيلومترات، وبعمق ستة عشر كيلومترا في بعض المناطق.

وفي هذا الوقت، بدأ مجلس الأمن في نيويورك مناقشة الوضع في جنوب لبنان. ورفعت الحكومة اللبنانية الملف إلى مجلس الأمن في 15 أذار/ مارس لكنها لم تطلب الدعوة إلى انعقاده، وفضلت أن تترك للدول الأعضاء مبادرة الدعوة إلى انعقاده. وبعد يومين، وحين لم يصدر أي رد فعل، طلب لبنان عمدا دعوة المجلس إلى الإنعقاد. وقدمت إسرائيل أيضا طلبا في هذا الشأن، متذرعة من ناحيتها، بالتهديدات الموجهة إلى أمنها[14]! لذلك بدأت المناقشات في 17 آذار/ مارس لكنها طالت قليلا بسبب رفض الولايات المتحدة مشاركة منظمة التحرير

[12] راجع، على سبيل المثال، صحف **يديعوت أحرونوت** في 16 آذار/ مارس، و**معاريف** في 16 و17 آذار/ مارس، و**دافار** في 30 آذار/ مارس.

[13] راجع **دافار** في 30 آذار/ مارس. أنظر أيضا تهكم زئيف شيف على الجنرال أفيغدور بن-غال الملقب يانوش، قائد الجبهة الشمالية، **هآرتس** في 31 آذار/ مارس.

[14] راجع، سليم حداد، **قوات الأمم المتحدة الموقتة العاملة في لبنان**، بيروت، 1981، (ترجمة أطروحة دكتورا حلقة ثالثة نوقشت في بوردو) في 1979، ص 63-65.

الفلسطينية: فقد تطلب جلوس المندوب الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات، إجراء عمليتي تصويت ضروريتين. وعلى رغم بطء الإجراءات والخلافات في شأنها، برزت فكرة قوية في الجلسات الأولى، تقضي بتشكيل قوة دولية في جنوب لبنان[15]. وبعد أربع جلسات، تبنى المجلس في 19 آذار/ مارس قرارا في هذا الشأن يحمل الرقم 425.

وقد تضمن القرار 425 الذي امتنع عن إدانة إسرائيل، ثلاث نقاط. في النقطة الأولى، «طلب» مجلس الأمن بصورة عامة ومن دون أن يحدد الجهة المعنية «الإحترام التام لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا». وتميزت النقطة الثانية بمزيد من الوضوح، لكن صوغـها لم يخرج أيضا عن إطار المجاملات. وطلب فيها المجلس من إسرائيل «أن توقف على الفور عمليتها العسكرية ضد وحدة أراضي لبنان وسحب قواتها على الفور من كامل الأراضي اللبنانية». أما النقطة الثالثة، فكانت الأهم، وتمحورت حول إنشاء قوة موقتة للأمم المتحدة «لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين بسط سلطتها الفعلية في المنطقة».

وفي المساء (بتوقيت نيويورك، أي اليوم التالي بتوقيت بيروت)، تبنى مجلس الأمن، في إطار الشروط نفسها للقرار 425، القرار 426 الذي وافق من خلاله على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، وحدد مهمات ووظيفة وتمويل هذه القوة التي سميت القوة الموقتة للأمم المتحدة في لبنان (فينول)[16].

وحتى قبل تبني القرار 425، ولتعطيل مفاعيله مسبقا، فيما كان اتجاه أعمال مجلس الأمن قد تحدد في وضوح حتى الآن[17]، دخل الإجتياح الإسرائيلي، في 18 آذار/ مارس، مرحلة ثانية امتد فيها مسرح العمليات إلى الليطاني - ما سيعطي الإجتياح اسم «عملية الليطاني». وخلال هذه المرحلة الثانية، عمقت القوات الإسرائيلية توغلها في القطاع الشرقي في اتجاه راشيا الفخار وشوية وكوكبا. وتلاقت في اتجاه صور، سالكة ثلاثة محاور متوازية في قسم كبير من تقدمها:

* إنطلاقا من بنت جبيل وطيره نحو حاريص ثم قانا حتى الطريق الساحلية جنوب صور.

---

(15) سليم حداد، م.س.ذ.، ص 70 و 73-74.

(16) Document S/12611.

تمويل القوة الدولية، المقدر آنذاك بـ 68 مليون دولار لستة اشهر، اعتُبر نفقات للأمم المتحدة، على أن توزع على الدول الأعضاء وفقا لحصصها.

(17) تصريح الجنرال بن-غال لصحيفة **يديعوت أحرونوت** في 27 آذار/ مارس.

* إنطلاقا من تبنين نحو جويا حتى الضاحية الشرقية لصور (أمام مخيم برج الشمالي).

* إنطلاقا من قنطرة نحو العباسية في اتجاه الطريق الساحلية شمال صور (على هذا المحور، حاذت القوات الإسرائيلية الليطاني تقريبا).

في هذا الوقت، واصل الجيش الإسرائيلي قصف صور، واستخدم الطيران للمرة الأولى قنابل انشطارية في 19 آذار/ مارس، والعرقوب من الشرق، ومنطقة النبطية وقلعة الشقيف. أما القوات المشتركة فاستمرت في قصف التجمعات السكنية الإسرائيلية الحدودية في إصبع الجليل.

وعلى رغم تبني مجلس الأمن في 19 آذار/ مارس القرارين 425 و426، استمرت العملية الإسرائيلية طوال يومين. وانتهى تقدمها عمليا في 20 آذار/ مارس، وواصل الجيش تعزيز مواقعه وتابع تنظيف المناطق المحتلة، حيث كانت مقاومة القوات المشتركة، مرة أخرى، أقوى مما كان متوقعا[18]. وفي مساء 21 آذار/ مارس، أعلن وايزمن أخيرا وقفا لإطلاق النار. وقد احتل الجيش الإسرائيلي ألف كيلومتر مربع باستثناء صور وضواحيها.

وفي 22 آذار/ مارس، وصلت طليعة قوات الأمم المتحدة إلى جنوب لبنان. لكن المواجهات لم تتوقف. فقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وقف النار الذي أعلنه وايزمن من جانب واحد. وفي 27 آذار/ مارس، قصفت بضع قرى إسرائيلية أيضا. وفي اليوم التالي فقط، في 28 آذار/ مارس، وافق عرفات على وقف شامل لإطلاق النار، عل إثر طلب سريع من الأمين العام للأمم المتحدة ولقاء مع قائد القوات الدولية الجنرال إرسكين.

لحظة استراتيجية

والآلية العملانية التي أدت إلى اجتياح جنوب لبنان معروفة، وقد أسهبت الصحافة الإسرائيلية في الكتابة عنها في حينه أو في الأيام التالية[19]. وتفيد هذه الكتابات، أن مبدأ العملية الإسرائيلية قد تقرر مساء 11 آذار/ مارس في أعقاب النهاية الدامية لخطف الرهائن، خلال اجتماع مصغر شارك فيه بضعة وزراء حول مناحيم بغين، وصدرت أوامر في هذا الصدد إلى رئيس الأركان الجنرال غور. وفيما كانت الإستعدادات متواصلة، في الأيام التالية، شددت وسائل الإعلام والمسؤولون على الخطر الذي يشكله الوجود الفلسطيني في لبنان. ولم تكن

---

(18) L. Whetten, «The Military Dimension», in Haley et Snider (éd), *Lebanon in Crisis. op.cit.*, p. 89.

(19) أنظر **هآرتس** في 19 آذار/ مارس 1978 (مقالة اوري بنزيمان).

Yaniv, *op.cit.*, p. 71.

تعبئة الرأي العام أمرا سهلا البتة، طالما أن الإنفعال ما زال مستشريا بعد العملية الفدائية التي أسفرت عن حصيلة كبيرة (37 قتيلا)، حتى لو أن العدد المرتفع للقتلى نجم عن هجوم القوات الإسرائيلية، وليس عن هجوم الفدائيين. ومن الممكن في المقابل أن تكون حالة الرأي العام قد شكلت تحريضا على العملية في نظر مناحيم بغين الذي كانت شعبيته تشهد منذ أسابيع تدنيا ملحوظا[20].

ولا تعتبر الصلة بين الإعتداء على طريق حيفا - تل أبيب واجتياح جنوب لبنان، ملائمة إلا إذا وافقنا على الفرضية الإسرائيلية، العقائدية إلى حد كبير، والتي تفيد أن أي عملية فلسطينية تستدعي رد فعل يفوقها مائة مرة، أي أن الهدف الأساسي منه هو التبرير. لذلك من الواضح أن خطط اجتياح جنوب لبنان كانت معدة قبل تنفيذها وقبل الإعتداء[21]. ويفيد بعض المصادر أنها كانت معدة منذ سنتين[22]. ويعتبر يانيف أن احتمال القيام باجتياح كان موضوع تخطيط منذ مستهل السبعينات على الأرجح[23].

وحتى لا نعود كثيرا إلى الوراء، يلاحظ أن المنطق الذي تحكم في العمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان منذ خريف 1976 وتداخلت فيه عناصر عدة، هو الذي تحكم في الإجتياح: الوضع على الحدود، والنجاحات الديبلوماسية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والوضع السوري في لبنان. وإذا كان قد شكل تطورا، فبسبب تطور المتغيرات المذكورة ولاسيما منها الإطار الجيوسياسي الجديد الناشىء عن بدء عملية التفاوض مع مصر، حتى لو كانت بعد في بدايتها أو توقفت بصورة موقتة. وفي الواقع، لا يمكن فهم الإجتياح الإسرائيلي، بمعزل عن هذا الإطار والتحريض الذي كان يوفره. ويمكن القول أيضا إن الإجتياح ترجم عمليا التوجه نحو السلام المنفرد في الشرق الأوسط، على رغم المخاطر التي تهدد بوقف هذه العملية. ووفر جنوب لبنان، من جهة أخرى، ورقة رابحة إضافية في المساومة مع الولايات المتحدة، التي حفز عليها تطور عملية السلام.

وفي المقابل، فرض المسار الجديد للعلاقات مع مصر والدور الذي كانت الولايات المتحدة تنوي الإضطلاع به على هذه المستوى، بضعة قيود، منها حدود الـ10 كلم التي أكد الإسرائيليون أنهم حددوها في بداية العملية. ويقول بعض المصادر إن هذه الحدود لم تكن

(20) 78,3% في كانون الأول 1977 مقابل 59,4% في أواسط آذار 1978، حسب مجلة تايم مغازين المذكورة في W. Khalidi, p. 123.

(21) Snider et alii, in Haley et Snider, *op.cit.*, p. 98.

(22) *Ibid*, p. 100.

(23) Yaniv, *op.cit.*, p. 71.

موجودة في الخطط العملانية للإجتياح. وإذا كانت قد طرحت في العلن، فذلك حرصا على تجنب الإصطدام بالولايات المتحدة[24]. وكان الإسرائيليون يعتقدون على ما يبدو أن عملية بالغة الأهمية وطويلة جدا قد تعرقل عملية التفاوض[25]. ومن وجهة النظر هذه، شكل اجتياح جنوب لبنان اختبارا ناجحا، إذ أن مصر لم تبد عمليا أي رد فعل. ولم تنطلق ردود الفعل التقليدية تعبيرا عن التضامن العربي، بتأثير من الإعتدال المصري الذي يزداد وضوحا في الأوساط القيادية المصرية، والغضب الذي تفاقم على الفلسطينيين على إثر إقدام مجموعة فلسطينية على اغتيال الكاتب يوسف السباعي وزير الثقافة والصديق الشخصي للسادات، في شباط/ فبراير في قبرص[26]. وعلى رغم دخول «عملية السلام» في مأزق، إلا أنها لم تتوقف. فقد استقبل وايزمن في القاهرة، فيما كان جيشه لا يزال يحتل جنوب لبنان. وهكذا ارتسم بصورة نهائية قرار السادات انهاء النزاع الإسرائيلي-العربي، بأي ثمن.

لكن الخيار المصري للسلام المنفرد تأكد بالإجتياح، وشكل منذ البداية عاملا حاسما في الحسابات الإسرائيلية، خصوصا أن تحييد مصر حدد المفهوم الإسرائيلي لتطور توازنات القوى الإقليمية. ومن هذا المنظور، زاد إضعاف الجبهة العربية الناجم عن «خروج» مصر، من قدرة الردع الإسرائيلية التي تجلت عودتها صاخبة بعد صدمة حرب أكتوبر، في عملية عسكرية واسعة النطاق إلى حد ما، ولم تتخللها مخاطر كبيرة، كاجتياح جنوب لبنان. وهذا يعني أن هذه العملية، أتاحت بأدنى ثمن، زيادة النتائج الإيجابية لمبادرة السادات على إسرائيل. فلم تكتف بإعادة تظهير صورة المجتمع الإسرائيلي الذي لا يقهر، والتي كانت راسخة في اعتقاد هذا المجتمع، بل عكست هذه الصورة إلى الخارج، ووجهتها إلى البلدان العربية المعتدلة المتحفظة عن اقتفاء خطى الرئيس المصري، كتلك التي وضعت نصب أعينها هدفا نظريا على الإقل، يقضي باسترجاع التوازن الإستراتيجي.

ومن التطور العام لتوازنات القوة الإقليمية، تغذت إمكانية تعديل التوازنات الخاصة بالساحة اللبنانية، حيث كان الإجتياح مناسبة لإشعار سوريا بهشاشة موقعها. وقد أعادت إسرائيل صوغ ظروف الوجود السوري، من خلال التعبير ماديا باجتياح جزء من الجنوب واحتلاله، عن رغبتها في تقاسم السيطرة على الأراضي اللبنانية. وأظهرت في آن واحد قدرتها

(24) كما قال زئيف شيف في هآرتس الصادرة في 31 آذار/ مارس 1978

(25) Evron, *op.cit.*, p. 76. et Snider et alli, *op.cit.*, p. 109, يوردان تصريحا للجنرال غور أدلى به للإذاعة الإسرائيلية.

(26) حول ردود الفعل المصرية على هذه القضية، راجع، Karem Yehia, «L'image des Palestiniens, 1982-1985», *Revue d'études palestiniennes*, n 19, printemps 1986 (spécial Egypte).

على التحرك في الجزء الخاضع من الأراضي اللبنانية للسيطرة السورية. وهذا ما انطوى عليه معنى مشاركة القوات اللبنانية في العملية الإسرائيلية عبر إرسال عدد من مقاتليها بحرا من مرفأ جونية إلى الجنوب عن طريق حيفا. ولم تأت تعزيزات القوات اللبنانية للمشاركة في العمليات العسكرية، بل للتمركز في المواقع الجديدة التي احتلتها إسرائيل حول الجيوب. إذذاك تسلم حداد وشدياق تجهيزات ملائمة ومحسوبة تمهيدا لوصول مئات العناصر. وتبين أن الوحدة التي أرسلت كانت قليلة العدد، ولم يتوان معظم المقاتلين عن العودة إلى بيروت[27].

ولم تكن مشاركة القوات اللبنانية التي تفتقر إلى الفعالية سوى مشاركة رمزية، حتى لو أن بشير الجميّل هو الذي قرر إرسالها بلا علم من قيادة حزبه[28]. وقد أدرج هذا التواطؤ الذي حصل بعد مواجهات شباط/ فبراير بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، الصعوبات على الصعيد السوري في سياق التشكيك في موقع سوريا الإستراتيجي.

وفي المقابل، بدا أن لوجود القوات السورية في لبنان، تأثيرا رادعا على إسرائيل، واضطلع بدور في القرار الأساسي بوضع حدود جغرافية للعملية الإسرائيلية[29]. فقد امتنع الإسرائيليون عن مهاجمة قلعة الشقيف، اقتناعا منهم بأن السوريين سيتدخلون إذا ما حصل تهديد مباشر للنبطية ومنطقة العيشية[30]. ولم يكن مطروحا شن هجوم متعمد على القوات السورية، كما طلب بشير الجميّل من الجنرال غور الذي لم يعره آذانا صاغية، في اليوم الأول من الإجتياح[31]. لكن إسرائيل حرصت على الإشارة مرات عدة إلى أن أهدافها محدودة، وأن هجومها ليس موجها ضد سوريا، وأنها لا تنوي مهاجمة القوات السورية في قوة الردع العربية[32]. إلا أنها أبلغت سوريا في الوقت نفسه، عبر الولايات المتحدة، أن أي رد عسكري سوري سيعتبر عملا حربيا[33]. وقد انطوى هذا الموقف الدقيق على فكرة مركزية في الحسابات الإسرائيلية تقضي بالتوصل إلى اتفاق ضمني، إذا لم يكن رسميا، يتعلق بجنوب لبنان مع الحكومة اللبنانية

---

[27] Hamizrachi, *op.cit.*, p. 169.
حسب شهادته، لم يُرسل سوى 80 عنصر ميليشيا من بيروت. لكن أبو خليل، م.س.ذ.، ص 75، يطرح الرقم 300، وهو الأقرب إلى الحقيقة، على الأرجح، نظرا إلى الأصداء التي ترددت في بيروت.

[28] راجع، أبو خليل، م.س.ذ.

[29] Evron, *op.cit.*, p. 18.

[30] Hamizrachi, *op.cit.*, p. 178.

[31] انظر تحقيق *Koteret Rashit*, 13 mai 1986 المذكور في Hamizrachi, *op.cit.*, p. 167.

[32] أنظر المؤتمر الصحافي الذي عقده وايزمن في 15 آذار/ مارس وتصريحا أدلى به لصحيفة **معاريف** في 24 آذار/ مارس 1978. Evron, *op.cit.*, p. 79. Snider et alii., *op.cit.*, pp. 105 et 110.

[33] *Ibid*.

وخصوصا مع سوريا، على بسط التسوية السائدة في الجولان منذ 1974 إلى الحدود اللبنانية الإسرائيلية[34]. وفي هذا الإطار الواضح، يستخدم «الحزام الأمني» أداة لتحييد الحدود.

تحييد الحدود

في الإطار الذي سبق الإجتياح الإسرائيلي، لم يكن مفهوم «الحزام الأمني» ينطوي على أي معنى. فلا شيء يربطه بالذريعة التي طرحت لتبرير الهجوم الإسرائيلي، لأن مجموعة حركة فتح التي نفذت العملية على طريق حيفا – تل أبيب، لم تنطلق من هذه المنطقة، إنما من منطقة تبعد كثيرا إلى الشمال، من الدامور على الأرجح. وكانت المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان تقع جميعا وراء خط العشرة كيلومترات التي حددها الإسرائيليون[35]. ولم تتخذ الهجمات الفلسطينية في 1977 على الحدود شكل عمليات تسلل، بل كانت عمليات قصف. لذلك، كان مدى صواريخ الكاتيوشا المتوافرة في ذلك الوقت لدى القوات المشتركة، يتخطى بكثير عشرة كيلومترات، ولا يستطيع «الحزام الأمني» بالتالي منع القصف. ولا بد من الإشارة أيضا، في المقابل، إلى أن المقاومة الفلسطينية مارست سياسة ضبط النفس الأكيد في الأشهر التي سبقت الإجتياح. فمنذ وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، لم يقع أي قتيل إسرائيلي على الحدود، على رغم استئناف المواجهات المتفرقة بين الميليشيات المسيحية والقوات المشتركة بطريقة عشوائية[36].

وهذا لا يعني أن العوامل العسكرية لم تدخل في الحسبان. فالوضع على الحدود كان بالتأكيد واحدا من تلك العوامل. والمقصود هو الجانب اللبناني من الحدود والتطور في المنطقة الحدودية في جنوب لبنان. معنى ذلك أن المنطق الدفاعي لم يكن سائدا بل المنطق الهجومي الذي وضعته إسرائيل قيد التطبيق منذ خريف 1976. ولو حصل تعديل للوضع في جنوب لبنان قبل الإجتياح، لشمل توازن القوى بين الميليشيات المسيحية والقوات المشتركة. ولم ينطو تعزيز قدرات منظمة التحرير الفلسطينية، أيا تكن فعاليته، على أهمية، بل كانت أهميته سلبية، ليس باعتباره تهديدا، إنما باعتباره عقبة. والأحداث التي وقعت قبل أيام من الإجتياح في القطاع الأوسط، أتاحت التوصل إلى هذا الإستنتاج[37].

---

[34] أنظر تصريح الجنرال غور لصحيفة **دافار** في 26 آذار/ مارس 1978.
Snider et alii, *op.cit.*, p. 100.

[35] W. Khalidi, *op.cit.*, p. 129.

[36] *Ibid.*, p. 125.

[37] Hof, *op.cit.*, p. 87.

والمواجهات التي استؤنفت في كانون الثاني/ يناير في جنوب لبنان، تسارعت في مستهل آذار/ مارس حول بنت جبيل، التي كانت عقبة سعت الميليشيات المسيحية إلى السيطرة عليها في العام السابق، لتأمين تواصلية لأراضي منطقتها. وفي 2 آذار/ مارس، هاجمت الميليشيات المسيحية قرية مارون الراس التي تشرف على المدينة واحتلتها، ثم استعادتها في اليوم نفسه القوات المشتركة التي عززت عندئذ مواقعها في المنطقة[38]. وفي اليوم التالي، تدخلت البحرية الإسرائيلية وقصفت اثنتين من قرى الساحل، هما الصرفند وعدلون، الواقعتان بين صيدا وصور، لكن التصعيد بقي محصورا. وانتقادات سعد حداد الذي أخذ على إسرائيل سلبيتها في قضية مارون الراس (10 آذار/ مارس)، تكشف عن كثير من الأمور. فقد أتاحت التوصل إلى نتيجة مفادها أن الإجتياح كان في المقام الأول حصيلة قرار سياسي ارتبط هو نفسه بعوامل عدة. وإذا كان الوضع على الحدود وتعزيز قدرات منظمة التحرير الفلسطينية من بين هذه العوامل، فإن هذا الوضع كان المؤشر إلى أن الإستراتيجية التي تطبقها إسرائيل منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1976، وهي استراتيجية الحرب بالوكالة، قد بلغت منتهاها. وهذا مرد ضرورة قلب الوضع مرة أخرى.

لكن الخيار القاضي بقلب الوضع، أخذ خارج لبنان معناه الحقيقي، وتجسد في بدء المفاوضات بين إسرائيل ومصر. وبمزيد من الدقة أيضا، كان العامل الحاسم هو الإطار الذي تنوي إسرائيل، المدعومة بالرغبة المصرية في فصل القوات، حصر تسوية القضية الفلسطينية فيه. وهذا الإطار هو خطة بغين التي تقضي بالإكتفاء بحكم ذاتي إداري لفلسطينيي الأراضي المحتلة، على أن يبقوا تحت السيادة الإسرائيلية. أما فلسطينيو الشتات فتستمر أوضاعهم على حالها في أفضل الحالات، وفي أسوأها تخمد مطالبهم الوطنية ويغلق الملف الفلسطيني. وقد ترجم اللبنانيون هذا المنحى بـ«التوطين». وهذا يعني في النهاية، القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، أو، في أي حال، الحد من نفوذها المشروط بحرية التصرف التي تتمتع بها في لبنان.

ولدى طرح مبدأ التدخل في جنوب لبنان، كانت تتوافر لرئاسة الأركان الإسرائيلية إمكانيتان: إما تدخل في شمال صور تليه حركة تراجع وتنظيف منهجي للمنطقة، وإما تقدم مباشر. وقد اتفق في النهاية على الحل الثاني. وحتى مع الإقرار بأن رئاسة الأركان أقرت المرحلة

(38) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 110.
يقول هاميزراشي إن الوحدة التي شنت الهجوم كانت تضم رجالا من فرقة أس.كا.أس وصلوا إلى الجنوب في أيلول/ سبتمبر 1977. أما سنيدر، م.س.ذ.، ص 99، فيُعطي رواية مختلفة تُهمل الإشارة إلى أن قضية مارون الراس بدأت بمبادرة من الميليشيات المسيحية ويتوصل إلى خلاصة مفادها أن المبادرة سورية.

الثانية التي تقضي بتقدم القوات الإسرائيلية نحو الليطاني، وتكتمت عليها لأسباب سياسية وديبلوماسية فقط، فإن خيار «الحد الأدنى» للهجوم المباشر قد استبعد إمكانية تصفية قوات منظمة التحرير الفلسطينية[39].

وبدت الإمكانية الأولى التي كان يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، باهظة التكاليف[40]. ويبدو في الواقع أن الرغبة في الحد من الخسائر الإسرائيلية ضغطت دائما على خطط رئاسة الأركان. ولتأمين التقدم الأقل خطورة على الوحدات الإسرائيلية، أمطرت المدفعية جنوب لبنان بوابل من القذائف في البداية، ثم في وقت لاحق[41]. والخشية نفسها منعت الإسرائيليين، في المرحلة الثانية من الهجوم، من محاولة اقتحام مدينة صور ومنطقتها[42]. ونجمت عن هذا الهاجس حصيلة ضعيفة جدا للخسائر الإسرائيلية التي اقتصرت على مصرع 20 جنديا أضيف إليهم سبعة آخرون بعد وقف إطلاق النار (في 5 و11 نيسان/ إبريل) وأسير واحد[43].

وبالإضافة إلى التكلفة البشرية، كان من شأن المخاطر السياسية أن تمنع الإسرائيليين من شن هجوم أوسع نطاقا يفضي إلى تصفية قوات منظمة التحرير الفلسطينية. وما سيحاولونه في 1982، على صعيد أوسع، كان صعبا عليهم في الوقت الراهن، بسبب القيود نفسها التي تفرضها العلاقة مع مصر والردع المتبادل مع سوريا. وإلى ذلك تضاف تحذيرات إدارة كارتر. كذلك تأرجحت الأهداف الإسرائيلية منذ البداية بين غايتين: حمل سوريا على أن تمارس بنفسها تأثيرا رادعا على الفلسطينيين، أو إنشاء قاعدة تدخل وضغط مستمر في منطقة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الحالتين، يتعين الحصول على ضمانة هي «الحزام الأمني».

وبموجب مفهوم إسرائيل، كان «الحزام الأمني» يستهدف القضاء على التهديدات التي تتهم إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية بتوجيهها إليها، وخصوصا إلى قرى الجليل. وهي في الحقيقة، عمليات إزعاج أكثر منها تهديدات فعلية. وفي أي حال، كان إنجاز هذه المهمة يحتاج إلى تقليص «أرض» المقاومة الفلسطينية. لذلك، توافر تصوران. في الأول، كانت الضمانة الإقليمية الإسرائيلية التي تعرض باستمرار مجمل التوازنات اللبنانية للإهتزاز، تشكل ضغطا على سوريا لحملها على ممارسة سيطرة دائمة على المقاومة الفلسطينية، على أن تكون في الوقت

(39) L. Whetten, «The Military Dimension», *op.cit.*, p. 89.
(40) W. Khalidi, *op.cit.*, p. 125-126.
(41) انظر تصريح للجنرال غور مذكور في Snider et alii, *op.cit.*, p. 102-103 وانظر ايضا Ezer Weizman, *The Battle of Peace*, p. 253.
(42) Evron, *op.cit.*, p. 78. et W. Khalidi, *op.cit.*, p. 126.
(43) سيتم تبادله في 14 آذار/ مارس 1979 في مقابل 76 سجينا فلسطينيا معتقلين في إسرائيل. وستسلّم منظمةُ التحرير الفلسطينية في 20 آب/ أغسطس 1982 جثث أربعة جنود قتلوا خلال الإجتياح، عشية خروجها من بيروت الغربية.

نفسه شرطا ماديا لممارسة سيطرة ثنائية سورية – إسرائيلية على جنوب لبنان، مع احتمال التوصل إلى اتفاق سياسي بين لبنان وإسرائيل. وفي التصور الثاني، يشكل وجود الجيش الإسرائيلي أو الميليشيات التابعة له، في الجزء المبتور من «أرض» منظمة التحرير الفلسطينية، أداة ضغط دائم على الأرض المتبقية لها. وهذا يعني استئناف طريقة العمليات الإسرائيلية المطبقة منذ خريف 1976، من خلال ترشيدها عبر تأمين تواصل بين الجيوب المسيحية وتوسيعها، بطريقة تمكن من ممارسة ضغوط لا تقتصر على المواقع المتقدمة للقوات المشتركة، بل تشمل أيضا قواعدها الخلفية في صور وصيدا.

وقد ساد التصور الثاني فعلا. وحمل إسراع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار إرسال قوة من الأمم المتحدة إلى جنوب لبنان، الحكومة اللبنانية على أن تواجه ضرورة الموافقة على رغبة إسرائيل في التوصل إلى اتفاق سياسي بين البلدين، وخفف من الضغط الذي كان يلقي بثقله على سوريا لإقناعها بتقسيم العمل. وهذا مرد الإنتقادات الإسرائيلية الموجهة إلى «إسراع» مجلس الأمن في اتخاذ القرار[44].

ومن المشكوك فيه أن تكون سوريا قد وافقت على هذا الشكل من الإشراف الثنائي الذي كان سيضعها في موقف ضعف. وقد اعتبر المسؤولون السوريون الإجتياح الذي أعقب فتح عملية السلام المنفرد، مؤشرا إلى أن المساومة الديبلوماسية لم تعد مقبولة، من دون التسبب مع ذلك في اندلاع الحرب. وإذ لم يعبر المسؤولون السوريون سوى ببعض الإشارات ولاسيما الرمزية منها عن رفضهم ثنائية الإشراف على جنوب لبنان، فإن هذا الرفض لم يكن أقل وضوحا. واضطروا إلى تكراره صراحة في وقت لاحق. فقد كان رد فعل سوريا على الإجتياح الإسرائيلي بالغ الحذر في الواقع. فبإعلان سوريا أن طيرانها سيغطي مواقع قوة الردع العربية التي أكدت إسرائيل من جهتها أنها لا تنوي مهاجمتها، أبقت قواتها بمنأى عن المعارك. لكنها أعلنت من جهة أخرى مشاركة الصاعقة في المعارك وسهلت، عبر أراضيها، وصول معدات عسكرية عراقية مرسلة إلى الفلسطينيين. واجتاز مئات من المتطوعين الفلسطينيين الآتين من العراق الأراضي السورية أيضا[45].

وشكل مرور المساعدة العراقية من جهة أخرى مناسبة لتؤكد سوريا التزامها الوقوف إلى جانب القوات المشتركة، لاسيما أن تعبيرها عن هذا الموقف كان يتناقض صراحة مع موقف الرئيس سركيس. وأثار إعلان بغداد في 23 آذار/ مارس أن متطوعين عراقيين انضموا إلى

(44) أنظر تصريح الجنرال غور إلى صحيفة **دافار** في 26 آذار/ مارس 1978.

(45) W. khalidi, *op.cit.*, p. 179.

الفلسطينيين، رد فعل في اليوم التالي من القيادة (اللبنانية) لقوة الردع العربية التي أعلنت أنها تمنع أي مساعدة عسكرية من دخول لبنان، وأخضعت المساعدة الإنسانية لتصريح مسبق. لكن بيانا سوريا في 25 آذار/ مارس ذكر أن دمشق ستستمر في السماح بمرور أسلحة ورجال لدعم المقاومة الفلسطينية. وأكدت المقاومة في 29 آذار/ مارس وجود تسهيلات سورية. وبذلك تأكدت علنا إعادة توجيه السياسة السورية في لبنان التي كانت قد بدأت قبل الإجتياح. ومنح هذا الموقف منظمة التحرير الفلسطينية، منذ البداية، هامشا مهما للمناورة في إدارتها النزاع. وقد تمكنت من أن تنظم بلا عوائق كبيرة، تنقلات قواتها، وأن تقرر وحدها نطاق القصف المضاد انطلاقا من النبطية، حيث لم تكن تنتشر في الواقع قوات سورية.

وقد تصرفت منظمة التحرير الفلسطينية التي واجهت التهديد الإسرائيلي، بطريقتين، تمثلت أولاهما بسحب قواتها، أما الثانية فقضت بالإستمرار في الإستعداد. وبعد ثلاثة أيام من الإستعدادات العسكرية التي لم تلفت انتباه أحد، وبينما كان المسؤولون الإسرائيليون يتحدثون بصورة علنية عن ضرورة القيام بعملية في جنوب لبنان، أقنعت المدفعية المقاومة الفلسطينية بوشك وقوع الإجتياح. وما زال متوافر عندئذ متسع من الوقت لتسحب منظمة التحرير إلى خارج المنطقة الحدودية القسم الأكبر من قواتها، إذا لم تكن قد أقدمت على هذه الخطوة. لكن المنطقة لم تخل تماما. فالقوات التي أبقيت في الصفوف الخلفية تكفي لتأخير التقدم الإسرائيلي، خصوصا في القطاع الأوسط وفي القطاع الغربي. وتكرر السيناريو نفسه خلال المرحلة الثانية من الإجتياح، عندما تجاوز الإسرائيليون خط الـ10 كلم وتقدموا نحو الليطاني ونحو صور. وانكفأت القوات المشتركة إلى شمال الليطاني، باستثناء صور، لكن وحدات قليلة ومتحركة سعت إلى تأخير القوات الإسرائيلية.

وهذه الإنكفاءات المتتالية، تبرر الرقم المتدني نسبيا لعدد القتلى في صفوف القوات المشتركة: 71 قتيلا حسب منظمة التحرير الفلسطينية[46]، و250 حسب الإسرائيليين[47]، فيما ناهز إجمالي الحصيلة البشرية الألفي قتيل. واضطلعت الروح القتالية لدى القوات المشتركة بدور رادع أيضا لدى وصول الإسرائيليين إلى مشارف صور. وإذا لم يقرروا فرض حصار على المدينة ومنطقتها، فلأن إمكانية اندلاع حرب مدن كان يشجع عليها تمركز المخيمات الفلسطينية الثلاثة في المنطقة، بدا أنها تنطوي على مخاطر قد تلحق بهم خسائر فادحة[48].

(46) *Ibid.*, p. 180.

(47) كما قال الجنرال بن-غال، أنظر **يديعوت أحرونوت** في 27 آذار/ مارس 1978.

(48) حسب اعتراف الجنرال بن-غال، كانت القضية مثار مناقشات حامية، م.س.ذ.

وفي موازاة أعمال المقاومة، اختارت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرد بصورة منهجية على قصف مواقعها بعمليات قصف على الجليل. وكرس الإحجام السوري عن أي رد فعل عسكري، منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة مقاتلة، حتى لو أن الإسرائيليين أصروا على اعتبار الفدائيين عناصر غير منضبطة. وهذه كانت حجة إضافية استخدمت في مناقشات مجلس الأمن. وفي السياق نفسه، لم توافق منظمة التحرير على وقف إطلاق النار الذي أعلنه وايزمن في 21 آذار/ مارس. وحرصت على تمديد فترة المعارك، بطريقة مدروسة بالفعل، لكنها كانت تجازف، على رغم كل شيء، باستئناف الهجوم الإسرائيلي. فقد كانت تنوي فرض وجودها بالقوة في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، لم تحمل قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على الحد من الخسائر العسكرية والسياسية، على تناسي أن الهجوم الإسرائيلي شن في ظروف أمنية وتسهيلات ممتازة. ولأن سوريا لم تقدم على التدخل، ولم يتوافر تضامن عربي أوسع، لم يكن في وسع القوات المشتركة، إلا تأخير التقدم الإسرائيلي وليس وقفه. وفي نهاية المطاف، كان يكفي أن يقرر المسؤولون الإسرائيليون احتلال جزء من الأراضي اللبنانية، حتى يقدم جيشهم على ذلك فعلا، ولو بتأخير يومين أو ثلاثة، ثم يختاروا مواصلة التقدم إلى الليطاني، حتى يحصل ذلك. وباستثناء مضايقات القوات المشتركة التي لم تنجم عنها في معركة قصيرة نتيجة حاسمة، لم يواجه هامش المناورة لدى القوات الإسرائيلية أي عراقيل. وكان في وسع الطيران والبحرية تنفيذ مهمات القصف بلا مخاطر تقريبا. ولو كان ثمة قيود عسكرية، فإنها كانت ستنجم عن التوازن الإستراتيجي عموما، وتؤثر في تحديد نطاق العملية ليس إلا.

ولم تكن القيود السياسية فعالة أيضا. فالسادات، كما قيل، لم يزعزع موقفه الإجتياح الإسرائيلي. أما الدول العربية الأخرى، فلم تفعل شيئا لترجمة نقمتها المبدئية ضغطا سياسيا، كان يمكن أن تمارسه على الولايات المتحدة، لحملها على ممارسة ضغوط على إسرائيل. ولم تبد إدارة كارتر، بالتأكيد، مؤيدة للهجوم الإسرائيلي الذي لم تبلغ به مسبقا على ما يبدو. والإنتقادات التي وجهت إلى بغين خلال زيارته إلى واشنطن في 20 آذار/ مارس، ساهمت جزئيا على الأقل في قرار وقف إطلاق النار الذي أعلن مساء 21 آذار/ مارس. لكن الضغوط الأميركية لم تكن قوية لحمل إسرائيل على الإنصياع. وشكل اجتياح جنوب لبنان، في الإجمال، تجربة طبيعية لاستقلالية القرار الإسرائيلي عن بعض الضغوط الأميركية على الأقل. وإذا كانت الولايات المتحدة كفلت فكرة إرسال قوة من الأمم المتحدة إلى جنوب لبنان، فإن القرار الإسرائيلي بتوسيع الهجوم حتى الليطاني، قد أسقطها. وقد عمدت إسرائيل في 18 آذار/ مارس إلى اتخاذ هذا القرار لعرقلة النتائج التي سيسفر عنها

تمركز قوات الأمم المتحدة على الحدود[49].

والظروف التي أنشئت فيها قوة الأمم المتحدة، كانت ترتبط بمناخ العلاقات الإسرائيلية–الأميركية، أكثر من ارتباطها بالوضع الخاص لجنوب لبنان. ومنذ البداية، تأثر توجه المناقشات في مجلس الأمن برد الفعل الأميركي على الإجتياح الإسرائيلي واستعداد إدارة كارتر لطلب قوات من الأمم المتحدة بين الدول العربية وإسرائيل. وهذا الإحتمال الذي طرحه تقرير بروكينغ انستيتيوشن[50]، يتلاءم مع عقيدة كارتر الذي تميز بين «حدود السيادة» و«حدود الأمن». إذذاك اضطلعت الولايات المتحدة بدور محرك في مناقشات مجلس الأمن، ملبية توقعات الحكومة اللبنانية[51]. وطرحت بنفسها مشروع القرار الذي طلب وقفا لإطلاق النار وأنشأ «القوة الموقتة للأمم المتحدة في جنوب لبنان». وكانت النتيجة الطبيعية، استبعاد توجيه إدانة إلى إسرائيل، خصوصا أن بنود القرار 425 بقيت بالغة الغموض حتى تضمن الإنسحاب الإسرائيلي. وسهل الغموض ميل إسرائيل إلى العرقلة التي سرعان ما تجسدت ميدانيا. فقد أدى إرسال قوة دولية إلى تعديل الآفاق التي فتحها للحكومة الإسرائيلية اجتياح جنوب لبنان. لكن، إذا كانت قوة الأمم المتحدة قد فرضت عليها، فإن غموض قرار مجلس الأمن وسياسة التهدئة الأميركية، أتاحا لإسرائيل حرية التصرف الكاملة للحد من مضمون هذا التدبير وإفراغه من جوهره. وانصرفت إلى تطبيقه بسهولة مكنتها من أخذ ضمانة جغرافية إضافية، من خلال التقدم نحو الليطاني، لعرقلة انتشار قوة الأمم المتحدة.

المهمة غير الواضحة لقوة الأمم المتحدة

وقد وضّح تقرير الأمين العام كورت فالدهايم الذي ألحق بنص القرار 426 مهمة القوة الدولية المنصوص عليها في الفقرة 3 من القرار 425، وحدد لها جدولاً زمنياً، بالعبارات الآتية: «في مرحلة أولى، تتثبت {قوة الأمم المتحدة} من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية. ثم تـقيم منطقة عمليات وتحافظ عليها، كما هو

(49) حسب الجنرال غور، مذكور في Naomi Weinberger, «Peacekeeping Options in Lebanon», *Middle East Journal*, vol 37, nº 3, été 1983. aussi Whetten, *loc.cit.* Evron, *op.cit.*, p. 78.

(50) *Towards Peace in the Middle East. op.cit.*, p. 7.
أنظر أيضا سليم حداد، م.س.ذ.، ص 91 و205.

(51) أورد ذلك سفير لبنان في الأمم المتحدة Ghassan Tuéni, *Une Guerre pour les autres. op.cit.*, p. 201.

محدد. وفي هذا الاطار، تتولى مراقبة إيقاف الأعمال العدوانية وضمان الطابع المسالم لمنطقة العمليات، وتسيطر على التحركات فيها، وتتخذ التدابير التي تراها ضرورية لتأمين العودة الفعّالة للسيادة اللبنانية»[52].

ولتنفيذ هذه المهمة، وضعت في تصرف قوة الأمم المتحدة وسائل مهمة نسبيا. وأفاد تقرير الأمين العام، أنها ستتكون من حوالى أربعة آلاف رجل موزعين على خمس كتائب ووحدات إسناد لوجستي. وستتسلم «أسلحة دفاعية» على ألا تستخدم القوة إلا للدفاع المشروع عن النفس. وأضفي على هذا المفهوم للدفاع المشروع عن النفس تحديد واسع لأنه يمكن أن يتضمن «مقاومة أي محاولة لمنعها بالقوة من تأدية مهماتها بموجب تفويض مجلس الأمن». كذلك حددت لقوة الأمم المتحدة مهلة زمنية. وجاء في الفقرة 2 من القرار 426 أن المهمة المحددة في الأصل فترة ستة أشهر، «تستمر بعد ذلك في تأدية مهمتها، إذا ما دعت الضرورة، شرط أن يتخذ مجلس الأمن قرارا في هذا الشأن». لكن سيبدو مع مرور الوقت أن ذلك ليس ورقة ناجحة.

والأمر نفسه ينطبق على فرص النجاح «السياسية» التي يـفترض أن قوة الأمم المتحدة قد حازتها، بسبب ظروف تبني القرارين 425 و426، ولاسيما منها الرعاية الأميركية التي تعتبر ضمانة لامتثال إسرائيل مندرجاتها، والتي لا تصطدم من جهة أخرى بمعارضة دولية كبيرة. لأنه لو صيغ القرار 425 وفق صيغة المشروع الأميركي، لكان حصل على شبه إجماع. فقد حصل على تأييد اثني عشر صوتا من أصل خمسة عشر، هي: بوليفيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا والغابون والهند والكويت وجزر موريشيوس ونيجيريا وجمهورية ألمانيا الإتحادية وبريطانيا وفنزويلا. وامتنع الإتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا عن التصويت. أما الصين التي تعارض مبدئيا استخدام قوة الأمم المتحدة، فرفضت المشاركة في التصويت، على جاري عادتها خلال المناقشات حول الشرق الأوسط[53]. وفي أي حال، لم يكن العرف السائد في الأمم المتحدة منذ سنوات، يعتبر رفض عضو دائم التصويت أو الإمتناع عن التصويت، عقبات أمام قرار مجلس الأمن[54]. وأوضح الإتحاد السوفياتي ضمناً أنه لن يستخدم حقه في النقض ليأخذ في

(52) Document S/12611.

(53) Colin, « Les paradoxes de la FINUL », *Revue juridique et politique*, 34e année, oct-déc. 1980. pour l'explication de vote du délégué chinois, *Chronique mensuelle de l'ONU*, avril 1978, vol. XV, p. 15, cité in Salim Haddad, *op.cit.*, p. 75.

(54) عرفٌ مطبق منذ الخمسينات على رغم المادة 27 البند 3 لميثاق الأمم المتحدة. Colin, «Les paradoxes de la FINUL» *art. cit.*, انظر أيضا سليم حداد، م.س.ذ، ص ص 79-80.
ورفض الإتحاد السوفياتي على غرار الصين تمويل قوة الأمم المتحدة.

الإعتبار الرغبة التي عبّر عنها لبنان[55]. وإذا لم يتسبب إرسال قوة من الأمم المتحدة في صدور مواقف رافضة، فإن الضمانة الأميركية بدت أقل فعالية من المتوقع. فالتحفظات الأميركية تركت لإسرائيل متسعا من الوقت للتأقلم مع وجود قوة الأمم المتحدة، ولتأخير انتشارها بصورة ملموسة.

وفي السياق نفسه، لم تسفر مشاركة وحدة فرنسية في قوة الأمم المتحدة، التي اعتبرت ورقة سياسية، عن النتائج المتوقعة. وانطوى وجود وحدة فرنسية على أهمية بالغة في نظر الحكومة اللبنانية التي لم تطلب وجود هذه الوحدة، ورحبت بوزن قوة الأمم المتحدة الذي ازداد بذلك أهمية[56]. وكانت مشاركة عضو دائم في مجلس الأمن، في تلك الفترة، يشكل استثناء في عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولم يكن لها آنذاك ما يعادلها سوى مشاركة قوات بريطانية في قوة الأمم المتحدة في قبرص. وحتى في هذه الحالة، استندت بريطانيا إلى حقوقها التقليدية المحفوظة وإلى وجود البنى التحتية اللوجستية في الجزيرة، المنبثقة من هذه الحقوق[57]. أما فرنسا فتذرعت بـ«ارتباطها التقليدي» بلبنان[58]. وحين أعلن مندوبها في 18 آذار/ مارس استعدادها للمشاركة في القوة، ألغي من مشروع القرار الأصلي بناء على طلب لبنان، التعبير المالوف الذي يستبعد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من المشاركة في قوة الأمم المتحدة[59]. وإذ لم يتسبب الإقتراح الفرنسي بمعارضة مفتوحة، كما رحب بذلك فالدهايم[60]، برزت التجاذبات في الكواليس[61]. ولم تكن مخاوف بعض أوساط الأمم المتحدة ناجمة من فراغ. فقد أثارت هذه المشاركة استياء إسرائيل والجبهة اللبنانية والحركة الوطنية، وسرعان ما تبين أن تشابكات السياسة الفرنسية لم تكن تخلو من مخاطر على مهمة قوة الأمم المتحدة، كما أكدت ذلك بعد أسابيع، حوادث وقعت في صور بين الجنود الفرنسيين ومنظمات فلسطينية، ثم

(55) لتفسير تصويت ممثل الاتحاد السوفياتي، راجع *Chronique mensuelle de l'ONU* مذكور في حداد، م.س.ذ.، ص 75.

(56) شهادة فؤاد بطرس للمؤلف.

(57) M.F. Labouz, «La présence des forces des Nations unies au Proche-Orient», *Maghreb-Machrek*, nº 72, cité in Salim Haddad, *op.cit.*, p. 110. aussi Alan James «Painful Peacekeeping: the United Nations in Lebanon, 1978-1982», *International Journal*, vol XXXVIII, nº 4, automne 1983.

(58) أنظر الرسائل المتبادلة بين الرئيسين جيسكار ديستان وسركيس، **الفيغارو** في 24 آذار/ مارس و3 نيسان/ إبريل، راجع سليم حداد، م.س.ذ.، ص 121-122.

(59) لم تعد هذه الممارسة مطبقة منذ حرب الخليج.

(60) مقابلة في **لوموند** في 2-3 نيسان/ إبريل 1978.

(61) **لوموند**، 26-27 آذار/ مارس سليم حداد، م.س.ذ.، ص 106-107.

المشاكل مع الميليشيات الحدودية في تشرين الأول/ اكتوبر.

وفور صدور القرار 425، كلف فالدهايم الجنرال إرسكين، رئيس أركان قوات الأمم المتحدة للمراقبة، الذي عين قائدا بالوكالة لقوة الأمم المتحدة في الجنوب - ثبت في وقت لاحق - نشر مراقبين عسكريين لتأكيد وقف الأعمال العسكرية في المنطقة، وطلب من الجنرال سيلاسفيو Siilasvuo، منسق قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، تنظيم نقل وحدات من قوات الأمم المتحدة في الجولان ومن قوات الأمم المتحدة في سيناء، إلى جنوب لبنان، لتكون فرقة استطلاع لقوة الأمم المتحدة. وفي 22 آذار/ مارس، وصل 73 جنديا إيرانيا إلى جنوب لبنان آتين من الجولان المجاور، وتلاهم جنود سويديون أتوا من سيناء، وقد عبروا الحدود الإسرائيلية في الحالتين. وفي اليوم التالي، وصل 214 فرنسيا إلى مطار بيروت وتوجهوا بعد ساعات إلى صور. ثم تسارع انتشار قوات الأمم المتحدة. وبعد أسبوع، فاق عددهم الألف[62].

في هذا الوقت، طلب الأمين العام «موافقة الأطراف» وبالتالي الذين شاركوا في مناقشات مجلس الأمن: الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية[63]. وهنا ظهرت الصعوبات الأولى. فمنذ البداية، كشفت إسرائيل عن نيتها الإحتفاظ بسيطرتها على «الحزام الأمني». ففي اليوم التالي لتشكيل قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان، تسلم الجنرال سيلاسفيو خلال لقاء مع وايزمن، خطة انتشار بالغة الوضوح في هذا الصدد. وقد تضمنت هذه الخطة التي نقلها سيلاسفيو، كما ذكرت صحيفة **جيروزاليم بوست** *Jerusalem Post* إلى بيروت، تمييزا بين منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان و«الحزام الأمني»، حيث لا تستطيع القوة الدولية الإنتشار، وتقترح أن تشرف سوريا على شمال الليطاني[64]. ويقول مصدر آخر إن اتفاقا قد أبرم على تقاسم الجنوب منطقتين، تشرف على الأولى قوة الأمم المتحدة والثانية هي «منطقة سلام»، أي الشريط الحدودي[65]. وإذا كان من المشكوك فيه أن يكون سيلاسفيو قد وافق على هذا التفسير، على الأقل بعيد صدور القرارين 425 و426، فإنه شكل مؤشرا مبكرا إلى رغبة إسرائيل في تقييد عمل قوة الأمم المتحدة والإحتفاظ بشكل من

[62] سليم حداد، م.س.ذ.، ص 106-107.

[63] م.س.ذ.، ص 89. انظر أيضا Colin, art cit. وانظر أيضا تصريح فالدهايم حول مشاورة الافرقاء بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، *Le Monde*, 2-3 avril.

[64] سليم حداد، م.س.ذ.، ص 246.

[65] Hof, *op.cit.*, p. 88.

يُذكر أن المؤلف كان في عداد فريق مراقبي الأمُم المتحدة.

أشكال الإحتلال في جنوب لبنان. وجعلت هذا المسعى ممكنا، نتائج المرحلة الثانية من الهجوم الإسرائيلي. وهو يؤكد ما قيل عن أسباب التقدم نحو الليطاني.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فلم تسع إلى التصدي للإمم المتحدة. فقد كان من مصلحتها أن تشكل لها الأمم المتحدة هيئة مهمة كبيرة حققت فيها أبرز إنجازاتها الديبلوماسية منذ سنوات. لكنها كانت تريد أن تفرض نفسها محاورا. وبترويجها أنها ليست معنية بالقرار 425 الذي لم يذكرها، فإنها قد جازفت بحصول تصعيد واستئناف الهجمات الإسرائيلية التي هدد بها وايزمن، لتتمكن من التفاوض مع قوة الأمم المتحدة. وفي 27 آذار/ مارس، وجه فالدهايم نداء دعا فيه إلى احترام وقف إطلاق النار. وقد أبلغ الجنرال ارسكين شخصيا هذا النداء إلى عرفات في اليوم التالي. وانتظر عرفات هذا اللقاء الرسمي الأول لإعلان موافقته على وقف إطلاق النار الذي استطاع ارسكين عندئذ نقله رسميا إلى الأمين العام[66].

ففي سياق هذه المشاورات مع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وليس فقط بموجب قرارات مجلس الأمن، ارتسمت مهمات قوة الأمم المتحدة بصورة ملموسة ومحددة. وقد انتصرت الإرادة الإسرائيلية، ولم تنتشر قوة الأمم المتحدة على الحدود. وإذا كانت قد توصلت متأخرة إلى «تأكيد» الإنسحاب الإسرائيلي الرسمي، فإنها لم تنجح في منع استمرار الإحتلال المقنع.

استحالة العودة إلى الحياة الطبيعية

لم يستمر الهجوم الإسرائيلي سوى بضعة أيام، وتحدد نطاقه في نهاية المطاف. وقد كان مع ذلك حدثا أساسيا يندرج في سياق لحظة استراتيجية على صعيد الشرق الأوسط، وشكل بنتائجه المباشرة تأثيرا دائما على الساحة اللبنانية. لذلك اندمج الواقع الجديد في جنوب لبنان مع الديناميكيات الخلافية التي تتصارع في بيروت بين سوريا والفريق المسيحي لتأجيج عملية إعادة إنتاج الأزمة اللبنانية.

وكانت النتيجة الفورية والدائمة للإجتياح الإسرائيلي، نزوح أكثر من نصف سكان الجنوب الذين سبق أن فر قسم منهم من منطقة المواجهات في 1977. وخلال الأيام التي استغرقها الإجتياح، نزح ما يقارب الـ 250 ألف لاجيء جديد، وفق تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر[67]. أما اللجنة العليا للإغاثة التي أنشأتها الحكومة اللبنانية، فطرحت الرقم

[66] *Ibid.*, p. 212. حسب Yaniv, حصل اتفاق صريح بين عرفات وإرسكين، المصدر المذكور، ص73.

[67] تقرير عن نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعام 1978 (جنيف).

220 ألف لاجىء لبناني و65 ألف فلسطيني، أتوا من مخيمات منطقة صور الثلاثة (الرشيدية وبرج الشمالي والبص)[68]. وتسبب هذا التدفق المفاجىء للاجئين في مشاكل حادة في صيدا وخصوصا في بيروت، حيث صادر مسلحون شققا للعائلات النازحة. وفي بيان يحمل تاريخ 22 آذار/ مارس، تحدثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن 150 ألف لاجىء في العاصمة[69].

وازداد وضع اللاجئين تفاقما واتسعت عواقب هذا النزوح، جراء حجم الدمار في الجنوب الذي بات في حالة خراب شامل. وأفاد تقدير للجنة الدولية للصليب الأحمر، أن 80% من مدن وقرى الجنوب قد تضررت. ودمرت سبع قرى عن بكرة أبيها، منها اثنتان متوسطتا الحجم، هما بنت جبيل والخيام، كما ذكرت اللجنة العليا للإغاثة[70]. وفي مائة قرية زارتها، ذكرت المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين أن 2500 منزل قد دمر بالكامل، وأن 5200 منزل لحقت به أضرار جزئية[71]. وإلى ذلك تضاف عمليات النهب التي أقدم عليها الجيش الإسرائيلي، على رغم أسطورة السيف النظيف[72]. وأخيرا، لحقت أضرار بالغة بتجهيزات البنى التحتية: شبكات الكهرباء والماء والهاتف والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس. وأدى حجم الدمار إلى إطالة أمد الشلل اللاحق بالأنشطة الإقتصادية. وهو شلل مؤذ لأن مصادر عائدات الناس القليلة (الحمضيات والتبغ والصيد) قد تضررت مباشرة[73].

ونتيجة كافة هذه العوامل، لم يتمكن اللاجئون من استعادة قراهم، لأن انتشار قوة الأمم المتحدة لم ينه الوضع غير المستقر. وهذا ما حصل للآتين من القرى الحدودية، الواقعة في نطاق ما بات يسمى «الحزام الأمني». والضغط السكاني على ضاحية بيروت، المكتظة جراء موجات النزوح المتكررة للسكان من الجنوب، بات إذذاك مستديما، وتحول اللاجئون ظاهرة ملموسة ودائمة لاستحالة العودة إلى الحياة الطبيعية. وذكروا أيضا بمدى تجاوز الرهان على

[68] بطاقات العالم العربي، العدد 2325 راجع أيضاً *UNRWA'S Emergency Operations in Lebanon. 1982-1983*, الذي يتحدث عن هجرة 67000 فلسطيني من مخيمات صور الثلاثة، مذكور في Husseini, art.cit., p. 114.

[69] بيان صحافي يحمل الرقم 1313 (جنيف). هذا هو الرقم المقدر بـ 150 ألف مهجر من الجنوب الذي يعتمده التقدير الجديد للبكي وأبو رجيلي، م.س.ذ.، ص 81.

[70] بطاقات العالم العربي، العدد 2352

[71] تقرير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على إثر زيارة ميدانية لقرى متضررة في 26 نيسان/ إبريل و10 أيار/ مايو 1978 (بيروت، في 19 أيار/ مايو 1978).

[72] **هآرتس** في 4 نيسان/ إبريل 1978. وتصريح النائبة شالوميت الوني في **يديعوت أحرونوت** في 15 نيسان/ إبريل، ذكرهما W. Khalidi, *op.cit.*, p. 128.

[73] W. Khalidi, *ibid.*, p. 128.

ما حصل في جنوب لبنان، مصير هذه المنطقة. وما كان صحيحا منذ بداية الحرب الأليمة في الجنوب، في تشرين الأول/ أكتوبر 1976، ميز، أكثر من أي وقت مضى، مساعي المتحاربين الأقربين والأبعدين، بعدما تزايدت العوامل السابقة لعدم الإستقرار جراء استمرار الإحتلال الإسرائيلي المقنع، على رغم انتشار قوات الأمم المتحدة.

بديل الإحتلال

بعد أقل من شهرين على شن الهجوم الإسرائيلي، وصل كامل عناصر قوة الأمم المتحدة إلى الجنوب. ومنذ بداية شهر نيسان/ إبريل، انتشرت وحدة كبيرة مؤلفة من 1280 جنديا، وفي نهاية الشهر نفسه، ناهز عدد عناصر قوة الأمم المتحدة، 3500 رجل، وبعد بضعة أيام، اكتمل رقم الأربعة آلاف الذي حدده مجلس الأمن. وانضم إليهم في الأسابيع الستة التالية، ألفا رجل إضافي، بعدما قرر مجلس الأمن في 3 أيار/ مايو، تلبية لتوصية فالديهايم، رفع عدد عناصر قوة الأمم المتحدة إلى ستة آلاف[74].

وعلى رغم سرعته النسبية، لم يتح الإنتشار التدريجي لقوة الأمم المتحدة، عودة الوضع إلى طبيعته. فانسحاب القوات الإسرائيلية كان بطيئا جدا، على رغم الطلبات المتكررة للأمم المتحدة والدعوات الأميركية التي تحولت ضغوطا في النهاية. وإذا كانت إسرائيل لم ترفض مبدأ سحب قواتها، فإنها حرصت على إفراغه من مضمونه، عبر فرض شروطها على قوة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة المناطق التي ستنسحب منها. لذلك حددت بما يلائمها جدولا زمنيا لانسحابات جزئية، بصرف النظر عن اعتراضات الأمم المتحدة. لذلك قدم رئيس الأركان الإسرائيلي، في 6 نيسان/ إبريل، إلى الجنرال سيلاسفيو خطة لانسحاب أول على مرحلتين، تنجزان على التوالي في 11 و14 نيسان/ إبريل. وعلى رغم وصف الأمين العام للأمم المتحدة الخطة بأنها غير كافية، تمسك بها الإسرائيليون، ولم ينسحبوا في اليومين المحددين، سوى من عشر الأراضي المحتلة:

* في 11 نيسان/ إبريل، من منطقة تقل مساحتها عن 50 كلم مربعا، يمتد طولها 12 كلم، إلى الشرق، بين جسر الخردلي ووسط العرقوب، حيث تولت الكتيبة النروجية في قوة الأمم المتحدة، الإشراف على سبع قرى أخليت، هي راشيا الفخار وكوكبا وإبل السقي وفراديس والهبارية وكفرشوبا وشبعا.

[74] لإحصاء الوحدات بتوالي وصولها، راجع، سليم حداد، م.س.ذ.، ص 126 إلى 129. راجع أيضا A. James, «Painful Peacekeeping», art.cit.

* في 14 نيسان/ إبريل، من منطقة تبلغ مساحتها 60 كلم مربعا في القطاع الأوسط، بين جسر القعقعية ودير ميماس، حيث تولت الكتيبة النيبالية الإشراف على خمس قرى لاسيما النبطية منها.

وبإقدامها على هذا الإنسحاب الرمزي إلى حد كبير، سعت إسرائيل إلى تأخير الإنسحاب الشامل. إلا أن الولايات المتحدة بدأت بممارسة الضغوط. ففي 14 نيسان/ إبريل، اعترفت إدارة كارتر بأن إسرائيل استخدمت قنابل انشطارية (أميركية الصنع) خلال الإجتياح، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنها لن تفتعل مشكلة من هذا الإنتهاك للإتفاقات الثنائية إذا ما سارعت إلى الإنسحاب من جنوب لبنان. وفي 19 نيسان/ إبريل، وعلى إثر زيارة لفالدهايم، أعلن وايزمن أن القوات الإسرائيلية ستقوم بانسحاب جديد في 5 أيار/ مايو. ثم حدد الموعد لاحقا في 30 نيسان/ إبريل، لكن حجم الإنسحاب قد تقلص. ففيما كان سيشمل 550 كلم مربعا، بموجب الخطة المقدمة إلى فالدهايم، لم يتخل الإسرائيليون سوى عن 350 كلم مربعا في القطاع الأوسط. وكانت إسرائيل ما تزال تحتفظ بـ460 كلم مربعا، أي أكثر من نصف الأراضي التي احتلتها.

ومن هذه المنطقة، لم يكن الإنسحاب الشامل مدرجا بعد في جدول الأعمال، فقد كانت إسرائيل تريد أن تتأكد أولا من قطف النتائج السياسية المتوقعة لاجتياحها. وتمحورت مطالبها أيضا على الإحتفاظ بـ«الحزام الأمني» المكون من الجيوب الثلاثة المسيحية السابقة التي تنوي أن تبقي «الجدار الطيب» مفتوحا معها. وفي 21 أيار/ مايو فقط، وفي أعقاب ضغوط أميركية جديدة، قررت الحكومة الإسرائيلية الإنسحاب الشامل لجيشها من جنوب لبنان، وحددت تاريخ 13 حزيران/ يونيو، الذي أبلغ في اليوم التالي إلى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة روبرتو غوير Roberto Guyer. لكن إسرائيل لم تسع إلى تقليص ضغوطها على منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ترجمت ذلك قبل الإنسحاب، في 9 حزيران/ يونيو، حين شنت غارة دمرت القاعدة البحرية في الصرفند بين صيدا وصور.

وسيكون الشريط الحدودي المؤلف من جمع الجيوب الثلاثة السابقة التي أقام الإجتياح بينها اتصالا جغرافيا، أداة الضغط الإسرائيلية الاساسية. ولدى اقتراب الموعد المحدد للإنسحاب، بات واضحا أن إسرائيل لن تتخلى عن هذا المكسب الكبير الذي حققه الإجتياح، فثارت ثائرة الجنرال إرسكين في 10 حزيران/ يونيو وطرح تساؤلات عن الوضع التي ستمنحها إياه قوة الأمم المتحدة. وفي 12 حزيران/ يونيو، أكد وايزمن هذه النيات، مشيرا إلى أن الجيش الإسرائيلي لم «يحتل» أبدا هذه الجيوب المسيحية في جنوب لبنان، لذلك لا ينوي تسليمها إلى قوة الأمم المتحدة.

وهذا ما حصل فعلا في اليوم التالي في 13 حزيران/ يونيو. فلم يسلم الإسرائيليون قوة الأمم المتحدة سوى خمسة من المواقع الأربعة عشر المعلن عنها. وكما كان مقررا، تركت إسرائيل الشريط الحدودي الذي يتفاوت عرضه بين 5 و10 كلم ويغطي حوالى 500 كلم مربع بين الساحل إلى الغرب، ومرجعيون إلى الشرق، في عهدة الميليشيات المسيحية. وهذا هو «الحزام الامني» الشهير. ولو كان انسحاب القوات الإسرائيلية شاملا بكل ما للكلمة من معنى، – واستمر وجود الميليشيات – ، لبترت من المنطقة الحدودية منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. ولفترة، بدت مسألة الشريط الحدودي قابلة بعد للتفاوض. ففي يوم الإنسحاب الإسرائيلي، أعلن فالدهايم أن قوة الأمم المتحدة تجري مناقشات لإنجاز مهمتها. لكن بارقة الامل هذه سرعان ما تبددت، لأن الغموض المحيط بوضع الميليشيات الحدودية جعل من الصعوبة بمكان على قوة الأمم المتحدة أن تتخذ موقفا واضحا منها. وفي أي حال، أعربت إسرائيل عن رفضها القاطع وجود قوات من الأمم المتحدة على الحدود. وغضت الولايات المتحدة، راعية قرارات مجلس الأمن، والتي كانت تتوافر لها وحدها وسائل فرض تطبيقها على إسرائيل، النظر مجاملة، لتحفيز بغين بالتأكيد على إبداء مزيد من المرونة في عملية السلام مع مصر.

التسوية العملانية

ولعجزها عن تسريع الإنسحاب الإسرائيلي، التي لم تكن مهمتها تقضي إلا بـ«تأكيده» وليس فرضه ، ركزت قوة الأمم المتحدة بصورة تلقائية جهودها على وجود القوات المشتركة. وكان السؤال الذي فرض نفسه، هل يتعين عليها الإشراف على مناطق جنوب الليطاني التي أفلتت من الإحتلال، أي بصورة أساسية، صور ومنطقتها، أو هل تكتفي بالأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل. والجواب النهائي الذي أعطي على الصعيد العملي، كان ملطفا ويقضي بوجود لقوة الأمم المتحدة، وليس إشرافا على القوات المشتركة. وسيؤدي ذلك إلى اختبار قوة حقيقي.

فقد تمركزت قوة الأمم المتحدة في صور منذ اليوم الأول لتدخلها، حتى قبل موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على وقف إطلاق النار. وفي 24 آذار/ مارس، أقامت كتيبة من المظليين الفرنسيين مقر قيادتها في ثكنة صور وسيرت دوريات في داخل المدينة. لكن المشاكل لم تلبث أن برزت، عندما أرادت قوة الأمم المتحدة الإشراف على الطريق المؤدية إلى المدينة. وفي 29 آذار/ مارس منعت القوات المشتركة العناصر الفرنسيين في قوة الأمم المتحدة، من التمركز على جسر القاسمية الذي يؤمن الوصول إلى صور من الشمال. واضطر الفرنسيون إلى الإكتفاء

بموقع في جنوب المدينة وستة مواقع على الليطاني. وضمن هذا الإنتشار، الأمين العام للأمم المتحدة الذي أوضح خلال جولته في الشرق الأوسط، في 19 نيسان/ إبريل، أن صور والمنطقة المحيطة بها ليستا مدرجتين في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. ومع ذلك، احتفظ الفرنسيون بمقر قيادتهم في داخل المدينة[75].

وبعد شهر، حصلت صدامات جديدة انطوت على مزيد من الحرج، خلال المرحلة الثانية من الإنسحاب الإسرائيلي. ففي 30 نيسان/ إبريل والأول من أيار/ مايو، وقعت اشتباكات بين الجنود الفرنسيين والسنغاليين في قوة الأمم المتحدة وبين عناصر من جبهة الرفض، تسللوا في اليوم السابق وفي اليوم الذي قبله إلى المنطقة التي تشرف عليها قوة الأمم المتحدة إلى الشرق من صور. ولقي ثلاثة سنغاليين وثلاثة مقاتلين من القوات المشتركة مصرعهم. وفي 2 أيار/ مايو، امتدت المعارك إلى صور حيث تعرض للقصف مقر القيادة الفرنسية. وكانت الحصيلة في صفوف الفرنسيين مرتفعة نسبيا: فقد قتل جنديان وأصيب اثنا عشر بجروح، منهم قائد الكتيبة الكولونيل بيار سالفان Pierre Salvan الذي أصيب بجروح خطرة فيما كان يـرافقه ضابط اتصال فلسطيني سقط قتيلا.

وقد نجمت عن هذه الحوادث عواقب وخيمة على الوضع الجيوسياسي لجنوب لبنان، حيث كانت صور تمثل مع النبطية آخر معقل متقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأخذت قوة الأمم المتحدة علما بحجة منظمة التحرير التي أفادت أنه لا تقع على عاتق قوة الأمم المتحدة مهمة الإشراف على المدينة لأنها لم تكن محتلة[76]. وتخلت عن الإشراف على مدخلها الشمالي وجسر القاسمية واكتفت بملازمة الثكنة. وأخرت هذا الحل معارضة الحكومة الفرنسية. وأعلن المتحدث باسم الكي دورسيه في 9 أيار/ مايو، أن مقر قيادة الوحدة الفرنسية سيبقى في صور حتى إشعار آخر. وبموجب قوانين قوات الأمم المتحدة، يستطيع قادة الوحدات الوطنية العودة إلى حكوماتهم لدى الإعتراض على قرار عملاني لقائد القوة. وكانت الحكومة الفرنسية تنوي ممارسة حق الرقابة حتى على تحديد مهمة قوة الأمم المتحدة. وهذا ما أكد مخاوف الذين اعتبروا أن مشاركة عضو دائم في مجلس الأمن في قوة الأمم المتحدة، من شأنه أن يعدل مضمونها السياسي، لأن الكتيبة الفرنسية بدت متفوقة جدا للقيام بمهمة حفظ السلام[77]. ومن المحتمل أيضا أن كون الجنود فرنسيين ينتمون إلى قوة غربية ذات تقليد استعماري في الشرق الأوسط، قد شجع على المواجهة. وفي النهاية، تطلب الأمر القيام بإعادة توزيع جغرافي

(75) راجع، سليم حداد، م.س.ذ.، ص 252.

(76) Document s/12845, 37, 13 septembre 78, cité in A. James, art.cit.

(77) Weinberger, art.cit.

لكتائب قوة الأمم المتحدة للخروج من المأزق. واكتفت قوة الأمم المتحدة بالاستقرار في ثكنة صور وتخلت عن تسيير دوريات فيها. وحل جنود سنغاليون في شرق صور محل الكتيبة الفرنسية التي نقلت إلى جنوب غرب المنطقة.

وانعكست التسوية الجغرافية التي عقدت في «جيب صور» على طريقة معالجة قوة الأمم المتحدة مشكلة عمليات «تسلل» فدائيين ومقاتلين استمروا خلف الخطوط الإسرائيلية ووجدوا أنفسهم في داخل المنطقة التي تسيطر عليها، في سياق الانسحابات الجزئية لجيش الإحتلال. ففي البداية، أرادت قوة الأمم المتحدة أن تؤكد عزمها على الإمساك بالأرض. وفي الأول من أيار/ مايو، أعلن فالدهايم أن الأشخاص الذين سيكونون موجودين في المنطقة التي تشرف عليها قوة الأمم المتحدة، سيجردون من أسلحتهم ويبعدون، وأن أي مقاومة محتملة، ستحطم بالقوة إذا قضت الضرورة. والحوادث التي وقعت في صور ستغير كل شيء. ففي 4 أيار/ مايو، تلقت وحدات قوة الأمم المتحدة الأمر بالإمتناع عن استخدام السلاح طالما لازم الفدائيون أماكنهم ولم يبارحوها. وأخيرا، اتفق على السماح للمقاتلين الذين لازموا مواقعهم في المنطقة على رغم الإحتلال الإسرائيلي، كما تقول منظمة التحرير الفلسطينية، بالبقاء فيها والحصول على مساعدات غير عسكرية[78]. وشملت هذه التسوية الأخيرة حوالى 300 رجل و17 موقعا، وهذا يعني أنه لا يستهان بهم[79]. وفي الأشهر التي تلت، تعزز وجود القوات المشتركة في منطقة قوة الأمم المتحدة. وابتداء من أيلول/ سبتمبر، اشتدت الهجمات على الميليشيات الحدودية.

وتضاف إلى عجز قوة الأمم المتحدة عن «تأكيد» الإنسحاب الفعلي للقوات الإسرائيلية، التسويات العملانية التي نظمت عملها، وكان من نتائجها تقليص دور القوة الدولية إلى إقامة منطقة فصل والحفاظ عليها، ليس بين الأراضي اللبنانية والإسرائيلية، إنما داخل جنوب لبنان نفسه الذي كان لا يمكن اعتباره ينعم بالسلام في أي حال من الأحوال. وفي الظروف التي أحاطت بتبني القرار 425، كان متوقعا تعطيل المهمة السلمية المنوطة بقوة الأمم المتحدة. ففي وقت لاحق، أكد الجنرال سيلاسفيو، منسق قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، أنه أعرب صراحة عن معارضته فكرة إرسال قوة إلى جنوب لبنان، وأنه توجه إلى نيويورك لإقناع مسؤولي الأمم المتحدة بالإمتناع عن تشجيع هذه المبادرة، لكن جهوده ذهبت أدراج الرياح[80]. وفي سياق الأفكار نفسه، كان بعض الأوساط في الأمانة العامة للأمم المتحدة

(78) مذكور في حداد، م.س.ذ.، ص 230. انظر ايضا Document s/12845, p. 14 James, art cité.

(79) Weinberger, art.cit.

(80) مقابلة في *South: The Third World Magazine*, n° 11, octobre 81 مذكور في A. James.

مقتنعا بأن لا أهمية لقوة الأمم المتحدة إلا إذا اعتبرت حلا على المدى القصير، وهذا ما أدى إلى إدراج كلمة «موقتة» في تسمية القوة[81]. وسرعان ما ناقض هذا الهاجس، القرار 426 الذي حدد مهلة زمنية لمهمة قوة الأمم المتحدة. وبعد أسابيع، في 3 أيار/ مايو، صدر القرار 427 الذي يتناول زيادة عدد قوات الأمم المتحدة حتى قبل تأمين العدد الأصلي المحدد بأربعة آلاف. وردد القرار نفسه صدى العقبات التي واجهتها قوة الأمم المتحدة، لأنه تحدث، للمرة الأولى، عن «جميع الأطراف» طالبا منهم احترام قوة الأمم المتحدة . وفي الإمكان الإعتبار أن قوة الأمم المتحدة وجدت نوعا من الشرعية في هذا الغموض، إذ أن جميع الأطراف أعربوا في النهاية عن رغبتهم في بقائها[82]. ولم تنجز مع ذلك المهمة، الطموحة جدا والملتبسة جدا، التي أوكلت إليها. وأصبحت بذلك أداة لإدارة اللااستقرار.

الإلتباسات اللبنانية

بتحديده مهمة قوة الأمم المتحدة في قراره الرقم 425، ذكر مجلس الأمن بنوع خاص مهمة مساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها الفعلية في المنطقة. واستعاد الصيغة نفسها، تقرير الأمين العام (الفقرة الثانية، البند ب) التي أدرجت في القرار 426. وبهذا المعنى كان الرئيس سركيس يفهم دور قوة الأمم المتحدة[83]. لكن هذا الجانب من المهمة شكل كثيرا من الإلتباسات، نظرا إلى الوضع السياسي اللبناني[84]. والمشاكل التي برزت على هذا الصعيد، أثرت أيضا على مجمل مهمة قوة الأمم المتحدة. حتى أن المنطقة الفاصلة التي أنشأتها، باتت رهانا بين أطراف النزاع.

وهنا تطرح مسألة وجود المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان. ففي رأي سركيس، يتعين على قوة الأمم المتحدة منع أي عنصر مسلح من القيام بأنشطة في القطاع الذي تسيطر عليه[85]. لذلك، لم يكن يعتبر اتفاق القاهرة الذي ينظم الوجود الفلسطيني، لاغيا، أو لم يكن يعلن ذلك، في أي حال، معتبرا أنهما أمران مختلفان. وقد أكد أواخر أيار/ مايو لروبرتو غوير، مساعد الامين العام، أن تطبيق القرارين 425 و426، مستقل تماما عن الموقف الذي يمكن أن

[81] A. James, *ibid*.

[82] Colin, art.cit.

[83] أنظر خصوصا تصريحه في مجلس الوزراء في 24 أيار/ مايو، **النهار** في 25 أيار/ مايو. أعيد نشره في مجموعة خطب سركيس **مجموعة خطب وكلمات** (نشرتها وزارة الإعلام، بيروت).

[84] راجع، حداد م.س.ذ.، ص 217-218.

[85] تصريح في مجلس الوزراء في 24 أيار/ مايو، م. س.ذ.

تتخذه الحكومة اللبنانية من اتفاق القاهرة. وهذا بالتالي ليس تمسكا باتفاق القاهرة، بل خشية من استخدامه ذريعة لتأخير تطبيق الإنسحابات الإسرائيلية[86]. وأدى عدم إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، ولا حتى تبادل رسائل، إلى زيادة الوضع تعقيدا، على رغم «المشاورات» بين الأطراف. ووحده تقرير الأمين العام في 19 آذار/ مارس حول تطبيق القرار 425، عرض للمبادئ الأساسية لعمل قوة الأمم المتحدة[87].

من جهتها، بقيت منظمة التحرير الفلسطينية متمسكة باتفاق القاهرة، واعتبرت أن على قوة الأمم المتحدة الإكتفاء بتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية. ومنذ 30 آذار/ مارس، ذكر عرفات بأن اتفاق القاهرة يجيز الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب، مشيرا إلى أن أحكامه لا تعني الأمم المتحدة. وبالنتيجة، كان يحق للمقاومة الفلسطينية الإحتفاظ برجال في المنطقة التي تشرف عليها قوة الأمم المتحدة، نظرا إلى استمرار وجود مجموعات فدائية خلف الخطوط الإسرائيلية. وكرر عرفات هذا الموقف أمام فالدهايم خلال زيارته إلى بيروت في 17 نيسان/ إبريل، موضحا أن اتفاق القاهرة ليس اتفاقا ثنائيا لكنه يلزم الدول العربية، لأن قمتي الرياض والقاهرة قد كرستاه، ولأن اتفاق شتورا الذي يشكل تفسيره الرسمي، يلزم سوريا مباشرة[88]. وتثير هذه الذريعة مناقشات من وجهة نظر قانونية – سيلغي مجلس النواب اللبناني من جانب واحد اتفاق القاهرة في 1987 بناء على طلب سوريا– . وكان متعذرا دحضه سياسيا: فمن دون الإتفاق مع دمشق، لم يكن في وسع الحكومة اللبنانية الإقدام على أي مبادرة من جانب واحد. لذلك، أوضحت دمشق أنها لا تعتزم تثبيت الأمر الواقع رغما عنها، وبالأحرى إذا كان يتناقض مع مصالحها.

وكان نقل المساعدة العراقية، كما سبق القول، مناسبة لتؤكد سوريا التزامها الوقوف إلى جانب القوات المشتركة، وضد موقف نظام سركيس، عند الضرورة. وستزداد الهوة اتساعا عندما طرحت مسألة القطاع الذي بقي تحت سيطرة القوات المشتركة في شمال الليطاني. ففي الحسابات الإسرائيلية، يتعين أن يدخل هذا القطاع في نطاق المسؤولية السورية. وقد رفضت سوريا ذلك. وأكد الرئيس الاسد شخصيا، أن ليس واردا انتشار القوات السورية العاملة في إطار قوة الردع العربية، حتى الليطاني، للحد من نشاط المقاومة الفلسطينية، موضحا أن

[86] تصريح في مجلس الوزراء في 24 أيار/ مايو. وأيده حرفيا محضر مهمة غوير.
Document S/12620 Add 5, 13 مذكور في سليم حداد، م.س.ذ.، ص 229.
أنظر أيضا رواية الحص، م.س.ذ.، ص 164.

[87] Colin, art.cit.

[88] W. Khalidi, *op.cit.*, p. 135.

الحكومة اللبنانية قدمت له اقتراحا في هذا الصدد[89]. وإذا كانت سوريا قد رفضت تقييد النشاط الفلسطيني خارج المناطق المحددة في اتفاقي القاهرة وشتورا، فإن إعادة النظر في اتفاق القاهرة كانت مرفوضة أيضا.

ونجم عن ذلك أن مسألة التلاؤم أو عدم التلاؤم بين اتفاق القاهرة ومهمة قوة الأمم المتحدة، لم تطرح بصورة فعلية أبدا. فترسيخ التعايش بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوة الأمم المتحدة، على أساس التسويات المشار إليها أعلاه، سيثبت ذلك بشكل كاف. وبمطالبتها بحقها الذي يضمنه اتفاق القاهرة، في محاربة إسرائيل، طبقت منظمة التحرير الفلسطينية سياسة عملية حرصت من خلالها على تجنب الوصول إلى مرحلة القطيعة مع الأمم المتحدة. حتى أن فتح تدخلت بالسلاح مرتين، في 17 نيسان/ إبريل و25 أيار/ مايو، ضد مقاتلين من جبهة الرفض كانوا يتصدون لقوة الأمم المتحدة. كذلك أمر أبو جهاد، يوم اللقاء بين عرفات وفالدهايم، باعتقال مائة فدائي من فتح في صور لمنعهم من القيام بأعمال ضد قوات الأمم المتحدة. ووضع هذا الموقف الجناح اليساري في الحركة على شفير الإنفصال – وفقا للطريقة التي ستطبق في 1983 –، لكن تضامن المجموعة القيادية هو الذي انتصر على الفور[90]. أما قوة الأمم المتحدة فاتخذت موقفا تميز بالإعتدال أيضا، ترجمته بمرونتها حيال مسألة «عمليات التسلل»، حتى لو أن الجنرال إرسكين أكد علنا أن اتفاق القاهرة لا يتناسب مع مهمته[91].

والصعوبة الثانية التي واجهتـها قوة الأمم المتحدة في المهمة التي ناطها بها القرار 425 لتثبيت السلطة اللبنانية، تمثلت في العلاقات مع الميليشيات الحدودية. لذلك كان استمرار «الحزام الأمني» في عهدة هذه الميليشيات، يؤثر على الجانب الرئيسي لمهمتها المتعلقة بالإنسحاب الإسرائيلي. فقد كشف الإسرائيليون صراحة عن نياتهم. وفيما حرصوا بعناية على إبقاء حداد وشدياق بعيدين عن الإستعدادات للإجتياح، ثم عن سير الحملة العسكرية، كانوا يسعون منذ وصول قوات الأمم المتحدة، إلى فرضهما محاورين للقوة الدولية. ومن هذه الزاوية، كانوا يشجعون الإتصالات المباشرة بين هذين الضابطين وقوة الأمم المتحدة. وميدانيا، كانوا يحرصون على إعطاء استقلاليتهما صفة واقعية من خلال السماح لهما بحرية تحرك محدودة[92]. لكن الصعوبات التي واجهتها قوة الأمم المتحدة حيال الشريط الحدودي، لم تقتصر على

(89) في مقابلة مع صحافيين أردنيين في 8 نيسان/ إبريل، وردت في بطاقات العالم العربي، العدد 1030.

(90) Brynen, *op.cit.*, pp. 119 et 220.

(91) تصريح بتاريخ 14 أيار/ مايو. راجع، حداد، م.س.ذ.، ص 229.

(92) Hamizrachi, *op.cit*,. pp. 167 et 173.

ذلك. فقد زادتها تفاقما الإنقسامات اللبنانية التي ترجمت بالتالي غموضا مستمرا حول وضع الميليشيات. وفي المقابل، انعكس هذا الغموض على العلاقات في إطار السلطة التنفيذية وعلى العلاقات اللبنانية–السورية.

وقد نجم الغموض من جذور الميليشيات التي تشكلت حول فصيل من الجيش اللبناني، انبثق من انقسام الجيش في 1976. وانضم إليها أنصار محليون من حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، وآخرون أتوا من جونية عن طريق حيفا أثناء الإجتياح. (واتسعت عملية التطوع لاحقا لتشمل القرى الشيعية في «الحزام الأمني»). وعلى رغم هذا الطابع غير المتجانس، فرض قائداها، الضابطان حداد وشدياق، نفسيهما ممثلين للجيش اللبناني، واستمرا يقبضان راتبيهما من ميزانيته[93]. وزاد من كثافة الغموض الصمت الرسمي الذي أحاط في بيروت بمسألة الميليشيات الحدودية، منذ بداية المعارك في جنوب لبنان، في تشرين الأول/ أكتوبر 1976. وكان ذاك الصمت يغطي تفهما كبيرا يصعب التعبير عنه بصورة علنية في الأوساط القيادية المسيحية بمن فيهم سركيس نفسه[94].

وفي هذه الظروف، يصبح مفهوما تماما الإشكال الديبلوماسي الذي وقع فيه قائد قوة الأمم المتحدة. ففي 13 حزيران/ يونيو، أكد الجنرال أرسكين أن الحكومة اللبنانية أبلغته بأن ما تسميه الأمم المتحدة «قوى الأمر الواقع»، شرعية وتتلقى أوامرها من قيادة الجيش اللبناني في بيروت، وأنها زودته تعليمات للتعاون مع هذه القوى. وقد أثار هذا التصريح بلبلة على الفور. وسارع رئيس الوزراء سليم الحص إلى نفي هذه المعلومات، واحتجت الحكومة على تصريح الجنرال أرسكين، طالبة من الأمم المتحدة إرسال الجنرال سيلاسفيو إلى بيروت. إلا أن النتيجة العملية الوحيدة «لسوء التفاهم» هذا، كانت تعيين مستشار سياسي نائبا لأرسكين الذي لم يفصل مع ذلك من منصبه. وكان من الصعوبة بمكان فصله، لأن سوء التفاهم مرده إلى الموقف الغامض والمتناقض للحكومة اللبنانية نفسها. ولم يفعل أرسكين سوى التعبير بصوت عال وفي بيروت عن الموقف الذي أبلغه قسم من الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة، آملا على الأرجح في أن يبقى بخفر مكتوما في نيويورك. لأن سجلات الأمم المتحدة تضم بالفعل اعترافا موقتا من الحكومة اللبنانية بـ«قوى الأمر الواقع»، بحجة تسهيل مهمة قوة الأمم المتحدة[95]. وأدلى الأمين العام للأمم المتحدة بتصريح في هذا الشأن في 8 حزيران/ يونيو[96]. لكن، إذا كان

(93) حسب سليم الحص، كما ورد لدى W. Khalidi, *op.cit.*, p. 175.

(94) Pakradouni, *op.cit.*, p. 162.

(95) Document S/12620-Add. 5, 13/6/1978 مذكور في سليم حداد، م.س.ذ.، ص 124.

(96) *Ibid.*, p. 226.

رئيس الحكومة قد سارع إلى نفي تأكيد قائد قوة الأمم المتحدة، فلأنه لم يكن على علم بهذه التطورات[97].

وثمة ما هو أخطر. ففي 12 حزيران/ يونيو، وقعت مذكرة تفاهم بين أرسكين من جهة، ومن جهة أخرى بين حداد وشدياق اللذين اعتبرا قائدي القطاعين الشرقي والغربي، في حضور الجنرال بن-غال. وبموجب هذا الإتفاق، تعترف قوة الأمم المتحدة بأن «ضابطي الجيش اللبناني» «يمثلان الحكومة الشرعية في لبنان»، وتتعهد بألا تحارب قواتهما أو تجردها من سلاحها، وبألا تعرقل حرية تحركها. حتى أن أرسكين أقسم بألا يتعرض «للشريط الحدودي». وفي المقابل، أجاز حداد وشدياق إقامة بعض مراكز المراقبة في قطاعيهما، والإستعانة بمندوبين عن الجيش الإسرائيلي إذا ما حصلت صعوبات[98].

ولن يتبدد الغموض عما قريب. فقد رسخ بخدعة شفافة يوم الإنسحاب الإسرائيلي: فتمهيدا لهذا الإنسحاب، وجه سعد حداد نداء إلى سركيس، ليصدر إليه، بصفته قائدا أعلى للجيش، الأمر لحصر قواته في ثكنة مرجعيون، بطريقة تمكن قوة الأمم المتحدة من السيطرة على الشريط الحدودي، لكن عناصر ميليشيات حداد وجهوا إليه ضربة عسكرية وهمية في 13 حزيران/ يونيو[99]. وجراء هذه الخدعة، لم يكن في وسع سركيس وقيادة الجيش تبرير تساهلهما حيال ضباط الشريط الحدودي، سواء لدى رئيس الوزراء المسلم أو لدى سوريا[100].

ولم يمنع ذلك حداد وشدياق من أن يتسلما بصورة رمزية مهمة الإشراف على «الحزام الأمني» التي عهد بها إليهما الجنرال بن-غال، باسم حكومته، خلال احتفال أقيم في ميس الجبل في ذاك اليوم[101]. ولم يمنعهما ذلك أيضا من أن يؤكدا بعد أيام، في 20 حزيران/ يونيو، أنهما يتلقيان أوامرهما من قيادة الجيش، ولأنهما لم يـعزلا، كانت مهمتهما تقضي بالحفاظ على «السيادة» اللبنانية في الجنوب. وتعين الإنتظار قرابة الثلاثة أشهر حتى تعزل الحكومة اللبنانية حداد وشدياق، وأكثر من أربعة أشهر لإحالتهما على القضاء. واضطرت إلى ذلك أيضا، بعدما فتحت الميليشيات الحدودية النار في كوكبا على وحدة للجيش اللبناني كانت مكلفة الإنتشار في منطقة قوة الأمم المتحدة.

وستجد قوة الأمم المتحدة، التي وقعت في خضم التناقضات اللبنانية، نفسها عاجزة حيال

---

(97) راجع **الوطن** (ناطقة باسم الحركة الوطنية اللبنانية)، 16 حزيران/ يونيو 1978.

(98) Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 173-174 وفيما يخص نص الاتفاق pp. 188-199.

(99) راجع حداد، م.س.ذ.، ص 264. والرواية نفسها أوردها الحص، ونقلها و. خالدي، م.س.ذ.، ص 180.

(100) أنظر رواية الحص لتلك المسألة في مذكراته، م.س.ذ.، ص 212.

(101) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 180.

العدوانية التي سارعت الميليشيات الحدودية إلى الكشف عنها، تجاه القوات المشتركة وتجاه جنودها أيضا، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية.

نحو اختبارات قوة جديدة

انعكس الغموض الذي كان يحوط بدور الميليشيات الحدودية على لبنان الأوسط، حيث رأت سوريا أن خلافها المتزايد مع الجبهة اللبنانية يشتد تفاقما. وفي المقابل، بدأت علاقاتها مع الرئيس سركيس تتوتر. وكانت القمة التي جمعت الرئيسين الأسد وسركيس في اللاذقية في 31 أيار/ مايو، مناسبة لقياس المسافة التي باتت تفصل بينهما. وعلى رغم التصريحات العلنية عن التطابق التام لوجهات النظر، لم يكن اللقاء مقنعا. فقد كررت سوريا فيه رفضها نشر قواتها بين نهري الزهراني والليطاني، حيث كانت السلطات اللبنانية تريد منها منع أي نشاط للقوات المشتركة. وإذا كان سركيس قد عاد إلى بيروت بانطباع مفاده أن الأسد يؤيد دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، ودار الحديث في الأيام التالية عن إرسال كتيبة مشاة يتفاوت عدد عناصرها بين 1500 و3000، فإن الفارق في النظرة إلى الأمور كان قائما بين الطرفين.

وموضوع انتشار الجيش الذي طرح في اللاذقية، كان يفترض أن يبدأ بإرسال وحدة إلى تبنين في منطقة قوة الأمم المتحدة، عبر كوكبا ومرجعيون. وبعبارة أخرى، كان يتعين على هذه الوحدة أن تعبر أولا الشريط الحدودي، الذي كان مقرا لقيادة حداد، قبل أن تصل إلى المنطقة المقصودة[102]. وقام الحص بزيارة تفقدية إلى كوكبا والتقى مسؤولين في الكتيبة النروجية، تمهيدا لهذا الإنتشار، قبل أيام من الإنسحاب الإسرائيلي[103].

وكانت سوريا ترى أن من الضروري انتشار الجيش في إطار تسوية لمشاكل الميليشيات الحدودية. ولم يوافق سركيس الذي كان يرفض عزل حداد وشدياق، على هذا الطرح. كذلك رفضته الجبهة اللبنانية التي طالبت في 6 حزيران/ يونيو، بدخول الجيش عن طريق الدامور وصيدا، ما كان سيعني، في جوهره، المواجهة مع المقاومة الفلسطينية. ومع ذلك، كانت الجبهة اللبنانية تعتبر أنه لم يعد للمقاومة مكان في لبنان، داعية إلى اعتبار كافة الإتفاقات الموقعة معها لاغية وكأنها لم تكن. لذلك أظهرت سوريا منذ بداية الإجتياح رفضها الإضطلاع بالدور الذي كانت ترغب إسرائيل في أن تضطلع به. ورفضت أيضا تحمل عبء تطبيق تعايش جديد modus vivendi، بعدما بات واضحا أن إسرائيل تريد تمديد احتلالها بطريقة مقنعة.

---

(102) راجع الحص، م.س.ذ.، ص 166-164 و214.

(103) م.س.ذ.

لذلك فضلت سوريا ترسيخ تحالفها الذي استأنفته مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى لو أن استمرار المنظمة بالإحتفاظ بحرية التحرك بين صيدا والليطاني يوفر لها مزيدا من الوسائل للتمتع بالحرية السياسية حيال النظام البعثي.

وإذا كانت سوريا قد رفضت الإشتراك في إدارة الأزمة اللبنانية في الجنوب كما كانت ترغب في ذلك إسرائيل، فلأن من شأن ذلك أن يهدد بنسف موقعها برمته في لبنان وهيمنتها على الدولة اللبنانية، وهي ورقة كبيرة للقوة الإقليمية التي كانت تنوي أن تكون إياها، في الإطار الإقليمي الجديد الذي كان يرتسم في الشرق الأوسط. وقد سبق الحديث عن كيفية اعتبار المسؤولين السوريين الإجتياح الإسرائيلي الذي حصل بعد زيارة السادات إلى القدس، مؤشرا إلى انتهاء المساومة السياسية. لذلك كانت إدامة الإحتلال الإسرائيلي تعني أنه لن تتاح لسوريا ممارسة دورها في لبنان، في الظروف السابقة نفسها، والإستفادة من شكل من التوافق الإقليمي والدولي. وقد زادت الولايات المتحدة من حدة هذا الشعور بعدم الإستقرار، بتغاضيها عن الإنسحاب الإسرائيلي المزيف في 13 حزيران/ يونيو.

فالإجراءات الإسرائيلية الجديدة في المنطقة الحدودية كانت تحمل في طياتها اختبارات قوة مستقبلية. فحتى قبل الموعد المحدد للإنسحاب الرسمي لقواتها، أبدت إسرائيل رغبتها في مواصلة الضغط على جنوب لبنان. وقد زاد وجود قوة الأمم المتحدة، من وجهة النظر السياسية، من صعوبة الدخول العسكري المباشر. لكن وجود منطقة فصل كان يعني، نظرا إلى استعداد الإسرائيليين، توسيعا لمنطقة العملية، عبر تدخلات جوية وبحرية أو عمليات تتجاوز منطقة قوة الأمم المتحدة على السفح الشرقي[104]. لذلك كان تجاوز منطقة الأمم المتحدة يعني الإقتراب من مناطق انتشار القوات السورية، وتهديد التشكيلات السورية في البقاع مباشرة. وكانت المجازفة كبيرة، لأن قيادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كانت في عهدة تيار يميل إلى الحرب ويجسده الجنرال إيتان Eytan الذي أصبح رئيسا للأركان منذ نيسان/ إبريل 1978[105]. وكان إيتان، قائد الجبهة الشمالية منذ 1977، والمؤيد بصفته هذه سياسة التدخل، يميل، كما يقول إيفرون، إلى تشجيع فرضية المواجهة مع سوريا[106].

وقد أعطى اجتياح جنوب لبنان الذي لم يكن هزيمة لإسرائيل، كما يؤكد بعض المعلقين

(104) Evron, *op.cit.*, p. 81. انظر أيضا مقالة موشي زاك في صحيفة **معاريف** في 19 آذار وكذلك صحيفة **دافار** في 20 آذار.

(105) Yoram Peri, *Between Battles and Ballots. Israeli Military in Politics*, Cambridge University Press, 1985, p. 267.

(106) Evron, *op.cit.*, p. 84-85.

الإسرائيليين الذين يوافقون بسهولة على مسألة «الأمن العادي» وعلى الحجج المؤيدة لهذا الرأي[107]، الدولة العبرية مزيدا من الإمكانات للتأثير على الساحة اللبنانية. وفي سياق هذه النظرة، لم يكن وجود قوة الأمم المتحدة يشكل في أفضل الحالات سوى عقبة عملانية. ولم ينطو على تأثير رادع على صعيد التخطيط الإستراتيجي، كما سيتضح ذلك خلال اجتياح حزيران/ يونيو 1982. وكانت إسرائيل تحتفظ حتى ذلك الحين، بحرية تحرك كبيرة، أتاحت لها، بالإضافة إلى الإمكانية التي سبقت الإشارة إليها، التسبب في حالة من اللااستقرار الدائم في «أرض» منظمة التحرير الفلسطينية، وإمكانية نسف الهيمنة السورية في لبنان.

وبذلك تعرضت للخطر الجدي المكاسب المتواضعة التي أسفرت عنها السنة الأولى من السلام السوري في لبنان. وتلاقى إضعاف النظام في شطري العاصمة مع اللاإستقرار في جنوب لبنان، شاهدا على بروز أقصى درجات التطرف. وكان استمرار ساحة المعركة اللبنانية محتدما بحيث سيكون توقف القصف السوري على بيروت الشرقية عما قريب مشروطا بانتشار حوالى 600 جندي لبناني في إحدى نقاط الجنوب.

(107) Yaniv. *op.cit.*, p. 75.

الفصل الثالث عشر

تجدد الحرب

(حزيران-تشرين الثاني 1978)

ما كاد مشهد الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان أن ينتهي، حتى اندلعت أزمة كبيرة جديدة أثرت هذه المرة مباشرة على وسط لبنان وعلى المفصل الرئيسي لـ«ما بعد الحرب»، أي العلاقات اللبنانية-السورية. وستغرق المناطق المسيحية في الحرب فترة تفوق الثلاثة أشهر. وفي نهاية هذا المشهد، سيستقر لبنان في وضع متفجر من الإضطراب الدائم، وضع اللاحرب واللاسلم الذي سيشهد تسارعا في تفتت الدولة.

وبتمحورها حول العلاقات اللبنانية-السورية، انطوت هذه الأزمة على عدد من التناقضات الجانبية. فقد أطالت أمد أوضاع خلافية ظهرت للعيان قبل اجتياح الجنوب، وكانت أيضا ثمرة الوضع الذي أنشأه الإجتياح. وفي الأسابيع التي تلت الإجتياح، تسارع تدهور العلاقات بين سوريا والجبهة اللبنانية. وزاد هذا التدهور من حدة الخلاف الأساسي، فبرر بدوره الخلاف على الأرض ورسخه. وقد نجم هذا الخلاف عن التجاور والتباينات حول مستقبل لبنان.

خيارات القطيعة

عودة الميليشيات

لم تتأثر السيطرة التي كانت تمارسها ميليشيات الجبهة اللبنانية على بيروت الشرقية والمناطق المسيحية، تأثرا ملحوظا، بعدما وضعت حرب السنتين أوزارها، وثبتت كافة المؤسسات الرديفة، حتى لو أن القوات السورية قد انتشرت على محاور الطرق الرئيسية. وعلى إثر المواجهات التي اندلعت في شباط/ فبراير، عادت هذه السيطرة أشد بروزا. فقد بات عناصر

الميليشيات يظهرون في العلن، خصوصا في الأحياء الداخلية. لكن الإجتياح الإسرائيلي جنوب لبنان، فتح آفاقا كانت حتى ذلك الحين مشاريع فقط. فعملية الإرسال الرمزية لمقاتلين إلى جنوب لبنان عبر مرفأ حيفا، أثبتت أن الجبهة اللبنانية، أو جناحها الأقوى على الأقل، لم تكن عازمة بصورة نهائية على القبول بموقع انكفائي.

وفي بيروت الغربية، شكل الإجتياح بداية تطور في ممارسة السيطرة السورية. وتعبيرا عن التساهل السوري الجديد، أصدرت الحركة الوطنية صحيفة **الوطن** التي كانت توزعها مجانا. وانتعشت الإدارة المدنية للحركة الوطنية اللبنانية التي تضاءل نشاطها منذ انتهاء حرب السنتين، وأخذت على عاتقها الإهتمام بمشاكل توفير المؤن للاجئي الجنوب وتأمين مستلزمات الإغاثة لهم[1]. وبالتحديد، كانت ظاهرة اللاجئين، الجانب الأبرز لعودة عناصر الميليشيات إلى بيروت الغربية، حيث باتت القوات السورية في قوة الردع العربية، تتساهل الآن معهم.

وشهد انحلال النظام العام الذي بقي صامدا بصورة نسبية طوال ثمانية عشر شهرا، قفزة جديدة في كل مكان. ففي 9 نيسان/ إبريل، عادت السخونة إلى خط الجبهة في قطاع عين الرمانة، وفق خطة 1975. ولم تخف حدة المعارك طوال ثلاثة أيام. وابتداء من 12 نيسان/ إبريل، تدخلت قوة الردع العربية. وباتت المعركة الآن بين الميليشيات المسيحية (الأحرار فاقوا الكتائب الذين بقوا في الصفوف الخلفية نسبيا)، وبين القوات السورية. وقد قصفت هذه القوات عين الرمانة وحي بدارو المجاور قصفا عنيفا، أسفر عن حصيلة قاسية نسبيا: 60 قتيلا و250 جريحا. وكانت الهوة واسعة إلى حد كبير حتى يشعر السوريون بأنهم مضطرون إلى إجراء إعادة إنتشار لقوة الردع العربية. وتمركز جنود سودانيون في الجانب المسيحي بدلا من السوريين الذين اتخذوا مواقع مواجهة. ولم تكن تنتشر حتى الآن في المناطق المسيحية سوى قوات سورية. ولم يؤد هذا الترتيب إلى تسوية تذكر. وفي 6 أيار/ مايو، اندلعت مواجهات جديدة وقصف السوريون عين الرمانة. وكانت المعارك أقصر من المعارك السابقة، ولم تسفر سوى عن ثلاثة قتلى. لكنها كانت نهاية منطق بسط السلام. فقد باتت قوة الردع مضطرة إلى تشكيل لجنة تنسيق مع الميليشيات المسيحية ولجنة مشتركة مع الجيش اللبناني.

وقد انعكست عودة التوتر على اللعبة السياسية. وبات إذذاك واضحا أن حكومة «التكنوقراط» عاجزة عن إدارة الأزمة. وقدم سليم الحص استقالة حكومته في 19 نيسان/ إبريل، مفسحا في المجال لفريق يضم ممثلين عن الفصائل المتحاربة. ولم تسفر الإستقالة عن نتيجة. واصطدم الحص الذي عهد إليه من جديد تشكيل الحكومة، بالفيتوات والفيتوات

(1) Fouad Awada, «La gestion des services urbains à Beyrouth …», *op.cit.*, p. 40.

المضادة من هذا الطرف وذاك[2]. ولم تخرج البلاد من المأزق الحكومي إلا بتعويم الحكومة المستقيلة في 16 أيار/ مايو. وفي هذه الأثناء، زاد تعقيد جديد من حدة تأزم اللعبة السياسية والمساومات الحكومية، عبر انكشاف الإنقسامات في الجبهة اللبنانية التي دفعت من وحدتها ثمن تطرف مواقفها.

وابتعد الرئيس السابق سليمان فرنجية عن حلفائه الذين كان على خلاف معهم حول الإتصالات بإسرائيل والعلاقات بسوريا، حتى أن منافسة متزايدة جعلته يتواجه مع حزب الكتائب في معقله بالشمال. ووفر هذا الإنفصال لسوريا التأكيد على الفور أن الجبهة اللبنانية التي شارك مقاتلوها الذين نقلوا بالزوارق من جونية، في اجتياح الجنوب، قد اختارت الرهان الإسرائيلي، وأن ساعة المواجهة قد أزفت. وفي هذا الإطار المتوتر، حصلت عملية اغتيال طوني فرنجية، النائب عن زغرتا والوزير السابق وقائد ميليشيا المردة، وفوق ذلك كله، النجل الأكبر للرئيس السابق. ودخلت حرب لبنان منعطفا جديدا.

مجزرة إهدن

شكل 13 حزيران/ يونيو 1978 تاريخا أساسيا في وقائع الحرب اللبنانية. وبإقدام مجموعة كتائبية على اغتيال طوني فرنجية، استمد النزاع في ذلك اليوم عداء جديدا سيؤثر على العلاقات اللبنانية-اللبنانية وعلى العلاقات اللبنانية-السورية. ومن غير أن تتوقف العداوات «التقليدية» التي نجمت عن حرب 1975-1976، بات تفكك الزعامة المسيحية الحافز لموجة تطرف جديدة بلغت أقصاها. وكان قد مهد لها وأيدها فريق من الجبهة اللبنانية يعارض وجود القوات السورية، وتشجع بالإجتياح الإسرائيلي. وشاءت الصدف أن يكون 13 حزيران/ يونيو أيضا الموعد المحدد لانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

ففجر 13 حزيران/ يونيو، وقبل ساعات من بدء الجنود الإسرائيليين انسحابهم من جنوب لبنان، كانت مجموعة تقتحم، في الطرف الآخر من البلاد، دارة فرنجية في إهدن (شمال لبنان). وأسفر الإقتحام عن قتل أربعة وثلاثين شخصا، منهم النائب وزوجته وطفلته. وكشف تلازم هذين الحدثين في حينه عن تشظي الساحة اللبنانية وتمزقها. والحقيقة، لم يكن الحدثان مرتبطين بعضهما بالبعض الآخر، وحزن اللبناني المقيم في المناطق المسيحية فاق فرحه بالإنسحاب الإسرائيلي. لكن المحلل لا يفتنه هذا التلازم بمرور الوقت، لخلوه من دليل على مؤامرة لأهداف مبيتة، ولظهوره مؤشرا قويا، ولو مفاجئا، إلى استمرار العنف في الساحة اللبنانية

[2] راجع الحص، م.س.ذ.، ص 153-154.

التي تعاني، في آن واحد، تشظيا عميقا وتخترقها خطوط تصدع بادية التوازي. وينبغي القول إن حادث أهدن في حد ذاته، تبدى محصلة مأسوية لمختلف العناصر التي تنشط على الساحة اللبنانية. ويتوج معركة صراع النفوذ بين الكتائب وأنصار فرنجية في الشمال، وخصوصا في سياق الطلاق بين الرئيس السابق وشركائه، الناجم عن الخلاف على دور سوريا.

وقد انسحب فرنجية رسميا من الجبهة اللبنانية في 11 أيار/ مايو، مختتما بذلك خلافا ازداد تفاقما منذ بعض الوقت، وعمد هو نفسه إلى الكشف عن وجوده قبل عشرة أيام، في 2 أيار/ مايو، متهما حلفاءه بالتشجيع على تقسيم البلاد. وفي هذه المناسبة، تعهد فرنجية بفتح قناة اتصال بين لبنان المسلم والشمال، إذا ما حصل تقسيم البلاد. وفي نظر التاريخ الحديث، كان هذا التوجه شبيها بارتداد القديس بولس. وينسحب أيضا على رفضه التعامل مع إسرائيل. ويبدو أن فرنجية نفسه لم يتورط مباشرة في الإتصالات بالإسرائيليين. لكن نجله طوني التقى، خلال مناسبة واحدة على الأقل في 1976، مبعوثين إسرائيليين، مع داني شمعون وبشير الجميّل، حتى لو كان قد أعرب عن تحفظات شديدة عن ذلك اللقاء[3]. واستمر سليمان فرنجية نفسه طوال سنتين في التساهل مع الإتصالات بين إسرائيل وحلفائه ولم يجعل منها حافزا للإنفصال عنهم. وينطوي هذا الخلاف على الإتصالات بإسرائيل، على تباين عميق حيال دور سوريا. فقد كان فرنجية يعتبر أن التحالف مع سوريا الذي حصل في 1976، جوهري، ولن يتحول عنه أبدا، حتى لو لم يتبن دائما الطروحات السورية حول الإصلاح الداخلي للنظام السياسي اللبناني[4]. وبالتالي، أبدى فرنجية تماسكا فاق تماسك حلفائه القدامى: فالاستعانة بسوريا ليست ظرفية لكنها ضمانة للموازنة ينبغي الحفاظ عليها أيا يكن الثمن. وإليها تضاف شبكة من المصالح التي نسجت بين عائلة فرنجية والدوائر القيادية في دمشق، ولاسيما بين طوني فرنجية ورفعت الاسد، قائد الوحدات الخاصة وشقيق الرئيس السوري.

وحمل الإنفصال عن الجبهة اللبنانية، فرنجية على تطبيع العلاقات بين زغرتا وطرابلس. فابتداء من 12 ايار/ مايو، تصالح مع رشيد كرامي، خصمه في المنطقة ورئيس الوزراء السابق، برعاية قائد القوات السورية في الشمال. وإعادة التموضع هذه التي ازدادت إلحاحا بعد اغتيال طوني فرنجية، أنجزت خلط خطوط الإنقسام الذي أحدثته الحرب الأهلية. لكن النتيجة الأبرز للإنفصال هي انفجار صراع النفوذ بين فرنجية وحزب الكتائب الذي بقي مضبوطا طالما كان التحالف يجمعهما.

[3] Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, p. 20.

[4] خصوصا خلال مؤتمر الحوار الوطني في جنيف في 1983 ثم في لوزان في 1984.

واشتد النزاع خصوصا على معامل الإسمنت في شكا، على الساحل الشمالي، التي كانت ميليشيا المردة الزغرتاوية وحزب الكتائب يتنافسان على أخذ الخوة منها. فهذا الصراع المادي، قد أجج التنافس السياسي بين الطرفين في كافة أنحاء الشمال المسيحي. وخلافا للمناطق المسيحية الاخرى، التي تتفاوت سيطرة حزب الكتائب عليها، كانت زغرتا خاضعة لسيطرة ميليشيا محلية أنشأها فرنجية عندما كان لا يزال رئيسا للجمهورية، معولا على علاقات جمعت بين العشائرية والمحسوبية. وحتى إبان حرب 1975-1976، كان حضور حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار ضئيلا. لكن حزب الكتائب كان يتمتع بانتشار كبير إلى حد ما في القرى المجاورة التي تحتل موقعا تابعا في نظر نظام السيطرة المناطقي والعلاقات الطبقية. وبسعيه إلى توسيع قاعدته، أثار هواجس فرنجية الذي رفض إقامة مراكز حزبية حتى لو كانت متحالفة معه. أما توسع الإنتشار الكتائبي في مدينة بشري المارونية الكبيرة الأخرى في الشمال، والمنافسة التقليدية لزغرتا، بإيعاز من نواة من الناشطين المرتبطين مباشرة ببشير الجميِّل، والذين التحقوا بالجماعات المخاصمة لفرنجية، بدا نفيا لادعاء الرئيس السابق بأنه سيد الشمال المسيحي برمته.

وكانت هواجس فرنجية قوية بحيث دفعته إلى مفاتحة شركائه في الجبهة اللبنانية بكثير من الإلحاح، ابتداء من شهر كانون الثاني/ يناير. وسادت شكواه أعمال الخلوة التي عقدتها الجبهة في زغرتا وخصصتها لتحديد استراتيجيتها[5]. لكن المجتمعين لم يتوصلوا إلى تسوية أي مشكلة، واستمر صراع النفوذ، على رغم أنه لم يخرج إلى العلن بعد. وحين انفرط التحالف بات متعذرا ضبط ما كان حتى الآن مكبوتا.

وفي أعقاب انسحاب فرنجية من الجبهة اللبنانية، حصلت سلسلة من الحوادث المتفاوتة العنف، والدامية أحيانا، بين ميليشيات الطرفين. وتوالت أعمال الخطف والخطف المضاد، وأعلن المردة مقاطعة العناصر الكتائبيين في المناطق التي يسيطرون عليها. وبلغ التصعيد ذروة حدت بالبطريرك الماروني إلى عقد لقاء بين بشير الجميِّل وطوني فرنجية، لم يسفر عن نتيجة. وقبل أيام من مجزرة إهدن، خطف المسؤول عن حزب الكتائب في زغرتا، جودي البايع وقتل، فارتفع إلى ستة عدد القتلى الكتائبيين.

وإذ لم يعلن أحد مسؤوليته عن اغتيال طوني فرنجية، يبرر هذا الإطار لماذا ألقيت تبعة الجريمة على الفور على الكتائبيين ولاسيما منهم بشير الجميِّل. وتفيد وقائع الجريمة كما أعاد ترتيبها جوناثان راندل Jonathan Randal، أن مجموعة مكونة من مائة مقاتل كتائبي، بقيادة سمير جعجع، هاجمت إهدن قرابة الساعة الرابعة فجرا. وقامت وحدة بهجوم لتحويل الأنظار

[5] راجع أبو خليل، م.س.ذ.، ص 78.

على طريق بشري، شرق إهدن، فوقع مقاتلو زغرتا الذين جذبتهم الإنفجارات، في كمين إلى الشمال الغربي. وفي هذا الوقت، دهم العدد الأكبر من عناصر المجموعة دارة فرنجية. وخلال ربع ساعة، توقفت كل مقاومة. وفي طريق عودتها، تعرضت المجموعة لهجوم، وأصيب سمير جعجع بجروح خطرة[6].

ورواية راندل بخطوطها العريضة، هي المسلم بها عموما في لبنان. لكن السؤال المطروح هل كان اغتيال طوني فرنجية عن سابق تصور وتصميم، أم نتيجة «هفوة»، ينطوي على الإشكالية الأشد تعقيدا. فالتحقيق الذي أجراه راندل، والذي يعتبر الأكثر إحاطة بهذه القضية، يقدم شهادات متناقضة في هذا الصدد، لكنه يرى من الممكن أن يكون قتل طوني فرنجية هو الهدف الأصلي للعملية. والفرضية الأخرى التي طرحها بشير الجميِّل، أن غاية العملية كانت اعتقال قتلة المسؤول الكتائبي المحلي الذين لجأوا إلى دارة فرنجية الصيفية. لكن قائد المجموعة سمير جعجع قدم رواية مختلفة أكد فيها أن الهدف كان احتلال الدارة لإرغام أنصار فرنجية على الإنسحاب من معامل الإسمنت في شكا[7]. أما جوزف أبو خليل فيقول إن العملية رمت إلى خطف طوني فرنجية وسوقه إلى بيروت واحتجازه في المجلس الحربي الكتائبي، حتى يوقف أنصاره ووالده مطاردة الكتائبيين في الشمال[8].

وفي أي حال، تعامل المعنيون مع القضية إنطلاقا من المسؤولية الكتائبية ولاسيما منها تلك التي تقع على عاتق بشير الجميِّل، ومن نتيجة العملية، أي اغتيال طوني فرنجية، أيا تكن نيات الذين أمروا بتنفيذها. وحتى لو لم يتوصل التحقيق القضائي إلى نتيجة ملموسة، لم يجادل أحد في هذه الفرضية. بل وجدت ما يدعمها في التبريرات التي طرحها في وقت لاحق بشير الجميِّل الذي تذرع بضرورة وقف الممارسات «الإقطاعية» لآل فرنجية.

وهددت هذه الممارسات صدقية حزب الكتائب نفسه في الشمال المسيحي، هذه الصدقية التي نخرها نزوح أنصاره والمعاملة المهينة التي كانوا يلقونها. ويبدو أن بشير الجميِّل قرر التصرف مدفوعا بصورة جزئية على الاقل بالضغوط التي مارستها القاعدة وبالتالي مقاتلو الشمال الذين كانوا يعانون من تلك الإهانات[9]. ويورد راندل في هذا الشأن، الإتهام الذي ساقته القوات اللبنانية ومفاده أن فرنجية منع دفن المسؤول الكتائبي المقتول، حسب الطقوس المسيحية[10].

[6] Randal, *Going All the Way*, *op.cit.*, pp. 118 et 122.

[7] *Ibid.*, p. 122.

[8] راجع أبو خليل، م.س.ذ.، ص 81-82.

[9] م.س.ذ.

[10] Randal, *op.cit.*, p. 121.

لذلك يبدو أن عملية إهدن لم تكن مجرد تصفية حسابات، سواء نفذ اغتيال طوني فرنجية عن سابق تصور وتصميم أم لا. ويكشف حجم الوسائل التي استخدمت أن الهدف كان توجيه ضربة إلى فرنجية في قلب منطقته لتقويض صدقيته أيضا، القائمة إلى حد كبير على عبادة زعيم المنطقة. وهذا ما تؤكده نبرة أبو خليل في روايته للأحداث[11]. ولنأخذن هنا في الإعتبار الإرادة في توحيد صفوف المسيحيين وبالتالي قواتهم التي أعرب عنها بشير الجميِّل ابتداء من هذه اللحظة. ومن جهة أخرى، شكلت المواجهات التي تلت اغتيال طوني فرنجية، بداية صعوده السياسي.

لكن بشير الجميِّل كان معزولا إلى حد ما في ذلك الوقت. وفي خطوة تبرؤ ضمنية، عين المكتب السياسي لحزب الكتائب منسقا للحزب، شقيقه أمين الذي كان يعارض العملية[12]. وبصريح العبارة، لم تكن النتيجة إيجابية للحزب. فبالإضافة إلى العار الذي لحق به، تعرض أيضا لعمليات انتقام أدت إلى خلاف التأثير الذي كان يسعى إليه في الشمال. فقد اتخذ رد فرنجية شكل إنذار أخطر بموجبه كتائبيي الشمال إلى إعلان انسحابهم بالفم الملآن من الحزب، وإلا فليغادروا المنطقة. وتوعد في 17 حزيران بألا يبقى كتائبي حيا في الشمال. والثأر الذي تلا، أسفر عن عشرات القتلى، وانكفأ عناصر الكتائب بمن فيهم كتائبيو بشري الذين سيشكلون بعد سنوات بنية القوات اللبنانية. لكن ما حصل لم يكن مجرد انكفاء، بل أسفر أيضا عن انحسار سياسي، أي تقلص كبير لمنطقة الجبهة اللبنانية التي باتت تتوقف على حدود منطقة جبيل، عند جسر المدفون، فاغتنمت القوات السورية الفرصة للتغلغل في عمق الشمال المسيحي.

وأثبت رد فعل سوريا على مجزرة إهدن أنه إذا كان هذا الحدث يستمد جذوره من تضارب المصالح على الصعيدين المحلي والفردي، فهو ناتج أولا من الجغرافيا السياسية للنزاع اللبناني ومن «السياسة العليا». وشكلت عملية إهدن التي كانت نقطة اللاعودة في العلاقات اللبنانية–اللبنانية، منعطفا حاسما أيضا للنظرة السورية إلى الساحة اللبنانية. فقد فسرت سوريا مجزرة إهدن بأنها عملية موجهة ضدها، كما أثبتت تعليقات الصحافة السورية[13] التي لم تكن مخطئة تماما. ففي حديث خاص إلى صحافية أميركية باتت صديقته الحميمة، اعترف بشير الجميِّل بأنه حصل على موافقة الإسرائيليين على العملية[14].

وللرد على التهديد الذي كانت العملية تمثله في نظرها، عمدت سوريا إلى تعزيز إجراءاتها

[11] راجع، أبو خليل، م.س.ذ. 79-90.

[12] م.س.ذ.

[13] أنظر أيضا في هذا الصدد شهادة الحص، م.س.ذ.، ص 171.

[14] Barbara Newman, *The Covenant. Love and Death in Beirut*, New York, Crown Publishers, 1989, pp. 140-141.

وتحويلها صراحة ضد الجبهة اللبنانية. فقد بسطت قواتها هيمنتها على منطقتي بشري والبترون اللتين كان الحضور الكتائبي فيهما عريقا. أما منطقة زغرتا، معقل فرنجية، فحكمتها ميليشيا المردة مباشرة. وأتاح السوريون للمردة أيضا أن يقيموا حاجزا على مدخل شمال لبنان، تعبيرا عن اعترافهم بسلطة فرنجية على المنطقة بكاملها، أو على الجزء المسيحي منها على الأقل. واحتلت القوات السورية المطار – غير المستخدم آنذاك – الذي أعدته الجبهة اللبنانية في حامات. ووافقت على انتشار قوة الردع العربية في الشمال المسيحي، عملا بالخطة الأمنية التي تبنتها الحكومة اللبنانية في 28 حزيران/ يونيو. وحصل في المقابل، تخفيف رمزي للقوات السورية في المتن وكسروان، وبشكل أساسي على الطريق الساحلية بيروت - جونية، حيث حل الجيش اللبناني محل قوة الردع العربية في اثنين من المواقع. ولم تقتصر تلك الخطوة على تخفيف القوات، بل دخلت في سياق الإستعدادات لمواجهة باتت حتمية.

فقد اتجه تسلسل الأحداث إلى مواجهة. وفيما أقرت الحكومة اللبنانية هذه الخطة الأمنية، سعيا منها في سياق محاولة أخيرة لتجنب الأسوأ، أججت مجزرة جديدة التوتر السائد في 28 حزيران/ يونيو. فقد قتل هذه المرة أثنان وثلاثون من أنصار الجبهة اللبنانية في أربع من قرى شمال البقاع (القاع وراس بعلبك وجديدة والفاكهة). ودعت الجبهة اللبنانية التي وجهت التهمة إلى سوريا، إلى إضراب في الأول من تموز/ يوليو[15]. فكان ذلك بداية أزمة طويلة.

معركة الأشرفية

ستتبدد آخر الإنجازات التي حققتها عودة الحياة إلى طبيعتها، خلال مواجهات استمرت أكثر من ثلاثة أشهر. فقد دخلت الجبهة اللبنانية وسوريا نفق المواجهة المفتوحة، التي أججتها متغيرات الوضع الإقليمي والإتصالات بين إسرائيل والمسيحيين. وستسفر الأزمة عن حل موقت أعاد الهدوء، لكنه احتفظ بمكونات الأزمة اللبنانية التي ستستمر حتى العام 1982 وما سيليه.

حرب المائة يوم

بدأت أزمة صيف 1978 بإضراب الأول من تموز / يوليو، الذي دعت إليه الجبهة اللبنانية احتجاجا على قتل اثنين وثلاثين من أنصارها في البقاع. لكن الإضراب الذي كان موجها

[15] Camille Chamoun, *Mémoires et souvenirs*, Beyrouth, 1979, p. 279.
يعزو شمعون إلى «سرايا الدفاع» التي يرأسها رفعت الأسد المسؤولية المباشرة.

في الواقع ضد سوريا[16]، اعتبر اختبار قوة. فقد انتشر عناصر من الميليشيات بأسلحتهم، ولو بثيابهم المدنية، في شوارع بيروت الشرقية، وسمع إطلاق نار منذ الصباح. ولازم الناس منازلهم. وعلى حين غرة، ارتفعت حدة التوتر قبيل الظهر، لدى انتشار نبأ إقدام السوريين على اعتقال بشير الجميِّل في ساحة ساسين التي سميت «ساحة شهداء الكتائب» في قلب الأشرفية. وعلى رغم الإسراع في إطلاق سراحه، زاد الحادث من وتيرة تعبئة عناصر الميليشيات. وتوالت الرشقات النارية من الأسلحة الأوتوماتيكية. وسرعان ما وضعت الأسلحة الفردية جانبا واستخدمت المدفعية. وابتداء من بعد الظهر، قصفت المدفعية السورية ضاحية عين الرمانة للمرة الثالثة منذ حوادث شباط/ فبراير. ولم يتوقف القصف هذه المرة في اليوم التالي واليوم الذي تلاه. بل امتد إلى الأشرفية بعد ظهر الأحد 2 تموز/ يوليو. وعلى رغم إعلان وسائل الإعلام اللبنانية والسورية أن الرئيس الأسد أصدر الأمر بوقف النار، استمرت المعارك، وواصلت المدفعية السورية قصف الأشرفية وعين الرمانة وفرن الشباك بضعة أيام. ولم يستتب الهدوء إلا في 6 تموز/ يوليو.

ولم يخدع وقف إطلاق النار الناس فترة طويلة. فقد كان واضحا أن البلاد دخلت مرة جديدة نفق أزمة طويلة. فالإعلان عن استقالة رئيس الجمهورية في هذا اليوم، شهد على خطورة الوضع. وفي 15 تموز/ يوليو، تراجع سركيس أخيرا عن قراره. ومع ذلك، تعذر التوصل إلى تسوية ما. وبعد أسبوع، في 22 تموز/ يوليو، استؤنفت المواجهات. وتركز القصف السوري طوال ثلاثة أيام على قرية الحدث، في الضاحية الجنوبية الشرقية لبيروت. ثم تتابع متقطعا حتى نهاية الشهر، بكثافة كبيرة أحيانا، كما حصل في 29 تموز/ يوليو، ثم استؤنف على نطاق واسع.

وهذا ما كان يحصل طوال الفترة التي استغرقتها الأزمة. فقد كان تعاقب المواجهات القصيرة يتوالى (بضعة أيام، ولم تتجاوز العشرة أيام أبدا)، ثم تقطعه فترات هدنة تتفاوت مدتها (حتى أسبوعين). ولم تكن فترات الهدنة شاملة بين مختلف جولات المعارك. وبقيت بيروت إذذاك غارقة في حرب مقنعة، لم تشترك فيها المدفعية الثقيلة، بل تخللتها رشقات نارية عشوائية على خط التماس وحول المواقع السورية. فمعركة الأشرفية، كما سميت، استمرت على هذا المنوال، أقل من أربعة أشهر. ومع ذلك، سيطلق عليها أحيانا صحافيو الجبهة اللبنانية، اسم «حرب المائة يوم»[17].

[16] م.س.ذ.، ص 289. راجع، أيضاً أبو خليل، م.س.ذ.، ص 82.

[17] هذا على سبيل المثال عنوان الرواية الذي اعتمده أبو خليل في مذكراته، م.س.ذ.، ص 77-98.

وبصريح العبارة، لو بدت نهاية الصراع زائفة نظرا إلى طبيعة المعارك، فهي ملائمة على الصعيد السياسي. ففيما كانت حوادث الأشهر السابقة تعتبر بصورة علنية على الأقل، حوادث عادية، أو في أسوأ الحالات، مؤشرات في تصعيد حتمي على رغم كل شيء، فإن منطق المواجهة بات هو السائد لدى هذا الطرف وذاك. حتى أنها طالبا به. فسوريا التي ساندت ميليشيات الجبهة اللبنانية ثم تساهلت معها، تعتبر الآن أن تصفيتها باتت ضرورة ملحة. لذلك طالبت بانتشار قوة الردع العربية في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية، وبالتالي إلغاء الخطة الأمنية التي أقرتها الحكومة في 28 حزيران/ يونيو، وناطت بالجيش حفظ الأمن في جزء من هذه المناطق. ولم تكن سوريا تنوي أن تفسح في المجال للجيش طالما لم تجر إعادة تنظيمه على قواعد متوازنة. أما الجبهة اللبنانية التي استعدت على ما يبدو للمجازفة بخوض غمار أزمة طويلة، فشككت في دور سوريا نفسه في لبنان، على رغم بعض التمايز بين مختلف قادتها. ففيما كان بيار الجميِّل يتوخى بعض التحفظ في تصريحاته، مشددا على أن المسيحيين لا يريدون أن يصبحوا أعداء سوريا، كان نجله بشير وكميل شمعون يتحدثان صراحة عن مقاومة «الإحتلال السوري». حتى أن كميل شمعون، أخذ، ابتداء من 4 تموز/ يوليو، يطالب بالإنسحاب غير المشروط للقوات السورية من لبنان.

وقد غذت تصلب المسيحيين مواقف القادة الإسرائيليين ووعودهم بالتدخل. وتحليق طائرات إسرائيلية خرقت جدار الصوت في سماء بيروت صباح 6 تموز/ يوليو، لدى الإعلان أخيرا عن وقف لإطلاق النار، أعطى هذه التهديدات قوتها. وشكلت الإتصالات بإسرائيل في المقابل، أحد أبرز مآخذ سوريا على الجبهة اللبنانية وعلى سركيس في آن معا. فقد كانت سوريا تأخذ على سركيس تساهله مع الميليشيات الحدودية التي بقي الغموض الكامل يكتنف وضعها. وستكون مسألة هذه الميليشيات مناسبة لواحد من أشد فصول هذه الأزمة تعقيدا: وهذا هو السيناريو الذي وضع نتيجة الجولة الأولى من المواجهات لتمهيد الطريق إلى تسوية. وفي تاريخ حرب لبنان كلها، تشكل هذه المرحلة الصورة الأوضح لوحدة ساحة المعركة اللبنانية: فحتى تتيح للجيش الحلول محل قوة الردع العربية، كانت سوريا، مدعومة من الفريق المسلم، تطالب بأن يثبت إمكاناته في الجنوب، أي ضد إسرائيل وحلفائها المحليين، وأن يتبرأ بذلك، مع سركيس أيضا، من شبهة التواطؤ مع إسرائيل التي كان يولدها الوضع الملتبس للضابطين حداد وشدياق. لذلك عادت إلى بساط البحث فكرة إرسال وحدة إلى تبنين عن طريق مرجعيون التي طرحت في قمة اللاذقية.

لذلك أرسلت في 31 تموز/ يوليو، كتيبة من الجيش إلى الجنوب. وكان على الكتيبة التي انطلقت من البقاع، أن تجتاز الشريط الحدودي لتصل إلى منطقة تبنين، والتمركز إلى جانب

قوة الأمم المتحدة. ولم تصل إلى المنطقة. فقد توقف تقدمها قبل 24 كلم من تبنين، على مدخل الشريط الحدودي، قرب قرية كوكبا، حيث تعرض جنودها الـ650 لقصف مركز من الميليشيات، بإسناد من المدفعية الإسرائيلية، طوال 48 ساعة. وأسفرت الإتصالات التي استمرت أياما لتطويق مشكلة كوكبا الجديدة، عن وقف تدهور الوضع. لكن كان جليا، ابتداء من مساء 31 تموز/ يوليو، أن مسألة الجنوب لم تحل. والهدنة الهشة التي كانت سائدة في بيروت فقدت فجأة مبررها، طالما لم يحرز أي تقدم في هذه الأثناء على هذا الصعيد. وفي اليوم التالي، كان استئناف المواجهات على نطاق واسع بين القوات السورية والقوات اللبنانية عقابا على هذا الفشل في كوكبا. وزاد الإخفاق الذي منيت به مهمة خدام في بيروت، في 3 آب/ أغسطس، من تفاقم المأزق، فاستمرت المعارك. وفي 6 آب/ أغسطس، كانت الأشرفية هدفا لقصف كثيف. وحاولت الميليشيات المسيحية عندئذ توسيع نطاق القصف، وبلغ تبادل القصف المدفعي بيروت الغربية للمرة الأولى.

وبدأت كثافة المعارك تتراجع ابتداء من 8 آب/ أغسطس. وفي اليوم التالي، رسخت قوة الردع العربية، على ما يبدو الهدنة بإخلاء نحو عشرة من مواقعها في الأشرفية، وانسحبت بذلك من داخل الأحياء المسيحية. لكن ما حصل، كان في الواقع، إعادة انتشار تكتيكي يرمي إلى الحؤول دون وقوع عناصرها في الفخ ببيئة معادية. وأعادت القوات السورية تجميع عناصرها في قطاع برج رزق البعيد خمس مائة متر من بيروت الغربية – ومن السهل تزويده بالمعدات والذخائر – والذي يشرف على العاصمة بشطريها.

وإذا كانت المعارك قد توقفت على جبهات بيروت الشرقية، فإن الأزمة السياسية لم تحل، ولم يتلاش التوتر ميدانيا. والدليل على ذلك، حالة الطرق. فالطريق السريع الذي يجتاز بيروت الشرقية من الغرب قد قطع في منتصف آب/ أغسطس بسبب نشاط القناصة.

وزاد من حدة التوتر تطور حصل في شمال لبنان. ففي 25 آب/ أغسطس، اغتنمت القوات السورية مناسبة قتل سبعة كتائبيين وقعوا في اليوم السابق في كمين نصب لهم في بقسميا، لتمشيط البترون. ودخلت أيضا ثلاث قرى مسيحية في البقاع هي عيناتا ومشيتية ودير الأحمر التي تتصل ببشري عبر ممرات جبل لبنان. إلا أن العملية اصطدمت بالمعارضة المسلحة لحزب الكتائب. والإشتباكات التي دارت بين الطرفين حتى 27 آب/ أغسطس، في منطقتي الكورة والبترون، وخصوصا في ضهيرية ودير بلا، أسفرت عن 37 قتيلا. وبعدما أنهى الجيش السوري بسط سيطرته، اجتاح في 28 آب/ أغسطس، منطقة الأرز بحثا عن أسلحة ثقيلة. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر، أجرى فيها عملية تمشيط جديدة على إثر قتل ثلاثة جنود قرب بشري. وكانت نتيجة هذه الحملة، منع الكتائبيين نهائيا في شمال لبنان المسيحي الذي كان واحدا من

أبرز مناطق التجنيد. فانكفأ المقاتلون الكتائبيون نحو جبيل حيث شدد الحزب هيمنته لحماية «حدود» منطقته، التي انتقلت بعد مجزرة إهدن إلى هذا المكان الذي بات مكرسا.

في هذه الأثناء، شهدت بيروت الشرقية من جديد، ابتداء من 28 آب/ أغسطس، اشتباكات متقطعة. وزاد من وطأة أجواء الأزمة، تصعيد كلامي بين إسرائيل وسوريا، قبل أيام من قمة كامب ديفيد. ومع اقتراب التجديد لقوة الردع العربية (تنتهي مهمتها في 28 تشرين الأول/ اكتوبر، لكن مجلس جامعة الدول العربية دأب على تمديدها قبل شهر)، احتدم النقاش السياسي حول مصير القوة العربية، وسحبت من التداول مسألة بقائها أو إعادة انتشارها، وهي الفرضية غير المحتملة التي كان يطالب بها بعض قادة الجبهة اللبنانية. وتواصل حوار الطرشان على خلفية تبادل القصف المدفعي. وفي 10 أيلول/ سبتمبر، تعرضت بيروت الشرقية لقصف كثيف لم يستغرق فترة طويلة. وفي 13 أيلول/ سبتمبر، نظمت الجبهة اللبنانية التي لم تكن راغبة في تهدئة الأمور، إضرابا عاما في المناطق الخاضعة لسيطرتها، احتجاجا على الوجود السوري. ولم تكن سوريا عازمة على الخضوع أيضا، فيما كانت قمة كامب ديفيد على وشك النجاح. وفي 17 أيلول/ سبتمبر، تعرضت بيروت الشرقية لموجة قصف جديدة. وأعلنت الجبهة اللبنانية في اليوم التالي أنها لن توافق على التجديد لمهمة قوة الردع العربية إلا إذا أدخلت تعديلات عليها. فقصفت بيروت الشرقية أيضا في 22 أيلول/ سبتمبر. وفي هذا اليوم، أعلن سركيس موقفه الداعي إلى بقاء قوة الردع العربية، مكررا تأكيده على ضرورتها، في كلمة متلفزة ألقاها بمناسبة السنة الثانية من ولايته.

وعندما استؤنفت المعارك، كان اتساعها موازيا لحجم المخاوف. وفي 28 أيلول/ سبتمبر، تعرضت الإشرفية لقصف رهيب. وللمرة الأولى، استهدفت المدفعية السورية قرى المتن ولاسيما منها بكيفا (معقل آل الجميّل). وتخطى القلق هذه المرة الإطار المحلي المحض وأثار تعبئة ديبلوماسية دولية. ورأى الرئيس الأميركي كارتر الذي نشطه نجاح قمة كامب ديفيد، أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر حول لبنان. لكن واشنطن لم تكن تنوي مع ذلك التخلي عن حذرها ولا تشجيع التهديدات الإسرائيلية لسوريا. وقد انتشرت هذه التهديدات عندما وجهت إسرائيل ضربة إلى قاعدة لحركة فتح في الضاحية الكبرى لبيروت. ولم يكن في وسع مجلس الأمن، الذي ناقش الوضع في لبنان، القيام بشيء آخر غير توجيه نداء ملح في 5 تشرين الأول/ أكتوبر لوقف المعارك. ولم يجد النداء آذانا صاغية. واتسعت رقعة المعارك في هذا الوقت. ولم يصمد طويلا، وقف لإطلاق النار أعلن في 30 أيلول/ سبتمبر، لأن المعارك استؤنفت في اليوم التالي ولم تتوقف إلا بعد أسبوع. وبلغ القصف السوري الساحل حتى جونية والجبل المسيحي. وفي 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بعد ساعات من المناقشات مع سركيس، أصدر الأسد

أخيرا الأمر بوقف القصف. وفي اليوم التالي، أعلنت قوة الردع العربية قبولها وقف إطلاق النار الذي أعلن في القمة.

وما حصل هذه المرة، لم يكن مجرد هدنة. فمؤتمر وزراء خارجية البلدان المشاركة في تشكيل قوة الردع العربية أو تمويلها، الذي انعقد في بيت الدين في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، منح سوريا تفويضا مطلقا يتيح لها الإقدام على تنازلات تكتيكية. فقد اتخذت هذه التكتيكات شكل إعادة انتشار وحدات قوة الردع العربية: ففي 20 تشرين الأول/ أكتوبر، حل جنود سعوديون محل القوات السورية في قطاع برج رزق في الأشرفية وحول جسر الكرنتينا. ولم يتخل السوريون تخليا تاما عن بيروت الشرقية، فاحتفظوا بمراكزهم في سن الفيل والحازمية.

واعتبر الناس في القطاع المسيحي إعادة انتشار قوة الردع العربية مؤشرا أكيدا إلى انتهاء المعارك. وعلى رغم تجدد الإشتباكات في منطقة عين الرمانة، ترسخ وقف إطلاق النار بصورة إجمالية ورفع الحصار عن بيروت الشرقية. وبدأ الناس الذين لجأوا إلى قرى الجبل بالعودة إلى منازلهم. وانتهت «معركة قوة الردع العربية» كما قيل رسميا، إنما بصورة موقتة، عندما قرر مجلس جامعة الدول العربية تجديد مهمتها ستة أشهر، في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، أي قبل يومين فقط من انتهائها.

حرب المواقع

إذا ما استثنينا المؤلفات الدعائية الصادرة عن الجبهة اللبنانية، لم تستأثر أزمة صيف 1978 بالإهتمام الذي تستحقه في الكتابات المتعلقة بحرب لبنان، من قريب أو بعيد. ومع ذلك، نجمت عن هذا الفصل تأثيرات حاسمة على تطور النزاع. فهو يلقي أضواء ساطعة على آليات الحرب التي تكشف عن استمرارها، على رغم تبدل الظروف السياسية والعسكرية التي حصلت فيها. وإذا كان هذا الفصل قد تميز بنوعيته، فهو لا يخضع للخطط المختبرة حتى الآن، والتي ستسود أيضا في السنوات المقبلة.

وكانت فترة 1975-1976 العنصر المرجعي في هذه المرحلة. فوتيرة المعارك المتعاقبة في صيف 1978 كانت مماثلة تقريبا للوتيرة التي سادت في تلك الفترة. ومماثلة كانت أيضا المعارك التي قضت بالإستخدام الكثيف للمدفعية الذي لم يترافق مع هجومات حقيقية. وفي أي حال، استؤنفت حرب المتاريس في وسط المدينة، على خطوط 1976 تقريبا، ولم تتخللها اقتحامات كما في السابق. واقتصرت حرب المواقع التي استفادت من الإطار المديني المساعد، على قصف الأحياء السكنية في بيروت الشرقية. والفارق الوحيد عن حرب السنتين، كان القصف البالغ العنف، لأن مدفعية الجيش السوري كانت أقوى (غراد، «أرغن ستالين»، مدفعية الدبابات،

إلخ.). وبهذا المعنى، يبين فصل صيف 1978 أن وجود القوات السورية لم يدخل تعديلات على شكل المعارك، لكنه أثر فقط في درجة كثافتها.

ولم يحصل تحول نوعي في الحرب، كما تشهد على ذلك الحصيلة البشرية القليلة الإرتفاع نسبيا، بالمقارنة مع وتيرة المدفعية المستخدمة وعيارها في عمليات القصف (أكثر من 100 قذيفة في الساعة أحيانا). وبلغ عدد الضحايا المدنيين بضع مئات، ما بين 350 و450 قتيلا، وزهاء الألف جريح، كما أفاد إحصاء تقريبي أعده مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 27 تشرين الأول/ أكتوبر. ويضاف إليهم عناصر الميليشيات والجنود السوريون القتلى، لكن كافة الإحتمالات تشير إلى أن عددهم الإجمالي لم يتجاوز العشرات[18]. فنسبة 4 إلى 6 قتلى يوميا التي نحصل عليها من هذا التقدير، أدنى بكثير من نسبة القتلى في 1975-1976 التي تفاوتت بين 33 و50 قتيلا في اليوم، كما يشير التقدير الذي نعتمده. وهذا ما يقلل مع ذلك كثيرا من مضمون الإتهامات بإبادة المسيحيين التي وجهها في حينه إلى سوريا قادة الجبهة اللبنانية والمسؤولون الإسرائيليون وقسم من الصحافة الغربية. ولا يخفى أن حركة نزوح كثيفة أفرغت بيروت الشرقية من قسم كبير من سكانها، قد يناهز النصف تقريبا.

وقد شملت هذه الهجرة الموقتة التي تعتبر واحدة من أشد هجرات الحرب كثافة مع الهجرات التي رافقت الإجتياحين الإسرائيليين في 1978 و1982، ما بين 200 إلى 300 ألف شخص، كما يفيد تقدير فوري أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر[19]. وطرح تقدير لاحق تميز بمزيد من الدقة الرقم 250 ألف شخص[20]. وأشار تقدير ثالث إلى أن هذه الهجرة شملت فقط 150 ألف شخص[21]. لكن، وحتى إذا لم نأخذ إلا بالفرضية الأخيرة، فإن هذه الظاهرة تبقى خطيرة. وهي تقاس في حينه بقلة المساكن والإرتفاع الذي تلاه للإيجارات في المناطق التي لجأ إليها سكان بيروت الشرقية، أي في قرى الجبل وساحل جونية. ولا تقل أهمية سرعة حركة النزوح التي حصلت بشكل كامل تقريبا في الأيام الأولى من تموز/ يوليو. والحصار الذي مارسته المواقع السورية على المداخل الشمالية، قلص كثيرا من إمكانيات الهرب. ويفسر حجم النزوح وسرعته، المثيران للدهشة بالمقارنة مع تجربة 1975 و1976، بتأثير الصدمة التي أحدثتها لدى الناس، المدفعية السورية وأسلحتها النادرة، ولاسيما منها صاروخ الغراد

(18) في العام 1978، خسرت الميليشيات المسيحية 176 قتيلا Labaki et Abou-Rjeily, *op.cit.*, p. 34.

(19) تقرير عن نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعام 1978 (جنيف).

(20) Salim Nasr, «Beyrouth et le conflit libanais», in *Politiques urbaines dans le monde arabe*, *op.cit.*, p.296.

(21) Labaki et Abou-Rjeily, *op.cit.*, p. 81.

و«أرغن ستالين» ذو الإثني عشرة فوهة.

لكن إفراغ بيروت من نصف سكانها تقريبا، لا يكفي لتبرير الحصيلة غير المرتفعة نسبيا في الخسائر البشرية. والحصيلة المادية التي ناهزت بضع مئات ملايين الليرات[22]، كانت أيضا أشد تدنيا بصورة نسبية، من حصيلة 1975-1976، التي بلغت 7،5 مليارات ليرة في غضون عشرين شهرا. وقد يكون الإحجام عن شن هجومات أدى إلى الحد من الخسائر: ففي 1975 و1976، نجم أكثر الخسائر عن الحرائق وعمليات السلب والنهب التي رافقت مرحلة الهجومات القصيرة في وسط المدينة. لكن حجم عمليات القصف في صيف 1978، تسبب من جهة أخرى، في أضرار فادحة في قطاع العقارات. ويفيد تقدير أولي أجري في كانون الأول/ ديسمبر 1978، أن عدد المساكن التي تهدمت فاق 60 ألفا[23]. ومن الضروري ألا ناخذ هذا الرقم كما هو، فالمعاينة الميدانية تبين أن أضرارا فادحة قد لحقت بالبنايات، وأن شققا قد تضررت كثيرا أو أحرقت، لكن أيا من البنايات لم يتعرض للإنهيار، على غرار وسط مدينة بيروت في 1975 وفي بيروت الغربية إبان الإجتياح الإسرائيلي في 1982. وفي هذا المعنى، أكدت معركة الأشرفية الدرس المستخلص من 1975-1976 حول المقاومة الصلبة التي أبداها الإسمنت للمدفعية الأرضية حتى لو أن العيار المستخدم هذه المرة كان أقوى[24]. وفي المقابل، يعزز هذا التأكيد الفرضية القائلة بأن معارك 1978 لم تخرج عن معيار 1975-1976، على رغم التبدلات الجغرافية لتمركز المتحاربين في المدن.

ومع ذلك، كان من الممكن منطقيا توقع أن يتيح تلاشي التقسيمات الجغرافية «التقليدية»، استخدام التكتيكات الهجومية بمزيد من السهولة. لأن في هذه النقطة تكمن نوعية تلك الأحداث التي دارت إلى حد كبير في المنطقة المسيحية. ولم يتوافر إطار مماثل في أي وقت آخر، سواء في 1975-1976، أو في السنوات اللاحقة، وربما باستثناء 1990 إنما في ظروف أخرى.

وكانت المنطقة المسيحية التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية في مستهل تموز/ يوليو 1978، تمتد من بيروت حتى الحدود الإدارية الشمالية لمحافظة جبل لبنان. وتتألف من قسمين كبيرين، الأول بيروت الشرقية، والثاني، عمقها من الشمال إلى الجنوب، بين جبيل وطريق الشام، ومن الشرق إلى الغرب، بين مرتفعات جبل لبنان والساحل. ولم تكن القوات السورية منتشرة في كامل هذه المنطقة. ولم تنتشر فيها باستثناء بعض النقاط على طريق جونية التي انسحبت منها بعيد انتشارها. وكان الوضع يختلف في بيروت الغربية. والمقصود ببيروت الشرقية، الأحياء

(22) **لوريان لو جور**، الأول من كانون الثاني/ يناير 1979

(23) المصدر المذكور. راجع أيضاً Labaki et Abou-Rjeily, *op.cit.*, pp. 243-244.

(24) Davie, «Comment fait-on la guerre à Beyrouth», art. cit.

المسيحية الملحقة ببيروت والضواحي التي تشكل نصف دائرة طبقا لمحور شمالي جنوبي في شرق العاصمة، من الدورة إلى الحدث، مرورا بسن الفيل وفرن الشباك وعين الرمانة والحازمية وبعبدا (قصر الرئاسة). ففي هذه المنطقة دارت المواجهات التي اختلفت كثافتها من مكان إلى آخر. أما عمق المنطقة المسيحية التي لجأ إليها القسم الأكبر من سكان بيروت الشرقية، فقد استثنته الحرب عموما، على رغم سقوط القذائف على الطريق الساحلية ابتداء من آب/ أغسطس، وقصف قرى في الجبل مثل بكفيا وبرمانا وبيت مري، أثناء الجولة الأخيرة من المعارك، بين 28 أيلول/ سبتمبر و7 تشرين الأول/ أكتوبر.

وتركز القصف في الأيام الأولى على ضاحية عين الرمانة، ثم استهدف الحدث بعنف. ولم يتوقف القصف على هاتين الضاحيتين حتى نهاية الأزمة. لكن المعركة الأشد ضراوة وقعت في الأشرفية، قلب بيروت المسيحية. وفي هذا القلب أيضا، كان نزاع القربى أشد بروزا. فمنذ البداية، لم يرحب سكان بيروت الشرقية بدخول القوات السورية المتحالفة معهم، إلى منطقتهم. ولم يستسيغوا أيضا المظاهر غير المناسبة لهذه السلطة الجديدة (صور الرئيس الأسد، نسور سورية وأعلام). وفي بداية تدهور العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا، باتت هذه المظاهر مع الحواجز التي أقيمت على تقاطعات الطرق، مؤشرا إلى قوة إكراهية غريبة[25]. وفي نظر عناصر الميليشيات الذين استأنفوا تدريجيا أنشطتهم، ولو بالثياب المدنية، كانت نقاط تركيز هذه القوة الإكراهية عوائق تعرقل تحركهم في المدينة، خصوصا أن بعض المواقع السورية قد أقيم على تقاطعات المحاور الكبرى، كساحة ساسين التي سميت «ساحة شهداء الكتائب» وأوقف فيها بشير الجميِّل في الأول من تموز/ يوليو.

وفي بيروت الشرقية بمعناها الواسع، كانت القوات السورية منتشرة في بضع نقاط. فقد كانت تسيطر على جسر الكرنتينا الذي يتحكم في المدخل الشمالي للعاصمة، وضاحية سن الفيل التي تشرف على المدخل الآخر لعمق المنطقة المسيحية، وتقاطع الحازمية الذي يتحكم في طريق الشام والقصر الجمهوري. وفي المقابل، انسحبت قبل أسابيع من مواقعها في ضاحية عين الرمانة التي باتت تواجهها من الجانب الآخر لخط التماس القديم، خصوصا أنها كانت منتشرة في الأشرفية. وهذا الإسم يشمل، في المعركة التي سميت به وفي كافة أسماء مواقع الحرب في لبنان، القسم الأكبر من المنطقة المسيحية لبيروت التي لا تعني فقط الدائرة الإدارية المصغرة التي تحمل هذه التسمية، إنما مجموعة من الأحياء: السيوفي وكرم الزيتون والشحروري والجعيتاوي إلخ. وفي سياق هذا المفهوم، تمثل الأشرفية تلة يتجه منحدرها الشمالي نحو البحر،

(25) جوزف أبو خليل يُسهب في وصف هذا الوضع الذي عانى منه شخصياً، م.س.ذ.، ص 68-69.

ومنحدراها الشرقي والجنوبي نحو الضاحية المسيحية ومنحدرها الغربي نحو الأحياء المسلمة. وفي الأشرفية، كانت القوات السورية المنتشرة منذ بداية 1977، تسيطر على كبرى المحاور والبنايات المرتفعة. وقد بقيت فيها حين اختارت الإنسحاب من عين الرمانة، بعد مواجهات الربيع. وكانت متحصنة في بعض المواقع في كرم الزيتون، وخصوصا في مقر الأمن العام، وفي السيوفي، الواقعين على المنحدرين الشرقي والجنوبي للتلة، وعلى طول جادة الإستقلال التي تجتاز ساحة ساسين، قلب الأشرفية، في الإتجاه الشمالي الغربي. وعلى هذا المحور، كانت تسيطر خصوصا على برج رزق الذي يشرف على بيروت بأكملها. وأخيرا، كانت متمركزة على المداخل الغربية للأشرفية، في بضعة مواقع على طول خط التماس القديم، الممثل بطريق الشام.

وفي الإجمال، لم يكن السوريون يسيطرون إلا على مجموعة من المواقع المعزولة أو المتصلة بعضها بالبعض الآخر عبر محاور غير آمنة. إلا أنهم أخلوا بعضا من هذه المواقع في الأسابيع الأولى. ففي 11 تموز/ يوليو، أخليت ساحة ساسين، وجسر الكرنتينا، وحلت قوى الأمن الداخلي محل الجنود السوريين الذين بقوا في مواقع قريبة محتفظين مع ذلك بإمكانية منع المرور. وبدورها، أخليت في 10 آب/ أغسطس، كافة المواقع في شرق ساحة ساسين، لأنها كانت مكشوفة، باستثناء موقع الأمن العام في كرم الزيتون، على المنحدر الجنوبي الذي كانت تحميه مباشرة الدبابات المتمركزة قبالته في سن الفيل، بالأسفل. وفي الخط المتبقي من الأشرفية، استخدم بعض البنايات المرتفعة، ولاسيما منها برج رزق، نقاط تجمع للقوات السورية. ومع ذلك، لم يكن فضاء هذه المنطقة مأهولا من الداخل، باستثناء الحدائق المحيطة ببرج رزق. وبين برج رزق والبناية الأخرى المرتفعة التي كانت متحصنة فيها، وهي بناية (سنا) التي لا تبعد أكثر من ثلاث مائة متر على خط مستقيم، لم يكن التقاطع آمنا. والمحور الوحيد الذي كانت تسيطر عليه، كان المحور الذي يربط برج رزق بالمستشفى الذي يحمل الإسم نفسه، ومنه في الإتجاه الشمالي الجنوبي، إلى خط التماس القديم. وفي بعض الأحيان، قطع الطريق الشرقي - الغربي بين برج رزق وبيروت الغربية.

ومن مواقعها، استخدمت القوات السورية منذ البداية راجمات «أرغن ستالين» الصغيرة الحجم (اثنتا عشرة فوهة) لقصف الأحياء المحيطة. وإليها تضاف المدفعية المتمركزة في الجمهور على المرتفعات التي تشرف على بيروت. ولم تحاول في المقابل الإقدام عمليا على شن أي هجوم. وشكلت عمليات التطهير التي بدأت في الشمال خلال شهر آب/ أغسطس، الإستثناء الوحيد الملحوظ. لكن القوات السورية، تشبهت، على صعيد حرب المدن، بالسلوك نفسه الذي اعتمدته الميليشيات في 1976، أي منطق المتاريس، فيما كانت أفضل تجهيزا وجزءا

من جيش محترف، أو يتولى إمرته محترفون، في أي حال. وفي الإمكان طرح الخشية من حرب العصابات لفهم هذا السلوك والإستدلال من التدريب السوفياتي للجيش السوري إلى أنه كان يفضل تكتيك «المحدلة». والجدير ذكره أن تكتيك «المحدلة» هو الذي نجح، وأن الوحدات السورية التي نفذته هي الوحدات الخاصة المؤلفة من عناصر الكومندوس. ومن جهة أخرى، كانت محاور أخرى كبيرة في محيط بيروت الشرقية ملائمة لمناورات المدرعات وتوفر ما يكفي من المساحات الطليقة لردع عناصر الميليشيات المزودين أسلحة مضادة للدبابات من التمركز فيها. لذلك لم تستخدم الدبابات السورية التي كان القسم الأكبر منها متمركزا في سن الفيل، إلا لقوتها النارية الثابتة.

والهجوم السوري الوحيد، حصل متأخرا جدا، في الجولة الأخيرة من المعارك، على الجبهة التي تكونت أسفل برج رزق. فقد هاجمت القوات السورية موقعا للميليشيات المسيحية في إحدى الصيدليات. وطرح تفسيران لفهم هذه الخطوة: إما الإستيلاء على الوثائق الموجودة على الأرجح في الصيدلية التي كان صاحبها ميشال برتي رئيس أجهزة استخبارات القوات اللبنانية - لقي حتفه فيها – وإما شطر بيروت الشرقية. ومن الصعوبة بمكان تأكيد التفسير الأول، أما الثاني فقليل الاحتمال، مقارنة بالتجارب السابقة. فالترتيبات السابقة للقوات السورية قبل انسحابها في 10 آب/ أغسطس، كان يمكن أن تتيح تحقيق هذا الهدف بمزيد من السهولة. وببساطة كلية، يمكننا الإفتراض أن الضغط الذي مارسته عن بعد سواتر المقاتلين الكتائبيين المواجهة، بلغ مستوى جعل من الضروري توسيع النطاق الأمني حول برج رزق.

والتفضيل الذي أعطي لحرب المواقع، ومن وجهة نظر حرب الإستنزاف، برز باستمرار في الممارسات اللاحقة للجيش السوري وقواته الإضافية في لبنان، وفي سوريا نفسها. ولم يكن يحصل تدخل للقوات اتخذ قرار في شأنه، إلا بعد اتفاق سياسي جائر (المخيمات الفلسطينية في طرابلس في 1983، ومدينة طرابلس في 1985)، أو السحق المادي لأرض الخصم (حماه في 1982، وحرب المخيمات الفلسطينية في بيروت في 1988، والهجوم على العماد ميشال عون بعد استخدام الطيران في 1990). ولم يكن هاجس الحفاظ على حياة الجنود السوريين هو المهم على ما يبدو في هذا الخيار، لكنه كان منطق الثأر الذي يقضي بممارسة ضغط على مجتمع ما أو على شريحة من هذا المجتمع للقضاء على مقاومة قواته النظامية[26]، أو كان بكل بساطة عقيدة لإدارة الأزمة.

[26] وتُلاحظ هذه العقيدة في الطريقة التي اعتمدتها السلطة السورية للقضاء على انتفاضة حماه والإضطرابات الداخلية في سوريا، بين 1979 و1982. ويمكن العودة في هذا الموضوع إلى مختلف المقالات التي كتبها ميشال سورا حول فترة الإضطرابات في سوريا. وقد استُعين بها في كتاب *L'Etat de barbarie*, Paris, 1989.

وكانت الطريقة نفسها تعتمد عندما لا يكون دخول القوات مطروحا لأسباب إقليمية أو دولية، أي المواجهات اللاحقة مع المسيحيين (في 1981 و1984 و1989). ومن وجهة النظر هذه، يصح القول إن مواجهة 1978 أوجدت قاعدة. ولا شك في أن العقيدة السورية انبثقت في هذه الحالة من الإقتناع – أو من الوهم – بأن بضعة أيام من القصف تشكل ما يكفي من الضغط لبلوغ التأثير المطلوب. لذلك أسفر قصف الأحياء السكنية عن نتيجة معاكسة: فقد رسخ تلاحم المجتمع حول ميليشياته بدلا من فصله عنها. لكن استمرار تطبيق هذه الطريقة على رغم إخفاقها، أثبت أنها باتت في الواقع أداة لإدارة الأزمة.

أما القوات اللبنانية فلم تبذل مزيدا من المحاولات لإخراج السوريين من أي من المواقع، باستثناء جسر الكرنتينا الذي كان يتحكم في المدخل الشمالي لبيروت. وعلى سبيل المثال، لم تشن أي هجوم على أي من كبرى البنايات التي تسيطر عليها القوات السورية، حتى لو بدا أن المقاتلين كانوا مستعدين في استمرار لهذا الإحتمال. وتميزت الميليشيات بعمليات القصف عن بعد، بالأسلحة الأوتوماتيكية وقاذفات الصواريخ (آر.بي.جي) ومدافع الهاون (من 52 إلى 120 ملم)، من الضبيه على الطريق الساحلي. وهذا يعني أن سلوكها أعاد أيضا إنتاج الخطة السائدة في 1975-1976، واضطرت أيضا إلى توخي مزيد من الدقة في القصف المدفعي، بسبب تداخل المواقع العدوة في الأحياء السكنية التي منحت نفسها حق الدفاع عنها.

إلا أن معركة الأشرفية أدخلت أمرا جديدا إلى القوات اللبنانية، تميز بمزيد من المركزية العملانية التي كانت الخطوة الأولى في سبيل توحيد الميليشيات المسيحية بقيادة بشير الجميِّل. واستمر تنوع هذه الميليشيات، فكان أشد بروزا في الجبهات الجديدة الناشئة في داخل الأحياء التي حافظت على خصوصيات محلية. فقد كان حزب الوطنيين الأحرار على سبيل المثال منتشرا في اثنين من أحياء الأشرفية، هما السيوفي والسوديكو، وحراس الأرز في حي آخر هو كرم الزيتون، والتنظيم في بدارو، أما حزب الكتائب فكان موجودا في كافة مناطق بيروت الشرقية. إلا أن القيادة الموحدة للقوات اللبنانية التي تضم كافة الميليشيات، بدأت تعمل بصفتها تنظيما موحدا. وقد اكتسبت نواة هذا التنظيم، أي المجلس الحربي الكتائبي، هامشا واسعا في حرية الحركة بإيعاز من بشير الجميِّل. ومن وجهة النظر هذه، كانت معركة الأشرفية لحظة تأسيسية للقوات اللبنانية، بصفة متساوية على الأقل مع معركة تل الزعتر.

وفي هذه المرحلة سطع نجم بشير الجميِّل، هذا المطوع الذي سيثير كثيرا من التساؤلات في وقت لاحق. ليس فقط لأنه لمع مع شمعون داعية للنضال ضد الجيش السوري، بل لأنه اختار في هذه المناسبة الرجال والهيئات الذين سيرافقونه في مسيرته نحو السلطة. وتسلمت النواة الصلبة للرجال موضع ثقته، أمثال إيلي حبيقة (الملقب HK أش.كا) وفادي فرام

(الملقب هورس)، آنذاك أولى مسؤولياتهم على صعيد مركزي. وكذلك كانت معركة الأشرفية في نظره، مناسبة فاقت معارك 1975- 1976، ليخوض معمودية النار على أرض الواقع، ويكشف عن شجاعة فائقة ويرسخ مع المقاتلين والناس صلات حميمة ستنتج بعد أربع سنوات كاريزما حقيقية لم يكن مهيأ لها بالتأكيد. وإلى هذه اللحظة، تعود أيضا المحاولات الأولى لبشير الجميِّل لإضعاف هيمنة صغار قادة الأحياء والتصدي لميليشيا حزب الوطنيين الأحرار الحليفة والمنافسة. وفي أعقاب سلسلة من الحوادث بين كتائبيين ومقاتلين من حزب الوطنيين الأحرار في ضاحية فرن الشباك، أعدمت وحدة تتصل مباشرة بالمجلس الحربي ثلاثة من قدامى الكتائبيين، كانوا يهددون، مستفيدين من نفوذهم المحلي بصفتهم قبضايات، بتحويل الحي بأكمله إلى تأييد الحزب المنافس الذي التحقوا به هم أنفسهم (16 تموز/يوليو). وسيطبق المنطق إياه بعد سنتين على نطاق واسع في ضاحية عين الرمانة المجاورة.

وقد أتاحت المركزية العملانية للقوات اللبنانية في حينه، تأمين وسائل لوجستية فعالة تمثل نجاحها الأبرز، على رغم الحصار، في استمرار خطوط الإتصال بين بيروت الشرقية وبقية أنحاء المنطقة المسيحية، عن طريق البحر إلى جونية أو عبر خطوط «عسكرية» صغيرة في ضاحيتها. والعامل نفسه كان السبب الأبرز لنجاحها، أي التلاحم مع المجتمع. وهذا ما أتاح للقوات اللبنانية مقاومة حرب الإستنزاف التي سيطرت على بيروت الشرقية. ليس لأن الإجراءات السورية لم تكن تعرقل حرية تحركها، إنما لأن القبول الجلي للناس، أنتج تطابقا بين المنطقة العسكرية والفضاء الإجتماعي. وفي هذا الزمن الجديد المغلق، تجسدت مرة جديدة العلاقة العضوية بين الميليشيات المسيحية وبين مجتمعها. وقد فرغت بيروت الشرقية من نصف سكانها تقريبا، وجعلت منها هذه الهجرة الكثيفة، بما يفوق ما حصل في 1975-1976، مسرحا للمقاتلين. لكنها لم تكن مع ذلك مقفرة، بحيث لا ينظر إلى المعركة من وجهة نظر المواقع العسكرية فقط.

ولم يكن هذا الفضاء مجالا فقط لتحرك القوات اللبنانية، لكنها عمدت أيضا إلى تنظيمه، وسرعان ما استعادت السيطرة على التنظيم الإجتماعي. وإذا كان صحيحا أنها لم تتنازل عنه كليا، فإن هذا الإشراف لم يكن بعيدا عن الجهود الرامية إلى إعادة بناء الدولة الذي بدأ في 1977، وعن الإغراءات التي أثارتها في نفوس الناس. وفي إطار نقص المواد الأساسية الذي يترافق مع أوضاع الحرب، تتولى أدارة حاجات الناس القوى التي تمسك بالأرض، خصوصا إذا ما أبدت فعالية كبيرة. وهذا ما حصل مع توفير الخبز وتوزيع البنزين، حتى لو استمرت أجهزة الدولة مسؤولة عنها رسميا، وعمل المستشفيات، وتنظيم الملاجىء.

ولم تكن القوات اللبنانية أقل تأثيرا خارج نطاق المواجهات. ففي مختلف قرى المتن وكسروان

التي لجأ إليها سكان بيروت الشرقية، تولت إدارة حاجات الناس، فروع محلية لحزب الكتائب ولجان شعبية منبثقة منه. ولا بد من القول إن الميليشيات، لم تتخل في هذه المناطق أيضا، كما في بيروت، عن حرية تحركها. فقد باتت لا تلزم نفسها بالحد الأدنى من التكتم في الظهور. فتنقل عناصر الميليشيات بالزي العسكري وبسيارات عسكرية كان لا يخضع لأي قيود غير النظام الداخلي. والجيش الذي كان مسؤولا عن جبل لبنان، عمد، عملا بالخطة الأمنية التي أقرتها الحكومة قبل أيام من اندلاع المعارك، إلى تسهيل مرور وحدات القوات اللبنانية بلا عوائق على الحواجز التي كان يقيمها، خصوصا إذا ما كانت تحمل أوامر مهمة من قيادتها.

لحظة غيظ

لم يكن الطابع الثابت للمعارك إلى حد كبير السمة الوحيدة التي تذكر بفترة 1975-1976. وتمثلت السمة الأخرى التي كانت مع ذلك جانبية، بانعدام شفافية الأحداث. فعلى رغم حجم المواجهات، لم تنكشف النيات عمليا في وضوح. وقد تغير الأقطاب، ومنطق الحرب التي لم يعلن أحد مسؤوليته عنها في 1975، بقي عصيا على الوصف أيضا في 1978، وهذا ما يشير إلى أن النزاع الذي بات في الظاهر «غريبا»، أي لبناني - سوري، حافظ على شيء من طابعه «الأهلي».

وحين بدأت المعركة في الأول من تموز/ يوليو، لم تترافق بأي إعلان نيات. فلا سوريا التي كانت مدفعيتها تقصف الأحياء المسيحية، ولا الجبهة اللبنانية التي كانت ميليشياتها تهاجم المواقع السورية، حددتا هدفا واضحا لتحركهما. وهيمن غموض مماثل على الروايات التي طرحتها عن المعارك في الأيام الأولى، ثلاث من شخصيات الجبهة اللبنانية. فقد كانت بياناتها الوصفية المتضمنة معلومات مختلفة جدا، تعكس جميعا نوعا من قدرية الأحداث في المرحلة الأولى، كما لو أن المواجهات كانت مجردة من الإرادات التي تصنعها[27]. ونجم غموض الأحداث أيضا عن انتشار النزعة الإرادية التي دل عليها احتدام النزاع بين الجبهة اللبنانية وسوريا في إطار مجموعة من النزاعات المحلية والإقليمية. فاندلاع معركة الأشرفية وتطورها كانا مرتبطين بأزمة سياسية متشعبة لم يكن أبطالها فقط القوى التي تتواجه ميدانيا، أي سوريا والجبهة اللبنانية، إنما أيضا نظام سركيس، وإسرائيل والولايات المتحدة بدرجة أقل.

(27) Camille Chamoun, *Mémoires et souvenirs*, *op.cit.*, p. 280. et Karim Pakradouni, *La Paix manquée*, *op.cit.*, pp. 145-146.
جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة ...**، م.س.ذ.، ص 83.

أزمة ومعركة

ولم تكن معركة الأشرفية الواقعة الأولى التي تحدث فيها عوامل إقليمية تأثيراتها على الساحة اللبنانية. فقد أعطت الإنطباع بأنها بأكملها ناجمة عن تشابك تناقضات إقليمية لم تقتصر على تأجيج عوامل التخريب الداخلية، بل نظمت آلية التصعيد نفسها. وهذا يعني في المقام الأول اتساع هوة التصدع بين الجبهة اللبنانية وسوريا، الذي كان مدفوعا بالعداء السوري-الإسرائيلي. وزادت من احتدامه، على المستوى الجيوسياسي، ديناميكية السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل، وعلى المستوى الجيوسياسي الصغير، العلاقات التي تشتد وثوقا بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل، في أعقاب اجتياح جنوب لبنان.

هذه هي أبرز عناصر الأزمة التي تشكل إطار معركة الأشرفية. وربما يبرر ذلك لماذا لم تستكمل المعركة حتى النهاية، ولم يتحكم فيها منطق الهجوم. وقد يكون احتدام التناقض السوري-الإسرائيلي، أو بصيغة أدق، تهديدات إسرائيل بالتدخل، حدد على الأرجح سقف تحرك القوات السورية. كذلك يمكن أن نرى فيها تكرارا لآلية حرب 1975-1976، حيث استخدم تعاقب التناقضات حافزا ومهدئا في آن واحد. وهذا ما جعل سير المواجهات لا يخضع لمنطق عسكري صارم، بل لمنطق حرب استنزاف. وربما بسبب تعدد معانيها نفسه، لم تأخذ المعركة شكل المعارك بصورة تلقائية. ولم يتبع تطور المعركة أيضا تطور الأزمة السياسية تلقائيا. لذا، لا بد من التمييز في هذا المجال، بين أمرين، الأول هو المعركة للإشارة إلى الأحداث على الصعيد العسكري الميداني، والثاني هو الأزمة، للحديث عن النقاش السياسي. وإذا كانت التبدلات السياسية قد رافقت، بصورة عامة، وتيرة المواجهات، فإنها لم تحصل دائما في الإتجاه نفسه: فقد كانت تتسبب في حصولها حينا، وتعكسها أحيانا. وإلى ذلك يضاف، أن المعركة كانت تشهد احتداما خاصا يرهن استئناف المواجهات بتجاوزات ميدانية. وبالنتيجة، لا يمكن تفسير كافة تطورات المعركة بتطور الأزمة، ولا يمكن العثور من جهة أخرى، في توقف المعارك أو في خروقات الهدنة، على معنى محدد للرهانات السياسية.

وقد سلكت المعركة، كما سبق القول، وتيرة غير منتظمة، تتالت فيها جولات عنف قصيرة وفترات هدوء طويلة. لكن الأزمة كانت تستمر سواء خلال جولات المعارك أو فترات الهدنة. لكنها كانت تعمد إلى تغيير شكلها أو بالأحرى تتداخل مع التناقضات التي تكونها. ويمكن تبيان ثلاث حركات رئيسية فيها حتى لو كانت متشابكة أحيانا. فقد كانت الأولى، تبلور المأزق بين سوريا والجبهة اللبنانية، في بداية المعركة وحتى حادثة كوكبا. والثانية هي حين اتخذ المأزق الذي كان لا يزال ملموسا، شكل تصعيد سوري-إسرائيلي تدريجي، أما الثالثة فهي ظهور مصير قوة الردع العربية مثابة رهان.

حدود الهيمنة السورية

كانت نواة الأزمة ما سميناه تعقد العلاقات اللبنانية-السورية الذي تجسد في علاقة مثلثة قوامها سوريا/ سركيس/ الجبهة اللبنانية. ومنذ انتهاء حرب السنتين، طغت إشكالية العلاقات اللبنانية-السورية على ثلاث مسائل هي: الإشراف على الوجود الفلسطيني، والتوازن بين اللبنانيين والعلاقات بين المسيحيين وإسرائيل. ونجمت عن هذه المسائل الثلاث مشاكل برزت إلى العلن منذ البداية وازدادت تفاقما طوال ثمانية عشر شهرا، فأدت إلى تعقيد العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا، منذ صيف 1977. وقد تسارع هذا التعقيد فور دخول النظام الإقليمي مرحلة إعادة التكون، على إثر زيارة السادات إلى القدس. وبات التناقض فاضحا عندما انقسمت الجبهة اللبنانية حول مسألة العلاقات مع سوريا، بعد حوادث شباط/ فبراير وعمليات القصف الأولى للأحياء المسيحية بمدفعية الجيش السوري. وبعيد اغتيال طوني فرنجية الذي أثبت أن الإنفصال بات نهائيا، بدأت موجة من التطرف كانت حتمية على ما يبدو. وكان يفترض أن يشكل الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة اللبنانية في الأول من تموز/ يوليو ضد سوريا، وجها من وجوه هذا التطرف، لكنه كان إيذانا ببداية حرب.

ولا نجد لهذا المنعطف سببا ماديا مباشرا. ولا شك في أن توقيف بشير الجميّل على حاجز سوري، زاد من حدة الغليان الناجم عن الإضراب العام الذي كانت تنفذه الجبهة اللبنانية في ذلك اليوم. ولم يكن اندلاع المواجهات نتيجة حادث بعينه، لكنه بدا أنه اللحظة التي تفاقم فيها التناقض بحيث لم يعد ممكنا التعبير عنه إلا بالعنف، العنف الهذياني الذي لا ينطوي على مبرر عسكري صريح. والواضح أيضا أن قرار قصف الأحياء السكنية لا يتخذ إلا على أعلى مستويات التراتبية السورية. ومن هذه الزاوية، شكل القرار، في المقام الأول، تعبيرا سلطويا أعاد من خلاله النظام السوري الذي زعزعته الأسابيع والشهور السابقة، تأكيد قوته. أما المطالب الخاصة بسوريا فلم تأت إلا في المرحلة الثانية.

وتمحورت المطالب السورية التي رفعت إلى الرئيس سركيس بواسطة فؤاد بطرس خلال زيارة إلى دمشق في 5 تموز/ يوليو، حول إعادة التوازن الطائفي في الجيش. وفي انتظار حصول ذلك، طالب السوريون بإلغاء الخطة الأمنية الموضوعة في 26 حزيران/ يونيو والتي تعهد إلى الجيش تسلم الأمن في المناطق المسيحية، وبنشر قوة الردع العربية في المناطق الخاضعة للجبهة اللبنانية. وفي أي حال، كانوا يشددون على ضرورة تصفية الميليشيات. ولم تكن هذه المطالب جديدة. فقد ناقش بعضا منها الأسد وسركيس في 31 أيار/ مايو. لكن المهم هو إعادة طرحها بعد اندلاع المعركة، كما لو أنها تقضي بتسويغ لحظة الإحتدام هذه حيث أدى التناقض بين

سوريا والجبهة اللبنانية إلى نزاع مسلح.

وانطوى على معنى كبير أيضا موقف الجبهة اللبنانية التي أبدى قادتها متفرقين ردات فعل على الأحداث، فأثبتوا بذلك أنهم لو ساهموا في إثارتها، فهم لا يتحكمون فيها. وبعد اندلاع المعارك أيضا، تحدث مسؤولون في الجبهة اللبنانية، وليسوا جميعا، (كميل شمعون وبشير الجميّل) عن «الإحتلال السوري» و«التحرير». ومع ذلك، فمن المدهش أن نلاحظ، في هذا الوقت فقط، ظهور فكرة انسحاب القوات السورية من الأشرفية، التي أفادت إحدى الفرضيات أنها كانت رهان المعركة. وفي سياق رد الفعل، انبثقت هذه الفكرة نتيجة عمليات القصف السورية. وتحدث سركيس الذي كان آنذاك مستقيلا، في إطار هذه الفكرة[28]، لكنه لم يجعل من الإنسحاب مع ذلك شرطا للعودة عن استقالته. وكتب شمعون في مذكراته أن هذا الإحتمال الذي وافق عليه بدا في نظره مثيرا للقلق في الفترة الأولى، بحيث أن انسحاب الوحدات السورية المتمركزة في بيروت الشرقية كان سيتيح للمدفعية القيام بقصف أشد عنفا[29].

وكان الطابع المتشدد لتنامي التطرف الذي سبق المعركة، أدى، في سياق انعدام العقلانية العسكرية الصارمة، إلى الوقوع في مأزق فور دخولها. واستمرت الأزمة على هذا المنوال زهاء الأربعة أشهر، تتسع وتتقلص، وتحفزها ديناميكية داخلية يتعذر الإمساك بها، وتجعل البحث عن حل يضيع في كل مناسبة. ليس لأن الإتصالات السياسية قد توقفت، بل لأنها كانت تدور في فراغ. وكانت المطالب المتبادلة لهذا الطرف وذاك، تنبثق آنذاك من حرب كلامية تستمد من ذاتها قوتها المحركة حتى الإستنفاد.

وشكلت أفضل تعبير عن المأزق، استقالة الرئيس سركيس التي أعلنها في 6 تموز/ يوليو ولم يقدمها رسميا إلى رئيس مجلس النواب، لكنه في نهاية المطاف سحبها في 16 تموز/ يوليو. وهذا التهديد بالإستقالة الموجه ضد سوريا، كان احتجاجا على قصف المدنيين، حتى لو لم يتم التصريح بذلك[30]. كذلك كان عقابا على فشل كان سركيس يعرف حجمه أفضل من أي شخص آخر. فقد أظهر قصف بيروت الشرقية سقوط ما كان يمثل في نظره أساس سياسته، أي الوفاق بين سوريا والجبهة اللبنانية. وفي هذا المعنى، كشفت استقالته الوجه القبيح للتناقض بين الذين باتوا خصوما. وحتى لو تراجع سركيس عن قراره، بقيت قدرته على العمل مشلولة. فقد كان المتحاربون الذين لم يكن واحدا منهم، هم الذين يتحكمون في الأحداث. أما هو،

---

(28) Pakradouni, *op.cit.*, p. 152.

(29) Chamoun, *op.cit.*, p. 283.

(30) شهادة فؤاد بطرس للمؤلف و Pakradouni, *op.cit.*, p. 152.

فكان عاجزا عن اتخاذ موقف يتصف بالوضوح من مطالب الجبهة اللبنانية ومن الشروط السورية التي كان يعتبر أن من المتعذر تلبيتها لكنه لا يستطيع تجاهلها. وعجزت جهوده التي لم تتمحور سوى على شروط الفصل بين القوات، عن الإمساك بالأزمة. وتلك كانت في أي حال، الأمثولة المستقاة من المحاولة الأساسية للتسوية التي سلكت منعطفات غير متوقعة وغير مثمرة في جنوب لبنان، فأدت إلى زيادة المأزق تأزما.

ومنذ البداية، اصطدم البحث في مسألة فصل القوات، بصعوبة إيجاد بديل من الجيش السوري، على الأقل في بعض مواقعه. وكان سركيس يريد استخدام الجيش اللبناني. وعلى هذا الجيش الذي كان لا يزال في طور إعادة التنظيم، انصبت شبهات سوريا، وبدرجة أقل، شبهات الزعماء المسلمين بمن فيهم رئيس الوزراء سليم الحص. وتمحورت الفكرة التي طرحت آنذاك، حول التحقق من مصداقية الجيش حيث يمكن أن تثار الشبهات بتواطؤه مع إسرائيل، أي في جنوب لبنان. وقدم الأسد هذا المطلب بصراحة تامة، خلال قمة اللاذقية (31 أيار/ مايو)، لكنـ لم ينفذ. والأسوأ الذي ساهم في استمرار الإلتباس، كان إقامة «الحزام الأمني» أثناء الإنسحاب الإسرائيلي، والحدود التي وضعتها على تحرك قوة الأمم المتحدة، ميليشيات سعد حداد وسامي شدياق، اللذين ما زالا ضابطين في الجيش. إلا أن المأزق الذي كانت تواجهه بيروت، جعل من الملح هذه المرة القيام بمحاولة لتوضيح الأمور. واعتمدت المحاولة على رغم التعقيد الذي يكتنفها، منطقا واضحا تجلى بعزل أحد العناصر التي تشكل الأزمة، أي العلاقات بين إسرائيل والميليشيات المسيحية، على رغم أنها لا تشمل في هذا المجال سوى تلك الموجودة في الجنوب. لكن هذه المحاولة سقطت حين عرقلت مدفعية الميليشيات وإسرائيل، وحدة الجيش التي أرسلت إلى تبنين، على مداخل الشريط الحدودي. وبتعبير أدق، بدت أنها محاولة في سياق عبثية استحالة التوصل إلى حل يأخذ في الإعتبار كافة عناصر الأزمة. وكشفت أيضا عن لاجدوى المحاولة، الشروط التي وضعتها الميليشيات الحدودية وإسرائيل لاحتمال مرور الجنود.

وبذلك عاد سركيس إلى النقطة نفسها التي كانت قائمة قبل قضية كوكبا. وما زاد الأمور تعقيدا، وجود 650 جنديا عالقين في مرمى مدفعية الميليشيات، وقد انكفأ معظمهم ابتداء من 13 آب/ أغسطس. ولم يكن الوضع مريحا في نظر السوريين الذين تمسكوا بتصلبهم، كما لاحظ ذلك سليم الحص الذي استقبله الأسد في اللاذقية في 14 آب/ أغسطس [31]. فقد أصروا على أن الإسرائيليين هم الذين أوقفوا وحدة الجيش، فيما كان سركيس ومعاونوه ينتظرون نتائج

[31] Chamoun, *Mémoires*, *op.cit.*, p. 314.

إيجابية تنجم عما كان في نظرهم مجازفة محسوبة[32]. ولم تعد سوريا في الواقع راغبة في منح سركيس ثقتها طالما يبدو الآن مؤيدا للجبهة اللبنانية[33].

وإذا كانت المساومات المتعلقة بدخول الجيش الشريط الحدودي قد استمرت بعض الوقت، فإن المسألة كانت قد انتهت مساء وقوع حادث كوكبا. فتلك المساومات نفسها سلكت في اتجاه معاكس لمبدأ المهمة المنوطة بالجيش، والتي لا يستطيع إثبات مصداقيته في شأنها إلا إذا اجتاز الشريط الحدودي بلا شروط. كذلك سقط اقتراح أميركي لإرسال الجنود الـ650 بالمروحيات، لأن الأمر الأساسي لم يكن تمركز وحدة لبنانية إلى جانب قوة الأمم المتحدة بقدر ما كان مرورها عبر الشريط الحدودي[34]. والنتيجة الوحيدة الملموسة التي أسفرت عنها هذه المغامرة، كانت حمل الحكومة اللبنانية على اتخاذ موقف حازم من الميليشيات الحدودية، فعزلت الرائدين حداد وشدياق في 5 أيلول/ سبتمبر. وأبلغ لبنان الأمم المتحدة أنهما لم يعودا مخولين تمثيل بلادهما، ولا التفاوض باسمها مع قوة الأمم المتحدة. وانطوى هذا التوضيح على أهمية قصوى بالمقارنة مع الغموض الذي ساد في الأشهر السابقة[35]. وأحيلا أيضا على محكمة عسكرية بتهمة التحريض على العصيان والتعاون مع العدو، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر. وتجاهلا بالتأكيد هذا التحذير[36]. لذلك استمرت عقبة الشريط الحدودي تؤثر على الجيش، واستبعد احتمال انتشاره بدلا من قوة الردع العربية.

بعد هذا الإستطراد الوجيز، نعود إلى المأزق الداخلي. فقد شهدت المعركة فترة هدوء ابتداء من 10 آب/ أغسطس، إلا أن المقاربة الملائمة لم تتوافر للأزمة. وزادت من حدة التأزم السياسي، مخاطر التصعيد بين سوريا وإسرائيل خلال شهر آب/ أغسطس. وتعين انتظار شهر أيلول/ سبتمبر، حتى تحفز الأزمة على ما يبدو برهان خاص تمحور حول مصير قوة الردع العربية التي انتهت مهمتها في 28 تشرين الأول/ أكتوبر. ولم يطرح ذلك أيضا سوى في الجدال السائد. ولم يعبر أي تعديل للإستعدادات العسكرية لدى الطرفين المتحاربين، عن الرهان سوى بالتمدد الجغرافي لرقعة المواجهات، أواخر أيلول/ سبتمبر. وانصبت المساومات السياسية على إعادة انتشار قوة الردع العربية، أي انسحابها من الأشرفية. ومع ذلك، لم يبدد

[32] حسب جوني عبدو، مذكور في Weinberger, «Peacekeeping Options», art.cit.

[33] راجع الحص، م.س.ذ.، ص 187.

[34] حسب سليم الحص، مذكور في Weinberger, *ibid*.

[35] Document S/12835، مذكور في سليم حداد، م.س.ذ.، ص 267.

[36] في وقت لاحق، حين سيغادر سامي الشدياق الجنوب، سيأتي إلى بيروت الشرقية لتدريب القوات اللبنانية، ولن تضايقه السلطات العسكرية أبداً.

تركيز الإهتمام على التمديد لمهمة قوة الردع العربية ولا احتمال انسحابها الأشد واقعية من الأشرفية، ما كانت تنطوي عليه الأزمة من خلاف مستحكم. وإذ لم تتأثر الحالة الأمنية بالتوتر الذي أثاره الجدل المتعلق بمصير قوة الردع العربية، ابتداء من نهاية آب/ أغسطس، بدا أن الجولة الأخيرة للمعركة، من 28 أيلول/ سبتمبر وحتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر، لم يحفزها هدف سياسي معين. فقد اتهمت الجبهة اللبنانية بالسعي إلى التصعيد[37]. لكن، وحتى لو أكد شمعون أنه سيصمد حتى انسحاب آخر جندي سوري، فمن المتعذر تحديد هدف الجبهة اللبنانية سوى بأمل ملتبس، عبر استراتيجية التصعيد، في إثارة تحرك إسرائيلي أو دولي ضد سوريا، فيما أعلن سركيس تمسكه بقوة الردع العربية. إلا إذا لم تكن دوافع القوات اللبنانية فقط، كما قال مسؤول كبير من معاوني سركيس، إذلال الجيش السوري. وهكذا فهمتها سوريا. وبإقدامها على توسيع نطاق عمليات القصف، كانت تعيد فقط على ما يبدو تجربة بداية تموز/ يوليو، وبمزيد من القسوة، لتأكيد سلطتها.

ولم يكن التوصل إلى حل الأزمة أشد وضوحا. فانسحاب القوات السورية من الأشرفية لم يكن مضمونا حين عاد الهدوء، تمهيدا لاجتماع بيت الدين الذي تقرر خلال قمة الأسد – سركيس في 6 و7 تشرين الأول/ أكتوبر[38]. وإذا ما أخذنا الأمور من وجهة نظر سوريا، التي اعتبرت المعركة قتالا ضد المتعاونين مع إسرائيل، فإن النتيجة لم تكن حاسمة لدى البدء بتطبيق وقف إطلاق النار النهائي. ومع ذلك، لم يسفر مؤتمر بيت الدين عن نتيجة جديدة.

فالمؤتمر الذي عقد في المقر الصيفي لرئيس الجمهورية، في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، بحضور وزراء خارجية البلدان المشاركة في تشكيل قوة الردع العربية أو تمويلها، شدد على ضرورة التطبيق الدقيق والشامل لقرارات قمتي الرياض والقاهرة التي تقضي بانتشار قوة الردع العربية في كافة أنحاء لبنان. وشدد أيضا على بناء الجيش اللبناني على أسس «سليمة ومتوازنة» وتطبيق عقوبات شرعية على الذين يتعاملون مع إسرائيل[39]. لذلك كان من المناسب للميليشيات الحدودية وليس الجبهة اللبنانية، أن تعمد إلى الإعتدال في إطار النجاح السوري. فقرارات المؤتمر بالإجمال، اعتُبرت موافقة علية سياسة سوريا التي تعلالا موقعها السياسي في لبنان. وفي إطار هذه الظروف، بات في وسع دمشق الإقدام على تقديم تنازلات تكتيكية أخذت شكل انسحابٍ لقواتها من الأشرفية.

لكن مؤتمر بيت الدين أقرّ بحقيقة قائمة على ما يبدو، بدلاً من توفير حلول محددة للأزمة.

[37] سيردد وزير الخارجية الفرنسي لوي دو غيرينغو، صدى هذا الإتهام في 16 تشرين الأول/ أكتوبر.

[38] Pakradouni, *op.cit.*, p. 177.

[39] أنظر ما قاله الحص، م.س.ذ.، ص 237-250.

فتقاعسه عن حل النزام بين سوريا والجبهة اللبنانية، أثبته تجدد المواجهات في عين الرمانة، في الأسابيع التالية، والاعتداءات التي استهدفت مباشرة الجنود السوريين. إلا أن الحؤول دون تمدد هذه الحوادث، أكد في الوقت نفسه أن مؤتمر بيت الدين، وافق على تهدئة الأزمة. وهذه الحقيقة لم تنسحب على حالة التناقض بين سوريا وإسرائيل اللتين دخلتا مرحلة جديدة بعد اتفاقات كامب ديفيد. وربما في هذه النقطة، أي انتهاء معركة الأشرفية بعد إنجاز عملية السلام المنفرد، وجدت الأزمة مسوغها.

آونة كامب ديفيد

إذا كان التناقض بين سوريا والجبهة اللبنانية في صميم الأزمة، فهو لا يختصرها. ونستطيع الإعتقاد أيضا أنه بلغ هذه الدرجة من الحدة لأن تناقضا آخر أشمل ومرتبطا بها، تفاقم أيضا، هو الذي كان يتحكم في العلاقات السورية-الإسرائيلية. فقد كانت سوريا تخفي، خلف مطالبها على الصعيد «الداخلي»، خشية من تعرض وضعها في لبنان للخطر حيال إسرائيل. ولم تكن هذه الأخيرة طرفا أساسيا في المواجهات التي لم تتدخل فيها، على رغم تهديداتها المتكررة. إلا أن هذه التهديدات نفسها، التي عدلتها ببراعة ولاسيما عبر الإيحاء باستخدام العسكرية منها، بحيث بدت أنها ستنقلها إلى حيز التنفيذ لحظة التلويح بها، دلت إلى أنها تخوض اختبار قوة حقيقيا عن بعد مع سوريا. وفي سياق هذه التهديدات، بلغ «حوار الردع»، حسب تعبير يائير إيفرون Yair Evron، أرفع مستوياته، أي إلى درجة الأزمة. ووضعت كافة وسائل الردع بالتناوب قيد الإستخدام: تهديدات ومؤشرات عسكرية ورسائل ديبلوماسية عبر واشنطن وتدخلات «جانبية» على المسرح اللبناني... وفي بداية المواجهات، أثبتت إسرائيل حضورها عبر مواقف قادتها. فقد كانت أحداث لبنان في صلب النقاش الرسمي في إسرائيل، منذ مطلع شهر تموز/ يوليو. وبتباه بالغ، ناقش مجلس الوزراء الوضع في لبنان، في 2 و9 تموز/ يوليو. وفي هذه الإثناء، ناقشته اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية في 5 تموز/ يوليو. وخصصت هاتان الهيئتان جلسات أخرى للوضع في لبنان (لجنة الشؤون الخارجية في 8 و27 آب/ أغسطس ومجلس الوزراء في 27 آب/ اغسطس). وخصصت أيضا جلسات لمجلس الوزراء بصورة رسمية للبحث في المسألة اللبنانية والكشف عبر تأثير الإعلان المطلوب عن الإرادة الإسرائيلية في الردع[40]، والسعي من خلال تكراره، إلى إدراج حق إسرائيل غير المطروح للنقاش، في

[40] كان البحث عن تأثير الإعلان واضحاً، إذ قررت لجنة الشؤون الإجتماعية في اجتماعها الذي عقدته في 8 آب/ أغسطس، إبلاغ الصحافة بمضمون مناقشاتها.

الرقابة والإشراف الدائمين، حتى لو لم يترجم هذا الإدعاء على الصعيد الميداني.

وينطبق الأمر نفسه على تصريحات أدلى بها طوال فترة الأزمة، المسؤولون الإسرائيليون الذين كانوا لا يساوون، في هذا المجال أيضا، بين مضمونها وتأثيراتها التي ضخمت بقدر ما انطوت عليه من مبالغة وتكرار. وكانت المبالغة أشد ظهورا في تصريحات أبرز هؤلاء المسؤولين، وأكثرهم التصاقا بهذه القضية، مناحيم بغين، الذي أدلى حول موضوع «استئصال» المسيحيين في لبنان و«إبادتهم» وضرورة إنقاذهم، بتصريحات شاء أن تكون مثيرة للعواطف، على مثال الشخصية القلقة والملهمة التي كان يرغب في تجسيدها. وبذلك أكد الإسرائيليون حقيقة العلاقات التي يقيمونها مع الجبهة اللبنانية، فزادت من حدة الجدالات في لبنان. وأكد بغين في أحد الأيام أن إسرائيل دعمت دائما مسيحيي لبنان وأنها لن تتخلى عنهم (2 أيلول/ سبتمبر). وفي يوم آخر، كان نائب رئيس الوزراء يغال يادين هو الذي أثار موضوع استمرار المساعدة الممنوحة إلى الميليشيات المسيحية (6 تشرين الأول/ أكتوبر)، أو وزير الخارجية موشيه دايان الذي أكد أن إسرائيل ستتمسك بدعم المسيحيين طالما استمر الهجوم السوري (8 تشرين الأول/ أكتوبر). وإلى ذلك يضاف، أن إسرائيل ستفعل كل ما هو ضروري لوقف المجزرة التي تستهدف المسيحيين (يادين ودايان في التصريحات السابقة الذكر، وبغين في 8 تشرين الأول/ أكتوبر في رسالة إلى فانس).

وفي موازاة هذه المواقف الرسمية، قامت إسرائيل، منذ الأيام الأولى للأزمة، باستعراضات قوة. وكان أبرزها في 6 تموز/ يوليو، لدى مرور سبع طائرات مطاردة فوق بيروت، خارقة جدار الصوت على علو منخفض. واعتبرت الإذاعة الإسرائيلية العملية إنذارا. وهذا الضغط الفائق الأهمية كما لاحظ سكان بيروت على الفور، أرفق بضغط آخر أقل حجما، وسرعان ما فك رموزه المعنيون، أي السوريون. وقد اتخذ شكل حشود للمدرعات على مرتفعات الجولان[41]. لكن إسرائيل توقفت عند هذا الحد، ولم تعمد إلى تكرار هذين الإستعراضين للقوة.

وفي المقابل، بدت إسرائيل عسكريا على تخوم الأزمة، أي على قطاعات أخرى من المسرح اللبناني. فهاجم الطيران الإسرائيلي في 21 آب/ أغسطس مخيم برج البراجنة ومدينة الدامور. وهذه الغارات التي اعتبرت عملية انتقامية من اعتداء على حافلة لشركة العال الإسرائيلية في لندن، تزامنت مع اشتباكات بين الميليشيات الحدودية وقوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان، حيث تعرضت قرية حاصبيا للقصف في اليوم التالي. وفي 6 أيلول/ سبتمبر، وفيما كانت قمة كامب ديفيد مجتمعة منذ اليوم السابق، منيت بالفشل عملية إنزال إسرائيلية في صور.

(41) Evron, *op.cit.*, p. 69.

وحصلت محاولة جديدة في اليوم التالي على ساحل الدامور. وفي اليوم نفسه، هاجمت إسرائيل والميليشيات الحدودية مواقع القوات المشتركة في النبطية. واستمرت عمليات القصف والردود التي نجمت عنها خمسة أيام. وتكررت من 21 إلى 23 أيلول/ سبتمبر.

وفي كل ذلك، واصلت إسرائيل حربها على الفلسطينيين، بالتوازي مع التطورات السياسية التي كانت تؤثر على جوانب أخرى للأزمة اللبنانية. لكن هجوماتها انطوت أيضا على معنى استعراض القوة حيال أبطال هذه الجوانب الأخرى، أي سوريا، وبمعنى آخر الجبهة اللبنانية. وفي أي حال، فهمت من وجهة النظر هذه. ومع ذلك، انكشفت الغاية الضمنية لهذه التدخلات، خلال جولة المعارك الأخيرة، في تشرين الأول / أكتوبر، عندما شنت إسرائيل هجوما بحريا على الأوزاعي، في الضاحية الجنوبية الكبرى لبيروت. واستهدفت العملية، كما أعلن رسميا، قاعدة لفتح، إلا أن التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون حملت على الإعتقاد أن الهدف منها كان توجيه إنذار إلى سوريا.

وفي الوقت نفسه، كان اللجوء إلى عمليات «جانبية» اعترافا من إسرائيل بأنها لا تنوي المضي أبعد من ذلك، أو أنها لا تستطيع. خصوصا أن التصعيد الكلامي بين البلدين كان بالغ الخطورة بعد مرحلة كوكبا خلال شهر آب/ أغسطس. وبينما كان يجرى الإستعداد لقمة «الفرصة الأخيرة» في كامب ديفيد، بدا أنه يمكن بسهولة أن يتحول مواجهة. فسوريا التي كانت تشدد كثيرا على البعد الإسرائيلي للأزمة، أكدت أنها سترد على كل هجوم، كما أبلغ الأسد فؤاد بطرس في اللاذقية. لكن التصعيد تلاشى من تلقاء نفسه في النهاية. وإذا كان الوضع الميداني متأثرا بالتشنج الدولي، أظهر الموقف الإسرائيلي حدوده في نهاية المطاف. وعندما استؤنفت المعارك على نطاق واسع في الأسبوع الأخير من أيلول/ سبتمبر، لم تقف القوة النارية التي طورها الجيش السوري، عند حد على ما يبدو. والهجوم الكلامي الذي شنته إسرائيل خلال هذه الجولة الأخيرة، لم يعد يتضمن أي معنى، لأنه بدأ في الحقيقة فيما كانت المعارك تميل إلى التوقف. وحين كتب بغين إلى فانس (8 تشرين الأول/ أكتوبر) أن إسرائيل تريد وقف «قتل» المسيحيين، كانت إسرائيل قد تأخرت كثيرا، مع العلم أنها لم تشأ التدخل أبدا.

والإرادة الإسرائيلية التي كانت واضحة خلال الأزمة بالتأثير على تطور الوضع من دون الذهاب بعيدا، باتت لا تخفى على أحد اليوم. فقد أكدت مصادر إسرائيلية ولبنانية أنها لم تكن سوى تصعيد وهمي، ولم يعتزم المسؤولون الإسرائيليون فعلا مواجهة سوريا في هذه المرحلة[42]. لكن المساعي الإسرائيلية، أيا تكن محدوديتها، كانت تؤجج التوتر.

(42) Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, p. 27 وأبو خليل، م.س.ذ، ص 84.

وقد سبق القول كيف كانت مظاهر الدعم العلني التي عبر عنها المسؤولون الإسرائيليون حيال المسيحيين، تسهم في تسميم النقاش العام في كل مرة. فمنذ البداية، كانت العلاقات التي تزداد وثوقا والمعقودة مع إسرائيل، توفر لمسؤولي الجبهة اللبنانية إمكانية الإعتراض على الوجود السوري في لبنان والجهر به. ولم تتوقف هذه العلاقات أثناء الأزمة. وذكرت الصحافة الإسرائيلية، أن «شخصية لبنانية رفيعة المستوى» قد تكون شمعون، التقت مناحيم بغين ووزيري الخارجية والدفاع دايان وايزمن، والجنرال رافايل إيتان رئيس الأركان، خلال اجتماع سري عقد في القدس. وأكد شمعون في مذكراته عقد هذا الإجتماع، لكنه نفى أن يكون هو تلك الشخصية، لكن النبرة التي تحدث بها وتقرير «الشخصية اللبنانية» التي ينقل كلامها، يميلان إلى تأكيد العكس[43]. وفي أي حال، ميزت هذه الصلة الحميمة المتزايدة سلوك مسؤولي الجبهة اللبنانية.

وتشهد المصادر المذكورة على أن الإسرائيليين ألمحوا دائما لمحاوريهم اللبنانيين إلى أنهم لا ينوون التدخل، لأنهم يحرصون على تجنب المواجهة العسكرية مع السوريين، وأنهم يعتزمون بالتالي الإكتفاء بالدعم اللوجستي الذي يقدمونه[44]. واستمر بعض الغموض. والإشارات العسكرية التي أرسلت إلى سوريا زادت من هذا الغموض، ولاسيما منها تحليق طائرات عسكرية فوق بيروت. وقد حصل هذا التحليق، كما يقول جوزف أبو خليل، ردا على نداء استغاثة وجهه شمعون[45]. وفي الإتصالات السرية، ألمح بعض المسؤولين الإسرائيليين الذين كانوا يسعون إلى دعم معنويات محاوريهم اللبنانيين، إلى أن إسرائيل لن تسمح بسحق الميليشيات المسيحية عسكريا وسياسيا، إلا أنهم لم يغدقوا عليهم وعودا صريحة. لذلك، كما تفيد شهادة أبو خليل، كان تفسير هذا النوع من التصريحات والإشارات الإسرائيلية، هو الذي حمل مسؤولي الجبهة اللبنانية ولاسيما منهم المسؤولون عن الإتصالات بالإسرائيليين، على تفضيل التمسك بالتأكيدات المتكررة القاضية بعدم التدخل[46]. وكان الإنسان العادي يفعل الشيء نفسه.

وانطوى هذا التفسير على كامل موقف الجبهة اللبنانية وخصوصا كميل شمعون وبشير الجميِّل. وسيعترف هذا الأخير بنفسه، كما يستفاد مما قاله أبو خليل، بأنه كان تراجع عن خوض المواجهة، لو لم يقتنع بأن إسرائيل ستتدخل[47]. وسيستمر هذا الموقف على رغم اليقين

(43) Chamoun, *op.cit.*, pp. 318-320.

(44) أبو خليل، م.س.ذ.، ص 84.

(45) م.س.، ص 85.

(46) م، س، ص 87.

(47) م.س.، ص 84-85.

المتزايد بأن إسرائيل لن تتدخل مباشرة. وقد وصف أبو خليل لعبة الخداع هذه التي كان أحد عناصرها. وأشار إلى أن فرضية تدخل إسرائيلي باتت نوعا من التعويض في زمن اليأس، وهدفا لبلوغه: فقد كانت الجبهة اللبنانية تعتقد أن من الممكن، بمرور الوقت، تعديل الموقف الإسرائيلي عبر تعميق الإتصالات بالإسرائيليين وإعطائهم الدليل الذي يؤكد قدرتها على المقاومة[48]. ومن وجهة النظر هذه، سيتحقق الهدف، إنما بعد أربع سنوات، عندما ستفرض عقيدة استراتيجية جديدة في إسرائيل.

في هذا الوقت، تمكنت الجبهة اللبنانية، من أن تزيد فقط من حجم الدعم اللوجستي الذي كانت تزودها إياه إسرائيل، وأن تصبح رهان استراتيجية تتجاوزها. فمن الواضح أن الميليشيات المسيحية التي رسخت وضعها مستفيدة من علاقاتها بإسرائيل، كانت هي نفسها أداة استخدام. وهذه الحقيقة التي ستستمر حتى 1982، كانت جلية في أزمة 1978. على الأقل، إذا لم نكتف بالنظر إلى الدور الإسرائيلي من وجهة نظر رد الفعل، وهو إنقاذ المسيحيين. لذلك، فالإشكالية المطروحة هنا هي إشكالية إختزالية. ليس لأن إسرائيل لم تظهر أي استعداد للمجازفة بخوض مغامرة عسكرية مع سوريا، كما سبق القول، إنما لأن تجربة القوة الإسرائيلية-السورية كانت محكومة بإطار استراتيجي يسبق اندلاعها.

وفي ما يتعلق بإشكالية رد الفعل، قيل إن إسرائيل كانت تنوي، بدلا من التدخل لإنقاذ المسيحيين، تحديد «خط أحمر» جديد لسوريا يمنعها من سحق الميليشيات المسيحية[49]. لذلك، لم يكن في وسع حرب المواقع وقصف الأحياء السكنية، أيا تكن وحشيتها، أن تكون وسائل لسحق الميليشيات في المدن. إلا أن هذا النوع من الحرب كان وسيلة متوحشة، وإلى حد ما، غير موفقة، لتأكيد سلطة سوريا في لبنان، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الإقليمي.

وكما كانت معركة الأشرفية في الإطار اللبناني تعبيرا عن لحظة غضب، اندرجت على الصعيد الإقليمي في إطار التشنج الجيوسياسي الشرق أوسطي. وعلى هذا الصعيد، يصح اعتبار اختبار القوة السوري-الإسرائيلي موضوعا في حد ذاته. فتركيز الدعاية السورية على دور إسرائيل طوال فترة الأزمة لم يكن فقط نتيجة لغة خشبية أو أداة لتشويه صورة القوات اللبنانية، بل كان تعبيرا عن الرهان الأخير الذي كان ينطوي عليه في نظر سوريا اعتراض الجبهة اللبنانية على وجودها في لبنان. فعلاقات الجبهة اللبنانية بإسرائيل هي التي أضفت على الإعتراض على الوجود السوري طابعه المقلق. وسوريا التي رفضت أن تكون جزءا لا يتجزأ

(48) م.س.، ص 87.

(49) Evron, *op.cit.*, p. 69.

من شكل السيطرة الثنائية التي اقترحتها عليها إسرائيل لدى اجتياح جنوب لبنان، فسرت هذه العلاقات على أنها طرح لدورها على بساط البحث، وهذا ما أبلغه الأسد إلى سركيس خلال لقائهما في اللاذقية (31 أيار/ مايو). عندئذ اعتبرت التهديدات بالتدخل الإسرائيلي، لمصلحة المسيحيين، والإشارات العسكرية تحديدا، لتوازن إقليمي جديد في لبنان، يزيد من حجم الحصة التي اقتطعتها إسرائيل لنفسها لدى اجتياح الجنوب.

وكشفت مشكلة كوكبا عن طريقة فهم السوريين والإسرائيليين لاختبار القوة هذا. فقد قيل إن سوريا رأت في إرسال وحدة لبنانية إلى منطقة قوة الأمم المتحدة وعبر الشريط الحدودي اختبارا للجيش ولسركيس. وكان نجاح الإختبار يعني تراجعا للموقف الإسرائيلي. وهذا ما أكدته حجة سعد حداد الذي برر قصف وحدة الجيش بأنها جيش موال لسوريا. ثم سعت إسرائيل في المفاوضات اللاحقة، إلى تحويل الإختبار لمصلحتها، عبر الشروط التي طرحتها للسماح بمرور الجيش: أن يتخلى الجنود عن آلياتهم المدرعة وألا يستخدموا إلا الشاحنات وسيارات الجيب، وألا تسلك القافلة سوى الطرق الرئيسية، وأن تسلك فقط الطرق الفرعية، وفق خريطة معدة مسبقا. ولو نفذت هذه المطالب، فإنها كانت ستقضي على جهود سركيس وتلغي المكسب السياسي الذي كان ينوي تحقيقه من وجود الجيش إلى جانب قوة الأمم المتحدة، وتشكل بالتالي ترسيخا لسلطة إسرائيل في جنوب لبنان، وتأكيدا على أن سوريا ليست في موقع يخولها فرض أي حل على الحكومة المركزية. ولم تكن هذه الشروط سوى شروط علنية ومتشددة، وستبلغ إلى السلطات اللبنانية. ويقول بقرادوني إنها تضمنت تعيين سعد حداد قائدا عسكريا للقطاع الجنوبي، على أن يتولى حداد نفسه التدقيق في هويات الجنود ويحتفظ بحق إبعاد العناصر التي يرى أنها مشبوهة من المنطقة، وتجهيز الوحدة بأسلحة فردية واستبعاد الأسلحة الثقيلة والمدرعات، والسماح بمعبر واحد هو طريق مرجعيون الذي لا يمكن الجيش اللبناني استخدامه طريق امدادات[50]. وتثبت هذه الشروط السرية أن إسرائيل كانت تنوي عن طريق الجنوب ابتلاع الحكومة المركزية. وستعمد إسرائيل إلى تطبيق هذه الفلسفة بمزيد من التشدد بعد اجتياح 1982 في اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 الإسرائيلي-اللبناني.

ومن خلال هذه الواقعة ومجمل سلوكها طوال الأزمة، أثبتت إسرائيل أن سعيها إلى التصدي لسوريا، لم يكن ناجما عن التهديد الذي تمارسه سوريا على المسيحيين، بل مرده إلى ميزان القوى الإقليمي، لأن وضع سوريا في لبنان كان رمزا للقوة الإقليمية السورية. فما كان يعني إسرائيل هو هذا الوضع وليس إجراءاته العملانية. وفي المقابل، كشفت مناقشة

(50) Pakradouni, *op.cit.*, p. 160.

هذا الوضع عن صلابة الطموحات الإسرائيلية. وتقول المصادر الإسرائيلية، إن بغين كانت تسحره، بصفته رئيسا لوزراء إسرائيل، فكرة التأثير على مجرى الأحداث في بلد مجاور[51]. ففي مسألة كوكبا، أجاز بغين شخصيا للجنرال إيتان بألا يحتجز حداد، خلافا لرأي وزير الدفاع وايزمن الذي أعطى الولايات المتحدة في هذا الصدد تأكيدات حازمة نقلها السفير الأميركي إلى الحكومة اللبنانية[52].

وقد شجعت اختبار القوة السوري-الإسرائيلي، عملية السلام المنفرد التي أدت، برعاية الأمم المتحدة، إلى قمة كامب ديفيد (وافق على الدعوة إلى المشاركة فيها كل من السادات وبغين في 8 آب/ أغسطس). وقد كان بغين الذي لم يواجه شعور الإستعجال على غرار السادات، يعتبر أن مزيدا من زعزعة الإستقرار في سوريا سيؤدي بالضرورة إلى توسيع إطار «عملية السلام». ولا يخلو من البراءة في هذا الصدد، إقدام اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة، على القيام بمساع لدى الكونغرس، طوال هذه الفترة، أسفرت في 3 آب/ أغسطس، عن قرار من مجلس النواب بتعليق المساعدة الإقتصادية الأميركية لسوريا (90 مليون دولار).

ولا شك في أن الموقف الأميركي من الأزمة اللبنانية خصوصا، خفف من حدة اختبار القوة السوري - الإسرائيلي، ووازن التحريض الإسرائيلي. فمنذ بداية الأزمة، أعلنت إدارة كارتر، عبر سايروس فانس، عن تأييدها خفض الأسلحة التي تملكها الفصائل اللبنانية، مكررة في الوقت عينه الدعم الأميركي لوحدة الأراضي اللبنانية. وكان الموقف الأميركي العنصر الأبرز الذي حض سركيس على الإمتثال لكافة الضغوط والتراجع عن استقالته. وهذا ما أقدم عليه في 15 تموز/ يوليو. وكانت إدارة كارتر تسعى إلى مراعاة دمشق التي امتحنت مرارا دورها السلمي. لذلك بقيت شديدة الحذر، على رغم إجلاء الرعايا الأميركيين في 28 تموز/ يوليو. وفي مسألة كوكبا، حاولت الولايات المتحدة، في البداية، التوسط لدى إسرائيل لإقناعها بتغيير موقفها، وخصوصا خلال زيارة فانس إلى إسرائيل (من 5 إلى 7 آب/ أغسطس)، حتى لو ضمنت في النهاية الرفض الإسرائيلي[53]. وخلال التصعيد الكلامي السوري-الإسرائيلي في آب/ أغسطس، حرصت الولايات المتحدة على تهدئة اللعبة، مؤكدة لإسرائيل علنا أن ليس في حوزتها أدلة عن استعدادات عسكرية سورية ضد القوات المسيحية (29 آب/ أغسطس). ولم تتخل أيضا عن حذرها خلال الجولة الأخيرة من المعارك، على رغم أن كارتر، الذي كان لا يزال يستمتع بنشوة نجاح كامب ديفيد، ويقلقه عنف القصف، قرر عقد مؤتمر حول لبنان، إلا

(51) Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, p. 25.

(52) Weinberger, «Peacekeeping Options», art.cit.

(53) Pakradouni, *op. cit.*, p. 162.

أن هذه الفكرة لن تترجم على أرض الواقع. وفي خطوة متزامنة تنطوي على دلالات، ألغت إدارة كارتر، في خضم عمليات القصف (28 أيلول/ سبتمبر) قرار مجلس النواب في 3 آب/ أغسطس، تعليق المساعدة الإقتصادية الأميركية إلى سوريا.

وفي هذا الموقف، سارت الولايات المتحدة بهدي من حوافز السلام المنفرد بين إسرائيل ومصر. وكانت النقطة الأساسية قبل كامب ديفيد، منع المواجهة الإسرائيلية - السورية من أن تؤثر سلبا على انطلاق عملية السلام التي بدأت في مؤتمر ليدز Leeds (تموز/ يوليو) ثم خلال جولة فانس في الشرق الأوسط (آب/ أغسطس). وفي اعقاب إبرام اتفاقات - الأطر الإسرائيلية-المصرية، فقد هذا الهاجس حدته. لكن الولايات المتحدة لم تتخل عن حذرها. وكان حافزها على ما يبدو الحؤول دون دفع سوريا إلى موقف معاد للأميركيين، للحفاظ على فرص توسيع عملية السلام، ومنع رد الفعل العربي على كامب ديفيد من أن يؤدي الى طرح مسألة الوجود الأميركي في المنطقة على بساط البحث.

ويضيء المسعى الأميركي، بطريقة غير مباشرة، المسعى السوري. فخلافا لما ألمح إليه شمعون في مذكراته، لم تحاول سوريا نسف كامب ديفيد عبر تصعيد واسع النطاق[54]. وفي مواجهة التحدي الكبير الذي مثله «خروج» مصر من الصف العربي، كان هاجس سوريا ترسيخ مواقعها، تمهيدا لهدف التوازن الإستراتيجي بينها وبين إسرائيل (فرضية دفاعية)، أو تحقيق ميلها لأن تكون قوة إقليمية (فرضية هجومية). وفي إطار هذه الرؤية، يجوز الإعتقاد أن الأزمة السورية-الإسرائيلية قد استنفدت بانعقاد كامب ديفيد، فأتيحت لمؤتمر بيت الدين إمكانية وضع نقطة النهاية لمعركة الأشرفية. ولم تكن جولة المعارك الأخيرة سوى تأكيد أخير لإرادة سوريا السيطرة على المجال اللبناني، على حساب تنازلات جغرافية عديمة الأهمية.

أزمة إنتقالية

لا شيء يعبر عن الغموض الذي رافق معركة الأشرفية، غير الإعلانات المتناقضة عن انتصار المتحاربين. ففي ختام الأزمة، توافرت لسوريا وللجبهة اللبنانية على السواء أسباب حملت كلا منهما على الإعراب عن ارتياحه. فقد اعتبرت الجبهة اللبنانية أنها حققت انتصارا بانسحاب القوات السورية من الأشرفية، منطقة نفوذها التي تنطوي على معان رمزية عميقة[55]. أما سوريا، فاعتبرت أن موقعها في لبنان قد تعزز عبر الضمانة الجديدة التي وفرها

(54) Chamoun, *op.cit.*, p. 333.

(55) Chamoun, *op.cit.*, p. 372.

لها مؤتمر بيت الدين. إلا أن كلا من هذين الرأيين يحتاج إلى تدقيق.

فـ«الإنتصار» الذي شكله في نظر الجبهة اللبنانية الإنسحاب من الإشرفية، لا يمكن اعتباره انتصارا إلا إذا تناسينا أنها احتجت في الأسابيع السابقة على مبدأ الترتيب السوري نفسه. لذلك فبراءة الذمة التي حصلت عليها سوريا من مؤتمر بيت الدين، تعني أن هيمنتها السياسية على السلطة اللبنانية شرعية، وبالتالي، فإن الخيارات السياسية والدستورية التي كانت الجبهة اللبنانية تريد فرضها (حصر الوجود الفلسطيني والفيدرالية)، لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة. ولا شك في أن الإنسحاب من الأشرفية، أفسح في المجال للجبهة اللبنانية لتستمر في بناء دولتها ضمن الدولة. وسيبرع بشير الجميِّل في استثمار هذا المكسب في مسيرته نحو السلطة. لكن استمرار الهيمنة السورية كان يسد الأفق السياسي لهذا المشروع، فتعين على الجبهة اللبنانية أن تفتح بنفسها هذا الأفق من خلال مواجهات جديدة تنطوي على مجازفات مع سوريا، طالما أن التعاون مع إسرائيل لم يبد مثمرا بالقدر الكافي خلافا لما كان ينطوي عليه من وعود.

أما سوريا، فإذا كانت قد أحرزت نجاحا في بيت الدين، فإنه يتصل فقط بالإعتراض على وجودها الذي طرح في الأشهر السابقة. وحصل النجاح السوري بعد الإخفاق في بسط السلام. وكان بسط السلام مطروحا أقل من أي وقت مضى بعد معركة الأشرفية. لذلك لا يمكن اعتبار بقاء القوات السورية تحت غطاء قوة الردع العربية نجاحا، إلا إذا سلمنا بأن مهمتها قد تغيرت بصورة نهائية[56]. ومهمة بسط السلام قد فشلت قبل اندلاع المعارك في تموز/ يوليو، وحتى قبل حادث الفياضية، وتمركز قواتها يندرج، منذ رحلة السادات إلى القدس، في سياق التوازن الجيوسياسي مع إسرائيل أكثر مما يندرج في سياق إعادة بناء الدولة اللبنانية. وكرس مؤتمر بيت الدين تغيير وضعها. ومن الضروري أيضا النظر إلى النجاح السوري بصورة نسبية مقارنة بالوضع الإقليمي. فالتهديدات الإسرائيلية لم تترجم بأي مبادرة لاحقة، لكن الأمر الأساسي المتبقي هو أن معركة بيروت الشرقية دارت فيما كان يجرى الإعداد لقمة كامب، ولم تنته إلا بعد إبرام الإتفاقات-الأطر المصرية-الإسرائيلية التي لم تستطع سوريا الإعتراض عليها بفاعلية. وفي سياق هذه النظرة، ستشهد المرحلة التي بدأت بعد كامب ديفيد ووقف إطلاق النار في بيروت، استمرار الحركة المزدوجة لترسيخ القوة السورية وإضعافها.

وباتت الضرورات الجيوسياسية المبرر الوحيد للوجود السوري في لبنان، بما في ذلك عبر الخطابات. وكانت سوريا، بلد المواجهة، تنوي حمل الآخرين على الإعتراف بها قوة إقليمية.

(56) يذكر أن الرئيس السوداني جعفر النميري أعلن في 31 آب/ أغسطس أنه سيسحب الكتيبة السودانية من قوة الردع العربية.

وسيزداد في لبنان الإعتراض عليها. ومن هذه الزاوية، كانت تتوافر لإسرائيل إداة الإختيار مع «حزامها الأمني» الذي عهدت به إلى الميليشيات الحدودية اللبنانية التي لم تتوان عن زيادة مكاسبها على حساب قوة الأمم المتحدة، خصوصا في أعقاب مسألة كوكبا.

ولا شك في أن الصعوبة في وضع حصيلة لمعركة الأشرفية، تكمن لدى الإقدام على فعل ذلك، في الإفتراض القائل بأن مرحلة قد انتهت. والواقع يثبت أن الطرفين اللذين دخلا المعركة مدفوعين بتضافر عوامل لم يكن في وسعهما التحكم فيها كامل التحكم، خرجا منها بانتظام. فقد انتهت معركة الأشرفية بكل ما للكلمة من معنى، في نهاية مؤتمر بيت الدين وإعادة انتشار قوة الردع العربية. إلا أن التناقضات التي أنتجتها قد استمرت، وتعمقت بالتالي، وتجددت بحيث أسفرت عن مواجهة وبقيت هذه المواجهة بلا حل. ومن وجهة النظر هذه، تشكل معركة الأشرفية منبتا للمواجهات اللاحقة. ودخلت حرب لبنان مرحلة جديدة. فالتناقض الذي طبع هذه الحلقة سيسود في السنوات المقبلة.

وباتت حرب لبنان في نظر المسيحيين حربا لبنانية – سورية بقدر ما هي حرب لبنانية – فلسطينية. وإلى ذلك يضاف، أن عمليات القصف السورية ستحتل في الحياة اليومية للشعب المسيحي، منزلة تأسيسية تتساوى وربما تفوق ذاكرة حرب 1975-1976، إلى درجة أن العداء مع سوريا سيكون في حد ذاته عامل تعبئة. ويجوز الإعتقاد بالتالي، أن معركة الأشرفية تشكل في تاريخ الحرب اللبنانية مرحلة انتقالية عنيفة تجددت الحرب إبانها.

فقد كانت مرحلة انتقالية أيضا، لأن التباين الوطني قد استشرى من جديد. وحين سويت الأزمة بتناقض خارجي، أفضت إلى استقطاب جديد للطبقة السياسية اللبنانية. فعلى أعلى مستويات السلطة التنفيذية، اشتدت الريبة وبلغت درجة التأزم بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وإذ استمر تدخل الثاني في مناقشة إجراءات بعض التدابير، كإرسال الجيش إلى الجنوب، وشارك في الإتصالات بسوريا، فإن الأول قد استبعده دائما عن القرارات الكبيرة. وفي مستهل عمليات القصف على سبيل المثال، أجرى سركيس مشاورات واسعة ولم يشركه فيها أبدا[57]. وبعد ثلاثة أشهر، باشر جولة في البلدان العربية، حتى من دون إبلاغه بها[58]. وفي هذا الوقت، لم يؤد حدث استقالة الرئيس إلا إلى زيادة الأمور تعقيدا. فمنذ البداية، طلب سركيس من الحص تقديم استقالة الحكومة، حتى يتمكن من تعيين رئيس وزراء ماروني، عملا بسابقة 1952 المبنية على فرضية قوامها أن أعلى سلطة في الدولة تمارس صلاحياتها يجب أن تنتمي إلى

[57] الحص، م.س.ذ.، ص 179.

[58] م.س.، ص 235.

هذه الطائفة. وعلى رغم قول الحص إنه لا يعترض على مبدأ انتخاب ماروني في منصب الرئاسة طالما استمرت الطائفية سائدة، رفض طلب سركيس لأنه لم يشأ أن تصبح سابقة 1952 تقليدا. وقد لا يكون هذا الرفض بعيدا عن قرار الرئيس التراجع عن استقالته[59]. والجدير بالملاحظة هو أن كلا من سركيس والحص لم يحاولا الكشف عن خلافاتهما والترويج لها، وأن حرص كل منهما على إعطاء استمرارية الدولة الأولوية هو الذي احتوى التباين بينهما.

ولم تجر الأمور على المنوال نفسه خارج الفلك الحكومي. لكن التباين الوطني وجد الآن مصدرا جديدا، تجلى بالموقف من سوريا الذي بات خط الإنقسام الأبرز. فقد التقى ثلاثة زعماء كان الإختلاف بينهم شاسعا، حول الموقف نفسه[60]، استباقا للتجمعات السياسية المقبلة من نوع «الجبهة الموسعة». وتجسد هذا الإستقطاب على أرض الواقع: فقد سمح لمقاتلي أحزاب الحركة الوطنية من جديد بالإنتشار وفتح مقرات في بيروت الغربية، في إطار ما كانت تسمح به الترتيبات السورية. وفي أعقاب الإنسحاب من الأشرفية، ستقترن هذه الترتيبات بجغرافية الحرب الأهلية إلى حد كبير.

لكن تلاقي العداء بين سوريا والجبهة اللبنانية، والعداء بين منظمة التحرير الفلسطينية والجبهة اللبنانية والتناقضات اللبنانية، الذي كان في آن واحد مصدرا للتوتر وأداة لإعادة انتاج الأزمة بصورة دائمة، سيتبين أيضا أنه سبب للإختلال المتزايد في الساحة اللبنانية. وأضيفت إليه عوامل توتر تتعلق بنزاعات موازية لن تتوانى عن إصابة العلاقات العربية بالتشنج. وانقضت فترة الإجماع الوجيزة التي نجمت عن قمة بغداد (3 تشرين الثاني/ نوفمبر)، فانفتحت آفاق مظلمة. فعملية كامب ديفيد تقدمت في أرض عربية ازدادت انقساما تـرجم في لبنان غليانا واسعا وسلسلة من اختبارات القوة بين السوريين والإسرائيليين، والإسرائيليين والفلسطينيين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين والمسلمين والمسيحيين والشيعة والتقدميين، إلخ...

[59] كشف الحص عن هذه الحادثة في مقابلة مع السفير في الأول من كانون الثاني/ يناير 1984. أنظر أيضا ما كتبه عنها في مذكراته، م.س.ذ.، ص 183.

[60] طالب فرنجية وكرامي وجنبلاط الذين اجتمعوا في إهدن في 31 آب/ أغسطس، ببقاء قوة الردع العربية، فيما بدأ قادة الجبهة اللبنانية يطالبون بانسحابها.

الفصل الرابع عشر

حروب كبيرة وصغيرة

(تشرين الثاني 1978-تشرين الثاني 1980)

دخلت الأزمة اللبنانية التي لم تقفل، مرحلة جديدة بعد معركة الأشرفية. وفتح وقف الأعمال العسكرية مرحلة طويلة نسبيا من اللاإستقرار. واستؤنف النشاط الإقتصادي اليومي، بطيئا في البداية، ثم بوتيرة ثابتة في الظاهر، واستعاد المجتمع على ما يبدو حياة طبيعية نسبية. وفيما بدت عملية بسط السلام التي شهدتها بيروت في 1977 شاملة، بحيث أتاحت إعادة فتح وسط المدينة أمام حركة السير والتجارة، لم يؤد الحل الذي خرج به مؤتمر بيت الدين إلى عودة الوضع إلى طبيعته في العاصمة. فقد كشفت من جديد عن وجه مقسوم، لم يحجبه استئناف المدنيين تنقلاتهم بين شطريها. وعلى غرار عاصمته، استقر لبنان بأكمله في وضع من اللاحرب واللاسلم. وهذا اللااستقرار المستمر، الشبيه بروتين الموت الحقيقي، استمر ثلاثين شهرا، لم تشهد تقريبا أي مواجهة كبيرة، ثم انطلقت، ابتداء من ربيع 1981، موجة تصعيد جديدة أدت في حزيران/ يونيو 1982، إلى الإجتياح الإسرائيلي للبنان[1].

تربة الأزمة

اضطراب الوضع الإقليمي

غداة زيارة السادات إلى القدس، كان واضحا أن البحث عن سلام شامل لم يعد مطروحا. فقد ادعت الإتفاقات - الأطر التي أسفر عنها كامب ديفيد توفير بداية جواب، ولو كان مواربا وجزئيا، للقضية الفلسطينية. لكن الغياب التام للكفيل لدى فلسطينيي الأراضي

[1] لما كانت الفترة موضوع البحث هنا تمتد سنتين، أملَتْ ضرورة تسهيل القراءة توزيعَ التحليل على ثلاثة فصول متميزة (14 و15و16). إلا أن هذه الفصول تشكّل فصلا واحدا، وهذا مردُّ تشابك المعلومات وتكرارها.

المحتلة، أفشل هذه المحاولة منذ انطلاقتها. لذلك استمر النزاع الإسرائيلي-العربي، مترافقا مع اختلال توازن للقوى ازداد اتساعا. وفي سياق هذه النظرة، أكد إبرام اتفاقات كامب ديفيد نهائيا دخول العالم العربي في عصر جديد استهلته رحلة السادات. فقد أغرقت النظام الإقليمي العربي في أزمة لم يكن على وشك الخروج منها. وللإحاطة بكافة جوانب خطورتها، لا بد من اعتبار كامب ديفيد انتصارا إسرائيليا، بمعنى أن السلام الذي بدأ آنذاك واختتمته معاهدة بلير هاوس Blair House، كان سلاما جائرا. فهو جائر في نظر مصر، لاستناده إلى مبدأ السيادة النسبية واعتماده على ما عرضه مبدأ كارتر، أي التمييز بين حدود السيادة والحدود الأمنية. أما في نظر الفلسطينيين، فهو جائر، لأن الإسرائيليين فرضوا في كامب ديفيد إطارا مرجعيا سيستمر طويلا، على رغم فشل مشروع الحكم الذاتي[2]. واعتبر المشرق برمته، أن السلام المنفصل يكرس الفصل بين الجبهة الشرقية وجبهة سيناء. وصدقت على إضعاف القوات العربية الذي نجم عن الخروج التدريجي للسادات من الصف العربي، معاهدة كفلتها قوة عظمى ثالثة هي الولايات المتحدة.

ورد العالم العربي على الخروج المصري بانتفاضة اتسمت بالإجماع. فقمة بغداد التي كانت مناسبة لبضع مصالحات عربية استمر بعض منها فترة طويلة (العراق / الأردن والعراق/ منظمة التحرير الفلسطينية)، ولم يستمر بعضها الآخر (العراق/ سوريا)، اتخذت موقفا موحدا معارضا لكامب ديفيد. وصاغت قمة بغداد التي قامت بمسعى أخير لم يثمر لحمل السادات على العودة عن قراره، قرارين شرطيين قضيا بتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة إذا ما وقعت معاهدة مصرية-إسرائيلية[3]. ولم يتغير شيء يتعلق بالنزاع الإسرائيلي-العربي. ولو اتخذت قمة بغداد قرارا بمنح بلدان المواجهة (سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية) دعما إقتصاديا، لاقتصر الأمر على ذلك. ولم ينجح العرب أبدا في إخفاء الضعف العسكري الناجم عن خروج مصر، وبالتالي، في تجاوز ارتدادات السلام المنفرد على ميزان القوى. وسيشهد على ذلك الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982، إذا ما كانت الحاجة إلى دليل ما زالت قائمة. فالوحدة التي تجلت في بغداد، سرعان ما ستتبدد. ولن تستعيدها قمة تونس (تشرين الثاني/ نوفمبر 1979)، وكذلك قمة عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر

[2] نعرف أن هذا المشروع كان يقضي بمنح الناس حكما ذاتيا مع استمرار الإحتلال. Fayez Sayegh, «The camp David Agreement and the Palestine Problem», *Journal of Palestine Studies*, vol, VIII, n 2, hiver 1979.

[3] حول قمة بغداد، راجع محمود رياض، مذكرات، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، 1948-1978**، بيروت، 1981، ص 572-580.

1980) التي قاطعتها سوريا، وبإلحاح منها، قاطعها أيضا لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كان خروج مصر من الصف العربي، حسب التعبير المكرس، أسفر عن تأثيرات مدمرة على مجمل العالم العربي، فقد أفاد في المقابل بعض الدول بصفة فردية. فالدولتان اللتان جنتا منه الفائدة الكبرى، كانتا السعودية وسوريا. فهاتان الدولتان المرتبطتان بعلاقات مميزة، تصرفتا على ما يبدو بصفتهما ثنائيا في إطار النظام الإقليمي العربي، على رغم بعض فترات التوتر المحصور الذي كان يسلك دائما طريق الحل. وفرض هذا الثنائي نفسه في الوضع الإقليمي الناجم عن كامب ديفيد، مستفيدا من جذوره القديمة نسبيا. ولا شك في أن حظر 1973 وارتفاع أسعار النفط، شكلا مناسبة لدخول الديبلوماسية السعودية المسرح العربي والدولي. وزاد تضاؤل القومية العربية، من أهمية الوسائل التي استخدمتها، مرفقة بتعميم ديبلوماسية المساعدة الإقتصادية. واستفادت إلى أقصى حد من تلك الوسائل، القومية العربية التي حرمها من ركيزتها الجغرافية والسياسية، التصرف المصري المنفرد. وهذا يعني على الصعيد العملي جهدا سعوديا ثابتا لتدارك أي زعزعة للإستقرار، أو على الأقل، لحصره جغرافيا. وفي سياق هذه النظرة، كانت سوريا مميزة، سواء بسبب التهديدات التي كان يمكن أن تمارسها على الإستقرار الإقليمي، ومكانتها قوة إقليمية في خط المواجهة المباشر للنزاع الإسرائيلي-العربي. فانفصال الجبهة الشرقية أضعفها بالتأكيد على الصعيد العسكري. إلا أنها في الوقت نفسه كسبت حرية تحرك وباتت قادرة على أن تتولى بمفردها إدارة هذه الجبهة، مدعومة في آن واحد بالتأييد السوفياتي والبركة السعودية.

وفي سوريا، أعاد كامب ديفيد طرح مسألة التوازن الإستراتيجي. إلا أن هذا المفهوم الذي أعده المسؤولون السوريون بقي غامضا. فلم يكشفوا صراحة هل يتعين أن يكون هذا التوازن بين إسرائيل والبلدان العربية في الشرق الأوسط مجتمعة، أو بين إسرائيل وسوريا وحدهما[4]. وحصلت محاولة المصالحة مع العراق التي ساهمت في إيجاد تكافؤ استراتيجي مفهوم[5]. لكن ميثاق العمل الوطني الذي وقعته سوريا والعراق تمهيدا لوحدة جديدة، لم يصمد أكثر من بضعة أشهر حيال الحسابات المتنافسة لصدام حسين وحافظ الأسد. ولم يبق منه سوى بعض الشعارات على جدران بيروت التي أهملت فلم يمحها أحد[6]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. فالتوازن المرغوب فيه الذي اعتبر مجرد تكافؤ كمي على صعيد التسلح، لم يمر عبر إعادة

(4) Seale, *Assad*, *op.cit.*, pp. 346-347.

(5) *Ibid.*, pp. 312-313.

(6) أحد هذه الشعارات كان لا يزال موجودا حتى ربيع 1994 في شارع سبيرز.

نظر شاملة للبنى العسكرية وعلاقتها بالقدرة الإنتاجية للبلاد. لكن العكس هو الذي حصل. فالإنقسام بين الدولة السورية وقسم كبير من المجتمع الذي تحكمه، لم يبلغ من العمق ما بلغه الآن. ومنذ بداية العام 1978، كانت سوريا تعيش عمليا في وضع عصياني، تجلى بازدياد الإعتداءات على أجهزة الأمن[7]. ولن تتوقف هذه الحرب غير المعترف بها، إلا مع سحق التمرد في حماه في شباط/ فبراير 1982. وتمثلت محطاته الكبرى بالإعتداء على الكلية الحربية في حلب، في 16 حزيران/ يونيو 1979 (86 قتيلا)، وأعمال الشغب في اللاذقية، في أيلول/ سبتمبر 1979 وحوادث أذار/ مارس 1980 في حماه وحلب[8].

في أي حال، استخدم موضوع التوازن الإستراتيجي في حده الأدنى لإدارة الجبهة الشرقية والنزاع الإسرائيلي-العربي. واعتبر المسؤولون السوريون، كذلك السادات، إنما بطريقة أخرى، أن من الضروري أن تبقى حرب 1973 الحرب الأخيرة. وكان السلوك السوري في الواقع، إعدادا مستمرا للمقولة المنسوبة إلى هنري كيسنجر: «لا حرب من دون مصر ولا سلام من دون سوريا». ومن هذه الرؤية، كان السعي إلى التوازن الإستراتيجي وسيلة لترسيخ وضع سوريا على الصعيد الإقليمي. وعزز التطلعات السورية غياب المنافس الجدي، وخصوصا التهميش النسبي للعراق. فالخطاب المتطرف للبعث العراقي أبعده عن الإنسجام الإقليمي الذي اتجه منذ 1973 نحو أفق تسوية سلمية، وبنوع خاص، إلى مؤتمر جنيف. حتى أن العراق خاض مزايدة دموية ضد منظمة التحرير الفلسطينية (من خلال سلسلة اغتيالات نفذتها مجموعة أبو نضال ضد مندوبي منظمة التحرير الفلسطينية في لندن وباريس وإسلام آباد في العام 1978). ومن وجهة النظر هذه، شكلت قمة بغداد منعطفا، لأن العراق وافق، بالإضافة إلى المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية، على مبدأ تسوية سلمية[9]. وأكد توقيع ميثاق وحدة قومية مع سوريا، هذا التوجه[10]. لكن العراق الذي ما كاد ينتهج سياسة الحضور هذه، حتى صرفه عنها التصدع الحاصل على خاصرته الأخرى، والمتمثل بانتصار الثورة الإيرانية. وأنهت الحرب التي شنها على إيران في 1980 تحييد وزنه على المسرح الشرق أوسطي.

وشكلت الثورة الإيرانية بالتحديد عاملا إضافيا في إعادة تكوين صورة الوضع الإقليمي. ففيما حيدت الحضور العراقي عن الساحة المباشرة للنزاع في الشرق الأوسط، استخدمت

(7) Michel Seurat (Paul Maler), «La société syrienne contre son Etat», repris in *L'Etat de barbarie. op.cit*.

(8) Seale. *op.cit.*, pp. 323 a 331.

(9) محمود رياض، م.س.ذ.، في ما يتعلق بخطاب الرئيس العراقي البكر، ص 572-573، وقرارات القمة ص 579-580.

(10) حول ميثاق الوحدة الوطنية بين العراق وسوريا، راجع، Seale, pp.312-314.

وسيلة لعرض القوة الإيرانية في المشرق العربي. وهذا لا يعني تخلي الشاه عن جيرانه العرب، لكنه يعني أنه بات في وسع إيران التأثير مباشرة، وبمزيد من الحدة، على العلاقات بين البلدان العربية بكل ما للكلمة من معنى. وعلى صعيد النزاع الإسرائيلي-العربي، تمثلت النتيجة الأولى للثورة الإيرانية بزوال المحور الإستراتيجي القائم منذ عهد الشاه بين طهران وتل أبيب - سيرمم في وقت لاحق بوسائل ملتوية على رغم الخطاب المعارض لإسرائيل. وبعيد عودة الخميني إلى إيران، حظي عرفات باستقبال منقطع النظير في طهران، حيث أقام المسؤولون الجدد ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المقر السابق للسفارة الإسرائيلية. وما لبثت العلاقات الجيدة أن تدهورت. والشيعية المهدية التي تعد في هذا المجال، قبل أي شيء آخر، تعبيرا عن القومية الإيرانية، تقدمت على التضامن بين المسلمين. والأمر ذاته انطبق على العراق، الذي سرعان ما انتقد الخميني عقيدته القومية العربية الرسمية. وانطبق الأمر نفسه أيضا على بلدان الخليج النفطية ولاسيما منها السعودية، التي تعرضت على ما يبدو للتأثير المقوض للإستقرار الناجم عن خطاب تميز باندفاعته الشعبوية. وبدا عندئذ أن التمرد الذي وقع في مسجد مكة المكرمة الكبير، مؤشر إلى أن نظرية أحجار الدومينو على وشك أن تسود بنسخة إسلامية.

وقد أثار هذا السيناريو المخاوف، لأن إيران كانت تعتبر شرطي الخليج إبان حكم الشاه، ولأن الهزيمة الأميركية تتخذ أبعادا مذهلة. وهذه التهديدات الجديدة التي تزامنت أيضا مع تطرف النظام الماركسي في اليمن الجنوبي، وأحداث أفغانستان التي سيطر فيها الشيوعيون على الحكم في 1978، ثم الإجتياح السوفياتي أواخر 1979، أعادت طرح موضوع التوجه الروسي نحو البحار الدافئة على بساط البحث. ونظرية «قوس الأزمة» التي طورها الرئيس كارتر، وجدت في هذا الإطار تربة خصبة، واتخذت مجموعة من المبادرات زادت في المقابل من التأزم السياسي والإستراتيجي في الشرق الأوسط. فقد تسارعت وتيرة إنشاء «قوة الإنتشار السريع» التي كانت فكرتها قد اتضحت، ونقل قسم من الأسطول الأميركي السادس إلى المحيط الهندي. وفي الوقت نفسه، انعكست عودة مناخ الحرب الباردة على المسرح الأوروبي في البحر المتوسط، الذي أدخل في فضاء استراتيجي أوسع، يمتد من جزر الكناري إلى الخليج، كما شهد على ذلك قرار حلف شمال الأطلسي تركيز جزء من الصواريخ الأوروبية في كوسيمو Cosimo بصقلية[11]. وعلى ملتقى الفضاء المتوسطي و«البحار الدافئة»، شجع التأزم الجديد في العلاقات الدولية، إسرائيل على طرح نفسها ورقة استراتيجية رابحة للولايات المتحدة. وفي

(11) Bernard Ravenel, «Etats-Unis/Israel: le contrôle militaire de la Méditerranée», *Revue d'études palestiniennes*, n 18, hiver 1981.

آذار/مارس 1979، وقع وزير الدفاع هارولد براون Harold Brown ونظيره الإسرائيلي، Ezer Weizman «بروتوكول اتفاق» مهد للتحالف الإستراتيجي بين البلدين[12]. وبعبارة أخرى، قضى «التعويض» الأميركي على توقيع معاهدة سلام مع مصر بإطلاق العنان لإسرائيل.

مجال النزاع الإسرائيلي-العربي

وقد تأثر الوضع في لبنان بمحصلة كافة هذه العوامل، أي تأزم الوضع الإقليمي برمته. وفي فترة امتصاص تأثيرات كامب ديفيد هذه، التي كانت أيضا فترة تكون نظام جيوسياسي جديد، لم يكن في وسع لبنان، المحروم منذ أكثر من ثلاث سنوات من دفاعاته المؤسسية والإجتماعية، والمعنوية أيضا، أن يأمل، كما ينبغي، في الإفلات من الإعصار. أولا، لأن أي قوة عظمى خارجية وبالأحرى «المجموعة الدولية»، لم تشأ بقدر طاقتها، الإنصراف إلى مهمات بسط سلام مفهومة. وثانيا، لأنه كان المكان الذي تتجسد فيه الخطوط العريضة للإنقسام الحاصل في المنطقة، وأيضا، المكان الذي تمارس فيه السياسة الإقليمية على حقيقتها بمعزل عن القيود الديبلوماسية. وهذا ما جعل منه، أكثر من أي وقت مضى، مجالا لتصفية الحسابات بين القوى العظمى الإقليمية عبر الميليشيات التابعة المتناقضة. وأخيرا، لأنه كان، أكثر من أي وقت مضى، المجال الوحيد الممكن للنزاع الإسرائيلي-العربي.

وأن يكون لبنان مجالا حصريا إلى حد ما للنزاع الإسرائيلي-العربي، ليس أمرا جديدا، لأن السادات قد حيد الجبهة المصرية منذ 1973، ولأن صيغة التعايش السورية - الإسرائيلية في الجولان، لم تطرح على بساط البحث منذ 1974. والأمر الجديد استولدته إجراءات تحييد سيناء التي باتت تتمتع بضمانة أميركية. وقد جعلت هذه الإجراءات من تصدع الوضع الراهن في الجولان ينطوي على مجازفة كبيرة في نظر سوريا. والأمر نفسه ينسحب على إسرائيل التي أفادها كثيرا تحييد مصر، فامتنعت عن طرح هذا المكسب على بساط البحث، ولجمت ميلها الى زيادة تفوقها، عبر صدمة مباشرة مع سوريا، خشية أن يؤدي اختلال التوازن الإقليمي إلى ارتدادات تضعف عملية كامب ديفيد. وفي أي حال، لم تشجع الحسابات الأميركية أبدا في هذه المرحلة، مغامرة إسرائيلية ضد سوريا، وبالتأكيد ليس في الأراضي السورية.

(12) Camille Mansour, « La place d'Israël dans la doctrine stratégique des Etats-Unis », thèse de doctorat en sciences politiques, Université de Paris 1, 1990, pp. 336-339.

لذلك، لم يكن ممكنا أن تتجسد علاقات الردع سوى في لبنان. وهنا، كان التفوق العسكري الإسرائيلي يتجلى يوميا. وهنا أيضا، كان يمكن قتال منظمة التحرير الفلسطينية، يحدو إسرائيل الأمل في أن يفقد الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الإحتلال، مرجعيتهم السياسية، ويستسلموا لمشروع الحكم الذاتي. وهذا مرد اللجوء إلى وسائل أثبت حجمها أنها لم تستخدم في سياق رد فعل على مشكلة «أمنية يومية»، بل رد فعل إنتقاميا، لكنها كانت حسابات على صعيد الأمن الإستراتيجي[13]. وهنا أيضا عبرت إسرائيل عن رغبتها في التأثير على كامل التوازن الإقليمي، عبر استخدام كامب ديفيد أداة لإعادة انتاجه مع بلدان أخرى. وستتجلى هذه النية في أبهى صورها في اجتياح حزيران/ يونيو 1982. لكن، وحتى قبل دخول الخطة الكبرى لـ 1982 المرحلة التمهيدية، كانت السياسة الإسرائيلية في لبنان تتجه نحوها. فقد دعا بغين الرئيس سركيس إلى زيارة القدس لتوقيع معاهدة سلام (7 أيار/ مايو 1979). وفي إطار هذه الرؤية، كانت تتوافر لإسرائيل وسيلتان إضافيتان، هما الإحتلال المقنع للشريط الحدودي وتوثيق عرى العلاقات مع الجبهة اللبنانية.

ومن هذه النقطة، كانت تنبثق الهواجس السورية في لبنان. وكون لبنان نقطة الإتصال الوحيدة الممكنة بين إسرائيل وسوريا، فهو المجال الذي يتجلى فيه «التوازن الإستراتيجي» المرجو، مشروعا أو إرادة. وما كان الضعف على هذا المستوى سيعتبر مبررا. فالخطاب الرسمي السوري حرص على تصوير التدخل في لبنان دفاعا عن عروبته، وحماية منظمة التحرير الفلسطينية من نفسها، وتحركا أملته الإدارة العامة للنزاع الإسرائيلي-العربي. وبعيدا من الميول الخطابية، لم تكن سوريا موجودة بصفتها قوة إقليمية إلا عبر حدثين: حرب أكتوبر والتدخل في لبنان. وبعبارة أخرى، اختبرت في لبنان القوة الإقليمية السورية، بعد بروزها في حرب أكتوبر. وبالعكس، كان يمكن الإعتراض على هذا الإدعاء في لبنان، وعبر هذا الشكل من الإعتراض، أخفى النظام السوري نقاط ضعفه. وينطوي على ما يكفي من المعاني في هذا الصدد، انزلاق سوريا في وضع عصياني إلى حد ما، فيما كان مشروعها في لبنان يواجه مأزقا. وهذا لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة.

وفي الإجمال، كان لبنان مسرحا للسياسة الخارجية، وليس فقط مسرحا خارجيا للمواجهة. ومن المهم مع ذلك، أن نشير منذ الآن، إلى أن العام 1980، كان بداية عمليات خفض كبيرة للعناصر السوريين في لبنان، ولانسحابات جزئية، من غير أن يكون قد أملى هذه الخطوات، تخل عن الطموحات الإقليمية لسوريا التي لم يتأثر موقعها السياسي بهذه التدابير مباشرة.

(13) Hof, *op.cit.*, p. 9; Yaniv, *op.cit.*, p. 78.

فسحب جزء من العناصر الذي حفزته، كما أعلن رسميا، ضرورات السياسة الدفاعية[14]، وتطور الوضع الداخلي في سوريا بالتأكيد، كان يحجبه عن الأنظار، استخدام قوات إضافية من جيش التحرير الفلسطيني، وتنويع وسائل السيطرة على المجال اللبناني، عبر رعاية مختلف تنظيمات الأحياء الصغيرة، ورعاية تنظيم بدأ نجمه بالبزوغ، هو حركة أمل الشيعية. وكانت هذه التشكيلات تنتظم على وقع التوازن العام على الساحة اللبنانية، وتستخدم أيضا أداة لمراقبة الوجود الفلسطيني. وقد أعادت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، اللتان تصالحتا رسميا منذ نهاية 1976، تحالفهما، ردا على زيارة السادات إلى إسرائيل. لكن ضرورة توفير الحماية التي أملت هذا التحالف، لم تبدد الإرتياب الدائم بين الطرفين. وحرصا منها على التصدي لكامب ديفيد والإستفادة منه أيضا، أحكمت سوريا سيطرتها على الجبهة الشرقية، وخصوصا على المجال اللبناني الذي كانت هذه الجبهة تقتصر عليه عمليا.

وبقي لبنان أيضا مسرحا للسياسة الفلسطينية. لذلك قضى واحد من التوجهين البارزين لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية، بالإستمرار في جبهة مع إسرائيل، لتعزيز حرية تحركها حيال الدول العربية، وفرض نفسها، على نحو ما، دولة مواجهة. وكانت هذه الحسابات متناقضة مع حسابات سوريا التي كانت تتخوف من أن يفلت من يدها زمام إدارة عملية التصعيد ونزع فتيل التصعيد، المكونين لعلاقتها الردعية مع إسرائيل. وتمثل التوجه الثاني ببناء المؤسسات، الذي ميز فترة ما بعد كامب ديفيد. وحظيت الأراضي المحتلة، ابتداء من هذه اللحظة، باهتمام يومي، مال في الواقع نحو تنظيم المقاومة لمشاريع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، وتشييد البنى التحتية التي تمهد لقيام الدولة. وتلاقى هذان الإتجاهان في لبنان لإنشاء دولة[15]. وهذا لا يعني السعي إلى «توطين» الفلسطينيين في لبنان، ولا فرض كيان فلسطيني على اللبنانيين، كما أكد شعار لاقى رواجا كبيرا. وأخطأت منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى بتجنبها تحمل كافة مسؤوليات الحكم الذي كانت تمارسه في الواقع. فالفكرة أو الوهم الذي تنطوي عليه الإستراتيجية المؤسسية، كانت تقضي بأن تنقل منظمة التحرير الفلسطينية، بقدر معين، شبه دولتها اللبنانية إلى الأراضي المحتلة، فور بدء عملية تسوية سياسية، أي «مبادلة» شبه الدولة هذه، في أحد الأيام، في مقابل الحصول على دولتها المستقلة في الضفة الغربية[16].

(14) تصريح الرئيس الاسد لصحيفة **الرأي العام** في 8 آذار/ مارس 1980. أنظر أيضاً الحص، م.س.ذ.، ص 285.

(15) Camille Mansour, «L'OLP et le monde arabe», *Revue d'études palestiniennes*, n 14, hiver 1985.

(16) Brynen, *op.cit.*, p. 170 انظر أيضاً Elias Sanbar, *Les Palestiniens dans le siècle*, Paris, Gallimard, 1994, p. 96.

وتداخل هذا الهاجس في بيروت وفي المدن الأخرى، عبر تحديد نطاقات أمنية واسعة جدا وغامضة لخطوة انفلاش المنظمات الفلسطينية خارج المخيمات. ونجمت عن ذلك أيضا، احتكاكات مع سوريا. ولم يكن التنافس في السيطرة على الأرض، السبب الوحيد لإثارة خلافات، إنما لأن اتساع حجم حرية التحرك التي يمكن أن تتمتع بها منظمة التحرير، يتناقض مع الطموح السوري لاحتكار القرار على الجبهة الشرقية. وطوال كامل هذه الفترة، كان استقلال منظمة التحرير الفلسطينية مقيدا بسقف تفرضه سوريا. فقد اضطرت على سبيل المثال، إلى أن تنضم مرغمة إلى مقاطعة قمة عمان التي أمرت بها دمشق، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980. والأخطر أيضا، اضطرارها إلى اتخاذ قرار بالإمتناع عن تأييد خطة فهد خلال قمة فاس-1 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، حتى ولو أعدت بموافقة ياسر عرفات.

وبمعزل عن الخلاف مع سوريا، كان وضع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان متأثرا أيضا بالإرتباك الذي تواجهه. فقد انبثق هذا الإرتباك من حاجة منظمة التحرير إلى خطة تحرك تنسجم مع استراتيجيتها البعيدة المدى التي تقضي بإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة، ومع استراتيجيتها القصيرة المدى التي تقضي باستمرار الوضع المتوتر على الجبهة مع إسرائيل. فتحقيق هدف الدولة المستقلة، كان يعتبر إلى حد ما غامضا، وغالبا ما كان يشبه في المحصلة بهدف بعيد المنال لا تتوافر وسائل تسرع بلوغه، إلا عبر أوهام «المبادلة» مع شبه الدولة القائمة في لبنان. وفي هذا المناخ من الإرتياب، ازدادت أعباء الوجود الفلسطيني الذي لم يعد محتملا لشريحة من الشعب اللبناني كانت درعا طبيعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على رغم دفع تعويضات إلى الذين ألحقت بهم عمليات القصف الإسرائيلي أضرارا فادحة[17]. وخلافا لسنوات ما قبل الحرب، فقد وجود منظمة التحرير الفلسطينية سحره الثوري في لبنان. فصوفية الكفاح المسلح الذي خلده معظم التشكيلات الفلسطينية[18]، يصطدم الآن بجدار من الشك والريبة. والتفاوت بين هدف الكفاح، أي الدولة المستقلة في فلسطين، وأرض الكفاح، أي لبنان، بدا مثل التيه في الصحراء، مذ تعطلت الديناميكية الثورية، وخصوصا أن المعركة الفلسطينية نفسها بدت في مأزق. وقد تضاعفت تكلفة الوجود الفلسطيني في نظر الناس، لأن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت تحمل مسؤولياتها المنبثقة من السلطة التي كانت تمارسها. وفي مناخ من الريبة يزداد حدة، كان اتخاذ تدابير من شأنها توفير الأمن في المناطق التي تسيطر عليها، سيعتبر بالضرورة تحريضا[19]. وكان في وسعها مع ذلك أن تنجو

(17) Brynen, *op.cit.*, pp. 140-141.

(18) *Ibid.*, p. 170.

(19) *Ibid.*, p. 173.

من هذه الحلقة المفرغة من خلال تفويض حلفائها اللبنانيين في الحركة الوطنية، هذه السلطة. لكن هؤلاء الحلفاء فقدوا الأمل في استعادة شرعية شعبية حينما لم يظهروا إلا مثابة غطاء مجاملة للمقاومة الفلسطينية.

وقد استشعرت هذا التطور الطائفة الشيعية، لأن جنوب لبنان هو الذي كان يدفع ثمن حرب إسرائيل، من جهة، ولأن الشرائح الشعبية للطائفة التي قدمت لليسار القسم الأكبر من عناصره، كانت من جهة ثانية، تعاني عواقب الضمور الثوري. وزادت من أهمية هذا التطور، نتائج حدث خارجي، هو الثورة الإسلامية في إيران. وتعين انتظار بضع سنوات حتى تبلغ الشيعية المهدية الإيرانية لبنان، عبر تأسيس حزب الله. لكن الثورة الإيرانية منذ انتصارها في شباط/ فبراير 1979، وحتى قبل هذا التاريخ، كانت تبث في الطائفة الشيعية اللبنانية صورا مؤثرة تتعلق بالهوية. وتزامنت بداية الثورة أيضا مع حدث جلل هو اختفاء الإمام موسى الصدر، مؤسس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وحركة أمل، خلال رحلة إلى ليبيا في آب/ أغسطس 1978. وبدلا من أن يعوق الصعود القوي للطائفة الشيعية، بات غياب الإمام وسيلة تحفيز دائمة زاد من فعاليتها الرجع المنبعث من انتظار عودته الذي ولده الغموض المحيط بمصيره. وباتت الهوية الشيعية التي تلاءمت مع خطاب شعبوي واسع الإنتشار، تبناه اليسار أيضا، دعامة منهج إيديولوجي جديد. فللمرة الأولى منذ انهيار الأمبراطورية العثمانية، زينت شوارع الأحياء المسلمة، حيث بلبل النزوح المستمر من الجنوب العلاقات بين الطوائف، بصور لشخصية غير عربية، هي آية الله الخميني. واسترجعت الشعارات التي كانت تحوط بها النبرة المعادية لإسرائيل التي يحفل بها الخطاب الإيراني الجديد. واستثمر صداها عمليا في نهج سياسي معارض للفلسطينيين.

جغرافيا مشظاة

وبات فشل عملية بسط السلام الذي ظهر للعيان منذ تمدد الحرب إلى جنوب لبنان في 1977، نهائيا، بعد الإجتياح الإسرائيلي في آذار/ مارس 1979 ومعركة الأشرفية. واستشعر هذا الفشل في كل مكان، حتى في المناطق التي لم تتأثر بهاتين المرحلتين. ومن جديد، وقع لبنان بأكمله فريسة لأعمال العنف، الذي لم ينجم عن استئناف الحرب على نطاق واسع فحسب، بل لأن انحلال النظام العام، الذي أضيفت إليه النتائج المستمرة لحرب السنتين، ولاسيما منها العسكرة الدائمة للمجتمع، أنتج حالة شاملة من اللااستقرار تولد العنف بلا انقطاع. وانعكس هذا اللاإستقرار في البداية على الجغرافيا المشظاة للأراضي اللبنانية التي تجزأت مناطق بحدود تفاوتت نسبة وضوحها:

* المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات السورية، أي الشمال وسهل البقاع ومرتفعات المتن والجزء الواقع جنوب طريق الشام من جبل لبنان، وبيروت الغربية والساحل الجنوبي حتى صيدا (انسحب الجيش السوري من هذه المدينة ومن الطريق التي كانت تؤدي إليها مطلع 1980). لكن الهيمنة السورية، منذ اجتياح الجنوب ومعركة الأشرفية، لم تنجح إلا في الفوضى، إذا جاز القول. فقد تعايش الجيش السوري، من جهة، مع المنظمات الفلسطينية التي خرجت تدريجيا من المخيمات التي حصرت فيها منذ أواخر 1976. وشجع من جهة ثانية عودة ميليشيا حركة أمل الشيعية. وأخيرا، تولت أجهزة الإستخبارات السورية، بالتنافس مع منظمة التحرير الفلسطينية، رعاية تفشي مجموعات صغيرة في الأحياء. وفي الشمال المسيحي، سمح الجيش السوري لميليشيا المردة التي أسسها الرئيس السابق سليمان فرنجية بممارسة نشاطها ووفر لها الدعم. وكانت وحدات من الجيش اللبناني موجودة أيضا في بعض الثكن.

* المنطقة الخاضعة لسيطرة الجبهة اللبنانية، أي بيروت الشرقية وأقضية المتن وكسروان وجبيل. ولم يكن لهذه المنطقة التي يحدها طريق الشام جنوبا، وقمم جبل لبنان شرقا والبحر غربا، سوى حدود غير واضحة في الشمال، حيث كانت تتداخل في الأراضي التي يسيطر عليها فرنجية، على رغم وجود نوع من المركز الحدودي على حاجز المدفون. وقد أثار هذا الوضع مشاكل مع ميليشيا فرنجية ومع القوات السورية. وكانت هذه المنطقة التي تشكل ثلث الأراضي اللبنانية تقريبا، البيئة التي تطورت فيها الدولة ضمن الدولة بإيعاز من الجبهة اللبنانية. وأدت عملية عسكرية قادها بشير الجميِّل إلى توحيد مختلف ميليشيات هذه الجبهة في 1980. وكان الجيش منتشرا في بعض أماكن هذه المنطقة ولاسيما منها محيط القصر الجمهوري ووزارة الدفاع. وقد تعايش بصعوبة إلى حد ما مع الميليشيات تبعا لتطور الظروف.

* المنطقة التي تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الممتدة بين صيدا ونهر الليطاني في جنوب لبنان، وبعد انسحاب القوات السورية من جنوب بيروت، امتدت إلى كامل الطريق الساحلية من بيروت حتى الدامور. وستشهد هذه المنطقة تطور حركة أمل الشيعية على حساب منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها.

* منطقة قوة الأمم المتحدة التي كانت تمتد على شريط عريض يناهز بضعة كيلومترات بين الساحل والجولان، مع انقطاع في المنطقة الوسطى حول قلعة الشقيف.

* الشريط الحدودي الذي تسيطر عليه ميليشيات سعد حداد إسميا، وهو في الواقع منطقة احتلال إسرائيلي غير مباشر. وكان يمتد على شريط عريض يناهز العشرة كيلومترات، ويلامس المنطقة التي تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية قرب منفذ قلعة الشقيف.

وفي هذه الأراضي المفتتة، كان ثلاثة أنواع من المواجهات يـؤجج اللااستقرار:

* المواجهات المتقطعة بين القوات السورية والميليشيات المسيحية في وسط مدينة بيروت وضاحيتها وفي الشمال.

* حرب إسرائيل على الفلسطينيين، التي كانت تشنها إما مباشرة عبر غارات جوية وعمليات قصف بحرية، وإما عبر ميليشيات سعد حداد. وكانت تترافق أحيانا مع مواجهات جوية بين سوريا وإسرائيل.

* المعارك التي سميت «أخوية»، وتشمل الذين كانوا يعارضون ميليشيات تنتمي نظريا إلى المعسكر نفسه. وكانت المواجهات من هذا النوع، تحدث الإضطراب في المعسكر المسيحي وفي المناطق التي تسيطر عليها سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء. لكنها لم تكن تعتمد المنطق نفسه في كل مكان. وفيما كانت تطوق في المناطق المسيحية، كانت تتأزم في المناطق الأخرى، خصوصا بسبب المناخات الضيقة التي كانت تتطور فيها.

وإلى ذلك يـضاف العنف الإرهابي، أي الإعتداءات التي تستخدم في تنفيذها سيارات مفخخة كانت تستهدف مسؤولين سياسيين أو المدنيين. وكان هذا الإرهاب الذي يضرب كافة مناطق البلاد عمليا، يندرج في سياق هذه أو تلك من التناقضات الآنفة الذكر.

لكن، إذا كان التقسيم حقيقيا، فإن الساحة اللبنانية كانت تشكل وحدة. ولم يكن نادرا في الواقع أن يؤدي حدث يتلاءم مع هذا النوع من المواجهة، إلى تحفيز حوادث أخرى وتوجيهها في المناطق الأخرى[20].

المواجهة بين سوريا والجبهة اللبنانية

اتضح التحول اللاحق بقوة الردع العربية، الذي سلطت الضوء عليه معركة الأشرفية، خلال هذه الفترة من اللاإستقرار، فيما انسحبت الوحدات غير السورية، الواحدة تلو الأخرى. فبعد السودانيين واليمنيين، غادرت لبنان الوحدة السعودية ووحدة الإمارات العربية المتحدة. وابتداء من شهر نيسان/ إبريل 1979، باتت قوة الردع العربية تتألف فقط من قوات سورية أو قوات تأتمر بقيادة سورية، أي جيش التحرير الفلسطيني المنتشر في وسط المدينة. ولم تعد قوة الردع العربية إذذاك سوى حيلة قانونية دأبت الحكومة اللبنانية مع ذلك على التمسك بها من خلال طلب تجديد مهمتها بصورة منتظمة من مجلس جامعة الدول العربية. وبدا تحول قوة الردع العربية إذذاك فاقدا الغطاء السياسي. ولم يـنفذ أي من قرارات مؤتمر بيت الدين.

---

[20] الجدول التالي هو نتيجة تجميع معلومات من الصحافة اللبنانية عن هذه الفترة. وباستثناء الإشارات الخاصة، الحوادث الواردة هنا، ذُكرت في مختلف صحف بيروت.

أما اللجنة الرباعية التي عهد إليها تنفيذ القرارات، فلم تعقد سوى اجتماع واحد (5 كانون الأول/ ديسمبر)، ثم علقت أعمالها بعد ترحيل السفير السعودي الذي أصيب بجروح لدى تحليق مروحيته فوق منطقة المعارك بين القوات اللبنانية والجيش (8 كانون الأول/ ديسمبر). لذلك فالمشكلة المطروحة بعد انتهاء معركة الأشرفية والتي ازدادت تأزما، كانت مشكلة سلطة الدولة بعدما غيرت قوة الردع العربية مهمتها بصورة نهائية. وقد مددت الوحدة السعودية الصغيرة انتشارها بضعة أشهر إضافية، إلا أن القسم الأكبر من قوة الردع العربية، أي القوات السورية، تخلت عن القيام بأي مهمة تدخل، وتحصنت على جانب من خط التماس الذي استحق من جديد هذه التسمية، لأن المواجهة بين القوات اللبنانية والجيش السوري، عادت إليه.

جبهات «تقليدية»

بعد انسحاب القوات السورية من بيروت الشرقية التي لم تحتفظ فيها سوى ببضعة مراكز مطوقة تقريبا في الضاحية المسيحية، عادت إلى الظهور الخطة «القديمة» لتقسيم العاصمة، حيث كان القطاعان واضحي الحدود ويفصل بينهما خط تماس مستمر. وكما تهيأ للناس، ساد المدينة سلام جسده استئناف حركة السير بين قطاعيها. وبقي جسر فؤاد شهاب (الرينغ) الذي يشرف على الخراب في وسط المدينة، مفتوحا بصورة طبيعية، بعدما شهد في شهر آب/ أغسطس، حوادث دامية نجمت عن نشاط القناصة. ولم تتوان سيارات عن سلوك الأرصفة في حرم المرفأ. لكن كان واضحا أن الحرب لم تنته بل توقفت قليلا. فوسط المدينة لم يفتح لحركة السير، فترسخ تقسيم العاصمة. وكشفت عقبات حقيقية عن هشاشة الوضع. وبما يشبه الإندفاع الطبيعي، تثبتت هذه الجبهات التي سارعت الصحافة إلى تسميتها «الجبهات التقليدية»، على خط التماس، أو في بعض مواقعه على الأقل، فكانت اثنتان في البداية: وسط المدينة وخصوصا ساحة الشهداء، وضاحية عين الرمانة والشياح. وشكلت نيران الرشاشات خلال الليل وسقوط الصواريخ بين المتاريس، على هذه الجبهات، نموذجا شبه يومي. وغالبا ما كانت تترافق مع عمليات قصف على الأحياء المتاخمة غير المكتظة نسبيا، للدلالة على ارتفاع حدة التوتر. وفي بعض الأحيان، كانت عمليات القصف تبلغ أحياء أبعد قليلا عن خط الجبهة (كالأشرفية والبسطا الواقعتين على التوالي شرق وسط المدينة وغربه).

واندلعت أولى الحوادث بعيد إعلان وقف إطلاق النار. فابتداء من 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، وقعت اشتباكات في عين الرمانة بين القوات السورية والميليشيات المسيحية استمرت يومين. وتكررت المواجهات في الأسابيع والأشهر التي تلت، وشملت في أغلب

الأحيان الضاحية الجنوبية – الشرقية نفسها، ووسط المدينة أيضا، وفي إحدى المرات، ضاحية الدكوانة، حول موقع سوري مطوق تقريبا (الأول من آذار/ مارس). وفي مستهل 1980، بدأ الوضع يشهد تدهورا خطيرا جدا في بيروت. فبعد موجة من العنف في وسط المدينة (15 كانون الثاني/ يناير 1980)، شهد جسر فؤاد شهاب سلسلة من الحوادث التي تسبب فيها قناصة، وأدت إلى قفل هذا الشريان الذي ينطوي على معان رمزية بالغة الأهمية – لن يعاد فتحه لحركة السير إلا في تشرين الأول / أكتوبر 1982، بعد الإجتياح الإسرائيلي –.

واستمرت منطقة توتر ثانية في شمال لبنان. وما حصل هنا، كان نوعا من حوادث الحدود بين القوات اللبنانية التي أراد عناصرها الشماليون بقيادة سمير جعجع، ضم المنطقة إلى منطقة نفوذهم، وبين ميليشيا فرنجية التي قررت منع عودة الكتائبيين إلى منطقة نفوذها. وقد رسم «الحدود» على الطريق الساحلية، حاجز البربارة/ المدفون، لكن مناطق النفوذ، كانت غير واضحة الترسيم في الجرد. ومن هذه المنطقة، سعت القوات اللبنانية إلى التسلل إلى الكورة. كذلك حصلت مواجهات عدة في هذه المنطقة بين ميليشيا المردة والقوات اللبنانية في 1979 و1980، وخصوصا في أيار/ مايو وتموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر من تلك السنة. وأدت تلك المواجهات إلى اندلاع معارك بين القوات السورية والقوات اللبنانية، كما حصل مرتين في تموز/ يوليو 1979. وتكرر هذا السيناريو في شباط/ فبراير 1980على نطاق واسع: فعلى إثر اشتباكات بين الكتائبيين والمردة، حاصر الجيش السوري قرية قنات ثم اجتاحها. واستمرت المعارك التي تميزت بعنفها الشديد، من 7 إلى 18 شباط/ فبراير، وأسفرت عن نزوح آلاف الأشخاص. ورسخت التوتر في الشمال أيضا، سلسلة من الكمائن وعمليات الخطف التي تزايدت ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر 1979. ولم يعد أهل زغرتا يجرؤون على المجازفة في بيروت الشرقية، والعكس صحيح. وقد خطف النائب الكتائبي إدمون رزق في 13 أيار/ مايو 1980، واحتجز في زغرتا نفسها، واستبدلت به بعد ثلاثة أسابيع مجموعة من الرهائن الزغرتاويين.

وظهرت بؤرة توتر ثالثة جديدة، في أعالي المتن. فقد اندلعت اشتباكات في هذه المنطقة، في الزعرور، بين القوات اللبنانية والحزب السوري القومي الإجتماعي، المدعوم من القوات السورية، في أواخر نيسان/ إبريل 1979. وتجددت هذه المواجهات بعد أسبوعين، لكنها حصرت في نهاية المطاف، وأرسلت وحدة من الجيش اللبناني قوة فصل إلى المنطقة. وأكدت مواجهات جديدة في السنة التالية، لدى ذوبان الثلوج (أيار/ مايو 1980)، أن أعالي المتن، باتت، بصورة تدريجية، رهانا استراتيجيا، ترافقه تدخلات إقليمية ستكشف عنها قضية زحلة وأزمة الصواريخ في ربيع 1981.

مسألة حفظ النظام

وقد أدى تحول قوة الردع العربية إلى تعذر استئناف عملية بسط السلام، لانعدام توافر أداة لحفظ النظام. وكان من شأن قوة أخرى أن تضطلع بهذا الدور، أي الجيش الذي كانت إعادة تنظيمه سريعة. لكن استخدامه بقي يطرح إشكالية. فهو خاض معارك ضد ميليشيات مرات عدة. وطعن فيه أقطاب الحرب لأسباب مختلفة. فكانت سوريا خصوصا، تنظر إليه بارتياب. وكشفت عن الموقف السوري، إشارة صدرت بعد انتهاء معركة الأشرفية، وهي الإفراج في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، عن الملازم الأول السابق أحمد الخطيب، قائد جيش لبنان العربي، الذي كان موقوفا في السجون السورية منذ زهاء السنتين. واستعاد هذا الجيش مكانته في بيروت الغربية، على غرار الميليشيات الأخرى. وخلافا للميليشيات الأخرى، كان هذا الجيش يتميز بانبثاقه من الجيش اللبناني. وبإقدامها على السماح له بالعودة إلى الظهور، عبرت سوريا بطريقة بالغة الرمزية عن أنها لا تعتبر الجيش الذي يأتمر بالرئيس سركيس، جيشا محايدا. وبعد بضعة أسابيع ، كشفت سوريا عن موقفها صراحة، عبر رفضها «الخطة الأمنية» التي رفعها إلى دمشق اللواء سامي الخطيب بصفته قائد قوة الردع العربية، في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1978، بعد بضعة أيام فقط من قرار اللجنة الرباعية الإستمرار في عملها. وستعبر عن الرفض نفسه لكافة «الخطط الأمنية» التي سيقترحها عليها سركيس في الأشهر التالية، لحلول الجيش اللبناني جزئيا محل القوات السورية. وحتى في مستهل 1980، عندما اضطرت سوريا إلى تخفيف قواتها في لبنان، استبعد احتمال الإستعانة بالجيش.

وقبل أي «خطة أمنية»، كانت سوريا تطرح شرطين لإزالة العراقيل التي تعوق مهمة الجيش في نظرها: تسوية مشكلة الشريط الحدودي، أو إذا لم يحصل ذلك، توضيح وضع الضباط المنشقين الذين يتعاملون مع إسرائيل، من جهة، وتحقيق الوفاق الوطني في لبنان من جهة ثانية. وبدا أن الخطوة الأولى في السعي إلى الوفاق الوطني، هي إقرار قانون جديد للجيش ينهي الهيمنة المارونية التقليدية على تراتبيته، من خلال إنشاء مجلس عسكري أعلى متعدد الطوائف، وتقليص صلاحيات قائد الجيش بالقدر نفسه. وجعلت سوريا من هذه المسألة، التي طرحت على بساط البحث مطلع 1979، اختبارا كبيرا. ولم تتوان الصحافة السورية عن توجيه النقد إلى السلطات اللبنانية وتأخذ عليها جمودها على هذا الصعيد. وسواء تركز على مسألة الشريط الحدودي، أو على مسألة إعادة التوازن إلى الجيش، فإن الإلحاح السوري كان يتكرر، كلما زار مسؤولون لبنانيون دمشق لعرض «خطط أمنية». وهذا ما حصل، على سبيل المثال، خلال زيارة الحص إلى دمشق في 13 كانون الثاني/ يناير 1979، ثم أثناء قمة الأسد

– سركيس في أيار/ مايو من السنة نفسها. وفي هذا الوقت، لم يغير إقرار قانون الجيش الوضع بصورة عميقة.

وأدى حصول حدث غير متوقع إلى تسريع الأمور. فقد تمثل ذلك الحدث بالإعلان في 28 شباط/ فبراير، عن انسحاب القوات السعودية من قوة الردع العربية. وكان السعوديون حلوا محل السوريين بعد معركة الأشرفية في موضعين، هما جسر الكرنتينا في المدخل الشمالي لبيروت الشرقية، وحي السوديكو على خط التماس في محيط وسط مدينة بيروت. فعلى إثر طلبات لبنانية ملحة، جمدت السعودية انسحاب وحدتها، موضحة أنها لن تتراجع عن قرارها. وقد حفزها على اتخاذه التوتر الحدودي بين اليمنين[21]، والمخاوف التي كانت تثيرها الثورة الإيرانية التي انتصرت في شهر شباط/ فبراير هذا. وبينما كان السعوديون على أهبة المغادرة، طرحت مسألة استبدالهم مشكلة وخصوصا على خط التماس. ولم تكن عودة القوات السورية إلى المواقع التي أخلتها في الخريف مطروحة، وكانت الإستعانة بوحدة أخرى من قوة الردع العربية، تطرح مشكلة أيضا: فقد انسحب السعوديون في 10 شباط/ فبراير، والجنود الإماراتيون على وشك الإقتداء بهم (سينسحبون في 6 نيسان/ إبريل). إذذاك، قضى الحل الوحيد الممكن بانتشار الجيش اللبناني. وتطلب هذا الأمر أيضا إجراء مفاوضات. لذلك، انصرف سركيس وفريق عمله أخيرا إلى وضع القانون الجديد للجيش، الذي كان شرطا أساسيا للإستعانة به ميدانيا. وصوت مجلس النواب الذي استدعي للنجدة، على ما طلب منه التصويت عليه. عندئذ، وافقت سوريا، ولم تخل موافقتها من تحفظ، على انتشار وحدات لبنانية محل الوحدة السعودية. وفي 23 آذار/ مارس، تمركز 600 جندي تقريبا في حي السوديكو، ولم يتخلل انتشارهم أي حادث يذكر. إلا أن عناصر الميليشيات التي استفادت من فترة التبديل، عمدت إلى احتلال بعض البنايات الإستراتيجية في الحي، ثم ما لبثت أن انسحبت منها في وقت لاحق. وقد أعرب سركيس عن ارتياحه لهذا الإختبار الذي لم تتخلله حوادث خطرة، سواء مع الميليشيات أو السوريين. ولم تتوقف حركة السير على تقاطع السوديكو بين شطري العاصمة، واستقبل المواطنون الجنود بالترحاب والهتافات.

إلا أن الجدل المتعلق بالجيش لم ينته. فالقانون الجديد لا يمكن تنفيذه طالما لم تصدر مراسيم تطبيقية. وفي هذه النقطة، كمن موضوع الخلاف الجديد. فقد أراد سركيس في الواقع، أن يعيد من خلال هذه المراسيم صلاحيات قائد الجيش التي قلصها القانون نظريا. لكن الحص اعترض على ذلك. وتعين انتظار استبدال شفيق الوزان بالحص رئيسا للحكومة، لاصدار هذه

[21] راجع الحص، م.س.ذ.، ص 228 و298.

المراسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980. ولم يقنع أحدا استخدام الجيش على جزء من خط التماس، حيث كان انتشاره في هذه الحالة ملحا، لأن الحلول البديلة لم تتوافر. فقد استمرت الميليشيات المسيحية تنظر إليه بعين الإرتياب وتتصدي له بالسلاح. أما السوريون وحلفاؤهم فتمسكوا برفضهم توسيع دوره على حساب قوة الردع العربية. فبالإضافة إلى العقبة القانونية، بقيت النظرة إلى الجيش مشروطة بحل مشكلة الشريط الحدودي. لذلك أكد تكرار قضية كوكبا في نيسان/ إبريل 1979، عجز الجيش عن تسوية هذه المشكلة.

وبناء على إلحاح من سوريا وقوة الأمم المتحدة، وضعت في شباط/ فبراير خطة لانتشار الجيش في الجنوب. ونوقشت طويلا مع مسؤولي قوة الأمم المتحدة والأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمسؤولين السوريين الذين طلب منهم التدخل لدى منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لتسهيل هذا الإنتشار. وسلكت كتيبة الجيش التي دعيت إلى الإنتشار في منطقة قوة الأمم المتحدة، الطريق الساحلية، تحت إشراف منظمة التحرير الفلسطينية، واستقبلها بالترحاب المواطنون ومقاتلو القوات المشتركة على حد سواء. وعلى رغم هذه النيات الحسنة، ستمنى بالفشل هذه التجربة مرة أخرى، بسبب معارضة إسرائيل وأتباعها. وفي النهاية، لم تتمكن كتيبة الجيش من التمركز في المنطقة التي كانت مخصصة لها. وأثارت المبادرة ردود فعل عنيفة لدى الميليشيات الحدودية التي أعلن قائدها في 18 نيسان/ إبريل في المطلة بإسرائيل، إنشاء «دولة لبنان الحر». وفي الأشهر التالية، استطاع الجيش إرسال بعض من رجاله إلى منطقة قوة الأمم المتحدة، لكن إجراءات انتشارهم لم تتح لهم تسوية مشكلة الشريط الحدودي. واستمر هذا الوضع في تأجيج التباين مع سوريا.

وكشف عن هذا التباين، فشل قمة الأسد - سركيس التي عقدت في 14 و15 أيار/ مايو في دمشق. فقد أصر سركيس على وقف العمليات الفلسطينية التي تستهدف إسرائيل، والأسد على ضرورة إنهاء وجود الشريط الحدودي ونشاط «المتعاونين مع إسرائيل». وفي ما يتعلق بالمسألة «الأمنية»، رفضت سوريا خطة جديدة لانتشار الجيش اللبناني في العاصمة بدلا من قوة الردع العربية. وكررت هذا الموقف خلال زيارة الحص إلى دمشق في 26 حزيران/ يونيو. إلا أن تطورا مشجعا في نظر سركيس قد حصل في هذه الأثناء، وتمثل بانتشار الجيش بقوة في عين الرمانة في 18 حزيران/ يونيو، لوقف المواجهات بين الميليشيات المسيحية. وبعد يومين، اصطدم الجيش بالقوات السورية في منطقة أخرى، بسبب إقدام السوريين على شق طريق يربط البقاع بجرود جبيل (20-21 حزيران/ يونيو).

وأدى عدم التوصل إلى توافق على استخدام الجيش لحفظ الأمن، إلى جعل تخفيف الوجود السوري، في مستهل 1980، يهدد بأحداث فراغ. وقد فوجىء المسؤولون اللبنانيون بانسحاب

القوات السورية من الساحل الجنوبي (22 كانون الثاني/ يناير)، الذي انتقل إلى الإشراف الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وخففت سوريا أيضا حضورها في شمال لبنان، وفي القطاع الغربي من بيروت في 3 شباط/ فبراير، وقلصت إلى النصف عناصرها في المراكز الرئيسية التي احتفظت بها في القطاع الشرقي، في منطقة المكلس والدكوانة - سن الفيل. وفي مرحلة ثانية، قررت سوريا سحب قواتها من هذه المنطقة الأخيرة ومن وسط مدينة بيروت. ولتدارك خطر استئناف المواجهات على نطاق واسع على غرار ما حصل في 1976، قرر مجلس الوزراء في 6 شباط/ فبراير، أن يملأ الجيش اللبناني الفراغ الذي شينشأ. ولم توافق سوريا على هذا القرار. وفي أي حال، كان حجم إعادة الإنتشار الذي تأخر بضعة أسابيع، أقل من المتوقع. وانسحبت القوات السورية من كافة مراكزها في الضاحية الشرقية (سن الفيل والمكلس والحازمية) وسلمتها إلى الجيش اللبناني في 6 آذار/ مارس، لكن وسط المدينة بقي تحت السيطرة السورية، عبر جيش التحرير الفلسطيني.

حالة الحرب في جنوب لبنان

وبقي جنوب لبنان، الساحة المفضلة لعدم الإستقرار، هذا الجنوب الذي تحكم فيه على ما يبدو قانون الحرب بطريقة تلقائية تقريبا، نظرا إلى انتشار القوى المتصارعة فيه، والتي عجز أي من عوامل الضبط عن كبح جماحها. وإذا كان بعض الهدوء قد ساد طوال أسابيع بعد الإنسحاب الإسرائيلي الوهمي في حزيران/ يونيو 1978، فإن الهدوء سرعان ما بدأ يتمزق، حين استؤنفت الهجمات الإسرائيلية وامتدت إلى ما أبعد من الليطاني خلال الصيف. فعمليات القصف التي تمحورت في البداية حول حاصبيا والنبطية، اتسعت تدريجيا في الخريف، ولم يلجمها أبدا، وجود قوة الأمم المتحدة. وقصفت الميليشيات الحدودية المدعومة من المدفعية الإسرائيلية، موقع القوات المشتركة مرات عدة، خصوصا في النبطية. وفي 4 كانون الثاني/ يناير 1979، أقفرت هذه المدينة من سكانها تقريبا على إثر عمليات قصف عنيفة جدا. واستعانت إسرائيل أيضا بطيرانها (لقصف المخيمات الفلسطينية في صور وصيدا، في 20 كانون الأول/ ديسمبر)، وببحريتها (ضد صور، في 31 كانون الأول/ ديسمبر). واستخدمت الجيوش الثلاثة لشن عمليات مشتركة، كما حصل ابتداء من 19 كانون الثاني/ يناير 1979، وطوال أيام، لقصف عرمون والعيشية والقاسمية وصور.

والحسابات الإسرائيلية التي كانت، على المستوى الإستراتيجي الكبير، تتحكم في حرب الإستنزاف هذه، انحرفت عن حسابات المستوى الإستراتيجي الصغير، المتصلة بصيرورة منطقة الإحتلال الإسرائيلي في الشريط الحدودي، التي لم تكن تعتبر منطقة تدخل عسكري

فقط، بل رأس جسر سياسي أيضا يستخدم لابتلاع الدولة اللبنانية وتدميرها. وانطوى هذا البعد السياسي على إضفاء الصفة الرسمية على انفصال الشريط الحدودي الذي تحول «دولة لبنان الحر». وقد أعلن سعد حداد عن قيام هذه «الدولة» في المطلة بإسرائيل، في 18 نيسان/ إبريل 1979، ردا على إرسال وحدة من الجيش اللبناني إلى الجنوب، قصفتها الميليشيات. وتحولت الميليشيات في وقت لاحق إلى «جيش لبنان الحر» الذي أصبح سعد حداد قائده. وكان سامي شدياق انسحب في حزيران/ يونيو 1979، إلى إسرائيل أولا ثم إلى فرنسا فكندا، وأخيرا رجع إلى بيروت الشرقية[22]. وكما بقيت هذه «الدولة» بقي هذا «الجيش» رهنا بالكامل لإرادة إسرائيل. وأتاح التجنيد في القرى الشيعية التي ألحقت بالمناطق المسيحية السابقة، لسعد حداد زيادة عناصره الذين ارتفع عددهم من 700 رجل في نيسان/ إبريل 1979[23] إلى 2000 بعد عام[24]. لكن إسرائيل هي التي كانت توفر التمويل الكامل لهذا الجيش[25]، ويتولى خمسون من الضباط الإسرائيليين شؤونه بصفة دائمة. وكان يلازم حداد شخصيا عقيد إسرائيلي يكنى أبو جعفر[26]. وهو يورام هاميزراشي، المسؤول عن «قيادة جنوب لبنان» التي ألحق بها منذ 1976. ولم يكن ذلك على ما يبدو كافيا بعد للإمساك بكامل الشريط الحدودي. وكان الإسرائيليون يسيرون فيه أيضا دوريات منتظمة[27]. وفي ربيع 1980، أقاموا فيه أيضا مواقع عسكرية ثابتة[28]. وفي هذه الظروف، لم تكن تسمية «لبنان الحر» تخدع أحدا، طالما أن الناس في الشريط الحدودي كانوا يعيشون تحت وطأة نظام عسكري تفوق قساوتـه القساوة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يتمتعوا حتى بحرية التنقل التلقائي عبر «الجدار الطيب» من وإلى إسرائيل[29].

حرب استنزاف

لن نورد كافة الحوادث التي وقعت في الجنوب خلال هاتين السنتين، حتى لا يشعر القارىء بالملل. فلم يخل أسبوع من قصف مدفعي أو غارات جوية. فقد كانت إسرائيل تقصف مباشرة

(22) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 113.

(23) تصريح سعد حداد لوكالة يو.بي.آي، في 19 نيسان/ إبريل 1979.

(24) وكالة فرانس برس في 14 نيسان/ إبريل 1980.

(25) *Middle East Contemporary Survey*, (MECS), Tel-Aviv, vol IV, p. 150.

(26) Colin, «Les Paradoxes de la FINUL», art.cit.

(27) *Ibid*.

(28) حسب تقرير للأمم المتحدة مؤرخ في 25 حزيران/ يونيو 1980.

(29) Colin. «Les Paradoxes ...», art.cit.

أو عبر الميليشيات، مواقع القوات المشتركة البعيدة من منطقة قوة الأمم المتحدة، والقوات المشتركة تقصف الشريط الحدودي، وفي أحيان نادرة، شمال إسرائيل ولاسيما «إصبع الجليل». ولم تكن كثافة النيران متكافئة بين الطرفين، بالتأكيد، وكذلك الخسائر. ولم تتوافر للقوات المشتركة سوى مدفعية الميدان وصواريخ الكاتيوشا. ولم تكن تقصف بصورة منهجية الأراضي الإسرائيلية، بحيث تصبح عمليات القصف على كريات شمونة أو أي قرية أخرى في الجليل، مؤشرات إلى الدرجة التي بلغها التصعيد. ووافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى، بعد قمة تونس (تشرين الثاني/ نوفمبر 1979) على وقف محاولات التسلل في اتجاه الأراضي الإسرائيلية. وقد طبق هذا القرار فعليا، باستثناء بعض الحالات[30].

وسهل هذا القرار الأخير، التطور الذي أحدثته طبيعة حرب الإستنزاف، مضافا إليها وجود قوة الأمم المتحدة، في الخيارات العملانية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فالتعايش مع قوات الأمم المتحدة، أدى، في إطار من الحرب الدائمة، إلى التعويل على المدفعية، الوسيلة الوحيدة، مع عمليات التسلل البحرية، للإلتفاف على المنطقة الدولية وتجنب استفزاز الأمم المتحدة. وفرض هذا التكتيك في المقابل، تعزيز الدفاعات المضادة للطيران، وبطأ عملانيا متزايدا[31]. ومن هنا اتضحت معالم اتجاه لتحويل وحدات الفدائيين جيشا نظاميا، هذا التحويل الذي بدأ قادة منظمة التحرير الفلسطينية المطالبة به[32]. وفي تلك الفترة، جمعت وحدات حركة فتح في الجنوب في ثلاثة ألوية موزعة جغرافيا : لواء الكرامة في العرقوب، ولواء اليرموك في جنوب جزين حول ريحان والعيشية، ولواء القسطل في دائرة كبيرة تشمل صيدا وصور وعرمون والنبطية[33]. وبقي هذا التبدل غير مكتمل. فـ«جيش» منظمة التحرير الفلسطينية الذي أراده قادتها نظاميا، لم يكن يستطيع الإعتماد إلا على مدفعية الميدان لمواجهة العدو.

أما إسرائيل فلم تواجه القيود نفسها، ولا أي قيود أخرى. فقد كانت تستخدم بالتناوب والتزامن، كامل ترسانتها، ومن غير تدرج، أي مدفعية الميدان والطيران والبحرية. ولم يقتصر نشاط الطيران والبحرية، ولاسيما الطيران، على جنوب لبنان، بل كان يشمل الساحل بأكمله حتى مداخل بيروت، وخصوصا منطقة الدامور. وكان الطيران الإسرائيلي يتخطى هذه الحدود

(30) أنظر الجدول الذي أُعد بالإستناد إلى أرقام المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، في دراسة معاصرة للشرق الأوسط، المجلد 4، ص 159.

(31) Brynen, *op.cit.*, p. 145.

(32) أنظر المقابلة مع سعد صايل في **شؤون فلسطينية**، آب/ أغسطس 1980، العدد 105، ص 33-48.

(33) Brynen, *op.cit.*, pp. 145 et 226.

أحيانا. ففي 6 أيار/ مايو 1979، أغار على أقصى شمال لبنان، في عكار، على قرية محمره، حيث أخطأ هدفه وقصف حفل زفاف وأوقع خمسة قتلى. وازدادت كثافة التدخل الإسرائيلي ابتداء من خريف 1979. وباتت عمليات القصف يومية بصورة عملية، فترجمت حركة نزوح كبيرة. ولم يعد القصف يستثني مدينة صيدا الكبيرة في جنوب لبنان، والبعيدة نسبيا عن «الجبهة»، فقصفت مرات عدة في 1980. وتمددت العمليات الإسرائيلية حتى بلغت المواقع السورية أواخر تلك السنة.

وفي هذه الحملة المتتالية من عمليات القصف، لم يكن اختيار الأهداف يخضع على ما يبدو لمنطق بالغ الوضوح. فقد شمل القصف تجمعات سكنية فلسطينية ولبنانية، وقواعد عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومواقع سورية أحيانا. والمنطق الوحيد الذي يمكن أن نجده فيها، كان يقضي باستمرار حالة الحرب في المنطقة الواقعة بأكملها بين الليطاني والزهراني، وحتى في كل جزء من الأراضي اللبنانية يستضيف حضورا فلسطينيا. فاختيار هذا الهدف أو ذاك، لم يكن ينطوي على أهمية، بل أن الأهم كان الإزعاج المستمر. كذلك توقف الإسرائيليون عن التذرع بعمليات فلسطينية تبرر «الردود الإنتقامية». وهذا ما يوفر أساسا للحديث عن حرب استنزاف حقيقية، إذا لم تكن تميل إلى تدمير العدو، فأنها كانت تنحو باستمرار إلى وضعه في موقع دفاعي، وبالتالي، إلى تشتيت صفوفه[34]. وكان هذا العدو منظمة التحرير الفلسطينية. لكنه كان أيضا الجيش السوري الذي تأثر نفوذه في حرب الإستنزاف في هذا الجزء من الجنوب، سواء تعرض للهجوم مباشرة أم لا.

وعمليات الكوماندوس التي كانت تعتمدها إسرائيل أحيانا، ولاسيما منها محاولات الإنزال في نقاط على الساحل، لم تخرج أيضا عن معيار حرب الإستنزاف. وإذا كان الهدف منها أحيانا تدمير قواعد لهذه أو تلك من المنظمات الفلسطينية، فإن الحوافز التكتيكية لم تكن حاسمة على ما يبدو: فمهاجمة قاعدة في الدامور أو حتى في صيدا، لم تكن تؤثر مباشرة على تطور تبادل القصف المدفعي، الذي بقي الشكل الأساسي لمعركة القوات المشتركة، ولا حتى على محاولات تسلل مقاتليها، لكنها كانت تندرج في سياق خطة بعيدة المدى لتشتيت قوة العدو. وتمثل الإستثناء الوحيد لهذا المعيار في الهجوم غير المثمر على قلعة الشقيف في 19 آب/ أغسطس 1980. فقد شارك زهاء 600 جندي إسرائيلي في العملية، التي نفذت جزءا منها المروحيات، للسيطرة، كما تشير إلى ذلك كل الدلائل، على هذا المرتفع الذي تحول قلعة حصينة، والواقع في القطاع الوحيد للإتصال المباشر بين الشريط الحدودي ومواقع منظمة التحرير الفلسطينية،

(34) Evron, *op.cit.*, pp. 84-85. أنظر أيضاً *MECS*, IV, p. 562.

والذي يتميز بإشرافه على «إصبع الجليل». وهذا ما سيكون واحدة من أولى مهمات الجيش الإسرائيلي خلال اجتياح حزيران/ يونيو 1982.

وكانت الغارات الجوية أفضل تجسيد لاستراتيجية الإزعاج المستمر التي طبقتها إسرائيل. وفي هذا المجال أيضا، لم تكن الحوافز التكتيكية واضحة على ما يبدو. وحاسمة كانت محصلة استخدام الطيران الذي لا مجال لمقارنة قوته التدميرية بالقوة التدميرية للمدافع، على صعيد الجنوب بأكمله، وبالتالي لبنان كله. فتواتر غارات الطيران الإسرائيلي كان كثيفا، ابتداء من منتصف 1980، بحيث يجوز الحديث عن ضرب منهجي للجنوب. ولن نورد في هذا المجال، الغارات الوهمية وعمليات التحليق على علو منخفض، المرفقة بخرق جدار الصوت اليومية تقريبا، وكل ما من شأنه توسيع هوة اختلال توازن القوى وجعل الجنوب مجالا تستطيع إسرائيل التدخل فيه، وكانت تتدخل فعلا بما يصب في مصلحتها: لمتابعة خطتها الرامية إلى ضرب العدو أولا، ولإظهار استقلاليتها على الأرجح عن الولايات المتحدة لدى تعرض العلاقات الثنائية لاختبار قوة عرضي، وبالتالي إتاحة الفرصة لطياريها للقيام بمزيد من التدريبات في أجواء معركة حقيقية لا تنطوي على مخاطر كبيرة. لأن لا شيء كان يشكل عقبة خطرة على هيمنة الطيران الإسرائيلي. فصواريخ سام-9 المحمولة لدى القوات المشتركة فقدت مع المدافع التقليدية المضادة للطيران فعاليتها أمام البالونات الحرارية التي كانت تلقيها مقاتلات أف-15 وأف-16. كذلك لم يعد دخول الطيران السوري مسرح العمليات فعالا، حتى لو أدى إلى خرق صيغة التعايش modus vivendi القائمة والتي كانت إسرائيل بموجبها تتمتع منذ 1976 بنوع من احتكار المجال الجوي اللبناني.

وعلى رغم إقدامها على تحريك عدد من «الخطوط الحمر» التي توافقت عليها ضمنا مع إسرائيل منذ تدخلها في لبنان، امتنعت سوريا حتى الآن عن القيام بأي مبادرة جوية في لبنان (باستثناء عمليات التحليق فوق شمال لبنان). وفي 1979، تغير هذا الوضع. فقد حلقت طائرات سورية مرارا، في ترتيب هجومي، على مقربة من طائرات إسرائيلية، حتى لو لم تبادر إلى اعتراضها. ولم تبد إسرائيل أي رد فعل فوري على انتهاك هذا الوضع الجوي الراهن، الذي كانت تعتبره مؤشرا دعائيا. وحمل استمرار التحليقات السورية رئاسة الأركان الإسرائيلية على تعديل نظرتها، خصوصا على إثر نقل رادار مضاد للطيران إلى الأراضي اللبنانية[35]. وهذا مرد القرار الذي اتخذ بالمواجهة: وفي 27 حزيران/ يونيو1979، وقعت معركة جوية للمرة الأولى منذ 1974 بين الإسرائيليين والسوريين، فاز فيها الإسرائيليون الذين أسقطوا أربع طائرات

(35) *Ibid.*, pp. 86-87.

ميغ-21 سورية. ومع ذلك، لم يتوقف تحليق الطيران السوري، وحصلت مواجهات جوية أخرى في الأشهر التالية (24 أيلول/ سبتمبر 1979 وفي 24 آب/ أغسطس 1980، وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 1980). وأسفرت جميعا عن خسائر سورية (على التوالي، أربع طائرات فواحدة فاثنتان من نوع ميغ). ولم تؤد هذه المواجهات المنتظمة إلى امتناع إسرائيل عن الموافقة عمليا على تعديل صيغة التعايش. فقد استمر نشاط الطائرات السورية في الأجواء اللبنانية. إلا أننا لا نلاحظ، كما يوحي إيفرون[36]، أن هذا الوضع الجديد قد أثر على نشاط الطيران الإسرائيلي في جنوب لبنان، أو في أماكن أخرى. بل استمر القصف الجوي لا تعوقه سوى القيود التي فرضتها على نفسها رئاسة الأركان الإسرائيلية. أما الطيران السوري فما زال يمتنع عن التحليق في الجنوب. وأحيانا، كانت الطائرات السورية تحلق على مقربة من الطائرات الإسرائيلية إنما من دون أن تتدخل أبدا[37]. وتعين انتظار أزمة زحلة في ربيع 1981 لتطرح سوريا مسألة السيطرة على الأجواء اللبنانية.

وفي أي حال، كانت حرية التحرك التي تتمتع بها إسرائيل في جنوب لبنان كبيرة بحيث أججت التيارات المؤيدة للحرب في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ودفعت الصحافة إلى الإعراب عن هواجسها[38]. وهذا ما سيتضح خلال أزمة زحلة واجتياح جنوب لبنان في 1982. ويورد إيفرون في هذا الصدد أن قيادة المنطقة الشمالية، المسؤولة عن حرب الإستنزاف، كانت تتصرف من تلقاء نفسها وتتخذ أحيانا مبادرات بمعزل عن السلطة السياسية، وباتت البوتقة التي تختمر فيها أفكار تميل إلى حل جذري لمشكلة جنوب لبنان، وبالتالي الأزمة اللبنانية عموما[39].

عجز قوات الأمم المتحدة في لبنان

تفاقمت حالة الحرب في جنوب لبنان أثناء هذه الفترة، لأن قوات الأمم المتحدة التي لم تتمكن من معالجتها، وجدت نفسها واقعة في فخها. وقد سبق الحديث عن العوامل التي انتزعت من القوات الدولية قدرتها على حفظ السلام. فقوات الأمم المتحدة التي وضعت جانبا في المنطقة الحدودية، كانت عاجزة عن استعادة وحدة الأراضي اللبنانية، وبالتالي، استخدامها للفصل بين إسرائيل والأراضي اللبنانية. ولم تستطع من جهة أخرى، التمدد إلى أبعد من المنطقة

---

(36) *Ibid.*, p. 88.

(37) *Ibid*.

(38) أنظر على سبيل المثال افتتاحية **معاريف** في 27 آب/ أغسطس 1979 أو مقالة زئيف شيف في **هآرتس** في 11 تموز/ يوليو 1980.

(39) Evron, *op.cit.*, p. 70.

التي اجتاحتها إسرائيل في آذار/ مارس، فاضطرت إلى الإكتفاء بإقامة منطقة عازلة في داخل جنوب لبنان نفسه. وزاد من هشاشة مهمتها أيضا تجزؤ منطقة الفصل هذه، التي كانت تترك القوات المشتركة والميليشيات المتصلة بإسرائيل، وجها لوجه في وادي قلعة الشقيف الذي سهل عرضه الضيق القصف المدفعي على تجاوزه. وبعبارة أخرى، لم يكن شيء قادرا على تحييد الجبهة التي دفع بها الطيران الإسرائيلي إلى الشمال قليلا. أما قوة الأمم المتحدة نفسها، فكانت تواجه مناورات الميليشيات الحدودية، خصوصا بعد فشل عملية كوكبا.

وسترى قوة الأمم المتحدة التي أضعفها إلى حد ما رفض إسرائيل تسليمها المنطقة الحدودية، إلى وضعها يتدهور حيال الميليشيات على إثر مأزق وحدة الجيش اللبناني التي أرسلت إلى الجنوب للإنتشار بالقرب من قوة الأمم المتحدة. ولم تتحمل وزر هذا الفشل الحكومة اللبنانية وحدها، بل أيضا القوة الدولية التي لم تفعل ما من شأنه تسهيل تنفيذ القرار اللبناني، الذي اتخذ مع ذلك بالتنسيق مع رئاسة أركان قوة الأمم المتحدة. وبالعكس، عندما أعلن المتحدث باسم القوة الدولية أن القوة قد تستخدم أسلحتها لتمكين كتيبة الجيش من الوصول إلى تبنين، انتقده الأمين العام للأمم المتحدة واستدعي إلى نيويورك. ولم تتخل قوة الأمم المتحدة جهارا عن دخول الشريط الحدودي، لكنها باتت لا تطرحه إلا بشروط الحد الأدنى التي كانت تجردها من كل فعاليتها. لذلك، وبعيد قضية كوكبا، فاوض مسؤولو الأمم المتحدة مع قائدي الميليشيات حداد وشدياق – مؤكدين بذلك استقلالهما حيال إسرائيل – على اتفاق يستطيع بموجبه 70 فقط من عناصر القوة الدولية التمركز، عبر مجموعات تتألف كل منها من خمسة عشر رجلا، في خمس من قرى الشريط الحدودي، على ألا يمارسوا فيها أي سلطة. ولم تطبق هذه الإجراءات على رغم تواضعها الشديد. وحين أراد جنود من القوة الدولية التوجه إلى الخيام، تطبيقا للإتفاق، منعهم القصف الذي بدأته الميليشيات. ولم تسفر مساعي الجنرال أرسكين لدى رئاسة الأركان الإسرائيلية سوى عن إفراغ الإتفاق من جوهره، الذي كان هزاله يثير السخرية في الأصل: فقد سمح لعشرة جنود من القوة الدولية بدخول الخيام في 11 أيلول/ سبتمبر!. وانضموا إلى الواحد وسبعين مراقبا من لجنة مراقبة الهدنة التي تشكلت في 1972 ثم ألحقت بقيادة قوة الأمم المتحدة، وأبقوا في داخل الشريط الحدودي في خمسة مراكز للمراقبة (الخيام ومركبا ومارون الراس وشينين وعلما الشعب).

ولم يؤد التواضع الذي اعتمدته قوة الأمم المتحدة إلا إلى تحريض الميليشيات على مزيد من العدوانية. فشنت عمليات توغل في المنطقة التي تشرف عليها للقيام بمهام الشرطة حول حاصبيا والناقورة (21 آب/ أغسطس 1978). وطوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وبينما

كانت معركة الأشرفية في بيروت آيلة إلى الإنتهاء، لم تتوقف عن زيادة انتصاراتها: إشتباكات مع قوة الأمم المتحدة (بلاط وطيرة وصديقين)، وقصف المواقع الدولية (الخيام وإبل السقي وبرعشيت). وبلغت هذه الفترة ذروتها في سياق ردود الفعل على تصريحات وزير الخارجية الفرنسي لوي دو غيرينغو Louis de Guiringaud الذي ألقى على الجبهة اللبنانية تبعة تصعيد العنف في بيروت (16 تشرين الأول/ أكتوبر 1978). فقررت الميليشيات عندئذ منع الجنود الفرنسيين من الوصول إلى الشريط الحدودي (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1978). وكان هذا المنع الذي ألغي بعد أسبوع، رمزيا، لأن حضور قوة الأمم المتحدة خارج مقر القيادة في الناقورة، تقلص إلى أقصى الحدود في منطقة الشريط هذه. وفي الفترة نفسها، بدأت محاولات القوات المشتركة التسلل إلى المنطقة الدولية تشهد ازديادا.

لذلك بات عجز قوة الأمم المتحدة، الملموس منذ البداية، عن بسط السلام في جنوب لبنان، واضحا خلال صيف 1978. ولم يمنع ذلك مجلس الأمن من أن يقرر في أيلول/ سبتمبر، أول تجديد لمهمتها. وسواء أقدم على التجديد من غير تزويدها وسائل جديدة أو تحديد صلاحياتها بمزيد من الوضوح، يعني أن مفهوما ضيقا لمهمتها بات يسود الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الرسمي. ولم يؤد هذا التنازل الواضح إلا إلى تثبيت نفسه عبر تدابير تجديد مهمة قوة الأمم المتحدة، التي ستصبح روتينية عما قريب، وفق الآلية الآتية: تتقدم السلطات اللبنانية بطلب رسمي، ويعد الأمين العام تقريرا وتجرى مداولات في مجلس الأمن، وترفع الدول الأعضاء عرائض مبدئية تعلن التمسك بالسيادة اللبنانية، ثم يجرى تصويت إيجابي يرافقه امتناع الإتحاد السوفياتي عن التصويت (حتى 1987 على الأقل).

وعلى الصعيد الميداني أيضا، كان عمل قوة الأمم المتحدة يندرج في إطار روتيني قليل الإنتاجية. فالإجراء المتبع لدى حصول تصعيد، كان ينجم في الواقع من تمنيات عاطفية: يوجه الأمين العام نداء إلى «الأطراف المعنيين» للإمتناع عن القيام بأي عمل عدائي يستهدف قوة الأمم المتحدة وللتعاون معها. ويتلقى قائد القوة تعليمات تدعوه إلى مضاعفة الجهود للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في المنطقة. وبالتوافق مع قيادة القوة، يتفق الأطراف في بعض الأحيان بواسطة القوة الدولية، على الإمتناع عن إطلاق النار إلا إذا أقدم الطرف الخصم على ذلك[40]. وإذا كان هذا الإجراء غالبا ما يؤدي إلى إعلان ما كانت الأمم المتحدة تسميه «وقف إطلاق النار الأمر الواقع»[41]، فلم تكن نتيجته مستديمة على

(40) Colin, «Les paradoxes ...», art.cit.

(41) Document S/13691, 27 مذكور في Colin, *ibid*.

الإطلاق. والأمر الأخطر الذي واجهته الأمم المتحدة، هو أن الحرب لم تستثن المنطقة المسؤولة عنها، وأن هذه المنطقة لم تضطلع حتى بمهمة الفصل المنوطة بها لأنها كانت مسرحا للتعديات الإسرائيلية المباشرة. ففي مناسبات عدة، عبرت وحدات إسرائيلية خطوط القوة الدولية لتهاجم مواقع القوات المشتركة. وهذا ما حصل في هجوم على كوكبا وبرغز في 3 آب/ أغسطس 1979. وفي 10 نيسان/ إبريل 1980، دخلت بضع سرايا إسرائيلية مدرعة منطقة الأمم المتحدة، فحملت مجلس الأمن الذي رفعت إليه الحكومة اللبنانية شكوى، على إصدار إدانة (24 نيسان/ إبريل). لكن التعدي الإسرائيلي الأبرز بقي غير مباشر، فقد كان ينفذ عبر الميليشيات الحدودية التي كانت تخوض حربا عملية مع قوة الأمم المتحدة.

وفي سياق حوادث صيف وخريف 1978، استهدفت هجمات مقر قيادة الأمم المتحدة في الناقورة. فقد قصف في كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 1979، ثم حوصر طوال يوم في نيسان/ إبريل 1979. وكانت الميليشيات تسعى إلى قضم منطقة قوة الأمم المتحدة في نقاط عدة، لتوسيع أراضي «دولة لبنان الحر» التي أخطرت القرى المجاورة بالإنضمام إليها، أو كانت تريد إضعاف نفوذ القوة الدولية. وفي 1979، عدلت الميليشيات ترسيم خط التماس حول صور باحتلالها المرتفعات التي كانت تشرف على السهل الساحلي. وفي الجهة الشرقية، تمركزت في جبل باسيل ورشاف وبيت ياحون وطيبة مطلع الصيف[42]. ومن بيت حانون، كانت تشرف على برعشيت وحداثة، ومن رشاف، كانت تتحكم في الجزء الأكبر لمنطقة عمليات القوة الإيرلندية، باستثناء تبنين التي كانت مقرها. وزادت عملية القضم هذه من حدة التوتر في هذه المنطقة التي شهدت حوادث خطرة في نيسان/ إبريل 1980 عندما حاولت الميليشيات إقامة موقع جديد ثابت في قرية طيرة. وفي هذه المناسبة، أجازت قيادة قوة الأمم المتحدة لقواتها الرد «بطريقة مدروسة»[43]. وصدت قوة الأمم المتحدة هجوما على القرية في 12 نيسان/ إبريل. لكن هذه المسألة تفاقمت لدى إقدام عناصر ميليشيات على خطف جنديين إيرلنديين وقتلهما في 17 نيسان/ إبريل. والحادث الذي كان يمكن أن يعتبر واحدة من عواقب المواجهات السابقة، ارتدى بعدا جديدا عندما كشف سفير إيرلندا في إسرائيل، أن وزير الدفاع الإسرائيلي، اقترح على دبلن، قبل أيام من قتل الجنديين الإيرلنديين، سحب كتيبتها من لبنان[44].

(42) Document S/13691, 31, *ibid*.

(43) Colin, *ibid*.

(44) صحيفة جيروزاليم بوست، في 22 نيسان/ إبريل 1980.

وكانت الميليشيات، ومن خلفها إسرائيل، تسعى في الواقع، إلى السيطرة على أكبر جزء من منطقة عمليات الكتيبة الإيرلندية، وعلى جزء كبير من منطقة الكتيبة الهولندية[45] التي وقعت معها اشتباكات في كانون الثاني/ يناير 1980.

وانطوى الوضع على ما يكفي من الخطورة التي دفعت الدول المشاركة في قوة الأمم المتحدة، إلى أن تقرر، بمبادرة من إيرلندا، عقد مؤتمر في دبلن، في 2 أيار/ مايو. وبمعزل عن توجيه التهمة إلى إسرائيل، لم يسفر المؤتمر عن خطوات ملموسة لمعالجته. فقد أوضح فالدهايم في تقرير إلى مجلس الأمن، في 15 حزيران/ يونيو 1980، أن قوة الأمم المتحدة لن تلجأ إلى استخدام القوة لتحقيق أهدافها. كذلك اكتفى مجلس الأمن، لدى تمديد مهمتها ستة أشهر في اليوم التالي، (17 حزيران/ يونيو)، بطرح «وسائل عملية» مبهمة لتذليل المعوقات التي تعترض القوة الدولية. وكان في استطاعة الميليشيات الإستمرار في تحرشاتها، كما في السابق. وواصلت محاولاتها لإقامة مواقع ثابتة في منطقة قوة الأمم المتحدة، كما حصل في بلاط، في تموز/ يوليو 1980.

وواجهت قوة الأمم المتحدة أيضا صعوبات من الطرف الثاني، أي القوات المشتركة التي وقع معها عشرون حادثا في غضون سنتين، وخصوصا في 1980. فقد بدأت القوات المشتركة في خريف 1978، تعزيز مواقعها حول المنطقة الدولية، ثم شن هجومات عبر هذه المنطقة، على ميليشيا حداد، خصوصا بعد إعلان «دولة لبنان الحر». وفي هذا الصدد، أبدت قوة الأمم المتحدة فعالية نسبية في منع عمليات التسلل في اتجاه الشريط الحدودي[46]. وتفيد إحصاءات الأمم المتحدة أن القوة الدولية اعترضت، بين كانون الثاني/ يناير 1979 وكانون الأول/ ديسمبر 1980، 1435 «عنصرا مسلحا»، كما كانت تسمي مقاتلي القوات المشتركة[47]. وبرزت مشكلة أخرى على إثر ازدياد المواقع الثابتة للميليشيات في منطقة الأمم المتحدة، وقد سعت المنظمات الفلسطينية بدورها آنذاك إلى التمركز فيها، في النصف الثاني من 1980. وبمرور الوقت، انتشر 450 مقاتلا فلسطينيا في داخل منطقة الأمم المتحدة، موزعين في حوالى ثلاثين موقعا. إلا أن هذا الحضور لم يعرض للخطر صيغة التعايش القائمة مع القوة الدولية، والتي وافقت عليها في الإجمال، كافة الفصائل الفلسطينية[48]. وتضاءل استخدام المواقع الثابتة قواعد للتسلل، بل استخدمت أساسا نقاط تثبيت في استراتيجية دفاعية. وتجنبت منظمة التحرير الفلسطينية

(45) Colin, «Les paradoxes ...», art.cit.

(46) Weinberger, «Peacekeeping Options», art.cit.

(47) *MECS*، المجلد 4، ص 157.

(48) Brynen, *op.cit.*, p. 123.

التحرش عمدا بالقوة الدولية، ولم تشجع عمليات التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية عبر منطقة عملياتها[49].

العنف اليومي

وفي مقدار وجود جبهات ثابتة ومناطق قتال، كان الوضع غير الطبيعي الذي يعيشه لبنان في تلك الفترة، يتغذى من عنف متفش استجابت تجلياته منطقا يتسم بفرادة عميقة. فقد كان يمكن أن ينفجر في أي مكان، في الشوارع المكتظة أو على كبرى محاور الطرق، وفي داخل الأحياء أو القرى. فمن جهة، كان هذا العنف المتفشي يتصل بالصراعات السياسية التي تتحكم في الساحة اللبنانية. ويتخذ شكل اعتداءات تستخدم فيها السيارات المفخخة في أغلب الأحيان. ووفقا لكل حالة، كانت تلك الإعتداءات التي تستمد مصدرها من «خارج» المنطقة المستهدفة، سلاح اغتيال سياسي أو أداة ترهيب أعمى. لكن هذا العنف كان، من جهة أخرى، يستمد مصدره من «الداخل»، كالمواجهات التي سميت «قتال الأخوة»، بمعنى أن المتصارعين آنذاك، كانوا ينتمون إلى المعسكر الإيديولوجي والسياسي نفسه. فهو عنف متكرر، لكن هذا التكرار لم يكن ناجما عن الأسباب نفسها. ففي الاصل، كان ينشأ من توافر الأسلحة واستعداد العناصر المسلحين لاستخدامه في كل أشكال تصفية الحسابات، مستفيدين من انعدام الرادع السياسي. وتصنف أيضا في خانة العنف «الداخلي»، المواجهات بين الجيش والميليشيات التي كانت تحصل وفقا للتصور نفسه، أي في داخل «المناطق» وليس على الجبهات الفاصلة بينها. ولم يستثن العنف الداخلي أي منطقة، سواء تلك الواقعة تحت سيطرة الجبهة اللبنانية، أو تلك التي تهيمن عليها سوريا و/ أو تحالف منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية. لكن الديناميكيات التي كانت تؤججها مختلفة، فتجلى ذلك تباينا شديدا بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية ابتداء من 1981.

اقامة تجانس في منطقة الجبهة اللبنانية

سلكت المواجهات بين الميليشيات المتحالفة خطا تصاعديا واضحا في المنطقة المسيحية. ولم تكن تلك المواجهات نتيجة خلافات على السياسة التي يتعين انتهاجها، بل خلافات على «السيطرة على الأرض»، عرضت للخطر وحدة الميليشيات المعنية. وتستشف أيضا من ثنايا هذه المنافسة، رغبة حزب الكتائب وميليشياه التي كانت الأقوى في البداية، في تولي إدارة

(49) *Ibid.*, p. 145.

منطقة الجبهة اللبنانية بأكملها. وقد انكشفت هذه الرغبة في المعارك التي خاضها الكتائبيون مرتين، واستمرت كل مرة بضعة أيام، مع ميليشيات الأحزاب الأرمنية، حول ضاحية برج حمود (أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 1979). ونتيجة هذه المعارك، وافقت الأحزاب الأرمنية التي تمكنت حتى الآن من الإحتفاظ بحرية واسعة في ضاحيتها، على قبول الوصاية الكتائبية. لكن المسألة كانت بالغة الصعوبة مع حزب الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون. فقد تكررت المواجهات بين مقاتلي هذا الحزب ومقاتلي حزب الكتائب، طوال سنة ونصف السنة بوتيرة متقطعة لكنها ثابتة.

وفي ميزان القوى الداخلي في المعسكر المسيحي، كان التفوق منذ بداية الحرب، لحزب الكتائب المتأصل في كافة مناطق ما أصبح منطقة الجبهة اللبنانية. أما حزب الوطنيين الأحرار، فكان منتشرا في أماكن مبعثرة، كبعض القرى في منطقة جبيل وقرية الصفرا على الطريق الساحلية إلى الشمال من جونية و«مرفأ» ضبية، على الطريق نفسها، على مدخل كسروان، - المنطقة التي لم يكن موجودا فيها بصورة عملية على رغم الشعبية السابقة للرئيس شمعون - وبيت مري وبرمانا في المتن، وفرن الشباك وعين الرمانة في الضاحية الجنوبية - الشرقية لبيروت، ووادي شحرور وبدادون، في محيط القصر الجمهوري، وأخيرا في ثلاثة أحياء غير متجاورة في الأشرفية هي السوديكو (الملاصق لخط التماس) وكرم الزيتون وحي السريان: ما لا يحصى من الجزر الصغيرة في محيط يصول فيه الكتائبيون ويجولون، وما لا يحصى من نقاط الإحتكاك أيضا.

وكانت الضاحية الجنوبية الشرقية المنطقة الأولى المتنازع عليها، حيث كان بشير الجميّل يواجه مشاكل مع الميليشيا نفسها التي يتزعمها. فقد قلصت في هذه المنطقة نفوذ شبكات القبضايات السابقة، لكنها قاومت المركزية التي أرادها رئيسها، فحصلت تجاوزات كتائبية لمصلحة حزب الوطنيين الأحرار الذي كان يستند إلى هذا النوع نفسه من الشبكات. وهذا أمر نادر جدا. فاضطر بشير الجميّل إلى ملاحقة القادة المحليين للميليشيا الكتائبية، في خضم معركة الأشرفية في تموز/ يوليو 1978. ولا شك في أن إعادة تنظيم هذه الميليشيا والتجاوزات التي سبقتها وتلتها أججت المنافسة بين الحزبين.

واندلعت المواجهات في فرن الشباك في 12 أيار/ مايو 1979. وتكررت في 12 حزيران/ يونيو في الحي نفسه، وفي حي عين الرمانة الملاصق. وفي الحالتين، استمرت بضعة أيام تجاوز خلالها المقاتلون الإشتباك البسيط بالأسلحة الأوتوماتيكية، إلى استخدام المدفعية ولاسيما منها مدافع الهاون من العيار المتوسط. وقرر بيار الجميّل وكميل شمعون اللذان أخفقت نداءاتها في معالجة الوضع، الذي بات يهدد خلال الجولة الثانية من المعارك، بالخروج عن السيطرة، الإستعانة بالجيش في 14 حزيران/ يونيو. وبعد أربعة أيام، تمركزت وحدة قوامها 1250 جنديا

في الحيين، حيث استقبلها الناس الفرحون بالترحاب. وحصل سيناريو مماثل في بدادون، الكائنة فوق القصر الجمهوري في بعبدا، في أعقاب مواجهات جديدة في الأول من أيار/ مايو 1980، ثم في مستهل شهر تموز/ يوليو، في وادي شحرور المجاورة، إذ أن وقف المعارك في الضاحية الجنوبية - الشرقية لم يمتص المنافسة بين ميليشيات الحزبين. وظهرت نقاط الإحتكاك أيضا في أماكن أخرى: في بيت مري (23 تشرين الأول/ أكتوبر 1979)، وفي منطقة جبيل (25 كانون الثاني/ يناير 1980 ومن 30 حزيران/ يونيو إلى 2 تموز/ يوليو 1980)، وفي الصفرا (في 12 نيسان/ إبريل و3 أيار/ مايو 1980)، وفي الأشرفية (19 و23 حزيران/ يونيو 1980).

ويلاحظ من هذا السرد، أن وتيرة المواجهات قد تسارعت منذ بداية 1980 وخصوصا في الربيع: 12 نيسان/ إبريل والأول من أيار/ مايو و19 و23 حزيران/ يونيو ومن 30 حزيران/ يونيو إلى 2 تموز/ يوليو، و3 و4 تموز/ يوليو. وفي تموز/ يوليو هذا، سادت خشية عميقة من تحول الوضع صراعا مفتوحا. ولم يتحقق هذا الإحتمال. وفي 7 تموز/ يوليو، شن بشير الجميّل عملية واسعة على مراكز حزب الوطنيين الأحرار، بدءا من مركز الصفرا. وخسر داني شمعون ميليشياه في غضون بضع ساعات. وفرض بشير الجميّل دمج الميليشيات في إطار القوات اللبنانية التي تحولت من مجرد هيئة تنسيق أداة متجانسة.

وبعد تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار، وترسيخ هيمنة بشير الجميّل، استعادت منطقة الجبهة اللبنانية هدوءا نسبيا على صعيد الأمن الداخلي، بغض النظر عن تأثيرات الحرب «الخارجية» والإعتداءات. وأدت انتفاضة أخيرة لرجال حزب الوطنيين الأحرار في تشرين الأول/ أكتوبر، إلى اشتباكات في عين الرمانة التي لم يحمها وجود الجيش من هيمنة بشير الجميّل إلا بضعة أشهر. وأتاحت هذه المرحلة أيضا حسم الخلاف بين الجيش والقوات اللبنانية لمصلحة القوات.

وقبل التوصل إلى هذا الحل، اجتازت العلاقات بين بشير الجميّل والجيش مراحل مختلفة. وتميزت الأولى التي تؤرخ بخريف 1978، بالعداء الصريح. وعلى رغم أن الجيش الذي أقام حواجز في منطقة المتن، لم يفعل شيئا لعرقلة مرور عناصر الميليشيات خلال معركة الأشرفية، كان فريق من القوات اللبنانية ينظر إليه نظرة عدائية ما لبثت أن تحولت تحرشا بينما كانت المعارك مع القوات السورية تميل إلى التهدئة. وقد حاول الجيش إنهاء هذا الوضع، فقرر اعتقال الضابط المنشق النقيب سمير الأشقر[50] الذي كان ينسق حملة التحرش هذه التي بلغت مرتبة

[50] كان النقيب أشقر واحداً من المسؤولين عن الهجوم على قافلة سورية في الفياضية في شباط/ فبراير 1978. أوقف بعد بضعة أسابيع لهذا السبب.

التبشير. لكنه قتل بينما كان يقاوم عملية اعتقاله في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1978. وفي اليوم التالي، أراد عناصر الميليشيات الإنتقام له فهاجموا موكب وزير الدفاع فؤاد بطرس، فقتل ضابط وأسر أربعة من عناصر المواكبة، ثم فجروا، بعد خمسة أيام، المنزل الموقت لقائد الجيش. وبلغ التوتر ذروته في مواجهات شملت في 8 كانون الأول/ ديسمبر منطقة جونية بأكملها، وحملت فؤاد بطرس على التخلي عن وزارة الدفاع وتسليمها إلى العماد خوري، الذي شغل هذه الوظيفة إلى جانب قيادة الجيش.

وفي المرحلة الثانية التي استمرت عاما ونصف العام تقريبا، تميزت العلاقات بين بشير الجميّل والجيش بتوتر مكتوم. ولازم الجيش ثكنه. وبعيدا من محيط القصر الجمهوري ووزارة الدفاع (الحازمية - بعبدا - اليرزة) لم يتسلم منطقة معينة، باستثناء بعض المواقع في حي السوديكو الذي خلف فيه الكتيبة السعودية في إطار قوة الردع العربية، في آذار/ مارس 1979. إلا أن تطورا مهما حصل في حزيران/ يونيو 1979، عندما انتشر الجيش في عين الرمانة وفرن الشباك، لوقف المواجهات بين الميليشيا الكتائبية وميليشيا حزب الوطنيين الأحرار. وبقراره هذا الذي لا يتعلق به لكنه يلبي نداء وجهه إليه قادة الجبهة اللبنانية الذين تجاوزتهم الأحداث، بدأ الجيش ينشىء له منطقة، لأن هذين الحيين كانا متصلين بمحيط القصر الجمهوري. وازدادت هذه المنطقة وضوحا حين حل الجيش محل الوحدات السورية في الضاحية الشرقية في آذار/ مارس 1980. إلا أن عمليات التوسع المتعاقبة لمساحة انتشاره، لم تحمل الجيش على قضم منطقة القوات اللبنانية. وطوقت الحوادث التي كان حصولها حتميا. ولم تبلغ الأمور حد المواجهة إلا في مناسبة واحدة، من 13 إلى 15 آب/ أغسطس 1979، على المدخل الشمالي لبيروت وحول المرفأ، وفي مكان أبعد، في منطقة قمم عيون السيمان.

وتدهورت العلاقات بين الجيش والقوات اللبنانية في مرحلة ثالثة بدأت بعد إقدام بشير الجميّل على تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار في 7 تموز/ يوليو 1980. وأتاحت مواجهات الأيام السابقة بين حزب الوطنيين الأحرار والكتائبيين، الفرصة للجيش لتوسيع المنطقة المحيطة ببعبدا إلى وادي شحرور. ولا يعني هذا الإنتشار مع ذلك أن الميليشيات جردت بصورة منهجية من أسلحتها. بل بالعكس، خاض بشير الجميّل اختبار قوة في هذه المنطقة نفسها مهددا الجيش بمصير ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار. إلا أن الجيش نجح في استمرار سيطرته على بلدة الحدث التي اندلعت فيها المواجهات من 10 إلى 13 أيلول/ سبتمبر. وبعد بضعة أسابيع، أي في 27 تشرين الأول/ أكتوبر، وفي أعقاب مواجهة حول عين الرمانة، بين القوات اللبنانية ومن تبقى من حزب الوطنيين الأحرار، تمركز الجيش الذي كان يسيطر على الحي نظريا، في منطقة المعارك. ولم يمنع تمركزه رجال بشير الجميّل من الإستيلاء على كافة مراكز حزب الوطنيين الأحرار في

29 تشرين الأول/ أكتوبر. ولجأ مسؤول الأحرار في الحي، الياس حنوش الملقب «حنش» إلى بيروت الغربية! ولوحظ آنذاك أن الجيش تغاضى عن القوات اللبنانية، التي انقلبت عليه في اليوم التالي. وبعد يوم من المواجهات العنيفة، انسحب الجيش من الأحياء الداخلية وتجمع على المحاور الخارجية. فتقلصت إذذاك «منطقته» وباتت لا تضم إلا جوار القصر الرئاسي ووزارة الدفاع. والصحيح أيضا أنه لم يعد ثمة ما يبرر المواجهة، لأن قرار الإنسحاب من عين الرمانة كان سياسيا في المقام الأول. وشكل بداية انحياز سركيس إلى بشير الجميّل. وفي أي حال، أنهت مرحلة عين الرمانة المشاكل الأمنية الداخلية في المنطقة المسيحية. وإذا كان أمين الجميّل قد استفاد من بعض حرية التحرك في منطقة المتن، فإن التجانس الذي قرره بشير قد أنجز، وسيستمر بضع سنوات، إلى ما بعد اغتياله، وحتى 1985 على الأقل.

الفوضى في المناطق ذات الأكثرية المسلمة

وفي المناطق ذات الأكثرية المسلمة، كان تكاثر الميليشيات الميزة الكبرى لتلك الفترة. وقد أعاد هذا التكاثر إنتاج وضع 1975 إلى حد كبير. فبعد الإجتياح الإسرائيلي في آذار/ مارس 1978، والمواجهة بين سوريا والميليشيات المسيحية، رفعت القيود التي فرضتها قوة الردع العربية على نشاط المنظمات الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية. وابتداء من صيف 1978، عاود عناصر الميليشيات ببزاتهم العسكرية وسلاحهم، الظهور في الشوارع. وأتيحت لأحزاب الحركة الوطنية التي لم تؤثر فعلا في الأحداث، إمكانية مواكبتها. فكانت تستطيع أن تنظم إضرابات الحداد والإحتجاج والإحتفال بذكرى ما. وعبر هذه الإضرابات، ظهرت الحركة الوطنية في حياة بيروت الغربية والمناطق الأخرى التي كانت موجودة فيها. لكن هذا التكاثر، كان من جهة أخرى، نتيجة طريقة الهيمنة السورية التي كانت تفضل شبكات العملاء، وبالتالي ميليشيات الأحياء، لكنها لم تتخل عن الهيمنة المباشرة، حتى بعد سحب جزء من العناصر السوريين من لبنان. وأملى منطق مماثل طريقة تعاطي منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تشجع أيضا شبكات الأحياء، فأضعفت بالقدر نفسه حلفاءها في الحركة الوطنية.

وخلافا للمناطق المسيحية، لم تتقلص المنافسات بين الميليشيات عبر عملية قيصرية - لن تتحقق طموحات حركة أمل الشيعية، إلا بعد الإجتياح الإسرائيلي في 1982، ومحاولة جديدة لبسط السلام، أي في 1984. وسلكت عملية التفتيت وتيرة متسارعة، وغذى تكاثر مراكز القوة، على مستوى المنطقة بأكملها، سواء في المدينة أو الحي، تنامي الفوضى الدائمة، التي زاد من استشرائها غياب المشروع السياسي، والمنطق المتناقض لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، اللتين كانتا تخوضان نوعا من الحرب الباردة فيما بينهما، على رغم تحالفهما المبدئي.

وكانت نتيجة هذا الوضع، أن أحدا لم يمارس السلطة فعليا: فلا الحركة الوطنية التي لم تتوافر لها الوسائل، ولا حتى الجيش السوري أو منظمة التحرير الفلسطينية، بمقدار ما ساهمت مصلحة كل منهما على ما يبدو في ترسيخ غموض الوضع. وتأثر التماسك الإجتماعي والسياسي لهذه المناطق. فهو أضعف مما كان خلال فترة 1975-1976. ففي ظروف سياسية مماثلة، لم يكبح التسيب الأمني وازع، لكن ما ساهم في إذكائه، كان انتشار الميليشيات ولاسيما «الدكاكين» منها، كما كانت تسمى مجموعات الأحياء الصغيرة التي لم تكن تستمد وجودها إلا من التمويل الذي تتلقاه من حركة فتح أو من مختلف أجهزة الإستخبارات. وازداد سهولة نشاط العملاء المحرضين[51]، كما سيتبين عندما سيكشف الإحتلال الإسرائيلي لبيروت في أيلول/ سبتمبر 1982 عن وجود مجموعة من العملاء المتخفين بشتى أنواع الملابس، بدءا بالمتسكعين وصولا إلى زعيم الحي.

ولم يكن غياب سلطة معترف بها سوى أمر واقع، فتفشت كافة أنواع الأعمال الإجرامية التي كان أبرزها سرقة السيارات. وكانت هذه الممارسة تحصد كل أسبوع عشرات السيارات التي كانت عموما ما ترسل إلى السوق السوداء في سوريا، عبر قرية بريتال القريبة من بعلبك، إلا إذا أتيح لأصحابها بعض الحظ والعلاقات للعثور على أثر سياراتهم قبل نقلها، فيتمكنوا إذاك من إعادة شرائها بأسعار يتفق عليها! وارتبط انتظام هذه الممارسة التي أصبحت صناعة حقيقية ارتباطا وثيقا بالإختلال في الحياة العامة. فبريتال التي كانت مثابة مركز لتنظيم نقل السيارات المسروقة، بعد تمويهها وتعديل أرقامها المتسلسلة، خرجت على سلطة القانون، فيما هي واقعة في منطقة يسيطر عليها الجيش السوري سيطرة كاملة. وفي بيروت التي حصل فيها معظم السرقات، تقاطع تشكيل العصابات إلى حد كبير مع تشكيل ميليشيات الأحياء الصغيرة. وشجعت الأسباب نفسها انتشار ممارسة ابتزاز التجار الذين كانوا في بعض الحالات يتعرضون لبضع عمليات ابتزاز في وقت واحد.

وانعكس انعدام السيطرة على سلوك المنظمات الفلسطينية؛ فالتجاوزات على أنواعها، وتصفية الحسابات، ومصادرة الشقق والإبتزاز، بلغت حجما دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الإعلان مرارا عن تدابير للقضاء عليها وخصوصا غلق المقرات الواقعة خارج المخيمات. وفي مؤتمر فتح الذي عقد في دمشق في أيار/ مايو 1980، عمدت إلى مناقشتها صراحة[52]. لكن عزم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت تمحوه باستمرار المكاسب السهلة التي توفرها لها

[51] Rashid Khalidi, *Under Siege*, *op.cit.*, p. 33.

[52] النهار، في 27 أيار/ مايو، السفير في 3 حزيران/ يونيو 1980.

علاقات المحسوبية لقسم كبير من كوادرها العسكرية. إلا أن هذه اللوحة تنطوي على فوارق أقله في نقطة واحدة: فعلى رغم انتشار هذه الأنشطة الإجرامية، سجلت زيادة ملحوظة في جرائم السرقات الدموية. ولئن تعرضت سلامة الأشخاص للتهديد، فبسبب المواجهات التي كانت تندلع بين الميليشيات.

وكانت المواجهات في الشوارع السمة البارزة لتلك الفترة في المناطق ذات الأكثرية المسلمة، حيث كانت أكثر شيوعا وتنوعا بالمقارنة مع بيروت الشرقية. فلم يخل أسبوع من اشتباكات بين الميليشيات المتنافسة. وغالبا ما كانت أسبابها تافهة (شجار شخصي وخلاف على الأولوية)، وأحيانا دنيئة (تنافس على ابتزاز). وفي معظم الحالات، لم تكن تشمل سوى حي واحد أو بالأحرى شارع واحد. وكانت تشمل أيضا مدى أوسع، أي بضعة أحياء أو بضع قرى، أو حتى مدينة بأكملها. عندئذ تكون الدوافع أعمق أو تصبح أعمق بقدر امتداد المواجهة. وأحد أبرز الفصول تمثل في المواجهة بين ميليشيا المرابطون الناصرية والحزب السوري القومي الإجتماعي، في 5 و6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980. فقد بدأت المسألة بحادث حول عملية ابتزاز في سوق للخضار في بيروت الغربية وتطور إلى معارك عنيفة بالمدفعية، ترافقت مع سجالات انطوت على وقع طائفي زاد من وهن الحركة الوطنية. وانتقاما لأحد رفقائهم، شن المرابطون حملة تأديبية على منزل المسؤول العسكري للحزب السوري القومي الإجتماعي بشير عبيد الذي قتل مع أحد مفكري الحزب الشاعر كمال خير بك.

والحالات الأخرى لانتشار المعارك، تمثلت بالمواجهات بين الفلسطينيين في صيدا والمعارك المتكررة بين حركة أمل الشيعية والإشتراكيين وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق أو حركة فتح. فإذا كانت هذه المعارك الأخيرة تتصل بعداء سياسي مستحكم، فإن محركها الأساسي لم يكمن في السعي إلى فرض مشروع ما أو تحديد منطقة كل طرف والحساسيات التي تنجم عنها. ولا بد من القول أيضا إن المنافسة على كسب المناطق لم تكن مهمة إلا لأن المنطقة التي يتعين رسم خطوط التماس فيها كانت مفتوحة، أو بالأحرى، لم تكن خاضعة لسلطة ما. ولو تمكنت سلطة نظامية ما من ممارسة سلطتها، فبإيحاء من تصرف حركة فتح خلال المواجهات السابقة الذكر بين المرابطون والحزب السوري القومي الإجتماعي. فقد أبلغ ياسر عرفات الحزب القومي صراحة أنه يمهله أربعا وعشرين ساعة للإنتقام لاغتيال قيادييه الإثنين[53]. وانعكس هذا التصرف أيضا على الصعيد الرمزي، إذ أصرت منظمة التحرير الفلسطينية على دفن بشير عبيد الذي ينتمي إلى الدين المسيحي، في مدافن الشهداء الإسلامية التي كانت تتولى إدارتها.

[53] شهادة مسؤول سابق في الحركة الوطنية.

ولم تكن هذه السلطة النظامية العائدة لسوريا و/ أو منظمة التحرير الفلسطينية، تمارس سوى حل أخير لا يترافق مع احتلال حقيقي للأرض. وبعبارة أخرى، كان نوع من الفراغ يحفز على المنافسة للإستيلاء على الأرض، وتنسحب هذه المنافسة على كافة المستويات، من شارع صغير إلى مدينة بأكملها. والمنطقة الوحيدة التي بقيت بمنأى عن هذه المنافسة، هي الشوف، الذي تسيطر عليه القوات السورية، وتنتشر فيه ميليشيا واحدة هي ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي. ولم يسجل في هذه المنطقة سوى حادث واحد خطر، تمثل باشتباكات بين الحزب التقدمي الإشتراكي وفتح في بعلشميه في 9 أيلول/ سبتمبر 1980. فالإحتكار الذي كان يمارسه الحزب التقدمي الإشتراكي في الشوف، لم يكن منبثقا من قوته العسكرية، بل من كون هذه المنطقة معقلا تقليديا لآل جنبلاط. وامتنعت الأحزاب الحليفة عن ممارسة أي نشاط في الشوف، حتى لا تزعج وليد جنبلاط الذي أبدى فترة طويلة تحفظات عن الحركة الوطنية، وانتهى به المطاف بقبول ترؤسها طوال ثلاث سنوات.

وكانت المواجهات بين التنظيمات الفلسطينية التعبير الأوضح عن الجمع بين ديناميكية التشبث بالأرض وترهل المكان حيث كانت المنافسة تخرج إلى العلن. وفي داخل المخيمات، كانت هذه التنظيمات تعيش في انسجام نسبي على رغم خلافاتها السياسية. والحوادث التي كانت تحصل بينها في خارج المخيمات، لم تكن تنعكس على الداخل. ومنذ تأسيس المقاومة الفلسطينية، كانت المخيمات محمية من التمزقات الداخلية، باستثناء ما قامت به الصاعقة في 1976. وكانت الوحدة الوطنية الفلسطينية المجسدة فيها، تمارس وظيفة رادعة كبيرة. كذلك كانت الوحدة الوطنية المصغرة، تكشف عما تمثله كل حركة مقاومة وتمنحها الثقل الحقيقي الذي تستحقه. والتراتبية التي كانت سائدة فيها، لم تكن مفروضة بالصرامة نفسها في الخارج، لأنها لم تكن تنتظم عبر العلاقة العضوية نفسها، على رغم المرجعية العروبية، ولأن كلا من المنظمات الفلسطينية كان يعول على أنصار لبنانيين تتفاوت أهميتهم. لذلك كان بعض منها ينتظر أن يمده وجودها في الساحة اللبنانية «الخارجية» بمزيد من الأهمية التي يأمل في أن تعزز موقعه على الساحة الفلسطينية. وبالتالي، وقع أبرز المواجهات بين فتح والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في صيدا، أي في القاعدة الخلفية للجبهة الجنوبية، الرهان الأهم في نظر الفلسطينيين.

ويبدو أن المنطق الذي تحكم في المواجهات التي خاضتها حركة أمل الشيعية في 1979 و1980، أثبت تغير العوامل. فقد كانت نقطة الإنطلاق الإرادة في إثبات الوجود السياسي. أما إثبات الوجود على الأرض فيأتي في المرحلة التالية، ليصبح أداة الحركة للتعبير عن نفسها. وقد بنت أمل تطورها على غياب الإمام الصدر في ليبيا، مستخدمة هذا الحدث، أكثر من أي حدث

آخر، لتعبئة الطائفة الشيعية. لذلك يمكن تأريخ بروزها القوي بدقة في 15 أيلول/ سبتمبر 1978، لدى تنفيذ إضراب عام في بيروت الغربية احتجاجا على اختفاء الإمام، الذي لوحظ في الأول من أيلول/ سبتمبر. ثم دأبت أمل على الإعلان سنويا في 31 آب/ أغسطس، عن إضراب في هذه الذكرى تشارك فيه دائما كافة القوى السياسية بمن فيهم خصومها في ذلك الوقت، الذين لم يكن في وسعهم أن يعطوا الإنطباع بأنهم يريدون الإساءة إلى صورة الإمام التي بلغت مرتبة القداسة إلى حد ما. ووضع معلم جديد في 12 تموز/ يوليو 1979 عندما أدى تدفق مقاتلين من الشيعة إلى الشوارع على إثر الإعلان عن قرب وصول العقيد القذافي إلى لبنان، إلى إلغاء الزيارة.

وفي موازاة ذلك، شهد الوضع تطور ممارسة أخرى تمحورت أيضا حول الحدث المؤسس، أي اختفاء الإمام. وتمثل هذا التطور بخطف الطائرات للفت الإنتباه إلى قضية الصدر والإستمرار في ممارسة الضغوط. وشملت العملية الأولى في 16 كانون الثاني/ يناير 1979، خطف طائرة بوينغ لطيران الشرق الأوسط كانت تقوم برحلة من بيروت إلى عمان. وفي 7 أيلول/ سبتمبر 1979، خطفت طائرة لشركة الخطوط الجوية الإيطالية Alitalia. وقد اختيرت هذه الشركة بسبب اختفاء الإمام بين إيطاليا وليبيا، ولأن القضاء الإيطالي لم يبد على الأرجح تعاونا كبيرا. وقاد القراصنة الذين قالوا إنهم ينتمون إلى «ألوية الصدر»، الطائرة إلى طهران حيث استسلموا للسلطات في اليوم التالي، من غير أن يساورهم قلق على ما يبدو. وفي 18 كانون الثاني/ يناير 1980، استهدفت أيضا طائرة لطيران الشرق الأوسط كانت تقوم برحلة بين بيروت ولارنكا. واتخذ هذا التصرف طابعا هزليا إلى حد ما بسبب تكراره وانعدام المطالب المحددة ولاسيما منها التسهيلات التي استفاد منها القراصنة في مطار بيروت. ويبدو أن كافة التدابير قد اتخذت منذ البداية لتأمين نهاية سعيدة لعملية الخطف، بعد ضمانات بتأمين الدعاية المطلوبة.

في هذا الوقت، سيطرت أمل تدريجيا على الأحياء الشيعية التي شهدت، متأثرة بالنموذج الإيراني، تظاهرات غير مألوفة اتسمت بالحماسة الدينية. وازدادت صور الإمام الصدر وصور آية الله الخميني، وانتشر ارتداء الحجاب حتى لو أن الوشاح الذي كانت النساء تغطي به رؤوسهن لا يرقى إلى مستوى التشادور. وفي السياق نفسه، اندرجت التظاهرات والإضراب في 14 نيسان/ إبريل 1980 أيضا في الأحياء الشيعية، احتجاجا على اختفاء آية الله باقر الصدر في العراق. وتحولت التظاهرات هذه مواجهات بين أمل وجبهة التحرير العربية (منظمة فلسطينية موالية للعراق) في الضاحية الجنوبية. وفي هذه الأثناء، كانت أمل تخوض حربا متعددة الإتجاهات تميل إلى ترسيخ طموحاتها السياسية ميدانيا وتأكيد احتكار تمثيلها للشيعة.

وفي هذه الحرب التي لن تتوقف عمليا حتى الإجتياح الإسرائيلي 1982، كان المستهدفون هم أولئك الذين ينافسون أمل إجتماعيا، وبالتالي الشيوعيون أو البعثيون الموالون للعراق الذين كانوا يجندون أنصارا في الوسط الشيعي، أو منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الميداني. وأبرز محطات تلك الحرب، كانت المواجهات مع الشيوعيين في دير قانون النهر في الجنوب (4 تموز/ يوليو 1979)، ومع فتح في الأوزاعي وعرمون على مداخل بيروت (13 آذار/ مارس 1980)، وفي صور (16 حزيران/ يونيو 1980) وفي الغازية (الأول من أيلول/ سبتمبر 1980) ومزرعة السجد في الجنوب (7 أيلول/ سبتمبر 1980)، ومع جبهة التحرير العربية في الضاحية الجنوبية خلال تظاهرات مؤيدة لآية الله باقر الصدر (14 نيسان/ إبريل 1980)، ومع تحالف مؤلف من الحزب الشيوعي اللبناني وجبهة التحرير العربية ومنظمات فلسطينية أخرى (27 أيار/ مايو 1980)، ومع جيش لبنان العربي في البقاع (15 حزيران/ يونيو 1980). وفي معظم الحالات، لم تطوق هذه المعارك إلا بصعوبة قصوى. وفي أيار/ مايو 1980، استمرت ثلاثة أيام ضد تحالف الشيوعيين وجبهة التحرير العربية ولم تتوقف إلا بعد تدخل القوات السورية. وتحمل هذه المواجهات المتكررة على الإعتقاد أن أمل كانت تستنفد قوتها في مواجهة خصوم كثر. ولم يكن الأداء العسكري للمقاتلين الشيعة حاسما في الواقع أبدا، وغالبا ما كانوا يخسرون الأرض. وفي الجنوب، عوض عن هذا الضعف، التواطؤ بين أمل وميليشيا حداد التي تدخلت مدفعيتها غير مرة في هذه المواجهات، وفي بعض الأحيان بناء على طلب مباشر من الحركة الشيعية[54]. لكن الأمر الأساسي، في أي حال، لم يتبلور في الأعمال العسكرية، إذ لم يمنع الإنكفاء حركة أمل من تطوير قدراتها بين معركتين والسيطرة على أحياء جديدة أو قرى جديدة.

وفي سياق هذا الوضع، حصلت تصفيات جسدية استهدفت الشخصيات الشيعية المخالفة. وأشهرها رياض طه نقيب الصحافة، الموالي للعراق، في 23 تموز/ يوليو 1980 في بيروت، والشاعر موسى شعيب، أحد قادة البعث الموالي للعراق، الذي اغتيل بعد أسبوع، في 28 تموز/ يوليو على طريق المطار. وتلت الإغتيالين مواجهات بين أمل وجبهة التحرير العربية. وأربكت اشتباكات تشييع رياض طه، في 26 تموز/ يوليو في بعلبك. وبعد يومين، اندلعت مواجهات أخرى فور شيوع نبأ اغتيال موسى شعيب، ولم تتوقف إلا بعد يومين. وكان كل من طه وشعيب يقف عند ملتقى الأهداف الطائفية لحركة أمل والتوجه المعادي للعراق الذي جعلت مجموعات من أمل، نفسها أداة لتنفيذه لحساب إيران أو سوريا. وهكذا اغتيل أيضا

(54) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 118.

في 9 تموز/ يوليو 1980 ديبلوماسي عراقي في المزرعة. وفي الأيام التي تلت اندلاعها، وصلت الحرب بين العراق وإيران إلى بيروت. وفي 2 تشرين الأول/ أكتوبر، أصابت صواريخ كلا من سفارتي البلدين اللتين كانتا، من قبيل الصدفة التعسة، متواجهتين في حي الجناح، جنوب بيروت - أو هل قصفت إحداهما الأخرى؟ وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر، تعرض فرع بنك الرافدين العراقي في قطاع الحمرا، للقصف. ولم يكن العراقيون هم الذين حرضوا في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 على تفجير مطبعة صحيفة **السفير** على إثر نشر مقالة تدين القرار العراقي شن الحرب.

وقد زاد من تفاقم الإضطراب الأمني الذين كانوا قادرين على حفظ الأمن لكنهم لم يفعلوا، أي القوات السورية. وكانت المساهمة السورية في زرع الإضطراب الأمني شديدة التنوع، بدءا بسرقة السيارات وحماية تجارة السيارات المسروقة، وصولا إلى استخدام حركة أمل للتحرش بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومرورا بتصفية الحسابات المرتبطة بنشاط الأخوان المسلمين في سوريا. وفي هذا الإطار، تتموضع الحوادث البالغة الدلالة، كخطف شيخ قرية قب الياس في البقاع في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1979، وبعد ثلاثة أيام، خطف الأمين العام «للجماعة الإسلامية» فتحي يكن. وأثارت عملية الخطف المزدوجة هذه احتجاجات حادة في الأوساط الإسلامية، وأفرج في وقت لاحق عن المخطوفين. وفي الإطار نفسه، يندرج أيضا خطف الصحافي سليم اللوزي صاحب مجلة الحوادث اللبنانية التي كانت تصدر في لندن منذ دخول السوريين لبنان. وبعد ثمانية أيام، عثر في 4 آذار/ مارس 1980، في أحراج عرمون، على جثة اللوزي الذي خطف في 24 شباط/ فبراير. وكان اللوزي يوجه انتقادات حادة للحكم السوري. وإذا كان نشاطه الصحافي واحدا من الدوافع التي حملت قاتليه ومعذبيه على قتله، كما تكشف ذلك آثار التعذيب على يديه المجرومتين، فإن لاغتياله علاقة باتصالاته بالإخوان المسلمين السوريين في المنفى، ولاسيما منهم عصام العطار. وأثار هذا الإغتيال موجة تأثر عارمة وخصوصا في طرابلس مسقط رأس الصحافي الذي عذب حتى الموت، وترددت فيها أصداء الوضع المضطرب في سوريا.

وكان البعد الداخلي السوري واضحا للعيان في طرابلس، التي استوطنتها منذ فترات بعيدة مجموعات إسلامية وخصوصا في حي باب التبانة، وسكنت في حي بعل محسن المجاور طائفة علوية أتت من لواء الإسكندرون. وكانت الإرادة السورية تميل على ما يبدو إلى التعامل مع طرابلس بصفتها مدينة سورية. وهذا مرد السلوك المتميز في هذه المدينة الذي تجسد على سبيل المثال في 14 حزيران/ يونيو 1979، في اغتيال القيادي الشيوعي أحمد المير الأيوبي، الذي كانت قوته الشعبية تشكل مصدر إزعاج، حتى لو أنه لم يكن من المعادين تقليديا لسوريا. ففي العام

1976، كاد أن ينشق عن الحزب الشيوعي بسبب معارضة هذا الحزب للتدخل السوري. وهذا أيضا مرد المساعدة المباشرة للمجموعات العلوية في المواجهات مع الإسلاميين والبعثيين الموالين للعراق، الراسخي الحضور أيضا في المدينة. وخلال انتخابات العام 1972، حصل المرشح البعثي عبد المجيد الرافعي على أصوات فاقت أصوات الزعيم التقليدي للمدينة رشيد كرامي. وستستمر هذه المواجهات (من 22 إلى 24 آب/ أغسطس 1980، و10 تشرين الأول/ أكتوبر) حتى الإجتياح الإسرائيلي وإلى ما بعده، حتى 1985.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى سلسلة من الحوادث التي اشترك فيها الجيش اللبناني بعد تخفيف العناصر السوريين. فلم يكن الجيش منتشرا بكل ما للكلمة من معنى، بل كان في ثكنه ببيروت الغربية وصيدا. وعلى مقربة من هاتين الثكنتين، اصطدم الجيش، ابتداء من شباط/ فبراير 1980، بعناصر من فتح وخصوصا بمنشقين عن جيش لبنان العربي: حول ثكنة هنري شهاب، الكائنة جنوب بيروت، (13 شباط/ فبراير و23 شباط/ فبراير 1980)، وحول ثكنة محمد زغيب في صيدا (الأول من آذار/ مارس). وتخطت هذه المواجهات محيط الثكنتين عندما أقام عناصر جيش لبنان العربي كمينا لوحدة من الجيش على طريق الجنوب في الرميلة (3 حزيران/ يونيو).

ولاكتمال عناصر لوحة الإضطراب الأمني هذه، نضيف الإعتداءات (غير الدموية) التي استهدفت مصالح أجنبية: السفارة السعودية (5 تشرين الأول/ أكتوبر 1980)، وشركة الخطوط الجوية الأردنية عاليا (8 تشرين الأول/ أكتوبر 1980)، خلال فترة التوتر السوري-الأردني والسوري-السعودي التي سبقت القمة العربية في عمان، والسفارة الأميركية في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1980.

أداة الإرهاب

في المناطق المسيحية كما في المناطق التي تسكنها أكثرية من المسلمين، كمنت الظاهرة الأبرز للإضطراب الأمني، ابتداء من 1979، في الإعتداءات التي استخدمت فيها سيارات مفخخة. ففي حالات كثيرة، كانت شخصيات سياسية هي المستهدفة. وهذا ما حصل لدى اغتيال أبو حسن سلامه، المعروف باسم أبو حسن، بانفجار سيارة مفخخة لدى مرور سيارته قرب منزله (22 كانون الثاني/ يناير 1979). وبالإضافة إلى كونها اغتيالا سياسيا، كانت فصلا من حرب خفية تخوضها الإستخبارات الإسرائيلية ضد المسؤولين الفلسطينيين. وكان الإسرائيليون يتهمون أبو حسن، المسؤول عن الأجهزة الأمنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأنه العقل المدبر لـ«أيلول الأسود» وبخطف رهائن في ميونيخ في 1972. وكان أيضا في إطار منظمة التحرير

الفلسطينية، رجل الإتصالات السرية مع الولايات المتحدة، وهذا ما كان يمكن أن يكون سببا آخر لتصفيته. وفي أي حال، ليست ثمة شكوك حول مسؤولية أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية، التي أعلنها مرارا مؤلفون أو صحافيون إسرائيليون. والشخصيات الأخرى التي استهدفتها الإعتداءات، كانت تنتمي إلى الفريق المسيحي، وهم الرجال الثلاثة من آل الجميّل، بيار (4 حزيران/ يونيو 1979)، وأمين (13 أيار/ مايو 1979 و22 نيسان إبريل 1980) وبشير (23 شباط/ فبراير 1980)، وكذلك كميل شمعون (12 آذار/ مارس 1980). وقد نجوا جميعا من تلك الإعتداءات، وأصيبوا أحيانا بجروح. لكن الأذية الناجمة عن السيارة المفخخة كانت قاتلة أحيانا. وغالبا ما كان أشخاص آخرون في السيارة المستهدفة، كالحراس الشخصيين، يقتلون. ففي أحد تلك الإعتداءات، خسر بشير الجميّل ابنته البالغة من العمر عشرين شهرا، وهو لم يكن موجودا فيها. ونظرا إلى طبيعته، كان هذا النوع من الإعتداءات يلحق، من جهة أخرى، أضرارا تتعدى هدفها. فقد كان مارة يقتلون أو يصابون بجروح، وتتضرر بنايات مجاورة وتحترق سيارات. كذلك أصبح الإغتيال السياسي بالسيارة المفخخة، جراء نتائجه ونيات منفذيه، أداة للترهيب الأعمى.

وفي حالات أخرى كثيرة، لم تكن السيارة المفخخة ترمي على ما يبدو إلا إلى بلوغ هذا الهدف، عبر استهداف أكبر تجمع بشري ممكن وليس الرجل السياسي. ففي المناطق المسيحية، كانت السيارات المفخخة تستهدف الشارع الرئيسي الذي يجتاز الأشرفية (20 آب/ أغسطس 1979، و30 تموز/ يوليو 1980، و7 آب/ أغسطس 1980، و10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980)، وفي إحدى المرات، قرية ريفون الجبلية الشديدة الإكتظاظ في فصل الصيف (4 آب/ أغسطس 1980). وكان الوقت المفضل للإعتداء هو ساعة الذروة. وكانت الرغبة في إحداث أكبر تدمير ممكن، تقضي بتفجير سيارتين مفخختين بفارق بضع دقائق في المحيط نفسه، بطريقة تؤدي في الإنفجار الثاني إلى قتل رجال الإنقاذ وجموع الأهالي أو الفضوليين الذين كانوا يتحلقون حول مكان الإنفجار (اعتداء 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 في الأشرفية). وفي المناطق التي تقطنها أكثرية من المسلمين، كان لكافة الإعتداءات باستثناء الإعتداء على أبو حسن، هدف واحد على ما يبدو يقضي ببث الرعب في النفوس. وكما في المناطق المسيحية، لحقت الأضرار بتجمعات بشرية كبيرة، على غرار ما حصل في حي البسطة في قلب بيروت القديمة المسلمة (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1979)، وسوق الروشة على الواجهة البحرية (17 حزيران/ يونيو 1980)، ومطار بيروت (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1980)، وفي خارج العاصمة، في مخيم الجليل الفلسطيني في بعلبك (18 حزيران/ يونيو 1980). وإلى ذلك يضاف اعتداء على سينما في حي المزرعة (13 تموز/ يوليو). وبصورة عامة، كانت هذه الإعتداءات أشد دموية في بيروت

الغربية منها في المناطق المسيحية، بسبب الكثافة البشرية العالية.

ولم تكن نتائج الإعتداءات بالسيارات المفخخة تقاس فقط بعدد القتلى أو الجرحى أو بحجم الدمار المادي. ولم يقل أهمية التوتر الذي كان ينجم عنها ويؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. والمثال الأبرز على ذلك، حالة الحصار التي عاشتها بيروت الشرقية وكامل المنطقة الخاضعة للجبهة اللبنانية في حزيران/ يونيو 1979، في الذكرى الأولى لاغتيال طوني فرنجية. لكن وسواس السيارة المفخخة لم يقض عليه في حينه. وكان ينتشر بمقدار تزايد الإعتداءات. وقد ترجم ذلك بقيود مشددة على توقيف السيارات. وفي الأماكن التي بقي فيها توقيف السيارات ممكنا، اعتاد السائقون على تسجيل أسمائهم ومهنهم وأرقام هواتفهم والمكان الذي يقصدونه، على بطاقة خلف الزجاج الأمامي للسيارة، وكان البعض منهم يضع خلف الزجاج، نسخة عن بطاقة هويته أو بطاقة مهنية. وأبدى التجار وأصحاب المتاجر في الشوارع الرئيسية يقظة دائمة، وكانوا يستدعون أجهزة تعطيل الألغام وإزالتها لدى اشتباههم في سيارة ما. وهذا ما أدى إلى إحباط اعتداءات عدة وخصوصا في بيروت الشرقية حيث كان التلاحم أشد والشعور الجماعي بالإنتماء أقوى مما في المناطق الأخرى.

وديناميكيتا التجانس والفوضى المتناقضتان اللتان تجلتا في المواجهات بين الميليشيات، قد برزتا عبر نوع الرد على الإعتداءات الذي اختاره المجتمع. ففي بيروت الشرقية، حفز التخوف المبرر من السيارات المففخة الشعور بالتهديد والحصار، واعتبرت الإعتداءات تعبيرا عن إرادة خارجية هدفها ضرب معنويات «المقاومة المسيحية». وإذا كان يتعذر استبعاد الفرضية القائلة بإن هذه الإعتداءات كانت أداة للخصومات الداخلية، خصوصا في ما يتعلق بمحاولات الإغتيال، فإنها تبقى محتملة إلى حد ضئيل[55]. وفي المناطق التي تسكنها أكثرية مسلمة، كان التأثير مختلفا تماما، ويتسبب بمزيد من اللاإستقرار، لانعدام التلاحم السياسي والإيديولوجي الذي من شأنه إقناع المجتمع بأن الخسائر التي يمنى بها هي تضحيات ضرورية للدفاع عن قضية. وفي هذا المعنى، لم تكن الإعتداءات مصدرا لانعدام الأمن فقط، بل كانت أيضا عاملا لعدم الإستقرار السياسي في المناطق التي تهيمن عليها سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية. وتلك كانت أهداف منفذيها كما توحي بذلك إعلانات التبني التي اعتبرت صحيحة والصادرة باسم جبهة تحرير لبنان من الأجانب (اعتداءات الروشة والمطار)، حتى لو لم تكن سوى غطاء

[55] بعد 1982، سيقوم العهد الجديد للرئيس أمين الجميّل باعتقالات مرتبطة بهذه الإعتداءات. وقد اعتُقل ثلاثة أشخاص سيعتبرون منفذي اعتداء 23 شباط/ فبراير 1980. وكانوا يعملون، كما ذكرت المصادر نفسها، لحساب أجهزة فتح. ونظرا إلى الوضع السياسي آنذاك، فإن الحذر ضروري جدا في هذا الصدد.

هاتفي للقوات اللبنانية أو كما قيل آنذاك لأجهزة استخبارات الجيش[56].

وفي الإجمال، من المحتمل جدا أن يكون معظم الإعتداءات بالسيارات المفخخة استمرارا للحرب عبر الإرهاب. ولم يواجه الناس هذه الحرب بالطريقة نفسها. ففي بيروت الشرقية، شعروا أنهم يخوضونها، وقد خاضوها فعلا، لأن الميليشيات التي تواجه القوات السورية كانت تعتبر الذراع العسكرية للمجتمع. أما في بيروت الغربية، فلم تشكل الحرب، أو هذه الحرب على الأقل، إلا خلفية. ففارق السلوك حيال الإعتداءات، كان متأتيا من هذه النقطة.

[56] لم يستبعد الحص نفسه هذه الفرضية، م.س.ذ.، ص 117.

الفصل الخامس عشر

وضع طبيعي ووضع غير طبيعي

لن تكتمل اللوحة التي تضمنها الفصل السابق، إذا لم نميزها بالتطرق إلى ما كان يجعل من تلك الفترة من الحرب فترة سلام أيضا. فالأنشطة السلمية على اختلاف أنواعها استمرت في 1979 و1980. وكان الإضطراب الأمني المستمر يكدرها، لكنه لم يتمكن من وقفها أكثر من بضعة أيام. ومع ذلك، لم تكن العناصر الكثيرة للوضع الطبيعي ناجمة عن وضع «طبيعي». ولا يقتصر السبب على أعمال العنف، بل لأن عمل جهاز الدولة والمؤسسات والمدارس وكافة جوانب الحياة الإجتماعية، بقي مرهوناً بالإنقسام الوطني الذي يزداد رسوخا يوما بعد آخر، وبات مدرجا في الوضع غير الطبيعي للحياة اليومية.

تعثر عجلة الإقتصاد

من جوانب عدة، كانت 1979 سنة ازدهار. والدليل الملموس والمقنع على ذلك، تمثل بتوجه عشرات آلاف الأشخاص يوميا من بيروت الشرقية إلى بيروت الغربية. فقد كان كثير من الأنشطة ما زال في الواقع منتشرا في هذا الشطر من المدينة، وخصوصا في شارع الحمرا الذي بقي المركز الأساسي للأعمال، وعلى سبيل المثال المصارف، حتى تلك التي اعتمدت اللامركزية في أعمالها[1]. ولن تضعف حركة المرور اليومية هذه طوال سنتين، ثم تدنت ابتداء من 1981. لكن الإقتصاد لم ينج من الوضع غير الطبيعي الذي كان سائدا في كافة أنحاء البلاد. وليس المقصود بالوضع غير الطبيعي في هذا المجال، تعثر اقتصادي معين، إنما المقصود هو تعثر النشاط الإقتصادي عموما. وهو تعثر بالمقارنة مع الإطار الإجتماعي - الإقتصادي السابق في البلاد، ومقارنة بما كان اقتصادا في زمن السلم.

(1) Moore, «Le système bancaire libanais...», *Maghreb-Machrek*, art. Cit.

انتعاش غير مكتمل

وتشهد على الإنتعاش في 1979 الذي أوحته وتيرة الحياة اليومية، أرقام النشاط الإقتصادي. فآخر تدن للناتج الداخلي الخام، الناجم عن أحداث 1978، عوض عمليا في 1979 (4،2%+)، ثم دخل مرحلة ركود في 1980 (1،5%+)[2]. وكان ازدياد الإنتاج الكهربائي الذي بلغ في 1980 مستوى فاق مستوى 1974[3]، مؤشرا آخر للإنتعاش، على مستويين، تمثل الأول في إصلاح الأضرار التي حصلت في 1978، والثاني في زيادة الإستهلاك المنزلي - كانت الصناعة أضعف مما قبل الحرب -. وتؤكد ملاحظات ميدانية ارتفاع مبيعات الأدوات الكهربائية المنزلية التي لا تتناسب فقط مع تجديد المعدات الموجودة التي ألحقت بها أضرارا الأعمال الحربية أو باتت قديمة ومهملة، بل تتناسب أيضا مع انتشار استخدام التجهيزات الجديدة لدى الطبقات المتوسطة، أي الغسالات وخصوصا أدوات التصوير (فيديو وأشرطة). وحفز على زيادة استهلاك الأدوات المنزلية، تكاثر المرافىء غير الشرعية التي أتاحت لبعض المستوردين توفير الرسوم الجمركية لمصلحة الميليشيات التي كانت «رسومها» أقل ارتفاعا وخاضعة للتفاوض. وفي السياق نفسه، استعادت الأرقام الجديدة للسيارات السياحية في 1979، التي بلغ عددها 35 ألفا و146 سيارة، المستوى الذي بلغته في 1974 (37 ألفا و508 سيارات). وفي 1980، سجل هذا الرقم ارتفاعا جديدا وبلغ 46 ألفا و883 سيارة[4]. وقد حفز الضعف الذي لحق بالدولة العرض في هذا المجال، لأن كثيرا من السيارات المستعملة كان يستورد عبر المرافىء غير الشرعية ويباع بأسعار متدنية، ولأنها غالبا ما تكون أيضا سيارات مسروقة من أوروبا وتجدد في لبنان.

إلا أن البلاد لم تتجاوز كافة تأثيرات الحرب. فخسارة فرص العمل لم تعوض. وعلى رغم تحسن ملحوظ، لم يتحقق في 1979 سوى 60% من الرقم الذي كانت تطمح إليه التوقعات لو لم تندلع الحرب[5]. ومع ذلك، لم تلاحظ مؤشرات خارجية للبطالة، وهذا ما يحمل على الإعتقاد بأن خسائر فرص العمل التي لم يعوضها استئناف الحركة أو الهجرة اللتين قدرتا بما بين 105 و143 ألفا، قد استوعبها على الأرجح القطاع الزراعي والقطاع

(2) Eliyahu Kanovsky, «The Economy of Lebanon: Post-War Prospects», *Middle East Review* (Université de Tel-Aviv), vol XVI, n 2, hiver 83/84.

(3) Banque du Liban, *Bulletin trimestriel*, décembre 1981.

(4) *Ibid*.

(5) Nadim Khalaf et Gaston Rimlinger, «The Response of the Lebanon Labour Force to Economic Dislocation», *Middle Eastern Studies*, vol. 18, n 3. juillet 1982.

غير الرسمي (بما فيه الميليشيات)[6].

وبدأ ازدياد استخدام اليد العاملة الأجنبية. وهم عمال مصريون، وسواهم من الجدد الذين كانوا باكستانيين وهنودا وسريلانكيين وفيليبينيين[7]. وكان القسم الأكبر من السريلانكيين والفيليبينيين نساء عملن خادمات في البيوت، فكشف ذلك عن أن البورجوازية المتوسطة حافظت على مستواها المعيشي.

ولم يكن استئناف الدورة الإقتصادية ملموسا في كافة القطاعات. فالسياحة بقيت منكوبة، ولم تعوض الصناعة تأخرها. وكان مستوى الإنتاج الصناعي في 1980 أقل من ثلثي المستوى في 1974[8]. وتعين انتظار انهيار العملة الوطنية في 1984-1985 حتى تشهد الصناعة انطلاقة جديدة، في إطار الحرب دائما. وفي المقابل، تمكنت الزراعة من تجاوز الصعوبات، على رغم استمرار حرب الجنوب في تعطيل واحدة من أبرز المناطق الزراعية، وتخلف العمال السوريين الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من اليد العاملة غير اللبنانية، عن العودة. وعوض جزئيا عن هذه العوامل السلبية ، تطور الزراعات الدفيئة، خصوصا في منطقة جبيل. ووفر اختفاء بعض العوائق التي كانت تعرقل زراعة الحشيشة في البقاع، مداخيل كبيرة للفلاحين. وتفيد التقديرات الأميركية أن الإنتاج الزراعي في الفترة من 1978-1980، فاق بقليل الإنتاج في 1972-1974[9]. وفي القطاع المصرفي أيضا، لم تكن تأثيرات الوضع السياسي والعسكري مدمرة. فالمصارف التي كانت أول من اتبع إعادة انتشار التموضع التجاري، عمدت إلى تطبيق سياسة اللامركزية لأنشطتها فافتتحت بضعة فروع، على رغم أن تبدد الأوهام المتعلقة ببسط السلام، سرع على ما يبدو حركة هجرة الكوادر الذين تدنى عددهم بين 1978 و1979 من 1272 إلى 975[10]. وإذا كان الوضع قد شهد نزوح مصارف أجنبية، فإن ستة مصارف جديدة حصلت على تراخيص بين 1977 و1982. وكان مصرف لبنان قرر في 1977 ألا يمدد فترة العشر سنوات التي أعلنها بعد انهيار بنك أنترا والمتعلقة بإنشاء مصارف[11]. أما القطاع العقاري فكان استئناف نشاطه جليا من خلال استثمارات واسعة النطاق شملت مراكز تجارية ومجمعات بحرية. فما بين 1977 و1982، شيدت 73 بناية كبيرة للأعمال: 15 في بيروت

(6) *Ibid*.

(7) André Bourgey, *op.cit.* art.cit.

(8) *The Arab Economist*, juin 1980.

(9) U.S Department of Agriculture, *Agriculture Situation: Africa and the Middel East*, Washington, D. A., August 1981, in Kanovsky, «The Economy of Lebanon».

(10) Moore, art.cit.

(11) *Ibid*.

الغربية و85 في ضواحي بيروت الشرقية[12]. وساهم بناء البنايات السكنية أيضا في تطوير القطاع العقاري، حتى لو كانت أقل إثارة للإنتباه. وفي أي حال، كانت مؤشرات هذا النشاط، واضحة للعيان في الحياة اليومية، من خلال ما لا يحصى من الورش المفتوحة، خصوصا في الضواحي الشمالية لبيروت وبعض أحياء بيروت الغربية (المزرعة والمصيطبة وفردان). وترافق الطلب في القطاع العقاري مع مضاربة حادة ذكرت ببداية السبعينات، مع فارق مفاده هذه المرة أن العاصمة ليست وحدها المعنية. وحتى في صيدا التي بلغتها حرب الإستنزاف الإسرائيلية أحيانا، أدت المضاربة إلى رفع أسعار الأراضي التي ازدادت اثنتي عشرة مرة أحيانا في بضعة أشهر[13].

وكانت عمليات التمويل الرسمية أقل ازدهارا بكثير. فلم يكن في وسع الدولة التي حرمت عمليا من كل مواردها الجمركية، الحفاظ على التوازن في الموازنة، كما كانت الحال قبل الحرب بفارق بضعة ملايين. فقد بلغ العجز 306 ملايين دولار في 1979، ثم 522 مليونا في 1980، أي ما يساوي 17% من الناتج الداخلي الخام. وفي 1981، ستكون الموازنة أضعف، لكنها لن تقل أهمية (455 مليونا). وساهمت مظاهر العجز هذه في حصول فورة تضخمية بلغ متوسطها 20%، وكانت مؤشرا ثابتا للوضع غير الطبيعي الذي ميز النشاط الإقتصادي على رغم المظاهر.

اختلالات

وكمن واحد من أبرز مؤشرات الخلل في موجات الهجرة إلى بلدان الخليج. وكانت هذه الظاهرة العامة تشمل في الواقع كثيرا من بلدان الشرق الأوسط (مصر والأردن وسوريا). وحتى قبل الحرب، لم ينج منها لبنان. إلا أن الحجم الذي بلغته موجات الهجرة هذه، خلال هذه الفترة، تأثرت إلى حد كبير، بتطور الوضع السياسي والعسكري وبضعف النشاط الإقتصادي الذي نجم عنه، في 1976 ثم في 1978. وقد تضاعف عدد اللبنانيين الذين يعملون في البلدان العربية النفطية، وربما ازداد أربع مرات. ولأن الأرقام الدقيقة غير متوافرة، تنطوي التقديرات

(12) Salim Nasr, «Guerre, migrations vers le Golfe et nouveaux investissements immobiliers dans le Grand Beyrouth, *in Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe*, Beyrouth, CERMOC, 1985.

(13) Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art. cit. لم تكن غريبة عن ارتفاع الطلب، في هذه الحالة الأخيرة، الثروةُ الكبيرةُ التي جمعها في السعودية مغترب من صيدا هو رفيق الحريري، الذي بدأ الحديث يتناوله، خصوصا في مسقط رأسه.

على فروقات تبلغ عشرات الآلاف أحيانا. وقبل الحرب، كان هذا العدد يقدر بما بين 50 و80 ألفا[14]. ويفيد أحد التقديرات، أن عدد المسافرين بين 1974 و1979 يتفاوت بين 138 و176 ألفا[15]. لكن تقديرات أخرى تفيد أن هذا الرقم، لفترة أطول بقليل، أي حتى 1982، يتفاوت بين 160 و200 ألف شخص[16]. وفي الإجمال، هاجر في 1979 ما بين 187 و250 ألف لبناني إلى بلدان الخليج، وفي 1982 زهاء 250 ألفا، 60% منهم تقريبا إلى السعودية[17]. ونجمت أهمية الظاهرة سواء من حجمها أو من نتائجها التي كان أبرزها مساهمة هؤلاء المغتربين في ديمومة الإقتصاد اللبناني.

واتخذت هذه المساهمة التي انعكست على الناتج القومي الخام الأقل تأثرا من الناتج الداخلي الخام[18]، شكل تحويلات منتظمة شكلت بحجمها الإجمالي واحدا من أبرز مداخيل البلاد. وفي 1979، بلغت التحويلات من الخارج 1،7 مليار دولار، ثم 2،2 مليار في 1980 و1،9 مليار في 1981. وشكل هذا الرقم الأخير 51،5% من الناتج الداخلي الخام[19]. وساهمت هذه المداخيل الرامية إلى تأمين ديمومة العائلة التي بقيت في لبنان، واستخدمت للإدخار والتوظيفات، مساهمة جوهرية في رفد القطاعين الإقتصاديين اللذين كان تطورهما الأكثر بروزا: القطاع العقاري[20] وقطاع التجارة وخصوصا التجهيزات والمنتجات الكمالية. ووجدت تجارة السلع الكمالية في هؤلاء المغتربين أو في عائلاتهم، مستهلكين أوفياء غالبا ما كانوا يرغبون في أن يكرسوا، عبر عادات حياتية جديدة، المرتبة الإجتماعية التي ارتقوا إليها بفضل العمل في الخليج. كذلك أفادت نتائج هذا التطور الإجتماعي على النشاط التجاري وقطاع العقارات، كافة المناطق التي كانت تنتج أيضا يدا عاملة مؤهلة لإرسالها إلى الخليج.

وكانت لامركزية نقاط الإستقطاب التجارية مؤشرا آخر إلى الخلل. وقد صححت إعادة التموضع مساوىء المركزية التي عانت منها قبل الحرب مدن المحافظات، المهملة، وعانت منها أيضا بطريقة أخرى، العاصمة حيث ساهمت الهجرة من الأرياف في اشتداد حدة التوترات. لكن إعادة التموضع هذه، زادت، في الظروف التي حصلت فيها، من خطورة تجزئة

(14) *Ibid*.

(15) Khalaf et Rimlinger, art.cit.

(16) Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art.cit.

(17) *Ibid*.

(18) Banque du Liban, *Bulletin trimestriel*, décembre 1981.

(19) Bourgey, «La guerre ...», art.cit, (d'après les chiffres donnés par Riad Tabbara dans une communication à un colloque tenu à l'Université américaine de Beyrouth, avril 1982).

(20) Salim Nasr, «Guerre, migrations ...», art.cit.

أراضي البلاد. وحتى لو استمر إلى حد كبير، وجود السوق الوطنية، وأشكال الإستهلاك المماثلة، أصبحت دورات التوزيع المتمحورة حول نقاط الجذب التجاري الجديدة، الموجهات الموضوعية للديناميكيات الوطنية وبالتالي الطائفية. وبتحديدها مدى اجتماعية فئة ما، مارست تأثيرا جاذبا على مستوى المنطقة أو المنطقة المحيطة، فيما أسفرت محصلتها عن تأثير نابذ على المستوى الوطني. ولم يعد هذا التقسيم، في هذه المرحلة، مجرد إعادة تموضع للمحال التجارية أو المكاتب التي كانت في وسط المدينة. فقد أبصرت النور فيه مؤسسات جديدة. وإذا كانت الفروع المصرفية تجسيدا لشبكة وطنية، وبعض المتاجر الذائعة الصيت تمثل في بعض المناطق، فإن كثيرا من الماركات غير المعروفة قد ظهر وأصبح نقاطا مرجعية للمستهلك في منطقة معينة، لكنه بقي مجهولا في نظر المقيمين في المناطق الأخرى. وينطبق ذلك على مؤسسات التسلية واللهو (مطاعم وصالات سينما ومرابع ليلية ومنتجعات بحرية)، التي فاقت أهميتها في فرز طبقة اجتماعية منفصلة، حجم روادها. وكان هؤلاء الرواد بصورة عامة من صغار السن الذين لا يملكون ذاكرة مكان التلاقي الطائفي الذي كان يجسده وسط مدينة بيروت.

وزاد من حدة التقسيم أيضا، استحداث فروع للجامعة اللبنانية التي بات لكل من كلياتها ابتداء من 1977 فرعان، الأول في بيروت الغربية (المقر الأصلي عموما) والثاني في بيروت الشرقية. وفي 1979 و1980، فتحت فروع أخرى في المحافظات. أما تفريع الإدارات العامة، فكان أقل منهجية، لكنه كان فعليا أيضا. وأفاد استطلاع أجري في القطاع العام، أن 20% من الموظفين قد غيروا مراكز عملهم بسبب الحرب وأن 25% نقلوا (بناء على طلبهم) إلى إدارة أخرى[21].

مظاهر الحياة الطبيعية اليومية

وكان تحديد مدى عودة الحياة اليومية للمجتمع والدولة إلى وضعها الطبيعي أصعب من تحديد مدى عودة النشاط الإقتصادي. ومع ذلك نستطيع قياسها في ما كانت تعكسه الصحافة البيروتية في تلك الفترة. فالحيز الذي احتلته الإعلانات، ينطوي في هذا الصدد، على معان عميقة. ففي عدد صفحات الصحف، نعثر على عناصر الحياة الطبيعية، وعلى التذكير بالوضع غير الطبيعي في آن معا. وخلافا لفترات المواجهة المفتوحة كحرب 1975 – 1976، ومعركة الأشرفية بدرجة أقل، كان عدد صفحات الصحف مماثلا لعددها خلال فترة ما قبل الحرب، أي ما بين أثنتي عشرة أو ست عشرة صفحة. وكان تنوع هذه الصفحات في حد ذاته مؤشرا إلى أن الحرب لم تكن تحتكر النفوس والعقول. فالسياسة العربية والدولية والرياضة والإقتصاد

(21) M. Kisirwani et W. Parle, «Bureaucracy : A View from Inside», art. cit.

والبورصة وأخبار المجتمع أحيانا، كانت تشغل نسبا مشابهة للنسب في 1974. والأخبار العربية والدولية كانت تنشر أيضا على الصفحة الأولى حيث غالبا ما كان العنوان الكبير الثاني (مانشيت) (إلى اليسار في الصحف العربية) يخصص لتطور النزاع في الشرق الأوسط. لكن القسم الأكبر من الصفحة الأولى، بقي للأحداث المحلية، سواء على الصعيدين السياسي أو العسكري. وما بين اهتمامات الصفحة الأولى وما كان ينطوي على أهمية ثانوية، أفردت صفحات عدة لتغطية النشاط اليومي في البلاد، كالمنوعات والقضاء والخلافات الإجتماعية والحياة الجامعية والمدرسية والخدمات العامة.

تعثر عمل الإدارة

ويندرج في صورة العودة إلى الحياة الطبيعية التي تشكلت في هذا المجال، جزء كبير من عمل جهاز الدولة. فأداء مختلف القطاعات الإدارية لم يكن متشابها، لكن الدولة كانت تعطي في الإجمال الإنطباع بأنها تسير على قدم وساق. وإذا كانت الجمارك قد أصيبت بالشلل عمليا، جراء انتشار عمليات استيراد السلع المهربة عبر المرافىء غير الشرعية، فإن قوى الأمن حافظت على ما تبقى من حضورها. فأجهزتها لم تعد تتولى أيا من مهمات السهر على النظام وقمع المخالفات، لكنها اضطلعت مع ذلك بدور مرتبط بالتطورات العسكرية، من خلال إصدار تقارير، كل ساعة، عن الحوادث التي تحصل في البلاد. وكانت الإذاعات والصحف تستمد معلوماتها عن الحالة الأمنية من هذا المصدر بشكل أساسي. فبطريقة تقليدية، كانت قوى الأمن تسجل أيضا شكاوى المواطنين المتعلقة بمخالفات القانون العام وتجري تحقيقات في هذا الشأن، كما تشهد على ذلك صفحة المنوعات في الصحف. وكان عناصر من شرطة السير يقفون أحيانا على تقاطعات الطرق، لكن فعاليتهم لم تكن كبيرة. وكانوا يحررون أحيانا محاضر ضبط بجرم التوقف الممنوع، فقط في شارع الحمرا ببيروت الغربية. وكان في مقدورهم أيضا رفع السيارات المخالفة ونقلها إلى المحجز القريب، حيث كانت الضغوط والتدخلات تتيح إخراجها بلا عوائق. وكان القضاء يمارس مهماته أيضا بوتيرة بطيئة. وصدرت الأحكام في عدد لا بأس به من القضايا، وحفلت الصفحات القضائية في الصحف بأخبار نشاط قضاة التحقيق والنيابة العامة الكبير نسبيا، إلا أنه لم يكن في مستوى عدد الجنح التي تحصل يوميا والتي لم تتابع.

ومظاهر العودة إلى الحياة الطبيعية كانت بالغة الوضوح في الإدارات التي توفر الخدمات القانونية للمواطنين. فإجراءات الأحوال الشخصية والضمان الإجتماعي وتجديد جوازات السفر لدى الأمن العام، ولوحات السيارات، لم تعد تطرح مزيدا من المشاكل كما كان يحصل

قبل الحرب. فقد سهلت وصول المواطنين إلى مكاتب هذه الإدارات، إعادة تموضعها في الأحياء السكنية. وتفاقم الإهمال السابق الذي كانت تعاني منه مصلحة البريد، ولم يكن التوزيع على المنازل نشطا، لكن البريد كان يصل متأخرا بعض الشيء إلى علبة البريد. ولم تتوقف الإتصالات الهاتفية على رغم استخدام معدات وتجهيزات قديمة. ففي ساعات الصباح الأولى، كان متعذرا بصورة عملية إجراء اتصال هاتفي، لكن تجديد بعض مراكز الهاتف أحرز تقدما، ووسعت شبكة الخطوط. وبغض النظر عن المشاكل البنيوية، كانت تتأمن الصيانة إلى حد ما وتصلح الأعطال. وفي المقابل، لم يواظب جميع مستخدمي الهاتف على دفع الفواتير، وكان بعض منهم يعمد إلى تحويل خط مشترك سافر إلى الخارج لاستخدامه الشخصي. وكانت مصلحة الكهرباء في وضع مماثل. فمعداتها وتجهيزاتها لم تعد كافية ولم تستقدم معدات وتجهيزات جديدة بالسرعة الضرورية. وعلى رغم الزيادة التي شهدتها القدرات الإنتاجية، فقد أثقلها الإستهلاك المسروق الشائع. وكان يكفي «السارق» تأمين شريط ووصله بالأسلاك الكهربائية في الشوارع للحصول على مراده. ونجم عن ذلك، تقنين التيار الكهربائي وخصوصا في فصل الصيف. وكانت تحصل أعطال أيضا في مختلف المناطق، وغالبا ما كان يتم إصلاحها، ولو بفترات متباعدة. وكانت المياه تعاني المشاكل نفسها، فكان التوزيع يقنن في فترات الشح بحد أدنى من التأقلم مع الوضع السائد بحيث لا يتأثر الإستخدام المنزلي.

وكان وضع مشاريع الأشغال العامة أقل تألقا، فبقيت مشاريع الطرق الثلاثة الرئيسية في داخل بيروت على حالها كما كانت قبل الحرب: في أدراج الوزارة لبعض منها (تمديد الطريق السريع الأوسط «الرينغ» شرقا)، ولم تنجز للمشروعين الآخرين (تقاطعات إلى الشمال – والجنوب). وخارج بيروت، بقي تمديد طريق الشمال في اتجاه طرابلس مشروعا. إلا أن حلولا موقتة اقترحت ابتداء من 1980، لتخفيف الإزدحام على مداخل بيروت عبر إقامة جسور معدنية يمكن تفكيكها.

وفي مجال آخر، شهدت الجامعة اللبنانية حيوية مميزة بتأثير من رئيسها الجديد. فإضافة إلى تفريع الكليات الذي فرضته أسباب سياسية في 1977، وإنشاء فروع في المحافظات، تنوعت الكليات في الجامعة وشهدت إقبالا منقطع النظير لدى افتتاح كلية الهندسة، أحد أبرز مطالب الحركة الطالبية قبل الحرب. ودخل مشروع كلية الطب، المطلب الآخر القديم للحركة الطالبية، المرحلة التمهيدية أيضا.

ورسخ صورة هذا الوضع الطبيعي، النشاط اليومي للوزارات الذي لم يتوقف طوال أكثر من سنتين. إلا أن الجهاز الإداري كان يمارس عمله في ظروف صعبة شكلت أيضا مؤشرا وعاملا للشلل. فنقل كثر من الموظفين إلى أماكن عمل جديدة، أو إلى إدارات أخرى، لم يستتبعه

دائما استبدال آخرين بهم. وأحيانا، لم تحصل عملية نقل رسمية، فنجم عن ذلك اضطراب، لأن الموظف الذي يواجه في مكان عمله بيئة يعتبرها معادية كان يلجأ إلى التغيب. وتفاوتت نسبة التغيب بين 30 و70% تبعا للحالات والفترات[22]. وكان الشلل الذي أصاب مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي لا يتيح طرح حلول ناجعة قدر الإمكان. وإلى هذه المشاكل، تضاف تدخلات الميليشيات في عمل الإدارة. فالترقيات غير القانونية التي كانت مألوفة في الإدارة العامة، قد شاعت، واتخذت شكلا «ديموقراطيا» لأن وساطة أي مسلح سواء كان غفلا أم لا، كانت تكفي، بدلا من الضغوط التي كان يمارسها في السابق أحد الوجهاء.

والعودة إلى الحياة الطبيعية ليست حصيلة تجميع معلومات صحافية أو إحصائية فقط، بل هي نتيجة ملاحظات آنية. ولولاها لكان متعذرا تفسير عودة النشاط النقابي أيا كانت ضآلته. ولا شك في أن النزاعات الإجتماعية لم تكن كبيرة لتحل محل الأزمة السياسية في اهتمامات المسؤولين. لكن كثيرا من التحركات انطلقت على المستوى الوطني وأرغمت الحكومة على القيام بخطوات. ففي نيسان/ إبريل 1979، نفذ إضراب استمر يوما واحدا بناء على دعوة الإتحاد العمالي العام الذي طالب بزيادة الرواتب في القطاع الخاص فاتخذت الحكومة قرارا في هذا الشأن. وفي السنة التالية، أقرت الزيادة قبل تنفيذ التهديد بالإضراب. وتكللت بالنجاح أيضا التهديدات بالإضراب التي لوح بها للغاية نفسها معلمو المدارس الخاصة، فيما أسفر الإضراب الذي نفذه أساتذة الجامعة اللبنانية للمطالبة بتثبيتهم، عن اختبار قوة ولم يؤد سوى إلى نتيجة مقبولة. وأيا يكن الحال، أوحت التحركات التي أجريت خلال تلك الفترة، من وجهة نظر النقابات على الأقل، بعودة صورة الدولة بصفتها حكما أو عودة دورها بصفتها رب عمل.

مرآة المدرسة

وكانت المدرسة على الأرجح، قطاع الحياة الإجتماعية الذي تجلت فيه أكثر من سواه العودة الظاهرة إلى الحياة الطبيعية، وتجلت فيه حدودها أيضا. فالعودة إلى الحياة الطبيعية في هذا المجال، مردها إلى أن التلامذة تمكنوا من متابعة سنتين دراسيتين كاملتين تقريبا في معظم المناطق اللبنانية. فبعد معركة الأشرفية، عاد التلامذة إلى المدارس بتأخر استمر شهرين في مدارس المناطق المسيحية، إلا أن الدروس لم تتوقف بصورة متواصلة حتى العطلة الصيفية. وكانت السنة التالية أفضل من وجهة النظر هذه: فقد امتدت تسعة أشهر كاملة (من تشرين

[22] *Ibid.*

الأول/ أكتوبر 1979 حتى حزيران/ يونيو 1980) للمرة الأولى منذ 1973-1974[23]. وشهد العام الدراسي في تشرين الأول/ أكتوبر 1979 عودة كثيفة لتلامذة البورجوازية الكبيرة والمتوسطة الذين أرسلهم ذووهم إلى الخارج، لإنقاذ سنتهم الدراسية صيف 1978[24]. إلا أن أطفال الجنوب الذي خاضت فيه إسرائيل حرب استنزاف عطلت الحياة المدنية إلى حد كبير، حرموا من سنة دراسية متواصلة. وكانت النتيجة الأخرى لهذه الحرب في الجنوب احتلال اللاجئين كثيرا من المباني المدرسية الرسمية في صيدا وبيروت الغربية، فتحولت بالتالي عن وظيفتها الأصلية. وعولج الوضع من خلال جمع كل مدرستين معا في المباني نفسها وخلال دوامين منفصلين.

ولا تكفي العودة إلى وتيرة مدرسية طبيعية لتعويض تدني المستوى التعليمي الذي لوحظ، سواء في المدارس الخاصة أو المدارس الرسمية. لكن العودة إلى الحياة الطبيعية تأثرت بمشاكل الإنضباط التي كانت أكثر حدة مما بعد انتهاء حرب السنتين. فهذه المشاكل التي كانت تشمل المدارس الحكومية والمؤسسات الخاصة، اقترنت بإجراءات التعبئة السياسية في كل منطقة. ففي المناطق التي تسكنها أكثرية من المسلمين، أفسحت الفعالية السياسية الآفلة للأحزاب اليسارية، في المجال لممارسات فوضوية زادت من حدتها وسائل الدعم شبه العسكرية التي كان في وسع تلامذة الطبقات الإجتماعية الرفيعة المستوى الإستفادة منها. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة اللبنانية، كانت سلطة الإدارة أو الأساتذة، تنافسها أو تكملها، تبعا للمدارس، السلطة التي تمارسها فيها الخلية المحلية لحزب الكتائب. والقلة من التلامذة الذين لم يكونوا منضوين في حزب الكتائب، كانوا يتعرضون للمضايقات، وانتشرت في المقابل الدعوة إلى الإلتحاق به. ورسخ التدريب العسكري الإلزامي الذي فرضته القوات اللبنانية في 1980 هذا النفوذ الذي لم يمنع مع ذلك التجاوزات الفردية، كأن يشهر تلميذ سلاحه في وجه مدير مدرسته، أو يعتدي آخر على أستاذه.

وستجد مشاكل الإنضباط هذه تجسيدها المروع على الصعيد الوطني خلال امتحانات البكالوريا في 1979، حين بلغ الغش مستويات غير مسبوقة. وفي هذا المجال أيضا، فرضت الحقيقة السياسية والعسكرية طابعها: فالتزوير كان فوضويا، تقريبيا في المناطق الخاضعة لسيطرة سوريا وحلفائها، ومنظما في مناطق الجبهة اللبنانية. وفي هذه المنطقة، كانت الظاهرة منهجية : فقد حلت المعادلات الرياضية على اللوح الأسود، وواكب عناصر من الميليشيات

[23] عادة ما يبدأ العام الدراسي في لبنان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر.

[24] **لوريان لوجور** في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1979.

«الروشتات»* بأعداد كبيرة حتى قاعات الإمتحان، وأعدت مسابقات كاملة في الخارج عبر مشاغل مرتجلة ثم أرسلت إلى المرشحين... والنتيجة المنطقية التي لوحظت لدى إعلان النتائج، كانت نسبة نجاح أعلى بكثير في هذه المناطق، فاندلعت على الفور احتجاجات المرشحين الآخرين. وحرصا منه على تبديد الإستياء وإعادة التوازن الطائفي، قرر وزير التربية إلغاء البكالوريا الجزء الأول وخفض متوسط القبول في البكالوريا الجزء الثاني إلى 5 على 20[25]! وحاولت الدولة استعادة سمعتها في السنة التالية. وطلب من القوات اللبنانية والحركة الوطنية تأييد وزير التربية الذي استنفر الجيش والقوات السورية وحتى قوة الأمم المتحدة في الجنوب، لتنظيم امتحانات نموذجية. وحولت مبان رسمية يمكن السيطرة عليها بسهولة تفوق السيطرة على المدارس، مراكز امتحانات. وعلى رغم كافة الوسائل التي استخدمت، تكررت عمليات الغش ولو على نطاق ضيق. وفي نهاية المطاف، قرر الوزير التشدد في تصحيح المسابقات، حتى أن النسبة المئوية للرسوب كانت غير مسبوقة وتفاوتت بين 67 و91% تبعا للفئات[26].

وفي مجال آخر، كانت المدرسة مدار جدال ردد صدى الإنقسام الوطني. وتمثل ذلك في حملة لإرغام الدولة على دفع مساعدات لذوي تلامذة المدارس الخاصة، تحت مسمى «ضمان تربوي». وبحجة تمكين ذوي التلامذة من تحمل أعباء زيادة الأقساط المدرسية التي تزيد 30% من سنة إلى أخرى، كان الهدف من هذا المشروع ترسيخ استقلالية القطاع الخاص. وقد حصل على تأييد صريح من الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية التي ستكون أبرز المستفيدين منه. وكان يتعلم في هذه المدارس، أكثر من خمس التلامذة في كافة أنحاء لبنان، أي أكثر من ضعف مدارس الطوائف الإسلامية[27]. وكشفت عن الطابع السياسي للمشروع، شخصية أبرز المدافعين عنه، شاكر أبو سليمان، رئيس الرابطة المارونية الذي كان يجري اتصالاته باسم اتحاد أولياء التلامذة. وكان المشروع في الواقع يمدد رفض المدرسة الرسمية الذي يتبناه قسم كبير من البورجوازية المسيحية الصغيرة والمتوسطة، من خلال الإصطفاف في سياق «التعددية» الثقافية التي تنادي بها الجبهة اللبنانية[28].

(*) روشتات Antisèches.

[25] لوريان لوجور في 15 آب/ أغسطس 1980.

[26] *Ibid*.

[27] CRDP, *Statistiques pédagogiques*, 1972-1973. هذه آخر أرقام دقيقة، لكن الدلائل تشير إلى أن النسب لم تتغير.

[28] لوريان لوجور في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1979 و 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1980.

تباينات المشهد المديني

إندرج الإلتقاء بين ديناميكيات العنف والعودة النسبية للحياة اليومية إلى طبيعتها، في جغرافية مدينة بيروت، أكثر من أي مكان آخر. وبعيدا من فترات المواجهات، كانت المدينة تمثل في شطريها الشرقي والغربي، صورة كثافة بشرية كبيرة وحركة سير لا تتوقف، يحملان على تناسي أن قلب المدينة مفرغ. فهذا المدى المقفل الذي كان يجسده وسط المدينة القديم، يراه المواطن مع ذلك ولو خفية، حين يسلك الطريق السريع الذي يشرف على طرفه الآخر، أو حين يسلك معابر سلب ونهب مرتجلة عبر الأحياء المتاخمة المحيطة به. وهنا، تحولت جادات طرقا مقفلة بجدران من الحاويات، واعتبرت تقاطعات حدودا، وأقفرت شوارع جراء تضاؤل حركة السير فيها، ولم تمح مخلفات عن خراب يقول إن الحياة الطبيعية تتوقف عند ما كان نقطة التلاقي الجغرافي للبيروتين. ورسخ هذا الإنطباع استثناء الحرب جزءا من وسط المدينة. فالمواجهات الليلية التي تحصل فيه كانت تنحصر بمحيط ساحة الشهداء التي يبدأ منها طريق الشام، الخط المستقيم لخط التماس بين الشطرين. لكن شوارع أخرى أبعد بقليل من هذه الجبهة كانت في الحالة نفسها، فيما لم يكن تبادل القصف يبلغها بالضرورة.

وألا يعزى قفل وسط المدينة إلى استمرار هذه المواجهات المحدودة والليلية فقط، أمر يمكن فهمه معكوسا، لأن على بعد مئات الأمتار من ساحة الشهداء، كان شارع المصارف الذي استثنته معارك 1976، مكانا لنشاط نسبي استبقت فيه مؤسسات مقرها الرئيسي، ولأن السيارات كان يسمح لها بالمرور ابتداء من الواجهة البحرية، نحو المدخل الغربي للمرفأ، حيث تشهد عمليات التدمير المؤثرة على عنف المعارك السابقة. وفي هذا المكان، يصعقنا التناقض القائم بين رحابة الأفق، الخالي إلا من بضعة جنود، وضيق الطريق المخصص للسيارات المتلاصقة في صف طويل. ولا يبدد الشعور بالمجازفة على ذلك الطريق، الدأب على سلوكه، بل الإعتقاد أنه أقل ارتيادا من المعابر الأخرى.

مسالك المخالفة

كان وجود «المعبر» في حد ذاته تذكيرا فاضحا بالوضع غير الطبيعي. فبالإضافة إلى المعبر الذي سبق ذكره، كان أبرز المعابر: جسر فؤاد شهاب الذي له ما يميزه إلى حد ما، فهو وإن كان يربط مباشرة الأشرفية بقلب بيروت الغربية، لم يكن مثابة نافذة في خط التماس، وقد أقفل في كانون الثاني/ يناير 1980، بسبب فرادته على الأرجح؛ وتقاطع السوديكو الذي كان يحد المجال المقفل لوسط المدينة والجزء الخطر من طريق الشام؛ وساحة المتحف حيث يتوقف طريق

الشام عن الإلتقاء بخط التماس؛ ومستديرة الطيونة التي لا تبعد كثيرا عن المخيمات الفلسطينية والمطار؛ وفي الضاحية، التقاطع المسمى غاليري سمعان. وفي معظم الحالات، كانت حركة السير تقتصر على العبور من الشرقية إلى الغربية، من دون الإنفتاح على الأحياء والشوارع الواقعة في الوسط. وكان ثمة استثناء يشكله الجزء الواقع بين السوديكو والمتحف من طريق الشام. ففي هذا الجزء، كانت السيارات تعبر أفقيا على طول خط التماس ثم تبحث عن مفترق يؤدي إلى الأحياء الشرقية أو الغربية عبر الشوارع الصغيرة. لكن المشهد المنكوب كان يذكر دائما بأنه خط التماس، وكان عدد السيارات قليلا، ولم يكن نشاط المعهد الفرنسي (الكائن في مقر مدرسة الآداب العليا سابقاً) وكلية الطب الفرنسية، كافيا لإعادة الحياة والحركة إلى الحي. وكذلك على غرار معبر المرفأ، لم تتمكن العادة أيضا من تبديد الشعور بالمجازفة الذي كان يبثه الخراب الكثيف في المكان.

ولم تكن نقاط العبور مفترقات طرق. فإذا لم تكن حدودا، فقد كانت على الأقل نقاط فصل بين منطقتين متلامستين. وبمعزل عن بعض المحاور التي كان كل من «نقاط العبور» يشكل رابطا لها، فإن تدفق حركة السير كان يتبع دوائر داخلية. وقد تكرست في 1976 إعادة رسم خريطة التنقلات، وتثبتت عبر تحول عميق في الإتجاهات المحظورة التي عكس بعض منها بفعل الأمر الواقع حتى يتطابق مع الحاجات الجديدة لحركة السير والعلاقات التجارية.

وثمة تذكير آخر بالوضع غير الطبيعي في داخل هذين القطاعين، كمن في منع التوقف الذي فرضته الميليشيات على المحاور الرئيسية في أعقاب أولى الإعتداءات التي استخدمت سيارات مفخخة في تنفيذها. فقد غرست أوتاد يبعد الواحد منها عن الآخر مسافة متر واحد حتى على الأرصفة، بحيث لا يترك مكان إلا لحركة السير. وفي بيروت الشرقية، صادرت القوات اللبنانية أراضي بورا وحولتها مواقف عامة (يدفع السائق بدلا ماديا بالطبع). وفي بيروت الغربية، كان الإرتباك الذي حل بمنظر المدينة أشد وضوحا. فإذا كانت الأوتاد المعدنية نفسها تحاصر الرصيف لمنع التوقف عليها، فإن الأضرار الناجمة عن هذه الوسيلة الدفاعية، بدت أفدح، بسبب العدد الكبير لمحاور الطرق المتاحة أمام المرور والمحفوفة بالمخاطر، وانتشار مناطق النفوذ ومقرات الأحزاب وأماكن إقامة قادة الميليشيات من كافة الإنتماءات. كذلك لم تأخذ أي سلطة أمر واقع على عاتقها مهمة تحويل أراضي بور مواقف للسيارات، على غرار ما فعلت القوات اللبنانية. لكن المشترك بين المنطقتين، هو أن منع التوقف رسخ في الأذهان مؤشرات تنظيم للمكان تراتب بطريقة بديهية بحيث لم تبد كافة الأحياء وكافة الشوارع بالأهمية نفسها من زاوية هشاشتها حيال الإرهاب. فتنظيم المكان تشكل في حد ذاته نتيجة الفصل القائم بين كيانين مدينيين. وفي المقابل، زاد من الإحساس العفوي الذي كان

يخامر أذهان الناس بضرورة العيش في مدينة واحدة، فيما لم يتمدد هذا التنظيم سوى على نصف مساحتها.

مدينة جديدة: بيروت الشرقية

وتعمق الشعور بالإنفصال في بيروت الشرقية جراء توسع المدينة الذي أدى إلى نشوء تمدد سكني حقيقي جديد، ترافق مع ترسيخ التواصل بالقرى الصغيرة على الطريق الساحلية الشمالية وتكريس الوظيفة الجديدة للضواحي الصيفية كونها مناطق سكنية وتجارية دائمة. وفي المقابل، أوقفت معركة صيف 1978 تحول حي الأشرفية الذي بدأ في 1977. فإذا كانت المتاجر والمكاتب التي تأسست فيها تلك السنة قد بقيت كثيرة، فإن مكاتب ومتاجر أخرى لم تفتح. فالإضطراب الأمني النسبي الذي استمر فيها نتيجة المواجهات المتقطعة في وسط المدينة، شجع النشاطات الجديدة على الإبتعاد نحو مناطق تنعم بمزيد من الأمان، كالدورة وسن الفيل، في الضاحية القديمة، اللتين كثرت فيهما المكاتب، والزلقا والجديدة، على طول الساحل، والكسليك حيث تركزت المتاجر الجديدة ولاسيما منها متاجر الألبسة الجاهزة. وتخلت صناعة التسلية واللهو التي زادت مع ذلك من تجهيزاتها، عن الأشرفية التي كان رواد صالات السينما القليلة التي افتتحت فيها، أكثر تضاؤلا من الصالات في جونية، وخصوصا في المساء. فقد انتقل مركز الثقل في بيروت الشرقية إلى مناطق كان فيها الإندماج المديني حديثا جدا.

ومع ذلك، لم تفقد الأشرفية أهميتها. أولا، لأن قسما كبيرا من المواطنين والمؤسسات كان محتشدا فيها، ثم لأنها كانت، بصفتها نقطة ترسخ مديني، الوسيلة التي تنتمي بواسطتها هذه الكتلة البشرية إلى بيروت. وحاسمة كانت ساحة الأشرفية، نقطة الإتصال بين الأنشطة المدنية ومظاهر الحرب. وزاد تواصل الأشرفية مع المناطق المسيحية الأخرى من التأثيرات الهامشية التي تسببت بها الحرب المتقطعة على بيروت الشرقية بمعناها الواسع، وعلى كامل منطقة الجبهة اللبنانية. وبهذا المفهوم، عادت نواة المنطقة المسيحية في مقدار ما كان «التهديد» يمارس عليها في المقام الأول.

وأدى الإلتقاء بين التكامل النسبي لبيروت الشرقية من وجهة نظر الوظائف المدينية (إقامة وعمل وتسلية)، والتهديد الذي كانت ترمز إليه الأشرفية، إلى تفوق ديناميكية التلاحم على ديناميكية التقسيم، اللتين كانتا تحركان المناطق المسيحية. ورسخ هذا التلاحم وجود سلطة مرجعية حتى قبل إقدام بشير الجميِّل على توحيد القوات اللبنانية. وتجلت هذه السلطة، بالإضافة إلى سيطرة الميليشيات، عبر جباية ضريبية مباشرة ورسوم لمصلحة «الصندوق الوطني

المشترك» الذي أنشأته أحزاب الجبهة اللبنانية، وعبر خدمات مدنية متعددة: مهمات الشرطة التي كانت تمارسها القوات اللبنانية أو شرطة الكتائب، بما في ذلك الجرائم العادية، والتنظيم الفعال لرفع النفيات، وإذاعة **صوت لبنان** الكتائبية، وتنظيم تقنين البنزين في فترات النقص، ثم خطوط النقل المشترك وإدارة مرفأ جونية، المنفذ إلى الخارج، لكثر كانوا يرفضون أو يخشون السفر عبر مطار بيروت الذي كان تحت السيطرة السورية. وإذا كان سبب اللاإستقرار داخليا، أي المواجهات بين الميليشيات، يعتبر مصدرا للإرتباك، فإنه لم يبلغ أبدا حد طرح مسألة زعامة الجبهة اللبنانية أو هيمنة القوات اللبنانية على بساط البحث. ولا شك في أن توحيد هذه القوات اللبنانية أزال مخاطر اندلاع أزمة من هذا النوع قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة.

التفاوت في بيروت الغربية

وكانت أحياء بيروت الغربية تمثل في الأصل مزيدا من العمق والتنوع يفوق عمق أحياء بيروت الشرقية وتنوعها. إلا أن دائرية المجال المديني لم تكن أقل حساسية: فقد زادت من حدتها العوائق التي كانت تضعها عسكرة طريق الجنوب على تمدد المدينة نحو الساحل أو سفوح الجبل. لقد حصل نمو ملحوظ لأحياء الضاحية، لكنه نجم عن تدفق الناس الآتين من الخارج، وبالتالي الهجرة المستمرة لسكان الجنوب، وليس عن توسع المدينة على غرار ما حصل في بيروت الشرقية. وبدلا من التمدد ، تجلى النمو عبر التكدس وإقامة مكان سكن غير مندمج[29]. ومع ذلك، تمددت هذه الظاهرة إلى أحياء قديمة من المدينة حيث لوحظ الفقر المدقع الذي أسفر عن تريف المنظر المديني.

وفي السياق نفسه، شوه ازدياد المتاجر الصغيرة التي نجت من وسط المدينة، ولاسيما منها الحوانيت التي أقيمت على الأرصفة، تجانس الأحياء الأفضل اندماجا. والمثال الأبرز على ذلك، تجلى في شارع الحمرا الذي باتت تختلط فيه المكاتب والمتاجر الراقية وباعة السندويشات والباعة المتجولون. وبلغ هذا الوضع مداه في كورنيش الروشة على إثر تثبيت السوق الذي ارتجله حانوتيو وسط المدينة في 1976، وعرقل، بحجبه المنظر البحري، تأهل هذا الحي لأن يكون ملاذا للصناعة الترفيهية. ولم يخفف انتشار المتاجر الفخمة في المناطق التجارية الجديدة ولاسيما منها حي المزرعة وشارع مار الياس، من هذه الحركة، إلا جزئيا.

وقد شكلت الفوارق الطائفية والتباينات الإجتماعية في بيروت الغربية، واحدا من عوامل

[29] Bourgey, «La guerre et ses conséquences», art.cit.; Salim Nasr, «Guerre, migrations …», art.cit.

التفتت السياسي. وزاد هذا التفتت في المقابل من حدتها. وخلافا لبيروت الشرقية، لم تظهر في بيروت الغربية أي ديناميكية موحدة. وكان الإحساس اليومي بالتهديد ناجما من المواجهات بين الميليشيات وليس من جبهة وسط المدينة، حيث لم يرتبط المقاتلون الذين كان معظمهم جنودا في جيش التحرير الفلسطيني، بعلاقة عضوية مع الشعب. وتفشي نظرية «الغريب» لدى اندلاع المواجهات بين الحزب السوري القومي الإجتماعي والمرابطون (تشرين الثاني/نوفمبر 1980)، في خطاب المرابطون، أمر ينطوي على معان بالغة الأهمية، حتى لو أنها لم تتكرر. فـ«الغريب» المشار إليه، والذي لم تكن هويته واضحة المعالم، بدا أنه المقاتل في الأحزاب العلمانية، والمسيحي أحيانا، وفي أي حال، هو الشخص الذي لم يكن سنيا بيروتيا. إلا أن طموح المرابطون إلى تمثيل سنة بيروت، استمر فترة طويلة. وفي السياق نفسه، ساهم تنامي الشوفينية اللبنانية، العلنية تقريبا لدى الشيعة، والضمنية لدى السنة، في إبعاد القوى التي كانت تمارس نفوذا على المدينة، أي منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا.

وحافظ القابضون على سلطة الأمر الواقع، هم أيضا، على ابتعادهم بامتناعهم عن تقديم الخدمات التي كان ينتظرها الناس. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، تعيل، عبر توزيع الأموال، عشرات آلاف الأشخاص. وكانت تغطي أيضا إلى حد ما غياب الدولة وتقصير الأونروا في المخيمات[30]، فانعكس ذلك تضخما ملحوظا لبيروقراطيتها[31]. وكانت تقدم، عبر النظام الصحي للهلال الأحمر الفلسطيني، الذي ازدادت موارده كثيرا منذ 1976، مساعدات طبية لا يستهان بها إلى جمهور لبناني[32]. لكن الأمر الأساسي كان أن أي سلطة مركزية لم تكن تمارس وظيفة الحكم في الحياة اليومية. ولم تمارس أي قوة مهام الشرطة. وزاد ما كانت تعانيه بلدية بيروت من تقصير في رفع النفيات المنزلية من حدة هذا الشعور بالتخلي.

وكانت مشكلة النفيات المنزلية في المقام الأول نتيجة قرار اتخذه «الطرف الآخر» وبالتالي بشير الجميّل الذي صادر معظم الشاحنات القلابة البلدية ومنع الشاحنات الآتية من بيروت الغربية من الوصول إلى معمل حرق النفيات الكائن قرب المرفأ. وإذا كان متعذرا أن نستشف في هذا القرار الذي طرحت أسباب أمنية لتبريره، حسابات على المدى البعيد، فكانت النتيجة أن تركت بيروت الغربية في حالة من الإهمال. وبلغت مشكلة النفيات حجما كبيرا بحيث هدد

[30] حول اقتصاد منظمة التحرير داخل المخيمات راجع Brynen, *op.cit.*, p. 140.

[31] R. Khalidi, *Under Siege. op.cit.*, p. 30.

[32] حول المساعدات الصحية للهلال الأحمر الفلسطيني، راجع، Mona Yonis, «L'invasion du Liban et la situation sanitaitre des Palestiniens», *Revue d'études palestiniennes*, n 8, été 1983, pp. 39-52. حوالى 40% من المدنيين الذين عالجهم الهلال الأحمر، كانوا من اللبنانيين.

مكب عشوائي مدرجات المطار. ولإيجاد حل يؤدي إلى التخلص منها، اتخذ وزير الداخلية قرارا مشؤوما قضى برميها في خليج الزيتونة قبالة فندق النورماندي، المتاخم لوسط المدينة، فحكم إلى ما لا نهاية على هذا الحي المنكوب، والمرشح مع ذلك لاستئناف دورة الحياة، حين يعاد فتح وسط المدينة. وهذا ما أدى إلى رسوخ الفكرة التي سادت بأن الإنفصال عن وسط المدينة نهائي.

الفصل السادس عشر

مراتب أزمة مستعصية

على غرار الحياة الإجتماعية، انعكست حالة اللاحرب واللاسلم، أو شبه الحرب وشبه السلم، على اللعبة السياسية، من خلال تبلور أزمة لا يمكن وصفها سوى بأنها هجينة: فهي متفشية وتميل دائما إلى إعادة إنتاج نفسها، عبر ما لا يحصى من التناقضات التي تغذيها، لكنها بقيت منضبطة خلال سنتين على الأقل، فلم تبلغ عتبة الإنفجار الشامل. وتمحور هذا الوضع المأزوم حول وتيرة مؤلمة لحرب كانت في آن معا، شاملة ومتقطعة ومجزأة. ولم تتضاءل أبدا. وقد ساهمت سلوكيات من زمن السلم في التخفيف من حدتها، إلا أنها زادت من تعقيداتها أحيانا. كذلك يفرض نفسه التمييز بين «أزمة» و«معركة» على غرار واقعة الأشرفية. وعدا عن أن الفترة أطول هنا، كانت الحرب أكثر تنوعا، وبهذه الصفة، لم يكن من السهولة بمكان تطويقها. لكن، إذا كانت المعارك كثيرة ، فإن الأزمة واحدة. وسيتضح ذلك في نهاية هذه الفترة عندما سيقوم التطرف الذي سيبلغ أقصاه في اجتياح 1982، بتلخيص مختلف العوامل النشطة، كما ستفرزها الأزمة المتمادية منذ سنتين: فمن جهة، رزحت الساحة اللبنانية تحت ثقل عنصري استقطاب إقليميين، ومن جهة أخرى، ترسخت في المجال السياسي الداخلي قوة منتصرة كانت هي نفسها مرتبطة بأحد هذين العنصرين الإقليميين، وعلى عداء مستحكم مع العنصر الآخر.

رسوخ الرهانات الإقليمية

يتبين من التحليل الذي يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط، وخصوصا منذ 1974، أن المواجهة المباشرة بين جيش عربي والجيش الإسرائيلي، ولو محدودة، كانت تشكل عتبة الإستنفار بامتياز. وكانت القوى العظمى ولاسيما منها الولايات المتحدة، عرابة فكرة فصل القوات، تتخوف من ذلك دائما. ويعتبرها أطراف النزاع أنفسهم درجة في عملية تصعيد

مضبوطة إلى حد ما. وهذا يعني الأهمية التي كانت تنطوي عليها المواجهات، كتلك التي وقعت في الأجواء اللبنانية بين سلاحي الجو السوري والإسرائيلي. ويعني أيضا الأهمية التي اكتسبتها الأجواء اللبنانية، المسرح والرهان لمثل هذه المواجهات، حيال ميزان القوى الإسرائيلي - العربي.

والقول إن كلا من طرفي النزاع كان يدخل في مفهومه للساحة اللبنانية الوضع الإستراتيجي للآخر، أمر بديهي. لكن، وخلافا لفكرة سائدة، لم تندرج هذه المراعاة المتبادلة في سياق علاقة تواطؤ. وإذا كانت القاعدة الدائمة للعلاقات السورية-الإسرائيلية تقضي بالحفاظ على الوضع على حاله، فهذا لم يحل دون بذل جهود، سواء تدريجية أم لا، لتعديله بغية إضعاف الخصم. وقد تجلى ذلك واضحا خلال تلك الفترة في إسرائيل، حين أبدى الجنرال إيتان، رئيس الأركان منذ 1978، ميلا صريحا إلى المواجهة مع سوريا[1]. وساد المنطق نفسه لدى الجانب السوري، ولو بنبرة دفاعية، عبر قرار كسر صيغة التعايش المتعلقة بالأجواء اللبنانية. ولا شك أبدا حيال هذا الوضع، في أن أحد أبرز عوامل هذا القرار، تمثل بالخشية من أن يؤدي الإفلات الفاضح من العقاب الذي كان يتمتع به الطيران الإسرائيلي على المسرح اللبناني، إلى تدهور خطر للوضع الإستراتيجي لسوريا، وليس إلى التأثير على نفوذها فقط.

وكانت المواجهات المباشرة بين السوريين والإسرائيليين محدودة، قبل أزمة ربيع 1981. لكن وحتى لا يتسم التناقض السوري-الإسرائيلي بالحدة دائما، فإنه لم يستمر بوتيرة ثابتة. وهكذا، عندما قررت سوريا خفض عناصرها في لبنان بضغط من صعوباتها الداخلية، أعادت تركيز قواتها في البقاع لتشكيل خط دفاعي عن دمشق، خشية أن تستفيد إسرائيل من ضعف سلطتها للقيام بمغامرة عسكرية. كذلك كان هذا التناقض يخفي تطور علاقات العداء أو التحالف التي أقامها كل من الطرفين مع أطراف النزاع الآخرين في الحرب اللبنانية.

التحالف بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل

وظهر ثبات الرهانات الإقليمية منذ بدأ البحث عن وصف للعلاقة الصدامية بين سوريا والجبهة اللبنانية التي كانت ميدانيا واحدة من أبرز تجليات استمرار الحرب. لأن ما نلاحظه، هو أن الجبهة اللبنانية التي تعارض الوجود السوري، كانت مرتبطة بإسرائيل من خلال تحالف لم يعلن عنه على الملأ، لكن الجميع كان على علم به وبخطوطه العريضة. وخيبة الأمل التي حصدها زعماء الجبهة اللبنانية أثناء معركة الأشرفية لم تعدل موقفهم حيال إسرائيل. بل

(1) Evron, *op.cit.*, p. 84.

حررتهم المواجهة مع سوريا من بعض القيود المتبقية[2]. وفي نظر سوريا، كانت عقدة المشكلة مستمرة في هذه النقطة. ولهذا السبب، استمرت معركة الأشرفية أكثر من ثلاثة أشهر. وبعد مؤتمر بيت الدين الذي ختم نهاية هذه الأزمة - لكنه لم يتوصل إلى تسويتها - أصرت سوريا على أن تحصل من الجبهة اللبنانية وخصوصا من بشير الجميِّل على تعهد بقطع العلاقة مع إسرائيل. ونزولا عند إلحاح السفير السعودي الذي كان يضطلع بدور الوسيط الرئيسي، انتهى بشير الجميِّل بالموافقة وطلب من مساعده جوزف أبو خليل كتابة رسالة في هذا الشأن، ثم بعث بها إلى الرئيس سركيس، ولم يكشف عنها[3]. وكان يعتبر أن المناورة لن تسفر عن نتيجة ملموسة تتعلق باستمرار العلاقة مع إسرائيل. وما كان يقلقه أيضا هو أن يصدم المسؤولون الإسرائيليون بهذا التعهد، حتى لو كان مقررا أن ينتهك على الفور، واختار أن يبلغهم به مسبقا فذهب للقاء بغين ليطلب منه أن يبدو متفهما[4].

ثم عاودت سوريا الطلب بإلحاح عبر تحذيرات متكررة عبرت عنها صحفها. لكنها عبرت عن مطلب قطع العلاقة مع إسرائيل بطريقة اتسمت بمزيد من التساهل لدى استئناف الحوار مع حزب الكتائب بإيعاز من سركيس في إطار خفض العناصر السوريين، سرا في شباط/ فبراير 1980، ثم علنا في الشهر التالي. وأبدى خدام إذذاك استعدادا للإعتراف ببشير الجميِّل محاورا مميزا وحتى على مساعدته لفرض نفسه زعيما وطنيا، أيا يكن تخليه عن العلاقات مع إسرائيل[5]. ولم تؤد هذه الإستعدادات الجيدة إلى نتيجة تفوق نتيجة الضغط العسكري. وقد طورت العلاقات بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل ديناميكية زادت من رسوخها كل يوم. وساهمت الخدمات التي قدمت ولاسيما منها إيصال الأسلحة، في تمتين أواصرها. ومع ذلك، لا يمكن أن ننظر إليها من وجهة نظر لوجستية فقط. ولا نستطيع أيضا أن نرى فيها مجرد استخدام إسرائيل للجبهة اللبنانية. ويذكر أبو خليل أن بشير الجميِّل حرص دائما على أن تكون العلاقات مع إسرائيل علاقات حليف مع حليف وليس علاقة عبد بسيده. وكان يصر على أن يتوقف الإسرائيليون عن البحث عن مخبرين في أوساط الميليشيات، وعلى أن يقصروا إتصالاتـهم بقناة القوات اللبنانية وحدها. وبدا له أن إضفاء الصفة المؤسسية على العلاقات أمر ملح، ليس لأسباب معنوية إنما لأنها تقوي الجهاز الذي كان يقوده. ويقول أبو خليل في هذا الصدد إن واحدا من الأسباب التي

(2) أبو خليل، م.س.ذ.، ص 89.

(3) نص الرسالة نشره أبو خليل، م.س.ذ.، ص 92 إلى 99.

(4) م.س.ذ.، ص 91-92.

(5) Pakradouni, *op.cit.*, p. 206-207.

دفعته إلى تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الاحرار، هو أن داني شمعون احتفظ بعلاقات مستقلة مع إسرائيل[6]. ولم يمنع إضفاء الصفة المؤسسية الأجهزة الإسرائيلية على الأرجح من الإستعانة بدعم لوجستي في إطار القوات اللبنانية، كما حصل لدى اغتيال أبو حسن، حين تمكنت منفذته من مغادرة لبنان عبر المنطقة المسيحية. إلا أن كلا من الجبهة اللبنانية وإسرائيل كانا يعتبران أن حافزها سياسي ويندرج في إطار زمني، كما تشهد على ذلك مذكرة سرية قدمها كميل شمعون إلى بغين[7].

وبتعميقهم العلاقات مع إسرائيل، واجه زعماء الجبهة اللبنانية تناقضا لن يقوموا إلا بزيادة خطورته، بمعنى أن نجاح السياسة الإسرائيلية في لبنان سيؤدي منطقيا إلى توسيع تأثيرات كامب ديفيد. ويعني في النهاية زوال المشروع الوطني الفلسطيني، وهذا ما سيحكم على الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان، على البقاء فيه أو «الإستيطان» فيه، حسب التعبير الشائع. وفجأة، واجه المشروع الخاص للجبهة اللبنانية خللا. ففي القراءة التي أجراها زعماؤها للأزمة اللبنانية، بقيت مسألة الوجود الفلسطيني النقطة المركزية. وقد تجاهل مسؤولو الجبهة اللبنانية هذا التناقض لأن معاشرتهم الإسرائيليين حملتهم على التشكيك حتى في إمكانية قيام دولة فلسطينية[8].

مسألة الشريط الحدودي

وتأثر استقطاب إسرائيل وسوريا للساحة اللبنانية، بوجود الشريط الحدودي أيضا. وفي هذا المجال، لم تشعر سوريا بتهديد فوري، لأن أدوات التغلغل الإسرائيلي لم تكن على تماس بقواتها. وكشف موقفها عن نظرة جيوسياسية تضم الأراضي اللبنانية بأكملها. وإذا لم تسع إلى ممارسة ضغط مباشر على الحضور الإسرائيلي، فإنها كانت تنوي حمل الدولة اللبنانية على أن تؤكد بطريقة متكررة لاشرعية السيطرة التي يمارسها عملاء إسرائيل. وسبق أن أدت هذه الجهود إلى إرسال وحدة من الجيش إلى الجنوب في تموز/ يوليو 1978، ولم تنجح مهمتها كما سبق القول. وقد استخلص سركيس على ما يبدو الدرس من تلك الحادثة، بإحالته حداد وشدياق على المحكمة العسكرية لأنهما أمرا بإطلاق النار على الجنود في كوكبا. لكن كافة العلاقات بين الأدارة المركزية والميليشيات لم تـقطع. واستمرت سوريا أيضا في الضغط على الحكومة لاتخاذ تدابير جديدة ولو رمزية. وتعين الإنتظار حتى 17 كانون الثاني/ يناير 1979 حتى تحزم الحكومة

[6] أبو خليل، م.س.ذ.، ص 88-89.

[7] مذكور في Shiffer, *op.cit.*, p. 52-53.

[8] أبو خليل، م.س.ذ.، ص 99 إلى 102.

أمرها وتطرد الضابطين رسميا من الجيش[9]. وبعد أسبوعين، قررت وقف رواتب العسكريين الملتحقين بحداد، وهذا ما كشف أنهم استمروا في تسلمها حتى ذلك الحين.

ولم يتبدد الغموض المؤسسي نهائيا إلا عبر مبادرة من حداد الذي أعلن، ردا على المحاولة الجديدة لنشر الجيش في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، «دولة لبنان الحر» في نيسان/ إبريل، ما استوجب إحالته على المحكمة العسكرية للمرة الثانية. لكن قرار الإحالة بقي، كما المرة الأولى، حبرا على ورق. ولم تخفف سوريا من ضغوطها. وكانت تشدد على ضرورة أن يعمد سركيس إلى تسوية مشكلة الشريط الحدودي عبر إرسال الجيش إلى هناك. إلا أن أي محاولة لم تحصل في هذا الشأن، على رغم البحث في هذا الإحتمال في شتاء 1980، والزيادة التدريجية لعدد الجنود اللبنانيين المنتشرين في منطقة قوة الأمم المتحدة. وإذ لم تثر مسألة الشريط الحدودي الهواجس على الصعيد العملاني، فإنها قادت الإرادة السورية باستمرار إلى احتواء الإندفاعة الإسرائيلية وتعطيل تأثيراتها المحتملة على الدولة اللبنانية.

أما إسرائيل فبررت الشريط الحدودي، أولا بأسباب عسكرية، وبالتالي بوظيفته المزدوجة، كونه منطقة عازلة وقاعدة عسكرية متقدمة. إلا أن الحسابات السياسية لم تكن بعيدة عنه. وكانت تلك الحسابات تعني منذ البداية سياسة «الجدار الطيب». وأمكن التحكم في استخدام الميليشيات الحدودية في سياق غاية سياسية خلال السنة الأولى من عهد سركيس. ومع «دولة لبنان الحر»، اتضح هذا الرهان الثانوي إنما المهم. ولا شك في أن هذه «الدولة» كانت تفتقر إلى أي وجود مادي: فلم تتمتع باستقلال سياسي أو عسكري، أو باكتفاء ذاتي وتعيش من المساعدات الإسرائيلية وعمل آلاف السكان في إسرائيل، وتتزود الطاقة والتغذية بالتيار الكهربائي من بقية أنحاء لبنان. وقد حمل قطع التيار حداد على قصف صيدا مرتين. وكانت المدارس تتبع وزارة التربية في بيروت، واستمرت الحكومة اللبنانية في دفع الرواتب لموظفيها المدنيين[10]. كذلك لم تنشىء هذه الدولة بنى مؤسساتية باستثناء جيش لبنان الحر الذي كان يموله الإسرائيليون ويدربونه، وإذاعة **صوت الأمل** التي كانت تتلقى مساعدات من فرقة إنجيلية أميركية[11]. إلا أن انعدام هذه الأسس المادية

[9] الحص، م.س.ذ.، ص 231، يشير في هذا الصدد إلى عنصر يثير الفضول: رفع حداد شكوى إلى مجلس شورى الدولة الذي ألغى في وقت لاحق قرار المجلس التأديبي بطرده من الجيش. ولم تتضح تواريخ رفع الشكوى والقرار، لكن من المحتمل أن يكون قد حصل ذلك في عهد أمين الجميِّل.

[10] *MECS*. IV, p.150.

[11] ممول هذه الإذاعة كان جورج أوتيس الرئيس الروحي لفئة «هاي أدفنتشر مينيستريز» في فان نويز بكاليفورنيا، راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 145.

لا يحمل على التوصل إلى خلاصة تؤكد سلامة قرار الإنفصال.

ولم تكن تسمية «الدولة» التي أطلقتها إسرائيل، عبر سعد حداد، على هذه المنطقة التي تبلغ بضعة مئات من الكيلومترات المربعة، خلوا تماما من أي مضمون، لكنها بدت شعارا لسياسة تطعن في وحدة الدولة اللبنانية. وكانت توفر في الوقت نفسه ضمانة لمستقبل يجعل من إسرائيل شريكا معترفا به في التفاوض حول الصيرورة المؤسسية للبنان. وسيبلغ هذا المنطق نهايته بعد اجتياح 1982 في المفاوضات حول الإنسحاب الإسرائيلي. وبهذا المعنى، كان الشريط الحدودي، أكثر من العلاقات مع الجبهة اللبنانية، أداة استراتيجية تميل إلى اقتلاع لبنان من محيطه العربي والسوري. وقد انكشفت تأثيرات هذه الإستراتيجية حتى قبل بلوغ هذه المرحلة الأخيرة.

نواة أزمة غير قابلة للانضغاط

ولم يكن الإستقطاب السوري – الإسرائيلي الذي تأثر به مجمل الساحة اللبنانية، يعني أن كلا من سوريا وإسرائيل كانتا متوازنتين في منطقتيهما – لم تكن مباراة متعادلة. وعندما ننظر إلى لبنان المركزي والتطور السياسي الذي ارتسم فيه، ببعديه الداخلي والخارجي، كانت سوريا تمثل فيه القطب المهيمن، فيما كانت إسرائيل تمارس نشاطها فيه، خفية تحت الأرض، لزعزعة استقراره. وفي المقابل، كانت سوريا عنصرا ثانويا في جنوب لبنان، لأنها لم تكن مستعدة لتحمل مخاطر مواجهة، لذلك أبقت جيشها بعيدا عن «الخط الأحمر» الجغرافي الذي كان استمراره المؤشر الأوضح لحرية التحرك الإسرائيلية في هذه المنطقة. ونتج عن ذلك أن الدور الرئيسي في المواجهة مع إسرائيل قد ترك لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما ظهر بمزيد من الوضوح، عندما منح الإنسحاب السوري في كانون الثاني/ يناير 1980، إسرائيل الإشراف على كامل الساحل الجنوبي بين بيروت وصيدا، على حساب إضعاف موقفها. وفي الوقت نفسه، أثبت تجاوز سوريا لـ«خط أحمر» آخر، كان يشمل احتكار الأجواء اللبنانية، أن تقسيم الأرض بقي مرتبطا بتوازن أشمل للقوى.

وقد يحمل هذا الوصف على الإعتقاد أن التحليل يدور في حلقة مفرغة. فقد كان هكذا في الواقع بمفهوم ذلك الوقت: فمن خلال الإلتقاء بين الإستقطاب الشامل وتقاسم الأرض، تكونت نواة أزمة غير قابلة للانضغاط crise incompressible وكانت نقطتها المحورية مشكلة الجنوب. ومن هذه البينة انطلقت الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية لمعالجة هذه الأزمة أو إيجاد حل لها أو التوصل إلى تجميدها على الأقل. وأدى فشل هذه الجهود إلى تثبيت الأزمة.

وكان سركيس يرى أن مشكلة الجنوب تلقي بثقلها على أي محاولة للتهدئة على الصعيد الوطني[12]. وبدا له أن تصرف إسرائيل في هذه المشكلة شكل معطى أوليا، لا يقاوم ويتعذر ضبطه. وكانت الولايات المتحدة قادرة وحدها على كبحه. ولكن، إذا كان سركيس ينتظر منها الكثير، فإن النتيجة كانت هزيلة[13]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1979، لم يستخدم إرسال مبعوث إلى لبنان، هو فيليب حبيب، المساعد السابق لكيسنجر في الخارجية الأميركية، واللبناني الأصل أيضا، إلا في التحقق من إمكانية العمل[14]. أما مجلس الأمن، فلم تسفر الشكاوى المتكررة التي رفعت إليه سوى عن كلام معسول، لانعدام الضغط الدولي الحقيقي على إسرائيل. وبطريقة ما، لم تستخدم هذه الشكاوى إلا لحفظ حق الدولة اللبنانية على أراضيها. لذلك اختار سركيس الذي أسقط في يده، تركيز جهوده على منظمة التحرير الفلسطينية ليطلب منها تجميد أنشطتها في جنوب لبنان. لكن منظمة التحرير التي كانت تواجه حرب الإستنزاف الإسرائيلية، لم تكن مستعدة لذلك. أما سوريا التي طلب منها أن تمارس ضغوطا عليها، فرفضت، وشددت على ضرورة الوفاق بين الطرفين واقترحت أن تضطلع بدور الحكم. ولأن المواقف كانت متناقضة، طلب سركيس الدعوة إلى قمة عربية لمناقشة مسألة الجنوب. ولهذه الغاية أرسل مبعوثين إلى مختلف العواصم العربية في أيلول/ سبتمبر 1979. ولم تحصل فكرته على أصداء إيجابية، لكن الوضع في جنوب لبنان، استأثر بالقسم الأكبر من أعمال القمة العربية العادية في العاصمة التونسية من 20 إلى 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979.

وبدلا من أن تساهم في ترتيب العلاقات اللبنانية–الفلسطينية، عمقت القمة المأزق. فمنذ المؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية (14-16 تشرين الثاني/ نوفمبر)، اندلع الخلاف اللبناني – الفلسطيني. فقد طلب الوفد اللبناني الذي استند إلى القرار 425، أن يوقف الفلسطينيون عمليات التسلل إلى منطقة قوة الأمم المتحدة، والعمليات التي تستهدف الأراضي الإسرائيلية، وألا يصدروا بعد الآن في بيروت بياناتهم العسكرية[15]. لكن المشاركين في المؤتمر لم يتبنوا وثيقة العمل اللبنانية. وفضلوا عليها نص تسوية أثار تحفظات لبنانية وفلسطينية في آن واحد. ولم تترتب الأمور خلال اجتماع رؤساء الدول الذي تبنى، بعد جدال حاد بين سركيس وعرفات[16]، قرارات متناقضة. فقد أعربت القمة عن تأييد فكرة بسط سلطة الدولة اللبنانية

(12) Pakradouni, op.cit., p. 191.

(13) *Ibid.*, p. 196, p. 200.

(14) راجع، الحص، م.س.ذ.، ص 339.

(15) Baron, *op.cit.*, pp. 441-442.

(16) Pakradouni, *op.cit.*, p. 200.

على كامل الأراضي الوطنية، لكنها لم تتحدث عن انسحاب للفدائيين من منطقة قوة الأمم المتحدة. ومن جهة ثانية، أخذت القمة علما بعزم منظمة التحرير الفلسطينية على الإمتناع عن شن عمليات عسكرية في الجنوب وعن إصدار بيانات من لبنان عن العمليات التي تقوم بها في الأراضي المحتلة، لكنها أكدت حق المقاومة الفلسطينية في خوض كفاحها على كافة الجبهات العربية على رغم تعديل النص في اللحظة الأخيرة[17].

فهذه التسوية التي لم ترض أحدا، لم تسفر عن أي تعديل ملموس في مشكلة الجنوب. ولجنة المتابعة العربية (السعودية والكويت وسوريا) المنبثقة من مؤتمر بيت الدين والتي عهدت إليها القمة الإشراف على تطبيق قرارات قمة تونس بعد ضم مندوب عن جامعة الدول العربية إليها، عقدت اجتماعها الأول في 7 كانون الأول/ ديسمبر، ثم توقفت أعمالها. وإذا كان سركيس قد أعد في كانون الثاني/ يناير 1980، مشروعا جديدا لانتشار الجيش في الجنوب، فإنه لم ينفذ بعدما أعربت إسرائيل عن معارضتها التامة لهذه المبادرة. وهذا لم يمنع من زيادة عدد عناصر الجيش اللبناني في الجنوب تدريجيا، حتى بلغوا في 1981، 1350 جنديا. ويلامس هذا الرقم أقصى ما يجيزه اتفاق الهدنة الموقع في 1949[18]. إلا أن السرية التي أحاطت بزيادة عدد الجنود، جردتـه من أي معنى سياسي.

لذلك بدت مشكلة الجنوب عصية على الوسائل التي استخدمت لمعالجتها. وبغض النظر عن الجهود التي بذلها سركيس، كانت الفرضية التي أملت منذ البداية وطوال هذه الفترة، سلوك الأطراف، استمرار التوتر في هذه المنطقة. وهذا ما كان يجعل من هذه المشكلة النواة الصلبة والثابتة للوضع المتأزم على صعيد لبنان كله. وكانت أهمية هذا الوضع تفوق أي شيء آخر في نظر القطب المهيمن، أي سوريا، التي لم تتحفز أبدا لإعادة النظر في أولوياتها وتتحمس لموضوع حفظ السلام في بيروت. فوجود إسرائيل في الجنوب كان يذكرها دائما بميزان القوى الإقليمي وبالضرورة الإستراتيجية التي تقضي بالحفاظ على موقعها في لبنان. وهذا مرد رفض «الخطط الأمنية» التي اقترحها سركيس تباعا. وكان تبني «خطة أمنية» ما تقضي باستبدال القوات السورية بالجيش اللبناني ولو جزئيا، يهدد بإلغاء الحيلة القانونية التي باتت تبرر قوة الردع العربية، وإن لم تبرر المطالبة بانسحاب سوري، فعلى الأقل بسحب ما بقي للوجود السوري من شرعية. لذلك، فإن خسارة جوهر القطب السوري المهيمن في علاقاتـه مع الدولة اللبنانية، سيندرج على الفور في المجال الإستراتيجي علامة وهن في وقت تتابع

[17] حول التناقضات في قمة تونس والمحاولات للتخفيف منها، راجع، الحص، م.س.ذ.، ص 362-366.

[18] Alan James, «Painful Peacekeeping», art.cit.

السياسة الإسرائيلية أهدافها التي لا تقف في وجهها عوائق.

تشعب الإنقسام الوطني

بدد انتهاء حرب السنتين والوعود بتأسيس «جمهورية ثانية»، التباين الوطني إلى حد ما. وهذا لا يعني أن المشاكل الأساسية بين اللبنانيين قد سويت. بل إن القوى التي كانت تعارض الوضع الدستوري الراهن، لم تعد قادرة على التعبير عن آرائها بالحدة نفسها في مرحلة تقهقرها على إثر التدخل السوري إلى جانب اليمين المسيحي. فالحركة الوطنية التي أرغمت على الإنكفاء، لم تعد في وضع يمكنها من المطالبة بإصلاحات. وانسحب الأمر نفسـه على الزعماء المسلمين. فموقع القوة الذي استعاده الفريق المسيحي والخطاب الفيدرالي السائد، دفعهم إلى التشديد على قيام الدولة بدلا من التشديد على مطالبـهم التقليدية المتعلقة بإعادة التوازن إلى السلطة. وبدا أن الشخصيات السنية انضمت إلى الوثيقة الدستورية التي كانت تنتقدها في البداية.

وقد تزامنت عودة الجدال السياسي مع قطع العلاقة بين الجبهة اللبنانية وسوريا وتلاشي آفاق بسط السلام. إلا أن الجدال بقي مبهما. فبمعزل عن قانون الجيش، لم يشمل الجدال مسألة إصلاحات محددة. وما كان مطروحا هو ضرورة التوصل إلى الوفاق الوطني أم لا، الذي كان يـطالب به الزعماء المسلمون المنضوون في إطار التجمع الإسلامي والحركة الوطنية، فيما كانت تتجاهلـه الجبهة اللبنانية، وتفضل التشديد على مشكلة الوجود الفلسطيني والسوري. والفارق بين سلم أولويات هذا الطرف أو ذاك، أوحى، بعد زهاء العشرين شهرا، بعودة الوضع إلى ربيع 1975، عندما كان المسلمون والأحزاب اليسارية يتحدثون عن الإصلاحات – وليس دائما بالذهنية نفسها – ويتذرع اليمين المسيحي بالسيادة المنتهكة. إلا أن هذا التوازي لم يمض بعيدا. فالإنقسام الوطني الذي برز ابتداء من 1979 اتبع انماطا جديدة ومتشعبة تتلاءم مع تموضع مختلف لأقطاب اللعبة السياسية.

إعادة تموضع الأفرقاء

كان عاملان أساسيان يضطلعان بدور حاسم في مسألة تموضع أقطاب اللعبة السياسية، هما من جهة، العلاقات مع الأقطاب الآخرين، سواء في الداخل أو الخارج، ومن جهة أخرى، الوضع «الميداني»، أي الدور على صعيد المبادرات العسكرية والسيطرة على الأرض. لذلك تعرض هذان العاملان لتبدلات كبيرة منذ ربيع 1975.

فخلال المرحلة الأولى من الجدال المتعلق بالإصلاحات، في بداية الحرب، لم يكن الوضع «الميداني» قد تبلور بعد لدى معظم الأطراف، وكان من الصعوبة بمكان التمييز في وضوح

بين عناصر الساحة السياسية من وجهة نظر ارتباطاتهم العسكرية. ثم انجلت الأمور وفرض تمييز واضح نفسه في 1979 بين «المقاتلين» والآخرين. فعلى سبيل المثال، لم يكن ممكنا إدراج الزعماء المسلمين التقليديين في الفئة نفسها مع زعماء الأحزاب اليسارية أو قادة الميليشيات. ولم ينسحب الأمر نفسه على الطرف المسيحي، لأن الزعامة التقليدية كانت على رأس الأحزاب المقاتلة. وفي الوقت نفسه، منحت مشاركتهم المباشرة في الحرب، بشير الجميِّل وداني شمعون، وضعا مختلفا لم يقتصر على الإستمرارية العائلية التقليدية. ولم يكن هذا الإمتياز نظريا. وعندما طرحت مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية على بساط البحث، تمحور النقاش صراحة حول مشاركة المقاتلين، واشتقت مفردة جديدة لهذه الغاية هي «الفعاليات».

وفي ما يتعلق بعنصر التموضع الآخر، أي علاقات قطب ما مع الأطراف الفاعلين في الساحة اللبنانية، فإن التبدل كان أيضا أشد أهمية مع وجود سوريا وإسرائيل. وفيما اقتصر عمل هذين القطبين الإقليميين، في ربيع 1975، على تشكيل الإطار الذي انتظم فيه بلوغ الإستقطاب أقصاه، بات كلاهما، وبدرجات متفاوتة، طرفا أساسيا في النزاع اللبناني. حتى أن تحركات كل منهما، شكلت واحدا من العوامل الرئيسة الحاسمة للرهانات التي انكشفت عنها. وما كان يحفز الجدال السياسي اللبناني في استمرار، هو مسائل تتعلق بهذين القطبين: مكانة سوريا في لبنان والعلاقات بين إسرائيل والجبهة اللبنانية ومشكلة الجنوب.

وأخيرا، تعرض عامل ثالث لتبدل مهم ساهم في تموضع مختلف الأطراف، أي الدولة ممثلة برئيسها الياس سركيس، الذي كان ينوي تمييز موقفه عن موقف فرنجية في 1975[19]، على ألا يبتعد عن الجبهة اللبنانية. وكانت محصلة كافة هذه العوامل، أن اللعبة السياسية كانت في 1979 أشد تعقيدا مما في 1975، والفروقات بين الأقطاب أكثر حدة.

ولدى المسيحيين، انتهى تماسك الزعامة التقليدية، بعد الطلاق بين سليمان فرنجية وشركائه السابقين في الجبهة اللبنانية. هذا الطلاق الذي سببته الخلافات على دور سوريا والتعاون مع إسرائيل، ثم رسخته صراعات دامية بلغت ذروتها باغتيال طوني فرنجية. وأسفر هذا النزاع بين فرنجية وحزب الكتائب عن تشوش الحد الطائفي الذي نجم طابعه الحاسم في 1975 إلى حد كبير عن تصرف الرئيس السابق. كذلك أنتج تعقيدا إضافيا كان يبرز لدى طرح مسألة تحقيق الوفاق الوطني عبر حكومة اتحاد. وفي المقابل، منح استحواذ العداء حزب الكتائب في ذهن فرنجية، فكرة سوريا التي لم تجد أصداء إيجابية كبيرة، لتشكيل جبهة موسعة ترمي إلى عزل الجبهة اللبنانية وخصوصا بشير الجميِّل، بعض التجسيد المادي.

(19) أنظر أقوال سركيس التي أوردها أبو خليل، م.س.ذ.، ص 128-129.

أما لدى المسلمين، فظهرت تغيرات لا تقل أهمية في اللعبة السياسية بتأثير من هزيمة الحركة الوطنية والمسؤولية التي نسبت إليها، عن صواب أو عن خطأ، عن تعميم التسيب الأمني. وتجلت تلك التغيرات في المقام الأول، بالقوة التي استعادها الأعيان السنة التقليديون، والعزم على تأكيد حضور حركة شيعية مستقلة. وتجلت أخيرا بتنحي الزعامة الدرزية عن ترؤس اليسار، حتى لو أن وليد جنبلاط الذي ورث في 1977 رئاسة الحزب التقدمي الإشتراكي، انتهى في حزيران/ يونيو 1980 بقبول زعامة الحركة الوطنية. وقد أفرغ هذه الحركة من أي جوهر، وضعها بين منظمة التحرير الفلسطينية، التي باتت تستخدم غطاء لها، وبين ضغوط سوريا الراغبة في أن تفرض عليها انحيازا تاما. وتمثل الأمر الجديد البارز على هذا المستوى، بإرادة سوريا التصرف باعتبارها عاملا داخليا. فلم تلغ فقط أي هامش حرية لدى الحركة الوطنية اللبنانية التي بات قادتها زوارا مثابرين للعاصمة السورية، وانضم إليها البعث الموالي لسوريا من جديد في حزيران/ يونيو 1980، بل تحدثت باسم المسلمين في كل ما يتعلق بالنقاش السياسي الوطني، على رغم أن دوافعها كانت استراتيجية بالتحديد. وتلك كانت خصوصا حالة قانون الجيش. فهذا المطلب الذي كان صدى مطلب مشترك للزعماء المسلمين وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية قبل الحرب، انسجم مع الإدعاء السوري بالتحدث باسمهم. لكنه كان متوافقا مع ما يبدو أنه هاجس سوريا على المدى البعيد، أي منع زمرة تعرف أنها معادية لها من تسلم مقاليد السلطة. وانسحب الامر نفسه أيضا على المطلب الذي كان يتكرر باستمرار ويقضي بأن يسبق التوافق الوطني أي استعانة بالجيش.

وقد عزز موقف سركيس الإدعاء السوري التحدث باسم المسلمين. فمنذ البداية، بنى سركيس تحركه على التقارب بين الجبهة اللبنانية وسوريا، وبعد الإنفصال بينهما، طرح نفسه وسيطا من خلال الإستمرار في حوار منفصل مع كل منهما. وفي المقابل، لم يعلق أهمية كبيرة على الزعماء المسلمين والحركة الوطنية، حتى أنه تحدث عن الرئيس الأسد بصفته «زعيما للمسلمين»[20]. وانعكس الموقف المشابه في قمة الدولة عبر العلاقات التي أقامها هو نفسه ووزير خارجيته فؤاد بطرس مع رئيس الحكومة سليم الحص. وقد اختير الحص عمدا لانعدام تجربته السياسية، واستبعد، كما سبق القول، عن القرارات السياسية المهمة في 1977 و1978. وزادت من تأزم الأمور، واقعة استقالة رئيس الجمهورية إبان معركة الأشرفية. وبطلبه من الحص أن يستقيل من تلقاء نفسه حتى يتاح له تعيين رئيس وزراء مسيحي، كشف سركيس عن مدى إضماره فكرة تهميش المسلمين في الحكم. واستمرت الريبة بعد ذلك وخصوصا لدى

(20) في تشرين الأول/ أكتوبر 1978. ورد لدى الحص، م.س.ذ.، ص 237.

استبدال الجيش بالكتيبة السعودية. وشعر الحص أكثر من أي وقت مضى بتهميشه عن بعض المداولات[21].

والثقة القليلة التي منحها سركيس الزعماء المسلمين، جعلته ألا يسعى إلى الوفاق الوطني، في الفترة 1979 – 1980، إلا باعتباره إشارة، أو في أفضل الأحوال، هاجسا ثانويا. أما شعار «الأمن قبل الرغيف» الذي رفعه في مستهل عهده – كانت نتيجته مثيرة للسخرية – فلم يأخذ معناه الكامل إلا في مقابل شعار الزعماء المسلمين «الوفاق قبل الأمن». وبإقدامه، في أي حال على المبادرة إلى حوار وطني، زاد سركيس على ما يبدو من قوة محاوريه المسلمين، وقلص بذلك جزئيا الضغط الذي كانت تمارسه سوريا على الساحة الداخلية.

الأزمات الحكومية

وانسحب تعقيد اللعبة السياسية على الصعوبات التي واجهها مرتين تشكيل حكومة اتحاد وطني. وكانت المحاولة الأولى عندما قدم الحص استقالة حكومته في 16 أيار/ مايو 1979، بناء على طلب سركيس. لكن صعوبة المهمة انكشفت في الإستشارات التقليدية التي يجريها الرئيس. فالفيتوات والفيتوات المضادة لم تؤكد فقط استحالة تشكيل حكومة وحدة وطنية، بل أكدت أيضا صعوبة الإتفاق على تشكيلة حكومية أكثر تواضعا: فقد رفض فرنجية الإنضمام إلى حكومة يتمثل فيها حزب الكتائب، ورفض شمعون التجديد للحص في رئاسة الحكومة، وطالبت الحركة الوطنية باستبعاد المتعاملين مع إسرائيل. ولم تسهل الأمور مطالبة أكثرية النواب بتشكيل حكومة برلمانية حصرا. وأخيرا، كلف سركيس الحص من جديد، في 2 تموز/ يوليو، تأليف الحكومة التي قدم تشكيلتها المؤلفة من اثني عشر وزيرا في 16 تموز/ يوليو. فبعد أزمة حكومية استمرت شهرين، كانت النتيجة هزيلة، إذ تشكلت الحكومة من بعض الوجوه السياسية، ووزيرين يدينان بالولاء للجبهة اللبنانية واثنين آخرين تجمعهما صلة بعيدة بالحركة الوطنية، لكن تعايشهم كان صعبا. كذلك كان الثنائي المتصارع الحص/ بطرس موجودا، والخلافات بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية، أخطر من أي وقت مضى. ولتبديد الأوهام التي استمرت، قدم الرئيس الأسبق شارل حلو الذي عين وزير دولة لشؤون الوفاق الوطني، استقالته بعد ثلاثة أسابيع، قبل يومين من جلسة طرح الثقة.

ويبدو أن المحاولة الثانية أعدت بمزيد من الجدية. فقد حصلت في أعقاب طرح مشكلة

(21) م.س.ذ.، ص 339.

الوفاق الوطني، الناجمة بدورها من مبادرة اتخذتها سوريا لخفض جنودها في لبنان مطلع 1980. وفي إطار الجهود الرامية لحمل سوريا على القبول بخطة أمنية – لم تثمر المحاولة عن نتيجة –، قرر سركيس الإقدام على خطوة كبيرة. ففي 5 آذار/ مارس 1980، وافق مجلس الوزراء على البنود الأربعة عشرة الأساسية للوفاق الوطني: وحدة لبنان وعروبته، ودعم القضية الفلسطينية، وإقامة علاقات «مميزة» بين لبنان وسوريا ونبذ أي شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل، إلخ. وطرحت من جديد فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي 7 حزيران/ يونيو، قدم الحص استقالة حكومته، بعد سلسلة جديدة من المشاورات التي أجراها سركيس في حضوره، في شأن الوفاق الوطني.

وبتجميده استقالة الحص، أجرى سركيس مشاورات أُشرك فيها المسؤولون السوريون لتشكيل هذه الحكومة. لكن تشكيل حكومة وحدة وطنية، عرقله الفيتو الذي طرحه فرنجية على مشاركة حزب الكتائب، على رغم استئناف هذا الحزب الحوار مع سوريا، بعد توقف استمر سنتين. كذلك رفض زعماء تقليديون مشاركة «مقاتلين» في الحكومة. وقد أهملت الفكرة على ما يبدو، حين أطاح بشير الجميّل، ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار، في 7 تموز/ يوليو. وبعد أسبوع، (16 تموز/ يوليو)، أعاد سركيس طرح الملف الحكومي، وأثار دهشة الجميع بموافقته على استقالة حكومة الحص، التي جمدها بضعة أسابيع. ثم كلف تقي الدين الصلح (20 تموز/ يوليو) تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم ممثلين عن الفعاليات.

وباختياره شخصية سنية تقليدية، ورئيسا سابقا للحكومة، التصقت صورته بفلسفة الميثاق الوطني الذي ساهم في صوغه إلى جانب عمه رياض الصلح، كان سركيس يأمل على الأرجح، في أن يحفز بجدية عملية الوفاق الوطني. لكن، وعلى رغم الخصوصيات السياسية الحساسة في الساحة الداخلية، تبين لدى رئيس الحكومة المكلف، عيب يبطل اختياره، تمثل بصلاته التاريخية مع العراق. فصورة رئيس الوزراء القريب من العراق، أثارت منذ البداية اعتراض سوريا الذي لا رجوع عنه على شخصه[22]. كذلك اصطدمت الصيغة الحكومية التي اقترحها الصلح في اليوم التالي لاختياره (21 تموز/ يوليو)، باعتراض فرنجية على مشاركة حزب الكتائب. وفي أي حال، فشلت المحاولة، على رغم وساطة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني الذي قام ببضع جولات مكوكية بين بيروت ودمشق لإقناع سوريا بالموافقة على فريق حكومي تتمثل فيه الحركة الوطنية بعدد كبير من الوزراء. وفي نهاية المطاف، تنحى

(22) شهادة فؤاد بطرس.

الصلح متهما سوريا بصورة غير مباشرة بإفشال مهمته.

واستمرت الأزمة الوزارية حتى 22 تشرين الأول/ أكتوبر، حين كلف سركيس شفيق الوزان، النائب السابق ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، تشكيل الحكومة. وبعد ثلاثة أيام، تشكلت الحكومة من اثنين وعشرين عضوا كان خمسة منهم في حكومة الحص، ولاسيما منهم فؤاد بطرس الذي احتفظ بوزارة الخارجية. وحتى لو لم تجسد هذه الحكومة الوفاق الوطني، فإنها أرضت بصيغتها الموسعة جميع الأطراف. ومع ذلك، لم تنته الصعوبات الحكومية. فقد واجهت الحكومة الجديدة مشكلة التمثيل الشيعي ومطالب حركة أمل التي أعربت عن استيائها من تجاهل استشارتها، فأسفر ذلك عن استقالات واستقالات مضادة أخرت جلسة مناقشة البيان الوزاري ونيل الثقة. كذلك واجهت حكومة الوزان منذ تشكيلها تطور الوضع في الساحة المسيحية من خلال قضية عين الرمانة حيث مكن التواطؤ الصريح للجيش، بشير الجميِّل من تصفية ما تبقى من ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار وإنهاء مهمة فرض التجانس في منطقة الجبهة اللبنانية.

وكشف تفجر المعطيات المنبثقة من «الواقع الميداني»، أي مطالب حركة أمل وهجوم بشير الجميِّل، في هذه المرحلة وبوضوح، عن لاأهمية الواقع الحكومي. وأثبت أن الحكومة لم تكن المكان المناسب لممارسة السياسة الحقيقية، على رغم بعض المحاولات الرامية إلى نقل الفعاليات ووضعها في إطار دستوري. وقد ترجم ذلك في حكومة الوزان بمشاركة وزير شديد الصلة ببشير الجميِّل. وبدد هذا التفجر أيضا الإنطباع الزائف الذي يمكن أن يكون قد تركه تطور الأزمتين الحكوميتين، لأن الأقطاب المعارضين للجبهة اللبنانية، كانوا يهيمنون كميا على النقاش، وكانت الجبهة اللبنانية في الموقع الدفاعي. وأثبتت قضية عين الرمانة، إذا كان الأمر ما زال يحتاج إلى دليل، أن الحكومة لم تكن شيئا يـذكر.

تعزيز موقع الجبهة اللبنانية

وبقيت الجبهة اللبنانية التي لم تضعفها محاولات التهميش، العنصر الداخلي الأكثر حضورا والأقوى. حتى أنها رأت إلى موقعها يزداد رسوخا. وقد اضطلع تحالفها مع القطب الإقليمي القوي، أي إسرائيل، وتناقضات الفريق الخصم، بدور لمصلحتها. إلا أن العامل الأبرز لتثبيت موقعها، كمن في تطورها الذي تميز بتكثيف السلطة التي كانت تتيح لها التعويض عن ضعفها على الأرض. وقد اتسعت هذه الحركة، وتضاعفت نتائجها، جراء الإطار المتقلب الذي ميز هذه الفترة خلال كافة مراحل الأزمة. وبدت عملية تثبيت الجبهة اللبنانية في هذا الإطار، الظاهرة الوحيدة المنظَمة والمنظِمة.

دولة داخل الدولة

وتجلى تثبيت الجبهة اللبنانية في ترسيخ قاعدتها الجغرافية والمجتمعية، عبر تنظيم سلطتها الموازية التي أرسيت أسسها الأولى خلال حرب السنتين. ولم تلغ أبدا الهيئات الإدارية البديلة التي أقامتها الجبهة اللبنانية أو حزب الكتائب. وكان بقاؤها في 1977، في السنة الأولى من عهد سركيس، مؤشرا إلى حدود العودة إلى الحياة الطبيعية. إلا أن ما حجب تطورها، كان وجود المواقع السورية في داخل بيروت الشرقية، والمؤشرات الجزئية لعودة الدولة، والمترافقة مع تسريح قسم من عناصر الميليشيات. وفي سياق معركة الأشرفية فقط، استعادت الميليشيات سيطرتها اليومية على الأرض، وشملت الإدارة الموازية معظم جوانب الحياة الإجتماعية. واشتدت وتيرة بسط الحكم الذاتي على المنطقة المسيحية، عبر توحيد القوات اللبنانية الذي أتاح إضفاء صفة التجانس على الهيئات الإدارية لما أصبح دولة حقيقية في داخل الدولة.

وقبل توحيد القوات اللبنانية، كان القسم الأكبر من الإدارة الموازية من اختصاص حزب الكتائب، الذي كانت لديه الميليشيا الأقوى ويشرف على «اللجان الشعبية» التي أنشئت في 1976. وبمعزل عن قيادة القوات اللبنانية التي كانت ما تزال هيئة تنسيق، كانت الجبهة اللبنانية تشرف على هيئة واحدة مشتركة هي «الصندوق الوطني» الذي كان يقتطع ضريبة شهرية على المنازل. وفي الأمور الأخرى، كان لكل من ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار وميليشيا حزب الكتائب مصادرها الخاصة للموارد، وخصوصا عبر الكثير من المرافىء المرتجلة التي أنشئت على طول الساحل. لكن هذا التشتت لم يعد يمنع المواجهات المتكررة بين ميليشيات الحزبيـن، فمارس حزب الكتائب وخصوصا مسؤوله العسكري بشير الجميِّل سلطة تنظيمية وأحيانا قمعية، على كافة مستويات الحياة العامة. وشملت هذه السلطة في المقام الأول مهمات الشرطة وبالتالي «القضاء»، التي كان يؤديها مختلف أجهزة الميليشيا الكتائبية. ولم يقتصر عملها على تأدية مهام الشرطة السياسية، لأن صلاحياتها شملت جرائم الحق العام والنزاعات غير السياسية. وفي السياق نفسه، كانت الميليشيا الكتائبية تتولى إدارة مرفأ جونية. وكان عناصرها هم الذين يدققون في هويات المسافرين في هذا المركز الحدودي، حتى لو أن عناصر الأمن العام يختمون جوازات السفر وفق الأصول القانونية. وكانت الميليشيا الكتائبية تفرض أيضا رسوما داخلية على الحدود الشمالية لمنطقتها. وتمثل المؤشر الثاني للسلطة التنظيمية التي كانت تمارسها الميليشيا الكتائبية، بتنظيم تقنين البنزين لدى فقدان هذه المادة من الأسواق. كذلك فرضت إذاعة صوت لبنان التي أسسها حزب الكتائب في 1975، نفسها إذاعة رسمية كانت تضطلع

في آن واحد بدور إذاعة محلية وأداة دعائية.

وفي منظومة الرقابة الكتائبية، كانت «اللجان الشعبية» التي ألحقت بعد حين رسميا بقيادة القوات اللبنانية، تشغل مكانة مركزية. فقامت على سبيل المثال بأعباء تنظيف الشوارع، الذي لم يقتصر على رفع النفيات، بل أيضا رفع الأنقاض بعد الإعتداءات وعمليات القصف. ودائما ما كانت تسرع في تنفيذ هذه المهمة للمساهمة في إزالة الشعور بالإحباط وتدني المعنويات الناجم عن تلك الإعتداءات. كذلك تولت إدارة المرائب العامة التي أقيمت في مساحات بور في بيروت، لمراقبة توقف السيارات وخفض مخاطر الإعتداءات بالسيارات المفخخة. وكانت تستخدم وسيطا مع التجار لكافة الإرشادات المتعلقة بالأمن اليومي (مراقبة الشوارع) والتظاهرات (أيام الإحتفالات أو الإضرابات وتوزيع المنشورات).

وقد استؤنفت منظومة الرقابة هذه واتسعت بعد توحيد القوات اللبنانية في تموز/ يوليو 1980. فـ«الخدمات العامة» التي كان يؤديها حزب الكتائب، ألحقت بقيادة بشير الجميّل. وانسحب الأمر نفسه على «الصندوق الوطني». واستحدثت خدمات جديدة أيضا، كشبكة الحافلات لتلبية الحاجات الجديدة لمنطقة بيروت. وتطورت كثيرا الضرائب الموازية: فإضافة إلى المساهمة الشهرية التي ألزمت المنازل بدفعها، وضعت رسوم على البنزين، وفواتير المطاعم والمجمعات السينمائية. وتوحدت إدارة المرافىء غير الشرعية ونظمت «رسومها». وفي الوقت نفسه، كان التطفل على إدارات الدولة منهجيا. وهذا ينطبق خصوصا على الدوائر العقارية حيث كانت كافة صفقات البيع بما فيها تلك المتعلقة بالأراضي التي لم تكن للقوات اللبنانية علاقة بها، تخضع لدفع إتاوات. وفي سياق آخر، فرضت القوات اللبنانية التدريب العسكري الإلزامي على التلامذة.

ولم تقتصر الدولة في داخل الدولة التي أنشأتها الجبهة اللبنانية على منظومة المراقبة ولا على تنظيم الخدمات، غير المكتملة. فقد كانت أيضا وخصوصا على الأرجح، حالة نفسية، بمعنى أن علاقتها بالناس لم تكن قائمة على الإكراه أو على المكافأة، لكنها كانت قائمة قبل كل شيء على التمثيل. فقد كانت الأكثرية الساحقة من الناس في المنطقة المسيحية يجدون أنفسهم في السلطة الموازية. وفي التراتبية التلقائية للسلطة، كان هؤلاء الناس، يضعونها في منزلة تفوق منزلة جهاز الدولة اللبنانية. وكانت الملاءمة بين الدولة في داخل الدولة والناس تقاس بمؤشرات ملموسة، أبرزها الديناميكية الموحدة التي لم تتأثر بالتناقضات الداخلية. وإذا كان اللاإستقرار الناجم عن سبب داخلي، أي المواجهات بين الميليشيات، قد استمر أشهرا طويلة، فأنه لم يؤد أبدا إلى تغليب أرجحية عزم الناس على الموالاة على الهوية الإيديولوجية - الطائفية، ولا حتى إلى التشكيك في زعامة الجبهة اللبنانية. وتجسد مؤشر آخر لترسيخ التلاحم الإجتماعي بالإستئصال التام تقريبا

لجرائم الحق العام في منطقة القوات اللبنانية. وهذا ما تكشفه على سبيل المثال للعام 1981 محاضر قوى الأمن الداخلي[23]. وحتى لو لم يكن من المؤكد أنه توافرت لقوى الأمن الداخلي إمكانية إحصاء كافة الجرائم، إلى جانب الجرائم الدموية على الأقل، فإن المعاينة الميدانية تؤكد أن المنطقة المسيحية كانت تتمتع بسكينة كبيرة جدا.

وقد استفادت صلابة الصلة بين سلطة الأمر الواقع والناس، من الفعالية الإدارية التي أثبتتها هذه الدولة في داخل الدولة. وكشف عن هذه الفعالية أيضا ضعف القدرة التحكيمية التي كان يخفيها تصرف الميليشيات وجهازها الإداري حيال الناس، في الحياة اليومية على الأقل، وفي الحدود الإيديولوجية والسياسية. وفي هذا الإطار - في هذا الإطار فقط - يلاحظ تطور مفهوم الخدمة العامة لدى مسؤولي القوات اللبنانية. وأيا تكن أهمية هذه الإعتبارات، فقد بقيت ثانوية. لأن اعتراف الناس بالدولة في داخل الدولة لم يكن موافقة لاحقة تفترض قرارا إراديا صدق عليه الناس فيما بعد. وإذا كان متعذرا إهمال الجزء الإرادي، فيلاحظ أن العملية المؤسسية، على غرار الميليشيات التي كانت تتولى إدارتها، ولدت من رحم المجتمع وليس من خارجه. فهذا الطابع الذاتي أمكن إصلاحه منذ المحاولات الأولى لتنظيم الحياة المدنية في زمن الحرب (1975). ثم بات ممكنا العمل المتواصل لهذه الدولة في داخل الدولة، وبالتالي، أكد حقيقتها الطابع العضوي للعلاقة التي أقامتها مع «مجتمعها».

وفي المقابل، جعلت العلاقة نفسها القسم الأكبر من الناس في المنطقة المسيحية ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجتمع واحد. وازداد استخدام تعبير «المجتمع المسيحي» للدلالة إلى هذا الكيان. ولا شك في أن الناس في المنطقة المسيحية لم يكتفوا بأنفسهم على الصعيد الإقتصادي، لكن تجانسهم الطائفي الذي اكتمل تقريبا منذ 1976، جعلهم يشكلون تدريجيا كيانا منفصلا يميل إلى شكل من أشكال الإكتفاء الذاتي المجتمعي. ولم تكن ظاهرة الإنفصال حكرا على المسيحيين وحدهم بالتأكيد، فقد تفشت عبر الجغرافيا الجديدة لبيروت. إلا أن هذا «المجتمع المسيحي» كان يتمتع بطابع مميز يبرر هذه التسمية جزئيا على الأقل. وقد تم الإنفصال عبر سير عمل الإدارة الموازية وخصوصا الشرعية التاريخية التي كان يرفدها بناء إيديولوجي منتشر ومنبثق من الجبل المسيحي.

فنظرية الجبل المحاصر المنتشرة منذ 1975، لم تهمل عندما وجدت الجبهة اللبنانية نفسها في موقع قوة في 1977، ثم أمدتها معركة الأشرفية في وقت لاحق براهنية جديدة استمرت حتى 1982. وكانت المواجهة مع القوات السورية، أو بصيغة أفضل، مع إرادة الردع السورية، عاملا

[23] Snider, «The Lebanese Forces», art.cit.

زاد في ترسيخ الأسطورة المؤسسة. ومع جبهات وسط المدينة والمواجهات في الضواحي والشمال وعلى قمم جبل لبنان، كان يعتمل في صدور الناس الذين يعيشون في منطقة الجبهة اللبنانية شعور بالحصار يجسد الإحساس بالتهديد الخارجي ويغذي باستمرار أسطورة الجبل المنيع.

«صعود بشير الجميِّل»

كذلك تبدت عملية ترسيخ الجبهة اللبنانية، عبر تثبيت شخصية آسرة هي شخصية بشير الجميِّل، على رغم المواجهات التي تسبب في وقوعها. وهذا ما دأب الناس على تسميته «صعود بشير الجميِّل». ولم تكن هذه الصيغة الملائمة للإستسهال الصحافي، خلوا من الأفكار المسبقة، وغالبا ما أضيف إليها بصورة متعمدة مفهوم تاريخي محدد عبر إلحاق صفة «الذي لا يقاوم» بها، في سياق عملية تذكير صريحة، من خلال مرجعية برتولت بريشت Bertolt Brecht، بصعود الفاشيين الأوروبيين في العشرينات والثلاثينات. فمسيرة صعود بشير الجميِّل الذي أضفت عليه هذه الرموز هالته، يتحدد في فئة لم تكن فئته[24] على رغم بعض عناصر القرابة. وسنستبعد في هذا المجال أيضا المفهوم الذي ينطوي عليه هذا التعبير ونتمسك فقط بدلالته الآلية. وبهذا المعنى، يقاس صعود بشير الجميِّل عبر تغيير وضعه الحقيقي في غضون سنتين: فمع احتفاظه بصفته الرسمية نفسها، أي قائد القوات اللبنانية، التي حصل عليها منذ آب/ أغسطس 1976، فقد انتقل من وضع القائد العسكري الأبرز إلى القائد العسكري والسياسي الوحيد في الساحة المسيحية[25].

وكانت اللحظة الحاسمة لهذا التطور، عملية 7 تموز/ يوليو 1980. وبتوحيده القوات اللبنانية، أنجز هدفين. فقد تمكن أولا من تصفية ميليشيا لم تكن تأتمر به، وفرض نفسه ثانيا، على حزب الكتائب الذي سيغزو أنصاره مكتبه السياسي في وقت لاحق. وأتاحت تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار التي جعلت من بشير الجميِّل الزعيم الوحيد، تحويل ما كان حتى الآن هيئة تنسيق، تنظيما عسكريا متماسكا، مركزيا ومنضبطا، ومنظما مكاتب على غرار الجيش اللبناني (المستنسخ عن الجيش الفرنسي). وبقي عدد عناصره الذي ناهز الخمسة آلاف، قليلا، بالمقارنة مع القوات السورية، لكن تماسكهم وتنظيمهم وتسلحهم

(24) لا يمكن أحد أن ينأى بنفسه عن السهولة، سواء كانت صحافية أو نضالية: فقد استخدم كاتبُ هذه الصفحات خلال مناسبة واحدة على الأقل الصيغة الواردة في عنوان مقالة في **لوموند ديبلوماتيك** في أيلول/ سبتمبر 1982. ولم يضع ما يكفي من الحدود مع المعنى الذي تضمنها.

(25) بشير الجميِّل يصف هذه المرحلة الإنتقالية بتورية معبرة جدا خلال الحديث عن «انتقال مهماتي في إطار المقاومة اللبنانية من مرحلة «تقنية» إلى «مرحلة تتضمن مزيدا من السياسة»، مقابلة في **لوموند**، في 18 آب/ أغسطس 1982.

كانت عوامل زادت من هذا العدد.

وعلى رغم المظاهر، حصل انتقال السلطة من الزعيمين التاريخيين، بيار الجميِّل وكميل شمعون، إلى بشير الجميِّل، في سياق تواصلي. أولا، لأن التطور كان تدريجيا وقد اتضحت ملامحه قبل 7 تموز/ يوليو 1980. وثانيا، لانعدام التباينات السياسية الكبيرة بين بشير الجميِّل وبين شمعون والجميِّل الأب. وإذا كان قد تبين أنه أشد راديكالية وأشد ميلا إلى المجازفة من والده، فإن الأب وفر له دعما حاسما في قيادة حزب الكتائب الذي كان يضم بعض الخصوم في عداد أعضائه. أما كميل شمعون، فكان بشير الجميِّل يشاطره الإعتقاد بجدوى التعامل مع إسرائيل والعداء القوي لسوريا[26]. وهذا يعني أن بشير الجميِّل، كان قبل 7 تموز/ يوليو 1980، يضطلع بدور جوهري في اتخاذ القرار وتحديد العلاقات، معارضة أو تحالفا، مع الأقطاب الآخرين.

وعلى الصعيد التنظيمي أيضا، لم يتم صعود بشير الجميِّل إلى القمة بين ليلة وضحاها. فقد استفاد من موقعه المزدوج بصفته رئيسا للمجلس الحربي الكتائبي وقائدا للقوات اللبنانية (منذ 1976)، ليوفر تدريجيا وسائل حرية تحركه بمعزل عن الحزب الذي لم يكسب إلى جانبه مكتبه السياسي. وانكب على تحويل قيادة القوات اللبنانية أداة جامعة. لذلك بدأ في 1979 بتشكيل فرق متكاملة تتميز عن ميليشيات الأحزاب[27]. كذلك اضطلع بدور مركزي في إدارة الدولة في داخل الدولة وفي تنظيم «المجتمع المسيحي».

والتغيير الذي أحدثه 7 تموز/ يوليو، من وجهة النظر هذه، كان تأكيد انتقال السلطة. فمجلس قيادة القوات اللبنانية الذي كان يضم مندوبين عن الميليشيات الأساسية (ثلاثة كتائبيين واثنين من حزب الوطنيين الأحرار وواحدا من حراس الأرز واثنين من التنظيم)، وكثيرا من الأعضاء الآخرين الذين لا يصوتون (رؤساء مكاتب الشؤون الخارجية والمال والخدمات العامة ورئيس هيئة الأركان)، تقدم على الجبهة اللبنانية، ولم يتحول مع ذلك هيئة تنفيذية فعلية. وكان يمارس السلطة الفعلية مجلس مصغر غير رسمي يرأسه بشير الجميِّل. وفي هذا السياق، سيطر رجال بشير الجميِّل على المكتب السياسي لحزب الكتائب. وما حصل كان أيضا تعاقب أجيال. وبات يتسلم شؤون القيادة شبان تقل أعمار معظمهم عن ثلاثين عاما، وبشير الجميِّل نفسه لم يكن قد بلغ الثالثة والثلاثين، حين أثبت نفسه زعيم المنطقة المسيحية.

وما قيل عن علاقة الدولة في داخل الدولة مع مجتمعها، يمكن أن يقال عن شخص بشير

(26) أنظر ما قال خدام في هذا الصدد، ورد في بقرادوني، م.س.ذ.، ص 217.

(27) Snider, «The Lebanese Forces», art.cit.

الجميِّل الذي جعلت من مسيرته الإرادية ممكنة، الثقافة الإيديولوجية للمجتمع الذي يسعى إلى تنظيمه. وفي المقابل، أثبت حدسا أكيدا حيال ردود فعل الناس على مختلف مبادراته. وإذا كانت أولى هذه المبادرات، أي اغتيال طوني فرنجية، أثارت طوال أيام استنكارا أكيدا، إلا أنها سرعان ما لاقت التأييد. واختيار المواجهة مع القوات السورية في صيف 1978، ظهر بعد ذلك متطابقا مع مشاعر المسيحيين. وفي نهاية هذه المعركة، أصبح بشير الجميِّل الذي فاز بإكليل البطولة، زعيم حرب المجتمع المسيحي. حتى أن في الإمكان القول، إن السلوك السوري هو الذي جعل من بشير الجميِّل زعيما، من خلال نظرة الشعب المسيحي لسوريا. فبعد معركة الأشرفية، نظم هذا المسعى بصورة منهجية، عبر الحفاظ على ديناميكية المواجهة مع السوريين، المطعمة بالديناميكية النابذة التي كانت تقسم المجتمع المسيحي، ليجعل منها دعامة بروزه السياسي.

وأقام بشير الجميِّل الدليل أيضا على حدسه في العلاقات مع ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار. فقبل 7 تموز/ يوليو، ضاق الناس ذرعا بوتيرة المواجهات. وفي هذا المعنى، كان هذا التسارع مؤشرا لتطورات أشد خطورة[28]. فإذا كانت خطوة بشير الجميِّل لم تنطو على مجازفة عسكرية كبيرة، فإنها كانت محفوفة بالمخاطر من وجهة نظر سياسية. واحتاج الأمر إلى بضعة أيام ليتأكد أنه أحرز نجاحا تاما. فقد راهن بشير الجميِّل في الواقع على تمسك المجتمع المسيحي بميليشياته وعلى الشعور بنفاد صبره على تجاوزاتها. وسرعان ما تبين أن الثمن الذي دفع لم يكن باهظا جدا لأن حصيلة العملية ناهزت الـ 150 قتيلا[29]. وحرص بشير الجميِّل أخيرا، على مراعاة شخص كميل شمعون وهالته، إذ أدرك حجم شخصية الوصي التي كان يجسدها، حتى أنه طرح نفسه وارثه الحقيقي[30].

الهجوم على الدولة

أثبتت السنة الأولى من عمر العهد، أن التناقض بين الرئيس سركيس والجبهة اللبنانية كان ثانويا ويتمحور حول الوسائل أكثر من تمحوره حول الأهداف. وكان سركيس الذي يشاطرها عموما الأولويات نفسها المتعلقة بالوجود الفلسطيني والعلاقات بين الطوائف، يتميز عن قادة الفريق المسيحي بحرصه على أن يأخذ في الإعتبار إلى حد ما المصلحة المستقلة

(28) حول التحضير لـ7 تموز/ يوليو وعواقبه، راجع، بقرادوني، م.س.ذ.، ص 214 الى 217.

(29) فيما كانت الحصيلة الأولى 500 قتيل، راجع، Randal, *op.cit.*, pp. 135-138.

(30) أنظر رد الفعل السياسي جدا لشمعون على انقلاب بشير الجميِّل، من خلال الرواية التي أوردها بقرادوني، م.س.ذ.، ص 217.

للدولة التي يرأسها، وهذا ما لم يفعله فرنجية في مستهل الأزمة. واقترن هذا الحرص الذي شكل فرقا آخر، بضرورة مراعاة هواجس سوريا الضامنة لشبه الدولة القائمة. وأيا تكن صغيرة المسافة التي حافظ عليها مع الجبهة اللبنانية، فقد كانت أكبر في نظر الجبهة، خصوصا بعد معركة الأشرفية. كذلك تدهورت العلاقات بين الطرفين حتى لو أن التناقض بينهما بقي ثانويا ويتمحور دائما حول الوسائل وليس المبادىء. وغالبا ما وصف سركيس آنذاك بأنه رهينة سوريا[31]، فيما غالبا ما اتسمت علاقاته معها بالبرودة. وبمعنى آخر، كان سركيس يرى إلى مناورات الجبهة اللبنانية ولاسيما بشير الجميِّل، كما تفيد شهادة أحد معاونيه المقربين، بأنها محاولة لتدمير الدولة والجيش.

فالهجمات على الجيش وخصوصا في خريف 1978، تندرج في هذا الإطار، وكذلك الحملة الدعائية النشطة التي قامت بها القوات اللبنانية لتعبئة عناصرها. إلا أن سركيس لم يكن ينوي استخدام الجيش ضد الميليشيات المسيحية. ومع ذلك، لم يتعرقل مرور آليات الميليشيات على الحواجز القليلة التي أبقاها الجيش. وبالكاد تبدل الوضع حين أتاحت المنافسة بين الحزبين الرئيسيين في الجبهة اللبنانية، لسركيس الفرصة لنشر الجيش في اثنين من أكبر الأحياء في بيروت الشرقية، أي عين الرمانة وفرن الشباك. هل حاول سركيس استخدام الإنتشار نموذجا لاستراتيجية ممكنة لاستعادة السيطرة ؟ لا شيء يؤكد ذلك، سواء على الصعيد الميداني أو في النقاش السياسي.

وخلافا لذلك، بدأ تقارب حذر يرتسم مع سركيس، على إثر وساطة قام بها مقربون من بشير الجميِّل[32]. والتقى الرجلان فعليا في 13 أيلول/ سبتمبر 1979. وقد أراد سركيس من هذا التقارب إبعاد بشير الجميِّل عن إسرائيل[33]. وفي هذا السياق، شجع على إقامة اتصال سري مع سوريا في شباط/ فبراير 1980، ما أدى إلى فتح الطريق لاستئناف الحوار السوري – الكتائبي[34]. ونجم امتناع سركيس عن معارضة بشير الجميِّل على رغم التهديد الذي لمحه فيه، عن رد فعله لدى تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار في 7 تموز/ يوليو 1980. ويذكر بقرادوني أن سركيس قال له آنذاك إن من الضروري تحويل الإهتمام، لذلك يتعين بدء الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة[35]. إلا أن مرحلة من التوتر بدأت في

(31) أبو خليل، م.س.ذ.، ص 122.

(32) م.س.ذ.، ص 127 إلى 129.

(33) Pakradouni, *op.cit.*, p. 206.

(34) *Ibid*. انظر أيضا أبو خليل، م.س.ذ.، ص 110–111.

(35) Pakradouni, *op.cit.*, p. 218.

العلاقات بين الرجلين[36].

وبعملية 7 تموز/ يوليو، ولد بشير الجميّل ديناميكية جديدة جعلت منه أكثر من قائد ميليشيا أو حتى قائدا حربيا. فقد جعلت منه، بلا منازع، الرجل القوي في المنطقة المسيحية، وحثته على المضي قدما، واستئناف اختبار القوة مع الدولة. وتلقى سركيس صفعة حقيقية بخطف أحد المقربين منه، رئيس مجلس إدارة التلفزيون شارل رزق وحجزه، لأنه رفض منح بشير الجميّل موجة لمشروع تلفزيون القوات اللبنانية (22 تموز/ يوليو 1980). لكن اختبار القوة الأبرز مع الدولة، شمل الجيش الذي واجهته القوات اللبنانية في الحدث. وبلغ هذا التوجه ذروته بعد شهر عندما طرد الجيش من عين الرمانة. وسواء كان هذا الطرد ثمرة تواطؤ كبار الضباط، أو نتيجة تفوق عسكري للقوات اللبنانية، فإنه لم يعدل الحقيقة التي فرضت نفسها في تلك اللحظة: لقد نجح الهجوم على الدولة.

وحيال التأثر الذي أثاره موقف الجيش في نفوس المسلمين الذين رأوا فيه دليلا جديدا على التواطؤ العميق بين المؤسسة العسكرية والمشروع الكتائبي، اضطرت الحكومة إلى الرد واتخاذ تدابير تأديبية ضد الضباط الذين اعتبرتهم مسؤولين عن سلبية الجيش، ولاسيما منهم قائده العماد فيكتور خوري، الذي وضع في إجازة استمرت شهرين. ولم يؤثر ذلك على نجاح بشير الجميّل. وابتداء من هذه اللحظة، أيده الجيش وكذلك الرئيس سركيس. وعندما اندلعت المعارك على صعيد واسع في نيسان/ إبريل 1981 بين القوات السورية والقوات اللبنانية، وقف الجيش إلى جانب القوات في بيروت، وانكب سركيس على التمهيد لانتخاب بشير الجميّل رئيسا للجمهورية.

(36) *Ibid*.

الفصل السابع عشر

تمرين مرتجل

(تشرين الثاني 1980-تموز 1981)

الإتجاهات الكبرى التي اتضحت منذ نهاية 1978، ستزداد رسوخا طوال ما يقارب العشرين شهرا. فالتسيب الأمني المتفشي، استمر بأشكال مختلفة في معظم مناطق البلاد. ومع ذلك، وعلى رغم استمرار وضع اللاحرب واللاسلم، يلاحظ أن الأزمة اللبنانية دخلت مرحلة جديدة أواخر العام 1980. ولا شك في أن الخط الفاصل بين فصل وآخر ليس شديد الوضوح. لكن ما يوحي به هو التسارع الجلي للأحداث العسكرية وتبلور الرهانات السياسية، بعد التثبيت الملحوظ لبشير الجميّل قطبا فاعلا في الساحة الداخلية. وازداد هذا التثبيت تجذرا في الأشهر التالية، خصوصا عندما أفضى اشتداد التوتر في مستهل نيسان/ إبريل 1981 إلى فصل جديد هو معركة زحلة، التي أسفرت عن اختبار قوة إقليمي تسبب بدوره في تدخل أميركي غير مسبوق.

الخيارات الجديدة لبشير الجميّل

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، كان بشير الجميّل قد بات بلا منازع، وإذا لم يكن الرجل القوي في لبنان، ففي أي حال القطب الوحيد الذي رفعتـه ديناميكية صاعدة مدعوة بفعل هذا الواقع إلى الإضطلاع بدور حاسم على صعيد البلاد كلها. وأكد هذه الدعوة بعيد قضية عين الرمانة، وبالتحديد في سبيل الطوائف الأخرى. ولتحقيق ذلك، عمد إلى إخراج تجلي كامل مضمونه الرمزي بعد فوات الأوان: فطوال أسبوعين، أعلنت حملة دعائية للقوات اللبنانية (ملصقات وبرامج إذاعية) لم تتسم بمزيد من الدقة، «يوم الوعد» في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، تاريخ الإستقلال وذكرى تأسيس حزب الكتائب. وساهم ما وجدته هذه الحملة في تعليقات الصحف التي أفاضت في الحديث عن نيات بشير الجميّل، في توسيع تأثير الإعلان.

لكن الخطاب الذي ألقي في اليوم المحدد، خلا مما يبرر الحملة والإنتظار. والأمر الوحيد غير المتوقع، كان اعتداله. وفهم إذذاك أن بشير الجميّل أراد عبر تأثير الإعلان المطلوب الذي حققه، إبراز تغير وضعه الذي حصل بين تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر، وأنه سعى من خلال خطاب معتدل بعد فترة استعداد، إلى تعديل صورته لدى الطوائف الإسلامية. وبذلك أكد أن الفريق المسيحي انتقل عبره من مرحلة الإنكفاء الجغرافي إلى استراتيجية التوسع السياسي التي تطرح مسألة المستقبل الدستوري للبنان. وفي سياق هذه النظرة، شدد على فكرته الجديدة التي تتمحور حول صيرورة مشتركة للمسيحيين والمسلمين، إلا أنه لم يتخل عن توجيه النقد إلى لبنان 1943[1].

واستندت استراتيجية التوسع هذه، إلى إعادة صوغ علاقاته مع سركيس. فبعد مرحلة التنافس / التواطؤ التي ختمتها قضية عين الرمانة، بدأ دور التكامل. فابتداء من 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، أتاح لقاء بين الإثنين تحديد التقارب الذي حصل بينهما[2]. حتى أن وثيقة عمل أعدت لتنظيم هذه العلاقات الجديدة، طرحت إمكانية حصول انقلاب يشترك في إعداده الجيش والقوات اللبنانية. وما كان هذا الإنقلاب ليستهدف رئيس الجمهورية شخصيا، بل أن الرئيس كان سيدعى إلى التمهيد له من خلال إجراء مناقلات في الجيش، لإنهاء تبعية الرئيس لسوريا. وكان الإنقلاب سيشكل أيضا مقدمة لهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية[3]. إلا أن هذا الخيار لم يتقرر، وقد عارضه سركيس على ما يبدو[4]. وفي أي حال، سيجعل اقتراب الإستحقاق الرئاسي، المقرر في صيف 1982، هذا المسعى غير ضروري[5]. وطرحت فرضية عمل أخرى إمكانية أن تباشر القوات اللبنانية بتأييد من سركيس بناء تحالف ضد الفلسطينيين، مع القطب الدرزي وليد جنبلاط، والقطب الشيعي حركة أمل والقطب السني المرابطون. وكانت هذه الفكرة تعني السعي إلى تفتيت الحركة الوطنية[6]. وتمثل الهدف الأبرز آنذاك بوليد جنبلاط. لذلك نظم فريق عمل سركيس سلسلة اجتماعات تفاوتت سريتها بين مندوبين عن بشير الجميّل ومندوبين عن وليد جنبلاط في كانون الأول/ ديسمبر 1980. وفي النهاية،

[1] **جريدة العمل** في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981.

[2] Pakradouni, *op.cit.*, p. 219.

[3] أبو خليل، م.س.ذ.، ص 107 إلى 110. Pakradouni, *op.cit.*, p. 220. وقبل أشهر، ركّز الحزب الشيوعي أعمال مؤتمره الرابع حول هذه الفرضية.

[4] Pakradouni, *op.cit.*, p. 220.

[5] أبو خليل، م.س.ذ.، ص 110.

[6] م.س. ص 109.

اصطدمت تلك المحاولات برفض وليد جنبلاط، على رغم بعض مؤشرات التواطؤ[7]. لكن، حتى ولو لم يوافق الشركاء الذين سبرت نياتهم، على بناء ذلك التحالف، فإن مجرد طرحه أثبت أن القوات اللبنانية وضعت نفسها في سياق السعي إلى تسلم زمام السلطة.

وفي أي حال، كان التقارب حقيقيا مع رئيس الجمهورية. فالتنسيق بين الرجلين سيزداد وضوحا. وكان بشير الجميّل مقتنعا في هذا المجال بأنه أبلغ انطباعه إلى محاوريه الإسرائيليين المتحفظين عن الرئيس الذي دائما ما اعتبروه رهينة سوريا[8]. وقد بادلهم سركيس التحفظ في أي حال. وباستمرار معارضته العلاقات مع إسرائيل، كان يأمل في ثني بشير الجميّل عن اللحاق بهم. فوقوفه إلى جانب هذا الأخير، لم يكن ملموسا، إلا أنه تجلى بأبرز معانيه بالنسبة إلى سوريا التي تشهد علاقته بها الآن مزيدا من الصدام. وتمثل ذلك بالزيارة الرئاسية إلى دمشق في 10 و11 آذار/ مارس والمحادثات التي سبقتها بين بطرس وخدام. والدليل على هذا التطور، كان إنجاز إعادة تنظيم قيادة الجيش بذهنية أخرى تختلف عن إعداد القانون نفسه. فمرسوم إعادة تنظيم قيادة الجيش الذي وافق عليه مجلس الوزراء في 22 كانون الثاني/ يناير 1981، لم يجسد القيادة الجماعية كما كان يريد المسلمون والحركة الوطنية.

والإنتصار الذي حققه بشير الجميّل عبر توحيد القوات اللبنانية وتبعية الياس سركيس، لم يؤثرا فقط على اللعبة السياسية الداخلية، بل أثرا أيضا على حسابات الأقطاب الإقليميين. ونستدل على ذلك من تصرفاتهم الميدانية على الأقل. فالإسرائيليون الذين أعربوا عن قلقهم من الإنشقاقات في صفوف حلفائهم، كانوا مطمئنين[9]. وإذا كان متعذرا القول بوجود علاقة سببية بين هذا التطور وتصعيدهم في جنوب لبنان، فمن المؤكد أنهم كانوا يشعرون بأن أفقا سياسيا على المدى البعيد أعطي لتدخلهم، لأن المنطقة المسيحية باتت أفضل تنظيما ولأن بشير الجميّل يسيطر على الوضع[10]. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تتخوف من اتضاح معالم خطة الكماشة التي كان يتحدث عنها في استمرار ياسر عرفات، الذي قرر الإستنفار العام للفلسطينيين بعد أيام من 7 تموز/ يوليو. أما سوريا، فبدا في نظرها أن التطورات الجديدة تشكل تهديدا كبيرا، على رغم الحوار الذي بدأ في وقت سابق مع بشير الجميّل. وأثبتت أحداث زحلة ذلك ابتداء من خريف 1980.

[7] م.س.، ص 145 إلى 158 Pakrdouni, *op.cit.*, p. 220-221.

[8] تصريح أدلى به الجنرال بن إليعازر خلال زيارة إلى بيروت الشرقية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، وقد أورده Shiffer, *op.cit.*, p.57.

[9] Shiffer et Ya'ari, *op.cit.*, p. 28-29.

[10] Shiffer, *op.cit.*, p. 58.

العودة إلى التصعيد

تميزت نهاية 1980 وبداية 1981 بتكثيف الأعمال العسكرية في بضعة أجزاء من البلاد. وتجلى اشتداد التناقض بين سوريا والجبهة اللبنانية، بعودة جبهة قديمة إلى الظهور حول مدينة زحلة، وامتداد المواجهات في بيروت على الصعيدين الكمي والجغرافي. وفي جنوب لبنان أيضا، ترجم تواتر عمليات القصف التي تستهدف التجمعات السكنية، ولاسيما منها صيدا، تزخيم استراتيجية التحرش الإسرائيلية. ولم يمنع هذا الإتجاه مع ذلك، وقوع الحوادث بين الميليشيات المتنافسة في المناطق الخاضعة لسيطرة سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية، ولاسيما منها الإشتباكات بين حركة أمل وأحزاب اليسار والمنظمات الفلسطينية.

جبهة زحلة من جديد

وبوصوله إلى زحلة في كانون الأول/ ديسمبر 1980، بلغ النزاع بين سوريا والجبهة اللبنانية مرحلة جديدة. وقد شهدت هذه المدينة فترة هدوء طويلة منذ أنهى دخول الجيش السوري لبنان في حزيران/ يونيو 1976، مواجهات كانت تخوضها مع محيطها المؤلف من أكثرية إسلامية. وطوال تلك الفترة، حافظت المدينة على هامش كبير من الإستقلال الذاتي. ولم تسع سوريا التي تدخلت لمصلحة الجبهة اللبنانية حتى الآن، إلى التدخل مباشرة في نشاط الميليشيات. وإذا كانت الأجواء قد بدأت تتغير بعد معركة الأشرفية، فلم تعمد القوات السورية مع ذلك إلى إقامة مواقع ثابتة في داخل المدينة[11]. وتعين انتظار تشرين الأول/ أكتوبر 1980 لتدخلها. وبعد أسابيع، بدأت المواجهات مع القوات اللبنانية.

وكان تغيير الأمر الواقع في زحلة الذي حصل بعيد توحيد القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميِّل، نموذجا ساطعا لاستمرار الساحة اللبنانية والتأثيرات التي كانت تمارس فيها. ولم تكن رغبة سوريا في دخول المدينة بعيدة عن إدراكها المخاطر التي ينطوي عليها تثبيت زعامة بشير الجميِّل. وخلافا لبلدات مسيحية أخرى مطوقة، مثل جزين ودير القمر، بقيت زحلة سياسيا وعسكريا على توافق مع بيروت الشرقية منذ بداية الحرب، على رغم خصوصيتها المحلية. لذلك توافرت الإمكانية لأن يصبح بشير الجميِّل فيها، كما في بيروت الشرقية، السلطة المرجعية. ولن يتوانى هذا الواقع عن أن ينعكس على منظومة السيطرة على البقاع الذي تعتبره سوريا المنطقة الأشد حيوية لأمنها. ويندرج دخول سوريا مدينة زحلة في سياق

(11) William Harris, «The View from Zahlé: Security and Economic Conditions in the Central Bekaa, 1980-1985», *The Middle East Journal*, vol. 39, n° 3, summer 1985.

الإمتداد المباشر لانقلاب بشير الجميِّل: فقد كانت مستقرا في المنطقة لعناصر ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار الذين وفدوا من بيروت. واعتبرت جهودهم للإستقرار في زحلة تحريضا، لأنهم لم يكونوا مدفوعين على ما يبدو بمشروع سياسي، بل فقط بالرغبة في تصفية الحسابات مع حزب الكتائب. وكان يقودهم رئيس ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار في عين الرمانة الياس حنوش، وقد خرجوا مع ذلك على سلطة كميل شمعون الذي وافق على هيمنة بشير الجميِّل. وفي المقابل، استفادوا من التواطؤ لدى الطرف الآخر، وخصوصا من تواطؤ مجموعة فلسطينية متمركزة في بلدة جديتا المجاورة وتعمل لحساب الإستخبارات السورية[12]. وتؤكد تتمة الأحداث فرضية استخدام هذه المجموعة أو التلاعب بها لحساب سوريا. فسوريا هي التي استفادت من وجودهم ومن التوتر الذي أحدثه. فبعد اغتيال المسؤول المحلي لميليشيا حزب الكتائب في 29 أيلول/ سبتمبر، تذرع ضباط سوريون بهذا التوتر ليقترحوا دخول قواتهم المدينة[13]. ووفرت اشتباكات حصلت بعد ثلاثة أسابيع بين القوات اللبنانية ومتمردي حزب الوطنيين الأحرار الفرصة للجيش السوري لإقامة ثلاثة مواقع ثابتة في زحلة، في 18 تشرين الأول/ أكتوبر.

ونتج عن سيطرة بشير الجميِّل على عين الرمانة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، ارتفاع عدد العناصر المفقودين من حزب الوطنيين الأحرار، الذين انضم إليهم عناصر آخرون عبر بيروت الغربية. وإذا كانت الأجهزة الخاصة لحركة فتح في بيروت قد أخذت على عاتقها الإهتمام بهؤلاء العناصر، فإن دور سوريا في البقاع انكشف بمزيد من الوضوح في هذه المرحلة. فعلى إثر اشتباك جديد مع القوات اللبنانية في 15 كانون الأول/ ديسمبر حول مركز لحزب الوطنيين الأحرار استولى عليه رجال حنوش على رغم إدانة كميل شمعون[14]، أدخل الجيش السوري وحدة إضافية إلى المدينة وأمر بقفل كافة مراكز الأحزاب. واستؤنفت الإشتباكات في 19 كانون الأول/ ديسمبر، لكنها لم تقتصر على عناصر الميليشيات هذه المرة. فقد هاجمت القوات اللبنانية مباشرة القوات السورية التي قتل أربعة من جنودها.

وعلى إثر هذا الحادث، وجه الجيش السوري إنذارا أمهل بموجبه القوات اللبنانية وشخصيات المدينة ثماني وأربعين ساعة لتسليمه عناصر الميليشيات المسؤولين عن قتل جنوده. وحين لم يتسلم أحدا منهم، فرض ابتداء من 21 كانون الأول/ ديسمبر، حصارا أسنده بعمليات قصف كثيف استهدف المدنيين، وبتحليق للطيران. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر، رفعت

(12) *Ibid*.

(13) *Ibid*.

(14) النهار، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1980.

سوريا الحصار الذي لم يسفر على الإطلاق عن تحقيق أي نتيجة ملموسة. إلا أن الإستياء الذي أثاره الحصار وعمليات القصف، في البلدان الغربية ولاسيما منها فرنسا، عزز موقع القوات اللبنانية التي برعت آلتها الدعائية في التركيز على أن زحلة أكبر مدينة مسيحية في الشرق. وفي زحلة نفسها، رسخ القصف العشوائي للمدفعية السورية تلاحم الناس مع الذين يعتبرونهم مدافعين عنهم. كذلك تبين أن انسحاب وحدات سورية من مواقعها في المدينة (8 كانون الثاني/ يناير)، لم يكن مؤشرا لانفراج بل تمهيدا لتصعيد.

تمدد الجبهات إلى بيروت

وفي الخريف، ظهر اتجاه لاتساع «الجبهات التقليدية» في وسط المدينة. فغداة أحداث زحلة، ازداد تدهور الوضع خطورة. فقد اتضحت معالم تمدد الجبهات. وبلغ التوتر قسما من طريق الشام كان يفصل الأحياء التي ما زالت مأهولة، وحصل للمرة الأولى منذ 1976، تبادل ليلي لإطلاق النار على جانبي خط التماس. وازدادت صعوبة حركة السير بين شطري بيروت. وفي 3 شباط/ فبراير، استهدف إطلاق النار في وضح النهار معبر السوديكو الذي كان يؤمن القسم الأكبر من حركة المرور بعد قفل جسر فؤاد شهاب في كانون الثاني/ يناير 1980. فقد كان ذلك المرحلة الأولى من عملية انتهت بالقفل التام لنقطة العبور هذه. وحصلت عمليات إطلاق نار جديدة في 7 شباط/ فبراير. وفي 9 شباط/ فبراير، توقف السير زهاء الساعة، على إثر إطلاق نار من أسلحة أوتوماتيكية، أسفرت هذه المرة عن سقوط جريح. وفي 11 شباط/ فبراير، سقط القتيل الأول نتيجة هذا التصعيد الذي يستهدف واحدا من مظاهر العودة إلى الحياة الطبيعية. وبعد يومين، حصل توتر جديد في هذه المنطقة وبلغت قذائف أحياء سكنية مجاورة. وتأثرت حركة السير خلال النهار على طريق السوديكو. واقتصر اجتيازه على بعض المجازفين، فترة قصيرة، لأن وتيرة إطلاق النار قد ازدادت حتى أصبحت يومية إلى حد ما خلال شهر آذار/ مارس.

وترافق التمدد الجغرافي للجبهات في اتجاه هذا الجزء من طريق الشام مع أمر جديد بالغ الأهمية مقارنة بالمواجهات التقليدية في وسط المدينة، تمثل بمشاركة الجيش. فمنذ 1979، كان الجيش يسيطر على السوديكو ويتمركز في بعض المواقع على خط التماس، لاسيما منها ذلك المسمى البريمو وستاد دو شايلا والمركز الثقافي الفرنسي ومجموعة البنايات المحيطة بمجلس النواب (قصر منصور) والأمن العام والمحكمة العسكرية في منطقة المتحف. وكان يتخذ في قسم من طريق الشام، مواقع مقابلة لوحدات من جيش التحرير الفلسطيني الذي يأتمر بقيادة سورية. لذلك وجد نفسه في الخط الأمامي في مواجهات محتملة. والتقى هذا الإطار الجغرافي بعامل آخر على الصعيد السياسي تجلى بوقوف الجيش إلى جانب بشير الجميّل منذ قضية عين الرمانة. ونجم عن ذلك توزيع دقيق للعمل،

قضى بتسلم الجيش الجبهات، والقوات اللبنانية الأحياء الداخلية والمدفعية. وفي هذا الإطار، تمكن الجيش حتى من العودة إلى محيط عين الرمانة.

وتخطى تصاعد التوتر طوال شهر آذار/ مارس عبر تبادل متواتر لإطلاق النار والقصف المدفعي أحيانا، مرحلة جديدة حين بلغ منطقة المتحف ابتداء من 28 آذار/ مارس. ففي هذا اليوم، أدى إطلاق نار إلى وقف حركة السير على هذا المعبر الوحيد الذي بقي سالكا في داخل بيروت. ولم يبق هذا المعبر مقفلا فترة طويلة، لكن هذا الحادث، الذي كان الأول منذ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، أثبت أن الإنفصال بين شطري المدينة عاد إلى سابق عهده بصورة شاملة.

التجاوزات في الجنوب

وفي جنوب لبنان أيضا، بلغت حرب الإستنزاف التي تخوضها إسرائيل منذ أكثر من سنتين مرحلة جديدة في خريف 1980. فللمرة الأولى، تخطت العمليات الإسرائيلية مواقع الجيش السوري، وقتل في 19 كانون الأول/ ديسمبر ثلاثة من جنوده في قرية العيشية التي كانت آخر نقاط انتشاره في الجنوب. وقصفت مراكز سورية في ريحان، التي تبعد بضعة كيلومترات إلى الشمال. ولم يكن رد سوريا أقل عنفا، لأن مدفعيتها قصفت في اليوم التالي الشريط الحدودي للمرة الأولى.

وقد حصلت هذه التطورات فيما كان الوضع في زحلة يتجه إلى نزاع مفتوح بين سوريا والقوات اللبنانية. ولم ترتبط هاتان المجموعتان من الأحداث التي وقعت في منطقتين مختلفتين بصلة ما. إلا أن التقاءهما زاد من الإدراك السوري لمخاطر زعزعة الإستقرار. وهو يفسر على الأرجح، جزئيا على الأقل، حدة القصف السوري على زحلة ابتداء من 21 كانون الأول/ ديسمبر. وفي السياق نفسه، حصلت معركة جوية بين السوريين والإسرائيليين في 31 كانون الأول/ ديسمبر، أي غداة رفع الحصار عن زحلة، أسفرت عن إسقاط طائرتي ميغ سوريتين. لكن التصعيد السوري–الإسرائيلي بقي مضبوطا على رغم وقوع معركة جوية جديدة بعد ستة أسابيع في 15 شباط/ فبراير 1981.

كذلك ظهر تفاقم الوضع في جنوب لبنان في السياق «العادي» لمجرى الحرب، أي بمعزل عن توازن القوى السوري – الإسرائيلي. فطوال العام 1980، بلغت الحملة الإسرائيلية على مواقع القوات المشتركة والتجمعات المدنية وتيرة يومية تقريبا، وازدادت اتساعا في مستهل 1981. وبالإضافة إلى الغارات الجوية والقصف المدفعي الروتيني، إذا جاز القول، على النبطية وصور، شمل هذا الإتساع منطقة صيدا على رغم بعدها النسبي عن الحدود، وتعرضت لمزيد من الهجمات التي شنتها إسرائيل (29 كانون الثاني/ يناير، 3 شباط/ فبراير) أو ميليشيا سعد

حداد (28 كانون الثاني/ يناير، 28 شباط/ فبراير والأول والثاني من آذار/ مارس). وكان الإتجاه إلى التصعيد الذي كشفه تركيز القصف على صيدا، واضحا إلى درجة حملت الحكومة اللبنانية التي تخلت عن رفع شكوى إلى الأمم المتحدة بعد كل هجوم، على أن تطلب، للمرة الأولى منذ ستة أشهر، عقد جلسة لمجلس الأمن، على إثر ثلاثة أيام من القصف على صيدا، بين 28 شباط/ فبراير و2 آذار/ مارس. وزاد من حدة التصعيد أيضا، رد فعل القوات المشتركة التي لم ترد بالمثل على التحرشات الإسرائيلية، لكنها سعت إلى دعم الضغوط. لذلك قصفت الجليل الأعلى ولاسيما كريات شمونة (29 كانون الثاني/ يناير و2 آذار/ مارس). وسيبلغ هذا المسعى ذروته في تموز/ يوليو 1981.

اختبار قوة إقليمي

كانت الأزمة التى انفتحت في نيسان/ إبريل 1981، على ملتقى ديناميكية المواجهة بين سوريا والجبهة اللبنانية واستراتيجية التوتير الإسرائيلية. وإذا كان لبنان إطارها، فإنها وضعت الشرق الأوسط برمته على قاب قوسين من الحرب. وهذا كان على الأقل الإنطباع الذي كشفت عنه اتصالات الولايات المتحدة لإيجاد مخرج من هذه الازمة، حرصا منها على الحؤول دون اندلاع حرب سورية-إسرائيلية.

ويتيح الإدراك الآني للأحداث تقسيم الأزمة إلى مرحلتين، تتمثل الأولى منهما بالمعارك للسيطرة على زحلة، تلك المعارك التي تحولت حرب مواقع في بيروت، والثانية باختبار القوة السوري-الإسرائيلي الذي تحكمت فيه الولايات المتحدة. وتلاه على الفور تصعيد جديد في حرب التحرش التي تشنها إسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية، وتميزت بأول قصف جوي على بيروت منذ 1974.

معركة زحلة

تعتبر معركة زحلة واحدة من الوقائع النادرة في حرب لبنان التي أعدت فيها المواجهة عن سابق تصور وتصميم، إن لم تكن خططها قد وضعت كاملة. فبعد مواجهات كانون الأول/ ديسمبر 1980، تبدد التوتر، وبقيت المواقع السورية حول المدينة، ونجمت عنها احتكاكات ومواجهات. لكن تصرف القوات اللبنانية لا يدع مجالا للشك في أن المواجهة المقبلة مع الجيش السوري أعدت بتأن: أرسل قرابة المائة مقاتل يقودهم جو إده أحد مساعدي بشير الجميِّل من بيروت، ونقلت معدات عسكرية سيرا على الأقدام عبر طرق جبلية، وبدأ شق طريق في نهاية آذار/ مارس، قبلَ ذوبان الثلوج، لربط المدينة بمنطقة الجبهة

اللبنانية عبر السفح الشرقي لجبل صنين. ويبدو أيضا أن الحادث الذي أشعل فتيل المعركة كان مبيتا أيضا. فقد هاجم عناصر من القوات اللبنانية موقعا سوريا في مدخل المدينة في 31 آذار/ مارس، فرد الجيش السوري على الفور بقصف استمر يومين، ثم حاول مرات عدة فرض حصار على المدينة.

في هذا الوقت، تمددت الأزمة على الصعيد الوطني بانتقالها إلى بيروت في 2 نيسان/ إبريل. وكانت سوريا هي التي قامت بالإختيار هذه المرة. ففي منتصف ذلك اليوم، أطلقت المدفعية السورية نيرانها بصورة مفاجئة، عنيفة وعشوائية، على أحياء بيروت الشرقية، فيما كانت المدينة تعيش شبه حياة طبيعية باتت مألوفة. فقد كانت المتاجر والمكاتب والمدارس مفتوحة، فأثار القصف في كل مكان حالة من الذعر لا توصف. وردت القوات اللبنانية فقصفت الأحياء الإسلامية القريبة من خط التماس. ثم حصل تبادل لإطلاق النار بين الجيش وجيش التحرير الفلسطيني الذي يأتمر بقيادة سورية، على طول طريق الشام. وكانت حصيلة ذلك اليوم مرتفعة نسبيا مقارنة بالأيام السابقة: 45 قتيلا و200 جريح.

ولا شك في أن هذه المبادرة السورية كانت شرسة، على رغم ارتفاع حدة التوتر تدريجيا منذ أسابيع. وحتى لو أن جبهات العاصمة تحولت تدريجيا إلى نوع من حرب استنزاف صغيرة، فلم تتوافر مؤشرات إلى اندلاع العنف الشبيه بما حصل في 2 نيسان/ إبريل. وقد سلك تسلسل الأحداث اتجاهين في الواقع: فالجيش السوري الذي تقلقه القوات اللبنانية في زحلة، وسع نطاق المعارك إلى العاصمة. وبطريقة ما، كان رده بحجم التهديد، لأن التواصل مع زحلة الذي كان يسعى إليه بشير الجميِّل، من شأنه تهديد قلب الترتيبات الدفاعية السورية في البقاع. وزاد من القلق الناجم عن هذا الإحتمال، وجود تواطؤ، إن لم يكن تنسيقا كاملا، بين القوات اللبنانية وإسرائيل. لذلك شكلت الخشية من حصول ثغرة إسرائيلية في البقاع هاجسا دائما لسوريا التي لا تبعد عاصمتها سوى بضعة كيلومترات.

وبعبارات أخرى، سعى السوريون إلى ممارسة ضغط لا يحتمل على الفريق المسيحي لإرغامه على العودة إلى الوضع الراهن. وربما انطوى ذلك الضغط أيضا على رغبة في تشتيت القوات العدوة بمنعها من تعزيز قدراتها في زحلة أو على قمم جبل لبنان التي تشرف على المواقع السورية. لكن قصف بيروت الشرقية أسفر عن نتيجة عكسية أدت إلى ترسيخ تلاحم المجتمع المسيحي حول قادته ولاسيما منهم بشير الجميِّل. وأتاح التقسيم الجديد للعمل بين الميليشيات والجيش استمرار المعركة على جبهتين. فقد كان الجيش في الصفوف الأمامية أثناء المعارك في العاصمة، أما الميليشيات التي كانت تحصر جهودها بزحلة، فاستمرت في «إدارة» الشأن السياسي والأمور اليومية في بيروت الشرقية، وهذا ما كان يغطي القصف على بيروت

الغربية.

ولم تعد العاصمة سوى تهديد واسع بعد امتداد المعارك إلى كافة الجبهات. وهذا ما حصل ابتداء من 4 نيسان/ إبريل، حين امتدت الإشتباكات بين الجيش والقوات السورية إلى الحدث والشياح في الضاحية الجنوبية الشرقية. ثم توقف السير على طريق غاليري سمعان (آخر معبر كان ما زال مفتوحا). وفي بدارو أيضا، في اتجاه طريق الشام، دارت معارك بين الجيش وجيش التحرير الفلسطيني. وفي موازاة ذلك، شملت عمليات القصف بيروت بأكملها: في الغربية، أصيبت المزرعة وراس بيروت، وفي الشرقية، الحازمية وسن الفيل والمكلس وفرن الشباك. وفي اليوم التالي، اندلعت معارك بين الجيش والقوات السورية و/ أو جيش التحرير الفلسطيني في قطاعات كفرشيما والحدث وغاليري سمعان والطيونة وبدارو. وفي بدارو، وقعت هجومات وهجومات مضادة حول ثكنة للجيش. وباستثناء هذه الحالة التي كانت مع ذلك محدودة، لم يكن واردا في ذهن أي من أطراف النزاع تغيير «الحدود» التي كانت تشكلها الجبهات التقليدية وخطوط التماس. وتقلص القسم الأكبر من المعارك في العاصمة وضاحيتها، إلى مواجهات بين المتاريس وعمليات قصف مدفعي تستهدف الأحياء السكنية. وخلافا لمعركة الأشرفية في 1978، لم تستثن بيروت الغربية. فقد قصفت القوات اللبنانية المطار فتوقفت الملاحة التي لم تستأنف سوى في منتصف أيار/ مايو. وفي المناطق المسيحية أيضا، بلغت عمليات القصف قطاعات كانت مستثناة، مثل جونية (20 نيسان/ إبريل). وهذا ما يفسر لماذا كان نزوح الناس من بيروت الشرقية الذي بدأ فور الهدنة الأولى، أقل أهمية من نزوح تموز/ يوليو 1978، لكنه بقي كثيفا[15].

وحول زحلة، سارت المعارك وفق منطق إخضاعي. فابتداء من 2 نيسان/ إبريل، وفي اليومين التاليين، حاولت القوات السورية فرض حصار على المدينة. فقد قامت ببضع محاولات اختراق غير مثمرة عبر حي حوش الأمراء والبولفار، الجادة الرئيسية في المدينة. وفي أعقاب هذه الإخفاقات، سعى الجيش السوري إلى تشديد الحصار حول المدينة التي استمر في قصفها. أما القوات اللبنانية، فقصفت شتورا التي كانت مقر قيادة القوات السورية في البقاع (6 و7 نيسان/ إبريل). وبعد هدوء استمر يوما واحدا، في 9 نيسان/ إبريل، أتاح للصليب الأحمر إمكانية إخلاء حوالى عشرين شخصا مصابا بجروح خطرة من المدينة المحاصرة، شن الجيش السوري هجوما على التلال المحيطة بزحلة. وأنجز الحصار على إثر عمليات مجوقلة قطعت آخر خط إمداد للقوات اللبنانية كان يسلكه عناصرها سيرا على الأقدام، في 11 نسان/ إبريل.

(15) لبكي وأبو رجيلي، م.س.ذ.، ص 81، يطرحان الرقم 100 ألف.

وأتاحت فترة هدوء جديدة تزويد المدينة بالطحين في 17 نيسان/ إبريل، بعد أسبوعين من الحصار. لكن مرحلة جديدة بدأت في 25 نيسان/ إبريل مع شن هجوم سوري جديد واسع النطاق للسيطرة على قمم جبل صنين التي تشرف على البقاع، وفي الغرب على منطقة الجبهة اللبنانية. واستخدم السوريون المروحيات، خصوصا في منطقة «الغرفة الفرنسية». وفي 27 نيسان/ إبريل، تمكنت وحدات سورية من أن تحتل، في اليوم الثالث من المعارك، معظم النقاط الإستراتيجية التي تشرف من جهة، على المتن وكسروان، ومن جهة أخرى، على البقاع. لكن الطيران الإسرائيلي تدخل في اليوم التالي، 28 نيسان/ إبريل، في صنين وقصف المواقع الجديدة التي احتلها السوريون. وأسقط مروحيتين سوريتين. وفي هذه الظروف، تجمعت عناصر الأزمة التي سميت أزمة الصواريخ. وفي 29 نيسان/ إبريل، أكد متحدث إسرائيلي أن منصات صواريخ أرض – جو من نوع سام –6، قد نشرت في البقاع. وسارعت إسرائيل إلى التهديد بالتدخل إذا لم تسحب الصواريخ، لبسط سيطرتها على الأجواء اللبنانية.

إسرائيل والوضع الراهن

كانت فرضية تدخل إسرائيلي مثار تكهنات منذ بداية معركة زحلة. فكما حصل إبان معركة الأشرفية، كان الرأي العام في المناطق المسيحية يراهن على ذلك التدخل. وفي إسرائيل خصوصا، كانت المسألة مطروحة للنقاش. وأعرب بعض القادة الإسرائيليين عن تأييدهم الفكرة بالحديث عن «إبادة» المسيحيين في لبنان وعن «الواجب» الأخلاقي الذي يحتم عليهم الدفاع عنهم[16]. لكن المعارضة العمالية والتعليقات الصحافية أعربت عن رفضها. إلا أن المعارضة الأهم أبداها جزء من مسؤولي وزارة الدفاع. فنائب وزير الدفاع موردخاي تسيبوري Mordekhai Tzipori، طرح الصيغة الأمثل لهذا الموقف بتمييزه بين مصير الشريط الحدودي ومصير «مسيحيي الشمال» أي مسيحيي وسط لبنان[17]. وقد ساد هذا الموقف فعليا ما يقارب الشهر واصلت خلاله إسرائيل حربها التحرشية في جنوب لبنان، وتجنبت التدخل في المواجهات بين الجيش السوري والقوات اللبنانية. وقد رمى هذا التسويف إلى التأكيد على أن اندلاع معركة زحلة لم يكن خاضعا لخطة منسقة بين إسرائيل والقوات اللبنانية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الإحجام الإسرائيلي عن التدخل في زحلة موافقة على تقاسم الأرض مع سوريا. وبدلا من أن يكون تواصل الحرب المتزامنة على منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان،

(16) أنظر على سبيل المثال المقابلة مع بغين في **يديعوت أحرونوت** في 17 نيسان/ إبريل 1981.

(17) أنظر، **هآرتس** في 10 نيسان/ إبريل 1981، و**معاريف** في 24 نيسان/ إبريل 1981، ومقابلة تسيبوري في **هآرتس** في 5 حزيران/ يونيو 1981.

موافقة على تقسيم الساحة اللبنانية، أثبت على ما يبدو استمرارها في نظر الإسرائيليين.

ويستنتج من القاعدة العملية لحرب لبنان حتى الآن، أن وسط لبنان والجنوب لم يكونا مسرحا متزامنا لأزمة خطرة يشترك فيها عنصر خارجي، هو سوريا في الأول وإسرائيل في الثاني. كان الأمر صحيحا في 1976 وفي 1977، وخلال أزمتي 1978، أي الإجتياح الإسرائيلي ومعركة الأشرفية. وهذا لا يستبعد التداخلات بين الساحتين، مثل قضية كوكبا في آب/ أغسطس 1978، أو الإشارات التي كان يمكن أن تتبادل إرسالها سوريا وإسرائيل. لكن القاعدة المطروحة في هذا المجال تنبثق تحديدا من أن تداخلات مماثلة كانت تبقى مضبوطة فلا تؤدي إلى تصادم الأحداث التي تسفر في النهاية عن مواجهة مباشرة سورية – إسرائيلية. لذلك لم تحترم القاعدة هذه المرة. ولا شك أيضا في أن حرب الإستنزاف في جنوب لبنان، اكتسبت بعد سنتين كاملتين، ديناميكية خاصة استمرت العمليات الفلسطينية مع ذلك في تاجيجها. لكن إذا كانت هذه الديناميكية قادرة على تفسير تبادل القصف المدفعي، فهي لا تكفي لفهم خيار التصعيد الذي كشفت عنه إسرائيل في الجبهة الجنوبية، مباشرة أو عبر الميليشيا التي تأتمر بها، في وقت كانت تتهمها سوريا، عن خطأ أو عن صواب، بالمعركة التي تشنها في زحلة.

كذلك انطوى التدخل الإسرائيلي على طابع تمثل بالتباهي. فقد نزلت مجموعة كوماندوس إسرائيلية في السعديات التي تبعد بضعة كيلومترات جنوب بيروت، لمهاجمة موقع فلسطيني، في 3 نيسان/ إبريل، أي غداة اليوم الذي امتدت خلاله المواجهات بين سوريا والقوات اللبنانية، إلى العاصمة. وتشبه العملية هجوما شن في تشرين الأول/ أكتوبر 1978 في إطار مماثل، هو معركة الأشرفية: فلم يمنع الطابع الفلسطيني للهدف من اعتبارها رسالة إلى سوريا. لكن سرعان ما تجاوزت الأمور هذه النقطة. فبالإضافة إلى عمليات القصف التي شنتها ميليشيا حداد على صيدا (5 و19 نيسان/ إبريل)، شنت إسرائيل عمليات أخرى على الساحل: إنزال في خمس نقاط على طريق صيدا – صور بعد قصف جوي وبحري وبري في 9 نيسان/ إبريل، وإقدام رجال – ضفادع على تفجير سفينة راسية في مرفأ صيدا في 16 نيسان/ إبريل. وظهر الإتجاه إلى التصعيد باستخدام الطيران: قرب بيروت وعلى مرتفعات الدامور في 10 نيسان/ إبريل، أي لحظة الهجوم السوري على تلال زحلة، وضد صور في 16 نيسان/ إبريل، وصيدا والنبطية في 26 نيسان/ إبريل، وقلعة الشقيف في 29 نيسان/ إبريل، غداة الهجوم على المواقع السورية في صنين. وفي الإجمال، كان التصعيد بالغ الوضوح، وانطوى على عنصر أساسي لمعركة زحلة، أو على الأقل على عنصر يتشابك مع الإطار الذي دارت فيه. وفي الأوقات «العادية»، كان التدخل الإسرائيلي في لبنان يدرج نتائجه في سياق توازن الردع السوري – الإسرائيلي. وفي وضع متأزم، كان الخطر حقيقيا منَ أن تؤدي المواجهة، خصوصا إذا ما تكررت كما حصل

في نيسان/ إبريل 1981، إلى انتقال توازن القوى السوري – الإسرائيلي من منطق الردع إلى منطق المواجهة. وأكدت ذلك معركة جوية أسقطت خلالها طائرة سورية في 26 نيسان/ إبريل. وهذا ما يحملنا على الإعتقاد بأن ما كان يمنع إسرائيل من المبادرة إلى مواجهة كبرى مع سوريا، لم يعد الخشية من اندلاعها.

كيف انتقلت إسرائيل إلى اتخاذ قرار بمهاجمة القوات السورية؟ فالحجة التي تذرعت بها إسرائيل، تمثلت باستخدام الجيش السوري مروحيات قتالية اعتبرت أنها تخرق الوضع الراهن. وأكد بغين في وقت لاحق في مناقشة بالكنيست (3 حزيران/ يونيو) أنه وعد، خلال معركة الأشرفية في آب/ أغسطس 1978، وفدا من الجبهة اللبنانية بأن إسرائيل ستبحث إيجابيا في احتمال تدخل طيرانـها، إذا ما شنت سوريا هجوما جويا على الميليشيات المسيحية. لكن من الصعوبة بمكان تشبيه استخدام المروحيات بهجوم جوي، مع العلم أن المروحيتين اللتين أسقطتا لم تكونا مروحيات قتالية بل لنقل الجنود، كما ستعترف بذلك الصحافة الإسرائيلية[18]. وسبق أن حصلت عمليات مجوقلة على التلال المحيطة بزحلة من 10 إلى 12 نيسان/ إبريل. وهنا يدخل تبرير آخر يكمن في الأهمية الإستراتيجية لجبل صنين. ومن هذه النظرة، أكد الإسرائيليون أن سيطرة سوريا على المرتفعات من شأنه أن يؤثر على أمنها[19]. لكن إذا كان صنين الذي يشرف على البقاع من الشرق، والمتن وكسروان من الغرب، يمثل مصلحة أكيدة للسيطرة على منطقة الجبهة اللبنانية، فإننا لا نرى كيف يمكن أن يهدد أمن إسرائيل. إلا إذا انطلقت هذه النظرة من زاوية ميزان القوى العام مع سوريا الذي يـشكل لبنان نقطة الثقل فيه. وهذا على ما يبدو بالتحديد كان منطق التصرف الإسرائيلي: شمولية الرهانات التي كانت تعتبر أي تقدم ملحوظ تحرزه سوريا في مواجهتها مع القوات اللبنانية – ترسيخ موقع – تراجعا إسرائيليا.

ينبغي ألا نهمل في هذا المجال، المزايدة التي أثارها اقتراب موعد الإنتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 30 حزيران/ يونيو. وإذا كانت استطلاعات الرأي تتوقع، لدى حل الكنيست في كانون الثاني/ يناير، انتصارا لحزب العمل الذي يرأسه شيمون بيريز[20]، فإن السباق إلى التطرف زاد من تأثيره على الحملة الإنتخابية. وفي إطار التطرف وانزلاق المجتمع الإسرائيلي إلى تأييد طروحات اليمين – الملاحظ حتى لدى أحزاب «اليسار» – زاد من حظوظ التحالف المنتهية ولايته، اشتداد التوتر مع سوريا التي كان «تهديدها» موضوع توافق وطني. لكن منطق

(18) هآرتس في 4 أيار/ مايو 1981.

(19) أنظر خطاب بغين في الكنيست في 11 أيار/ مايو، في يديعوت أحرونوت الصادرة في 12 أيار/ مايو 1981.

(20) Shiffer, *op.cit.*, p. 69.

الإسرائيليين الداعي إلى الشمولية، غذته التطورات التي حصلت على صعيدين، تمثل الأول بموقف القوات اللبنانية والثاني بموقف الولايات المتحدة.

ففي نظر القوات اللبنانية، كانت الغاية من العلاقات مع إسرائيل، منذ معركة الأشرفية على الأقل، حملها على التدخل لمصلحتها[21]. وفي ما يتعلق بزحلة، يقول جوزف أبو خليل الذي لم يؤكد بطريقة جازمة، إن بشير الجميِّل كان يأمل على ما يبدو، لدى الإعداد للمعركة، في التسبب بمواجهة بين سوريا وإسرائيل[22]. لكن الضغط الذي مارسته سوريا، خصوصا بعد حصار زحلة، حمل بشير الجميِّل وقادة الجبهة اللبنانية، على الموافقة على التفاوض معها، حتى لو أنهم رفضوا في البداية الشروط السورية التي تتمحور حول تجريد زحلة من سلاحها وانسحاب الميليشيات[23]. وابتداء من 14 نيسان/ إبريل، أعلن بشير الجميِّل استعداده للحوار مع سوريا، حتى أنه التقى مندوبا سوريا رفيع المستوى هو اللواء محمد غانم، بينما كان الهجوم على قمم صنين يتطور. وفي الوقت نفسه، أوفد مندوبين لدى المسؤولين الإسرائيليين لإفهامهم أن هزيمة القوات اللبنانية ستكشف حدود التحالف المعقود معهم، أما استمراره فرهن بها[24]. لذلك حصل الهجوم على المواقع السورية في صنين بينما كان بيار الجميِّل وكميل شمعون يجريان محادثات مع عبد الحليم خدام في قصر بعبدا.

وعلى الصعيد الأميركي، كانت إدارة ريغان الجديدة تفضل السياسة المتشددة، خلافا لموقف كارتر خلال معركة الأشرفية في 1978. فقد دان وزير الخارجية الأميركي الجديد ألكسندر هيغ الذي كان يقوم بزيارة إلى الشرق الأوسط، سوريا صراحة (6 نيسان/ إبريل). ومحادثاته مع المسؤولين الإسرائيليين، أظهرت تبدل النظرة الأميركية إلى سوريا وخصوصا إلى دورها في لبنان[25]. ومع ذلك، لم يتوقف هيغ في دمشق إبان جولته الإقليمية. ولا شك في أن الإدارة الأميركية مارست ضغوطا على إسرائيل لمنعها من التدخل[26] إلا أن الولايات المتحدة كرست النظرية الإسرائيلية حول السيطرة على صنين، إذ وصفت وزارة الخارجية الهجوم السوري بأنه تعديل مهم للوضع الراهن (27 نيسان/ إبريل). حتى أن هيغ أوضح، ملمحا إلى سوريا، أن هذا التعديل يتناقض مع المصالح الأميركية[27]. إذذاك لم تعد الولايات المتحدة تمارس أي ضغوط لكبح تحركات إسرائيل.

(21) أبو خليل، م.س.ذ.، ص 87.
(22) م.س.ذ.، ص 161.
(23) م.س.ذ.، ص 162-163.
(24) م.س.ذ.، ص 170-175.
(25) Shiffer, *op.cit.*, p. 64-65.
(26) Pakradouni, *op.cit.*, p. 23.
(27) *Ibid.*

أزمة الصواريخ

ولدت أزمة الصواريخ من المنطق الشمولي ذاته. فلم يكن في استطاعة الصواريخ سام-6 التي تعد سلاحا دفاعيا، أن تؤثر على أمن إسرائيل. إلا أن رد فعل الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة كان فوريا. فقد اعتبرتا أن إدخال صواريخ سورية انتهاكا جديدا للوضع الراهن. ولدعم هذا الطرح، تذرع الإسرائيليون بـ«الخط الأحمر»، أو بمزيد من الدقة، بواحد من «الخطوط الحمر» التي رسمت في 1976 عن طريق الولايات المتحدة، والتي كانت تقضي باحتكار إسرائيل الأجواء اللبنانية[28]. ومن هذه النظرة، قامت إمكانية حرية التصرف الشاملة لإسرائيل في لبنان على مسلمة لا تمس في ميزان القوى مع سوريا[29].

وكانت الولايات المتحدة تشاطر إسرائيل هذا الموقف. وقد سعت إلى الحؤول دون حصول خطوة إسرائيلية فورية ضد هذه الصواريخ - ألغيت عملية أولى كانت مقررة في 30 نيسان/ إبريل بسبب سوء الأحوال الجوية[30] - وإلى تعطيل صواعق الأزمة بالوسائل السلمية. ففي 29 نيسان/ إبريل، أعلن هيغ تشكيل فريق عمل لمتابعة الوضع في لبنان على مدار الساعة. لكن كان في استطاعة بغين الإستفادة من رسالة دعم ودية بصورة استثنائية من الرئيس رونالد ريغان - سيقوم بهذه الخطوة العلنية بعد بضعة أيام[31] -. فبتشديده على ضرورة تجنب المواجهة، كتب ريغان في تلك الرسالة، في 4 أيار/ مايو، أنه يشاطر بغين رأيه حول تعديل الوضع الراهن الذي يشكله إدخال الصواريخ، وأن من الضروري التصدي لسوريا[32]. وفي سياق هذا الإستعداد الذهني، عهد الرئيس الأميركي، في اليوم التالي، إلى فيليب حبيب الديبلوماسي اللبناني الاصل الذي سبق أن قام بوساطة في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر 1979، السعي إلى حل الأزمة والتوصل إلى سحب الصواريخ السورية.

وستستمر مهمة الموفد الأميركي، الذي وصل إلى بيروت في 7 أيار/ مايو مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط موريس درايبر Morris Draper، زهاء الشهرين. فخلف هدف كان واضحا على ما يبدو، ومتصلا بميزان القوى الإقليمي، إدى إلى تعقيد مهمة فيليب حبيب الوضع الخلافي منذ البداية الذي أسفر عن أزمة الصواريخ، أي المواجهة بين سوريا والجبهة اللبنانية، والتباين الوطني الذي زادته حدة في الإطار الراهن، العلاقات بين الطرف

(28) راجع، هآرتس، في 5 أيار/ مايو 1981.
(29) Shiffer, *op.cit.*, p. 67.
(30) كما ورد في خطاب بغين في الكنيست في 11 أيار/ مايو، **يديعوت أحرونوت**، في 12 أيار/ مايو 1981.
(31) م.س.ذ.
(32) Shiffer, *op.cit.*, p. 71.

المسيحي وإسرائيل. وإذا كان فيليب حبيب لم يعتزم، نتيجة ذلك كله، التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة اللبنانية[33]، فقد تعين عليه مع ذلك إعداد نوع من حل متداخل. وتمثل تعقيد مهمته بالتطورات العسكرية التي حصلت لدى وجوده في الشرق الأوسط.

فعلى الصعيد الإقليمي، تبادل كل من سوريا وإسرائيل جس النبض. ومنذ البداية، امتنعت إسرائيل عن إرسال طياريها إلى الأجواء اللبنانية، لكنها زادت من الطلعات الإستكشافية بواسطة الطائرات – الجواسيس التي تحرك عن بعد. وعلى هذه الطائرات تحديدا، أطلقت صواريخ سام –6 للمرة الأولى فوق البقاع، في 12 أيار/ مايو. وتكرر الحادث في اليوم التالي. وفي الحادثين، أسقطت طائرة بلا طيار. ثم حصل بعض الإنفراج. لكن حادثة غريبة استرعت الإنتباه إلى استمرار مخاطر المواجهة، حين أعلن متحدث إسرائيلي، على إثر غارات للطيران على مواقع فلسطينية في الدامور، في 28 أيار/ مايو، تدمير قواعد صواريخ سام– «ليبية». وألمح بغين نفسه إلى أن ما حصل يمكن أن يكون تمهيدا لهجوم على الصواريخ السورية، ثم أكد في اليوم التالي أن لا صلة لهذه الغارات بأزمة الصواريخ[34]. ومن المحتمل أن الصلة لم تكن سوى مفتعلة. لأنه إذا ما تأكد مصرع ليبيين في عمليات القصف[35]، فإن المتحدثين الفلسطينيين نفوا نفيا قاطعا حيازة منظمة التحرير الفلسطينية صواريخ سام–6[36]. خصوصا أن مفهوم «قاعدة صواريخ» كان مبهماً لأنها صواريخ سام–9 المحمولة على الكتف. لذلك لا يستبعد سعي الإسرائيليين، عبر هذه الوسيلة، إلى تأجيج التصعيد. ولم تنجم عن الحادث ذيول من زاوية الصلة بأزمة الصواريخ. ففي أحد جوانبه، أكد الإنفراج بحيث لم تنجم عن هذه الغارة الجوية، وهي الأولى منذ نشرت الصواريخ في البقاع، مواجهة سورية – إسرائيلية. وبعد أربعة أيام، في 2 حزيران/ يونيو، شن الطيران الإسرائيلي غارة جديدة على صور، فلم تتسبب أيضا برد فعل سوري. لكن التوتر قد تجدد، حين أسقط صاروخ أطلق من الأراضي السورية طائرة إسرائيلية بلا طيار قرب دمشق في 13 حزيران/ يونيو.

وعلى الصعيد اللبناني، لم تجمد أزمة الصواريخ سوى بضعة أيام المواجهات بين القوات السورية والقوات اللبنانية. ولم يحصل مزيد من محاولات التقدم على جبهة زحلة والقمم. إلا أن قصف المناطق السكنية قد استمر بوتيرة ثابتة، تخللتها فترات دامية (9 أيار/ مايو و11 أيار/ مايو ومن 16 إلى 23 أيار/ مايو و29 أيار/ مايو و31 أيار/ مايو، و5 حزيران/ يونيو و20

---

(33) .Pakradouni, *op.cit.*, p. 232

(34) **النهار** في 29 و30 أيار/ مايو 1981.

(35) حسب وكالة الأنباء الليبية التي أوردتها **النهار** في 30 أيار/ مايو 1981.

(36) **النهار** في 29 أيار/ مايو 1981.

حزيران/ يونيو و24 حزيران/ يونيو و25 حزيران/ يونيو و27 حزيران/ يونيو). وأسفر كل من هذه الايام عن سقوط زهاء العشرين قتيلا وحوالى مائة جريح، وأكثر أحيانا. ولم تستثن منطقة في داخل العاصمة وحولها، حتى جونية شمالا. حتى المنتجعات البحرية التي كانت تستقبل روادها بين كل جولتي عنف، كانت هدفا للقصف من هذا الطرف وذاك (31 أيار/ مايو) – أحصي في ساعات سقوط 18 قتيلا و270 جريحا! واستهدف القصر الجمهوري مرتين، وكذلك البطريركية المارونية فوق جونية. وفي زحلة نفسها، بقي الحصار مضروبا واستمر حتى 30 حزيران/ يونيو. وإذا كانت هدنة نسبية قد سادت خلال شهر أيار/ مايو، فإن المدينة تعرضت للقصف مرات عدة بعد ذلك (الأول و18 و25 حزيران/ يونيو). والمخاطر التي يشكلها هذا الوضع على الأزمة الإقليمية قد تفاقمت جراء تأثيرات هذه الأزمة، أي انكشاف التواطؤ بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل.

ولوحظ في وضوح تداخل العوامل الداخلية بالعوامل الإقليمية خلال مهمة فيليب حبيب. وقد استهل المبعوث الأميركي مهمته بمحادثات في بيروت مع سركيس ورئيس الحكومة الوزان، ومع شمعون وبيار الجميّل ومندوبين عن التجمع الإسلامي (8 أيار/ مايو)، ثم توجه إلى دمشق فاستقبله الأسد (10 أيار/ مايو) ومنها إلى إسرائيل (11 أيار/ مايو)، ثم عاد إلى بيروت (13 أيار/ مايو). ولم تؤد هذه الإتصالات إلى نتيجة على ما يبدو، لأن طلعات الإستكشاف الإسرائيلية تزايدت في هذا الوقت، ولأن صواريخ أطلقت على الطائرات بلا طيار (12 – 14 أيار/ مايو). وكان الوضع ما زال خطرا إلى حد ما بحيث دفع هيغ إلى التأكيد أنه لم يبق مزيد من الوقت لمنع اندلاع المعارك (14 أيار/ مايو). إذذاك حاول حبيب توسيع دائرة التفاوض فأشرك فيها السعودية التي أرسلت في ختام زيارته (16 أيار/ مايو) موفدا إلى دمشق. ثم عاد حبيب شخصيا إلى سوريا وإسرائيل (19 أيار/ مايو). وبدا في هذا الوقت أن الجهود أثمرت نتيجة أولى، تمثلت بإعلان مجلس الوزراء الإسرائيلي تفضيله السعي إلى حل سلمي (20 أيار/ مايو). وعلى الصعيد اللبناني، أدى تحرك السعودية التي طلب مساعدتها حبيب، إلى عقد اجتماع استثنائي لمجلس جامعة الدول العربية، الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار وقرر تفعيل اللجنة الرباعية العربية المنبثقة من مؤتمر بيت الدين (السعودية والكويت وسوريا وجامعة الدول العربية). ثم توجه فؤاد بطرس إلى دمشق ليبحث مع عبد الحليم خدام في إجراءات تحرك هذه اللجنة (28 أيار/ مايو). وهذه الوسيلة هي التي ستنجح في النهاية. ولم يسفر المسعى السعودي عن نتيجة فورية بسبب وقوع عمليات قصف عنيف جدا أواخر أيار/ مايو. لكن حبيب تمكن إلى حد كبير جدا من تعطيل صواعق الأزمة. لذلك عاد إلى واشنطن في 27 أيار/ مايو، بعد ثلاثة أسابيع من

الجولات المكوكية بين لبنان وسوريا وإسرائيل والسعودية.

وتميزت النتيجة التي توصل إليها حبيب في هذه المرحلة بالتناقض إلى حد ما، لأن حلحلة الوضع في لبنان تصدرت أزمة الصواريخ التي بقيت على حالها. وقد استبعد بالتأكيد احتمال حصول مواجهة سورية – إسرائيلية، لكن الصواريخ بقيت في البقاع. وحتى لو سلمنا جدلا بأن ضمانات قد أعطيت بأنها لن تستعمل، شكل بقاؤها صدمة لإسرائيل وللولايات المتحدة التي أعلنت جهارا في بداية الأزمة، عزمها على حمل سوريا على التراجع. وكان هذا التغير بات حتميا منذ وضعت الولايات المتحدة نصب عينيها مسألة تدارك مواجهة سورية – إسرائيلية، واضطرار حبيب، من أجل هذه الغاية، إلى الإستعانة بالسعودية. وعلى رغم كون السعودية حليفا كبيرا للولايات المتحدة، إلا أن موقعها في النظام العربي الإقليمي، والأهمية التي تجدها في العلاقات المميزة مع سوريا، باستثناء بعض فترات التراخي، حملها على أن تتصرف بطريقة تحول دون إلحاق ضعف كبير بموقع سوريا خصوصا حيال إسرائيل. وسلك التحرك السعودي الإتجاه نفسه على المستوى اللبناني، حيث كان من المتعذر القيام به على حساب سوريا. وكانت الحلحلة التي حصلت على هذا الصعيد، عبر اللجنة الرباعية العربية، مثابة فشل صريح لإسرائيل أيضا.

وعقدت اللجنة الرباعية العربية اجتماعها الأول في 6 حزيران/ يونيو في بيت الدين، على مستوى وزراء الخارجية، في حضور سركيس والوزان وبطرس. والتقى الوزيران السعودي والكويتي في اليوم التالي، كميل شمعون وآل الجميّل الثلاثة. وفي 8 حزيران/ يونيو، أخذت اللجنة علما بتعهد جميع الأطراف وقف إطلاق النار على كافة الأراضي اللبنانية. وأعلنت أنها ستجتمع في 23 حزيران/ يونيو في السعودية وفي 4 تموز/ يوليو في بيت الدين. في هذا الوقت، بدأ فيليب حبيب الذي عاد إلى بيروت، جولة جديدة في الشرق الأوسط قادته أيضا إلى السعودية وسوريا وإسرائيل، ثم من جديد إلى لبنان في 22 حزيران/ يونيو. لكن وقف إطلاق النار لم يطبق على رغم هذا النشاط، وبلغ التوتر درجة خطرة في بيروت وزحلة. ولم يكن الإجتماع الثاني للجنة الرباعية العربية الذي عقدته في الرياض في 23 حزيران/ يونيو، فعالا، إذ تلاه قصف استمر يومين. لكن الأزمة شارفت نهايتها هذه المرة. فقد غادر حبيب بيروت إلى واشنطن في 25 حزيران/ يونيو، وعلى رغم استئناف القصف في 27 حزيران/ يونيو، أقفلت أزمة زحلة رمزيا في 30 حزيران/ يونيو بإجلاء 95 من عناصر القوات اللبنانية الذين عادوا إلى بيروت مع أسلحتهم الفردية، بعد أن سلموا القوات السورية وقوى الأمن الداخلي أسلحتهم الثقيلة. وتمركزت وحدة من قوى الأمن الداخلي في الأحياء الداخلية لزحلة. وفي بيروت، توج وقف إطلاق النار في 2 تموز/ يوليو بإعادة فتح معبر السوديكو بين القطاعين. وفيما كان

يجرى تطبيق هذا الحل، لم يطرأ أي تطور جديد على أزمة الصواريخ التي لم تستعد مع ذلك طابعها المقلق.

وبمعزل عن انسحاب مقاتلي القوات اللبنانية من زحلة، قليلة هي الأمور التي سويت نهائيا. وإذا كان الحصار المفروض على زحلة قد رفع، فإن كافة مواقع مدفعية الجيش السوري بقيت حول المدينة[37]. وفي بيروت، أقفل معبر السوديكو نشاط القناصة بعد يومين فقط من إعادة فتحه. ولم يؤد الإجتماع الثالث للجنة الرباعية العربية الذي عقد في بيت الدين في 5 تموز/ يوليو، إلى أي تدبير ملموس. وعقدت اللجنة اجتماعا جديدا في 25 تموز/ يوليو، إلا أن أعمالها أسفرت مرة أخرى عن الوصول إلى مازق، إذ اصطدم المجتمعون بمسألة العلاقات مع إسرائيل. في هذا الوقت، أعلن سركيس في 8 تموز/ يوليو في مجلس الوزراء أنه تسلم من بشير وبيار الجميّل كافة الضمانات الضرورية المتعلقة بقطع العلاقات مع إسرائيل. لكن سوريا اعتبرت الوثيقة التي سلمها بشير الجميّل غير كافية. وأخيرا، استمر موضوع أزمة الصواريخ، لأن السام- 6 بقيت في البقاع – سيدمرها الطيران الإسرائيلي في الأيام الأولى لاجتياح لبنان في حزيران/ يونيو 1982.

لذلك انتهت أزمة زحلة على ما يبدو بفشل لإسرائيل. وسواء تسلمت أم لم تتسلم من حبيب ضمانات سورية سرية تتعلق بالصواريخ، فإن ذلك لم يغير شيئا في الإنطباع الذي فرض نفسه منذ بضعة أسابيع، حين بدأ البحث عن حل يتجه، بدفع من السعودية، إلى إعادة تركيز الرهانات. وبموجب المفهوم الإسرائيلي المألوف لتوازن القوى، يساوي هذا الإنطباع خسارة جوهرية لوضعها الرادع، حتى لو أن بغين تمكن، في الفترة نفسها، من إظهار تفوق بلاده الإستراتيجي على المدى البعيد، عبر تدمير مفاعل تموز النووي العراقي (7 حزيران/ يونيو)، فجنى من ذلك مكاسب إنتخابية. وفي الإمكان القول أيضا إن إسرائيل أرادت، في أعقاب هذا الفشل، استعادة موقعها المهيمن على المسرح اللبناني من خلال توسيع حربها على منظمة التحرير الفلسطينية إلى بيروت.

تمدد جانبي: الغارة الإسرائيلية على بيروت

قلنا إن جبهة جنوب لبنان لم تتوقف خلال معركة زحلة، لكن حدة التدخل الإسرائيلي فيها كشف عن رغبة في التصعيد كانت تستهدف سوريا. وقد كبحت أزمة الصواريخ التحركات الإسرائيلية قليلا، لكن الجبهة لم تهدأ بالكامل. فمنذ 28 أيار/ مايو، نفذ بغين اقتراحا للجنرال

(37) Harris, art.cit.

إيتان يميل إلى استئناف الحملة على منظمة التحرير الفلسطينية[38]، وهذا ما حصل في اليوم نفسه لشن الغارة الإسرائيلية التي سبق الحديث عنها، على الدامور، وواقعة «الصواريخ الليبية». وإضافة إلى هذه الغارة وتلك التي استهدفت صور، بعد أربعة أيام، وجهت عمليات القصف على منطقة النبطية (29 أيار/ مايو و12 حزيران/ يونيو) وعلى صيدا (12 حزيران/ يونيو). وذهبت البحرية الإسرائيلية نفسها حتى طرابلس وقصفت مخيم نهر البارد (3 حزيران/ يونيو). إلا أن هذا الإطار لم يخفف من فرادة المواجهة التي تطورت بين 8 و25 تموز/ يوليو. فقد تميز هذا المشهد الذي استمر سبعة عشر يوما، بصورة جذرية عن المجرى العادي لحرب الإستنزاف التي تخوضها إسرائيل منذ أكثر من سنتين: أولا، بكثافة عمليات القصف الإسرائيلي، ثم بتوسعها الجغرافي، وأخيرا بمدتها التي كانت الأطول منذ اجتياح أذار/ مارس 1978.

وقد انطلقت آلية التصعيد بسلسلة من الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع القوات المشتركة في النبطية والزهراني في 8 تموز/ يوليو. وردت القوات المشتركة في اليوم نفسه بقصف كريات شمونة. على إثر ذلك، بدأت المدفعية الإسرائيلية قصفا منهجيا على النبطية استمر تسعة أيام متتالية (حتى 19 تموز/ يوليو). وتدخل الطيران أيضا مرات عدة مغيرا على منطقة الدامور (12 تموز/ يوليو) والنبطية (14 تموز/ يوليو) والطريق الساحلية صيدا - بيروت (14 تموز/ يوليو). وأطلقت القوات المشتركة التي كانت تنوي على ما يبدو التصدي للضغط الإسرائيلي، صواريخ جديدة على كريات شمونة ونهاريا في 15 تموز/ يوليو، فأوقعت هذه المرة قتلى بلغ عددهم ثلاثة – القتلى اللبنانيون والفلسطينيون يعدون حتى الآن بالعشرات. وفي 16 تموز/ يوليو، تخطت المعركة مرحلة جديدة عندما شن الطيران الإسرائيلي هجوما حقيقيا على ما بقي من البنى التحتية في جنوب لبنان. فقد دمرت في ذلك اليوم ستة جسور كانت تربط الجنوب ببقية أنحاء البلاد، وجسران في اليوم التالي. وقصفت مصفاة الزهراني مرتين. وبلغت المعركة مرحلة جديدة أيضا في 17 تموز/ يوليو خلال غارة جوية على حي الفاكهاني المكتظ في بيروت، فدمرت ست بنايات تضم منظمات فلسطينية. وتلك كانت المرة الأولى يتدخل الطيران الإسرائيلي مغيرا على أحياء في بيروت – في 1974 قصف مخيمي صبرا وشاتيلا. وكانت الحصيلة بحجم الحدث: 100 قتيل وأكثر من 600 جريح في العاصمة، يضاف إليهم زهاء الأربعين قتيلا على إثر القصف المنهجي الذي نفذه الطيران على طريق صيدا، ما جعل من ذلك اليوم اليوم الأدمى في حرب لبنان حتى ذلك الوقت – لا تؤخذ في الإعتبار المجازر

(38) Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, p. 35 انظر أيضاً Evron, *op.cit.*, p. 99.

الجماعية في 1975 و1976. وعلى سبيل المقارنة، كنت الأيام التالية أقل دموية. وإذا لم تعد عمليات القصف الإسرائيلية تطال بيروت، فإن حدتها مع ذلك لم تتضاءل في جنوب لبنان. أما القوات المشتركة، فقد سعت دائما إلى التصدي للضغط الإسرائيلي. وسارعت، بعد الغارة على بيروت، إلى الرد بإطلاق صواريخ على الجليل، واستمرت على هذا المنوال، حتى إعلان وقف إطلاق النار في 24 تموز/ يوليو. وحتى هذا الوقت، فاقت الخسائر البشرية اللبنانية والفلسطينية المائتي قتيل والثمان مائة جريح، كان معظمهم من المدنيين، أي خلال أكثر من أسبوعين نصف ما أسفرت عنه أزمة زحلة في ثلاثة أشهر – في الجانب الإسرائيلي، بلغت الحصيلة ستة قتلى وزهاء الستين جريحا.

وفي هذه المواجهة، تذرع المسؤولون الإسرائيليون بالتهديدات التي كان يشكلها تعزيز قدرات منظمة التحرير الفلسطينية[39]. لكن، إذا كان التدخل الإسرائيلي قد تميز بحجمه عن الطريقة السابقة لاستراتيجية التحرش بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنه انبثق من المنطق نفسه: تشتيت صفوف العدو. وخضع سلوك منظمة التحرير الفلسطينية أيضا للمسعى نفسه القاضي بتثبيت الوجود السياسي على غرار الفترة السابقة، أي الحؤول دون أن تترجم الضربات العسكرية خسارة أساسية تدرج تأثيراتها في الساحة اللبنانية وفي الإدارة العامة للنزاع في الشرق الأوسط. وعبر ردها المتدرج، أكدت أيضا أنها لا تنوي التخلي عن المبادرة لإسرائيل. وبسبب عجزها عن الرد بالمثل، فقد حرصت على زيادة تكلفة المواجهة للعدو، من خلال تنظيم إطلاق الصواريخ على التجمعات السكنية في الجليل الأعلى. وفي غضون عشرة أيام، شنت القوات المشتركة ثمانية وثمانين هجوما، أي أكثر من ألف ومائتي قذيفة مدفعية وصاروخية. وبلغ ثلاثة وثلاثين إجمالي التجمعات السكنية الإسرائيلية التي أصيبت. وأسفر القصف عن عدد ضئيل نسبيا من الضحايا بلغ 6 قتلى و59 جريحا. ولم تكن التكلفة أقل ارتفاعا بالنسبة إلى إسرائيل التي أصاب القصف بالشلل تقريبا، منطقتها الحدودية الشمالية، للمرة الأولى في تاريخها. ولوحظت حركة نزوح، وهي ظاهرة غير معروفة منذ 1948، في كريات شمونة ومدن أخرى[40].

وعكست المشاورات التي اتجهت إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، الحوافز الخاصة بكل من الفريقين المتحاربين. ففي البداية، لم تكن إسرائيل تطالب باتفاق على وقف لإطلاق النار طبقا للأصول، ولم تعتبر تحركها سوى تحرك في اتجاه واحد. ولم تقبل بوقف إطلاق النار إلا

(39) أنظر على سبيل المثال هآرتس في 15 تموز/ يوليو و24 تموز/ يوليو 1981.

(40) Brynen, *op.cit.*, p. 150 انظر أيضا Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, p. 36.

بضغط من الولايات المتحدة، ولأن رد منظمة التحرير الفلسطينية حوَّل المبادرة الإسرائيلية علاقة متماثلة مكلفة[41]. كذلك تمسكت برفضها التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جازفت المنظمة التي كان من مصلحتها العسكرية وقف عمليات القصف الإسرائيلية، بالتسبب في إطالة أمدها حتى التوصل إلى وقف لإطلاق النار يعترف لها بصفتها المقاتلة. وجاءت الخلاصة من الولايات المتحدة التي كان مندوبها فيليب حبيب الموجود في حينه في بيروت عندما بدأ الهجوم الإسرائيلي، المهندس الأول لوقف إطلاق النار. وبتركيزهم على أولوية تعطيل آلية التصعيد، اضطر الأميركيون إلى تخفيف رفضهم المبدأي الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتماد التفاوض غير المباشر معها. فلجأت من أجل هذه الغاية إلى وسيلتين: السعودية والأمم المتحدة التي كان لبنان قد رفع إليها شكوى طالبا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، في 16 تموز/ يوليو، على إثر الغارات الإسرائيلية على جسور الجنوب.

لم يتبن مجلس الأمن الذي اجتمع في 17 تموز/ يوليو قرارا على الفور، لكنه وجه «نداء ملحا» لوقف «كافة الهجومات المسلحة»، معربا في الوقت نفسه عن قلقه حيال «فداحة الخسائر في الأرواح البشرية والطابع الكثيف لعمليات التدمير»[42]. أما حبيب، فتوجه في 18 تموز/ يوليو إلى إسرائيل. لكن نداء مجلس الأمن ومحادثات حبيب مع بغين لم تسفر عن نتيجة. وللتغلب على تعنت المسؤولين الإسرائيليين، أعلنت الولايات المتحدة في 20 تموز/ يوليو أنها ستمدد تعليق تسليم عشر طائرات أف-16، الذي تقرر بعد الغارة على المفاعل النووي العراقي. وكان هذا الضغط فعالا على ما يبدو[43]. ففي اليوم التالي، وافق بغين على بدء مفاوضات عبر فيليب حبيب مع لبنان فقط. وفي هذا اليوم، تبنى مجلس الأمن الذي لاحظ أن نداءه ذهب سدى، قرارا يحمل الرقم 490. ولم يتضمن القرار الذي حرص على تجنب فيتو الولايات المتحدة، إدانة لإسرائيل كان يريدها المشروع اللبناني، مكتفيا بطلب «الوقف الفوري لكافة الهجومات المسلحة». وفي هذا السياق، وجه الأمين العام رسالة إلى عرفات طلب منه فيها تطبيق هذا القرار، فأعطى عرفات موافقته المبدأية. وبدأ فيليب حبيب مسعى مماثلا عبر السعودية التي زارها في 22 تموز/ يوليو. وعاد إلى إسرائيل في 24 تموز/ يوليو. وفي هذا اليوم، وافق بغين على وقف إطلاق النار.

وتضمن الإتفاق النهائي ترتيبين منفصلين لكنهما متلازمان: الأول بين منظمة التحرير الفلسطينية والأمم المتحدة، والثاني بين إسرائيل والولايات المتحدة. وتفيد الصيغة التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية، أن الإتفاق ينص على وقف أي عمل عسكري بين

(41) *Ibid*.

(42) Document S/14599.

(43) Peri, *Between Battles and Ballots*, *op.cit.*, p. 268.

الأراضي الإسرائيلية والأراضي اللبنانية[44]. وقد استفاد إعداد هذا الإتفاق من نموذج سابق بدأ في أيلول/ سبتمبر 1977. لكنه تميز عنه في الأساس لأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت هذه المرة مثار اهتمام الولايات المتحدة ولو مواربة. ومع ذلك، سيؤكد موقف إسرائيل في السنة التالية، وخصوصا عندما ستتذرع بانتهاكات وقف إطلاق النار، أنها كانت طرفا في اتفاق معقود مع منظمة التحرير الفلسطينية على رغم نفيها المتكرر. وفي أي حال، كانت الصورة الآنية واضحة، كما يستشف من التعليقات الصحافية وتعليقات كثر من الساسة الإسرائيليين[45]. وإذا كان الهجوم الإسرائيلي قد وجه ضربات قاسية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه انتهى بانتصار سياسي للمنظمة.

وفي هذا المعنى، فازت منظمة التحرير الفلسطينية برهانها. فقد حصلت على الإعتراف بها طرفا مقاتلا. وكان هذا المكسب كبيرا. ومع ذلك، أصيبت القيادة الفلسطينية بالذهول، كما تفيد شهادة أبو جهاد، عندما تبلغت أن إسرائيل وافقت على وقف إطلاق النار[46]. ولم تكن أقل إدراكا لهشاشة هذا الإنتصار. ووضعت أيضا كل ثقلها في الميزان لفرض احترام الإتفاق. وحتى تتأكد من منع الإستفزازات، عمدت حركة فتح أيضا إلى مصادرة ذخائر مدفعية من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. حتى أن شعورا خالج هذه الجبهة بأنها مهددة بعملية عسكرية واسعة النطاق للقضاء عليها[47].

ولن يكتمل تحليل هذا المشهد ونتائجه إذا ما اقتصر على الثنائي المتحارب، إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولم نأخذ في الإعتبار إطار المواجهة، منذ لحظة بدئها أولا. فما يميز هذه اللحظة، هو ما يتصل بنتائج أزمة الصواريخ. وفي هذا الصدد، نميل إلى أن نرى في التصعيد ضد منظمة التحرير الفلسطينية متنفسا لبغين وجيشه اللذين شعرا بالإحباط جراء فشلهما الواضح حيال سوريا، فانصرفا إلى خصم أضعف سياسيا وعسكريا[48]. ولا نستطيع أن نتجاهل في هذا المجال الحسابات على الصعيد الداخلي لفريق حكومي جعل من أمن إسرائيل موضوعا هذيانيا ناجما عن الشعور بالحصار ووجد نفسه في وضع صعب بعد النتائج غير الأكيدة لانتخابات 30 حزيران/ يونيو. ولأنه لم يحصل إلا على تقدم طفيف جدا

(44) **يديعوت أحرونوت** في 26 تموز/ يوليو 1981.

(45) أنظر على سبيل المثال **يديعوت أحرونوت** في 31 تموز/ يوليو 1981. أنظر أيضا تصريح زعيم المعارضة العمالية شيمون بيريز في الكنيست في 28 تموز/ يوليو، **دافار** في 29 تموز/ يوليو 1981.

(46) Brynen, *op.cit.*, p. 150.

(47) *Ibid.*, p. 152.

(48) Evron, *op.cit.*, p. 98.

في مواجهة إئتلاف حزب العمل، كان حزب الليكود يخضع إلى حد كبير للأحزاب الصغيرة الدينية والقومية في الإئتلاف المنتهية ولايته، والمناخ الذي أجريت فيه المشاورات كان ملائما بامتياز للمزايدات. ويمكن العثور أيضا على حافز آخر أعمق، في المفهوم الإسرائيلي لميزان القوى الإقليمي. فبإقدامه على شن هجوم واسع النطاق على المواقع الفلسطينية والعاصمة اللبنانية، أكد بغين إرادة إسرائيل في إيجاد موطىء قدم ثابت في الساحة اللبنانية التي تتعامل معها باعتبارها وحدة متكاملة، وتثبيت حرية تحرك طيرانها في أجوائها.

وأيا تكن الحوافز، فالتزامن بين انتهاء أزمة الصواريخ والهجوم الإسرائيلي، لم يخل من تأثير على هذه الأحداث. وإذا ما أخذنا في الإعتبار ردود الفعل على العملية الإسرائيلية، فمن المتاح الإعتقاد أن الأشهر الثلاثة من المواجهات السابقة، وفرضية اندلاع حرب بين إسرائيل وسوريا المطروحة علنا منذ أسابيع، خففت إلى حد ما من أهمية الإنتهاك الذي شكلته غارة على بيروت، ورفعت عتبة التساهل لدى المجموعة الدولية. لكن التقارب بين الأزمتين المتزامنتين، يشير إلى خطر تجدد اختبار القوة الإقليمي، هذا الخطر الذي جسدته معركتان جويتان بين إسرائيل وسوريا. وقد وقعت الأولى قبيل شن غارة الطيران الإسرائيلي (14 تموز/ يوليو)، وتلت الثانية وقف إطلاق النار على الفور (29 تموز/ يوليو). وزادت الولايات المتحدة من حدة هذا الإنطباع بلجوئها إلى الديبلوماسية ذاتها التي استخدمتها خلال أزمة الصواريخ، واستخدام الضغط على إسرائيل لنزع فتيل التصعيد[49]. وفي المقابل، ألقى ضعف رد الفعل السوري الضوء على النتيجة الفعلية لأزمة الصواريخ، بمعنى أن بقاء سام-6 في البقاع لا يستبق الحكم على استخدامها، ولا يعني في أي حال، تعطيل النشاط الجوي الإسرائيلي في لبنان. وقد تجنب الطيران الإسرائيلي التحليق فوق البقاع، لكنه تدخل مرة واحدة على الأقل ضد مرابض المدفعية الفلسطينية الواقعة في نطاق عمل الصواريخ[50].

والإستمرارية بين الأزمتين التي يمكن تلمسها في الإطار الفوري للحدث، ما زالت تفرض نفسها بقوة، في قراءة استعادية على ضوء الإجتياح الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1982، الذي استهدف أيضا، عبر سعيه إلى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، إخراج القوات السورية من لبنان، والذي ستشهد أيامه الأولى تدمير الصواريخ في البقاع. والأشهر الأربعة المنصرمة بين اندلاع معركة زحلة وقصف بيروت، بدت آنذاك تكرارا عاما حتى لو كان مرتجلا ومفككا.

(49) *Ibid.*, p. 99.

(50) هآرتس في 27 تموز/ يوليو 1981.

الفصل الثامن عشر

انتظار يفوق الوصف

(آب 1981 - حزيران 1982)

في أعقاب أربعة أشهر من اختبار القوة، استعاد لبنان وضع اللاحرب واللاسلم الذي بات مألوفا. والأشهر الأربعة المنصرمة لم تعدل أبدا الإطار العام للساحة اللبنانية. وباستثناء وضوح الوضع حول زحلة، بقي التوزع الجغرافي للقوى على حاله. كذلك لم تتعرض مواقف الاطراف إلى أي تبديل في اتجاهاتها. فسوريا بقيت قطبا مهيمنا، لكنها لم تمارس سيطرة حقيقية على رغم تحييد زحلة وانتهاء أزمة الصواريخ. واستمر الطابع الذاتي لانتشار منظمة التحرير الفلسطينية. ولم توقف انهيار الحركة الوطنية عودة مقاتليها الى متاريس خط التماس. أما بشير الجميِّل الذي لم تضعفه واقعة زحلة فكان التجسيد الدائم للقوة الصاعدة.

لكن عنصرا جديدا قد برز، واستمد ملامحه من أزمة الأشهر الأربعة وبقاء هذه الأزمة بلا حل. لذلك احتفظت التناقضات المتحكمة فيها بشيء من التفاقم الذي انتج وضعا مأزوما على رغم عودة ظهور أشكال الحياة الطبيعية ذاتها كما في السابق. ونجم عن ذلك في الحياة اليومية وفي مفاهيم الاطراف شعور بخروج الوضع على السيطرة رسخه ولطفه في آن واحد مناخ لا يوصف من الانتظار. انتظار استحقاق الانتخابات الرئاسية المقررة الصيف المقبل، وانتظار حدث جعلت منه مجموعة من التسريبات محتوما: اجتياح إسرائيلي كبير للبنان.

استمرار الحرب

وقد ظهر الطابع المحدود للتسوية التي أنهت معركة زحلة، منذ الأيام الأولى لوضعها موضع التطبيق، في مستهل شهر تموز/ يوليو، من خلال فشل محاولتين لاعادة حرية المرور بين شطري بيروت على معبر السوديكو. ولم تثمر أيضا محاولة جديدة في 6 آب/ اغسطس، حتى أن حركة المواصلات بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية بقيت محدودة على معبر المتحف

ومعابر الضاحية. وتفاقمت محدودية وقف إطلاق النار كلما تبدد عمل اللجنة الرباعية العربية في الاجتماعات الروتينية والقرارات المبدئية.

وفي هذا الوقت، استعادت الحياة المدنية وتيرتها، على غرار فترة 1979-1980. فقد فتحت المحال التجارية أبوابها، ولم تواجه السنة الدراسية مشاكل كبرى في بداية تشرين الأول/ أكتوبر، وعلى رغم القيود التي تعوق حركة السير، واصل عدد كبير جدا من سائقي السيارات المرور من قطاع في العاصمة إلى القطاع الآخر، وخصوصا من بيروت الشرقية إلى بيروت الغربية، متوجهين إلى أماكن عملهم. إلا أن نصيب العودة إلى الحياة الطبيعية كان أكثر ثباتا من المرحلة السابقة.

ومع غلق معبر السوديكو، وعلى رغم إزالة المتاريس في قسم من طريق الشام، بلغت «الجبهات التقليدية» مباشرة الأحياء السكنية. فعلى هذه الجبهات، لم يستمر وقف إطلاق النار الذي أعلن في حزيران/ يونيو، سوى بضعة أسابيع. ومنذ 18 تموز/ يوليو، سجل تبادل لإطلاق النار في وسط المدينة. وابتداء من شهر آب/ أغسطس، بلغت القذائف المدفعية الأحياء القريبة (20 آب/ أغسطس، 15، 17 و25 أيلول/ سبتمبر، 3 و24، و30 تشرين الأول/ أكتوبر). وكانت المواجهات وعمليات القصف التي تلت ليلية. لكن هذه القاعدة انتهكت مرة واحدة في 18 كانون الأول/ ديسمبر، عندما قصف حي الأشرفية نهارا، فنجم عن ذلك ذعر في نفوس الناس الذين كانوا ما زالوا يعانون صدمة المفاجأة السيئة في 2 نيسان/ إبريل.

وإذا لم تكن فتاكة، فإن هذه المواجهات أبقت التوتر في حد أدنى أكد في الحياة اليومية إنعدام العودة الى الحياة الطبيعية. واستمر هذا الوضع في الأشهر التالية، مترافقا من وقت إلى آخر، مع تمدد محدود للجبهات نحو معبر المتحف أو الأحياء المتاخمة لطريق الشام. وحصل النوع نفسه من المواجهات المتقطعة على جبهات أخرى في خارج بيروت، على قمم جبل لبنان وفي جرود بلاد جبيل.

وأشد فتكا، كان مظهر آخر من مظاهر الحرب المتمثل بالاعتداءات الإرهابية التي غالبا ما استخدمت فيها تقنية السيارات المفخخة. ولم يكن هذا السلاح الإرهابي جديدا بالتأكيد، فقد بات مألوفا منذ ثلاث سنوات. وحتى خلال أزمة زحلة، لم تتوقف هذه الممارسة، ووقع اعتداءان بالسيارات المفخخة (13 نيسان/ إبريل في عاليه، و13 أيار/ مايو في الضاحية الجنوبية لبيروت). ولم يكن التصعيد أقل حدة في اللجوء إلى الإرهاب ابتداء من نهاية صيف 1981. ففي غضون هذه الفترة، وقع معظم الإعتداءات في المناطق الخاضعة لنفوذ سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية، والتي غالبا ما وجهت ضد أهداف سياسية أو عسكرية، حتى لو أن عواقبها كانت عشوائية. وفي سياق أزمة زحلة، تعرض مقر قيادة الجيش السوري في شتورا

(البقاع) لاعتداء (23 آب/ أغسطس). وفي 17 أيلول/ سبتمبر، انفجرت سيارة مفخخة أمام مقر القوات المشتركة في صيدا، قبيل وصول أبو جهاد.

وشكل اعتداء صيدا بداية حملة إرهابية حقيقية. ففي اليوم نفسه، وقع اعتداء آخر في شكا، بمنطقة نفوذ فرنجية في شمال لبنان. وفي اليوم التالي، انفجرت سيارة مفخخة أخرى في برج البراجنة بالضاحية الجنوبية لبيروت. وفي 20 أيلول/ سبتمبر، انفجرت قنبلة في دار للسينما في حي المزرعة ببيروت الغربية. وفي 28 أيلول/ سبتمبر، انفجرت سيارة مفخخة في الزرارية إحدى قرى جنوب لبنان، وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، انفجرت سيارة مفخخة في حي الفاكهاني، عاصمة شبه – دولة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الغربية. وأسفرت هذه السيارة المفخخة التي وضعت في أسفل بناية مكتب الإعلام لمنظمة التحرير الفلسطينية والمقر المركزي للحزب الشيوعي اللبناني، عن الحصيلة الأعلى حتى هذا الوقت: 88 قتيلا. وأبطلت سيارة مفخخة أخرى في الحي ضبطت بعد دقائق. وفي هذه الفترة الزمنية القصيرة، أعلنت القوات اللبنانية، من جهتها، تعطيل أربع عبوات ناسفة، ثم استهدف بيروت الشرقية انفجار سيارة مفخخة في سن الفيل في 26 تشرين الأول/ أكتوبر.

وبعد هذه الموجة، شهدت الحملة الإرهابية استراحة استمرت بضعة أسابيع حتى 10 كانون الأول/ ديسمبر، حين انفجرت سيارة مفخخة في طرابلس. ثم استهدف بيروت الغربية اعتداءان من النوع نفسه، وقع كلاهما في أماكن مكتظة: في 19 كانون الأول/ ديسمبر أمام وزارة التربية الوطنية، وفي اليوم التالي قرب تقاطع الكولا الذي كان موقفا مرتجلا لحافلات النقل المشترك. وسجلت فترة هدوء جديدة استمرت بضعة أسابيع تلتها موجة إرهابية كبيرة جديدة كانت أوسع من تلك التي حصلت في أواخر أيلول/ سبتمبر، ووقعت في شباط/ فبراير – آذار/ مارس 1982. فقد بدأت في 13 شباط/ فبراير، قرب مخيم عين الحلوي الفلسطيني. وفي 23 شباط/ فبراير، انفجرت سيارة في الأوزاعي، على المخرج الجنوبي لبيروت. وفي 2 آذار/ مارس في طرابلس أمام موقع سوري. وفي 6 آذار/ مارس على المخرج الجنوبي لبيروت من جديد، في الجناح. وفي 16 آذار/ مارس، في الرملة البيضاء في بيروت الغربية. وفي هذه الأثناء، أصيبت المناطق المسيحية أيضا: ففي 10 آذار/ مارس، انفجرت سيارتان مفخختان، الأولى في جونية والثانية على بعد بضعة كيلومترات، في زوق مصبح. وفي 26 آذار/ مارس، انفجرت قنبلة في دار للسينما في برج حمود. وفي 31 آذار/ مارس، انفجرت سيارة مفخخة قرب الأشرفية. وبعد هذه الموجة، حصلت أيضا فترة هدوء حتى 21 أيار/ مايو عندما ألحق اعتداء أضرارا جزئية ببناية تضم مكاتب صحيفة المرابطون في المزرعة.

ويحمل الإستخدام المنهجي لسلاح الإرهاب على الإعتقاد بأن السيارة المفخخة باتت

وسيلة حرب، ويبدد نهائيا الأوهام المتعلقة بفرضية المؤامرة التي تفيد أن يدا خفية تنسق هذه الإعتداءات في كافة القطاعات. ويؤكد ذلك الطابع السياسي لبعض الأهداف ويمنح إعلانات التبني التي أصدرتها «جبهة تحرير لبنان من الأجانب» مصداقية، حتى لو أن هذه المنظمة لم تكن تتمتع على الأرجح بأي وجود مادي آخر غير الوجود الهاتفي. وخلف التسمية، وجهت التهمة الصريحة الى القوات اللبنانية واستخبارات الجيش. وأثيرت أيضا مسؤولية أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية، بطريقة منطقية، سواء كانت متصلة أم لا بالقوات اللبنانية. وفي أي حال، كانت الممارسة الإرهابية التي بلغت هذه الدرجة من التنظيم تمت بصلة الى تهيئة المدفعية تمهيدا لهجوم. والملاحظ أن موجتي الإرهاب هاتين تكشفان عن تماثل يظهر الإعتداءات في بيروت الشرقية التي وقعت في الحالتين، بعد بداية الموجة، كأنها عمليات انتقامية.

تردي الأوضاع

ولم تشعر كافة المناطق أيضا بانعدام العودة الى الحياة الطبيعية. وإذا كانت بيروت الشرقية قد تلقت بتقطع ارتدادات المواجهات على خط التماس وبعض الاعتداءات، فان وجود سلطة لم تعد موضع نزاع، هي سلطة القوات اللبنانية، وممارسة هذه السلطة على كافة مستويات الحياة الاجتماعية، عطلا الى حد كبير نتائج الإختلال الأمني الذي بات رواسب. أما في بيروت الغربية وفي كافة المناطق التي تقطنها أكثرية من المسلمين، فقد تفاقمت الفوضى التي سبق وصفها، وغذى اشتداد التناقضات «الداخلية» حركة تدهور أمني بات على ما يبدو متعذرا وقفه.

اختلال أمني دائم

وقد ترجم التدهور اختلالا أمنيا دائما، تمثل بازدياد المواجهات بين الميليشيات وتصفية الحسابات التي خرجت على السيطرة. واذا كانت أسباب كثير من هذه الحوادث قذرة (ابتزاز أموال) أو سطحية (مشاجرات شخصية)، فإن حوادث أخرى كشفت بمزيد من الوضوح، رهانات سياسية. وهي المواجهات التي وقعت في طرابلس وتلك التي شاركت فيها حركة أمل.

ففي طرابلس، طبعت نتائج الوضع المتردي في سوريا والعداء بين السنة والعلويين التقسيم الجغرافي للمدينة بصورة دائمة: فالمقاومة الشعبية اليسارية الأصول التي اتجهت نحو التطرف الإسلامي وحظيت بدعم الفلسطينيين، سيطرت على حي باب التبانة السني الذي كانت تتصدى منه للقوات السورية ومحازبيها من الحزب الديموقراطي العربي المنتشرين في

حي بعل محسن العلوي. وسبق للتوتر الدائم بين الحيين أن أسفر عن مواجهات لا تحصى في 1979 و1980 وفي شباط/ فبراير 1981. لكن التصعيد هنا أيضا بدأ في صيف 1981. فقد وقعت آنذاك معارك فعلية (4 إلى 8 آب/ أغسطس 1981، و5، 22 و27 أيلول/ سبتمبر). وفي شباط/ فبراير 1982، انعكست على الفور انتفاضة مدينة حماه وسحقها، في طرابلس حيث استمرت المعارك ستة أيام. ولم يؤد قمع الإخوان المسلمين في سوريا إلى تبديد التوتر في طرابلس بل زاد من حدته، لأن كثرا من أعضاء المعارضة السورية الناجين قد لجأوا إليها. فازدادت حوافز سوريا على التعامل مع طرابلس باعتبارها مدينة سورية، وهذا ما ستكشفه في السنوات اللاحقة محاولات قاسية لتطبيع الوضع السياسي فيها.

وفي بيروت والجنوب، كان البروز القوي لحركة أمل ملموسا في سياق التوسع الجغرافي للمواجهات التي خاضتها، بالتناوب أو بالتزامن، مع الشيوعيين والبعثيين الموالين للعراق ومختلف المنظمات الفلسطينية. ويحمل تواتر هذه المواجهات منذ مستهل 1981 على الحديث عن حرب فعلية، حتى لو أن أطراف النزاع كانوا يؤكدون انتماءهم إلى الفريق الواحد. وفي هذا الصدد، لم ينجم عن الإستقطاب الذي ظهر من جديد ابتداء من شتاء 1981، وكرسته أزمة زحلة، أي نتيجة مهدئة. لذلك لم يمنع امتداد «الجبهات التقليدية» بين شطري بيروت المواجهات بين أمل والبعث العراقي في بعلبك (23 و24 آذار/ مارس 1981)، وفي الضاحية الجنوبية (25 آذار/ مارس). وحتى خلال أزمة زحلة، وبينما كان تبادل القصف المدفعي متواصلا في الأنحاء الأخرى من العاصمة وفق خطة شرقية/ غربية، دارت مواجهات بين أمل والبعثيين في الضاحية (22 نيسان/ أبريل). وعلى رغم هذه الإستمرارية، كان التصعيد جليا في المواجهات التي خاضتها أمل. وفي صيف 1981، ازدادت المعارك ضد مقاتلي الحزب الشيوعي اللبناني في كل مكان وجد فيه هذان التنظيمان في وقت واحد: في الضاحية الجنوبية (12-13 تموز/ يوليو، 13 آب/ أغسطس، 16-17 آب/ أغسطس، 27 آب/ أغسطس و16 أيلول/ سبتمبر). وحتى في البقاع (22 أيلول/ سبتمبر). ثم اشتبكت أمل مرارا مع منظمات فلسطينية كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة (29-30 تشرين الأول/ أكتوبر في بيروت والضاحية) ومع فتح (30 تشرين الأول/ أكتوبر في الضاحية). وابتداء من مستهل 1982، لم يخل أسبوع من مواجهات في مكان ما بين أمل، وخصوصا في 4 و6-7 كانون الثاني/ يناير ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، في بيروت، وفي 23 كانون الثاني/ يناير ضد مختلف الاحزاب في النبطية، وفي 24 كانون الثاني/ يناير في الضاحية الجنوبية، وفي 28-29 كانون الثاني/ يناير في صور، وفي 25 شباط/ فبراير ضد الحزب الشيوعي اللبناني في الضاحية الجنوبية، ومن 19 الى 22 آذار/ مارس ضد البعث العراقي حول النبطية وضد فتح في منطقة

الزهراني. وفي نيسان/ أبريل، استمرت معارك مع الشيوعيين الذين انضمت اليهم منظمات أخرى، خمسة أيام وشملت كافة أنحاء الجنوب تقريبا، ثم في الضاحية وبيروت الغربية (12-17 نيسان/ أبريل).

وإذ لم تتمكن أمل بعد من بسط سيطرة تامة على بعض المناطق، إلا أنها اكتسبت ما يكفي من الأهمية لتدعي السيطرة في كل مكان، من خلال منع ممارسة سيطرة المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية وخصوصا في الضاحية الجنوبية. وفي هذه المنطقة، كشف عن حجم انتشارها، استعراض للقوة في مطار بيروت في 24 شباط/ فبراير 1982. فقد اجتاحت المطار فرقة كوماندوس قالت إنها تنتمي إلى الإمام الصدر، واستولت طوال ساعات، على طائرة بوينغ كويتية آتية من ليبيا هبطت فيه لتوها، وهي تقل وفدا من الحركة الوطنية كان في عداد أعضائه الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني. ولم تستهدف هذه العملية منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، بل تندرج في سياق سلسلة من عمليات خطف الطائرات التي نظمت منذ 1979 باسم الإمام الغائب، وكانت الأخيرة في 7 كانون الاول/ ديسمبر 1981 بين طهران وبيروت. وبذلك كشفت أمل أيضا عن طموحاتها لقضم الأراضي القريبة من المحيط الأمني الأول للمخيمات الفلسطينية.

وترافق بروز أمل مع هجومات استهدفت مصالح العراق وأنصاره. فحملة تصفية الحسابات مع العراق لحساب إيران و/ أو سوريا التي بدأت في 1979 وتسارعت بعد اندلاع حرب الخليج (أيلول/ سبتمبر 1980)، بلغت ذروتها في خريف 1981. فقد أحرق مقر صحيفة موالية للعراق في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي 15 كانون الأول/ ديسمبر، دمر اعتداء السفارة العراقية في بيروت. وانهارت البناية على رؤوس الموجودين بمن فيهم السفير. كذلك استمرت حملة مطاردة كوادر البعث الموالي للعراق واغتيل مسؤول جديد رفيع المستوى في بيروت في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر. وإلى ذلك تضاف المواجهات الآنفة الذكر مع البعث ومنظمة جبهة التحرير الفلسطينية الموالية للعراق.

وكمن مؤشر آخر للانهيار الأمني في ازدياد الهجمات على الديبلوماسيين والبعثات الديبلوماسية. فقد حصل في الفترة السابقة بعض الإعتداءات الصغيرة التي استهدفت سفارات، لاسيما منها سفارتا السعودية أو الولايات المتحدة. إلا أن الهجمات بلغت الآن حجما دفع بالصحف إلى الحديث عن «مؤامرة» ترمي إلى إفراغ بيروت، أو بيروت الغربية في أي حال، من البعثات الديبلوماسية. وتشكل جهاز خاص من قوى الأمن لتأمين حماية السفارات في آذار/ مارس، لكن فعاليته كانت محدودة. وبعد خطف القائم بالأعمال الأردني في شباط/ فبراير 1981، أثناء أزمة خطرة في العلاقات الأردنية – السورية، وبمعزل عن الإعتداء على

السفارة العراقية، كان الحادث الأبرز في هذا السجل، اغتيال السفير الفرنسي لوي دولامار Louis Delamare في 4 أيلول/ سبتمبر 1981.

وعلى الفور، ألقيت مسؤولية الإغتيال بالإجماع تقريبا على الأجهزة السورية. ولتفسير ذلك، نسبت الصحافة الفرنسية إلى سوريا عزمها على إثبات أن لبنان هو منطقة سيطرتها التي لا ينازعها عليها أحد، ومنع فرنسا من التعبير عن وجودها فيه، كما سعت الى أن تفعل ذلك خلال أزمة زحلة، وبالتحديد عبر دولامار[1]. لكن فرضية أخرى قد تكون أكثر احتمالا، طرحت في وقت لاحق. وهي تعزو قتل السفير إلى إيران التي تفاقم مع باريس خلافها الناجم عن بيع أسلحة إلى العراق، بعد منح فرنسا معارضين إيرانيين حق اللجوء[2]. إلا أن العداء الفرنسي – الايراني سرعان ما لفت الإنتباه. ولم يخف على أحد التأزم الواضح بين البلدين، نظرا الى أن الإعتداءات التي استهدفت الفرنسيين قد وقعت في بيروت: ففي 15 نيسان/ أبريل، اغتيل مسؤول عن الشيفرة في السفارة وزوجته، وفي 24 أيار/ مايو، انفجرت في حرم السفارة سيارة موظفة فخخت بلا علم منها[3]. وفي هذا الوقت، تدخل الرئيس الأسد علنا لينكر على فرنسا أي دور في لبنان (7 أيار/ مايو). فرد رئيس الوزراء الفرنسي بيار موروا Pierre Mauroy بتوجهه الى بيروت بعد يومين من الإعتداء على السفارة ليـعلن فيها أن «فرنسا باقية في لبنان». وفي أي حال، ساهمت هذه الحملة على المصالح الديبلوماسية الأجنبية، في توفير التبرير المسبق للإجتياح الإسرائيلي الذي كان يتهيأ في وسائل الإعلام الدولية ولدى الحكومات الأجنبية ولاسيما في فرنسا[4].

نبذ الحركة الوطنية

كانت محصلة مختلف مظاهر التسيب الأمني، ازدياد تراجع تأييد الناس للمقاومة الفلسطينية وسوريا حتى التلاشي. فحتى في صيدا، نظم إضراب استمر ثلاثة أيام في أيار/ مايو 1982، احتجاجا على المواجهات بين فتح وميليشيا التنظيم الشعبي الناصري المحلي. فقد اتخذ نبذ

---

[1] صحيفة ليبيراسيون في 26 شباط/ فبراير 1982.
Pierre Favier et Michel Martin-Roland, *la Décennie Mitterand, t.1: Les Ruptures. 1981-1984*. Paris, Seuil, 1990, p. 290.

[2] Jean Daniel, *Les Religions d'un président*, Paris, Grasset, 1988, p. 230 أنظر ايضا *Ibid.*, pp. 290-291.

[3] Favier et Martin-Roland, *op.cit.*, p. 302. انظر أيضا شهادة سفير فرنسا Paul-Marc Henry, *Les Moissons de l'enfer*, Paris, Olivier Orban, 1984, pp. 113-123.

[4] Kassir et Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem*, t. 2, *op.cit.*, p. 325.

الحركة الوطنية مزيدا من الأبعاد المهمة لدى الناس. وهذا الرفض الذي اتضح في الأوساط الشيعية، بات يعبر عنه صراحة لدى السنة. وسيتجسد الخلاف حول مشروع الحركة الوطنية لإنشاء «مجالس محلية» منتخبة تتولى الإدارة المدنية في المناطق الموجودة فيها وتجبي الضرائب.

وكانت الحركة الوطنية أنشأت إدارة محلية قبل سنوات. لكنها لم تمنحها هيئات ثابتة، خوفا من اتهامها بتكريس تقسيم البلاد، أو لعجزها عن ذلك، فيما اعتمدت الجبهة اللبنانية هذه الصيغة منذ فترة طويلة. وحين حزمت الحركة الوطنية أمرها في نهاية المطاف، وضعت نصب عينيها هدفين أساسيين. وقضى الأول ببسط الأمن عبر الهيئة المقترحة، لتلبي بذلك الحد الأدنى من رغبات الناس. أما الثاني فقضى بإنشاء هيئة منتخبة تعيد لها مكانتها في النقاش السياسي. وكانت الضرائب ستستخدم للتعويض عن الوقف المتزامن تقريبا للمساعدات المالية الحيوية من العراق وليبيا. واندرجت مبادرة الحركة الوطنية أيضا في سياق المسار الخاص لوليد جنبلاط الذي تردد كثيرا قبل أن يوافق في حزيران/ يونيو 1980 على ترؤس الحركة. إلا أنه بقي منجذبا بآفاق الحوار مع سركيس التي يفتحها له موقعه على الساحة التقليدية، بصفته زعيما درزيا. ومن هذه النظرة، يمكن القول إن وليد جنبلاط قام بخيار الإنفصال عبر سلوكه طريق الإدارة المدنية والمجالس المحلية.

وقد طرحت القضية في ظروف غير مؤاتية. فسوريا لم تكن مؤيدة لهذه الإدارة التي كان من شأنها أن تعطي فعليا الحركة الوطنية حرية التصرف السياسية. لكن فشل المجالس المحلية لم ينجم فقط عن الرفض السوري. فقد أسفرت المبادرة التي حصلت متأخرة عن نتيجة تتناقض مع النتيجة المرجوة. واعتبر تشكيل إدارة موازية منبثقة من قوة سياسية آيلة إلى الأفول، مؤشرا لرغبة في التمسك ببقايا السلطة. وكان فقدان التعاطف الشعبي كبيرا بحيث تمكن الزعماء السنة التقليديون من معارضتها. وأثار الاحتجاج الذي عبرت عنه الطائفة السنية، تصدعات حتى في الحركة الوطنية التي اختار المرابطون الإنفصال عنها. وأدت الإحتجاجات السنية التي اقترنت بمعارضة حركة أمل والضغوط السورية، الى تأجيل انتخابات المجالس المحلية، المقررة في 18 نيسان/ أبريل، ثم إلى إرجائها إلى موعد لم يتحدد. وعلى رغم هذا التأجيل، فاقم من حدة الخلاف اغتيال الشيخ السني أحمد عساف في 26 نيسان/ أبريل. إذذاك، استغلت القوات اللبنانية ببراعة معارضة الزعماء السنة التقليديين للحركة الوطنية، وأيدت إضرابا نفذ في بيروت الغربية في اليوم التالي للجريمة. وتلك كانت المرة الأولى منذ 1975 ينفذ في شطري العاصمة إضراب سياسي في وقت واحد. فاستعاد بشير الجميِّل الذي كانت الجماهير الإسلامية ترفضه، «وضعه الطبيعي» في نظر شريحة باتت أكثر تقبلا لنموذج النظام الذي يقترحه.

الإعداد للإجتياح

منذ وقف إطلاق النار في 24 تموز/ يوليو 1981، شهد الجنوب للمرة الأولى منذ 1976 فترة هدوء طويلة. وأججت المواجهات بين أمل وخصومها حالة اللإستقرار فيه. لكن عمليات القصف الإسرائيلية وتحرشات الميليشيات الحدودية، أخرجتها عن سياقها المألوف. وحتى نيسان/ أبريل 1982، كانت إسرائيل تتقيد بوقف إطلاق النار وتفرض احترامه على أنصارها في الشريط الحدودي. كذلك التزمت منظمة التحرير الفلسطينية الإنضباط الصارم، وتوصلت بعد يوم أو يومين من التردد الى تجنب أي استفزاز قد تعمد إليه منظمات توصف بأنها متطرفة أو تلك المرتبطة بحكومات عربية.

وبدا الوضع مؤاتيا للدولة اللبنانية للعمل من أجل تحييد الجنوب. وتمهيدا لذلك، اقترح فيليب حبيب في أيلول/ سبتمبر سحب الأسلحة الثقيلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقابل انسحاب إسرائيلي من الشريط الحدودي ووقف التحليق الجوي على علو منخفض. ورفضت إسرائيل الإقتراح رفضا قاطعا، وطالبت بانسحاب منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت ووسط لبنان[5]. إلا أن وحدات صغيرة من الجيش اتخذت مواقع في قريتي الفرديس (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1981) والهبارية (30 تشرين الأول/ أكتوبر). فلم يدفع تمركزها ميليشيا سعد حداد إلى البدء بالقصف المألوف. واستؤنفت الإتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية المقطوعة عمليا منذ قمة تونس، تمهيدا لقمة فاس (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981). وخلال هذه القمة، نجح لبنان، على رغم الخلافات المتعلقة بعملية السلام، في إقناع المجتمعين بتشكيل لجنة مصغرة من جامعة الدول العربية لإعداد إستراتيجية عربية موحدة للدفاع عن جنوب لبنان. وكان هذا التدبير رمزيا. فالإنسجام بين أعضاء اللجنة أنفسهم (سوريا والأردن والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية)، ضئيل لا يتيح توقع خطوة حازمة. فمنذ اجتماعها الأول الذي تأخر انعقاده (15 شباط/ فبراير 1982)، أرجأت اللجنة أعمالها الى أجل غير مسمى. وتحركت الدولة اللبنانية أخيرا في اتجاه الأمم المتحدة لزيادة عديد قوتها. ووافق مجلس الأمن على طلبها في 25 شباط/ فبراير وأضاف ألف عنصر جديد إلى القوة الدولية فارتفع عدد عناصرها إلى سبعة آلاف.

إلا أن هذه الجهود وفترة الهدنة لم تبددا المخاوف المنتشرة جدا من صدمة ستحصل، أي من اجتياح إسرائيلي واسع النطاق يبدو محتوما. فقد كان هذا التخوف ملموسا لدى مقاتلي القوات المشتركة الذين نسفت معنوياتهم. ووجه أيضا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي

(5) Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, pp. 41-42.

استفادت من الهدنة لزيادة جهودها الرامية الى تحويل وحداتها المقاتلة جيشا نظاميا، آملة في أن تتمكن من تحسين ظروف التصدي للإجتياح.

تنظيم المحتوم

وقد ظهر هذا الشعور بحتمية حصول العملية الإسرائيلية الواسعة النطاق، غداة وقف إطلاق النار في تموز/ يوليو. وإدراكا منها للنجاح السياسي الذي حققته بذلك، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تدرك أيضا أن الممارسة التقليدية والأهداف الإستراتيجية لإسرائيل تستدعي انتقاما حاسما. وابتداء من آب/ أغسطس 1981، اجتمع عرفات مع المجلس العسكري الأعلى لمنظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم إعداد الوسائل الدفاعية في مواجهة الإجتياح[6]. واتخذ قرار بتخزين المؤن والذخائر. وتسارعت عمليات حفر التحصينات تحت الأرض في المخيمات، ونشرت وحدات من الإحتياط حول بيروت[7]. وفي موازاة ذلك، حصرت القيادة العسكرية بكل من عرفات وأبو جهاد وأبو وليد[8]. وترجم هذا الإستنفار أيضا بتشديد تعبئة المدنيين الفلسطينيين وتسليم الأسلحة بمزيد من الانتظام[9].

لكن ثغراً كثيرة عرقلت الإستعدادات الدفاعية. فلم تستطع الرغبة في تحويل القوات الفلسطينية جيشا نظاميا حجب واقع مفاده أن أقل من نصف عناصرها كانوا مقاتلين محترفين. ويقول يزيد صايغ إن الفين فقط من الإربعة آلاف مقاتل لدى القوات المشتركة (فلسطينيون ولبنانيون) في الجنوب، كانوا نظاميين. وكان العدد نفسه منتشرا في منطقة بيروت، من إجمالي ستة إلى سبعة آلاف، فيما لم يتوافر في بقية أنحاء البلاد سوى ألف مقاتل نظامي من مجموع ثلاثة آلاف[10]. كذلك لم يعدل انتشار القوات الفلسطينية في الجنوب حيث استمر رهنا لمنطق يرتكز أساسا على رد الفعل[11]. أما التسلح، فلا يمكن قياس زيادته إلا على الصعيد الكمي. فخيار تحويل القوات النظامية جيشا نظاميا ترجم حتى بأخطاء كحيازة زهاء ستين دبابة من نوع تي–34 قديمة جدا[12].

[6] Brynen, *op.cit.*, p. 154.
[7] R. Khalidi, *op.cit.*, p. 35.
[8] Brynen, *op.cit.*, p. 146.
[9] *Ibid*.
[10] Yezid Sayigh, «Palestinian Military Performance in the 1982 War», *Journal of Palestine Studies*, vol. XII, n° 4, summer 1983, p. 18.
[11] *Ibid.*, p. 9.
[12] *Ibid*.

إلا أن الأخطر تمثل في إحجام منظمة التحرير الفلسطينية عن تغيير علاقاتها بالوضع اللبناني، كما لو أنها انحازت الى عزلتها التي كانت فيها، حيال تمدد الإضطراب الأمني وتراجع حلفائها في الحركة الوطنية. كذلك لم تسع إلى تنسيق استعداداتها الدفاعية مع سوريا. وكان عرفات شخصيا يعارض هذا التعاون[13]. فالريبة الحادة بين الطرفين، تفاقمت بعد قمة فاس. وكانت شديدة الوضوح، بحيث أن مسؤولين في فتح كانوا يشتبهون في مسؤولية سوريا عن بعض الاعتداءات بالسيارات المفخخة التي استهدفت على ما يبدو زيادة ابتعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن محيطها اللبناني[14].

مؤشرات الإجتياح

لم ينجم التخوف من الهجوم الإسرائيلي عن الهذيان. فحتى قبل ظهور التسريبات الصحافية عن الإستعدادات الإسرائيلية، أوحت به مجموعة من العوامل. فقد أيدت تطورات كبيرة متعلقة بـ«عملية السلام» الفكرة الشائعة بأن إسرائيل ستتخذ مبادرة ترمي إلى قلب الوضع الإقليمي رأسا على عقب. وشجعت هذه التطورات أيضا القادة الإسرائيليين على وضع خططهم. وكان أبرز تلك التطورات اغتيال أنور السادات في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1981.

واعتبر الإسرائيليون أن النتيجة الفورية لاغتيال الرئيس المصري، تمثلت في إضعاف مسيرة كامب ديفيد، بما كانت تنطوي عليه من أهمية قصوى، أي تحييد أكبر دولة عربية. وبعد رحيل السادات، بدت المصالحة ممكنة بين مصر والبلدان العربية الأخرى. وستحتاج إلى مزيد من الوقت الذي لم يكن تصوره ممكنا آنذاك. لكن الرفض الذي أبداه الشعب المصري حيال شخص السادات وعبر عنه بالإمتناع عن المشاركة الشعبية في جنازته، دل على إمكانية انقلاب سياسته. ودعمت شخصية خلفه حسني مبارك هذه الإمكانية، حتى لو أن مصر اعلنت عزمها على احترام الإتفاقات المعقودة. ولم تكن عملية استعادة سيناء قد انتهت.

وكان التأثير الآخر لاغتيال السادات، الإنصراف الى البحث عن تسوية شاملة. وصرف النظر الآن عن الجانب الفلسطيني المتعثر منذ أشهر في مسيرة كامب ديفيد. وفي المقابل، وجدت خطة فهد التي أعلنها في آب/ أغسطس ولي العهد السعودي، فرصة جديدة، حتى لو أن قمة فاس العربية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981) انقسمت حول المسألة وعجزت عن

[13] Brynen, *op.cit.*, p. 155.
[14] *Ibid*.

تبنيها. وعلى رغم هذه الإخفاقات وفشل ياسر عرفات الذي أشرك في اعدادها، في فرضها على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[15]، بقيت خطة فهد مطروحة. فهذه الخطة التي تطالب بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وتتضمن اعترافا ضمنيا بإسرائيل، كانت تتناقض مع المسعى الإسرائيلي الذي تميز بتكثيف الإستيطان وبالسياسة المسماة «القبضة الحديد» في الأراضي المحتلة. إلا أن إسرائيل لم تكن قادرة على تجاهلها تماما، لأنها كانت تحظى، بمعزل عن الولايات المتحدة، بتوافق دولي عليها. فقد كانت تتقاطع الى حد كبير مع المفهوم الأوروبي لعملية السلام، الذي عبر عنه «إعلان البندقية» في حزيران/ يونيو 1980، وموقف الإتحاد السوفياتي الذي اقترح باسمه ليونيد بريجنيف مشروعا مماثلا في شباط/ فبراير 1982، فتأكد مع ذلك انتعاش إشكالية التسوية الشاملة.

ولدى البدء باعادة صوغ الوضع الإقليمي الذي حفز عليه اغتيال السادات، ردت إسرائيل بتصلب واضح. فقد حمل بغين الذي استفاد من تركيز اهتمام العالم الغربي على بولندا التي أعلنت فيها للتو الأحكام العرفية، الكنيست على إعلان ضم مرتفعات الجولان السورية في كانون الأول/ ديسمبر 1981. وتعمد المسؤولون الإسرائيليون الذين لم يشككوا رسميا في إعادة سيناء إلى مصر، المقررة في 25 نيسان/ أبريل 1982، إلقاء الشكوك على نياتهم. واستغلوا تعنت مجموعة من المستوطنين الذين أدى رفضهم التخلي عن مستوطنة ياميت في الأراضي المصرية، الى تمثيل نفساني (بسيكودراما) على الصعيد الوطني، قبل أن تقرر السلطات إخراجهم بالقوة. وفي الوقت نفسه، ابتذلت فكرة اجتياح لبنان. وعلى رغم استمرار وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، دأبت الصحافة الدولية، بما لم يخل من المحاباة، على طرح هذه الفكرة والحديث عن سيناريوهات تتيح لبغين «الإنتقام» من خسارة السادات. وابتداء من أواخر 1981، أبدى المسؤولون الإسرائيليون ميلا واضحا الى المبالغة في تصوير المخاطر الناجمة عن وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، مشددين على عدد القطع المدفعية التي تسلمتها في الفترة الأخيرة[16].

وعلى غرار حرب الإستنزاف التي استمرت حتى تموز/ يوليو 1981 في الجنوب، نجمت أهداف الإجتياح المنوي شنه، عن الرهان السياسي وليس الأمني[17]. فهذا الرهان السياسي كان أقل تموضعا في لبنان مما في الأراضي المحتلة، حيث يبدو أن توقف المطالب الوطنية الفلسطينية

(15) .Baron, *op.cit.*, pp. 449-450

(16) .Evron, *op.cit.*, p. 107

(17) أنظر في هذا الصدد مقالة يويل ماركوس في هآرتس في 26 آذار/ مارس 1982 بعنوان «لا مفر من الحرب». انظر أيضا .Yaniv, *op.cit.*, p. 100-101

غير ممكن طالما استمرت منظمة التحرير الفلسطينية أحد العوامل الجيوسياسية الإقليمية، وبالتالي، محاورا للديبلوماسية الدولية. ولم يؤد النجاح الذي أحرزته المنظمة الفلسطينية في تموز/ يوليو 1981، إلا إلى تأكيد هذا الواقع في نظر الحكومة الإسرائيلية.

ومع ذلك، لم يكن لبنان نفسه بمنأى عما يجري. فمنذ 1976 أصبح لبنان الذي كان منذ أكثر من عشرين عاما موضوع استراتيجية إسرائيلية لزعزعة الإستقرار، مكانا لسياسة إقليمية غير مسبوقة في تاريخ الحركة الصهيونية. وبصفته هذه، زادت اتجاهات في الجهاز السياسي – العسكري الإسرائيلي من اعتباره دعامة لطموح جيوسياسي لن يعرف حدودا. وبينما كان وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون Ariel Sharon ينادي بتوسيع دائرة المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية «فتتخطى البلدان العربية في الشرق الأوسط أو ضفاف البحر المتوسط أو البحر الأحمر» لتشمل «خلال العقد الجاري» بلدانا «مثل تركيا وإيران وباكستان ومناطق مثل الخليج الفارسي وإفريقيا وخصوصا بلدان إفريقيا الشمالية والوسطى»[18]، كشفت استعدادات حول موضوع الأقليات في العالم العربي، منافع البلقنة. وكان نشر مقالة في مجلة للمنظمة الصهيونية العالمية في شباط/ فبراير 1982 تقترح تقسيم لبنان خمس مناطق[19]، تعبيرا عن انعدام ضبط النفس هذا.

خطة «أورانيم»

وقد بدأ التخطيط للعملية الإسرائيلية في الأيام التي تلت وقف إطلاق النار في 24 تموز/ يوليو. وعهدت وزارة الدفاع في حكومة مناحيم بغين الجديدة التي تشكلت في 4 آب/ أغسطس، إلى الجنرال أرييل شارون الذي سيكون مهندس العملية. وفور تسلمه مهام منصبه، أعطى إشارة البدء بالإستعدادات لهجوم شامل على الأراضي اللبنانية، أطلق عليه الإسم الرمزي «أورانيم»[20]. ودخلت الإستعدادات مرحلة حاسمة خلال شهر كانون الثاني/ يناير. وتوجه شارون سرا إلى بيروت الشرقية ليكمل فيها بأم العين الكشف على أرض المعركة[21]. وبعد بضعة أيام، أتاحت تسريبة قد تكون متعمدة للصحافة الأميركية أن تردد صدى هذه

(18) خطاب ألقاه في كانون الأول/ ديسمبر 1981، ونشرته *Revue d'études palestiniennes*, n 4, été 1982, pp. 227-231.

(19) Oded Yinon, «Stratégie pour Israël dans les années 80», *Kivunim*, n 14, février 1982, reproduit par la *Revue d'études palestiniennes*, n 5, automne 1982, pp. 73-83.

(20) .Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, pp. 37 à 45. et Shiffer, *op.cit.*, p. 107

(21) .Schiff et Ya'ari, *op.cit.*, pp. 48-49

الزيارة السرية وتتوقع شن الإجتياح خلال شهر شباط/ فبراير. وأكد مخاطر التصعيد تحليق طائرتين اسرائيليتين أطلق في اتجاههما صاروخ فوق البقاع في 19 كانون الثاني/ يناير.

ولن يحصل الإجتياح في شباط/ فبراير إنما بعد أربعة أشهر. وفي هذا الوقت، خرقت إسرائيل مرتين وقف إطلاق النار. ففي 21 نيسان/ أبريل، شن الطيران الإسرائيلي ست غارات على المنطقة الساحلية في جنوب بيروت (خلدة وعرمون والناعمة والدامور والسعديات والجية). وعلى رغم اعلان التعبئة العامة، تمسكت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوقف إطلاق النار، ولم تأبه لضغوط بعض المنظمات[22]. لكن اشتباكا جويا وقع بين الإسرائيليين والسوريين أسقطت خلاله طائرة ميغ. وشنت سلسلة ثانية من الغارات الجوية في 9 أيار/ مايو على الجنوب. وردت منظمة التحرير الفلسطينية هذه المرة بقصف «إصبع الجليل». واعتمدت إذذاك توجيهات جديدة قضت بأن ترد القوات المشتركة تلقائيا وبطريقة محكمة على القصف المدفعي، فيما الرد على الغارات الجوية لا تقرره سوى القيادة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[23].

وبعد أسبوعين، في 25 أيار/ مايو، دارت معركة جوية جديدة بين السوريين والإسرائيليين أسفرت عن إسقاط طائرتي ميغ. وتناسب تفعيل آلية التصعيد مع المرحلة الأخيرة من الاستعداد للاجتياح، وهي التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة. واختتم هذا التنسيق تحديدا في 25 أيار/ مايو خلال لقاء بين الجنرال شارون ووزير الخارجية هيغ في واشنطن[24]. ولم تعرف على الفور البنود الدقيقة، لكن هيغ أعطى في اليوم التالي مؤشرا بالغ الوضوح بقوله إن الوقت قد حان من أجل التوصل إلى حل في لبنان.

فقد بات واضحا أن موعد الاجتياح لم يعد سوى مسألة توفير الفرصة الملائمة. وفي 3 حزيران/ يونيو، انتقدت إسرائيل حشودات كثيفة للعتاد الفلسطيني في جنوب لبنان. وتوافرت ذريعة للإجتياح في المساء نفسه لدى محاولة مجموعة أبو نضال اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن. وفي صباح اليوم التالي، قصفت المدفعية الإسرائيلية جنوب لبنان، وشن الطيران غارات على بيروت. أما منظمة التحرير الفلسطينية فأمرت باستخدام كافة الوسائل ضد شمال الجليل. وأدى احتدام المعركة إلى دخول أرتال الدبابات الإسرائيلية لبنان في صباح 6 حزيران/ يونيو. وفي 13 حزيران/ يونيو، بلغت مداخل بيروت وفرضت حصارا استمر زهاء الثلاثة أشهر.

---

(22) Brynen, *op.cit.*, p. 156.

(23) *Ibid*.

(24) Shiffer, *op.cit.*, pp. 292 à 295.

طموحات بشير الجميِّل

وتلاقى التخطيط لعملية إسرائيلية واسعة النطاق مع التحضير لحدث آخر، أكثر دقة ومتوقعا منذ فترة طويلة، هو انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وساهمت الحسابات التي أثارها قرب انتهاء ولاية سركيس في إذكاء مناخ الترقب الذي كان سائدا منذ معركة زحلة ووقف إطلاق النار الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد حددت بالتأكيد أيضا الإختيار الإسرائيلي لموعد وشكل الهجوم الذي يجرى إعداده. وبدأ الإجتياح قبل ستة أسابيع من بدء المهلة الدستورية التي يتعين على مجلس النواب خلالها إجراء الإنتخاب. وعلى رغم تفتت الدولة وتدني قيمة المنصب الرئاسي الناجم عنه، حافظ الإستحقاق الإنتخابي الذي يعد الأهم في النظام الدستوري اللبناني، على كامل قيمته، إذا ما أحصي على الأقل، عدد الشخصيات المارونية التي حاولت، بصراحة متفاوتة، طرح ترشيحها.

لذلك بدا انتخاب مرشح تسوية الخيار الارجح. وعدا عن أن هذه الفرضية تنسجم أفضل من سواها مع معايير سلوك الطبقة السياسية، فأنها كانت الأفضل تطابقا مع موازين القوى الذي ما زال يؤثر فيه الموقع المهيمن لسوريا في لبنان. لكن كان ثمة مرشح آخر لا تنطبق عليه أبدا هذه المعايير، هو بشير الجميِّل. فإذا كان لم يقدم بعد على إعلان ترشيحه صراحة، فانه عبر علنا عن نياته بطريقة تميزت بكثير من الشفافية ابتداء من خريف 1981، في خطاب ألقاه في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر في ذكرى تأسيس حزب الكتائب. ومع اعتراضه على إمكانية إجراء انتخابات حرة طالما استمر وجود القوات السورية في لبنان، طالب في تلك المناسبة بالسلطة لحزبه، وقدم وصفا للرئيس المرجو لا يمكن إلا أن ينطبق عليه: يفترض أن يكون رئيسا «قويا» يحظى بثقة «المقاومة اللبنانية»، بمعنى آخر، القوات اللبنانية، ويجيد استخدامها لفرض تسوية للأزمة. وللتأكيد على فرادة هذه الشخصية، حذر الذين لا تتوافر فيهم صفات «رجل الإنقاذ» من ترشيح أنفسهم. وفي الوقت نفسه، رسم الخطوط العريضة لبرنامج يتمحور حول انسحاب القوات السورية وإعادة تنظيم العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية وبسط سلطة الجيش في المناطق التي يقول إنها محتلة[25].

واتضحت نيات بشير الجميِّل تدريجيا في الأشهر التالية. ففي كانون الثاني/ يناير 1982، اتخذ قراره النهائي على ما يبدو خلال اجتماع مع أقرب مساعديه[26]. وتمهيدا لإعلان هذا الترشيح، أجريت اتصالات آنذاك مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومع أبرز الدول

---

(25) **العمل** في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981.

(26) Pakradouni, *op.cit.*, p. 245.

العربية. ولم يمنع الترحيب المتحفظ بهذه الفكرة، أو بالتالي رفضها، قيادة الجبهة اللبنانية من الموافقة المبدئية عليها مطلع شهر أيار/ مايو. وبعد ثلاثة أسابيع، قرر المكتب السياسي لحزب الكتائب رسميا وبالإجماع، ترشيح بشير الجميِّل، لكنه لم يعلن ذلك على الملأ[27].

ولا شك في أن بشير الجميِّل الذي استقبل الجنرال شارون في بيروت في كانون الثاني/ يناير، كان يعرف أنه يستطيع الإعتماد في الوقت المناسب على دعم القوات الإسرائيلية، أو في أي حال، على السياق المؤاتي لرجل الإنقاذ الذي يأتي به الهجوم الإسرائيلي. لكن هذه الثابتة، أيا تكن أهميتها، لا تختصر خياره الذي جعله ممكنا تطور ميزان القوى في الساحة اللبنانية قبل أن يفرضه حدث خارجي. ويكشف مجرد انصراف بشير الجميِّل الى التفكير في الوصول الى رئاسة الجمهورية مدى تطور موقعه على الساحة السياسية. فبعدما بنى دولة في داخل الدولة تمحورت حول موضوع الدفاع الذاتي، وجد نفسه الآن في موقع يؤهله للسعي إلى السلطة على مستوى الوطن. ولم تقل أهمية عودته إلى احترام الأصول الدستورية، فيما أحرزت مسيرته السياسية تقدمها حتى الآن باعتماد القوة. لذلك يرقى هذا التبدل إلى خريف 1980، أي حين لم تكن إسرائيل قد بدأت بعد الإعداد الفعلي للعملية التي ستقود جيشها إلى بيروت. وقد سبق القول إن القوات اللبنانية انصرفت آنذاك إلى البحث عن تكامل مع سركيس الذي انحاز اليها في هذا الوقت، سعيا منه عبر هذه الوسيلة إلى «شرعية جديدة». وبعملها على ترسيخ العلاقات مع إسرائيل، وبالتالي تهيئة وضع يستدعي تدخلا إسرائيليا كما في زحلة، بدأت في الوقت نفسه الإعراب عن رغبتها في الإنفتاح على المسلمين والتخفيف من وطأة تعبير الخصوصية المسيحية بالتأكيد على وحدة لبنان، التي شدد عليها خطاب بشير الجميِّل في «يوم الوعد» (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980).

وتنكشف جذور الإستراتيجية الرئاسية لدى بشير الجميِّل واضحة في خطابه الذي ألقاه في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، وكرر فيه من جهة المواضيع الأساسية لخطاب السنة الماضية، رغبة منه في تمحيصها، وردد فيه من جهة ثانية، صدى اجتماعات التنسيق التي بدأت آنذاك بين قيادة القوات اللبنانية وفريق سركيس. وبعد أزمة زحلة، اقتنع سركيس بأن بشير الجميِّل هو المرشح الوحيد الممكن للإنتخابات الرئاسية[28]. وشارك في البحث في فرضية هذا الترشيح ابتداء من شهر أيلول/ سبتمبر 1981 ولم يكف عن الدفاع عنه[29]. والمفارقة أن بشير الجميِّل رأى في هذا الوقت، أن أزمة زحلة عززت موقعه. فعلى الصعيد العسكري، كان قد

(27) *Ibid.*, pp. 245-246.

(28) شهادة فؤاد بطرس.

(29) Pakradouni, *op.cit.*, pp. 245-246.

تعرض لفشل، لأنه اضطر الى التخلي عن فكرة توسيع منطقته، ولأن المقاتلين الذين أرسلوا من بيروت، أرغموا على مغادرة زحلة. إلا أن الأبعاد التي اتخذتها الأزمة أتاحت له أن يعطل نتائج هذا التراجع الذي لم يخرج منه سليما فقط بل كبيرا أيضا. أولا في نظر قاعدته التي لم تؤد عمليات القصف السوري إلا إلى زيادة تلاحمها، ثم في نظر القوى الخارجية ولاسيما منها الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد، كرست زيارته إلى واشنطن في آب/ أغسطس 1981، أي بعد أسابيع من انتهاء معركة زحلة، زعامته وبددت التحفظات الأميركية السابقة[30]. والجدير بالذكر في هذا المجال، أن معلومات كشف عنها الصحافي الأميركي بوب وودورد Bob Woodward تفيد أن بشير الجميِّل برز منذ 1973 في موازنة وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي.ايه)[31]. وأيا تكن صحة هذه المعلومات، فإنها تبدو لنا غير ملائمة لتفسير مسيرة بشير الجميِّل الذي يبدو جليا أن مبادرته السياسية، منذ 1978 في أي حال، كانت تندرج في استراتيجية شخصية لبلوغ سدة الرئاسة. ولا تكشف هذه المعلومات مزيدا من الخفايا، عندما ننظر إلى علاقاته العلنية مع الولايات المتحدة. فحتى 1981، لم يحصل على أي معاملة مميزة من وزارة الخارجية. ومن هنا تنبثق أهمية هذه الزيارة إلى واشنطن، التي أثبتت، أو في أي حال، أعطت الإنطباع في الخارج أن بشير الجميِّل بات يستفيد من تفهم الولايات المتحدة، وبالتالي من دعمها.

واستمر النشاط شبه الرسمي لمكتب القوات اللبنانية في واشنطن، والزيارات اللاحقة لفيليب حبيب إلى بيروت (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، و26 شباط/ فبراير 1982)، في تغذية هذا الإنطباع. وساهمت إعادة تفعيل اللجنة الرباعية أيضا في تزكية بشير الجميِّل. حتى لو أن في الإمكان اعتبار التعهد الذي اضطر إلى اتخاذه بقطع العلاقات مع إسرائيل، مؤشر ضعف، فقد أتاح له الفرصة ليطرح نفسه رجل حوار حيال السعودية، وعبرها مع السنة اللبنانيين.

وزاد اعتراف قطبين خارجيين كبيرين ببشير الجميِّل، من تناقض الوضع الداخلي اللبناني الذي كان فيه القطب الوحيد الذي رفعته ديناميكية صاعدة. ولا شك في هذا الصدد في أن الأشهر التي تلت أزمة زحلة عززت خيار قائد القوات اللبنانية باعتماد الوسائل الدستورية.

(30) أنظر تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية الذي قال إن بشير الجميِّل مدعو إلى الإضطلاع بدور كبير في المستقبل. (النهار في 5 آب/ أغسطس 1981).

(31) Bob Woodward, Veil, *The Secret Wars of the CIA. 1981-1987*, London, Headline, 1987, (édition de poche), p. 204.

وكان الزعماء المسلمون التقليديون الذين يسعون إلى استعادة دورهم عبر نبذ الحركة الوطنية، مدفوعين إلى الترحيب بانفتاحه. وقد تفاقم التسيب الأمني في المناطق التي تسكنها أكثرية إسلامية إلى حد دفع بالتخوف الذي تثيره سيطرة القوات اللبنانية إلى البدء بالتلاشي متأثرا بإغراءات النموذج التنظيمي في بيروت الشرقية. وتجلى هذا الميل أيضا لدى عدد من المفكرين في بيروت الغربية الذين كانوا حتى فترة قريبة على صلة باليسار، وباتوا يعيدون النظر في أحكامهم على بشير الجميِّل. حتى أن بعض المسيحيين منهم غادروا بيروت الغربية واستقروا في بيروت الشرقية، وفي بعض الحالات الإستثنائية، للعمل مباشرة مع القوات اللبنانية.

وشجع الصورة الجديدة التي بدأت تتكون عن بشير الجميِّل، تغير دقيق حصل في المناطق التي كان يسيطر عليها. فالهيمنة التي كانت تمارسها القوات اللبنانية، باتت أقل وطأة مما كانت توحي به عملياتها العسكرية السابقة ولاسيما منها تلك التي استهدفت القضاء على ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار. وشعر الناس في تلك المناطق بالطمأنينة الناجمة عن الإستقرار الداخلي الراسخ. ولا شك في أن التعددية الحقيقية لم تكن سائدة فيها، لكن الممارسات السابقة كالملاحقات قد توقفت. وزالت العراقيل التي كانت تحول دون عودة الناشطين اليساريين السابقين الى المنطقة المسيحية التي طردوا منها قبل سنوات. وقد شجع تمدد المدينة على هذا التطور. إلا أن الإرادة في اختيار هذا التوجه لم تقل أهمية، كما أكدها الترخيص لعرض مسرحية مقتبسة من نص لبرتولت بريشت عن «صعود ارتورو أوي القابل للمقاومة» والتي أخرجها في شباط/ فبراير 1982 مناضل سابق في الحزب الشيوعي. واغتنم بشير الجميِّل هذه المناسبة أيضا ليكتب تقديما للمسرحية ويؤكد بذلك رغبته في الإنفتاح. وأملت هذه الرؤية المنفتحة توسيع دائرة المعاونين المحيطين به والذين طعمهم بعدد من التكنوقراط. وتأسست «مجموعة غاما» الخاصة في شتاء 1982 لوضع قائمة بحاجات المنطقة المسيحية ولبنان بأكمله واقتراح حلول لمعالجتها وتلبيتها.

وأيا تكن أهمية مظاهر الإنفتاح التي كشف عنها بشير الجميِّل، فلم توح أبدا بالتخلي عن مواقف سابقة. وإذا كان الإنكفاء الجغرافي أفسح في المجال لاستراتيجية التوسع السياسي، فالحافز الذي أملاه قد استمر، أي الحفاظ على الخصوصية المارونية. وقد تزامنت العودة الى رؤية موحدة للبنان مع موضوع «الحكم المسيحي القوي». وعلى رغم الإحجام عن الجهر بذلك، عمدت قيادة الجبهة اللبنانية، في سياق هذه النظرة، إلى الإعلان صراحة عن تبني ترشيح بشير الجميِّل[32]. وهذا ما انطوى عليه أيضا مضمون الحجج العقائدية الداخلية التي

(32) Pakradouni, *op.cit.*, p. 245.

استخدمت لتثقيف التلامذة الملزمين بالتدريب العسكري. ونهل الخطاب المألوف لبشير الجميِّل نفسه من مرتكزات عقيدة الجبل، حتى في الشكل. ودل استخدام اللهجة اللبنانية البعيدة عن بلاغة اللغة العربية التي كان يجلها خطباء حزب الكتائب، إلى تنويع الإيديولوجية اللبنانية المارونية بمعنى تأكيد للذات أراده وطنيا[33].

وعلى رغم تعديل صورته وخطابه، وعلى رغم التطورات التي برزت في الأوساط الإسلامية، كانت فرص بشير الجميِّل للوصول الى رئاسة الجمهورية ما زالت تبدو ضعيفة عشية الإجتياح الإسرائيلي. أما وقد حصل هذا الإجتياح وتأمن انتخابه في 23 آب/ أغسطس 1982، فلن يمكننا أن نعرف ما كان يمكن أن يكون التطور «العادي» لترشيحه. لكن الحزم الذي اعتمد في إعداده يحمل على الإعتقاد أن بشير الجميِّل ما كان ليتخلى عن طموحه حتى لو لم تتمكن إسرائيل، لسبب ما، من اجتياح لبنان. ولو لم يتمكن من فرض ترشيحه، لتسبب على الأرجح في عرقلة الإنتخاب وفرض على سركيس بعد انتهاء الولاية الرئاسية من دون انتخاب خلف، تعيينه رئيسا لحكومة انتقالية. وهذا ما سيحصل في 1988 مع ميشال عون. لكن هذه الفرضية بعيدة الإحتمال. وحتى لو لم يضطلع الإجتياح الإسرائيلي بدور في تحديد خيار الترشيح، فقد منحه في الواقع تماسكه.

(33) Traboulsi, *op.cit.*, p. 514.

خلاصة

تفتت مستمر

الملاحظة التي تفرض نفسها لدى النظر إلى مجمل الفترة من 1977 إلى 1982، هي تقطع الوقائع وخلوها من الوحدة الشكلية، بما يفوق الفترة الأولى من الحرب. وتنطوي المشاهد الستة المتعاقبة في الفصول الثمانية الأخيرة، على تنوعات كبيرة جدا في ما بينها. حتى أن المشهد الواحد يتضمن كثيرا من هذه التنوعات.

ويتعلق التنوع الأول بقيمة المشهد، أي كثافته المتصلة بفترات قصيرة نسبيا من النزاع الجبهي (اجتياح الجنوب ومعركة الأشرفية ومعركة زحلة)، وبمراحل أخرى أطول، تلاحظ فيها عودة ظاهرة إلى الحياة الطبيعية، إنما يجتازها تكرار مختلف النزاعات الجبهية، فيتجلى ذلك باضطراب ثابت وحركات تصعيد وتراجع التصعيد وتفجرات عنف محدودة. ولتبسيط الأمور، سنتحدث في الحالة الأولى عن مشهد للأزمة الكثيفة وفي الثانية عن مشهد للأزمة المتباعدة.

ويتعلق التنوع الثاني بتموضع المواجهة في كل مشهد. فإذا ما نظرنا إلى مشاهد الأزمة الكثيفة، نلاحظ أن المسرح الرئيسي للمواجهات يقع كل مرة في منطقة مختلفة: في بيروت والجنوب وزحلة والشمال وعلى قمم جبل لبنان. وإذا ما تزامن اندلاع مواجهات في منطقتين أو أكثر، في سياق مشاهد الأزمة المتباعدة، فإن التعاقب الجغرافي لحركات التصعيد وتراجع التصعيد، لم يكن أقل وضوحا.

ويشمل التنوع الثالث التعريف بأطراف المواجهة. فقد كان كل مشهد من مشاهد الأزمة الكثيفة، يتضمن ثنائيا من أطراف النزاع الأساسيين، حتى لو كان جميع الأطراف معنيين. وكان هذا الثنائي يتغير من مشهد إلى آخر، وبالتالي في المشهد ذاته: إسرائيل/ منظمة التحرير الفلسطينية، في آذار/ مارس 1978، سوريا/ الجبهة اللبنانية إبان معركة الأشرفية ثم معركة زحلة، إسرائيل/ سوريا في أزمة الصواريخ التي تلت معركة زحلة، ثم إسرائيل/ منظمة

التحرير الفلسطينية من جديد في تموز/ يوليو 1981.

ولا تنطوي مشاهد الأزمة المتباعدة، على أطراف أساسيين، بل على بضعة أطراف ثنائيين من المتحاربين الذين يخوضون مواجهات متدنية الكثافة. وبالتالي، فهم جميع الذين ورد ذكرهم في مشاهد الأزمة الكثيفة، بالإضافة إلى بضعة آخرين: أمل/ القوات المشتركة، القوات المشتركة / الجيش اللبناني، القوات اللبنانية / المردة، القوات اللبنانية / الجيش اللبناني، حزب الوطنيين الأحرار / الكتائب. ولن نتطرق إلى التسيب الأمني الحاصل والمعارك «الأخوية» التي لا تتمحور حول منطق شامل. ونجم عن ذلك تنوع في أنواع المواجهة : توغل المدرعات و/ أو استخدام الطيران والمدفعية (إسرائيل)، معارك ثابتة تضطلع فيها المدفعية بالدور الأبرز (سوريا)، حرب شوارع (بين الميليشيات أو بين الجيش اللبناني وإحدى الميليشيات).

ولا يؤثر اللاتواصل الذي يميز تلك الفترة على وحدتها، لسببين، أولهما شكلي ومفاده أن الفترة بكاملها كانت خاضعة لديناميكية التفجر التي تتجلى إما عبر حوافز في مشاهد الأزمة الكثيفة، وإما عبر عوامل سائدة في مشاهد الأزمة المتباعدة. أما السبب الثاني الأهم، فينبثق من معطى ثابت ميز أحداث لبنان بين 1977 و1982، أي هيمنة الرهانات الإقليمية التي كانت تملي دائما الرهانات اللبنانية وإن كانت لا تغيبها. ويبدو لنا الفارق جوهريا مع الفترة السابقة 1975 – 1976. ففي هذه الفترة الأولى، وخصوصا لدى اندلاع شرارة الحرب، كانت العوامل الداخلية تتحكم في إدارة النزاع بمجمله، أما في الفترة الثانية، فكانت تندرج باستمرار في سياق منطق يتجاوزها.

وعلى رغم التعريفات الشكلية أو السياسية التي يمكن أن نسبغها على تلك الفترة، فليس من السهل وضع حصيلة عنها. ويبقى تقطع هذه الحرب المتحركة مشكلة، بحيث يتعذر عمليا صوغ محصلة مستخرجة من أحداث أشد تنوعا من تلك التي تطرقنا إليها. وتتعلق صعوبة كبرى أخرى بالتحديد الزمني للفترة التي لا يمكن تأريخ نهايتها بغير 6 حزيران/ يونيو 1982، أي بداية الإجتياح الإسرائيلي للبنان. لذلك ستكون الحصيلة مصطنعة إذا لم نأخذ الإجتياح في الإعتبار. لذلك، إذا كان الإجتياح الإسرائيلي يعتبر تتويجا للمرحلة الثانية من الحرب في لبنان، فهو يشكل مرحلة منفصلة تفتح مرحلة جديدة ستستمر حتى 1990. وبغض النظر عن الحصيلة، يمكن طرح تذكير مقتضب بالإتجاهات التي أسفر عنها.

فالإتجاه الأول الكبير يمكن تلمسه على الصعيد المجتمعي، المتمثل في تعميق تأثيرات الإنقسام الوطني. ففي العام 1976، تغيرت ملامح لبنان مقارنة بما كانت قبل الحرب. واستمر هذا التغير حتى مستهل 1982. إلا أن الدولة التي تقلصت إلى مجرد تعبير في 1976، استعادت قدراتها الإدارية، باستثناء قدرتها على حفظ النظام. بيد أن صورة الوحدة الدستورية التي

كانت تظهرها، لم تمح حقيقة الإنقسام. فمظاهر العودة المستعادة إلى الحياة الطبيعية التي لم ترسخ الإتجاهات المركزية، أكدت الطابع المستعصي للإنقسام الذي أوضحته التحولات الطارئة على الجغرافيا المدينية في وسط لبنان. فلدى المسيحيين، رسخ وجود هيئة شبه دستورية، أي الدولة في داخل الدولة التي طورها بشير الجميِّل، ميل الناس إلى اعتبار أنفسهم مجتمعا كاملا رسمت ملامحه الهوية الطائفية وحدها، وترجمه تعميم انتشار تعبير «المجتمع المسيحي». أما لدى المسلمين، ولاسيما الشيعة منهم، فالهوية الطائفية التي استفادت من امحاء اليسار، قد أعيد صوغها في اتجاه الإلتحاق بالدولة. إلا أن فكرة الحياة الوطنية المشتركة التي تأثرت بتقسيم الأرض، باتت وهما أو في أفضل الحالات مرتجى.

ويكمن الإتجاه الثاني الكبير في تهميش العوامل الداخلية الذي سبقت الإشارة إليه. وقد شجعت على هذا التبدل نتائج التدخل السوري والحل العربي الذي تقرر في الرياض، ثم اللعبة الإسرائيلية في جنوب لبنان. وكرسه الضعف الذي لحق بأقطاب السياسة الداخلية باستثناء الجبهة اللبنانية، وزادت من حدته الأشهر الأولى من عهد الياس سركيس. وأدى تأثير العوامل الخارجية على وضع داخلي مختل التوازن في الأصل وزادت من تقلبه عشرون شهرا من الحرب وتفاقم الإنقسام الوطني، إلى تأجيج تجدد الحرب وبالتالي إلى التوالد المستمر «للأزمة اللبنانية». وقد تجسدت هذه الأزمة بعد 1976 في نواة خلافية شكلها مثلث العلاقات اللبنانية-السورية- الفلسطينية، وتدخل إسرائيل المباشر وغير المباشر. لكن بداية عملية السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل، أعطت «الأزمة اللبنانية» شكلها الجديد في سياق إعادة صوغ العلاقات السورية-الفلسطينية (في اتجاه حلف متجدد على خلاف مستمر)، والعلاقات السورية - اللبنانية (في اتجاه عدائي)، وتعميم الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية في الجنوب والإستقطاب الضمني للساحة اللبنانية الذي مارسته كل من إسرائيل وسوريا.

ومن هذه الزاوية، تتشكل الحصيلة الفعلية لفترة 1977-1982، من الحدث الذي يؤرخ لنهايتها ويعطيها من خلال النظر إلى الماضي، تماسكها، أي الإجتياح الإسرائيلي في 6 حزيران/ يونيو 1982 الذي أدى إلى مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية بيروت بعد حصار استمر ثلاثة أشهر، وإخراج القوات السورية من وسط لبنان وانتخاب بشير الجميِّل رئيسا للجمهورية. وقد ترددت في الواقع مباشرة أصداء أهداف مخططي الإجتياح في التطورات الحاصلة في الفترة السابقة.

فعلى الصعيد الأول، كان ثمة الهدف الذي أعلنه منذ البداية المسؤولون الإسرائيليون بإقامة حزام أمني يبعد 40 كيلومترا عن الحدود، أي تسوية المشاكل الأمنية اليومية التي لم يتوصل إجتياح آذار/ مارس 1978 إلى حلها. وخلف هذا الهدف المعلن، قضى هدف أكثر طموحا

بتصفية منظمة التحرير الفلسطينية، أو على الأقل، تدمير بنيتها التحتية في لبنان. فهذه الفكرة لم تكن بالتأكيد جديدة في أذهان المسؤولين الإسرائيليين، لكنها اكتسبت طابع الضرورة الملحة بعد وقف إطلاق النار في تموز/ يوليو 1981، المبرم عبر التفاوض غير المباشر وشكل نجاحا سياسيا لمنظمة التحرير الفلسطينية. أما على الصعيد الثالث، فكان ثمة النزاع الإسرائيلي-العربي. - سنميزه بطريقة مصطنعة ولضرورات التحليل عن القضية الفلسطينية -. وعلى هذا الصعيد، ما زال في الإمكان بعد الفصل بين إشكاليتين، تقوم الأولى منهما على ميزان القوة السوري-الإسرائيلي الذي وافقت إسرائيل على تبدله في 1976 بقبولها التدخل السوري في لبنان، لكنه أصبح غير ملائم نتيجة اتضاح الإستقطاب في الساحة اللبنانية. وتعلقت الإشكالية الثانية بالسيطرة السياسية على لبنان التي ترافقت مع الرغبة في إقامة نظام تابع، أو إذا ما تعذر ذلك، إقامة نظام موال. وليس مصادفة في هذا الصدد، أن يبدأ الإجتياح قبل أسابيع من استحقاق إنتخابات رئاسة الجمهورية.

نعرف أن هذه الأهداف لم تتحقق، كلها في أي حال، وأن الإجتياح لم يشكل على الإطلاق نهاية الحرب. ولم يغير أيضا شكل الحرب. وابتداء من 1984، سنجد النوع نفسه من الترتيبات كما في الفترة من 1977-1982. والأكثر من ذلك، سيضفي فشل الإجتياح الإسرائيلي، مزيدا من الواقعية على استحالة تحويل الحرب في لبنان لعبة متعادلة النتائج.

خاتمة الكتاب

لغة السياسة المميزة

«رأينا آنذاك فرنسيين يحاربون فرنسيين، فيما يهرع إنكليز لمؤازرتهم. ودخل رجال ولدوا في عمق شواطئ البلطيق الى قلب ألمانيا لحماية ألمان لم يكونوا قد سمعوا عنهم شيئاً حتى الآن. فكافة الحروب الأجنبية أخذت شيئا من الحروب الأهلية. وظهر الاجانب في كافة الحروب الأهلية ».

توكفيل

النظام القديم والثورة (1856)

هل كانت حربا أهلية؟ حربا غريبة؟ لم يتوقف هذا الجدال الذي نشأ مع الحرب تقريبا واستمر في فترة السلام. فقد استغل في معظم الأوقات في المواجهة الإيديولوجية بين المتحاربين، عملا بأحكام منطق مقتضب مفاده: إذا كانت الحرب غريبة، فتكون المسؤولية عندئذ خارجية، والمقاتلون اللبنانيون أبطالا أو خونة بالضرورة. وإذا كانت الحرب أهلية، فتكون المسؤولية عندئذ داخلية، وتقع على عاتق الذين تسلموا القيادة الوطنية قبل الحرب، أما التدخلات الخارجية فتصبح ثوابت تلقائية بصورة حصرية. وفي الحالتين، يرمى الشر إلى خارج ذاته. وفي الحالتين أيضا، تفضي خطابات التبرير والتعبئة إلى رفض تحمل المسؤولية عن تعقد الرهانات.

ولا يعتبر هذا التعقيد أمرا خاصا بلبنان. ونادرا ما تقتصر الحرب الأهلية على أقطابها المحليين، كما في حرب الإنفصال في الولايات المتحدة، أو الفتنة الكبرى في صدر الإسلام. فالتاريخ حافل بالنزاعات التي يمتزج فيها العنف الأهلي بالصراعات بين الدول: كحرب المورة التي مزقت العالم اليوناني طوال ثلاثة عقود، ويغري وصف توسيديد لها مؤرخ في لبنان المعاصر؛ وبعض فصول الحروب الأهلية في الجمهورية الرومانية التي رواها تيت- ليف؛

والحروب بين المدن الإيطالية خلال عصر النهضة التي عرضها ماكيافللي، مدفوعا بقراءته تيت- ليف؛ و«حرب الثلاثين عاما» التي ظهر فيها، كما قال توكفيل أعلاه، أجانب في كل مكان؛ وحروب الثورة الفرنسية التي يلمح توكفيل فيها إلى «حرب الثلاثين عاما»[1]؛ وحرب الإستقلال في أسبانيا، ثم الحروب الكرلية (حزب دون كرلوس، شارل دو بوربون، المطالب بعرش أسبانيا في القرن التاسع عشر)؛ والحرب ضد ماكسيميليان Maximilien في المكسيك... وحتى بعد تكريس مبدأ السيادة على الصعيد الدولي، استمر تداخل الأهلي والأجنبي في تحديد النزاعات. فكيف ننسى أن حرب أسبانيا من 1936 إلى 1939، التي شكلت نموذجا للإنقسام الوطني، كانت حربا أوروبية استبقت الحرب العالمية الثانية ومهدت لها؟ ومع ذلك، بدا مبدأ السيادة، حتى لو تمحور حول القانون الدولي، عاجزا عن تحديد نوع الحرب التي دارت في التاريخ الحديث بين ما لا يحصى من المجموعات البشرية، المنضوية نظريا في إطار دول. وهذا ما حصل في كثير من بلدان العالم الثالث حيث أسفرت إعادة انتاج النموذج الأوروبي للدولة عن إنتاج التباس في الحدود الوطنية مع أراضي المجموعات. وقد ترجم هذا الإلتباس حروبا أهلية في بعض الأحيان، و/ أو حروبا بين الدول. ومن وجهة النظر هذه، لم تزدد الأمور إلا تعقيدا منذ انتهاء عصر الجليد السوفياتي.

وفي هذا السياق المعقد، قدمت الحرب في لبنان نموذجا دائما تشهد عليه كل صفحة من صفحات هذا الكتاب. ويثبت سجل الأحداث في حد ذاته، ضآلة هذا الجدال المطروح. وضئيلة هي أيضا فكرة «حرب الآخرين على أرضنا»، التي عممها بعد عودة السلام في 1990، بعض المسؤولين في الجمهورية الثانية، كما يسمى النظام المنبثق من اتفاق الطائف في 1989.

وتتميز بمزيد من الدقة صيغة «حرب من أجل الآخرين»[2] التي يعتبر الكلام الوارد أعلاه تزييفا لها. وهي ليست أقل تضليلا من خلال التعميم الذي تنطوي عليه. لأنه إذا كان النزاع اللبناني، من نواح عدة، حربا من أجل الآخرين، فهو كان دائما حربا لذاته، وصورة ذاته. ولم يقتصر على اتجاه واحد، إقدام الأقطاب الخارجيين في غير فصل، على استخدام أطراف النزاع الداخليين. فالتقارب بين الجبهة اللبنانية وسوريا في 1976، قبل تغيره، يثبت ذلك صراحة، كذلك يوفر دليلا إضافيا، سعي الجبهة اللبنانية نفسها للتقرب من إسرائيل.

[1] Alexis de Tocqueville, *L'ancien régime et la Révolution*, Paris, Gallimard, 1967, («Idées»), pp. 68-69.

[2] عنوان كتاب غسان تويني الصادر بالفرنسية.

وتؤيد هذه الأمثولة المستمدة من الأحداث، النظرة المتوسطة المدى التي تتوافر لدينا عندما ننظر إلى الحرب على امتداد سبع سنوات، كما فعلنا ذلك في هذا الكتاب، ثم على امتداد خمسة عشر عاما، كما نأمل في أن يحصل ذلك قريبا. فحرب لبنان الموضوعة في سياق هذا المفهوم، تعتبر، بغض النظر عن تقلباتها التي أخضعت للتحليل في الصفحات السابقة، ديناميكية عنف أطلق عنانه تفاقم الإنقسام الوطني الذي وصل إلى نقطة الإنفصال، ديناميكة اندمجت في نزاع إقليمي دائم لن يتوانى عن أن يـصبح أبرز مظاهر هذا النزاع. وفي ذروة هذه الحركة، يتموضع الإجتياح الإسرائيلي في 1982 الذي اعتبر الحرب الخامسة الإسرائيلية – العربية. لكن الخط البياني ينقلب حين يتجاوز القمة. فقد سلكت الطريق نفسها في الإتجاه الآخر، خلال الفترة اللاحقة من 1982 إلى 1990. وافتتح تلك الفترة الإجتياح الإسرائيلي، ذروة التأزم في النزاع الإقليمي، لكنها سرعان ما كشفت عن حيازة اللبنانيين ديناميكية العنف، فخاضوا على أساس قبلي الحرب التي تواجهت فيها مجموعات طائفية، فمزقت هذه الحرب المجموعات من الداخل.

لكن النظرة المتوسطة المدى يمكن أن ينجم عنها أيضا تأثير مخادع، يثير مفارقات في الأحكام. وهذه هي بالتحديد حال التحليل الذي تحقق من الرفض الشامل للعنف كما تبين ابتداء من 1986 وجسدته خطوات سلمية، ويميل إلى تعميم هذا الشعور على الحرب كلها، مع خلاصة تؤكد ديكتاتورية الميليشيات على شعب كان موقفه منها سلبيا فترة طويلة. ومرة أخرى، ألقي بالشر إلى خارج ذاته عبر تقبيح التنظيمات شبه العسكرية التي ألصقت بها ثلاث صفات: قمعية ومافيوية وخارجية خصوصا. ولم تخل هذه الأحكام من أدلة تثبتها. فقد كانت مافياوية، وقمعية أيضا، فتسببت في نهاية المطاف بنبذها الذي تؤكده التظاهرات الرافضة للحرب، وبطريقة أخرى التعبئة المنقطعة النظير التي أثارها العماد ميشال عون ضد القوات اللبنانية. لكن اتصال الميليشيات بالخارج يمكن تأريخه، فهو لم يظهر إلى العلن ويتعمم إلا في مرحلة متأخرة، أي بعد تشكل المناطق الطائفية.

وتعني إجحافا من وجهة النظر التاريخية، إدانة الميليشيات بالجملة قبل استقرار وضعها في وضوح وتحليل تبدلاتها. لذلك من الضروري الإنصراف إلى درسها من الناحية الإجتماعية، حتى لو أن بعض الآفاق بدأ ينفتح منذ فترة قصيرة. ويمكن الدراسة المقارنة بين الحالتين اللبنانية والإيرلندية التي بدأتها اليزابيت بيكار Elizabeth Picard في كتاب سينشر قريبا، أن تقدم إضاءة مهمة في هذا الصدد. كذلك يمكن الإستفادة منها لدرس سوسيولوجيا العلاقات المافياوية الذي طورته في إيطاليا دراسات أرلاتشي Arlacchi، كذلك قد تكون شديدة النفع لتحليل النظام المنبثق من الحرب أكثر من تحليل تصرف الميليشيات نفسها. وعلى صعيد آخر،

تقدم الإستعانة بموضوعة رينيه جيرار René Girard، كما فعل فواز طرابلسي، مفاتيح لإعداد دراسة عن انتروبولوجيا العنف كما طبقته الميليشيات. لكن المحاولة الواعدة أتت من التماثل الرائع الذي اقترحته فاديا ناصيف بالتعاون مع بيار كلاستر Pierre Clastres حول الحرب في المجتمعات البدائية.

وفي التصنيف الذي وضعه لهذه المجتمعات بالنسبة إلى وظيفة المحارب، يشدد كلاستر على فئتين. الأولى هي «المجتمعات المحاربة بالفطرة» التي يعتبر فيها جميع الرجال محاربين محتملين، ثم محاربين فعليين عندما تندلع الحرب. والثانية هي «جمعية المحاربين» الذين يظهرون بعد مرور الحرب الفعلية، مع الإعتراف الإجتماعي بالوظيفة القتالية وبالرجال الذين يؤدونها[3]. وتتلاقى هاتان الحركتان بعد إجراء كافة التغييرات الضرورية في العلاقة بالوظيفة القتالية للمجموعات الطائفية في لبنان. فالطوائف هي «مجتمعات محاربة بالفطرة» في مرحلة أولى. فالتعبئة الطائفية تستنهض الجميع، وتتوافر الأسلحة في كل منزل، أو العدد القليل الضروري منها، حتى لو أن المقاتلين هم بنوع خاص «الشباب». ويتضمن هذا التعبير في هذا المجال شحنة عاطفية ملموسة. ومع استمرار النزاع، أفضت ضرورة إضفاء شكل مجتمعي على لامجتمعية الحرب، إلى تشريع جمعيات المحاربين، أي الميليشيات. وسرعان ما ارتفعت هذه الميليشيات إلى ما فوق مستوى المجتمع الذي انبثقت منه لتحول تدريجيا «المجموعات الطائفية المحاربة» إلى «مجموعات طائفية ذات محاربين»[4]. لذلك فالمحارب الذي يجسد التذمر الدائم، لا يمكنه إلا أن يطيل أمد حالة الحرب. ويستخدم العنف للتأقلم مع هذه الحالة، فيغدو التصعيد عندئذ حاجة. وتتطلب منه الحظوة التي يغدقها عليه المجتمع استمرار حالة الحرب التي يستمد منها وجوده، وتقوده في الوقت نفسه إلى بحث دائم عن مآثر جديدة حتى يبقي أسطورة البطل الجديد[5] حية. وفي ممارسات عنصر الميليشيا، هذا لا يعني فقط التجاوزات على أنواعـها، بل يعني خصوصا منطق التصعيد. وهذا المنطق المقبول خلال المعارك حين تتحد الطائفة بمجموعتها المقاتلة، حيال الخطر المحدق، سواء كان حقيقيا أو متوهما، يبدأ بتشكيل ضغط في فترة الهدوء. فتصادر الميليشيا التي باتت فئة مستقلة من الطائفة قدرتـها على التحكم في مصيرها، من خلال احتكار قرار الحرب أو السلام. فلم تعد الحرب عامل تلاحم ضد الآخرين بل تميل إلى أن تصبح عامل تقسيم، وبالتالي عامل هيمنة داخلية[6]. ولن

(3) Pierre Clastres, «Malheur du guerrier sauvage», in *Libre* 2, Paris, Payot, 1977, pp. 71-73.

(4) Nassif, *op.cit.*, pp. 107-108.

(5) Clastres, *op.cit.*, p. 89.

(6) Nassif, *op.cit.*, p. 112.

يتأخر طرح مشكلة البقاء على شكل بديل لا جدوى منه. وكما كتب كلاستر «إما القبيلة وإما المحارب»[7]. ولن نستطيع أن نعرض فلسفة اتفاق الطائف بأفضل من هذه الطريقة.

وعلى غرار كل مقاربة نظرية، تقع هذه المقاربة في خطأ التعميم. وفي إمكاننا أن تحمل على الإعتقاد أن الديناميكيات المحاربة كانت متماثلة لدى كافة المجموعات اللبنانية. لذلك لم يبلغ الإحساس بالتهديدات عتبة التعبئة في الوقت نفسه في كل مكان. كذلك لم تدع دائما إلى التعبئة مجموعة منظمة، ويوفر الدليل مثال الحركة الوطنية، على رغم الأصداء الطائفية لمعركتها. إلا أن «لتعاسة المحارب المتوحش» الفضل في تبرير تحويل صورة الميليشيات التي تعممت ابتداء من أواسط الثمانينات. فقد أتاحت فهم لماذا لم يكن نبذ الميليشيات الذي تجلى في لحظة ما، إنكارا للطابع العضوي للعلاقة التي أقامتها مع المجموعة، لكنه شكل انفصالا عنها.

ولا ينطبق هذا النوع من التعبئة، على جميع أقطاب الحرب. فالقوى الإقليمية التي تدخلت في الحرب عبر جيوش طائفية واستخدمت كافة ما توفره أجهزتها الرسمية، طبقت أنماطا أكثر كلاسيكية. لكن إذا كان اتخاذ قراراتها ومنطقها في المواجهة قابلا للتحليل على مستوى العلاقات الدولية، فإن تدخلها في الحرب يكشف عن آليات خاصة بالحرب الأهلية. حتى عندما يصبح الإستقطاب الإقليمي المبدأ الموجه للعنف اللبناني، وتتحكم في ساحة تطبيقه ثوابت تتخطى فلك العلاقات الدولية، لأن الفئات التي تخوض الحرب هي فئات دون الدولة.

وما يقال عن سوريا وإسرائيل، هو بالتأكيد أشد واقعية في الحالة الفلسطينية. فهنا، لا نستطيع في سهولة أن نتجنب الجدال المطروح الذي يتمحور أحد رهاناته على إلقاء تبعة إندلاع الحرب على الوجود الفلسطيني أم لا. ويواجه كل طرف إغراء كبيرا في طرح فرضية هشة: ولو لم يكن الفلسطينيون موجودين؟ وردا على هذا السؤال النظري البحت، توافر نوعان من الإجابات: يقول البعض إن تمتع لبنان بالسلام المتأتي من طبيعته كان سيستمر. ويقول آخرون إنه كان سيقع في لجة الحرب عاجلا أم آجلا. لن نعيد كتابة التاريخ. والواقع هو أن الحرب، هذه الحرب، قد اندلعت، واتخذت بعض الأشكال، وليس أشكالا أخرى. لذلك ليس في وسع أحد أن يدعي معرفة ما كان يمكن أن يصبح لبنان.

ومع ذلك، فالفرضية المعكوسة لا يمكن التسليم بها أيضا. ليس فقط لأن تعبئة خصوم الوجود الفلسطيني وأنصاره تمحورت حول رهانات لبنانية ، ولأن الممارسات الأولى للحرب دلت على انقسام في المجتمع اللبناني، إنما لأن فئة «فلسطينيون» تقع على ملتقى قضيتين يتعذر من دونهما كتابة تاريخ لبنان المستقل. الأولى هي القضية الفلسطينية التي رسمت صورة لبنان

(7) Clastres, *op.cit.*, p. 91.

عبر عمليات إعادة التشكل المستمرة منذ 1948، أو منذ الحرب العالمية الأولى. والثانية هي ديناميكية القومية العربية التي كانت إحدى أبرز مفارقاتها، تكون ملامحها في رحم الحراك الفكري في بيروت منذ بداية القرن وحتى 1975، فيما لم تتمكن من التأثير فيه إلا على خلفية الإنقسام الوطني. لذلك كانت المقاومة الفلسطينية، ابتداء من نهاية الستينات، الدعامة لإعادة صوغ هذه القومية وانعكاسها على لبنان، على غرار سابقتها، الناصرية، التي جاءت لتحل محلها شئنا أم أبينا. لذلك، تفقد الفرضية التي طرحت أعلاه معناها الكامل. والتساؤل عما كان سيحصل لو لم يكن الفلسطينيون موجودين، سيصبح بطريقة ما تساؤلا عما كان سيحصل لو لم يكن لبنان موجودا.

وفي هذا المجال، تأخذ النظرة المتوسطة المدى كامل قيمتها، حين نتذكر أن الأرض التي دارت عليها الحرب لم تكن قد تشكلت سياسيا وقانونيا عندما اندلعت الحرب، إلا منذ خمس وخمسين سنة. ولم تكن مستقلة إلا منذ ما يقارب الثلاثين سنة. وحين سنحتفل بذكرى الإستقلال في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، سنلاحظ أن أقل من ثلث الحياة في لبنان مضى في الحرب. والإستنتاج أن الحرب هي من طبيعته، سيكون بالتأكيد استنتاجا مغلوطا. لكن جعل الحرب ظاهرة عرضية ولدت من أحداث خارجية سيكون أيضا أمرا عبثيا.

فالوقت، وإن طال، سيوضح بدوره، تنامي العنف الذي لا يرحم. وفي سياق هذه النظرة، تبدو حرب لبنان مثل واحدة من مظاهر اللاإستقرار المزمن الذي أفرزته إعادة انتاج المسألة الشرقية، في نهاية الحرب الكبرى. وليس على سبيل الصدفة، في هذا الصدد، أن يتزامن مشهد «اللبننة» الذي تفاقم أواسط الثمانينات، مع إعادة الإعتبار للأمبراطورية العثمانية، في وقت بدأ العمل في المحفوظات العثمانية، يعطي أولى ثماره. ومن هنا، فالحرب في لبنان، تندرج في السياق اللامتناهي لإعادة صوغ المسألة الشرقية التي ستكون شاهدا عليها الحرب في الأراضي الأوروبية السابقة للباب العالي. وينطوي هذا المد والجذر على دلالات مثيرة للفضول: فبعد بضع سنوات فقط على طرح الحرب في لبنان على النقاش فرضية «بلقنة» الشرق الأوسط، لاح شبح «اللبننة» أمام آليات الإنفصال التي أطلقتها من سباتها في دول البلقان نهاية النظام السوفياتي.

ويكمن تصعيد العنف في منطق كل حرب. لذلك، لا يدهشنا العنف الذي ميز حرب لبنان، بما أن تفاقم الصراعات، المحلية منها والإقليمية، بقي حقيقيا. أما الأشد إثارة للدهشة، فهو السمة الأخرى المميزة للحرب، أي وتيرتها المتقطعة. وتجلى هذا التقطع في أن أيا من مراحل العنف الكثيف لم يستمر أكثر من ثلاثة إلى أربعة أشهر، بما في ذلك خلال حرب السنتين. وحتى في مراحلها الممتدة من ثلاثة إلى أربعة أشهر، لم تستمر فترات العنف الحقيقي

أبدا أكثر من خمسة عشر يوما، حتى لو تجددت في وقت لاحق. وفاقها أهمية، عدد اتفاقات وقف النار والهدنات التي سرعان ما كانت تـنتهك بنسب متفاوتة.

وبالنظر إلى تعاقب الإتفاقات التي كان ينتهكها بالتناوب، وبالتزامن أحيانا، هذا الطرف أو ذاك، فإن أول ما نستنتجه هو تفاهتها العميقة، وأن ما نقتنع به هو أن بعضا من القدر الغامض يـغذي دوامة عنيفة تتناسل بلامبالاة. لذلك لن تكون استراحات العنف هذه سوى بداية القصة. ومن منظور آخر، سنفضل التمسك بمقولة إن البداية لا تتوقف، وبالهدنات الكثيرة بدلا من التوقف عند فشلها.

ولتفسير هاتين السمتين، أي التصعيد والتقطع، من الضروري أن نأخذ في الإعتبار التوازن الثابت الذي يـحرك الأقطاب الداخليين، المدفوعين بمنطق الإنفصال، لكنهم حرصاء، على رغم كل شيء، على الضرورات المتبقية للتعايش الوطني. وميز تناقض مماثل أيضا الموقف الفلسطيني من المقاتلين اللبنانيين. أما إسرائيل وسوريا فتمثلت كوابحهما بضغط البيئة الدولية وتوازن الردع / التواطؤ القائم بينهما – باستثناء اجتياح 1982. إلا أن هذه المعطيات الخاصة بمختلف الأطراف تبدو لنا غير كافية لتحليل الوتيرة المتقطعة للتصعيد في حرب لبنان.

ويبدو لنا أن التفسير النهائي يندرج في السياق التلقائي. وهذا يعني أن جميع المتحاربين لا ينشطون في وقت واحد أو بالحدة نفسها، في أي حال. وتأسيسا على هذا الإستنتاج، نفهم تقسيم الحرب إلى مشاهد مستقلة الواحدة عن الأخرى إلى حد ما، ويميز كلا منها رهان سائد يمكن مع ذلك أن يتكرر. فكانت النتيجة الأولى لتعددية التناقضات، استمرار العنف الذي كان يؤدي إلى استئناف المعارك خلال الهدنة. ونجمت عنها أيضا نتيجة غريبة أخرت دائما، عبر فتح ساحة الممكنات وإتاحة أشد المناورات تنوعا، الحل النهائي أي سحق فريق لفريق آخر، أو بمزيد من التجريد، استنفاد التناقض، وتحفيز وجود الهدنات. ونعرف الآلية التي يستطيع تناقض أساسي في وضع ما أن يصبح ثانويا والعكس بالعكس. ونظرا إلى عدد الأقطاب والتناقضات التي يواجهونها، كانت هذه الآلية مطبقة باستمرار في حرب لبنان. وهذا ما جعل موضوع «لبنان» يتغير في نظر كل الأطراف، سواء كانوا داخليين أو خارجيين، ودفع بالحرب إلى ألا تكون لعبة سلبية التعادل.

وفي غياب قرار نهائي جعلته قليل الإحتمال تشكيلة التناقضات الواسعة جدا، نستطيع أن نطرح السؤال الآتي: ألم ترسم الحرب أفقا مسدودا؟ وقد امتثل جميع الأقطاب في الواقع وبدرجات متفاوتة إلى استحالة هذة اللعبة السلبية النتيجة. حتى إسرائيل لم تستطع أن تتخلى عنها في 1982، لكنها استخدمت هذه القاعدة بعد بضعة أشهر لمصلحتها.

ولا تعني قسوة العنف أن مصير لبنان قد تحدد مسبقا والحرب كانت ضرورة، وتوالدها

المستمر قدرا محتوما. وأيا كانت قوة آليات الحرب، فإن الحرب كانت مسألة اختيار. ولو وجدت طبقة سياسية تتحلى بآفاق أخرى، لكان ممكنا على الارجح تجنبها. لكنها ما أن اندلعت، بات من الصعب وقفها، حتى لو توافرت الفرصة مرارا. وقد رسمت الحرب المفتوحة على إمكانيات تزداد اتساعا، صورة المناطق فترة طويلة ونظمت المناخ العقلي للذين يخوضونها، فلم تـعد فقط استمرارا للسياسة بوسائل أخرى، بل لغة مميزة للسياسة.

المصادر والمراجع

إبراهيم (محسن)، **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، بيروت، 1983.

ابو خليل (جوزيف)، **قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية**، بيروت 1990.

بشير الجميل، ضمير وتاريخ، بيروت، مؤسسة بشير الجميل، 1984.

حسني (نزيه)، **صيدا ومسألة الزعامة السياسية. معروف سعد**، المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية، 1978.

الحص (سليم)، **زمن الأمل والخيبة، تجارب الحكم ما بين 1976-1980**، بيروت، دار العلم للملايين، 1992.

خليفة (عصام)، **الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (1908-1926)**، ب ن، 1985.

رياض (محمود)، **مذكرات 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، بيروت، 1981.

سركيس (الياس)، **مجموعة خطب وكلمات**، بيروت، وزارة الإعلام.

سلام (نواف) **الإصلاح الممكن والإصلاح المنشود**، بيروت، 1989.

شرارة (وضاح)، **حروب الإستتباع، لبنان الحرب الأهلية الدائمة**، بيروت، دار الطليعة، 1979.

شرارة (وضاح)، **السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة، 1964-1967**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980.

صمد (رياض) وصباغ (سمير)، **العملية الإنتخابية والديموقراطية في لبنان**، بيروت، 1978.

طلاس (مصطفى)، **الغزو الإسرائيلي للبنان**، دمشق، 1985.

عامل (مهدي)، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الإشتراكي في حركات التحرر الوطني**، بيروت، دار الفارابي، 1972، جزءان.

عون (فؤاد)، **قوات الردع العربية في لبنان: الوضع القانوني والسياسي والعسكري**، بيروت، 1989.

مندس (هاني)، **العمل والعمال في مخيم فلسطيني: تل الزعتر**، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1988.

الأزمة اللبنانية: الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988.

العلاقات اللبنانية-السورية، 1943-1985، انطلياس، بيت المستقبل، 1986، جزءان.

الكتاب الأبيض اللبناني، **وثائق ديبلوماسية حول الأزمة اللبنانية الفلسطينية، 1975-1976**، وزارة الشؤون الخارجية.

المصادر الأجنبية

ABOU IYAD, *Palestinien sans patrie*, Fayolle, 1978.

AKARLI (Engin), *The Long Peace. Ottoman Lebanon, 1861-1920*, London, Center for Lebanese Studies et I.B. Tauris, 1993.

AMINE (Adnan al-) et WEHBI (N.), *Système d'enseignement et division sociale au Liban*, Paris, Le Sycomore, 1980.

BARAKAT (Halim) ed., *Toward A Viable Lebanon*, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Croom Helm, 1988.

BARON (Xavier), *Les Palestiniens, un peuple*, Paris, Le Sycomore, 1984, édition augmentée (première édition 1977).

BENASSAR, *Chronique d'une guerre et d'une occupation*, Paris, Galilée, 1980.

BEYDOUN (Ahmad), *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1984.

BEYDOUN (Ahmad), *Le Liban. Itinéraires dans une guerre incivile*, Paris, Karthala-Cermoc, 1993.

BOURGI (Albert) et WEISS (Pierre), *Les Complots libanais, Guerre ou paix au Proche-Orient*, Paris, Berger-Levraut, 1978.

BOURGI (Albert) et WEISS (Pierre), *Liban, la cinquième guerre du Proche-Orient*, Paris, Editions Publisud, 1983.

BRYNEN (Rex), *Sanctuary and Survival. The PLO in Lebanon*, Boulder, Westview Press, 1990.

CHAMOUN (Camille), *Crise au Liban*, Beyrouth, 1977.

CHAMOUN (Camille), *Mémoires et souvenirs*, Beyrouth, 1979.

CHAMOUN (Mounir), *Les Superstitutions au Liban. Aspects psycho-sociologiques*, Beyrouth, Publications du Centre culturel universitaire, Dar El-Machreq éditeurs, 1973.

CHAMUSSY (René), *Chronique d'une guerre. Le Liban 1975-1977*, Paris, Desclée. 1978.

CHEVALLIER (Dominique), ed., *L'Espace social de la ville arabe*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1982.

CHEVALLIER (Dominique), *La société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Paris, Geuthner, 1982 (nouveau tirage, première édition 1971).

CHIHA (Michel), *Palestine,* Beyrouth, Editions du Trident, 1969.

CHIHA (Michel), *Politique intérieure*, Beyrouth, Editions du Trident, 1964.

CHIHA (Michel), *Propos d'économie libanaise*, Beyrouth, Editions du Trident, 1965,

CORM (Georges), *Contribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles*, Paris, L.G.D.J., 1971.

CORM (Georges), *Le Proche-Orient éclaté. De Suez à l'invasion du Liban, 1956-1982,* Paris, La Découverte-Maspéro, 1983.

DAM (Nikolaos van), *The Struggle for Power in Syria*, London, Croom Helm, 1979, réédition 1981.

DAWISHA (Adeed I.), *Syria and the Lebanese Crisis,* London, MacMillan, 1980.

DUBAR (Claude) et NASR (Salim), *Les Classes sociales au Liban,* Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.

EVRON (Yair), *War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

GOLAN (Matti), *Les Négotiations secrètes de Henry Kissinger au Proche-Orient,* Paris, Robert Laffont, 1977, (traduit de l'américain).

GORIA (Wade R.), *Sovereignty and Leadership in Lebanon, 1943-1967*, London, Ithaca Press, 1985.

HALEY (P. Edward) et SNIDER (Lewis W.), *Lebanon in Crisis, Participants and Issues*, Syracuse University Press, 1979.

HAMIZRACHI (Beate), *The Emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the Ties with Israel, 1975-1978*, New York, Praeger, 1988.

HANF (Theodor), *Coexistence in Wartime Lebanon. Decline of a State

and Rise of a Nation*, London, Center for Lebanese Studies and I.B. Tauris. 1993.

HART (Alan), *Arafat, Terrorist or Peacemaker*, London, Sidgwick & Jackson, 1984.

HELOU (Charles), *Mémoires*, 1964-1965, s.l., 1984.

HENRY (Paul-Marc), *Les Moissons de l'enfer*, Paris, Olivier Orban, 1984.

HOF (Frederic C,), *Galilee Divided. The Israel-Lebanon Frontier, 1916-1984*, Boulder et London, Westview Press, 1985.

HUDSON (Michael C.), *The Precarious Republic. Political Modernization in Lebanon,* Boulder (Colorado), Westview Press, 1985, reprint (première édition, New York, 1968).

HUDSON (Michael C.), *Arab Politics. The Search for Legitimacy*. Yale University Press, 1977.

HUSSEINI (Salma), «Redistribution de la population au Liban pendant la guerre civile (1975-1988)», thèse de doctorat, École des hautes études en sciences sociales, Paris, 1992.

JABRE (Antoine), *La Guerre du Liban. Moscou et la crise du Proche-Orient*, Paris, Belfond, 1980.

JANSEN (Michael), *The Battle of Beirut. Why Israel invaded Lebanon,* London, Zed Press, 1982.

JOHNSON (Michael), *Class and Client in Sunni Beirut. The Sunni Muslim Community and the Lebanese State,* 1840-1985, London. Ithaca Press, 1986.

JOUMBLATT (Kamal), *Pour le Liban* (avec Philippe Lapousterle), Paris, Stock, 1978.

KANOVSKY (Eliyahu), *Economic Development of Syria*, Tel-Aviv, University Publishing Projects, 1977.

KARSH (Efraim), *The Soviet Union and Syria: the Assad Years*, London et New York, Routledge, 1988.

KASSIR (Samir) et MARDAM-BEY (Farouk), *Itinéraires de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe, t.1: 1917-1958,; t.2: 1958-1991*. Paris, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, 1992 et 1993.

KHALIDI (Rachid), *Under Siege: PLO Decisionmaking During the 1982 War,* New York, Columbia University Press, 1986.

KHALIDI (Walid), *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East,* Harvard Center for International Affairs, 1979.

KHOURY (Gérard D.), *La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne. 1914-1920,* Paris, Armand Colin. 1993.

KODMANI-DARWISH (Bassma), ed., *Liban, perspectives et réalités,* Paris. IFRI, 1987.

KOSSAIFI (Georges), «Contribution à l'étude démographique de la population palestinienne», thèse de doctorat de 3ème cycle, Paris 1, 1976.

LABAKI (Boutros) et ABOU RJEILY (Khalil), *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990,* Paris, L'Harmattan, 1993.

MA'OZ (Moshe) et YANIV (Avner), ed, *Syria under Assad*, London, Croom Helm, 1986.

MA'OZ (Moshe), *Assad, the Sphynx of Damascus*, London, Weidenfeld and Nicolson, 1988.

MAKHLOUF (Issa), *Beyrouth ou la fascination de la mort*, Paris, Les éditions de la Passion, 1988.

– *Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe*, Beyrouth, CERMOC, 1985.

– *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq,* Beyrouth, CERMOC, 1985.

NACCACHE (Georges), *Un Rêve libanais, 1943-1972* (recueil d'articles), Editions FMA, 1983.

NASSIF (Fadia), «Les rumeurs dans la guerre: Liban 1975-1977», thèse pour le doctorat en anthropologie sociale et sociologie comparées, Université de Paris V. 1992.

NEWMAN (Barbara), *The Covenant. Love and Death in Beirut*, New York, Crown Publishers, 1989.

NORTON (Augustus Richard), *Amal and the shi'a.The Struggle for the Soul of Lebanon,* Austin, University of Texas Press, 1987.

O'NEILL (Bard, E.), *Armed Struggle in Palestine: A Political-Military Analysis,* Boulder, Westview Press, 1978.

OWEN (Roger), ed, *Essays on the Crisis in Lebanon,* London, Ithaca Press, 1976.

PAKRADOUNI (Karim), *La Paix manquée. Le mandat d'Elias Sarkis, (1976-1982*). Editions FMA, 1983.

PERI (Yoram), *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics,* Cambridge University Press, 1985 (paperback, première édition 1983).

PICARD (Elizabeth), *Liban, Etat de discorde. Des fondations aux guerres fratricides*, Paris, Flammarion, 1988.

PICAUDOU (Nadine), *La Déchirure libanaise,* Bruxelles, Editions Complexe, 1989.

– *Political Violence in the World, 1967-1987*, Antélias, CEDRE, 1988, trois volumes.

RABBATH (Edmond), *La Constitution libanaise. Origines, textes et commentaires,* Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1982.

RABBATH (Edmond), *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel,* Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1986, nouvelle édition, (première édition 1973).

RABINOVITCH (Itamar), *The War for Lebanon, 1970-1983*, Cornell University Press, 1984.

RANDAL (Jonathan C.), *Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventurers and the War in Lebanon,* New York, The Viking Press, 1983 (traduction française sous le titre *La Guerre de mille ans*, Grasset).

RAYMOND (André), ed, *La Syrie d'aujourd'hui*, Paris, éditions du CNRS, 1980.

RODINSON (Maxime), *Israël et le refus arabe. 75 ans d'histoire,* Paris, Seuil, 1968.

RODINSON (Maxime), *l'Islam: politique et croyance*, Paris, Fayard, 1992.

RONDOT (Philippe), *Le Proche-Orient à la recherche de la paix*, 1973-1982, Paris, PUF, 1982.

SALAM (Nawaf), *Mythes et politiques au Liban,* Beyrouth, Editions FMA, 1987.

SALAMÉ (Ghassan), *Le Théâtre politique au Liban*, Beyrouth, Publications du Centre culturel universitaire, Dar El-Machreq éditeurs, 1975.

SALAMÉ (Ghassan), *Lebanon's Injured Identities: Who Represents Whom During a Civil War?*, Oxford, Centre for Lebanese Studies, 1986.

SALIBI (Kamal), *A House of Many Mansions. The History of Lebanon Reconsidered*, London, I.B. Tauris, 1988.

SALIBI (Kamal), *Crossroads to Civil War. Lebanon 1958-1976,* Delmar, New York, Caravan Books, 1967.

SALIBI (Kamal), *The Modern History of Lebanon*, Delmar, New York, Caravan Books, 1977 (première édition 1965, Weidenfeld and Nicolson).

SAYIGH (Rosemary), *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*. London Zed Press,1979.

SCHIFF (Ze'ev) et YA'ARI (Ehud), *Israel's Lebanon War*, New York,

Simon and Schuster, 1984, (traduit de l'hébreu).

SEALE (Patrick), *Assad, the Struggle for the Middle East*, London, I.B. Tauris. 1988.

SHEHADI (Nadim) et HAFAR MILLS (Dana), ed. *Lebanon. A History of Conflict and Consensus,* London, I.B. Tauris, 1988.

SHEHADI (Nadim) et HARNEY (Bridget), ed., *Politics and the Economy in Lebanon,* Oxford, Center for Lebanese Studies, 1989.

SHIFFER (Shimon), *Opération Boule de Neige, les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, Paris, Lattès, 1984,

TRABOULSI (Fawaz N.), «Identités et solidarités croisées dans les conflits du Liban contemporain», thèse de doctorat en Histoire, Université de Paris VIII, 1993.

TUÉNI (Ghassan), *Laissez vivre mon peuple. Le Liban à l'ONU,* Paris, Librairie d'Amérique et d'Orient Jean Maisonneuve, 1984.

TUÉNI (Ghassan), *Une Guerre pour les autres,* Paris, Lattès, 1985.

WEINBERGER (Naomi Joy), *Syrian Intervention in Lebanon. The 1975-76 Civil War,* Oxford University Press, 1986.

YANIV (Avner), *Dilemmas of Security. Politics, Strategy and the Israeli Experience in Lebanon*, Oxford University Press, 1987.

ZAMIR (Meir), *The Formation of Modern Lebanon*, Ithaca, Cornell University Press, 1988.

مقالات

AWADA (Fouad), «La gestion des services urbains à Beyrouth pendant la guerre, 1975-1985», numéro special de *Pratiques Urbaines*, INTER URBA tiers monde (CNRS-ORSTOM), sans date.

BARAKAT (Halim), «Social Factors Influencing Attitudes of University Students in Lebanon towards the Palestinien Resistance Movement», *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, n° 1.

BOURGEY (André), «Beyrouth, ville éclatée», *Hérodote*, n° 17, janvier-mars 1980.

BOURGEY (André), «La guerre et ses conséquences géographiques au Liban», Annales de géographie, n° 521, XCIV année, janvier-février 1985.

CHLALA (Elie), «Syrian Policy in Lebanon, 1976-1984: Moderate Goals and Pragmatic Means», *Journal of Arab Affairs*, vol. 4, n° 1,

printemps 1985.

COLIN (Jean-Pierre), «Liban 1980: Les paradoxes de la FINUL», *Revue juridique et politique Indépendance et coopération*, 34e année, n° 4, octobre-décembre 1980.

COLIN (Jean-Pierre), «Ombres et lumières sur la FINUL», *Revue de la défense nationale*, octobre 1980.

HARRIS (William), «The View from Zahlé: Security and Economic Conditions in the Central Bekaa 1980-1985», *The Middle East Journal*, vol. 39, n° 3 été 1985.

HUDSON (Michael C.), «The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy», *Journal of Palestine Studies*, vol. V, n° 3-4, printemps-été 1976.

HUDSON (Michael C.), «The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War», *The Middle East Journal*, vol. 32, n° 3, summer 1978.

HUSSEINI (Salma), «les mouvements de population palestinienne pendant la guerre civile palestinienne», *Revue d'études palestiniennes,* n° 50 (hiver 1994).

JAMES (Alan), « Painful peacekeeping : the United Nations in Lebanon, 1978-1982 », *International Journal*, vol. XXXVIII, n° 4, automne 1983.

KANOVSKY (Eliyahu), «The Economy of Lebanon: Post-War Prospects», *Middle East Review* (université de Tel-Aviv) vol, XVI, n° 2.

KHALAF (Nadim G.) et RIMLINGER (Gaston V.), «The Response of the Lebanese Labour Force to Economic Dislocation», *Middle Eastern Studies,* vol. 18, n° 3, juillet 1982.

KISIRWANI (Maroun), et PARLE (William), «Bureaucracy: A View from Inside», *Journal of Asian and African Studies* (York University), vol. XXII, n° 1-2, janvier-avril 1987.

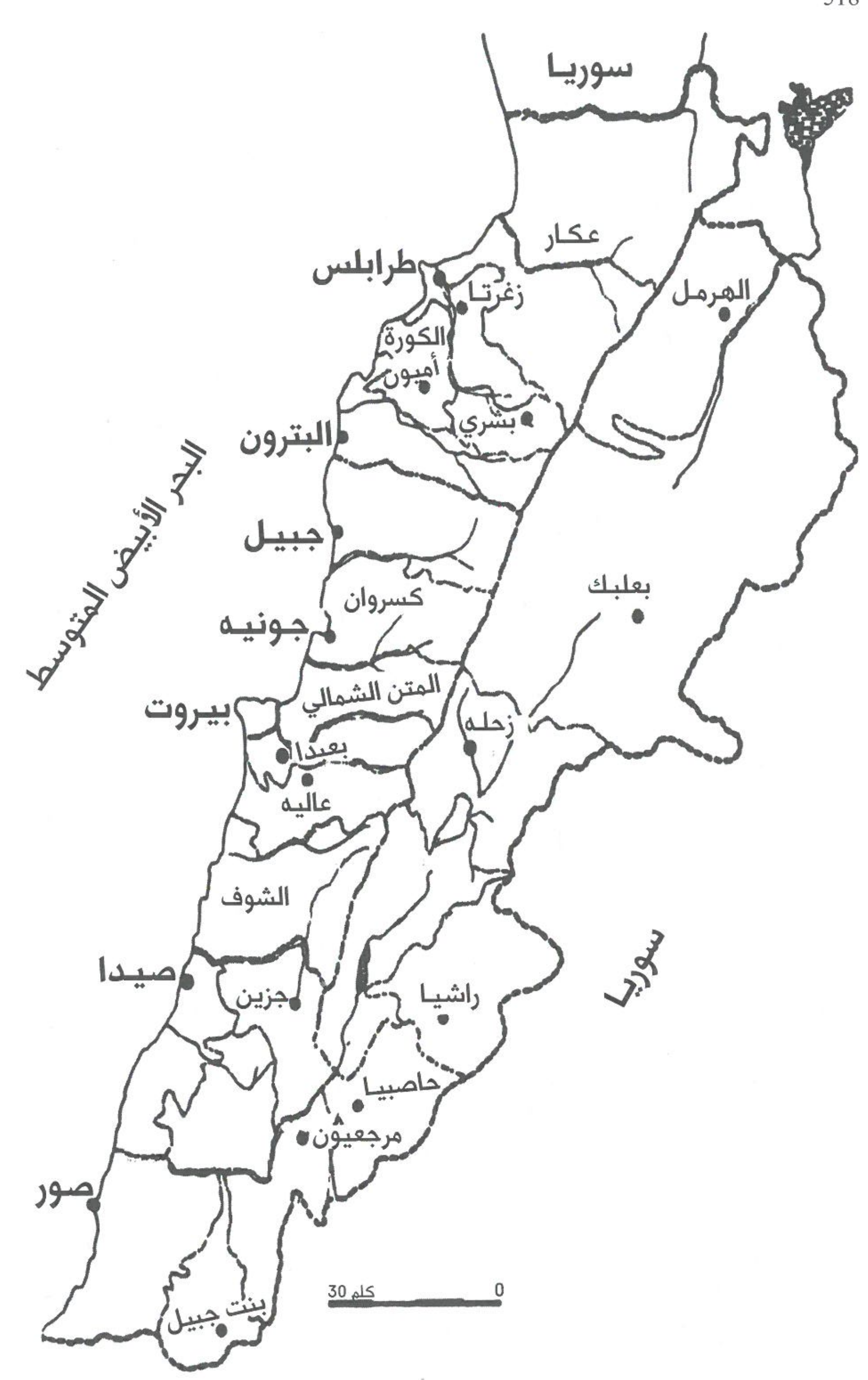
SALAM (Nawaf), «Les communautés religieuses au Liban», *Social Compass*, vol. XXXV, 1988.

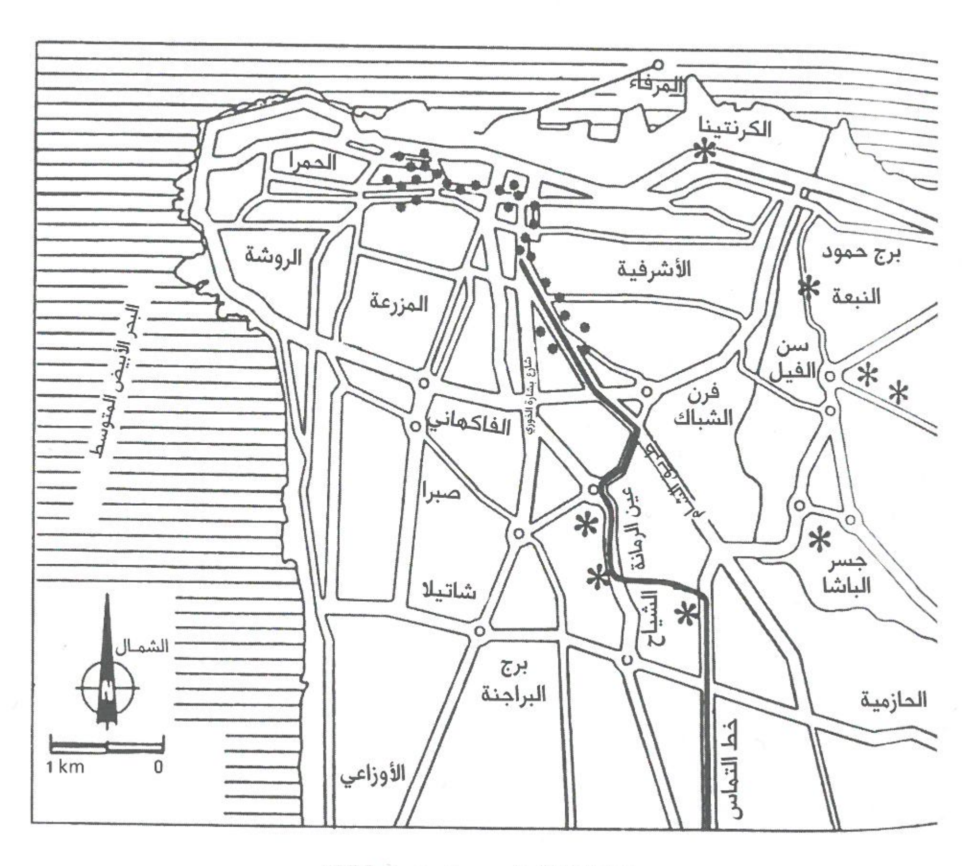
SAYIGH (Yezid), «Palestinian Military Performance in the 1982 War», *Journal of Palestine Studies*, vol. XII, n° 4, summer 1983.

SNIDER (Lewis W.), «The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics», *The Middle East Journal*, vol. 38, n° 1, hiver 1984.

STOAKES (Frank), «The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as a Builder Surrogate and Defender of the State», *Middle Eastern Studies,* vol. 11, n° 3, octobre 1975.

WEINBERGER (Naomi Joy), «Peacekeeping Options in Lebanon», *The Middle East Journal,* vol. 37, n° 3, summer 1983.





مناطق القتال في بيروت، خريف 1975

فهرس الأعلام

دخل لبنان، في العام 1975، نفق الحرب التي دامت خمسة عشر عاما، وتصدرت أخبارها باستمرار واجهة الأحداث ما خلا بعض فترات الهدوء. وفي تلك الأثناء، كانت محاولات تفسير أسبابها كثيرة، وكُتبت مقالات لا تُحصى عنها، فبدت عصية على الإدراك أحيانا. وصدرت عشرات الكتب للإضاءة على هذا الجانب أو ذاك من حرب شارك فيها أطراف عدة، واستعان الباحثون بكافة فروع العلوم الإنسانية لفهم محفّزاتها. والمثير للدهشة، أن التاريخ كان الغائب الأكبر عن تلك المؤلفات. لذلك يسعى هذا المصنف إلى ردم هذه الفجوة بالذات، وهو يطمح إلى أن يكون تاريخا شاملاً للمرحلة الأولى من مراحل الحرب في لبنان.

ويتميز هذا الكتاب، الذي لا يكتفي بتدوين الوقائع أو الجدال، بغزارة المراجع المتوافرة في سياق تاريخي متمحور حول الحدث ومضامينه. ويعيد بأسلوب منهجي تشكيل الوقائع، ورفد كل مشهد بمختلف مستويات القراءة التاريخية المستمدة من دينامية المجتمع اللبناني نفسه والبيئة الإقليمية على حد سواء.

كيف دخل لبنان الحرب؟ مَن هم أبرز رموزها؟ كيف استولد العنفُ نفسَه على رغم المحاولات المتكررة لفرض وقف لإطلاق النار؟ ما سبب استمرار المعارك؟ هل كانت الحرب حرباً أهلية أم حربا خارجية على أرض لبنانية؟ ما دور الأطراف الإقليميين الفلسطينيين والسوريين والإسرائيليين؟ وما دور اللبنانيين أنفسهم؟ كيف عاش المجتمع اللبناني المحنة؟ وكيف تأقلم معها؟ يقدم سمير قصير أجوبة مفصلة عن هذه الأسئلة في سياق يميز ينأى عن التعميم والغموض.

يبيّن سمير قصير (1960–2005) في هذا الكتاب الذي أعدّ، في الأصل، لنيل شهادة دكتوراه من جامعة السوربون، تفاعل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في حرب لبنان. ويَظهر فيه واحداً من كبار مؤرخي لبنان المعاصر.
صدر للمؤلف عن دار النهار للنشر: **عسكر على مين؟ لبنان الجمهورية المفقودة** (2004)؛ **ديمقراطية سوريا واستقلال لبنان؛ البحث عن ربيع دمشق** (2004)؛ **تأملات في شقاء العرب** (2005)؛ **تاريخ بيروت** (2006).

نقل الكتاب عن الفرنسية سليم عنتوري

© صورة الغلاف: فؤاد الخوري

ISBN 978-9953-74-145-1

